

جرائم الأعداء على الأشخاص والأموال

الدكتور رؤوف عبدة

مسبقاً وكيل كلية الحقوق
بجامعة عين شمس
ورئيس قسم القانون الجنائي بها

طبعة ثامنة

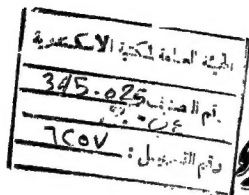
مزيدة ومنقحة

وفق آخر التعديلات وأحدث الأحكام

١٩٨٥

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي





جرائم الأعداء على الأشخاص والأموال

الدكتور زوف عبيد

سابقاً وكيل كلية الحقوق
بجامعة عين شمس
ورئيس قسم القانون الجنائي بها

طبعة ثامنة

مزيدة ومنقحة

وفق آخر التعديلات وأحدث الأحكام

١٩٨٥

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال

طبعة ثامنة

مقدمة

سنعالج في هذا المؤلف عددا من جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال في التشريع العقابي المصرى من بين الجرائم العديدة التى أوردها في قسمه الخاص . وهذا القسم ينتظم دراسة الجرائم المختلفة وعقوباتها في سلسلة منها متتابعة الحلقات ولكن في غير تلازم بين الواحدة والأخرى ، ولا ترابط حتى ، الا بقدر ما تبرزه بعض الجرائم من صلة خاصة ببعضها الآخر . فهو يحدد عناصر كل جريمة على حدة ، أى أركانها التى تستمد منها وجودها القانونى كعمل معاقب عليه ، والتى حددها القانون والفقه تحديدا جليا بحيث أن ما يصح على احداها قد لا يصح على الأخرى ، ولكن يربط بين هذه العناصر في النهاية أنها لا تخرج في الغالب منها عن كونها تطبيقات معينة لمبادئ النظرية العامة في التجريم ، كما يوضح أحكامها القسم العام من هذا التشريع .

وقد اخترنا للبحث من جرائم الاعتداء على الأشخاص طائفتين : أولاها طائفة الجرائم الماسة بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وتشمل القتل العمد والجرح والضرب عدا والقتل والايداء خطأ واخفاء جثة القتل والاسقاط ، وثانيتها تشمل جرائم متنوعة لها اعتبارها الخاص في الحياة العملية ويجمع بينها جامع اتصالها — على نحو أو آخر — بمباشرة القضاء وظيفته الخطيرة في تحرى وجه الحق فيما يطرح عليه من وقائع ، ومحاولة تذييل ما قد يوضع في طريقها من عراقيل مثل شهادة الزور البلاغ الكاذب . أو محاولة كفالة السرية المطلوبة لبعض الأسرار فلا تذاع ولو بالشهادة في مجلس القضاء ، (فضلا عن غيرها من الأمور بطبيعة الحال) مثل جريمة افشاء الأسرار .

كما اخترنا من جرائم الأموال تلك المألوفة الوقوع وهى السرقة والتهديد والنصب واعطاء شيك بدون رصيد وخيانة الأمانة والاعتداء على الحجز واخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو من جنحة .

وهذه الجرائم وتلك نرى أنها تمثل مجتمعة الجانب الأكثر خطورة والأوثق صلة بالحياة العملية من غيرها من الجرائم التى أوردتها التشريع العقابى فى كتابه الثالث الذى أفرده للجنايات والجنح التى تحصل لأحاد الناس .

وسنلتزم فى تقسيمها وترتيبها نفس النهج الذى اتبعه القانون على قدر الامكان ، حتى تكون خطتنا فى هذا المؤلف صدى واضحا لخطته . وذلك - على ما نعتقد - أدعى الى تحقيق الغرض الذى نرجوه منه وأبعث الى أن يكون الرجوع اليه سهلا قريب المأل . كما سنراعى - من ناحية أخرى - أن نضع نصب أعيننا العمل على محاولة تحقيق الفكرة الجوهرية المتباعدة من دراسة القسم الخاص من القانون الجنائى ، وهى لمس المشكلات العملية عن قرب ، وتقليب وجوه الرأى فيها ، وبالأخص فى جوانبها التى لا يعنى بها مطلقا القسم العام ، أو يعنى بها ولكن عن بعد .

ومن سألنا الأولى فى تحقيق هذا الهدف عدم الافاضة كثيرا فى عرض الأمور الخلافية البحت ، أو تفصيل الآراء المهجورة ، حتى لا يضل القارئ فى مجاهلها : وان كنا سنعرض لها أحيانا قليلة بطبيعة الحال ، ولكن بالقدر اللازم فحسب لتفهم خطة تشريعنا نحوها . وذلك يقتضينا أيضا الكثير من العناية فى تقصى حلول المشكلات المختلفة كما انتهى اليها قضاؤنا الجنائى الذى نرجو أن يحقق رسالته السامية بصورة تتجاوز الآمال المعقودة عليه .

تهديد

أفرد التشريع العقابي المصرى كتابه الثالث « للجنايات والجنح التى تحصل لآحاد الناس » • وقد جرى رأى على التمييز بين نوعين من هذه الجرائم : نوع يقع على شخص المجنى عليه وآخر يقع على ماله •

والجرائم التى تقع على شخص المجنى عليه تنقسم بدورها الى عدة فروع : فمنها ما يصيبه فى حياته كالقتل (م ٣٣٠ وما بعدها) ، وما يصيبه فى صحته وسلامة جسمه كالجرح والضرب (م ٣٣٦ وما بعدها) ، وما يصيبه فى عرضه كهتك العرض وافساد الأخلاق (م ٢٦٧ وما بعدها) وما يصيبه فى حريته الشخصية كالقبض والحبس بدون وجه حق (م ٢٨٠ وما بعدها) ، وما يصيبه فى شرفه واعتباره كالقذف والسب والبالغ الكاذب (م ٣٠٢ وما بعدها) •

أما الجرائم التى تقع على مال المجنى عليه ، أى تلك التى تلتحق ضررا بذمته المالية فهى أقل تنوعا مما تقدم وتفرعا ، ويمكن جمعها فى فرعين رئيسيين : ما يقع منها على المال المنقول كما فى السرقة (م ٣١١ وما بعدها) والنصب (م ٣٣٦) وخيانة الأمانة (م ٣٤١) ، وما يقع منها على العقار كما فى الحريق العمد (م ٢٥٢) وإزالة الحدود ونقلها (م ٣٥٨) ومنع الحيازة بالقوة (م ٣٦٩) •

كما تقسم أحيانا الى جرائم يقصد بها استيلاء الجانى على محل الجريمة كما فى السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، وما يلحق بهذه الجرائم مثل ابتزاز المال بالتهديد (م ٣٢٦) وتحرير شيك بدون رصيد (م ٣٣٧) واخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة (م ٤٤ مكررة) ، وأخرى يقصد بها الاساءة الى المجنى عليه كالحريق العمد والتخريب والتعيب والانلاف (م ٣٥٤ وما بعدها) •

وأنه وإن كان الأصل في الجرائم أنه يسهل فيها تمييز محل الاعتداء وهل هو شخص المجنى عليه أم ماله ، إلا أن هذا التمييز كثيرا ما يندق بسبب عدم وجود حدود فاصلة بين النوعين . فمن الجرائم ما يتضمن اعتداء على شخص المجنى عليه في نفس الوقت الذي قد يتضمن فيه معنى الاعتداء على ماله . ومن ذلك جرائم السرقة باكراه (م ٣١٤) فإنها تستلزم الاعتداء على شخص من الأشخاص الى جانب الاعتداء على المال ومن هذا النوع جرائم دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة (م ٣٦٩) ، أو بيت مسكون بنفس القصد (م ٣٧٠) ، أو وجود شخص في بيت مسكون مختفيا عن الأعين (م ٣٧١) وهي الجرائم التي أطلق عليها القانون « جرائم انتهاك حرمة ملك الغير » ولكنها تتضمن عنصرا واضحا من عناصر الاعتداء على المجنى عليه في شخصه وحرية لا في ملكه فحسب .

ومن ذلك أيضا جرائم الحريق العمد فهي من الجرائم التي تقع على الأموال من جانب والأرواح من جانب آخر . وقد غلب القانون الفرنسي فيها الجانب الأول فوضعها بعد جرائم التخريب والتعيب والاتلاف ، حين غلب القانون المصري فيها الجانب الثاني فوضعها مع جرائم الاعتداء على الأشخاص ، وبعد باب القتل والجرح والضرب مباشرة .

وستقابل مثلا لذلك أيضا في جرائم تهديد المجنى عليه بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال (م ٣٢٧) . فإن اجماع الشراح تقريبا هو على القول بأن المقصود منها حماية شخص المجنى عليه مما يراود أحداثه لديه من ذعر وقلق ولكن رأى قانوننا تغليب فكرة الاعتداء على مال المجنى عليه ، وهو عنصر ليس بخاف فيها - خصوصا عندما يكون التهديد مقرونا بطلب أو بتكليف بأمر يمس الذمة المالية للمجنى عليه - فوضعها مع جرائم السرقة واغتصاب المال في باب واحد .

فمثل تلك الجرائم مزدوجة الطبيعة تتراوح بين هذا النوع وذاك بنسب متفاوتة ، ويتعذر ادراجها بين أحدهما إلا أن يكون ذلك عن طريق النظر الى الجانب الأقوى من الحقوق المعتدى عليها فيها ، وتغليب نوع

الضرر الذى يعنيه القانون بالخطر المباشر على الضرر الذى قد يقع بطريقة عرضية غير مباشرة . وهذا أمر كثيرا ما يدعو الى اختلاف الرأى بين شراح القانون وبين الشرائع المختلفة . وقد حاول بمصها الخروج من المأزق عن طريق ايجاد نوع آخر من الجرائم ، « ذات الخطر المشترك » كما فعل القانون الألمانى ، أو « جرائم تشترك فى الخطر الناشئ عن استعمال القوة » كما فعل القانون الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ ، فأدرج فيها كثيرا من الجرائم التى تجمع بين الاعتداء على أرواح الناس وأموالهم ، كجرائم الفرق وتعمير المواصلات للخطر ، وصنع المفرقات وحيازتها وهدم المباني ، جريا على سنته فى تقسيم الجرائم الى أنواع متعددة بحسب وجوه التشابه فيما بينها .

وبين من الاحصائيات السنوية أن أكثر الجنايات وقوعا فى بلادنا هى القتل العمد والشروع فيه والضرب المفضى الى عاهة مستديمة والى الموت ثم السرقة باكره . . وأن أكثر الجنح وقوعا هى السرقة والنصب وخيانة الأمانة والضرب والجرح . . . وذلك على ما يتضح من التقارير السنوية التى تصدرها ادارة الأمن العام المصرية ، والتى يجد القارئ جانبا غير يسير منها فى مؤلفنا عن « أصول علمى الاجرام والعقاب » (١) .

والتقرير الرسمى الذى ينشر سنويا عن حالة الأمن العام بجمهورية مصر العربية يتضمن احصاء الجرائم التى تهمة الأمن العام دون غيرها . لذا لا ترد به أرقام عن الجرائم التى لا يعنى بها كثيرا الضبط الادارى ، باعتبار أن رسالته هى منع الجرائم قبل وقوعها فحسب . ومن هذه الجرائم ما هو هام مع ذلك وكثير الوقوع فى العمل ، مثل النصب ، واعطاء شيك بدون رصيد ، وخيانة الأمانة ، وتبيد الأشياء المحبوز

عليها ، وإخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة ، فضلا عن بعض جرائم الأشخاص مثل التهديد ، والشهادة الزور ، والبلاغ الكاذب ...

وستكون هذه الجرائم وتلك مما يتسع لشرحه هذا المؤلف .
وسنبداً بجرائم الاعتداء على الأشخاص ، جنایات كانت أم جنحا ، ثم جرائم الأموال ، جنایات كانت بدورها أم جنحا ، على النحو الذي بيناه في مقدمة هذا المؤلف مخصصين لكل نوع منهما كتاباً على حدة .

والله ولي التوفيق .

رؤوف عبيد

الكتاب الأول

في جرائم الاعتداء على الأشخاص

- | | |
|------------------------|-------------------|
| ١ - القتل العمد | ٥ - إسقاط الحوامل |
| ٢ - الضرب والجرح | ٦ - الشهادة الزور |
| ٣ - القتل والإيذاء خطأ | ٧ - البلاغ الكاذب |
| ٤ - إخفاء جثة القتيل | ٨ - إفشاء الأسرار |

الباب الأول

في القتل العمد

(المواد من ٢٣٠ الى ٢٣٥ ، ٢٣٧ ع)

القتل العمد هو أقدم الجرائم التي ارتكبتها الانسان الأول . وهو أبشع الكبائر في جميع الشرائع ، وكان منذ القدم أوجبها للعقوبات القاسية ، وإن اختلفت نظراتها له من حيث تحديد صوره وما يستحقه من قصاص ؛ وذلك سواء في مصر الفرعونية ، أم في القانون الروماني ، أم في الشريعة الاسلامية ، على تباین في التفاصيل التي يفيق المقام دون التعرض لها .

وقد تناول تشريعنا العقابي الحالي أحكام القتل العمد في الكتاب الثالث ، وابتدأ به الباب الأول من هذا الكتاب وعنوانه « القتل والجرح والضرب » ، مخصصا له المواد من ٢٣٠ الى ٢٣٥ ، ثم عالج في المادة ٢٢٧ صورة خاصة لقتل عمد مقترن بمذر مخفف من أعذار الاستفزاز ، ألا وهي قتل الزوجة متلبسة بالزنا .

وسنعالج هذه الأحكام في فصول أربعة على النحو الآتي :

الفصل الأول : في أركان القتل العمد وعقوبته .

الفصل الثاني : في الظروف المشددة له .

الفصل الثالث : في الأعذار المخففة له .

الفصل الرابع : في بيانات حكم الادانة فيه .

الفصل الأول

في أركان القتل العمد وعقوبته

لم يعرف الشارع القتل العمد ، على أن تعريفه لا يثير أية صعوبة ، فالاجماع على أن كل ازهاق لروح انسان تممدا يدعى قتلا عمدا (١) .
وبين من هذا التعريف — أو ما يؤدي معناه — أنه يلزم لقيام الجريمة ثلاثة أركان وهي :

- الركن الأول : وقوع عمل مادي هو فعل القتل .
 - الركن الثاني : أن يكون محل الجريمة انسان حي .
 - الركن الثالث : توافر القصد الجنائي لدى الفاعل .
- وستتناول كل ركن منها في بحث مستقل .

المبحث الأول

فصل القتل

كل جريمة تفترض صدور فعل مادي من الجاني ، اذ أن القانون لا يعاقب على النيات أو المقاصد الشريرة ، فنية القتل مهما كانت واضحة جلية ، ومهما أقر بها صاحبها لا تغني عن ضرورة مباشرة فعل القتل ، أو بالأقل الشروع فيه .

ووسائل القتل متعددة ، منها ما يكون قاتلا بطبيعته ، ومنها ما لا يكون كذلك ، ولكنه قد يؤدي اليه استثناء وفي ظروف خاصة .
وسيان أن يقع القتل بهذا النوع من الوسائل أم ذاك .

(١) والتعريف الموضوع هنا يكاد يكون ترجمة حرفية لتعريف المادة ٢٩٥ ع.ف

L'homicide commis volontairement est qualifié meurtre.

ومن أمثلة الوسائل القاتلة بطبيعتها استعمال سلاح ناري أو آلة حادة أو راضة أو السم أو الحرق أو الخنق أو الصق بالكهرباء أو الالقاء من عل أو في اليم • والوسائل غير القاتلة بطبيعتها فادرة وقلما يستعملها القاتل ، ومن أمثلتها لكم المجنى عليه على صدره أو ضربه بعصا عادية على رأسه • وهي لا تحول دون القول بتوافر الجريمة قبل الجاني متى قام الدليل المقنع على توافر قصد القتل لديه • بل قد تكون وسيلة القتل غير مادية أى معنوية صرف ، مثل القاء نبال مؤلم بغتة الى شيخ مريض بقصد قتله ، أو مثل وضع طفل صغير في حالة ذعر للقضاء عليه ، وكلها أمور قد تكفى لقيام الجريمة على أرجح الآراء في نظرنا ، متى ثبت قصد توافر القتل ، ورابطة السببية بين الفعل والموت (١) •

فلأن تكون الوسيلة قاتلة بطبيعتها أو لا تكون ، أمر لا تأثير له في قيام الجريمة • وكل الفارق بين النوعين هو أن الوسيلة القاتلة بطبيعتها غالبا ما تكون الدليل الأول في اثبات قصد القتل ، حين أن الوسيلة غير القاتلة بطبيعتها قد تكون الدليل الأول في نفي هذا القصد (٢) •

ومما يتصل يبحث فعل القتل ووسائله بحث الجريمة المستحيلة أى تلك التى لا يكون مقدرا لها أن تتم ، لأن الفعل الذى وقع ، بالكيفية وفى الظروف التى وقع فيها ما كان يؤدى الى القتل • وكذلك بحث امكان وقوع القتل بوسيلة سلبية ، وهو ما يطلق عليه القتل بالترك أو الامتناع ، وأخيرا بحث رابطة السببية بين الوسيلة المستعملة والنتيجة التى تحققت ، وهى فى خصوص القتل العمد وفاة المجنى عليه اذا توفى بالفعل •

(١) بعض الشراح الفرنسيين يعارضون هذا الرأى ، إلا ان معارضته فى الواقع ظاهرية مبناهما ما يروونه من صعوبة اثبات رابطة السببية بين الوسيلة المعنوية والنتيجة • ولذلك علقنا القول بإمكان قيام الجريمة على امكان توافر السببية بينهما مع اثبات نية القتل ، وهو ما نسلم بصعوبة تحقيقه عملا •

راجع جارد ج ٤ فقرة ١٥٧٢ وجارسون م ٢٩٥ فقرة ١٣ وشوفو وهيلى ج ٢ فقرة ١١٨٩ •

(٢) راجع نقض ١٩٥٠/١٠/٩ احكام النقض س ٢ رقم ٥ ص ١٢ ، ١٦/١٠/١٩٥٠ نفس المجموعة رقم ٢٦ ص ٦٠ •

ويبحث هذه الأمور تفصيلا يتبع دراسة القسم العام من التشريع العقابي باعتبارها مشكلات عامة يمكن أن تثار في الكثير من الجرائم ، إلا أننا سنعالجها هنا اجمالا وبقدر اتصالها بالجرائم التي تقح على الأشخاص - وبالأخص القتل العمد - باعتبار أنها تمثل أهم دائرة لبحثها واعطاء تطبيقات عملية متنوعة لها .

المطلب الأول

الجريمة المستحيلة

الاستحالة في الجريمة إما أن يكون مرجعها الى فساد الوسيلة المستعملة وإما الى الافتقار الى صفة معينة في محل الجريمة . ومن أمثلة الاستحالة التي ترجع الى وسيلة القتل استعمال بندقية غير صالحة للانطلاق ، أو أفرغت من النخيرة على غير علم من الجاني ، أو استعمال مادة غير سامة ، أو سامة ولكن بكمية غير كافية للقضاء على المجنى عليه . ومن أمثلة الاستحالة التي ترجع الى محل الجريمة أن يكون المجنى عليه قد مات قبل اطلاق الرصاص عليه ، أو أن يكون غير موجود في مكانه المؤلف لحظة انفجار القنبلة المصددة لقتله .

وقد أثير التساؤل عما اذا كان يصح اعتبار الجريمة المستحيلة صورة من صور الجريمة الخائبة *Délit marqué* التي يعدها القانون المصري شروعا معاقبا عليه في المادة ٤٥ ، ولصها أن « الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها » . واذا لم تصد شروعا معاقبا عليه ، فهل لها حكم خاص بها ، وما هو هذا الحكم ؟

الآراء المختلفة

(أ) لم يبد الشارح المصري رأيه في الجريمة المستحيلة وكذلك الفرنسي ، لذا ذهب الشراح في صدها مذاهب شتى ، فقال فريق من أنصار المدرسة التقليدية بعدم العقاب عليها سواء أكانت الاستحالة ترجع الى الوسيلة المستعملة أم الى محل الجريمة . وذلك تأميسا على أن

الشروع يتضمن ضرورة البدء في تنفيذ فعل ، فإذا كان الفعل بطبيعته مستحيلا كان كذلك البدء فيه . أو بمباراة أخرى أنه ما دام قيام الركن المادى للجريمة متعذرا لسبب أو لآخر فلا جريمة ولا شروع فيها ، بل مجرد افساح عن قصد جنائي مما لا عقاب عليه (١) .

(ب) ولكن فريقا آخر من شراح المدرسة التقليدية ، وقد لاحظ ما في الرأى السابق من تطرف ومن تعميم ، حتى ليكاد يطوى أغلب صور الجريمة الخائبة فيجعلها بنأى عن العقاب ، ذهب الى العقاب على بعض صور الاستحالة مفرقا بين نوعين منها : المطلقة والنسبية . فالاستحالة تكون مطلقة اذا كانت الوسيلة لا تصلح للقتل بطبيعتها كما هي الحال في إطلاق بندقية تالفة أو في محاولة قتل شخص بمادة غير سامة . وكذلك اذا انعدم موضوع الجريمة أصلا كإطلاق مقذوف نارى على انسان ميت أو على شبح ، ففي هذه الصور من الاستحالة لا محل للقول بالعقاب . وتكون الاستحالة - على العكس من ذلك - نسبية ، اذا كانت الوسيلة مما يصلح للقتل ولكن بغير الكيفية أو الكمية التى استخدمها بها الجانى ، كما هي الحال اذا لم ينطلق المقذوف من المسدس رغم صلاحيته ، أو اذا كانت كمية السم دون القدر الكافى للقضاء على المجنى عليه ، وكذلك اذا كان محل الجريمة موجودا ولكن في غير الموضع الذى ظنه فيه الجانى ، ففي مثل هذه الصور من الاستحالة ينبغى القول باعتبار الفعل جريمة خائبة . وهى تعد في حكم الشروع المعاقب عليه (٢) .

(ج) ومن الآراء ما ذهب اليه الشارح جارو عن التفرقة بين صورتين أخيرين من الاستحالة ، هما الاستحالة القانونية والاستحالة المادية .

(١) راجع روسى Rosai: Traité de Droit Pénal ج ٢ ، فقرة ٢٠ ، وروتر Rauter : Traité de Droit Criminel Français ج ١ ، فقرة ٩٤ ، ولابودر Laborde : Cours de Droit Criminel فقرة ١٠٨ .
ومن أنصار هذا الرأى في ألمانيا فوير باخ ومتر ماير Feuerbach, Mittermaier

(٢) أورتولان Ortolan : Eléments de Droit Pénal ج ١ ، فقرة ١٠٠١ .

وتكون الاستحالة قانونية إذا انعدم في الجريمة أحد أركانها القانونية ، كركن الانسان الحي في القتل أو ركن المادة السامة في التسميم ، وفيها يفلت الجاني من العقاب لانعدام الجريمة . وتكون الاستحالة مادية اذا كانت الوسيلة غير صالحة لارتكاب الجريمة بصورة مطلقة أو نسبية ، وفيها لا يفلت الجاني من العقاب ، بل يدخل قمله في دائرة الشروع المعاقب عليه (١) .

وذلك لأن الوسيلة في القتل لا تعد ركنا فيه فلا يعتد الشارع بالتالي بمدى صلاحيتها الفعلية في تحقيق مراد الجاني من سلوكه الاجرامى ، وكذلك الشأن في كافة الجرائم كقاعدة عامة . أما محل الجريمة فهو كقاعدة عامة ركن فيها ، ومن ثم يعتد الشارع حتما بتوافره في الواقعة أو بعدم توافره .

وقد وجهت الى نظريات الاستحالة بأنواعها انتقادات جمة ، تتلخص في خطورة ما تؤدي اليه من افلات مجرمين خطرين من العقاب في الكثير من الأحوال . وفي أن التفرقة بين الاستحالتين المطلقة والنسبية ، والقانونية والمادية ، تفرقة قد تنطوى على التحكم وعدم الدقة لتدخل بعض صور الاستحالة تداخلا يحول دون امكان وضع حدود فاصلة فيما بينها ، وفيما بينها وبين نطاق الجريمة الخافية ، وبوجه عام الشروع المعاقب عليه . وفضلا عن ذلك فالواقعة اما أن تكون ممكنة واما أن تكون غير ممكنة الوقوع ، اذ أن الاستحالة تأبى التدرج ، أما القول بأنها قد تكون بين بين ، أى مستحيلة ولكن استحالتها نسبية فأمر يأبى أن يسلم به بعض الشراح .

(١) جاروج ١ فقرة ٢٠٢ ص ٥١٥ . ولهذه التفرقة وجهاتها البالغة اذ أن انعدام ركن من اركان الجريمة يحول دون العقاب عليها كما هي الحال في أغلب أحوال الاستحالة القانونية ، أما الاستحالة المادية المطلقة كانت أم نسبية فلا تحول دونها . وراجع في الدفاع عن هذا الراى عبدالمهيمن بكر في « القسم الخاص في قانون العقوبات » طبعة ١٩٧٧ ص ٥٥٠ وراجع في تفصيل نظريات الجريمة المستحيلة بوجه عام رمسيس بهنسام « النظرية العامة للقانون الجنائى » طبعة ١٩٧١ ص ٧٥١ - ٧٦٩ .

(د) ويبدو أنه تحت وطأة هذه الانتقادات أخذ شأن نظريات الجريمة المستحيلة يضعف تدريجياً ، وأصبح الاتجاه الواضح بين الشراح الحديثين هو القول بأن القانون ينبغي أن يعاقب متمم القتل متى اتخذ وسيلة صالحة في نظره لتحقيق غرضه وخاب في ذلك ، أيًا كان مصدر خيبته ، فساد السلاح أو سوء استعماله ، وسواء أكان من الممكن أن تتم الجريمة لو باشرها بطريقة أخرى غير تلك التي اتبعها ، أم كان من المستحيل ذلك ، بل وأيا كان مصدر الاستحالة ونوعها ومداه . ذلك لأن القانون لا يتطلب للعقاب على الشروع تحقق ضرر معين يصيب المجنى عليه أو المجتمع ، سوى الضرر العام المفترض من تجريم نفس الواقعة . بل انه يعاقب في الواقع على النية الاجرامية متى ظهرت بأفعال خارجية ذات صفة مباشرة بالجريمة . ولا ريب أن للمذهب الشخصي الذي حملت لواءه المدرسة الوضعية الإيطالية الفضل الأول في توجيه الفقه هذا الاتجاه الجديد^(١) .

الاستحالة في القضاء المصري

أما عن اتجاه القضاء المصري فيما يتعلق بالجريمة المستحيلة ، فهو يميل كقاعدة عامة الى اقرار التفرقة بين الاستحالات المطلقة والنسبية ، مع ميل الى التوسع في تحديد نطاق الاستحالة النسبية لاختصاص الكثير من الصور الى العقاب ، ولم يبدر منه بعد ما ينبىء عن رغبة التحول عن هذا الاتجاه^(٢) .

ومن أحكامه الواضحة في هذا الشأن ما قضى به من أنه لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون

(١) راجع جارسون م ٢ فقرة ١١٠ - ٢١٢ ، وفيثال ومانيول فقرة ١٥٢ ص ١٦٠ ودونديه دى فابر رقم ٢٤٨ ص ١٤٩ . وفي مصر راجع على بدوى ص ٢٥٢ والسعيد مصطفى « الأحكام العامة » طبعة ١٩٦٢ ص ٢٧٢ .
(٢) راجع في تطبيقات هذه التفرقة على جرائم القتل نقض ١٩٣٨/٦/٢٧ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٤٦ ص ٢٨٠ و ١٩٣٢/٥/٢٣ ج ٢ رقم ٣٥٤ ص ٥٦٩ و ١٩٣٦/٥/١١ ج ٣ رقم ٤٩٦ ص ٦٠١ و ١٩٣٩/١٢/٢٥ ج ٥ رقم ٣٤ ص ٦٠ و ١٩٤٤/٥/١٥ ج ٦ رقم ٣٥٤ ص ٤٨٨ . وراجع في موقف القضاء المصري من نظريات الاستحالة مؤلفنا في « مبادئ القسم العام من التشريع المقابى المصرى » طبعة رابعة ١٩٧٩ ص ٤٩٣ - ٤٠٠ .
(م ٢ - جرائم الاشخاص والاموال)

الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الفرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني ، فإن ما اقترمه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ ع .

وكان هذا الحكم في قضية اتسوى فيها الجاني قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الفرض بندقية ثبتت صلاحيتها الا أن المقتول لم يطلق منها لفساد كبسولته ، وقد ضبطت مع الجاني طلقة أخرى كبسولتها سليمة ، ولكن لم تسنح الفرصة لاستعمالها (١) . ويراعى أن ضبط الكبسولة السليمة ليس من شأنه أن يغير من الموقف شيئا من ناحية ضرورة اعتبار الواقعة شروعا معاقبا عليه .

استعمال وسيلة ساذجة

من المسلم به مع ذلك أنه لا محل للقول بقيام الشروع في القتل إذا كانت الوسيلة المستعملة ليست قاصرة فحسب عن أحداث النتيجة المنشودة ، بل تنم فوق هذا عن ساذجة واضحة أو قص يبرهن في ادراك الجاني ، كمحاولة تسميم المجنى عليه بوضع مادة غير سامة في طعامه أو تمقبه بوسائل السحر والشعوذة . وأساس عدم العقاب في مثل هذه الأحوال هو أن الجريمة تكون تصورية أو وهمية Putatif لا وجود لها الا في مخيلة مرتكبها دون أن يحس من عداه بمنصرها المادى المكون لها ، والذي لا خطر منه على المجنى عليه ولا ضرر . وجلى أنه إذا انعدم الادراك لدى الجاني اتفى بذلك أساس المساءلة الجنائية حتى يغير بحث في مدى توافر الركن المادى في الجريمة .

المطلب الثاني

القتل بالتزلف أو الامتناع

القتل جريمة ايجابية بطبيعته ، ولكن هل يمكن أن يقع بطريقة سلبية بحث ، كحال ممرضة تمتنع عمدا عن اعطاء مريضها الدواء قاصدة قتله ،

(١) نقض ١٩٦٢/١/١ أحكام النقض من ١٣ رقم ٢ ص ١٠

أو كرجل المطاقى يتمتع عمدا عن انقاذ عدو له حاصرته النيران بقصد الخلاص منه ؟

الآراء المختلفة

كان هناك رأى يقول منذ أوائل القرن التاسع عشر بضرورة عقاب القتل بالترك أو الامتناع ، اذا كان على الممتنع التزام قانونى أو تعاقدى بالتدخل لاقاذا المجنى عليه (١) . وقد تناول شرح القانون هذا الموضوع بالتفصيل - خصوصا في ألمانيا - محاولين تذليل أهم اعتراض نظرى أقيم في وجه تقرير مسؤولية القاتل بالترك أو بالامتناع ، وهو القول بعدم امكان توافر رابطة السببية بين الامتناع وهو نشاط سلبي بحت وبين الموت وهو نتيجة ايجابية . اذ كيف يتأتى أن يكون الامتناع ، وهو عدم ، محدثا لشيء آخر غير العدم ؟

ولرد على هذا الاعتراض قيل ان من يترك متعمدا نتيجة معينة تتحقق لإله يريد تحقيقها ، مع أنه كان في مقدوره منعها لما يتسبب فيها ، لأن السببية ما هي الا ارادة الانسان عندما تستخدم في الوقت المناسب قوى الطبيعة المختلفة في تحقيق رغباتها . فقتل المجنى عليه كان اذا يمكن تفاديه لو تدخل الجاني في الوقت المناسب لاقاذا المجنى عليه ، وهذا وحده يعنى قيام رابطة السببية بين الأمرين .

ويمكن القول بأن الرأى السائد الآن لدى شرح القانون في ألمانيا وانجلترا ، ولدى الكثيرين في فرنسا وبلجيكا هو أن القتل بالامتناع معاقب عليه كالقتل بفعل إيجابى سواء بسواء ؛ وذلك اذا كان على الممتنع التزام قانونى أو تعاقدى بالتدخل لاقاذا المجنى عليه فخالف هذا الالتزام ، كما في مثلى الممرضة ورجل المطاقى اللذين أضرنا اليهما أمنا ، لأن السببية بين مخالفة الالتزام وبين القتل عندئذ واضحة . فالقاتل بالامتناع يعد حينئذ قاتلا عمدا طالما توافر لديه قصد القتل أى ارادة ازهاق الروح ، وبعد قاتلا باهمال اذا اتنى ذلك القصد لديه .

(١) راجع مثلا Baurer في المرجع السابق ج ٢ فقرة ٤٣٩ .

أما حيث لا يكون على الممتنع أى التزام قانونى ولا تماقضى بالتدخل ، فلا وجه لمساءلته عن القتل العمد ولو توافر لديه القصد الجنائى ، ولا عن القتل باهمال اذا اتفق لديه ذلك القصد . ومن ذلك مثلا أن يمتنع جار عن انقاذ جار له مشرف على الحرق أو الغرق . فالقانون لا يفرض على الناس الشجاعة ولا التضحية خصوصا اذا اقترنت بقدر من المخاطرة ولو يسير . ومن الممتذر كذلك اسناد النتيجة الى مجرد نكول هذا الجار أو تقاعده عن انتشال الفريق أو اطفاء الحريق أية كانت بواعث هذا النكول ، أو وجه المصلحة منه في نظره .
ويجبذ أغلب شراح القانون المصرى الأخذ بهذا الرأى السائد ، ولكن بشرط قيام رابطة السببية - بين امتناع الممتنع وبين النتيجة التى تحققت - في حدودها العامة كما سنوضحها فيما بعد (١) .
القتل بالترك في القضاء المصرى

الحالات التى عرضت على قضائنا من القتل بنشاط سلبى نادرة . من ذلك قضية أم تركت وليدها يموت بعد ولادته نتيجة تركه بدون عناية ففقت المحكمة ببراءتها استنادا الى أنها لم ترتكب عملا ايجابيا يستفاد منه قيام القصد الجنائى (٢) . كما اعتبر قاضى الاحالة جريمة أم

(١) راجع احمد أمين ص ٣١٤ ، ومصطفى القللى « المسؤولية » ص ٦٦ وكامل مرسى والسعيد ص ٧٢ السعيد مصطفى « الاحكام العامة » ص ٥٩ وحسن المرصاوى « الخاص » ص ١٥٥ والموسومة ج ٥ ص ٦٩٣ ومحمود ابراهيم اسماعيل « القسم الخاص » طبعة ١٩٦٨ ص ٤٣٥ ، ومبد الهميم بكر « القسم الخاص » طبعة ١٩٧٧ فقرة ٢٣٦ ص ٥٥٣ وما بعدها وعوض محمد « جرائم الاشخاص والاموال » طبعة ١٩٧٢ فقرة ١٣ ص ١٩ وما بعدها .
ومحمد زكى أبو عامر « القسم الخاص » ١٩٧٨ ص ٤٠٢ وما بعدها ومحمد ميد الغريب « جرائم الاعتداء على الاشخاص » ١٩٨٤ ، ص ٩٥ وما بعدها .
وقارن محمود محمود مصطفى « العام » طبعة ١٩٦٤ فقرة ١٧٤ ص ٢٢٦ حيث يرى المساواة بين الايجاب والسلب متى توافرت السببية حتى ولو لم يكن على الممتنع التزام صريح بالتدخل ، وعلى بدوى ص ٧٤ حيث يرى أن النصوص القائمة فى القانون المصرى لا تساعد على الاخذ بمبدأ المساواة بين الفعل الايجابى وبين الترك أو الامتناع ، وأن بعضها (٢٨٦ع) يشتر بمسند العقاب على النتيجة التى حدثت من الامتناع ولو كانت متعمدة .

(٢) جنابات الزقازيق فى ١٩٢٥/٢/٩ المحاماة س ٥ رقم ٥٥٨ .

امتعت عدا عن ربط الجبل السرى لوليدها جنحة قتل خطأ^(١) ، وذلك استنادا الى جانب من الفقه الفرنسى يرى أن القتل بالترك أو الامتناع يصح اعتباره قتلا خطأ ، ولو توافرت فيه نية ازهاق الروح لأن الخطأ أو الاهمال المستوجب للمسئولية الجنائية قد يكون بنشاط ايجابى أو سلبى على السواء .

ورأت محكمة النقض أن تمجيز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا ، ثم تركه فى مكان منزل محروما من وسائل الحياة بنية قتله يعتبر قتلا عدا ، متى كانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال ، وقد اختلطت الأفعال السلبية المسندة الى المتهمين فى هذه الدعوى بأفعال ايجابية متعددة وهو ما يرفع دلالة الحكم على اتجاه المحكمة^(٢) .

الحلول التشريعية

وقد أخذ بعض الشرائع الحديثة يتجه الى حل المشكلة بنصوص صريحة وبعضها يسوى بين النشاطين الايجابى والسلبى فى العقاب ، مثل المادة ٢/٤٠ من القانون الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ والتى تعتبر أن « الامتناع عن منع نتيجة معادل لاحداثها اذا كان على الممتنع واجب قانونى بالتدخل » حين يجعل البعض الآخر من الترك أو الامتناع جريمة قائمة بذاتها Swi generis مثل المادة ٥٩٣ من القانون السويسرى التى تعاقب الجانى فى حالة امتناعه عن مساعدة طفل أو مجنون أو هرم أو مريض أو انسان فى خطر^(٣) ، وذلك بصرف النظر عن الباعث على الامتناع أو الغرض منه ، وتشبه هذه الأخيرة المادة ١٢٧ من القانون السويسرى الجديد ، والمادة ٢٤٧ من القانون البولونى الصادر فى سنة ١٩٣٢ .

كما عمد القانون الفرنسى الى انتهاج هذه الخطة أيضا بأن أصدر تشريعا فى ٢٦ يوتيه سنة ١٩٤٥ عدل به المادة ٦٣ من قانون العقوبات

(١) احوالة الدنيا ، المحاماة من ٢ رقم ٩٥ .

(٢) تنض ١٩٣٦/١٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٨ .

(٣) راجع فى هذه الجريمة على بدوى والبير شيرون فقرة ٨ من ٦١

- واستناد من جديد المادة ٤ من قانون ملغى سابق صدر في ٢٥ أكتوبر ١٩٤١ - وهذا التشريع الجديد يعاقب كل من يقدر على منع جناية أو جنحة ضد سلامة شخص الغير فيمتنع عن ذلك اذا لم يكن في تدخله خطر عليه أو على الغير ، كما يعاقب كل من يمتنع عن مساعدة شخص معرض لخطر غير ناشئ عن جريمة اذا تحققت له نفس الشروط (١) . وهذا النص لا يفرق بين من عليه واجب سابق بالتدخل ومن ليس عليه هذا الواجب .

المطلب الثالث

السببية بين فعل القتل والوفاة أو رابطة الاسناد المادى

السببية هي اسناد أمر من أمور الحياة الى مصدره ، والاسناد فى النطاق الجنائى على نوعين مادى ومعنوى . فالاسناد المادى يقتضى نسبة الجريمة الى فاعل معين ، وهذا هو الاسناد المفرد فى أبسط صوره ، كما قد يقتضى نسبة نتيجة ما الى فعل ما بالإضافة الى اسناد هذا الفعل الى فاعل معين ، وهذا هو الاسناد المزدوج ، وهو لا يخرج فى الحالين عن دائرة الاسناد المادى لأنه يتطلب فى الحالين ما توافر رابطة السببية ، أى ارتباط العلة بالمعلول *lien de Causalité, ou de cause à effet* بين سلوك اجرامى معين وما أسفر عنه من نتائج يراد العقاب عليها .

أما الاسناد المعنوى فهو نسبة الجريمة الى شخص متمتع بالأهلية المطلوبة لتحمل المسؤولية الجنائية ، أى متمتع بتوافر الادراك لديه وحرية الاختيار ، فاذا اتفق أىما انتهى امكان المساءلة . والاسناد الجنائى بنوعيه المادى والمعنوى من عناصر المسؤولية لا تقوم لها بغيرهما قائمة . لكن الاسناد الذى يعنينا فى دراسة الركن المادى للقتل العمد هو الاسناد المادى دون غيره ، سواء أكان مفردا أم مزدوجا ، وهو الذى تشير اليه لفظة السببية فى المؤلف من لغة الفقه والقضاء .

(١) راجع فى هذه الجريمة سبرى سنة ١٩٤٥ ص ١٩٢١ ونفستان هبلى ج ٢ فقرة ٤٤٩ ص ٢٧٧ .

ويدق الاسناد المادى بوجه خاص عندما يكون مزدوجا ، وذلك فى الجرائم التى يتطلب فيها الشارع اسناد سلوك جنائى معين الى فاعله ، ثم اسناد نتيجة ضارة معينة الى هذا السلوك دون غيره ، وبغير ذلك لا تتحقق الجريمة تامة بل تعتبر شروعا فحسب ، أولا تتحقق بوصفها القانونى المطلوب ، بما قد يقتضيه ذلك من تغيير عقوبتها أو نوعها أحيانا .

ففى القتل العمد مثلا لا يكفي اسناد فعل القتل الى الجانى ، بل يلزم أيضا اسناد وفاة المجنى عليه الى هذا الفعل ، والا كانت الواقعة مجرد شروع فيه . وفى الضرب المفضى الى الموت لا يكفي اسناد الضرب الى الجانى ، بل يلزم أيضا اسناد وفاة المجنى عليه الى الضرب والا كانت الواقعة جنحة ضرب بسيط لا جناية ضرب مفضى الى الموت . وفى القتل الخطأ لا يكفي اسناد الاصابة الى خطأ الجانى ، بل يلزم أيضا اسناد الوفاة الى هذه الاصابة ، والا كانت الواقعة جنحة اصابة خطأ ، لا جنحة قتل خطأ ... وهلم جرا .

ولا تثير السببية بين سلوك الجانى وبين النتيجة الضارة أية صعوبة اذا كان هذا النشاط هو المصدر الوحيد لها ، مثل قاتل يطمئن المجنى عليه عدة طعنات الى أن يجهز عليه ، اذ أن توافرها يكون حينئذ واضحا لا غموض فيه . اما تدفق السببية وتتراوح بين الوجود وعدمه اذا ما تدخلت أسباب أخرى فى احداث النتيجة التى يعاقب عليها القانون الى جانب نشاط الجانى .

وهذه الأسباب قد تكون سابقة على فعل الجانى كضعف بنية المجنى عليه ، أو معاصرة له مثل اعتداء آخر قد يقع على المجنى عليه فى نفس الوقت من باب المصادفة ، أو لاحق له كأن يطلق الجانى مقذوفا ناريا على المجنى عليه فيصيبه ، لكنه لا يسقط قتلا على الفور ، بل يترأخى الموت فترة طويلة قد تتداخل فيها عوامل أخرى متعددة فى احداثه ، مثل اهمال المجنى عليه فى العلاج ، أو خطأ الجراح فى عملية استخراج المقذوف منه ، أو اصابته بمرض معد أو بحروق تمجل بوفاته ، بل قد تتداخل القوة القاهرة أو الحادث الفجائى . فماذا يكون الحكم .. هل يسأل

الجاني عن قتل عبد ، أم عن مجرد شروع فيه باعتبار أن ذلك هو القدر الثابت في حقه ، وأنه غير مسئول عن العوامل الأخرى الإضافية ، لأن سلوكه الاجرامى ما كان ليحدث بذاته الوفاة التى حدثت ؟

هذا هو التساؤل الدقيق الذى كاذب - ولا يزال - محل عناية الكثيرين من شراح القانون ، خصوصا في بعض البلاد كالمانيا وايطاليا ، حين يرى أغلب الشراح الفرنسيين أنه يحسن ترك تقدير السببية لقاضى الموضوع دائما ، دون تقييده مقدما بافتراضات معينة لتعذر وضع قاعدة مطلقة فيها .

هذا وقد رأينا أن نعرض فيما يلى لأهم الاتجاهات السائدة في شأن السببية في فرع أول ، ثم نعرض في فرع ثان لموقف قضائنا المصرى من موضوع السببية بوجه عام ، معطين بعض تطبيقات له في خصوص السببية في القتل العمد .

الفرع الاول

الاتجاهات السائدة في السببية

تستمد السببية في القانون جذورها من رابطة السببية كما هي معروفة في الفلسفة ، إذ أن طبيعتها في الأصل واحدة . وهى تقابل في كل علم على صورة لاتغير ، ورسالة كل علم هى أن يوضحها على صورة تختلف حتما بحسب موطن التساؤل وطريقة الاجابة . فالبحث عن العلة أو السبب يمثل الخطوة الأولى للعقل عندما يطرق باب المعرفة ، وهو بحث لا يقف عند حد . فالانسان يتساءل دوما عن السبب في كل ما يشاهد أو ما يسمع حتى قد يصل به التساؤل أحيانا الى البحث عن علة الحياة وسبب وجودها .

والقانون ان هو الا ظاهرة اجتماعية تنظم روابط انسانية ، فلا يختلف الأمر فيه عن ذلك شيئا بل لعله أوضح ما يكون في نطاق القانون بالذات حيث تلعب الفروض التشريعية والقضائية دورا قويا ، وحيث قد تكون السببية ، وهى رابطة ذهنية بطبيعتها نهبا لتقديرات متباينة .

وهذا القول يصح على الاسناد حتى اذا كان مفردا بسيطا . فانك اذا سألت عن العلة في قتل المجنى عليه وجدت سببا قريبا هو سلوك اجرامى من جان معين ، وخلف هذا السلوك تقف شبكة من عوامل بعيدة من بيئة اجتماعية وقيم خلقية ، وعوامل تربوية وصحية واقتصادية ووراثية . فما بالك بالاسناد المادى المزدوج الذى يراد له أن يقوم بالوصل بين سلوك الجانى واصابة المجنى عليه من جهة ، ثم بين هذه الاصابة والنتيجة النهائية من جهة أخرى ؟ ... وهنا قد تتداخل بالإضافة الى ما تقدم عوامل أخرى جديدة مثل مرض المجنى عليه أو اهماله في العلاج ، أو خطأ الطبيب أو الجراح في طه أو في جراحته ، أو خطأ الغير أو فعله العمدى ؟ .

لذا كانت دراسة السببية مبعثا لاجتهادات ضخمة قام بها نفر من فقهاء القانون والفلاسفة . ويمكن أن نرجع شتى النظريات القانونية فيها الى ثلاثة اتجاهات رئيسية وهى اتجاه السببية المباشرة ، واتجاه السببية المناسبة أو الملائمة ، وأخيرا اتجاه تعادل الأسباب على النحو الآتى :

§- أولا - اتجاه السببية المباشرة

مقتضى هذا الاتجاه ألا يسأل الجانى عن النتيجة التى حصلت الا اذا كانت متصلة اتصالا مباشرا بفعله . أو بعبارة أخرى يجب أن يكون فعله هو السبب الأساسى أى الفاعل أو الأقوى في حدوث هذه النتيجة la cause directe ou efficiente ، بحيث يمكن القول بأنها قد حدثت من نشاط الجانى دون غيره .

والسببية على هذا الوضع تتطلب نوعا من الاتصال المادى بين الفعل والنتيجة ، لأنها لا تعترف الا بالارتباط المباشر المحقق بينهما ، حتى ليكن اعتبارها داخلية في بنيان الركن المادى للجريمة . ومن ثم كان هذا الاتجاه من أصلح الاتجاهات للمتهم وأكثرها رعاية لجانبه ، بل يؤخذ عليه أنه قد يؤدي الى افلات المتهم أحيانا من عاقبة أفعاله اذا

ما تداخلت الى جانبها عوامل أخرى أو أفعال أجنبية ، ولو بصورة مألوفة أو بقسط يسير غير محقق الأثر .

ويأخذ القضاء الفرنسى - فى السائد من أحكامه - بمعيار السببية المباشرة هذا . ومن الملاحظ أنه يميل الى التشدد فى تحديدها فى جرائم القتل العمد ، ولعل ذلك بالنظر الى اعتبار شدة العقوبة أكثر منه الى اعتبار فقهي معين ، حين يميل الى التساهل فيها فى جرائم الجرح والضرب ، ويبدو هذا التساهل أكثر وضوحا فى جرائم القتل والاصابة خطأ ، حتى ليقترّب فيها من اتجاه السببية المناسبة أو الملازمة الى حد واضح .

ومن أحكامه فى هذا الشأن : -

- لا تتوافر علاقة السببية بين خطأ السائق الذى ترك أبواب سيارته مفتوحة فى الطريق العام وبين الحادث الذى ارتكبه شخص سرق السيارة ثم ارتكب أثناء قيادته لها حادثه قتل خطأ (١) .

- لا تتوافر علاقة السببية اذا أصيب شخص بجرح بسيط سطحي ، ثم توفى من مرض التيتانوس ، بين خطأ الطبيب بعدم اعطائه المصل الواقى من التيتانوس وبين الوفاة ، ما دام قد اتضح من تقارير الخبراء أن هذه الحالة لم تكن خاصة بجرح كبير عميق متسخ لكنها كانت حالة جرح سطحي بسيط ، وبطبيعته اذا ما برر اعطاء حقنة المصل فانه لا يفرضها بصورة حتمية . كما أنه لا يمكن اثبات أن الحقنة كان من شأنها منع تطور المرض بسبب خطورة التيتانوس الذى أصيب به الجرح .

لذلك فان الطبيب لا يتحمل نتائج التيتانوس الذى أصيب به المريض وأدى الى وفاته ، لأن الدليل على توافر علاقة السببية بين عدم

(١) محكمة باريس فى ١٩٤٤/٥/٥ دالوز ١٩٤٥ ص ١٢٤ .
وكما تنتفى المسؤولية الجنائية فى مثل هذه الصورة تنتفى أيضا
المسؤولية المدنية بالتعويض (محكمة استئناف باريس فى ١٩٢٥/١٢/٥
الحاماة سنة ٤ ص ١٦٣) .

اعطاء الحقنة والوفاة يكون غير قائم (١) •

— ولكن يكون مسئولا عن وفاة المريض الجراح الذى أجرى له عدة عمليات ، وفى أثناء إحداها ترك داخل الجرح قطعة شاش ، اذ ولو أن ترك تلك القطعة قد أحدث أثرا ثانويا ومحدودا لكنه أثر حقيقى لا يمكن تجاهله خاصة فيما يتعلق بمدى تحسن حالة المريض من ناحية الالتهاب الذى أدى الى الوفاة • وبالتالي تكون علاقة السببية متوافرة بين خطأ الطبيب ووفاة المريض ، ولا يؤثر فى ذلك ضعف مقاومة المريض أو عدم تحميله العلاج (٢) •

— اذا اصطدم سائق سيارة عامة بشجرة على الرغم من صلاحية عجلة القيادة ، وذلك بسبب رعوته ، مما جعل محكمة الموضوع تقضى عليه بالعقوبة ، كما أنها فى نفس الوقت أدانت مدير الشركة مالكة السيارة لما ارتكبه من خطأ وعدم احتياط لتسييره سيارة قديمة بحالة غير جيدة مفككة الأجزاء فى طريق عام فكانت النتيجة سقوط سقفها على الركاب من أثر الصدمة وإصابة عدد كبير منهم ، فان ما ذكره الحكم يكون سليما لا شائبة فيه مما يستوجب رفض الطعن (٣) ••

وهذه من صور الخطأ المشترك بين جانبين أو أكثر عندما يكون سببا فى احداث النتيجة النهائية ، ولنا إليها عودة تفصيلية فيما بعد •

— لكن لا تتوافر علاقة السببية بين إصابة شخص فى حادثة سيارة ووفاته فى أثناء اجراء عملية جراحية له لأن اثبات وفاة المجنى عليه كنتيجة مباشرة للحدث يكون متمذرا نظرا لأن هناك ظروفًا وعوامل كثيرة تداخلت مع الإصابة التى حدثت بالمجنى عليه قد تكون هى السبب الرئيسى فى وفاته • ومثالها الأخطاء التى تكون قد ارتكبت أثناء أو بعد

(١) محكمة باريس فى ١٩٤٥/٤/٢٦ جازيت دى باليه سنة ١٩٤٥

— ٢ - ٤٧ •

(٢) محكمة باريس فى ١٩٥٧/٣/٥ سبرى ١٩٥٧ ص ٢٣ وداللو

١٩٥٧ - ١ - ٢٩٩ •

(٣) نقض فرنسى فى ١٩٤٤/١/٢٧ جازيت ١٩٤٤ - ١ - ١٨٢ •

تدخل الجراح . ومن ثم فإن الدليل على توافر السببية المباشرة بين خطأ السائق ووقاة المجنى عليه يكون غير متوافر ، وبالتالي لا يسأل السائق الا عن جريمة الجرح الخطأ (١) .

ويشبهه ما قضى به هناك أيضا من أنه اذا أصاب المتهم المسكران زميلا له بطعنة من سكبن فأحدث به جرحا نقل على اثره الى المستشفى وأجريت له عملية جراحية ، وبعد الانتهاء منها بمدة توفى المجنى عليه . وتبين أن الوفاة قد حدثت نتيجة امتصاص الجسم عصارة غذائية بعد أن أفاق المجنى عليه من المخدر ، فانه لا يمكن مؤاخذه المتهم عن جريمة القتل خطأ لأن هذه الجريمة لا تتوافر الا اذا كانت الوفاة نتيجة لفعل الجاني (٢) .

§ - ثانيا - اتجاه تعادل الأسباب

يقع على النقيض من السببية المباشرة اتجاه تعادل الأسباب *equivalence de causes* ويمثل الاتجاه المتطرف المقابل لها . ويعتبر الفقيه الألماني فون بوري Von Buri هو المؤسس لهذا الاتجاه (٣) ، ومقتضاه أن جميع العوامل التي تتضافر في احداث نتيجة ما ينبغي أن تعد متعادلة ومسئولة بالتالي على قدم المساواة عن حدوثها . فكل منها يعد شرطا لحدوثها والا فلا *condition sine qua-non* ، بغير أية موازنة بين عامل وآخر من ناحية قوته وأثره بالتالي في النتيجة .

ذلك أن نشاط الجاني هو العامل الذي جمل حلقات الحوادث تتابع على نحو معين ، بحيث لولاه لما حدثت النتيجة النهائية . فينبغي أن يسأل مسئولية كاملة عن هذا النشاط مهما توسط من عوامل بينه وبين النتيجة النهائية سواء آكانت هذه العوامل مألوفة أم كانت نادرة شاذة ، وسواء آكانت راجعة الى فعل انسان ما ، أم الى فعل الطبيعة .

(١) روان . جازيت دي باليه ١٩٥٣ - ٢ - ١٠٧ .

(٢) جنح سافرين في ١٩٥٦/١٠/٢١ ودالوز ١٩٥٧ - S - ٣٩ .

(٣) Von Buri : Die Kausalität und deren Veralt - Woriong

(1873) .

فاذا فرض أن شخصا بدأ في قتل المجنى عليه محدثا به اصابة نقل بسببها الى المستشفى حيث شب حريق قضى عليه ، فان الجاني يسأل عن جناية قتل تامة لا عن مجرد شروع فيها ، لأنه لولا الاعتداء لما نقل المجنى عليه الى المستشفى ولما مات هناك من جراء الحريق ، وذلك يكفي لاعتبار الاعتداء سببا للوفاة . وكذلك الشأن اذا حدثت الوفاة فيما بعد من جراء خطأ الطبيب في علاج المجنى عليه ، أو من اهمال هذا الأخير في عرض نفسه على الطبيب ، ومهما كان الخطأ أو الاهمال فاحشا جسيما .

أما اذا تبين أن النتيجة كانت محتومة الحصول بغض النظر عن فعل الجاني فلا يسأل الأخير عنها ، ويتحقق ذلك اذا كانت خاتمة لتتابع أسباب أخرى لا شأن للجاني بها . فاذا أحدث الجاني جرحا مميتا في مركبى ، ثم غرقت المركب به بفعل العاصفة وحدها فلا يسأل الجاني الا عن جريمة شروع في قتل ، لا عن جريمة قتل تامة لأن وجوده في المركب أمر لا صلة له باصابته فلا تعتبر اصابته سببا لهذا التواجد . أما تواجد مصاب في مستشفى بسبب مقتضيات العلاج من اصابته فيحتمل الجاني مسئولية وفاته لو توفى مثلا بسبب حريق شب في المستشفى ، لأنه لولا الاعتداء لما نقل المجنى عليه الى المستشفى ، ولولا نقله اليه لما توفى هناك .

وفي الجملة يسأل الجاني طبقا لنظرية تعادل الأسباب عن النتيجة النهائية لاعتدائه ، متى كان هذا الاعتداء هو السبب المحرك لعوامل أخرى مهما كانت شاذة غير متوقعة ، ولا يسأل عن هذه النتيجة متى كان من المؤكد أنها كانت ستحدث حتى لو لم يقع الاعتداء ، بل يحكم تنابع للحوادث لا صلة له به ، وهكذا الحل كلما كانت النتيجة النهائية ناجمة عن رابطة سببية جديدة مستقلة عن الاعتداء السابق . ويتحقق ذلك أيضا اذا كانت النتيجة النهائية ناجمة عن اعتداء لا حق مستقل عن الاعتداء السابق على نفس المجنى عليه .

وفي شأن مسئولية الجاني عن النتائج النهائية لنشاطه ، مهما تداخل بين الأمرين من عوامل شاذة غير متوقعة ، حاول صاحبها الفقيه فون بوري Von Buri ومن قابمه فيها الاستناد الى صلة السببية في الطبيعة عندما لا تفرق بين سبب وآخر من ناحية قوته وأثره في النتيجة بما يقتضى اعتبار كل واحد منها شرطا لحدوثها والا فلا ، بغير موازنة ما بين قوة كل عامل وآخر من العوامل المختلفة ، ولا أية مقارنة تسمح بإبقاء العامل الفعال منها استبعاد ما يكون دوره واهيا ضعيفا (١) . ولكن فاتهم أن السببية في القوانين غيرها في الطبيعة ، وأن الرابطة القانونية شيء والرابطة الطبيعية أو الفلسفية شيء آخر .

وقد لاحظ عليها الفقيه الألماني بركمير Birkmeyer أنه من العبث أن يقال أن جميع الأسباب المحدثة لنتيجة من النتائج ينبغي أن تعتبر متكافئة متعادلة متى كانت مسئولة بإجتماعها مما عن حدوثها . فحاصل جمع ستة يمكن أن ينجم من جمع $2 + 2 + 2$ أو جمع $1 + 2 + 3$ ، رغم أنه ما من رقم منها يعادل الآخر في قيمته ، فاجتماع عدة أسباب في أحداث نتيجة معينة لا يفيد بذاته تعادلها (٢) .

وهي الى ذلك تناقض نفسها ، فحين تقرر تعادل الأسباب المحدثة نتيجة معينة ، وتجعلها مسئولة عنها — على قدم المساواة فيما بينها — إذ بها تقتطع من بينها سببا دون غيره ، وهو نشاط الجاني كيما تلقى عليه وحده تبعة النتيجة النهائية كلها ، لذا لاحظ عليها الفقيه لوجوز Lagoz أنها تحمّل العمل الانساني بوجه عام تبعة جميع النتائج ولو تداخلت فيها الطبيعة بالقسط الأكبر . فلو أن شخصا حصل صديقا له على أن يركب قطارا لقضاء عطلة جميلة ، ثم احترق القطار ومات

(١) فنمو النبات مثلا يرجع الى وجود عوامل عديدة كالبدور والتربة والماء والهواء والطقس الملائم ، فلا محل لترجيح عامل منها على آخر والقول بأنه ترجع اليه وحده علة نمو النبات ، وهكذا الحال في شأن عوامل الطبيعة المختلفة .

Ueber Ursachenbegriff und Kausalzusammenhang in (٢)
Strafrecht 1885. p. 2 et 1^{er}.

الصادق ، فانه ينبغي أن تمرى الوفاة طبقا لها الى نصيحة من نصحه بركوب القطار ، مع ما فى ذلك من اعنات واضح (١) .
فنظرية تعادل الأسباب ، وإن كانت لا تخلو من مظهر السهولة اذ توفر على القاضى مشقة الموازنة بين قوة الأسباب المتعددة لتغليب كفة أحدها على باقيةا ، إلا أنها متطرفة فى فهم السببية ، قاسية فى نتائجها على الجانى ، مؤسسة على وجهة نظر فلسفية بعيدة عن مراد الشارع وروح التشريع مستندة الى الافتراض المحض ، أكثر منه الى واقع الأمور كما تجرى بها الحياة .

وهذه النظرية سائدة فى الفقه الألماني كما يستهدى بها أحيانا القضاء هناك ، وقد أحدثت تأثيرا خفيفا فى القضاء الفرنسى - بل وفى الفقه - فى وقت من الأوقات ، لكنها سرعان ما تراجعت مفسحة السبيل لنظريات أخرى ، وكان هذا التأثير ملموسا بوجه خاص فى النطاق المدنى (٢) .

§ - ثالثا - اتجاه السببية المناسبة او الملائمة

مقتضى هذا الاتجاه أن يسأل الجانى عن النتائج المحتملة او المألوفة لفعله ، أى تلك التى تحصل بحسب المجرى العادى للأمر ، ولو لم يمكن وصفها بأنها مباشرة أو محققة لهذا الفعل . ويعتبر فعل الجانى سببا مناسباً أو ملائماً *Clause adequate* للنتيجة التى حصلت اذا كان كافيا بذاته فى حصولها ما دامت ظروف الحال تنبئ بأنه قد توقعها ، وبصرف النظر عن العوامل الأجنبية التى تكون قد توسطت بين فعله والنتيجة النهائية ، سواء آكأث سابقة لفعله أم معاصرة له أم لاحقة .

ونظرية السببية الملائمة تتحصل فى ايجاز - كما قال بها عدد من الفقهاء الألمان مثل فون كريس *Von kries* وفون بار *Von Bar*

(١) Logoz : Commentaire du Code Pénal Suisse t. 1 p. 83

(٢) ومن أنصارها من شراح القانون المدنى فى بلادنا عبد الحى حجازى فى « النظرية العامة للالتزام » ج ٢ ص ٤٨٦ .

وروسلين Romelin - في أنه متى اشترك عاملان أو أكثر في أحداث النتيجة النهائية ، وكان أحد العاملين مألوفاً أو منتجاً adequate يصلح في العادة لأحداث مثل هذه النتيجة والآخر عارضاً Fortuit أو غير مألوف لا يصلح بحسب طبيعته لأحداثها في المعتاد ، حتى وإن اشترك في أحداثها أحياناً لظروف شاذة ، فإنه ينبغي استبعاد العامل العارض واستبقاء العامل المنتج لها في المألوف من الأمور باعتباره مسئولاً عنها .

وقد فرق فون بار Von Bar على الأخص بين السبب المحدث للنتيجة وبين الشروط اللازمة لحدوثها ، فلا يعد سبباً لها إلا ذلك الذي يصلح بحسب المألوف لأحداثها ، وهو النشاط الإنساني الذي غير المجري المألوف للحوادث فتسند النتيجة إلى هذا النشاط . أما ما عداه من ظروف مختلفة فهو مجرد شروط لحدوث النتيجة لا يكفي أحدها ، كما لا تكفي مجتمعة لأحداثها . فمثلاً لا يمكن لجريمة القتل أو الضرب أن تحدث ما لم يتواجد المجنى عليه في مكان الجاني . فتواجهه شرط لحدوث النتيجة - بين شروط أخرى - لكنه ليس بذاته السبب المحدث لها . ويتوقف التمييز بين ما ينبغي أن يعد سبباً محدثاً للنتيجة وما يعد فحسب شرطاً لحدوثها على تقدير من يقوم بالبحث عن السبب المناسب أو الكافي (١) .

فالعبارة في هذا الاتجاه هي « بكون النتيجة ممكنة وعادية من مراعاة الظروف والعوامل التي حدثت » فإذا تدخل في مجرى الحوادث عامل شاذ انقطعت رابطة السببية ، كما لو كان موت المصاب نتيجة لاحتراق المستشفى الذي نقل إليه ، أو لانقلاب السيارة التي كانت بسبيل نقله إليه في أثناء سيرها . والضابط في هذا الرأي يقوم على أساس تقدير الوقائع في كل حالة ، وهو لا مندوحة عنه في مثل هذا الأمر ، وهو متفق ما جرت عليه أحكام القضاء في هذا الشأن » (٢) .

(١) فون بار في شرح القانون الألماني ص ١١ وما بعدها .

(٢) السعيد مصطفى المرجع السابق ص ٣٦ .

وقد وصف شارح مدنى هذا الاتجاه على أساس من الصواب بأنه « يقع باصرار على أرض الواقع وعلم النفس ، متفاديا بذلك أن يؤخذ عليه أنه منطوق مفروض في التجريد ، كذلك الذى يمكن أن يؤخذ على نظرية تعادل الأسباب » (١) .

على أن بعض الشراح يأخذ على هذا الاتجاه أنه لا يخلو من التحكم : « فكون النتيجة ممكنة أو ليست ممكنة مع مراعاة الظروف التى حدثت فيها مسألة تقديرية يختلف فيها تقدير الناس ، ولا يصح أن تبني أحكام القانون الجنائي على أسس تحكمية كهذه » (٢) . لذا يميل الرأى السائد فى بلادنا فقها وقضاء الى الأخذ باتجاه السببية المناسبة أو الملائمة ، لكنه يجعل المعيار فى تقديرها موضوعيا ومجردا حتى يتفادى بذلك بعض الحلول التحكمية التى قد ينتهى اليها المعيار الشخصى .

واتجاه السببية المناسبة أو الملائمة يمثل فى رأينا منطقة معتدلة بين تطرف الاتجاهين الآخرين : السببية المباشرة ، وتعادل الأسباب ، فلا غلو فى القول بقيام السببية القانونية ولا فى انكارها . وهو لا يسمح بالافراط فى التجريم - وربما على أسس من الفروض النظرية البعيدة عن الواقع - ولا بالتفريط فيه ، وربما على حساب حق المجتمع فى مكافحة نزعات الشر عند الأشرار . والحلول التى أخذت بها محاكمنا المصرية هى أدنى ما تكون التثامنا مع اتجاهات هذه النظرية ، وتعبيرا عمليا عنها .

المعيار الشخصى والموضوعى

يمكن تقدير علاقة السببية طبقا لمعيار شخصى أو موضوعى . والمعيار الشخصى يلتزم بالأكثر مع اعتبار السببية رابطة أدبية أو معنوية لامادية ، ويقتضى النظر الى كل حالة بطريقة واقعية نسبة in - concreto . للاطلاع بالظروف المختلفة التى وقعت فيها ليبحث ما اذا كانت النتيجة المراد العقاب عليها ممكنة أم لا . ثم هل كان بمقدور الجاني بالنظر الى

(١) رينيه روديار René Rodière فى المسئولية المدنية طبعة

١٩٥٢ ص ٢٣٥ .

(٢) محمد مصطفى القللى « المسئولية الجنائية » ص ٣٩ .

(م ٣ - جرائم الأشخاص والأموال)

طروفة الخاصة وحالته النفسية ومستواه العقلى توقع حصولها بالكيفية التى حصلت بها أم لا ؟ فلا يسأل عنها الا اذا كان الجواب عن ذلك بالاجاب .

فمثلا اذا كان المجنى عليه مريضا بالقلب أو بالسكر وقت الاعتداء عليه وساهم هذا أو ذاك فى أحداث الوفاة بنصيب مع الاعتداء ، فلا يسأل الجانى عن جناية قتل تامة ، ولو توافرت لديه نية ازهاق روحه الا اذا تبين أنه كان يعلم بمرض المجنى عليه ، بل وبملاقاة نوع المرض بالاصابة التى أحدثها ، والا فهو يسأل عن شروع فى قتل فحسب .

ويؤخذ على هذا المعيار أنه قد يؤدى الى تخفيف المسؤولية عن المتهم لمجرد ما قد يبين من جهله ببعض ملابسات الواقعة أو ظروف المجنى عليه ، أو ما قد يظهر عليه من حماقة أو فى جريمته من تسرع واندفاع ، حين أنه يشدها على آخر لمجرد اطلاعه على هذه الظروف ، أو لما قد يبين من نضج فى ملكة التقدير لديه . هذا الى أنه معيار صعب التطبيق عملا ، فضلا عما فيه من غموض قد يؤدى الى التحكم لتعذر الامام الماما تاما بمستوى الجانى فى التقدير ، وبالأخص لتعذر تحديد مدى نضج ملكة التقدير لديه ، ومدى علمه مثلا بظروف المجنى عليه وحالته الصحية .

أما المعيار الآخر الموضوعى ، وهو الذى يلتزم بالأكثر مع اعتبار السببية رابطة موضوعية أو مادية ، فهو ينفض النظر عن اعتبار الظروف والملابسات التى حدثت بالفعل ، للنظر الى ما كان بمقدور الجانى توقعه وافترض حدوده منها بطريقة مطلقة مجردة *in abstracto* - فهو مسئول عن النتيجة التى حصلت ومطالب بأن يتوقعها ما دامت طبيعيتها تتفق والسير العادى للأمور ، سواء توقعها بالفعل أم لم يتوقعها بالنظر الى حالته النفسية وقت الاعتداء ومستواه العقلى .

فهو يسأل فى المثل السابق عن القتل العمد متى توافرت لديه نية ازهاق روح المجنى عليه - ولو كان لا يعلم بمرض هذا الأخير بداء القلب أو السكر ، حتى اذا ساهم هذا أو ذاك بنصيب ثابت فى وفاته .

بل هو مطالب بأن يتوقع توافر الأمرين معا : قيام المرض أولا ، ثم احتمال مساهمته ثانيا مع الاعتداء في أحداث الوفاة ، لأن الاحتمالين معا يمكن عدهما من الأمور المألوفة التي تجري بها طبيعة الحياة عند توافر ظروف مماثلة . وهي مطالبة طبيعية طالما كان أساس المسؤولية هو الإرادة المدركة للعواقب المألوفة التي يمكن للإنسان العادي - متوسط التقدير والادراك - أن يقدرها .

هذا الى أنه معيار أكثر من سابقه وضوحا وأسهل تطبيقا ، إذ أنه لا يتطلب التغلغل في بحث حالة كل متهم على حدة لتحديد ما كان يمكن تقديره من النتائج المختلفة . وإلى هذا المعيار يميل الفقه السائد في بلادنا ، فضلا عن أحكام القضاء على ما سنوضحه حالا .

ووصف السببية بحسب هذا المعيار أنها رابطة مادية أو موضوعية ليس معناه أنها تدخل في المحسوسات المادية التي يمكن للعين مشاهدتها كما هي الحال في السلوك المادي للجاني مثلا ، بل معناه - فحسب - أنها لا تتوقف في قيامها أو انتفاءها على تقدير شخصي من الجاني في توقيعه هو لتسلسل الحوادث ، بل تتوقف على تقدير موضوعي يعت لهذا التسلسل يخضع لحكم الإنسان العادي المحايد . وفيما عدا هذا المعنى المحدود للوصف الموضوعي للسببية فإنها في طبيعتها الداخلية لا تخرج عن كونها رابطة ذهنية أو بالأدق فلسفية لا تختلف من هذه الزاوية بين فرع في القانون وآخر أو بين علم وآخر .

الفرع الثاني

موقف قسائنا الجنائي من موضوع السببية

قلنا ان الرأي السائد حاليا في بلادنا يتمشى بالأكثر مع اعتبار السببية رابطة مادية أو موضوعية (١) . وهذا هو الاتجاه الذي تشير

(١) راجع في موضوع السببية أحمد أمين ص ٣١٧ ، وعلى بدوي ص ٣٦٠ ، والقلى « المسؤولية » ص ١٩٥ ، وكامل مرسى ص ٣٧٥ والسعيد المرجع السابق ص ٤٣٢ ، وأحمد فتحي سرور ص ٤٢٥ ، =

اليه عبارات محكمة النقض في أكثر من حكم حديث . ومن ذلك مثلا « ان من المقرر أن علاقة السبية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا » (١) .

وهو في نفس الوقت أميل الى اتجاه السببية المناسبة او الملائمة إذ هو مستقر على أنه اذا تداخلت عوامل أجنبية عن فعل الجاني بقدر ما في تحقيق النتيجة التي يعاقب عليها القانون فأنها لا تقطع رابطة السببية بين هذا الفعل والنتيجة ، الا اذا كانت تلك العوامل شاذة غير مألوفة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه سابقة على الفعل الاجرامى أم معاصرة له ، أم لاحقة ، وأن يكون مصدرها عوامل طبيعية ، أم خطأ صادرا من الجاني ، أم من المجنى عليه ، أم من شخص أجنبي كلية عن الواقعة . وأن يكون الجاني قد توقعها فعلا لنمو ملكة التقدير لديه ، أم كان في مقدوره توقعها لظروا ما هي مألوفة تتفق والسير العادى للأموار . فمعيار التوقع أو الاحتمال Prévisibilité هو الضابط الأساسى للسببية .

ويميل الرأي السائد فيها في فرنسا بصفة عامة الى هذا المعيار الموضوعي ، وبالتالي الى مساءلة الجاني عن السير المألوف للأمر بما انتهى اليه من نتائج سواء اتوقعها بالفعل ، أم كان بمقدوره أن يتوقعها

١٠ = ومحمود إبراهيم اسماعيل «العام» فقرة ٢٣٦ من ٤١٨ ، ٤١٩ ، وعمر السيد رمضان « القسم الخاص » طبعة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ فقره ١٦٦ من ١٨٥ وما بعدها ، وعبد الميمون بكر المرجع السابق فقرة ٢٤١ وما بعدها . وراجع في شتى جوانب السببية مؤلفنا في « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء » دراسة تحليلية مقارنة طبعة رابعة ١٩٨٤ ، ومؤلف محمود نجيب حسنى في « علاقة السببية في قانون العقوبات » ١٩٨٣ ، ومحمد عيد الغريب « دروس في قانون العقوبات . جرائم الاعتداء على الأشخاص » ١٩٨٤ من ١٢١ وما بعدها ومحمد أبو عامر « الخاص » من ٤٣٥ وما بعدها وفوزية عبد الستار « الخاص » ١٩٨٣ من ٣٥٣ وما بعدها (١) نقض ١٩٦٠/١٢/١٣ احكام النقض س ١١ رقم ١٧٦ من ٩٠٤ ، ١٩٦٢/١٢/١٣ من ١٣ رقم ١٦٦ من ٨١٠ ، ١٩٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ رقم ١٧٣ من ٨٨١ ، ١٩٦٥/٣/٨ من ١٦ رقم ٤٦ من ٢١٥ ، ١٩٦٥/١٠/٤ رقم ١٢٧ من ٦٦٢ ، ١٩٦٦/٦/١٤ من ١٧ رقم ١٥٢ من ٨٠٦ ، ١٩٧٠/٦/١ من ٢١ رقم ١٨٣ من ٧٨٩ .

فحسب (١) .

كما أخذ بهذا المعيار بعض الشرائع الأجنبية ، مثل المادة ٤١ من قانون العقوبات الايطالى التى تقضى بأنه « اذا تعاونت فى احداث الجريمة أسباب سابقة أو معاصرة أو لاحقة ولو كانت مستقلة عن سلوك المجرم فان هذا لا يمنع من قيام صلة السببية بين فعله أو امتناعه وبين الحادث الاجرامى ؛ لكن الأسباب اللاحقة تمنع هذه الصلة اذا كانت كافية بذاتها لاحداث هذا الحادث ، وعند ذلك لا يعاقب المجرم الا عن فعله أو امتناعه اذا كوز فى ذاته جريمة » . فهو لا يدخل فى الاعتبار ما يكون الجانى قد توقعه بالفعل وما لم يتوقعه من شتى النتائج ، بل يضع معيارا مجردا مقتضاه رغبة تحميلة كافة ما قد يترتب على فعله من نتائج ، اللهم الا اذا وجدت أسباب لاحقة كافية بذاتها ، وبصرف النظر عن تقدير الجانى لها ، « لاحداث هذا الحادث » .

عوامل مألوفة وغير مألوفة

ما أكثر العوامل المألوفة التى قد تتداخل بين فعل الجانى والنتيجة النهائية فلا تقطع رابطة السببية بين الأمرين ، سواء أتوقعها الجانى بالفعل أم كان بمقدوره - فحسب - أن يتوقعها . وهذه العوامل يعد تقدير توافرها وأثرها مع مسألة وقائع بحث ، تخضع لقضاى الموضوع فى نطاق تقديره العام لموضوع الدعوى . لكن يمكن القول بأن أهم هذه العوامل ما يلى :

أولا : المالبسات الطبيعية التى قد تصاحب فعل الجانى فانها لا تقطع عادة رابطة السببية بين نشاطه وبين النتيجة النهائية ، حتى ولو ساهمت بدور ملحوظ فى احداثها . ويستوى فى ذلك أن تكون هذه المالبسات والظروف مطابقة فى تفاصيلها لما أرادته الجانى منها ، أم كانت موافقة سير الحوادث اجمالا فحسب .

(١) راجع مثلاً جارسون م ٢٩٥ فقرة ٤٨ ودونديه دى غابر
فقرة ١٣١ ص ٨٨ .

فاذا حدثت مشاجرة بين أشخاص على ظهر قارب صغير أعقبها تماسك بالإيدي ، وتضارب أدى الى وقوع أحد المتشاجرين في النهر وغرقه ، فإن الضارب يعتبر مسئولاً عن ضرب أفضى الى الموت لا عن ضرب بسيط (١) . وذلك مع أنه قد يقال ان نفس المشاجرة لو وقعت على البر بكل ما صاحبها من تماسك وتضارب لما كان يمكن أن تؤدي الى وفاة المجنى عليه ، ولما اعتبرت الواقعة أكثر من جنحة ضرب .

ومثلاً ألقى الجاني بالمجنى عليه من فوق قنطرة في النهر قاصدا اغراقه في الماء فاصطدم بهذا الأخير بأسفل القنطرة أثناء سقوطه وتكسرت جميعته فمات بهذه الكيفية ولم يمت غرقاً كما أراد الجاني . ومثلاً صوب حارس حقل بندقيته على صياد لقتله جزاء له على الصيد في حقله بغير موافقته فقفز الصياد تفادياً للمقذوف ولكنه سقط في هوة سحيقة وتوفى بسبب ذلك لا بسبب المقذوف (٢) ، وهكذا مما يحتمل حصول ما قد يشبهه في العمل .

ولا تختلف الحال عن ذلك في الجرائم غير العمدية ، فينبغي حتى يسأل الجاني عن أية نتيجة أن تكون داخلة في نطاق ما صدر عنه من خطأ أو من افعال بحيث يمكن القول بأنه توقعها أو بالأقل كان بمقدوره أن يتوقعها : فلا يسأل عن النتائج التي تخرج عقلاً عن دائرة تقدير الانسان العادي . ومن هذا القليل ما قضى به من أنه اذا كان المتهم يدرس قمحاً في جرن فسقطت علبة كبرت من جيبه ، فمر عليها النورج فاشتعل الجرن وامتد الحريق الى ما يجاوره من أجران ومساكن وتوفى بسبب ذلك خلق كثير ، فإن المتهم يكون مسئولاً عن الحريق الناشئ عن اهماله مباشرة ، ولا يسأل عن جريمة القتل الخطأ (٣) .

(١) محكمة جنابات الاسكندرية في ١٩١١/٤/٦ مج رقم ١٤٩ ص ٢٨١
(٢) راجع فون ليست Von List في شرح القانون الألماني ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) استئناف طنطا في ١٩٠٨/١٢/١٤ مج ص ١٠ ص ٢٣٥ وقد ورد بهذا الحكم مثال فرضي لطريف لانقطاع السببية بسبب عدم اتفاق مجرى الحوادث مع السير العادي للأمور ، مقتضاه أنه اذا أفلت رجل جواده اهمالاً منه فصادف رجلاً في يده سكين فداسه فكسرت رجله ، وأصابته =

ثانيا : ويعد من العوامل المألوفة التي لا تقطع رابطة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية أن يكون المجنى عليه وقت الاعتداء عليه ضعيف البنية ، أو متقدما في السن أو صغيرا ، أو مريضا بمرض قديم كالسكر أو ضعف القلب ، أو الأيميا ، أو تضخم الطحال (١) ، مما قد يكون له أثره في استفحال إصابته فيما بعد . وكذلك الشأن إذا أصيب بشيء من هذا القليل أثناء علاجه من إصابته ، وأحدث المرض نفس الأثر من ناحية تجسيم مدى الإصابة (٢) .

ثالثا : ومثلها أن تحدث مضاعفات طبيعية للإصابة كالنزيف وتسمم الجروح ، والحمرة ، والجلطة الدموية ، والتيتانوس ، والغنرينا . لذا قضى بأنه إذا توفيت المجنى عليها من التهاب رئوي أصيبت به بسبب رقادها على ظهرها أثناء العلاج من جرح عمدي ، فإن الجاني يكون مسئولا عن جريمة جرح أفضى الى موتها (٣) . وإذا توافرت نية القتل كان الجاني مسئولا عن قتل عمد . أما إذا لم يكن الالتهاب الرئوي بسبب الاعتداء ولا بسبب العلاج فهو عامل شاذ قاطع بالتالي لرابطة السببية بين الإصابة والوفاة .

رابعا : ومثلها أن يصل المجنى عليه في العلاج اهمالا عاديا متوقعا من مثله ، أو أن يمتنع عن العلاج الطبي كلية من يكون من بيئة لا تؤمن

= السكين رجلا آخر في مقتل فمات ، وكان يحمل مصباحا من البترول في يده فسقط على أمتعة لبائع فاشعلها ، وامتد لهيبها الى مخزنه فدمره ، ولا يسأل إلا عن الجريمة الأولى ، ولا يصح أن يسأل عن القتل الخطأ والحريق باهمال .

(١) نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢١٠ ص ١٠٢٨

(٢) راجع مثلا نقض ١٩٣٦/١١/٩ الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٩٧

و ١٩٣٨/٣/٢١ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢ و ١٩٤٨/١٢/٢١ ج ٧ رقم ٧٤٨ ص ٧٠٥ .

(٣) نقض ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٤ ص ٩٤٥ .

بفائدته دون توافرية اساءة مركز الجاني تمعدا (١) . وكذلك اهمال
القائمين على شئون المجنى عليه ، والمحيطين به ، والمسئولين عنه ، متى
كان اهمالا مألوفاً متوقفاً ممن كان من مثل يئتهم . أو بحسب تعبير
محكمة النقض أن المتهم مسئول في صحيح القانون عن جميع النتائج
المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي
في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يكن متمعدا لتجسيم المسؤولية (٢) .

أما اذا أهمل المجنى عليه اهمالاً فاحشاً في حق نفسه ، أو اذا امتنع
عن العلاج دون ما عذر مقبول أو بنية الاساءة الى مركز الجاني ، فان
ذلك يدخل في عداد العوامل الشاذة غير المألوفة (٣) . وكذلك الشأن
اذا كان المجنى عليه فاقد التمييز لصغر أو لجنون ، وحدث الاهمال
الفاحش من ذويه أو من المسئولين عن رعايته .

واذا كان العلاج أو الجراحة غير مضمون النتيجة أو غير راجح
النجاح الرجحان الذي يفرى الانسان العادي بالاقدام عليه ، فالمجنى
عليه غير مطالب به ، واذا امتنع ظلت السببية قائمة بين نشاط الجاني وبين
النتيجة النهائية (٤) .

وكذلك الشأن اذا كان العلاج أو الجراحة ينطوى على خطورة
خاصة أو على آلام استثنائية ، فانه اذا امتنع المجنى عليه أو وليه الشرعى
اذا كان قاصراً عن قبول العلاج أو الجراحة ، ظل الجاني مسئولاً عن
كافة النتائج الجسيمة لسلوكه الاجرامى ، حتى تلك التى كان من الجائز

-
- (١) نقض ١٩١٣/١١/٢٢ الشرائع س ١ ص ٨٦ و ١٩٢١/١٢/٢٩ مع
س ١٤ رقم ٨٦ و ١٩٤٢/١/١٢ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٦ ص ٦٠٥
و ١٩٤٢/٣/٩ ج ٥ رقم ٣٦٣ ص ٦٢٦ و ١٩٤١/١١/٨ أحكام النقض
س ١ رقم ١٨ ص ٥١ و ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ رقم ٢٣١ ص ٨٣٥ و ١٩٥٧/٥/٦
س ٨ رقم ١٢٤ ص ٤٤٨ و ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ رقم ٩٧ ص ٥٠٧ .
(٢) نقض ١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٢٠ ص ٧٢ .
(٣) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١٤ ص ٧٦٢
و ١٩٤٩/١١/٨ أحكام النقض س ١ رقم ١٨ ص ٥١ .
(٤) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٠٢ ص ١٠٧٣ .

أن تخفف لو قيل المجنى عليه اجراء العلاج أو الجراحة (١) .
خامسا : واذا أخطأ الجراح أو الطبيب خطأ يسيرا في جراحته أو في طيه سواء أكان الخطأ ماديا أم مهنيا ، فإن ذلك يعد من العوامل المألوفة التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة النهائية لاصابة المجنى عليه (٢) . أما اذا أخطأ الطبيب خطأ جسيما ، غير ممكن توقعه ولا متفق مع السير العادي للأمور ، لوجب عندئذ القول باقتران السببية بين هذا الفعل وبين النتيجة النهائية لاصابة المجنى عليه .
واذا قام الجراح باجراء جراحة غير تلك التي اقتضتها اصابة المصاب ثم توفي منها انقطعت رابطة السببية بين الاصابة والوفاة دون توقف ذلك على بحث مدى مسؤولية الجراح عن هذه الجراحة الأخرى .
ومن ذلك مثلا أن يجري الجراح عملية لاستكشاف تمزق بالريتون لدى المجنى عليه فيجد زائدة دودية أو أوراما يرى ازالتها ، فيموت المصاب ، ويبين أن الوفاة كانت بسبب هذه الجراحة الثانية لا بسبب الاصابة نفسها ، ولا بسبب جراحة أجريت للعلاج منها .
سادسا : ومن العوامل المألوفة أيضا أن يخطئ الغير خطأ عاديا . حتى ولو كان هذا الخطأ يستوجب مسؤولية فاعله جنائيا ، ما دام متفقا والسير العادي للأمور . أو بعبارة أخرى ان الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية ما دام لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية للجريمة في سلوكه الاجرامى في العمد أو في الخطأ غير العمدى على حد سواء (٣) .

(١) راجع نقض ١٩٤٦/٤/٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٣٢ ص ١٢٠ و ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٧ ص ١٠ و ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض ص ٨ رقم ٢٧٦ ص ١٠٠٩ و ١٩٦٩/٣/١٧ ص ٢٠ رقم ٣٤٥ .

(٢) راجع جنح مستأنفة المنصورة ١٩٥٢/١٠/٦ . التشريع والقضاء ص ٥٨ عدد ١٧ رقم ٧ ص ١٧ ، ونقض ١٩٥٣/٦/٣٠ أحكام النقض ص ٤ رقم ٣٦٤ ص ٣٣١ .

(٣) راجع نقض ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض ص ١٧ رقم ٢ ص ١٥ ، ١٩٦٦/٣/٧ رقم ٤٩ ص ٢٤٧ ، ١٩٦٨/٥/١٣ ص ١٩ رقم ١٠٩ ص ٥٥٤ .

مثلا راكب في ترام أو في عربة نقل دفع شخصا دفعة قوية ألقت به في عرض طريق مزدحم بالمرور ، ثم مرت سيارة بسرعة تتجاوز الحد المسموح به قانونا فدهمت المجنى عليه وقتلته ، وكان يمكنها تفاديه لولا هذه السرعة ، فهنا صدمة السيارة ترتب مسئولية سائقها عن القتل الخطأ ، لكن لا تقطع رابطة السببية بين الدفعة الأولى والوفاة ، فتعد الواقعة في نظرنا ضربا أفضى الى الموت .

وإذا توافرت نية ازهاق الروح كانت قتلًا عمدا وذلك بالنسبة لمن صدرت عنه الدفعة الأولى للمجنى عليه التي ألقت به في عرض الطريق المطروق ، حين تصد في نفس الوقت قتلًا خطأ بالنسبة لسائق السيارة المسرعة التي صدمت المجنى عليه فأردته قتيلا ، وذلك دون أن تنفي مسئولية أحدهما مسئولية الآخر رغم انقطاع كل رابطة بين الجائين .

أما إذا كانت الواقعة الجديدة من الشذوذ الذي لا يرد بالخطر فإن الواقعة الأولى تكون مجرد شروع في قتل عمد ، أو ضرب عمد أو جرح عمد بحسب الأحوال . وذلك كما في مثل وفاة المجنى عليه من اصطدام عربة الاسعاف أثناء نقلها إياه ، أو من شبوب حريق المستشفى الذي نقل اليه ، أو من سقوط جدار عليه بعد إصابته ، أو إذا توفي المصاب من مرض معد أثناء مدة العلاج كالتيفوئيد ، أو من مرض لا علاقة له بالاعتداء السابق مثل السرطان سابقا كان على إصابته أم لاحقا لها ، متى تبين أن الوفاة كانت بسبب هذا المرض لا بسبب الاعتداء الذي وقع عليه ، فهذا لا يسأل الجاني الا عن القدر المتيقن في حقه ، وهو في جناية القتل العمد الشروع فيه فحسب .

سابعاً : أما فمحل الغير إذا تدخل عمدا لاجداث النتيجة المعاقب عليها بغير اتفاق مع الجاني السابق فهو يمد من باب أولى عاملا شاذًا وقاطعا لرابطة السببية بالتالي . كان يطلق أ عيارا نازيا على المجنى عليه ب قاصدا قتله ، لكنه يصيبه في غير مقتل . ثم يحضر ج ويجهز على ب لعداوة بينهما فإن ج يسأل عن قتل ب عمدا حين لا يسأل الا عن

شروع في قتله فحسب ما دام الاتفاق بين أ. ج منتفيا (١) .

وإذا ثبت أن الوفاة - أو النتيجة المشددة للعقوبة بوجه عام - قد حصلت من مجموع الاصابات التي أحدثها الجانون التعددون بالمجنى عليه بحيث كانت أيها كافية بذاتها لاحداثها فيعتبرون جميعهم مسئولين عنها ، حتى مع عدم قيام الاتفاق أو التفاهم السابق فيما بينهم (٢) . أما ينبغي أن يكون جليا من وقائع الدعوى ومن التقارير الطبية أن الاصابات جميعها قد ساهمت معا ومجتمعة في احداث الوفاة أو النتيجة المشددة للعقوبة ، وأنها كانت كافية لاحداثها بالتالي ، أما اذا لم يثبت ذلك بطريق اليقين فيجب أن يؤخذ كل جان بالقدر المتيقن في حقه فقط .

ذلك أن تداخل ارادات أئمة أخرى بين فعل الجاني الأول والنتيجة الملقاة عليها مما يعد بحسب الأصل سببا أجنبيا شاذا ، وقاطعا بالتالي لرابطة السببية ، ما لم يثبت من الوقائع العكس بشكل حاسم .

ثامنا : ويراعى أخيرا أن القوة القاهرة والحادث الفجائي ، اذا كان أحدهما غير ممكن توقعه *imprévisible* لا يمكن دفعه *irrésistible* ، قد يمدان في بعض الصور ارادة المتهم اذا كانا سابقين - أو بالأدق معاصرين - لسلوكه المادى فيمنعان مساءلته جنائيا . ومن ذلك سقوط منزل على ساكنيه بفعل زلزال أو فيضان ، فانه لا يقتضى مساءلة مالك هذا المنزل المكلف بصيائه متى أسند الحادث الى القوة القاهرة دون التقصير في الصيانة . كما قد يقطعان في بعضها الآخر رابطة السببية اذا توسط بين سلوكه الآثم - اذ اتخذ صورة الشروع في القتل - وبين الوفاة ، فيحولان دون مساءلته عن هذه النتيجة جنائيا ، ومدنيا أيضا .

(١) راجع مثلا نقض ١٩٢٩/١/٣ رقم ٢٦٤ س ق و ١٩٣١/١١/٢
رقم ٢٩٧ س ١ ق و ١٩٣٤/٤/٢ رقم ٩٠٣ س ق و ١٩٣٨/٢/٢٨
رقم ٩٤٥ ص ٧٨ و ١٩٣٩/٣/٢٧ مج س ٤١ رقم ٦ و ١٩٥١/٥/٢١
قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٦٣ ص ٨٢١ و ١٩٥١/١١/١٦ ج ٢
رقم ٦٤ ص ٨٢١ و ١٩٥٢/١١/٣ ج ٢ رقم ٦٥ ص ٨٢١ و ١٩٥٢/١١/٤
رقم ٦٦ ص ٨٢١ و ١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٤٦ ص ١٣٦ .
(٢) نقض ١٩٥٣/١/١٢ أحكام النقض س ٤ رقم ١٤٥ ص ٣٧٦
و ١٩٥٣/١٠/١٢ س ٥ رقم ٤ ص ١٠ .

ومن أحكام المحاكم في شأن السببية في خصوص القتل العمد ما قضى به من أنه :
— اذا طعن المتهم المجنى عليه بسكين متعمدا قتله فأحدث به جرحا في تجويف الرئة نتجت عنه الوفاة ، فانه يكون مرتكبا جناية القتل العمد ، وان تكن الوفاة قد حصلت بعد علاج دام ثمانية وخمسين يوما بالمستشفى . اذ من المبادئ المقررة أن الفاعل مسئول عن جميع نتائج فعله غير القانوني التي كان يمكنه أو كان واجبا عليه أن يفترضها ، وهذه المسئولية ليست متوقعة على اثبات أن المجنى عليه قد عولج أحسن علاج طبقا للمعلوم الحديثة (١) .

— يعد قاتلا عمدا من يجيب المجنى عليه بجرح قطعى في الرأس وجد تحته كسر مضاعف ، بنية قتله ، ولو أنه بان للمحكمة أن المجنى عليه بعد أن تحسنت حالته خرج من مستشفى الاسماعيلية وسافر الى مصر فضببط بمعرفة رجال الصحة لأنهم اشتبهوا في أنه مصاب بالكوليرا ، ونقل الى مستشفى الحميات ومنه الى مستشفى الملك . ثم صدر أمر بإخلاء مستشفى الملك فنقل الى المجموعة الصحية بمصر حيث توفي بعد ما أصيب بالشلل نتيجة خراج في المخ ، لأن الخراج حصل مكان الإصابة وتسبب في احداث الوفاة ، التي تكون بالتالى نتيجة مباشرة لاصابة الرأس (٢) . وكان وجه الطعن هو أن الوقائع على هذه الصورة تكون جناية ضرب أفضى الى عاهة مستديمة ، لأن الإصابة كانت بسيطة وشفى منها المصاب وخرج لا يشكو مما قيل انه كان السبب في وفاته ، فرفضت محكمة النقض هذا الوجه ، وأيدت الحكم المطعون فيه من ناحية اعتباره الواقعة قتلا عمدا .

— اذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فان اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة ، وهى النتيجة المباشرة التى قصد اليها المتهم

(١) نقض ١٩١٣/١١/٢٢ الشرائع ١ ص ٨٦ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ١ رقم ٥٤ ص ١٦١ .

حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله (١) .

أما عن انقطاع علاقة السببية بتدخل عامل شاذ غير متوقع بين فعل الجاني والنتيجة التي حصلت ، فصورته واقعة متهم أراد قتل المجنى عليه فأعطاه فطيرة خلط بها مادة الزرنيخ ، ولما أكل منها هذا الأخير ارتاب فيها فحملها وذهب الى والد الجاني يشكو اليه ولده منبأ اياه بشكوكه في الفطيرة . فأراد والد الجاني تبديد شكوك المجنى عليه بأكل جزء منها أمامه وكانت النتيجة أن مات متسما بالزرنيخ بينما شفى المجنى عليه الأول . وقد اعتبرت المحكمة أن الجاني مسئول عن الشروع في قتل هذا الأخير ، غير مسئول عن قتل والده (٢) . وجلى أن والد الجاني قد أقدم على أكل الفطيرة بعد تنبيهه صراحة من المجنى عليه المقصود بالقتل الى الشك الخطير في أمرها . وكان في مقدوره التحقق منها بسؤال ولده ، كما كان اندفاعه في أكلها على هذا النحو أمرا ما كان بمقدور الانسان العاقل توقعه لفرط شذوذه عن المألوف وغرابته (٣) .

ويعد من العوامل الشاذة التي لا يمكن توقعها ويستحيل دفعها القوة القاهرة - كما قلنا - لذا قضى في هذا الشأن بأنه اذا كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية المجنى عليها وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها كامنة فيه وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها ، ولم يتحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت ان هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها (٤) .

(١) نقض ١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٥٠ ص ٧٨٠ .

(٢) حنايات الاسكندرية في ١٣/٤/١٩١٠ مج ١١ رقم ١١٢ .

(٣) للمزيد راجع مؤلفنا في « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء » طبعة رابعة سنة ١٩٨٤ ص ١٧٥ - ٢٩٠ .

(٤) نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧ .

المبحث الثاني

محل الجريمة

حماية الانسان الحى هى الهدف الأول من أى قانون للمقوبات ، لذلك كان الانسان عنصرا ضروريا فى جميع جرائم الاعتداء على الأشخاص ، سواء ما يقع منها على الجسم ، أم العرض ، أم الاعتبار ، أم الحرية الشخصية . وقد نصت المادتان ٣٣٠ ، ٣٣١ ع على عقاب « من قتل نفسا » فخرج بذلك الحيوان الذى يعد قتلته جريمة قائمة بذاتها (م ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٨٠/٢ ع) ، كما خرج الجنين قبل ولادته ، فان قتله يكون جريمة قائمة بذاتها هى جريمة الاسقاط (م ٢٦٠ - ٢٦٤ ع) ، وخرج بداهة الانسان الميت ، ولو جهل الجانى موته ، ونحيل فيما يتعلق بذلك ما ذكرناه بصدد الجريمة المستحيلة (١) .

ويذهب قضاء المحاكم الفرنسية الى التبرئة فى جرائم قتل الأطفال عقب ولادتهم Infanticide اذا ثبت أن الجنين كان ميتا فى بطن أمه ، أما اذا لم يثبت ذلك فهى تقضى بالادانة سواء أثبتت أنه تنفس عقب الولادة أم لم يتبين ذلك .

المبحث الثالث

القصد الجنائى

القتل جريمة عمدية فيلزم لقيامه توافر القصد الجنائى العام ابتداء ، أى المصروف ارادة الجانى الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وهو يتطلب أيضا توافر قصد خاص أى ية محددة هى ارادة ازهاق روح المجنى عليه دون غيره من النتائج ، فلا يفى عن ذلك مثلا ارادة المساس بسلامة جسمه أو بصحته . وبدون هذا القصد الخاص يختلط القتل العمد مع الضرب المفضى الى الموت ، أو التثروع فيه مع الضرب المفضى الى عاهة مستديمة ، أو حتى مع الضرب البسيط بحسب الأحوال .

(١) راجع ما سبق فى ص ١٤ - ١٨ .

وسيان أن يكون القصد محدودا كاتواء الجاني ازهاق روح شخص معين بالذات ، أم غير محدود كإرهاق يضع قنبلة في طريق قطار قاصدا قتل من قد يقتل من رآكيه ، أو كشرطى يطلق النار على متظاهرين قاصدا قتل من قد يصاب منهم .

الباعث Mobile ou motif

الباعث ، ويطلق عليه أحيانا الغاية من الجريمة أو القصد البعيد فيها ، هو المصلحة التي ينبغي للجاني تحقيقها منها أو الشعور الذي يدفعه اليها (١) .

وطبقا للنظرية التقليدية لا يعد الباعث عنصرا من عناصر القصد ولا ينبغي أن يختلط به ، فالقصد العام عنصر مشترك بين جميع الجرائم العمدية ، ويشبهه الشراح أحيانا بنظرية السبب في الالتزامات المدنية ، والقصد الخاص عنصر مشترك في جرائم النوع الواحد . أما الباعث فعلى العكس من ذلك قد يتغير من جريمة لأخرى ، ولو كانتا من نفس النوع ، بتغير الأحوال : فقد يكون راقيا كقتل المجنى عليه انقاذا له من تعذيب داء قتال ، أو خبيثا كالطمع في ماله أو الشار منه (٢) . ويستوى أن يكون معلوما أم مجهولا ، ففي جميع الأحوال لا ينبغي أن يختلط بالقصد ولا أن يحول ، مهما كان نوعه ، دون قيام الجريمة (٣) . وكل تأثيره أنه قد يكون داعيا من دواعي تخفيف العقوبة في نظر القضاة أو تشديدا بحسب الأحوال . وقد تكون قوة الباعث أو شرفه دافعا لأن

(١) راجع دوندييه دى فابر فقرة ١٢١ ص ٨٣ .

(٢) نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض ص ٢٤ رقم ٨٩ ص ٤٢٧ .

(٣) وقد أثير البحث في فرنسا حول المباراة إذا أودت بحياة أحد المتبارزين . ومن المتفق عليه أنه إذا توافرت نية القتل عدت الواقعة قتلا عمدا أو شروعا فيه بحسب الأحوال ، وبالإضافة للقواعد العامة في جرائم الاعتداء على الأشخاص الإصابه ، أي تطبق عليها القواعد العامة في جرائم الاعتداء على الأشخاص بما في ذلك ظرف الإصرار السابق (نقض فرنسي ١٨٤٩/٧/٢١ مسيري ١٨٤٩ - ١٩٥٢) وبمعامل الشهود معاملة الشركاء بالمساعدة والإنفاق (نقض فرنسي في ١٨٤٨/٨/٢٢ مسيري ١٨٤٨ - ١ - ١٩٣٥ ، ١٨٤٨/١٢/٨ دالوز ١٨٤٩ - ١ - ١٨٢) .

يقرر الشارع عذرا قانونيا مخففا ، كما في القتل مع تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة (م ٢٥٩) ، أو كما في عذر الاستفزاز (م ٢٣٧) .

وتسبغ المدرسة الوضعية الإيطالية على الباحث أهمية خاصة فتجعله عنصرا من عناصر القصد الجنائي ، بحيث أنه متى كان شريفا غير ضار بالمجتمع ترى أن تمتنع العقوبة الجنائية كلية اكتفاء بالتعويض المدني . ومن أمثلة الدوافع الشريفة في القتل كما ساقها فرى Ferri وأتباعه المساعدة على الانتحار ، والقتل برضاء المجنى عليه اشفاقا عليه ، وجرائم العاطفة والدفاع عن النفس والمال (١) .

ويرى أنصار المدرسة التقليدية أن هذه الدوافع وأمثالها لما يتسم لاعتباره وتقديره نظام الأعذار القانونية والظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) . ولأن يترك الأمر لفطنة القاضى وحسن تقديره يقضى بالعقوبة المناسبة بحسب شرف الباعث أو خبثه ، خير على أية حال من أن يخضمه الشارع لافتراضات معينة قد تؤدي الى أفلات الجاني من العقوبة كلية ، مع أنها - مهما كانت هينة - لا تخلو من معنى توبيخ الجاني وانذار المجتمع له ، كما هي الحال مثلا في الغرامة المعتدلة ، أو في الحبس مع إيقاف التنفيذ .

القصد غير المباشر del'indirect

قد يتمدد الجاني ارتكاب جريمة معينة فتتحقق بدلا منها جريمة أخرى ، أو قد تتحقق الجريمة المقصودة ومعها جريمة ثانية . فطبقا لنظرية القصد الاحتمالى تنبغى مسائلة الجاني عن جميع النتائج التى تحصل اذا كانت مقبولة منه أو بالأقل متوقع حدوثها ، بأن كانت جريمته الأولى أو الأساسية le délit base تؤدي اليها بحسب السير العادى للأمور ، على اعتبار أنه كان عليه أن يتوقع هذه النتائج ويفترض امكان

حصولها • وهى وان كانت لا تدخل فى قصده الأصيل أى المباشر
direct إلا أنه يمكن افتراض دخولها فى قصده الاحتمالى أى غير
المباشر ، الذى يحل محله ويصلح مثله - بحسب نظرية القصد الاحتمالى -
ركنا معنويا فى الجرائم العمدية المختلفة •

وقد أخذ الشارع المصرى بنظرية القصد الاحتمالى أحيانا لا كنظرية
عامة تحكم المسئولية الجنائية ، بل أخذ بها فى رأى جانب من الفقه فى
أحوال استثنائية وأعطاهم تطبيقات معينة • مثلا بالنسبة لمسئولية الشريك
عن الجرائم التى يكون وقوعها نتيجة محتملة للتحريض أو الانفاق
أو المساعدة التى حصلت ، ولو كانت غير تلك التى تعمد الشريك ارتكابها
(م ٤٣ ع) • وكما فى جرائم الضرب المفضى الى الموت (م ٢٣٦) ،
والى المعاهة المستديمة (م ٢٤٠) ، والى المعجز عن الأشغال الشخصية لمدة
تزيد على عشرين يوما (م ٢٤١) ، وفى الحريق العمد اذا نشأ عنه موت
شخص أو أكثر (م ٢٥٧) ، وفى جرائم أخرى قليلة فشدد العقوبة على
الجانى بحسب جسامه النتيجة النهائية ولو لم يثبت أنه كان يقصد احدثائها
بالذات ، أى ولو لم تدخل هذه النتيجة النهائية فى قصده المباشر •

ولكن شارعنا أخذ بها استثناء من القاعدة العامة التى عندما تتطلب
فى الجرائم العمدية قيام القصد الجنائى انما تتطلب ضرورة توافر القصد
المباشر أى الأصيل ، فلا يمكن للقصد الاحتمالى عندنا أن يقوم مقام
هذا القصد الأخير الا بنص صريح (١) • فمثلا اذا قاد شخص سيارته
مندفعا بسرعة طائشة وسط ازدحام شديد وكانت جميع الاعتبارات تحتم
عليه توقع قتله بعض المسارة ، ثم قتل أحدهم بالفعل فلا محل لاعتباره
مع ذلك قاتلا عمدا ما لم يتوافر لديه قصد القتل العمد بشرطيه العام
والخاص معا (٢) •

(١) قارن نقض ١٢/٢٥/١٩٣٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٣٥
ص ١٦٨ •

(٢) راجع ما سجد عند الكلام فى جرائم الجرح والضرب •

(م ٤ - جرائم الاشخاص والاموال)

وبعل بعض الآراء المسئولية في حالة الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية أيضا بنظرية القصد الاحتمالي ، على أن هذا الرأي محل نظر ، وبحاجة الى بعض التفصيل .

الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية

الحيدة عن الهدف ، ويطلق عليها أحيانا الخطأ في شخص المجنى عليه *aberratio ictus* ، هي أن يعمد الجاني الى قتل زيد من الناس فيطلق عليه مقذوفا ناريًا مثلا ولكن يخطئه ويصيب بكرة الذي يقف الى جواره . أما الخطأ في شخصية المجنى عليه فهو أن يعمد الجاني الى قتل زيد من الناس فيخطيء في شخصيته ويصيب بكرة باعتبار أنه هو المقصود بالقتل ، نظرا الى حالة الظلام مثلا أو للتشابه بينهما . والصورة الأولى تفترض وجود شخصين أمام الجاني ، أما الثانية فتفترض وجود شخص واحد . واجماع الفقه والقضاء على أن الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية أمران لا تأثير لهما في مسؤولية الجاني بوصفه مرتكبا جريمة عمدية ، لا جريمة من جرائم الخطأ أو الإهمال ، وبالتالي قاتلا عمدا للشخص الذي أصابه بالفعل إذا مات ، أو شارعا في قتله إذا نجا من الموت (١) .

بل وفي حالة الحيدة عن الهدف تقوم جريمتان لا جريمة واحدة :

أولاهما : الشروع عمدا في قتل الشخص المقصود بالتصويب ، وثانيتهما قتل الشخص الذي أصيب نتيجة الحيدة عن الهدف ، أو الشروع في قتله عمدا إذا نجا من الموت رغم أصابته . أما عند الخطأ في شخصية المجنى عليه فلا تقوم سوى جريمة واحدة بطبيعة الحال لأن المقصود بالقتل لم يكن موجودا بالمرّة في مكان الاعتداء .

(١) نقض ١٩٤١/٤/٧ مج س ٤٢ رقم ٢٢٦ ، ١٩٤١/١١/١٠ البقواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٩٨ ص ٥٦٧ د ١٩٦٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٠٨ ص ٥٦٣ .

وقد عللت محكمة النقض ذات مرة بنظرية القصد الاحتمالى قيام القتل العمد عند الحيدة عن الهدف (١) . الا أن ذلك قد يتناقى مع ما سبق ذكره من أن قانوننا أخذ بفكرة القصد الاحتمالى استثناء من قاعدة عامة ، والاستثناء لا يكون الا بنص صريح . ولذلك نفضل تعليلها بتوافر جميع أركان الجريمة بما فيها توافر السببية بين فعل الجانى ووفاء المجنى عليه الذى أصيب بالفعل ، اذ أن الحيدة عن الهدف والخطأ فى شخصية المجنى عليه من الأمور المألوفة الوقوع التى تتفق والسير العادى للحوادث كما يجب أن يتوقعه الجانى فلا تقطع السببية بين فعله وبين النتيجة التى تحققت فعلا . وباعتبار أن هذا الخطأ فى صورته لا ينفى توافر جميع أركان القتل العمد الأخرى من فعل ومحل وقصد جنائى (٢) ، ولا أهمية بعد ذلك فى نظر القانون لأن يكون القتل يدعى بركا من الناس أو زيدا ، ودون ما حاجة ملجئة الى الاستمانة بنظرية القصد الاحتمالى (٣) .

ويلاحظ أن المعيار واحد فى الحالين ، وأن تعليل مساءلة الجانى فى حالتي الحيدة عن الهدف والخطأ فى الشخصية بقيام رابطة السببية بين الفعل والنتيجة ، دون الأخذ بنظرية القصد الاحتمالى ، أمر قد

(١) نقض ١٩٣٠/١١/٢٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٩ ص ١٢٥ .

(٢) راجع فى هذا الموضوع أحمد امين ص ٣٢٠ ومصطفى القلى « المسئولية » ص ١٩٩ والسعيد مصطفى « الأحكام العامة » ص ٣٧٥ ورمسيس بهنام « الخاص » ١٩٥٨ ص ١٥٧ وعبد المهيمن بكر فى رسالته عن « القصد الجنائى » وفى مؤلفه فى « القسم الخاص فى قانون العقوبات » ١٩٧٧ فقرة ٢٥١ ص ٥٧٥ وما بعدها ، وعمر السعيد رمضان المرجع السابق فقرة ١٧١ ص ١٩٥ وما بعدها ، وجلال ثروت المرجع السابق فقرة ٩٩ ص ١٥١ وما بعدها . ومن المراجع الفرنسية : جارسون م ٢٩٥ فقرة ٥٥ ، ٦٧ وشوفو وهيلى ج ٣ فقرة ١١٩٤ ويرى جارو وآخرون الاستمانة فى تعليل هذه النتيجة بفكرة القصد النير المحدود (ج ١ فقرة ٢٠٢) .

(٣) للمزيد فى هذا الموضوع راجع مؤلفنا فى « مبادئ القسم من التشريع العقابى » طبعة رابعة سنة ١٩٧٩ ص ٣٠٦ - ٣٤٣ .

لا ترتب عليه فروق عملية وانما أهميته في الغالب فقهية بحث ، وذلك خصوصا بعد اذ اضطردت محكمة النقض على الأخذ بالمعيار الموضوعي - الذي استقر عليه قضاؤها في نطاق السببية - في تحديد ما تراه يدخل من أحوال العقاب في نطاق نظرية القصد الاحتمالي (١) . وذلك بعد أن كانت ترى في القليل من أحكامها القديمة الأخذ بمعيار شخصي ، ومحاسبة الجاني عن النتائج التي يبين أنه توقعها بالفعل دون غيرها (٢) .

ويلاحظ أخيرا أن الأخذ بمعيار شخصي في حالة الحيدة عن الهدف أو الخطأ في الشخصية يبنى عليه - على عكس ما تقدم - وجوب القول بمسالة الجاني عن الشروع في قتل المجنى عليه الذي قصده بالذات ، وعن قتل الثاني الذي لم يقصده بوصفه قتلا خطأ لأن قتل هذا الأخير لم يكن مائلا في ذهنه ولم يتوقعه بالفعل وقت الاقدام على جريمته الأساسية (٣) ، وانما كان بسبب خطئه ورعوته فحسب .

حكم التعمد عند الحيدة عن الهدف

قلنا انه عند الحيدة عن الهدف تنشأ أكثر من جنائية ، أى حالة تعدد جرائم . ويكون التعمد معنويا في رأينا اذا تعمد الجاني قتل مجنى عليه واحد فقط ، ولو تعددت الطلقات النارية الموجهة اليه فأصيب آخر أو آخرون نتيجة هذه الحيدة عن الهدف . ويكون التعدد ماديا اذا تعمد الجاني قتل أكثر من مجنى عليه واحد واتخذ سلوكها آثما من شأنه تحقيق هذا الغرض سواء أحدثت حيدة في الهدف أم لم تحدث ، ومن ذلك أن يطلق عدة أعيرة نارية في اتجاه شخصين أو أكثر . أو حتى أن يطلق عيارا واحدا على شخصين يقف أحدهما خلف الآخر بقصد قتلها معا . وقد

(١) نقض ١٩٣٥/١/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٩٦ و ١٩٣٤/١/٨
ج ٣ رقم ١٨٠ و ١٩٤٨/٤/٦ المحاماة س ٢٩ رقم ١٥٨ ص ٣٠٧ .
(٢) مثل نقض ١٩٣١/١٢/٢٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٣٥
ص ١٦٨ .

(٣) فون ليست في شرح القانون الألماني ج ١ ص ٢٦١ .

يتوافر التعدد المادى حتى عند قيام القصد غير المحدود كمن يلتقى قبلة وسط أشخاص متعددين بقصد قتل من قد يقتل منهم فتصيب أكثر من واحد .

وبلاحظ أنه عند التعدد المعنوى يجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها (م ٣٣/١ ع) . وكذلك الشأن عند التعدد المادى بشرط أن يكون بين الجرائم المتعددة ارتباط لا يقبل التجزئة (م ٣٣/٢) ، والا تعددت العقوبات فى حدود القواعد العامة لتعددتها .

الباب قصد القتل

قصد القتل حالة ذهنية لا تثبت عادة بشهادة الشهود ، وإنما تثبت من الاعتراف أو من القرائن ، وبخاصة من الوسيلة المستعملة ، وكيفية استعمالها ، ومكان إصابة المجنى عليه ، وظروف الاعتداء ، ونفسية الجانى ، وعلاقته بالمجنى عليه ، ونوع الباعث ، وقبل كل اعتبار آخر يثبت القصد من مكان التصويب من جسم المجنى عليه . الى غير ذلك من الاعتبارات التى يخضع تقديرها لسلطة قاضى الموضوع ، وله فيها القول الفصل دون معقب عليه من محكمة النقض ، الا فى الحدود العامة التى تراقب فيها المسائل الموضوعية (١) .

ومن أحكام القضاء فى صدد استنتاج قصد القتل : -

- أن استعمال أداة قاتلة ليس بشرط ، فقد يثبت قصد القتل رغم استعمال أداة غير قاتلة بطبيعتها كعصا ، مثلا اذا استعملت بطريقة تقطع بوجوده ، كما اذا كرر الجانى الضربات على الرأس حتى تهشمتم (٢) .

(١) للزبد فى هذا الموضوع راجع مؤلفنا « ضوابط تسببب الاحكام الجنائية وأوامر التصرف فى التحقيق » ١٩٧٧ ص ٥٣ - ٧٨ ، ٥٢٠ - ٥٢٨ ، ٥٤٣ - ٥٤٨ .

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٢٧ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٩ ص ٥٦٢ و ١٩٥٧/٥/٧ أحكام النقض س ٨ رقم ١٣٣ ص ٤٨٣ .

أو ما دامت هذه الآلة تحدث القتل ، وما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية يجوز أن تكون من الضرب بعصا (١) .

— وأنه قد يستفاد قصد القتل لدى الجاني ولو لم يستعمل سلاحا ما ، كما اذا ارتكب القتل بطريق الخنق أو الضغط باليد أو الرجل على جسم المجنى عليه (٢) .

وأنه لا يشترط أن تكون الاصابة في مقتل ما دام من الثابت أن الوفاة ترجع الى الاصابة التي أحدثها الجاني متعمدا القتل (٣) ، حين قرر حكم أحدث منه ، أنه يجب أن تثبت المحكمة أن مطلق العيار صوبه الى المجنى عليه في الموضع الذي يمد مقتلا (٤) . ولا تضارب بين القضاءين ، اذ يلاحظ أن التصويب قد يكون في مقتل ولكن الاصابة في غير مقتل ، كمن يصوب عيارا الى القلب فيصيب الذراع بسبب عدم احكام الرماية ، أو حركة المجنى عليه . كما قد يحصل العكس بأن يصوب الجاني سلاحه الى ذراع المجنى عليه لمجرد شل حركته مثلا وبغير نية قتله فيصيبه في مقتل (٥) . ولذا قضى بأن استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما توافر قصد ازهاق الروح (٦) . فالعبرة في النهاية هي بنية الجاني لا بمكان الاصابة أو خطورتها أو نوع السلاح المستعمل ، والنية أمر يفسره الجاني ويستخلصه القاضي من كافة ظروف الدعوى مجتمعة .

-
- (١) نقض ١٩٥٣/١/١ أحكام النقض س ٤ رقم ١٢٨ ص ٣٣٢ .
(٢) استئناف مصر في ١٩٥٤/٤/٢٨ مع س ١ ص ٥٩ .
(٣) نقض ١٩٣٤/٣/١٢ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢١ ص ٢٩٢ و ١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ رقم ١٤٠ ص ٤٢٥ .
(٤) نقض ١٩٤٤/٤/١٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٣٢ ص ٤٥٤ .
(٥) راجع مثالا في نقض ١٩٥٥/٥/١٠ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٨٨ ص ٩٦٥ و ١٩٥٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٨ رقم ١١١ ص ٤١١ .
(٦) نقض ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٠ ص ٧٩ و ١٩٦٢/١١/٢٠ س ١٣ رقم ١٨٥ ص ٧٥٣ .

— وأنه لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين قول الحكم انه ارتكب فعله تحت تأثير الغضب اثر مشادة وقتية (١) ، لأن الغضب ينفي سبق الاصرار دون نية القتل .

— وأنه لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين قول الحكم انه ارتكب فعله تحت تأثير حالات الاثارة أو الاستفزاز ، بل ان هذه الحالات قد تعد فحسب أعدارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها الى محكمة الموضوع بغير مقب عليها من محكمة النقض (٢) .

— وأنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته ، فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار ، واذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفى سبق الاصرار لا ينفي نية القتل ، ولا شأن له بالعقوبة التي أوقعها على الطاعن طالما أنها مقررة في القانون فإن حالة التناقض تنحسر عن الحكم المطعون فيه (٣) .

— وأن قول بعض شهود الاثبات انهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاق النار على المجنى عليهما ، وقول البعض الآخر انه لم يكن يقصد قتلا لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها (٤) .

وفي النهاية فإن قصد القتل — بحسب عبارة محكمة النقض — هو أمر خفي لا يدرك بالحوس الظاهر ، وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الحاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي

-
- (١) نقض ١٩٣٧/٣/٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٦٠ ص ٥٥ .
 - (٢) نقض ١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض ص ٢٤ رقم ١٣٠ ص ٦٣١ .
 - (٣) نقض ١٩٧٤/٤/٢١ أحكام النقض ص ٢٥ رقم ٨٨ ص ٤١٦ .
 - (٤) نقض ١٩٦١/١/١٦ أحكام النقض ص ١٢ رقم ١٣ ص ٨٧ .

الموضوع في حدود سلطته التقديرية (١) .

العقوبة

عقوبة القتل العمد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (م ٢٣٤/١ ع) وكانت كذلك في قانون عقوبات سنة ١٩٥٤ ، أما في قانون سنة ١٨٨٣ فكانت الأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اقترن القتل العمد بظروف مشددة معينة (المواد ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٥١ مكررة) فتصبح عقوبته الاعدام ، على نحو ما سنوضحه في الفصل التالي .

(١) نقض ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ رقم ٢ ص ٢٨٥ ، ١٩٦٢/١/١ س ١٣ رقم ٤ ص ١٦ ، ١٩٦٥/٣/٢ س ١٦ رقم ٤٤ ص ٢٠٦ ، ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ رقم ٥ ص ١٦ و ١٩٦٦/٥/٢٦ س ٢٠ رقم ١٥٧ ص ٧٨٠ و ١٩٦٦/٦/٢ رقم ١٦٦ ص ٨٣٢ ، ١٩٦٦/٦/١ رقم ١٧٢ ص ٨٥٩ و ١٩٦٦/١٠/٢٠ رقم ٢١٦ ص ١١٠٢ ، ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ رقم ٣٨ ص ١٥٧ ، و ١٩٧٠/٥/٤ رقم ١٥٥ ص ٦٥٥ ، و رقم ١٥٦ ص ٦٦٤ و ١٩٧٠/٥/١٠ رقم ١٦٢ ص ٦٨٩ ، ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ رقم ٢٤١ ص ١٠٠٩ و ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ رقم ٧٨ ص ٣٤٠ و ١٩٧٢/٣/١٣ رقم ٨٤ ص ٣٧٩ و ١٩٧٢/٣/١٩ رقم ٨٨ ص ٣٩٩ و ١٩٧٢/٣/٢٧ رقم ١٠٨ ص ٤٨٧ و ١٩٧٢/٥/٨ رقم ١٥٢ ص ٦٧٢ و ١٩٧٢/١١/١٢ رقم ٢٦٦ ص ١١٧٤ و ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ رقم ٢٣٩ ص ١١٧٢ ، و ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ رقم ٣٩ ص ١٨٠ و ١٩٧٤/٤/١٤ رقم ٨٦ ص ٤٠٣ .

الفصل الثاني

في الظروف المشددة للقتل العمد

تعرف الشرائع المختلفة ظروفًا متعددة إذا صاحبت القتل العمد شددت عقوبته . والظروف المشددة التي أخذ بها التشريع المصري ستة : وهي سبق الاصرار ، والترصد ، والقتل بالسم ، واقتران القتل بجناية ، وارتباطه بجنحة ، وأخيرا وقوع القتل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء . وجميعها يترتب عليها رفع العقوبة من الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة الى الاعدام ، وسنعالج كل ظرف منها في مبحث مستقل على التوالي .

المبحث الأول

سبق الاصرار

عرفت المادة ٢٣١ ع هذا الظرف بقولها : « ان الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه ، سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط » .

وسبق الاصرار يتكون من عنصرين : أولهما زمنى ويتطلب ضرورة مرور فترة من الوقت قد تطول وقد تقصر بحسب الأحوال ، بين التفكير فى القتل وبين تنفيذه ؛ وثانيهما نفسانى ، ويتطلب أن يكون الجانى فى حالة هدوء وترو لا يشوبهما انفعال ولا ثورة عابرة .

واجتماع العنصرين معا أمر لازم ، رغم أن نص المادة ٢٣١ أعطى

الاعتبار الأول للعنصر الزمني ، ولعل ذلك لأنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما كانت أدل على توافر هدوء الجاني ورويته (١) . الا أن أحكام النقص - خصوصا الحديث منها - قد صححت من قصور عبارة المادة وأعطت العنصر النفسي حقه من الأهمية ، بمثل قولها : « ان سبق الاصرار يستلزم حتما أن يكون الجاني قد أتم تفكيره وعزمه في هدوء يسمح بترديد الفكر بين الاقدام والاحجام وترجيح أحدهما على الآخر » (٢) . أو بمثل قولها : « ان سبق الاصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفي لأن يدبر الجاني أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ، ويقلب الرأي فيما عقد العزم عليه مقدرا خطورته ، ناظرا الى عواقبه » (٣) .

كما قال آخر : انه اذا كان الطاعنان يتخوفان من ارتكاب أمثال هذه المنكرات في حقهما (وهى تعذيبهما تعذيبا منكرا من جانب بعض رجال الحفظ) ، فلا شك أن مثلهما الذى أودى واهتيج ظلما وطمعانا ، والذى ينتظر أن يتجدد ايقاع هذا الأذى الفظيع به ، لا شك انه اذا اتجهت نفسه الى قتل معذبه فانها تتجه الى هذا الجرم موتورة مما كان ، منزعة واجمة مما سيكون . والنفس الموتورة المنزعجة هى نفس هائجة أبدا لا يدع انزعاجها سبيلا الى الصبر والسكون ، حتى يحكم العقل هادئا مترونا مترويا فيما تتجه اليه الارادة من الأغراض الاجرامية ، التى

(١) وهو ما فعله حكم قديم لحكمة جنيات مصر عندما قال :
« لسبق الاصرار زمن محدود تتمكن فيه الروية من مخاطبة الشهوة ويصح للعقل ان يرد جماح الغضب » (١٨٩٨/١/٢٩ الحقوق س ١٣ ص ١٩٨) .

(٢) نقض ١٩٣١/١/٢٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٦٩ ص ٢٢٢ .
وراجع نقض ١٩٣٧/٦/٢١ ج ٤ رقم ٩٦ ص ٨٠ و ١٩٤٠/١٠/٢٨ مع س ٤٢ رقم ٩٢ .

(٣) نقض ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٣٥ ص ٩٢٧ .

تخليها قاطعة لسفائها » (١) .

أما إذا كان ما حدث من قتل المتهم للمجنى عليه إنما كان اعتداء وقع منه لوقته بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين همّ للملاقاة كان ينبغي مساعدة خصمه ، فإن المتهم وإن تعدد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوفر به سبق الاصرار (٢) .

وحكمة التشديد في سبق الاصرار ، هي أن اقدام الجاني على القتل وهو هادئ النفس ساكن الجنان أمر ينبئ عن نفسية شريرة ، لا ينبئ عنها اقدامه على ارتكابه وهو تحت تأثير سورة الغضب والانتفعال - سواء أكان مصدرها نفس المجنى عليه أم شخص آخر غيره - أو تحت تأثير خشية الاعتداء عليه أو التكنيل به (٣) . وهو لهذا يعد ظرفا مشددا في شرائع أجنبية متعددة مثل الفرنسية والايطالية والبلجيكية (٤) .

ويتحقق سبق الاصرار ولو كان معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط كصريح نص المادة ، ومن ذلك أن يصر الجاني على قتل غريمه لو عاد للتعرض له في زراعته ، أو لمطالبته بدين ، أو لم يعتذر له عن سبه . ولذا قضى بتوافر الظرف لدى المتهم عند « اصراره على استعمال القوة مع المجنى عليهما إذا معناه من ازالة السد وتصميمه على ذلك منذ

(١) نقض ١٩٣٢/١٢/٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٦ ص ٤٥ ، وراجع نقض ١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ رقم ٢٤١ ص ١٢٣ و ١٩٦٣/١٢/٩ س ١٤ رقم ١٦٣ ص ٨٩٤ و ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ رقم ١٥٩ ص ٨٣٣ .

(٢) نقض ١٩٥٧/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٢٧ ص ٨٣٨ .
(٣) يرى بعض الجنائيين أن سبق الاصرار مقياس غير صحيح للدلالة على نفسية الجاني ، وأن أصبح منه اعتبار الباحث . فقد يكون سبق الاصرار نتيجة تملك الجاني فكرة ثابتة تجعله أسيرا لها وتقيد حريته في الاختيار بقيد ثقيل ، كفكرة الثأر أو الانتقام للمرض أو التعصب لعقيدة سياسية أو غيرها ، وهو ما قد يصلح سببا للتخفيف لا للتشديد .

(٤) وليست الحال كذلك في التشريع الانجليزي .

اليوم السابق ، ثم حضوره فعلا الى محل الحادثة ومعه السلاح » (١) .
كما قضى بأنه لا يمنع من توافره تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل
على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه ، حتى اذا سنحت قتلاه تنفيذاً
لما عقدا عليه النية من قبل (٢) .

كما يتحقق الظرف حتى ولو حصل خطأ في شخصية المجنى عليه (٣) ،
أو حيدة عن الهدف . فمثل هذا الخطأ كما أنه لا يؤثر في قيام القصد
فانه لا تأثير له في درجته . ويتحقق أخيراً حتى ولو كان القصد غير
محدود اذ لا أهمية لذلك . ولذا حكم بأنه « ما دام الحكم قد أثبت
في جلاء أن الطاعن وأخاه كانا مبيتين النية على قتل من يصادفانه من
غرائمهما أو أقاربهم أو من يلوذ بهم وأن المجنى عليه من أقاربهما ويسكن
وسط مساكنهم ، فذلك مفاده أنه ممن شملهم التصميم السابق » (٤) .

والاصرار السابق أمر مستقل عن قصد القتل ، فقد يتوافر أحدهما
دون الآخر (٥) . ولذا يعد ظرفاً مشدداً في القتل العمد ، وفي الكثير من
جرائم الاعتداء على الأشخاص كجريمة الجرح والضرب في جميع صورها
(م ٣٣٦ ، ٢٤٠ - ٢٤٢) ، واعطاء مواد ضارة اذا نشأ عنها مرض
أو عجز وقى (م ٢٦٥) . ولا أثر له في الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ،
وفي جرائم الاعتداء على المال لأنها تفترض ، فضلاً عن التصميم السابق ،
كون المتهم في حالة هدوء وتروء عند اقدامه عليها .

طبيعته القانونية

سبق الاصرار ظرف مرجعه الى القصد ، أو هو بالأدق درجة منه

-
- (١) نقض ١٩٤١/٤/٢٨ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٤٧ ص ٤٤٩
و ١٩٥٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٨ رقم ١١٠ ص ٤٠٦ .
(٢) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ رقم ٦١٤ ص ٨٣٦ .
(٣) نقض ١٩٤٢/٥/١٨ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤١٠ ص ٦٦٤ .
(٤) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ رقم ١٣٨ ص ٢٥٢
و ١٩٥٧/١٢/٩ س ٨ رقم ٢٦٥ ص ٩٦٤ .
(٥) نقض ١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ رقم ٢٦٨ ص ١٠٩٢ .

يطلق عليها القصد المشدد *dol aggravé* بالمقابلة مع انتفائه الذى يطلق عليه القصد البسيط *dol simple* (١) . وحكم الظروف التى ترجع الى القصد أنهما تسرى على من يتصف بها من المساهمين فى الجريمة دون سواء ، سواء أكان يعد فاعلا أصليا أم شريكا (م ١٤١/٢ ع) . ذلك وإن كان توافر سبق الاصرار لدى أحد المساهمين فى الجريمة يعتبر فى الغالب قرينة قوية على توافره لدى الباقيين .

هل لسبق الاصرار من تأثير فى التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك ؟

قد يبدو فى جانب من قضاء النقض - بالأقل حسب ظاهر العبارة - أن قيام سبق الاصرار أمر قد يكون له أثره فى التمييز بين الفاعلين الأصليين وبين الشركاء فى الجريمة ، ومن ذلك مثلا قوله :

— لا مانع فى حالة وقوع القتل بطلق عيار ناري واحد من الحكم على المتهمين بصفتها فاعلين أصليين ما دام القتل حصل مع سبق الاصرار ، ولا يعد الحكم متناقضا اذا أثبت أن المتهمين قتلوا المجنى عليه بأن أطلقا عليه عيارا ناريا ، وإن كان الطلق الناري الواحد لا يصدر الا من واحد (٢) .

— اذا تواجد شخصان فى محل الواقعة لارتكاب جريمة قتل عمد مع سبق الاضرار ، وأطلق أحدهما العيار الناري ، أو أحدث الجرح الذى تمت الجريمة بسببه ، فيعتبر كلاهما فاعلا أصليا للجريمة (٣) .

— متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى منطق سليم وبأدلة سائفة وجود الطاعنين - معا - على مسرح الجريمة واطلاقهم الأعيرة

(١) راجع نقض ١٩٥٩/١١/١٧ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٩٠ ص ٨٦٩ و ١٩٦٣/٣/٢٥ س ١٤ رقم ٤٧ ص ٢٢٥ .

(٢) نقض ١٩١٤/٩/١٩ مج س ١٦ عدد ٢ .

(٣) نقض ١٩٢٣/١/٢ الحماية س ٣ عدد ١٩٠ و ١٩٦٦/٢/٧ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٧ ص ٩٤ و ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ رقم ١٨ ص ٨٥

النارية على المجنى عليه تنفيذا لقصدتهم المشترك الذى يتوا النية عليه ،
فان فى هذا ما تتحقق به مسؤولية الطاعنين جميعا عن جناية قتل المجنى
عليه عمدا كفاعلين أصليين فيها طبقا لنص الفقرة الثانية من م ٣٩ ع •
ويستوى فى هذا أن يكون مطلق الأعيرة التى أودت بحياة المجنى عليه
معلوما معينا بالذات أم غير معلوم (١) •

والواقع أن توافر ظرف سبق الاصرار أو عدم توافره أمر لا تأثير
له فى حد ذاته فى تكييف دور الجاني ، بوصفه فاعلا أصليا للجريمة
أو مجرد شريك فيها • وانما يكون توافره متضمنا - عادة وبالضرورة -
وجود التفاهم السابق Entente Préalable بين المساهمين فى الجريمة ،
والذى هو شرط أساسى لامكان القول بوجود رابطة مشاركة جنائية فيما
بينهم Participation Criminelle • فسبق الاصرار والتفاهم السابق
والاشتراك بأحدى طرقه الثلاث ، أو بأكثر من طريقة ، حالات متلازمة
فى العمل اذا ما تعدد الجانور • لأنه ما دام قد ثبت عليهم سبق الاصرار
فان ذلك يستتبع بالضرورة ومن باب أولى قيام الاتفاق أو بالأقل التفاهم
السابق بينهم (٢) •

أما اذا اتفق سبق الاصرار - ومثله الترصد السابق - فان ذلك
لا يستتبع بالضرورة انتهاء الاتفاق (٣) • اذ قد يكون سبق الاصرار منتفيا
ولكن الاتفاق متوافرا ، بأن ينتوى المتهمون فجأة الاعتداء على المجنى
عليه ويتفقون على ذلك فى اللحظة ذاتها • ولذا قضى بأنه لا يكفى لأخذ

(١) نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ احكام النقض س ١٩ رقم ١٧٤ ص ٨٧٨
و ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ رقم ١١١ ص ٥٣١ ، ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ رقم
٢٨ ص ١٥٧ •

(٢) وكذلك الشأن اذا ثبت عليهم الترصد (راجع نقض ١٩٥٢/٢/٢٥)
احكام النقض س ٣ رقم ١٩١ ص ٥٠٨ •

(٣) نقض ١٩٢٩/١/٢٤ رقم ١٣ ص ١٩ ق و ١٩٦٥/١٠/١٩ احكام
النقض س ١٦ رقم ١٣٦ ص ٧١٨ •

المتهمين بالقدر المتيقن في حق كل منهم أن ينفي الحكم ظرف سبق
الاصرار ، بل لابد أن ينفي أيضا توافر الاتفاق بينهم (١) .

وإذا اتفق الاتفاق - أو بالأقل التفاهم السابق ولو ضنيا ، فإن
رابطة المشاركة الجنائية تنعدم كلية : ويكون شأن كل فاعل للجريمة -
مهما تعددوا - شأن المرتكب لها بمفرده ، ولا محل حينئذ لمحاولة البحث
عن منهم يعد فاعلا أصليا وعن يعد شريكا . كما يتعين عند مساءلة أحد
منهم عن الوفاة اسناد النشاط القاتل اليه شخصا دون غيره من الجناة
الآخرين .

ولذا قضى بأنه متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير
الطبي الشرعي لا يفيد أن جميع الاصابات التي أحدثها المتهمون الثلاثة
قد ساهمت في وفاة المجنى عليه ، بل أثبت وجود اصابات أخرى لا دخل
لها في احداث الوفاة كالاصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر ،
وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر جميع الطاعنين مسؤولين جميعا عن
القتل العمد دون أن يحدد الاصابات التي وقعت من كل منهم ومدى
صلتها بالوفاة . . . وكانت الواقعة من غير سبق اصرار ، ولم يدلل الحكم
على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل فإن الحكم يكون بذلك
قاصر البيان مما يمييه ويستوجب نقضه (٢) .

وعند تعذر هذا الاسناد ينبغي أن تعتبر الواقعة شروعا في قتل
فحسب أخذاً بالقدر المتيقن في حق كل منهم اذا لم يتوصل التحقيق الى
تعيين شخص الجاني مطلق الميار الذي أصاب المجنى عليه في مقتل مثلا ،
والذي أصابه في غير مقتل ، أو لم يصبه إطلاقا . وعندئذ تكون الواقعة
شروعا في قتل فحسب بالنسبة للجناة المتعددين جميعا ولو توفي المجنى
عليه ، متى كانت الوفاة من اصابة واحدة فقط دون باقى الاصابات .

(١) نقض ١٩٥٨/٥/٢٧ احكام النقض س ٩ رقم ١٥ ص ٥٨٥ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٥/٥ احكام النقض س ٢٠ رقم ١٢٩ ص ٦٣٤ .

فقصارى القول اذن أنه ليس لسبق الاصرار من تأثير مباشر في التمييز بين أدوار الجانين المتعددين الا بقدر ما يشير اليه من توافق الاتفاق أو بالأقل التفاهم السابق بينهم : وانما تتحدد حينئذ صفة الفاعل الأصلي من الشريك تبعاً للقواعد العامة ، فيعد فاعلاً منهم من ساهم في الأعمال التنفيذية في الجريمة بأن أخذ دوراً تنفيذياً فيها على مسرحها وقت ارتكابها ، أو من يجعله الأفعال المسندة اليه - ولو كان قد ارتكبها بمفرده - شارعاً فيها . وبعد شريكاً من تكون أفعاله مجرد أفعال تحضيرية لها ، وكذلك من لا يقتضى دوره في الجريمة التواجد على مسرحها وقت ارتكابها بحسب ما اعتنقه بعض قضائنا المصرى من معيار .

وقضاء محكمتنا العليا في هذا المعنى مضطرد شائع . ويبدو أن الحديث منه أصبحت عبارته تشير صراحة الى تطلب الاتفاق السابق بين الجناة ، ولعل ذلك دفعا لما قد ينشأ من الإشارة الى الاصرار السابق من خلط في هذا الشأن ، اذ قد يعتقد البعض خطأ أن هذا الاصرار شرط عند تعدد الجانين لا غنى عنه لاعتبار كلا منهم فاعلاً أصلياً في الجريمة ، والا فلا .

ومن قضائها في ذلك :

— أنه ما دام الطاعن وزميله قد اتفقا على ارتكاب جريمة القتل وساهم كلاهما فيها باطلاق النار على المجنى عليه ، فإن ادانة الطاعن باعتباره فاعلاً في جريمة القتل تكون صحيحة حتى ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تحدث من الأعيرة النارية التى أطلقها هو ، بل حدثت من العيارات التى أطلقها زميله (١) .

— أنه متى كان الثابت بالحكم أن المتهمين جميعاً قد اتفقوا على قتل المجنى عليه وكمنوا له ، ثم ساهم كل منهم في الأعمال التنفيذية .

(١) نقض ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٩٨ ص ٧٩٧ .

للجريمة بما أحدثته بالمجنى عليه من اصابات ، فان كلا منهم يكون مسئولا عن موت المجنى عليه بوصفه فاعلا أصليا في جريمة القتل ، ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعلته بعينها ، وأية كانت الضربة التي أحدثها بالمجنى عليه (١) .

اثباته

سبق الاصرار شأنه شأن نية القتل ، من ناحية كونه حالة ذهنية لا تثبت مباشرة من شهادة الشهود ، بل تثبت عادة بالاعتراف أو تستنتج من القرائن (٢) . ومن أمثلتها باعث القتل كوجود ضغائن سابقة ، بل قد يكون انعدام البواعث الظاهرة مشيرا بذاته الى الاصرار السابق ، كما قد يشير اليه اعداد السلاح مقدما ، أو تدبير وسائل الهرب ، أو مراقبة المجنى عليه ، أو استدراجه ، أو تهديده ، أو مطاردته قبل الجناية بفترة كافية . وكثيرا ما يكون تعدد الجناة نتيجة تفاهم سابق أو اتفاق ، وكذلك مجرد الترسيد دليلا يدل عليه .

وغنى عن البيان أن اثباته من واجبات سلطة الاتهام ، وأن تقدير أدلته يخضع لسلطة محكمة الموضوع بغير أن يخضع لرقابة محكمة النقض ، الا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الأخيرة كافة المسائل الموضوعية .

المبحث الثاني

الترصد

عرفت المادة ٢٣٢ ع الترصد بقولها انه « ترصد الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايذائه بالضرب ونحوه » .

(١) نقض ١٩٥٢/٥/١٩ احكام النقض من ٣ رقم ٣٥٥ ص ١٤٩ و ١٩٦٣/١١/١٨ ص ١٤ رقم ١٤٨ ص ٨٢٣ .

(٢) نقض ١٩٤٨/١١/١٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٨٦ ص ٦٤٨ .

(٥ م - جرائم الأشخاص والأموال)

ويتحقق التردد سواء أكان انتظار الجاني للمجنى عليه في مكان مستتر كخلف جدار أو داخل زراعة ، أم ظاهر كفناء ، أو في طريق عام ما دام الجاني كان مترقبا فيه مجيء المجنى عليه للفتك به (١) .

بل قد يكون التردد في مكان خاص بالجاني نفسه (أمام بيته مثلا) (٢) . والتردد يكون متوافرا ولو كان تنفيذ الفعل معلقا على تحقق شرط أو حدوث أمر (٣) . ولا يؤثر في قيامه حصول خطأ في شخصية المجنى عليه أو حيدة عن الهدف ، أو كونه غير محدود كتردد الجاني لاطلاق النار على داورية من الشرطة أو مظاهرة .

وهو مكون من عنصرين : أولهما زمني يتطلب ضرورة مرور فترة من الوقت قد تطول أو تقصر ، وثانيهما مكاني ويتطلب انتظار الجاني للمجنى عليه في مكان ما . والسائد هو القول بأن حكمة التشديد في التردد هي ما ينم عنه من نفسية خطيرة تسمى الى اغتيال المجنى عليه بطريق المباغتة والمدر في غفلة منه تجعله على غير استعداد للدفاع عن نفسه . وفي غالب الأحوال ينم التردد عن سبق الاصرار ، وإن كان من المتصور أن يتحقق بدونه ، كمن يتشاجر مع شخص ثم يترصد له في سورة غضبه لكي يقتله (٤) .

وتحقق أحد الطرفين المشددين دون الآخر يكفي لتشديد العقاب (٥) . والمادة ٢٣٠ صريحة في ذلك اذ تتحدث عن سبق الاصرار أو التردد .

-
- (١) نقض ١٩٥٥/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ رقم ٢١٩ ص ٣٠٦ .
(٢) نقض ١٩٥٣/٦/١٥ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٤٦ ص ٦٦٤
و ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ رقم ٢٧ ص ١٧٤ .
(٣) جارسون م ٢٩٨ فقرة ، وقارن دالوز الجرائم ضد الأشخاص رقم ٥٢ والمحقق رقم ٤٨ .
(٤) نقض ١٩٢٨/١٠/٣١ مج س ٤٠ رقم ٤٩ .
(٥) نقض ١٩٤٢/١١/٢٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٠ ص ١١
و ١٩٤٢/٥/٢٠ ج ٦ رقم ١٨٠ ص ٢٤٧ .

والترصد يعتبر كسبق الاصرار ظرفا مشددا في الكثير من جرائم الاعتداء على الأشخاص الأخرى ، وبخاصة الجرح والضرب (٢٣٦ ، ٢٤٠ - ٢٤٢ ع) . أما جريمة اعطاء جواهر غير قاتلة (م ٢٦٥) تعرف كظرف مشدد سبق الاصرار دون الترصد لأن هذا الأخير غير متصور فيها .

هل يعد مجرد الترصد شروعا ؟

يلاحظ أن الاصرار السابق مجردية ، هي التصميم الذي قد يطول لفترة أو أخرى ، أو هو بالأدق نية تلازم حالة ذهنية . فلا يصح اذا كشف - قبل البدء في التنفيذ - أن يعد شروعا في القتل . حين أن الترصد واقعة مادية ، وطبقا لبعض صور المذهب المادى المخففة يصح أن يعد شروعا فيه ، كذلك الصورة التي تعتبر شروعا في الجريمة البدء في تنفيذ ركنها المادى ، أو ارتكاب ما يعد فيها ظرفا مشددا . أما طبقا للمذهب الشخصى - وهو السائد في بلادنا - فلا يصح أن يعد الترصد وحده شروعا في الجريمة ، لأنه لا يؤدي حالا ومباشرة الى وقوعها ، ولأن احتمال عدول الجاني عن جنايته يكون لا يزال قائما ، وهذه من الحالات النادرة التي تبدو فيها بعض صور المذهب المادى في الشروع أكثر اتساعا من بعض تعاريف المذهب الشخصى فيه مع أن القاعدة المضطردة هي العكس .

هل ثمة حكمة من التشديد للترصد وحده ؟

لا تبدو الحكمة من التشديد للترصد وحده واضحة لنا ، لأنه اما أن يكون مصحوبا بالاصرار السابق - كما هي الحال دائما تقريبا - وعندئذ يفنى عنه هذا الظرف الأخير ، واما ألا يكون مصحوبا به ، أى يكون الجاني في حالة اتعال أو في فورة غضب ، وعندئذ يكون التشديد لغوا لأن الاتعال الذى يمنع الجاني من تدبر عاقبة فعل ازهاق الروح - على خطورته - أولى أن يمنعه من تدبر العقوبة المشددة . والانسان

المنفعل الثائر غير جدير - على أية حالة - بالتشديد . أما ما يقال من أنه يشير الى توافر العذر ومباغته المجنى عليه فالأصل في القتل العمد أنه عذر ومباغته - لا مبارزة - فلا يصح هذا بذاته سببا للتشديد فيه . ثم انه لا يشير بالضرورة الى المباغته ، فمن يترصد لآخر ثم يظهر له ويواجهه قبل القتل يعد مترصدا مع ذلك ويؤخذ بالعقوبة المشددة .

طبيعته القانونية

الترصد ظرف عيني (١) ، وحكم هذه الظروف أنها تسرى على جميع المعارفين للجريمة سواء أكانوا فاعلين أصليين أم مجرد شركاء فيها ، وسواء أعلموا بها أم لم يعلموا . وذلك باعتبارها صفات لاصقة بالفعل المسادئ ، فهي عناصر داخلية في تكوين ذات الجريمة ، والقاعدة أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها (م ١/٤١ ع) ، فهو يختلف في ذلك عن سبق الاصرار ، وقد بينا حكمه في المبحث السابق .

اثباته

يخضع الترصّد في اثباته للقواعد العامة ، فهو واقعة مادية ، ومن ثم يثبت عادة بالاعتراف أو بشهادة الشهود ، بينما رأينا أن سبق الاصرار - وهو حالة ذهنية بحت - يثبت عادة بالقرائن . وتقدير أدلته مسألة موضوعية .

المبحث الثالث

القتل بالسّم

هذا نوع من الظروف المشددة يرجع الى الوسيلة المستعملة ، وقد عبرت عنه المادة ٢٣٣ ع بقولها : « من قتل أحدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسّم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ، ويعاقب بالاعدام » .

(١) نقض ١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٥٩ ص ٨٣٣ .

واستعمال السم في القتل كان وسيلة مألوفة فيما مضى ، بل لقد اتخذ في وقت من الأوقات مظهرا وبائيا خطيرا في فرنسا (١) مما دفع الشارع الى جملة جريمة خاصة ، تعد ضمن الجرائم الوحشية Crimes Atroces التي لم يكن لها عقوبة أخرى غير الاعدام . فضلا عن أن عقاب الشروع فيها كان مساويا للجريمة التامة ، كما كان المدول الاختياري لا يعفى الجاني من العقاب ما دام الأخير قد وضع السم في متناول المجنى عليه بالفعل .

وترى قلة نادرة من الشراح الفرنسيين بقاء هذا الوضع الشاذ على ما هو عليه حتى الوقت الحاضر ، ولكن الراجح فقها وقضاء أنه تجري الآن على الشروع في التسميم والمدول الاختياري عنه جميع الأحكام العامة ، فمن يضع للمجنى عليه سماً في طعامه ثم ينهبه الى الخطر المحدق به لحظة تناوله اياه ، أو ينتزعه منه قبل تناوله ، أو حتى يعطيه ترياقا ييطل أثر السم كلية بمد تناوله اياه بالفعل ، يستفيد من أثر المدول الاختياري في امتناع العقاب طبقا للقاعدة المعروفة .

وقد صار استعمال السم في القتل وسيلة نادرة ، نتيجة لتقدم وسائل التحليل الكيميائي ، التي جعلت اكتشافه أيسر من ذي قبل . وحكمة التشديد فيه ، ما يتم عليه التسميم من الضرر بمعنى عليه حسن النية عاجز عن الدفاع عن نفسه ، هذا الى أنه يتم في الغالب بيد أكثر الناس اتصالا به وقربا منه . فهو ينطوى على خيانة ملموسة تجري في هدوء وكتمان ، وكثيرا ما يصعب اسنادها الى الجاني أو اثباتها عليه .

وفي العادة ينطوى استعمال السم على الاصرار السابق ، الا أنه مع ذلك ظرف قائم بذاته ، أى حتى ولو لم ينطو عليه ، وهو أمر ليس بعيد

(١) وقد حمل ذلك لويس الرابع عشر الى تشكيل لجنة خاصة بمرسوم صادر في سنة ١٦٨٢ لتعقب الفاعلين والحكم عليهم بالوت حرقا .

• عن التصور (١)

المواد السامة

السموم مختلفة ، فمنها المعدنية ، والعضوية ، والنباتية • وسيان
أن تكون سريعة المفعول أم بطيئة ، وأن تعطى عن طريق الفم أو بالحقن
أم بأى طريق آخر كوضع زئبق فى أذن شخص بنية قتله ، مع أنه
لا يحدث القتل الا اذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها الى داخل
الجسم (٢) •

ويلحق بعض الشراح بالمواد السامة استعمال مادة قد تؤدي الى
القتل أحيانا ولو لم تكن سما من الوجهة الفنية كحقن المجنى عليه
بميكروبات الدفترية أو التيتانوس ، وذلك بالنظر الى عمومية النص (٣) ،
الا أن هذا ليس هو رأى الممول به • وقد اعتبرت المحاكم الفرنسية
شروعا فى قتل بغير السم تقديم خبز مخلوط بالزجاج الى المجنى عليه (٤)
وقتلا عايدا تقديم زوجة كمية كبيرة من خمور مركزة eau de vie
الى زوجها السكير بقصد قتله ، وهو ما حدث بالفعل (٥) •

والخلاف يبدو نظريا أكثر منه عمليا ، لأنه اذا لم يصح اعتبار بعض
المواد أو الميكروبات سموما من الوجهة الفنية ، فإن اعدادها لاستعمالها
فى القتل لا يتأتى بغير الاصرار السابق الذى يكفى وحده للتشديد •

(١) نقض ١٩٣٠/٦/٥ رقم ٧٧٩ ص ٧٤ فى ملخص بنشرة النيابة
العمومية ص ١ رقم ٢٥٠ •

(٢) نقض ١٩٣٥/٤/٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٥٧ ص ٤٥٨
وهذه من صور الاستحالة النسبية كما هو واضح •

(٣) جارسون م ٣٠١ فقرة ٣١ •

(٤) محكمة ريوم Rm فى ١٨٥٥/٤/٢٥ ملحق دالوز فى الجرائم
ضد الافراد رقم ٩٣ •

(٥) محكمة بواتيه Poitiers فى ١٨٥٠/١/١٤ دالوز ١٨٥٣ -
٢ - ١٩٢ •

واذا لم تكن المادة سامة بطبيعتها ، أو كانت سامة ولكن أعطيت بكمية غير كافية لحدوث القتل ، فتكون ازاء بعض صور الاستحالة التي سبق أن تناولنا حكمها (١) . بل لقد حكم لدينا بأن اعطاء مادة سلفات النحاس بكمية غير كبيرة ، مع أنها لا تحدث التسمم الا اذا أخذت بكمية كبيرة ، ومع أن خواصها ظاهرة فلها رائحة واضحة وطعم لاذع ، يعد من طراز الجريمة الخائبة لا المستحيلة (٢) .

ولا شك أن استعمال السم في القتل لا يعتبر في مصر جريمة خاصة ، بل هو ظرف مشدد للقتل العادي يصح عليه كل ما يصح على القتل من قواعد عامة فيما يتعلق مثلاً بالشروع وبالعدول الاختياري ... الخ .

طبيعته القانونية

استعمال السم ظرف عيني يسرى على جميع مقارفي الجريمة سواء أكانوا فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، وسواء أعلموا به أم لم يعلموا ، طبقاً للقاعدة العامة في الظروف العينية .

أبشانه

اثبات التسميم مسألة موضوعية تخضع للقواعد العامة في الاثبات . ويستعان فيه عادة بآراء الأطباء الشرعيين والكيميائيين لامكان التحقق من استعمال السم ، ونوعه ان أمكن ، ومدى صلته بالوفاة ... الخ ولمحكمة الموضوع القول الفصل في هذه الأمور ، وإن كانت محكمة النقض تباشر عليها رقابة الاستدلال في الحدود العامة التي تراقب فيها كافة المسائل الموضوعية .

ملحوظة

هناك جرائم تتطلب فعل اعطاء مواد ضارة أو سامة ، وهي لا ينبغي

(١) راجع البحث الأول من الفصل الأول .

(٢) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٥٤ ص ٥٦٩

وبنفس المعنى نقض ١٩٤٤/٥/١٥ ج ٦ رقم ٢٥٤ ص ٤٨٨ .

أن تلتبس مع التسميم ولا مع الشروع فيه . فجريمة اعطاء مواد ضارة عددا بغير قصد القتل (م ٣٣٦) . وجريمة اعطاء جواهر غير قاتلة عددا بغير قصد القتل اذا نشأ عنها مرض أو عجز وقتي (م ٢٦٥) ينعدم فيهما القصد الجنائي الخاص في القتل وهو نية ازهاق روح المجنى عليه لتقوم مقامه ارادة ارتكاب فعل يتضمن المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، وهو القصد الجنائي العام في نطاق جرائم الجرح والضرب . واعطاء جواهر قاتلة أو ضارة عن رعونة أو إهمال وبغير قصد الاضرار بالمجنى عليه ، كخطأ الصيدلي في اعداد الدواء له ، اذا ترتب على هذا الخطأ وفاته يند من القتل الخطأ (م ٣٣٨) ، واذا ترتب عليه مجرد اصابته يند من الايذاء الخطأ (م ٢٤٤) وكلاهما جريمتان غير عمديتين ، اذ ينعدم فيهما القصد الجنائي العام - لا مجرد القصد الخاص في القتل - ليحل محلها عنصر الخطأ أو الإهمال كركن معنوي على ما سنبينه عند معالجة هذا النوع من الجرائم .

المبحث الرابع

اقتران القتل بجناية

بعد اذ قررت المادة ٣٣٤ ع في فقرتها الاولى أن عقوبة القتل الممد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، أضافت في فقرتها الثانية : « ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » .

وكل ما يتطلبه هذا الظرف المشدد هو المصاحبة الزمنية بين القتل وجناية أخرى ، سواء أوقعت قبله أم أثناءه أم بعده ، فالنص عام وصريح . والفترة الزمنية التي يصح أن تفصل بين القتل والجناية الأخرى مسألة تقديرية تتحدد بالظروف . وقد تختلف اختلافا كبيرا بحسب الأحوال ولكنها كلما قصرت كلما كان الاقتران أكثر وضوحا .

وقد قررت محكمة النقض في هذا الصدد : « أن الاقتران المطلوب بين الجنيتين يفيد معنى المصاحبة الزمنية دون أن يفرقها زمن معين^(١) » ، وأن العبرة « ليست الا بتعدد الأفعال وتمييزها بعضها عن بعض ، وبوقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بارتباطها من وجهة الظرف الزمني »^(٢) .

وتقترن المصاحبة الزمنية بمصاحبة مكانية . وكلما كان مكانا وقوع الجنيتين متقاربين كلما كان الاقتران أقوى ظهورا . ولو أن العبرة أساسا تكون بالرابطة أو بالمصاحبة الزمنية ، وتقديرها مما تستقل به محكمة الموضوع^(٣) .

ويجب أن يكون الفعل المادى في كل من الجنيتين مستقلا عنه في الأخرى . فاذا كون فعل مادى واحد جرائم متعددة ، أى أنشا حالة تعدد معنوى طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ ع فلا اقتران ، كان يطلق الجاني مقذوفا ناريا على زيد بقصد قتله فيخطئه ويقتل بكرًا أو يصيب الاثنين معا^(٤) . (حيدة عن الهدف) .

انما اذا تحققت حالة تعدد مادى أو فعلى طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ فلا مانع من القول بالاقتران ، ومع افتراض أن وقوع الجنيتين كان لغرض واحد وأنها مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة ،

(١) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٩ مج س ٣٦ رقم ٣٢ و ١٩٥٥/٣/٢٨ احكام النقض س ٦ رقم ٢٢٧ ص ٧٠١ و ١٩٦٢/٦/٢٦ س ١٣ رقم ١٤٤ ص ٥٧٠ .

(٢) نقض ١٩٤٢/٣/١٩ رقم ٦٨٠ س ١٥ ق . وراجع ايضا نقض ١٩٣٨/٤/١٨ رقم ١٧١ س ٨ ق و ١٩٣٩/١٠/٣٠ مج س ٤١ رقم ٩٤ و ١٩٤٢/١١/٢ مج س ٤٣ رقم ٩٢ و ١٩٤٥/٣/١٩ رقم ٦٨ س ١٥ ق .

(٣) نقض ١٩٦٦/١٠/١١ احكام النقض س ١٧ رقم ١٧٤ ص ٩٦٩ .

(٤) راجع مثلا نقض ١٩٣٧/٤/٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٧٠ ص ٦٤ و ١٩٣٩/١٠/٢٣ رقم ٤١٨ ص ٥٨٨ .

كان يطلق الجاني مقذوفا على زيد ثم يطلق مقذوفا آخر على بكر ،
ليمنعه من الدفاع عنه فيصيبهما أو يخطئهما طالما كان ذلك يقصد قتلها
مما . وفى ذلك تقول محكمة النقض : « لا أهمية لما اذا وقعت الجنايات
المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، اذ أن العبرة
هى بتمدد الأفعال وتميزها عن بعض بالقدر الذى يعتبر به كل منها
مكونا لجريمة مستقلة » (١) .

وسيان أن تكون الجناية المعاصرة للقتل جناية قتل مثلها ، أو شروعا
فيه ، أو أن تكون من طبيعة أخرى ، كسرقة باكره (م ٣١٤) ، أو سرقة
توافرت لها الظروف المشددة الأخرى التى تجعلها معدودة من الجنايات ،
(راجع المواد ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦) ، أو من الشروع فيها ، أو اسقاط
امرأة حبلى بالضرب أو نحوه من أنواع الايذاء (م ٢٦٠) ، أو هتك
عرض انسان بالقوة أو بالتهديد (م ٢٦٨) .

يبد أنه اذا كانت الجناية الأخرى قد اعتبرت جناية للاكراه الواقع
فيها ، وكان فعل الاكراه الذى وقع على المجنى عليه هو بعينه فعل القتل
أو الشروع فيه ، فلا وجه للقول بتحقيق الاقتران المطلوب ، وإن صح
القول حينئذ بارتباط جناية القتل أو الشروع فيه بجنحة عادية (م ٢٣٤/٢) .
وفى تطبيق ذلك على واقعة قتل عمد للسرقة تقول محكمة النقض :
«إن القانون عندما غلظ العقوبة فى الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ أراد
بداهة أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل
وأن لا تكون مشتركة مع القتل فى أى عنصر من عناصرها ولا أى ظرف
من ظروفها التى يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب . فإذا كان القانون
لم يعتبرها جناية الا بناء على ظرف مشدد ، وكان هذا الظرف هو

(١) نقض ١٩٣٩/١/٣٠ مسج س ٤١ رقم ٩٤ ، وراجع نقض
١٩٤١/١/٢٧ مسج س ٤٣ رقم ٥ و ١٩٤٢/١١/٢ مسج س ٤٣ رقم ٩٢
و ١٩٥٩/٤/١٣ أحكام النقض س ١٠ رقم ٩٢ ص ٤٢٢ و ١٩٦١/١١/٢٨
س ١٢ رقم ١٩٢ ص ٩٣١ و ١٩٦٢/٦/٢٦ س ١٣ رقم ١٤٤ ص ٥٧٠ .

المكون لجناية القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن ينظر اليها مجردة عن هذا الظرف ، ووجب على المحكمة أن تطبق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٤ ع ، لأن السرقة اذا جردت من الاكراه صارت جنحة (١) .

واذا لحق الجناية الأخرى عذر من الأعذار القانونية ، كعذر الاستفزاز (م ٣٣٧) ، أو تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة (م ٢٥١) ، أو عذر حداثة السن ، فطبقا للسائد من قضاء النقض يترتب على عذر الاستفزاز وحده من بينها تغيير طبيعة الجناية الى جنحة ، أى تغيير وصفها : وبالتالي اذا صاحبت جناية القتل العمد أو الشروع فيه جريمة قتل زوجة متلبسة بالزنى أو من يزنى بها فلا يتحقق الاقتران ، بل يجوز تحقق ظرف الارتباط بجنحة (م ٢/٣٣٤) (٢) ، وان كان هذا القضاء بدوره محل اعتراض (٣) . أما اذا صاحب القتل أو الشروع فيه جناية اعتداء وقعت تجاوزا لحدود حق الدفاع الشرعى ، فلا مانع من القول بالاقتران (٤) ، وكذلك اذا صاحبت القتل جناية صدرت من صغير تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة ، فالاقتران يتحقق ويؤخذ البالغ من المساهمين فى الجريمة بالعقوبة المشددة دون الصغير بطبيعة الحال ، وذلك حتى لو حكم على الحدث بعقوبة الحبس أو بالإيداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية عملا بالمادة ٢/١٥ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ (٥) .

(١) نقض ١٩٣١/١١/٢٣ مج س ٤٣ رقم ١٨ ونقض ١٩٦٠/٤/٢٥ احكام النقض س ١١ رقم ٧٢ ص ٣٥٦ . وهذا القضاء يعتبر عدولا منها من رأى سابق لها بتطبيق المادة ٢/٢٣٤ على نفس الصورة (٢٤/١٠/١٩٣٨ مج س ٤٠ رقم ٣٢) .

(٢) راجع ما سيرد عن طبيعة هذا الملمر فى الفصل المقبل .

(٣) لنا عودة الى ذلك مند دراسة الاستفزاز فى الفصل الثالث .

(٤) اذ طبقا للقضاء الراجح لا يترتب على عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى تغيير طبيعة الجناية الى جنحة .

(٥) ففسر السن عذر مبنى على اعتبار شخصى بحت ، ومن ثم لا يؤثر فى طبيعة الجناية بحسب رأى النقض ، ولا يستفيد منه أحد غير صاحبه . والغرض هنا هو أنه قد ساهم مع الصغير فى جانيته منهم آخر من البالغين هو الذى قارف جناية القتل العمد المعاصرة لها . أما بالنسبة للصغير فان ولو كان فاعلا للجنايتين معا ، فلا محل مع ذلك لأن يتجاوز =

وفي جميع الأحوال ينبغي أن يكون الجاني مسئولاً عن الجنائتين المقترتين معاً ، سواء بصفته فاعلاً أصلياً أم شريكاً وقد يكون اقترافه لأحدهما كافياً بذاته لأن يحصله مسئولية الثانية إذا كانت نتيجة محتملة للاولى (م ٤٣) .

وتنبه ملاحظة أنه بالنسبة للشريك نصت المادة ٢٣٥ على أن المشاركين في القتل الممد الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ولما كانت المادة ٢/٢٣٤ توجب اعتبار الجناية الأخرى ظرفاً مشدداً للقتل الممد ، فإن ذلك من شأنه أن يحول دون إمكان توقيع عقوبتين مستقلتين عن كل منهما (١) ، حتى ولو لم تتحقق أركان التعدد المادى مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة كما نصت عليه المادة ٢/٣٢ ، بأن كان الارتباط بسيطاً فلم تقع الجنائتان مثلاً لفرض واحد .

طبيعته القانونية

اقتران جنائية قتل بجنائية أخرى ظرف عيني ، فيسرى على كل من تثبتت مسئوليتهم عن الجنائتين معاً ، سواء بوصفهم فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، تطبيقاً للقاعدة العامة في الظروف العينية .

أبوابه

كل ما يؤدي الى ثبوت مسئولية الجاني عن الجنائتين معاً ، وتوافر الماصرة الزمنية بينهما يؤدي الى ثبوت الاقتران المطلوب . وهى كلها أمور موضوعية ، فإذا قرر حكم الادانة أن الجنائتين ارتكبتا في وقت

= عقابه النطاق الذى رسمته المادة ٢٤١/١٥ من ق ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
وللمزيد راجع بحثنا لنا عن تكييف الواقعة وما يشترطه من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثى للجرائم منشور في مؤلفنا عن « المشكلات العملية الهامة للإجراءات الجنائية » ٢٢ طبعة ٢ سنة ١٩٧٣ الجزء الاول ص ٢٢ - ٤٥ ، ٥٨ - ٧٤ .

(١) نقض ١٩٢٩/١/٩ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٢٦ .

واحد ، أو في فترة قصيرة من الزمن بما يترتب عليه من تحقق الظرف المشدد ، فلا تجوز اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض (١) . أما اذا وقع خطأ في تحديد ماهية عناصره المطلوبة في مسألة قانونية مما تجوز اثارته أمامها .

المبحث الخامس

ارتباط القتل بجنحة

بعد اذ قررت المادة ٣٣٤ في فقرتها الأولى أن عقوبة القتل العمد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أضافت في فقرتها الثالثة « و أما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة » .

وجلى من النص أن المشرع لا يتطلب في الارتباط مجرد مصاحبة زمنية كذلك التي يتطلبها في اقتران القتل بجناية أخرى ، وإنما يستلزم قيام رابطة أوثق منها وأشد ظهورا ، وهي أن يكون القتل تأهبا لفعل جنحة أو للتخلص من العقوبة أو لمساعدة الجاني على الفرار ، وذلك كمن يقتل شخصا لسرقة ماله أو للفرار عند ضبطه متلبسا بالسرقة .

أما ارتكاب جنحة تأهبا لاقتواف جناية القتل فلا يتحقق به الارتباط المطلوب ، كمن يدخل منزلا مسكونا ، ثم يتلف عمدا مالا منقولاً ، ثم يضرب حارس المنزل ، ثم يتوصل الى المجنى عليه ويقتله أو يشرع في قتله ، فانه يرتكب ثلاث جنح تأهبا لاقتواف جناية القتل ، ومع ذلك لا تتحقق حكمة التشديد . ذلك أن الحكمة من التشديد في حالة وقوع القتل العمد تأهبا لارتكاب جنحة هي في دواءه الباعث الى القتل ، وهو اعتبار شخصي ، لا موضوعي كما في حالة اقتران القتل بجناية أخرى .

(١) نقض ١٩٤٨/١١/٣ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٧٥ ص ٦٧٥ .

ولا أهمية للفترة الزمنية التي تفصل بين وقوع القتل ووقوع
الجنحة المنشودة . فما دامت رابطة السببية بينهما قائمة ، فالارتباط الذي
يتطلبه القانون يكون قائما ولو وقعت الجريمة في مكانين متباعدين
وفصلت بينهما مدة كبيرة .

ولأن رابطة السببية بين القتل والجنحة تمثل شرطا لا غنى عنه
لتشديد العقاب ، لذا يتعين على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل
بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني وأن تقيم الدليل على توافر رابطة
السببية بين القتل والسرقة في استخلاص منطقي سائب . ويخضع هذا
الاستخلاص لرقابة المحكمة العليا في الحدود العامة التي تراقب فيها
هذه جميع المسائل الموضوعية (١) .

ولا يهم نوع الجنحة التي وقع لأجلها القتل ، فقد تكون السرقة ،
وهو الغالب في العمل ، انما يجوز أن تكون أيضا جنحة تخريب أو تعيب
أو اتلاف ، أو حتى تزوير (مثلا لجعل المضاهاة يصفة المجنى عليه
متعذرة ، أو لضمان سكوته) . بل قد تقع جناية القتل أو الشروع فيه
للهروب من جريمة غير عمدية كمن يقتل شخصا أثناء قيادته سيارة ، ثم
يقتل عمدا شخصا آخر حضر للقبض عليه .

وقد يقع القتل تأهبا لارتكاب جناية أخرى - لا جنحة - أو
للهرب منها أو للتخلص من عقوبتها ، وحينئذ يتحقق الارتباط من باب
أولي (فضلا عن تحقق ظرف اقتران القتل بجناية أخرى في الغالب من
الصور بتوافر المعاصرة الزمنية) .

هل يجب أن تقع الجنحة بالفعل ؟

طبقا للرأى الشائع يجب أن تقع بالفعل الجنحة التي ارتكبت
الجناية لأجلها ، وذلك في صورة جريمة تامة أو بالأقل شروع معاقب

(١) راجع مثلا في نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض من ١٩ رقم
١١٧ ص ٥٨٩ ، و ١٩٧٥/٤/١٤ من ٢٥ رقم ٨٧ ص ٤٠٨ .

عليه ، لأن الشروع غير المعاقب عليه (كما هو الأصل في الجرح) والأعمال التحضيرية أفعال مباحة ، فليس لها وجود قانوني يسمح بترتيب أى أثر عليها (١) .

الا أن هذا الرأى يبدو لنا محل نظر ، لأن من الأفعال والصفات والمقاصد ما لا يكون جرائم ولا شروعا فيها ، ومع ذلك يعتبرها الشارع ظروفًا قانونية مشددة ، أى أنه يرتب عليها أثرا قانونيا . والأمثلة متعددة وفى جريمة القتل بالذات ، فسبق الاصرار مجرد حالة ذهنية مباحة فى حد ذاتها ومع ذلك جملة القانون ظرفا مشددا فيه . واحراز السم بل واستعماله فى غرض مشروع فعل لا عقاب عليه استقلالا ، انما اذا اتصل بالقتل العمد صار له ظرفا مشددا ، وكذلك الشأن فى الكثير من الظروف المشددة فى الجرائم المختلفة شخصية كانت (كالموظف فى التزوير والخادم فى السرقة) أم عينية (كالمنزّل المسكون فى السرقة أو تعدد الجناة) . فكلاهما صفات وحالات مباحة فى حد ذاتها ، وانما يبدأ وجودها القانوني عند اتصالها بجريمة من الجرائم التى نص عليها القانون ، وبقدر ما يريد أن يعطيها من وجود ومن أثر .

فضلا عما تقدم فإن نص المادة ٣٣٥/٢ عام لم يتطلب الا أن يكون « القصد من الجناية التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل ... الخ » مستعملا لفظ القصد هنا بمعنى القصد البعيد أى الباعث (٢) ، والتأهب لفظ لا يمكن أن يرقى الى اتمام الجريمة ولا حتى

(١) راجع جاردو ج ٤ فقرة ١٦٥١ وجارمسون م ٣٠٤ فقرة ٨ وشوفو وهيلي ج ٣ فقرة ١٣٠٧ .

وبالنسبة للقانون المصرى أحمد أمين ص ٣٤٠ ومحمود مصطفى « الخاص » طبعة ٦ فقرة ٢٠٦ ص ٢١٧ ومحمود إبراهيم « الخاص » فقرة ٥ ص ٦٥ وحسن أبو السعود فقرة ١٢٨ ص ١٥٠ وعبد الهيمى بكر . المرجع السابق ص ٦٠١ - ٦٠٢ وعمر السعيد رمضان . المرجع السابق السابق فقرة ١٨٨ ص ٢٢٤ ونبيل مدحت سالم « الخاص » ١٩٨٣ فقرة ٦٣ ص ٨١ .

(٢) اعتاد المشرع المصرى هذه الخلطة فاستعمل عبارة قصد الاسائة فى المادة ٣٦١ ، ومع سوء القصد فى المادة ٣٠٥ وغيرها بهذا المعنى .

الى الشروع فيها ، بل يكفي لتحقيقه التحضير لها أو الاستعداد لارتكابها (١) .

هذه الاعتبارات مجتمعة تجعلنا نحبذ رأى القائلين بأن ظرف ارتباط جناية القتل بجنحة يتحقق ولو لم تقع الجنحة بالفعل أو الشروع المعاقب عليها فيها (٢) .

ويبدو من بعض عبارات حكم نقض ما قد يتمشى مع وجهة النظر هذه فقد قال انه « اذا كانت المادة ٢٣٤/٣ تستوجب أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهي التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها ... فينبغى أن يبين الحكم أن جريمة القتل ارتكبت لأحد هذه المقاصد ، والا كان قاصرا متعينا نقضه » (٣) . فلو أن عبارة الحكم كانت تستلزم وقوع الجنحة بالفعل أو الشروع المعاقب عليه ، لاستلزمت ذلك من الحكم المطعون فيه ، ولما عبّرت عن الأمرين قائلة « المقاصد من القتل » . ولم يعرض الأمر في صورة صريحة ، لأن توافر الاصرار السابق يغنى عادة عن بحث توافر ارتباط القتل بجنحة .

نتائج كل من الرايين

من يأخذ من الشراح برأى ضرورة وقوع الجنحة بالفعل أو الشروع

(١) ونص المادة ٣٠٣ ع.ف واضح في هذا المعنى وضوحا كافيا .

Le meurtre emportera également la peine de mort, lorsqu'il aura eu pour objet soit de préparer, faciliter, ou exécuter un délit.

وترجمته : يعاقب على القتل بالاعدام أيضا اذا وقع اما لتحضير جنحة وأما لتسهيل ارتكابها أو لتنفيذها .

(٢) راجع بالنسبة للقانون الفرنسى بلانش ج ٤ فقرة ٥٣٧ وبالنسبة للمصرى جودى المرجع السابق فقرة ٢٨ ص ٦٥٦ وأحمد فتحى سرور « القسم الخاص » طبعة ١٩٦٨ فقرة ٣١١ ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ وجلال ثروت « نظم القسم الخاص » طبعة ١٩٧١ فقرة ١٥٢ ص ٢١٨ وما بعدها ومعرض محمد المرجع السابق طبعة ١٩٧٢ فقرة ٧١ ص ١٠٢ وما بعدها .

وفوزية عبد الستار المرجع السابق طبعة ١٩٨٣ فقرة ٤٥١ ص ٤٠٥ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١١/٢٩ أحكام النقض س ١ رقم ٤١ ص ١١٨

وراجع في هذا الشأن نقض ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ رقم ٥١ ص ٢٣٤ .

المعاقب عليه يستلزم أن تكون هذه الأخيرة قد وقعت بفعل مادي مستقل عن فعل القتل وتميز عنه . كما يستلزم دائما أن تكون الجنبنة معاقبا عليها . أما اذا لحق الجاني عذر معف من العقاب كلية في الجنبنة ، كصفة الزوج أو الزوجة أو الأصل أو الفرع في جريمة اخفاء الجانيين الهاريين من العدالة (م ١٤٤ ع) فإن هذا العذر يحول دون القول بتحقيق الارتباط المطلوب بالنسبة لمن يتمتع به .

كما يستلزم هذا الرأي أيضا القول بأنه اذا كان تحريك الدعوى متوقفا على شكوى من المجنى عليه «راجع م ٣٠ إجراءات» ، كما هي الحال مثلا في السرقة بين الأزواج والأصول والفروع (م ٣١٢ ع) ، فلا محل للقول بتوافر الارتباط الا اذا قدمت الشكوى . كما يحول دونه أيضا التنازل عنها بعد تقديمها بالفعل . .

أما بالنسبة للرأي الذي يرى أن العبرة في التشديد هي بالباعث على الجريمة فينبغي القول في رأينا بأنه لا تأثير على قيام عذر معف من العقاب في الجنبنة ، ولا على عدم تقديم شكوى عنها اذا كان القانون يتطلب فيها شكوى لا مكان تحريك الدعوى . فالابن الذي يقتل أباه لسرقته يؤخذ بالعقوبة المشددة ، ولو تمذر تقديم الشكوى من الأب لوفاته ، وذلك حتى لو لم يتوافر أى سبب آخر للتشديد .

واذا كانت الدعوى في الجنبنة التي وقعت لأجلها جناية القتل الممد قد انقضت بمضى المدة وهي ثلاث سنوات فإن هذا الانقضاء لا يحول دون امكان توقيع العقوبة المشددة في الجناية ، وذلك طبقا للرأين معا : الأول لأنه يرى النظر الى واقع الحال كما كان قائما وقت ارتكاب الجناية ، والثاني لأنه يرى أن الحكمة في التشديد هي في توافر الباعث الدنيء الذي كان متوافرا وقت ارتكاب الجناية بطبيعة الحال .

واذا وقعت بالفعل الجنبنة المرتبطة بجناية التسلل وجب أن يكون الجاني مسئولولا عن الجريمةين معا ، عالما برابطة السببية بينهما ، وذلك

اما بوصفه فاعلا أصليا واما شريكا • وإذا كان الجاني شريكا فحسب فإن مساءلته عن الجنبه قد تكون كافية بذاتها لمساءلته عن جناية القتل اذا كانت نتيجة محتملة لها (م ٤٣ ع) • وإذا لم تكن الجنبه قد وقعت بالفعل ورؤى تحقق الظرف المشدد طبقا لوجهة النظر التى أخذنا بها ، فيجب أن يتوافر قصد التأهب لفعل الجنبه أو تسهيلها أو مساعدة مرتكبها على الهرب لدى الجاني شخصا حتى يتسنى أخذه بالعقوبة المشددة ، تطبيقا للقاعدة العامة فى الظروف التى ترجع الى قصد الجاني من الجريمة أو الى كنية علمه بها (م ٤١/٢) •

وينبغى اذا وقعت الجريمة طبقا للفعل أو الشرع فيهما ، ألا يتحمل الجاني سوى عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد طبقا لنص المادة ٣٢/٢ ع ، كما ينبغى فى معاقبة الشريك مراعاة نص المادة ٣٣٥ ع من ناحية أخذه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة •

طبيعته القانونية

طبقا للرأى القائل بوجود وقوع الجنبه أو بالأقل الشرع المعاقب عليه فيها يكون ارتباط القتل بجنبه من نوع الظروف العينية التى ينصرف أثرها فى التشديد الى جميع المساهمين فى الجريمةين معا سواء بصفتهم فاعلين أصليين أم مجرد شركاء •

أما طبقا للرأى القائل بأن هذا الظرف المشدد من نوع الظروف التى ترجع الى قصد الفاعل من الجريمة أو كنية علمه بها ، ويدخل فيها قصده البعيد أى الدافع ، فإن أثره يكون مقصورا على من يتصف به فاعلا كان أم شريكا (م ٤١/٢) فلا يمتداه الى غيره من الفاعلين أو الشركاء حتى ولو كان يعلم به • فلو توجه اثنان لقتل المجنى عليه ، وكان باعث القتل عند أولهما هو السرقة وعند ثانيهما هو الثأر فإن الارتباط بجنبه يعد متوافرا قبل الأول دون الثانى •

البيان

كل ما يؤدي الى ثبوت مسئولية الجاني عن الجريمتين معا مع توافر رابطة السببية على نحو ما ذكرناه ، أو بالأقل مسئوليته عن القتل العمد مع توافر « قصد التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها » على حد تمير المادة ٢٣٤/٢ يؤدي الى ثبوت الظرف المشدد ، وهى أمور موضوعية لاتعوز المناقشة فى ثبوتها أمام محكمة النقض ، الا اذا وقع خطأ فى تحديد ماهية ارتباط القتل بجنحة كما يتطلبه القانون .

المبحث السادس

وقوع القتل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء

نصت المادة ٢٥١ مكررة على أنه : « اذا ما ارتكبت الجرائم المنصوص عليها فى هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم سبق الاصرار والترصد » .

وقد أضيفت هذه المادة بموجب القانون رقم ١٣ الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ - أى أثناء الحرب العالمية الثانية - وكانت اضافتها تنفيذا لماهدة جنيف الدولية التى وضعت فى سنة ١٩٢٩ وصدر بها مرسوم مؤرخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ ، والخاصة بأسرى الحرب وجرحاها . وهى تقرر ظلما مشددا يرجع الى صفة المجنى عليه وظروف الاعتداء ، وهو يختلف فى ماهيته عن ظرفى سبق الاصرار والترصد بطبيعة الحال ، وان كان القانون قد قدّر له نفس العقوبة التى قدرها لهما ، وذلك فيما يتعلق بجميع الجرائم الواردة فى باب القتل والجرح والضرب (١) .

(١) كما اعتبر القانون نفس هذا الظرف مشددا فى السرقة على نحو سيرد عند دراسة الظروف المشددة فيها .

ويتطلب النص لانتباؤه قيام حالة الحرب القانونية أو الفعلية ،
ويرجع في تحديدها الى القانون الدولي العام • كما يتطلب اصابة المجنى
عليه بجرح يكون متصلا بهذه الحالة أى يكون بسبب الحرب •
ويستوى بعد ذلك أن يكون الجريح عسكريا أم مدنيا ، من الرعايا
الوطنيين أم من الأجانب •

طبيعته القانونية

هو ظرف عيني ، لأنه يستلزم مجموعة من الصفات اللاحقة بالمجنى
عليه وبظروف ارتكاب الجريمة ، فهو يسرى على جميع المقارفين لها أيا
كانت صفاتهم كما هي سنة هذا النوع من الظروف •

الفصل الثالث

في الأعذار المخففة للقتل العمد

تخضع جريمة القتل العمد لحكم الأعذار القانونية المخففة التي يترتب عليها أن تحل عقوبة الجنبنة فيها - وجوبا أو جوازا - محل عقوبة الجنابة ، مثل عذر صغر السن (من ١٥ - ١٨ سنة) (١) وتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة « م ٢٥١ » وعذر الاستفزاز أو مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا « م ٢٢٧ » .

والأول والثاني هما من الأعذار العامة التي ينصرف أثرها الى كافة الجنايات دون أن يحدد المشرع نطاقا معينا لها ، اللهم الا ما قد تتطلبه طبيعة المذر نفسه من نطاق معين ، كتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي عندما يتطلب أن يكون الدفاع بجريمة تنطوي على استعمال القوة أو العنف . وتدخل دراسة هذين المذرين بسبب هذه العمومية ذاتها في القسم العام من القانون الجنائي .

أما عذر الاستفزاز الذي نصت عليه المادة ٢٣٧ ، فهو تطبيق قائم بذاته وفي نطاق معين لفكرة العذر القانوني . فهو عذر خاص لا يسرى الا على جرائم عينها المشرع بذاتها ، وهي جرائم القتل العمد والضرب المفضى الى الموت ، كما لا يتحقق الا في ظروف معينة وبالنسبة الى شخص عينه بذاته وهو الزوج . ولما كان الفعل الذي ينصرف اليه التخفيف هو في الأصل القتل العمد ، لذا تكون دراسة هذا العذر وثيقة الصلة بدراسة القتل ، وهو ما يدعونا الى أن نفرده له مبحثا على حدة فيما يلي :

(١) راجع م ٢/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث وما سبق في ص ٧٥ .

مبحث وحيد

عذر الاستفزاز او مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا

تنص المادة ٣٣٧ ع على أن : « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٦ » .

والقانون المصرى لا يعرف الاستفزاز كمذر قانونى مخفف الا في هذه الحالة دون غيرها ، حين يجعل بعض الشرائع الأجنبية من استشارة المجنى عليه للجاني عذرا مخففا عاما على جرائم القتل . ومن ذلك المادة ٣٢١ ع . فرنسى التى تعتبر وقوع القتل من الجاني نتيجة للضرب أو الايذاء الشديد من المجنى عليه عذرا مخففا . كما يعتبر القانون الانجليزى اثارة المجنى عليه للجاني بالقول أو بالفعل سببا يغير وصف القتل العمد *murder* الى صورة من صور القتل بغير عمد *manslaughter*

وحكمة التخفيف في عذر المادة ٣٣٧ هي حالة الاتعمال الطبيعية التى يحدتها في نفس الزوج المخدوع مشهد تلبس زوجته بالزنا ، بحيث قد يقدم على جريمته في غير تروم ولا تدبر للمواقب .

والمصدر التاريخى له هو في بعض النظم الرومانية القديمة ، وبخاصة ما كان يتعلق منها بنظام المحاكم المنزلية ، وسلطان الرجل على زوجته وأولاده ، وقد توسع فيه الجنائيون الفرنسيون القدامى عن سوء فهم ، فطبقوه على الأب اذا قتل ابنته الزانية وشريكها . ثم احتفظ به الشارع الفرنسى ، لأنه رأى أن يضع فيه قيودا جمة تحول دون تسرع المحلفين في التقرير بعدم الادانة لو أنه ترك الأمر لمطلق تقديرهم واجتهادهم . فلم يقصد اذن في الأصل وضع عذر معف من العقاب ، كما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة .

وسنعالجه في مطلبين مخصص أولهما لأركانه ، وثانيهما لتكييف طبيعته القانونية .

المطلب الاول

اركان المسمى

يبين من نص المادة ٣٣٧ أن انطباقها يتطلب تحقق أركان ثلاثة :

أولاً : مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا .

ثانياً : أن يقع عليها أو على شريكها جنائية اعتداء في الحال .

ثالثاً : أن يقع الاعتداء من الزوج .

وسنعالجها فيما يلي على التوالي :

أولاً : مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا

تنبئ مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفي مجرد كونها سيدة السلوك ولو باعتدافها ، ويتحقق التلبس هنا ابتداء إذا كان مما تنطبق عليه المادة ٣٠ إجراءات (١) ، كما يتحقق كذلك إذا وجدت الزوجة في حالة لا تدع مجالاً للشك في أن الفعل قد ارتكب (٢) . وكذلك إذا وجدت قرائن قوية تحمل الزوج على الاعتقاد بذلك ، ولو لم يكن الفعل قد وقع أو مقدراً له أن يقع ، وذلك لتوافر حكمة التشديد في الحالين .

وقد ساقَت المادة ٢٧٦ ع أدلة معينة على سبيل الحصر وجعلتها مقبولة وحدها في إثبات جريمة الزنا ، فإذا توافرت هذه الأدلة أو بعضها

(١) تنص المادة ٣٠ إجراءات على أنه : « تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة سيرة ، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجنى عليه مركبها أو تبعته العامة مع الصباح اثر وقوعها ، أو إذا وجد مركبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

(٢) قضت محكمة النقض بقيام التلبس في حالة مفاجأة زوجة مريده ملابس منزلية وهي في حالة ارتباك شديد ؛ مع ضبط رجل أجنبي تحت السرير خالفاً لحالته « ١٩٣٥/١٢/٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٠٩ ص ٥١٣ » .

بالفعل كان للزوج أن يستفيد منها في بناء اقتناعه بزنا زوجته (١) ، إلا أن من المتفق عليه أن هذه الأدلة وضعت لتقييد القاضى في بناء اقتناعه بقيام جريمة الزنا قبل شريك الزوجة الزانية ، وأنها لا تقيّد الزوج في نطاق عذر الاستفزاز ، بل أن من حق هذا الأخير أن يقتنع بتلبس زوجته بالزنا بأية قرائن مقبولة ومؤدية الى الاقتناع ، وهى أمور تخضع لقاضى الموضوع في تقديرها .

وتقضى المادة ٢٧٣ ع بأنه اذا زنى الزوج في مسكن الزوجية (م ٢٧٧) لا تسمع دعواه على الزوجة بعدئذ اذا ارتكبت نفس الذنب . وطبقا للراجع ان اذانة الزوج في جريمة زنا تحرمه من سماع دعواه على زوجته كما تحرمه كذلك من التمسك بمذر الاستفزاز اذا ما فاجأها متلبسة بها ، اذ على الزوج أن يكون قدوة حسنة لزوجته فاذا سبقها الى ارتكاب نفس الجريمة فلا يلومن الا نفسه (٢) .

أما مفاجأة الزوجة لزوجها متلبسا بالزنا فلا تعطىها الحق في عذر قانوني مخفف اذا ما قتله أو من يزنى بها . وهى تفرقة ظالمة منتقدة تعلق بالمصدر التاريخى للعذر ، ولكن يخفف من آثارها أن تحقق هذا الفرض الأخير بعد بطبيعة الحال ظرفا قضائيا مخففا (٣) . ولذا فلم يعد للفرقة بين جريمة الزوج وجريمة الزوجة من أثر في بعض الشرائع

(١) م ٢٧٦ ع « الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم » . للمزيد راجع « مبادئ الاجرامات الجنائية » طبعة سادسة عشرة ١٩٨٥ ص ٧٤٢ - ٧٤٥ .

(٢) جارسون م ٣٢٤ فقرة ٢٩ ، ويرى بلانش غير ذلك ، وأن سبق زنا الزوج لا يمنع من ثورته الوقتية التى تسلبه حريته فى الاختيار (ج ٥ فقرة ٥٢) .

(٣) ويؤدى تطبيق المادة ١٧ مع المادة ١/٢٣٤ ع الى امكان النزول بمقبوبة الزوجة القائلة الى الحبس الذى لا ينقص عن ستة شهور ، مع امكان استفادتها من نظام وقف تنفيذ العقوبة .

الحديثة (مثلاً ٥٨٧ من القانون الإيطالي ، و م ٤١٣ من القانون البلجيكي) .

ثانياً : وقوع جناية اعتداء على الزوجة أو شريكها هوراً

خضت المادة ٣٣٧ بالذكر الاعتداء الذى يتخذ صورة جناية قتل أو ضرب مفضى الى الموت ، الا أن المذّر يقوم من باب أولى اذا كان الاعتداء بجناية ضرب أفضى الى عاهة مستديمة . أما اذا كان الاعتداء بجرحه جرح أو ضرب فإن الجرح لا تعرف نظام الأعذار القانونية المخففة ، وحدودها الدنيا المخفضة تنفى عنها .

وينبغى أن تقع جناية الاعتداء فور المفاجأة ، فاذا تراخى وقوعها الى ما بعد استرداد الزوج هدوءه واحتماله هول المفاجأة ، فتكون انتقاماً منه غير معذور فيه ، أما احضار السلاح من غرفة مجاورة فلا يحول دون قيام المذّر (١) .

ويميل القول الراجح فى فرنسا الى أن الزوج يمكنه أن يستفيد من العذر ولو كان لديه اصرار سابق على جريمته ، وذلك استناداً الى الاعتبارات الآتية :

(١) لأن سبق الاصرار لا يمنع من مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، وهو ما تتطلبه المادة دون أن تتطلب أن يفاجأ الزوج باكتشاف خيانة زوجته له (٢) .

(ب) لأن لفظ القتل meurtre الذى استعملته المادة عام يصح اطلاقه على صور القتل المختلفة .

(١) جارو ج ٢ فقرة ١٣٩ وشوفو وهيلى ج ٤ فقرة ١٤٦٧ .
(٢) فالمادة ٢٣٧ تقول « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا » ولم تقل من فوجيء بتلبس زوجته بالزنا .

(ج) لأن طبيعة العذر نفسه تدعو لهذا القول ، فما هو سوى قرينة قانونية قاطمة على هياج الزوج واقاماله ، لا يصح لسلطة الاتهام أن تنفيها استنادا الى الاصرار السابق أو غيره من الأسباب . وذلك أمر جلي مستمد من صفة الملزمة كعذر قانوني ، فهو ليس ظرفا قضائيا متروكا تقديره للقاضي ان شاء أخذ به وان شاء أهمله (١) .

ثالثا : وقوع الجناية من الزوج

هذا العذر شخصي بحث يستفيد منه الزوج دون غيره ، كالأب ، أو الشقيق ، أو أقارب الزوج ، أو أصدقائه . كما لا يستفيد منه الخطيب أو المطلق ، وتعتبر الزوجية للمسلم قائمة حكما أثناء الطلاق الرجعي والمدة (٢) .

(١) راجع جارسون م ٣٢٤ فقرة ٢٦ .

وعلى العكس من ذلك يرى فريق آخر من الشراح أن ظرف سبق الاصرار يتعارض مع قيام عذر الاستفزاز لانتفاء عنصر المفاجأة ولأنه ينم عن التروى والهدوء لا الانفعال الوقتي .

كما يرى فريق ثالث وجوب عمل تفرقة بين فرضين : فإذا كان لدى الزوج شبهات غامضة من ناحية زوجته فحمل سلاحه ونأهب لقتلها لو تحقق ما يخشاه منها بضبطها متلبسة ، فهذا يكون سبق الاصرار معقلا على شرط ولا يحول دون تحقق العذر . اما اذا كان لدى الزوج يقين ثابت بالخيانة فاصر على قتلها متلبسة ، أو ساعد على خلق حالة التلبس بأن تصنع النغلة أو ادمى السفر لاستدراجها وشريكها الى الفخ استدراجا ، فهذا يكون سبق الاصرار نهائيا ويتعارض مع قيام العذر . وعيب هذه التفرقة ضعف سندها من القانون فضلا عما تنطوي عليه من تحكم وغموض . (راجع في هذه الآراء جارد ج ٢ فقرة ١٣٦ وشوفو وهبلي ج ٤ فقرة ١٤٦٧) .

(٢) راجع مصطفى القلى « اصول تحقيق الجنايات » ص ٤٢ بالنسبة لمباشرة دعوى الزنا وأحمد أمين ص ٤٦٨ بالنسبة لقيام الزوجية في جريمة الزنا .

المطلب الثاني

تكيف الجرائم المقرنة بهذا العذر من الوجهة القانونية

تكيف عذر المادة ٢٣٧ يتطلب مصرفة هل هو عذر شخصي أم عيني ؟ ، وهل يقتضى تغير وصف الجناية الى جنحة أم لا ؟ وما قد يترتب على ذلك من نتائج قانونية (١) .

هل هو عذر شخصي أم عيني ؟

أشرت في مناسبة سابقة الى أن عذر المادة ٢٣٧ ينشئ في الواقع قرينة قانونية قاطعة لمصلحة الزوج المخدوع ، بأنه كان في حالة من الانفعال الوقتي التي أثرت في حريته في الاختيار ، وهو اعتبار شخصي بحث يمثل الحكمة من العذر وعلة وجوده . وهو لا يمس في شيء موضوع الجريمة ومادياتها التي لا تفرج عن كونها قتلا عمدا أو ضربا مفضيا الى الموت ، بكل أركانها ونتائجها المادية الخطيرة .

ولذا كان الاتجاه الغالب - أو شبه الاجماعي - بين الشراح في مصر وفرنسا ، هو اعتبار عذر الزوج في قتل زوجته المتلبسة بالزنا عذرا شخصيا بحثا لا صلة له بالأحوال المادية اللاصقة بالجريمة ، أو كما يقال لها أحيانا الظروف العينية فيها (٢) .

(١) في تفصيل هذا الموضوع راجع بحثا عن « تكيف الواقعة » في مؤلفنا من « المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية » طبعة ثالثة ١٩٨٠ ص ١٩٢ - ٢٠٤ ، ٢٥٨ - ٢٧٤ .

(٢) قارن محمود مصطفى « المصام » فقرة ٢٥٧ ص ٢٥٢ و « الخاص » فقرة ٢١١ ص ٢٢٢ وحكم نقض ١٢/١٣/١٤٤٣ رقم ١١ س ١٤ ق ، وهما يريان أن هذا العذر يعد من الأحوال المادية التي تتصل مباشرة « ببلات الجريمة فتخفف من وقعها وتقلل من جسامتها » . وهذا الرأي يتجاهل العوامل الشخصية البحث التي أملت العذر ، والنمثنى معه ينتهى الى القول باستفادة جميع مقارن القتل منه ، سواء بوصفهم فاعلين أصليين أم شركاء ، وسواء أعلموا به أم لم يعلموا ، كما هي القاعدة في الظروف المادية ، وهي نتيجة غير مقبولة ولم يقل بها أحد .

مدى تأثيره في وصف الجناية

ومن الاعتبارات أو الظروف الشخصية البحث ما قد يؤثر في عقوبة الجريمة سواء بالتخفيف كظرف صغر السن ، أم بالتشديد كظرف العود . وطبقا للرأى الغالب فقها وقضاء أن هذه الظروف الشخصية لا تقتضى - رغم تغير نوع العقوبة أحيانا - تغيير وصف الجريمة الأصلى الذى يبقى على حاله . ويرى فريق من شراح القانون المصرى أن عذر الاستفزاز الذى رسمته المادة ٢٣٧ يعد من بين هذه الظروف الشخصية التى لا تقتضى تغيير وصف الجناية الى جنحة رغم تغير نوع العقوبة (١) .

الا أن فريقا آخر يرى غير هذا الرأى فى عذر المادة ٢٣٧ ، ويقول انه بحكم طبيعته القانونية الملزمة من شأنه انشاء جريمة من نوع خاص sui generis عقوبتها طبقا للنص عقوبة جنحة لا جناية ، وأنه يبنى على ذلك القول بأن هذا العذر ، ولو أنه شخصى بحت ، إلا أنه يقتضى تغيير وصف الجناية الى جنحة (٢) .

وقد اعتنقت محكمة النقض هذا الرأى الأخير فى أكثر من حكم لها قائلة فى أحدهما « ان الطريقة التى اتبعها القانون المصرى تثبت بوضوح، ان كان هناك حاجة الى الوضوح ، ان القتل المقرن بمذر فى اعتبار الشارع المصرى يكون جريمة مستقلة فى حد ذاتها ، وأن المعاقبة عليها بعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب » (٣) ، وقد كان هذا الحكم فى قضية جنائية مقترنة بمذر المادة ٢٣٧ .

(١) كامل مرسى والسعيد ص ٣١٣ .

(٢) على بدوى والبير شميرون م ٤١ الى ٤٣ فقرة ١٢ ص ٢١٢ والموسوعة الجنائية ج ٤ فقرة ص ٦٥٩ وحسن أبو السعود فقرة ١٤٩ ص ١٧١ وعبد المهيمن بكر المرجع السابق ص ٦٠٥ - ٦٠٦ وعوض محمد المرجع السابق فقرة ٨٥ ص ١٢١ ، وجلال ثروت المرجع السابق فقرة ١٨١ ص ٢٥٩ . ومسيس بهنام المرجع السابق ص ١٨٦ ومحمد محبى الدين عوض « القانون الجنائى » ١٩٧٥ - ٧٦ ص ١٠٣ .

(٣) نقض ١٩١٥/٤/١٠ الشرائع ٢ عدد ٢٥٩ و ١٩٤٣/١٢/١٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٧٢ ص ٣٥٠ .

وقد قيل انه مما قد يمتشى مع هذا الرأي الأخير أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى كان يجوز تجنيح بعض الجنايات كان ينص على جنایات الأحداث والجنايات التى تقع تجاوزا لحدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة . ولم يكن ينص على الجرائم المقرنة بمسدر الاستفزاز ، مما قد يستفاد منه أنه يعتبر هذا النوع الأخير جنحا من مبدأ الأمر ، ومن ثم لا محل لتجنيحها .

الا أنه يلاحظ أن نص المادة ١٥٨/٢ من قانون الاجراءات العالى جاء غفلا من النص على الجنايات التى يجوز تجنيحها ، وأنه كان يبيح تجنيح أية جنایة اذا اقترن بها عذر قانونى ، أو ظرف قضائى مخفف من شأنه تخفيض العقوبة الى حدود الجنب . وكان المسلم به أن من الأعذار القانونية المقصودة من النص عذر المادة ٢٣٧ هذا . بل ان مشروع الحكومة كان ينص فى التجنيح على عذرى المادتين ٦٦ ، ٢٥١ فحسب الا أن لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ عدلت من صياغة المادة وجعلتها عامة على جميع الأعذار لأنها رأت « أنه من الأوفق وضع قاعدة عامة لكل الأحوال التى يمكن تخفيض العقوبة الجنائية بناء عليها الى عقوبة الحبس ، ولذلك حذفت عبارة الأعذار المنصوص عليها فى المادتين ٦٦ ، ٢٥١ من قانون العقوبات (١) » ، ثم ألغى نظام التجنيح برمته بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ .

وفى الواقع ان جواز التجنيح من عدمه مسألة اجراءات صرف لا علاقة لها بتكييف الواقعة . فالتجنيح كان يسمح باحالة بعض الجنايات الى المحكمة الجزئية دون أن يس فى شىء طبيعتها ، أو حتى ينبىء عن حقيقة تكييفها فى تقدير القانون الموضوعى جنحة كانت أم جنایة . فهو تجنيح للدعوى فى اجراءاتها ، لا للواقعة فى حقيقة نوعها ، ولذا فان الاستدلال بجواز التجنيح أو عدمه على حقيقة وصف الواقعة يكون من

(١) راجع تقريرى لجنة الاجراءات بمجلس الشيوخ المؤرخين ١٩٤٨/٦/٢٤ و ١٩٤٩/١/٢٧ ص ١١ ، ١٢ . ويلاحظ ان المادة ٦٦ ع قد ألغيت بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وحلت محلها المادة ٢/١٥ منه فى صدد هذا العذر .

قبل تلمس الأدلة من غير موضعها ، وبأمر لم يكن محل الاعتبار لا عند وضع النص الخاص بهذا العذر ، ولا النصوص الخاصة بالتجنيع^(١) ولا عند الفناء نظام التجنيع من أساسه .

ما يترتب على كلا الرأيين السابقين

تترتب نتائج متعددة على اعتبار عذر الاستفزاز الذي نصت عليه المادة ٢٣٧ ظرفا شخصيا مقتضاه تغيير وصف الجناية الى جنحة : -
فمنها وجوب القول بأنه يسرى على الزوج اذا كان فاعلا أصليا للجريمة دون غيره من الفاعلين الأصليين (م ٣٩/٢) ولو علموا به ، أما بالنسبة للشركاء فيتأثر به من يعلم به ، ولا يتأثر به من لا يعلم به (١/٤١) .

ومنها وجوب القول بأنه اذا لم يكن الزوج فاعلا أصليا في جريمة القتل بل مجرد شريك فيها بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، فلا يستبد من العذر ، لا هو ولا الفاعل الأصلي . وذلك لأن فعل الشريك يستعير صفته الاجرامية من فعل الفاعل الأصلي لا العكس ، تطبيقا للقاعدة العامة .

ومنها وجوب القول بعدم العقاب على الشروع في جريمة مقترنة بمذر المادة ٢٣٧ ، لأنها تمد جنحة ولا يوجد نص يعاقب على الشروع فيها (م ٤٧) . واذا أحدث فعل الشروع اصابات مما يطبق عليه وصف الضرب أو الجرح طبقا للمادتين ٢٤١ أو ٢٤٢ فيكون العقاب بمقتضى هاتين المادتين لا بوصف الفعل شروعا في قتل مقترن بمذر المادة ٢٣٧ (٢) .

(١) راجع بحثا عن « تكليف الواقعة » في موضوع التجنيع واتصال بهذا العذر في كتاب « المشكلات العملية الهامة في الاجرامات الجنائية » طبعة ثالثة سنة ١٩٨٠ ج ١ ص ١٨٥ - ١٩٢ .

(٢) نقض ١٩١٥/٤/١ السالف الإشارة اليه ، وقد لاحظ على هذا الوضع « تناقضا حقيقيا في القانون المصري لانه في ظروف واحدة لا يقبل العذر في احوال الضرب البسيط ، ويقضى بعدم العقاب على الشروع في القتل ، وهذا التناقض لا يجيز مع ذلك للقاضي أن يسد هذا الفراغ من تلقاء نفسه ولا سيما في مواد الجنابات » .

ومنها كذلك أنه اذا وقعت جناية قتل تأهبا لجريمة مقترنة بهذا العذر أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب القول بقيام ظرف ارتباط القتل بجنحة طبقا لنص المادة ٢٣٤/٢ لا ظرف اقترائه بجناية طبقا لنص المادة ٢٣٤/٢ .

وأخيرا يترتب على ما تقدم وجوب معاملة هذه الجرائم باعتبارها جنحا فيما يتعلق بأحكام العود ، وفيما يتعلق بالمدد اللازمة لتقادم الدعوى العمومية (م ١٥ اجراءات) وللعقوبة الصادرة فيها (م ٥٢٨ اجراءات) ، وهي تختلف في الجرح عنها في الجنایات كما هو معلوم .

ذلك حين أنه قد يترتب على الرأى الثانى نتائج عكسية لما سبق : -

فمنها وجوب القول بأن هذا العذر - شأنه شأن بقية الاعذار والظروف الشخصية التى لا تقتضى تغيير الوصف - لا يبرى الا على من يتصف به دون غيره من المساهمين فى الجريمة سواء بوصفهم فاعلين أصليين أم شركاء ، وسواء أعلموا به أم لم يعلموا . ومنها وجوب القول بأنه اذا لم يكن الزوج فاعلا أصليا للجريمة بل مجرد شريك فيها فيستفيد هو من هذا العذر دون الفاعل الأصلي .

ومنها وجوب القول بالمقاب على الشروع فى الجريمة لأنها جناية ، طبقا للقواعد العامة ، ولو أن العقوبة لا ينبغي أن تتجاوز بطبيعة الحال عقوبة الجريمة التامة .

ومنها كذلك أنه اذا وقعت جناية قتل تأهبا لارتكاب جريمة مقترنة بهذا العذر أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل ، أو مساعدة مرتكبها على الهرب أو التخلص من العقوبة فينبغى القول بقيام ظرف ارتباط جناية بجناية أخرى فضلا عن اقترائهما اذا ما توافرت المعاصرة الزمنية بينهما .

كما يترتب على هذا الرأى وجوب معاملة هذه الجرائم باعتبارها جنایات فيما يتعلق بالاختصاص ، وبأحكام العود ، وفيما يتعلق بالمدد اللازمة لتقادم الدعوى العمومية ، والعقوبة الصادرة فيها .

الفصل الرابع

في بيانات حكم الإدانة في القتل العمد

ينبغي أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي تبنى عليها ، وقد نصت على ذلك المادة ٣١٠ اجراءات التي أضافت : « وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التي وقعت فيها وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه » . وذلك حتى يتاح لمحكمة النقض مباشرة سلطاتها في مراقبة « عدم مخالفة القانون ، وعدم الخطأ في تأويله وتطبيقه » : واستعمال حقها في تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون : وأيضا نقضه واعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين اذا وقع فيه بطلان أثر فيه .

وقد وضعت محكمة النقض حدودا عامة تراقب فيها المسائل الموضوعية ، وتقضى أن تكون المقدمات التي يسوقها الحكم مسوغة ما قد يرتبه عليها من نتائج في غير تصف ولا تنافر بينهما .

وسنعالج في هذا الفصل تطبيق هذه القواعد العامة على حكم الادانة في القتل العمد ، فنبحث ما يجب أن تشتمل عليه من بيانات مختلفة متعلقة بأركانها والأدلة عليها في المبحث الأول : ثم نبحث بمدئذ ما تعلق منها بظروفه المشددة والأدلة عليها في المبحث الثاني .

المبحث الأول

بيان أركان القتل والأدلة عليها

يجب أن يبين حكم الادانة في القتل ماهية الفعل المادى الذى وقع من الجانى لازهاق روح المجنى عليه ، وأدلة اقتناعه بإسناده اليه ، فلا يكفى أن يذكر أن التهمة ثابتة « بشهادة الشهود وقرائن الدعوى والكشف الطبى » ، بل عليه أن يذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التى اعتمد عليها (١) .

ولا أهمية لكيفية بيان نوع الآلة المستعملة في القتل ، ما دام ما ذكره عنها الحكم كان استخلاصا سائفا له أصله في أقوال الشهود ، وسنده في تقرير الطبيب الشرعى ، ولا يشوبه التناقض ، كأن يقول انها كانت اما مطوأة واما منجلا (٢) .

وان كانت الواقعة شروعا وجب بيان عناصر البدء في التنفيذ ، وإيقافه أو خيبة أثره وأسباب ذلك . وقد حكم بأن إثبات الحكم على المتهم أنه أطلق الميسار على المجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، فان هذا يكفى لقيام الشروع في القتل ، ولا يكون هناك محل لما يشيره الطاعنان من جدل حول السبب الذى من أجله خاب أثر الجريمة ، وما اذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج كما قال ، أو عدم احكام الرماية كما يقول الطاعنان ، اذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع الى عدولهما باختيارهما عن اتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع (٣) .

ويكفى أن تشير المحكمة الى اسم المجنى عليه ، حتى يستفاد بالضرورة وقوع القتل على انسان حى ، ولا أهمية لما اذا أخطأ الحكم في اسم المجنى عليه (٤) .

(١) نقض ١٩٢٨/١١/٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ٧ ص ١٦ .

(٢) نقض ١٩٥١/١٢/١٧ احكام النقض ص ٣ رقم ١١٦ ص ٣٠٠ .

(٣) نقض ١٩٥٢/١١/٢٥ احكام النقض ص ٤ رقم ٦٦ ص ١٦٢ .

(٤) نقض ١٩٥٢/٥/٧ احكام النقض ص ٣ رقم ٣٣٢ ص ٩٩٢ .

(٧ م - جرائم الأشخاص والأموال)

وإذا كان الحكم قد يبين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً ، كما يبين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل - الفأس والأحجار - وهي وسائل على الصورة التي أوردتها المحكمة تحدث الموت ، بل وتحقق بها القتل فعلاً ، فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما ، أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث (١) .

ومن المتعين أن تفيد عبارات الحكم صراحة أو دلالة قيام رابطة السببية بين الفعل المادى والنتيجة التي تحققت ، وهي رابطة تظهر عادة من كيفية سرد الوقائع ، فلا يحتاج الأمر إلى إبرازها بشكل خاص ، إلا حيث يدفع الجاني بتداخل عوامل أخرى عدا فعله في أحداث النتيجة النهائية . والسببية تخضع من حيث تقديرها وجوداً أو عدماً لرأى محكمة الموضوع ، ولا رقابة عليها لمحكمة النقض ، ما دام حكمها مؤسساً على أسانيد مقبولة مستندة من وقائع الدعوى ، إلا من حيث القول بأن فعلاً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً للنتيجة التي حصلت أو لا يصلح .

أي أن محكمة النقض تراقب استنتاج محكمة الموضوع في شأن السببية ، في الحدود العامة التي تراقب فيها كافة المسائل الموضوعية (٢) .

فإذا كان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن تهمة القتل التي دأب بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريعية عن الاصابات التي وجدت بالقتيل ولم يبين بيان رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة من واقع الدليل القضى فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولاً ويتعين نقضه (٣) .

(١) نقض ١٩٦٠/٥/٢١ أحكام النقض س ١١ رقم ١٠٠ ص ٥٢١ .

(٢) نقض ١٩٣٨/٥/٣٠ القانون والاقتصاد س ٨ ملحق عدد ٧ رقم

٣٠ ص ١٩٢ و ١٩٣٨/٦/٦ المرجع السابق رقم ١٤٠ ص ٢٠٧ .

(٣) نقض ١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ٧٢ ص ٢٨٦ .

وكثيرا ما يكون التدليل على توافر القصد الجنائي ، وبخاصة القصد الخاص ، من أدق الأمور وأجدها بنىة المحكمة . وفي هذا الشأن نجد محكمة النقض تقرر أنه :

— يجب أن يعنى حكم الادانة بالتحدث عن القصد الخاص في القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه ، وبيانها بيانا يوضحها ويرجىها الى أصولها من أوراق الدعوى ، والا يكتفى بسرد أمور دون اسنادها الى أصولها الا أن يكون ذلك بالاحالة الى ما سبق يسانه عنها في الحكم (١) .

— اذا أغفلت المحكمة بيان قصد القتل كان هذا عيبا جوهريا موجبا لبطلان الحكم (٢) ، وكذلك اغفال الأدلة عليه (٣) .

— واذا كانت الواقعة تثبت أن ما وقع من المتهمين هو ضرب الجنى عليه على رأسه بالعصا ، ومع أنها ذكرت ذلك في جملة مواضع لم تذكر مطلقا أن هذا الاعتداء قد حصل بنىة أحداث القتل ، فإنه يجب نقض الحكم (٤) .

وأنه اذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل قد قال انها مستفادة من ملاحظة المتهم للمجنى عليه وتهديده اياه باطلاق النار عليه ان لم يقف، فلما لم يصنع اليه بالوقوف أطلق عليه المقذوف عامدا من البندقية التى كان يعملها والتي لا تستعمل لغير القتل فأصابه في مقتل لولا أن أسعف

(١) نقض ١٩٥٠/١/١٧ أحكام النقض س ١ رقم ٨٤ ص ٢٥٩ .
وراجع نقض ١٩٥١/١٢/٣١ س ٣ رقم ١٣٤ ص ٣٥٢ .

(٢) نقض ١٩٢٥/١١/٣ الحاماة س ٦ عدد ٢٤٥ و ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ص ٤٣٦ و ١٩٥١/٣/١٩ المرجع السابق ص ٧٨٥ و ١٩٥٤/١/١٢ س ٥ رقم ٨١ ص ٢٤٥ و ١٩٥٤/٢/١٦ رقم ١١٤ ص ٣٤٦ .

(٣) نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ الحاماة س ٩ عدد ١٠٨ و ١٩٢٨/١٢/٢٧ رقم ٢٥١ س ٤٦ ق و ١٩٢٩/١/١٧ الحاماة س ٩ عدد ٢٧٢ و ١٩٣٩/١/٢٧ مع عدد ١٥٧ .

(٤) نقض ١٩٢٧/١٢/٢٧ الحاماة س ٨ عدد ٥١٦ و ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ رقم ٢ (هيئة عامة) عدد ٢ ص ٣٨٥ .

بالعلاج ، فانه يكون قاصر البيان • لأن مجرد ملاحقة شخص لآخر وتهديده بإطلاق النار عليه أن لم يقف ثم إطلاق النار عليه من بندقية معمرة بالرش قد يحصل دون أن يكون قصد الجاني قد انصرف الى قتل المجنى عليه وازهاق روحه (١) •

— وإذا كان الحكم قد اكتفى بقوله ان نية القتل « ثابتة بثبوتنا قاطعا من الاصابات المتعددة القاتلة التي لحقت المجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمسا وأحدثت تهشما في الجبهة وتهتكا في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال » ، فانه يكون قاصرا ، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته الى ثبوت قصد القتل (٢) •

— كما قضى بأن ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن « نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملأ قلوبهم ، ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة » لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ولو كان المذدوف قد أطلق عن قصد — ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تعمّدوا تصويب الأعيرة النارية الى مقاتل من المجنى عليهما ، ولا يغير من الموقف ما عقبته به المحكمة من أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد ازهاق روحه « ذلك لأن ازهاق الروح هي النتيجة التي يضرها الجاني ويتعين على القاضى أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه (٣) •

— وأنه لما كان الحكم المطعون فيه حين عرض للحديث عن توافر قصد ازهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعمد الجاني اتيان الفعل المادى المتمثل في مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع القطعة الحديدية التي شحنها بتوصيلة كهربائية مستدة بسلك من محله دون أن يعرض

(١) نقض ١٩٥٣/١٠/١٩ أحكام النقض س ٥ رقم ١٤ ص ٤٢ •
(٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ رقم ١٠٢ ص ٢٧٦ وراجع أيضا نقض ١٩٦٢/١/١ أحكام النقض س ١٣ رقم ٤ ص ١٦ •
(٣) نقض ١٩٦٢/١/٩ أحكام النقض س ١٣ رقم ٩ ص ٣٥ •

لدفاعه القائم على نزوعه الى المدافعة عن طريق اىصال هذا السلك حتى اذا ما أمسك به الأولاد وارتمشوا ضحك عليهم - ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه (١) .

- وأنه يكفى لبيان نية القتل القول بأنها « مستفاد من استعمال المتهم في عدوانه على المجنى عليه آلة حادة وطمعنه اياه عدة طعنات في مواضع عدة من جسمه ، واحداها وهى اصابة البطن تعتبر في مقتل وخطرة ، فهذا القول يؤدى الى ما رتب عليه » (٢) .

- كما يكفى قول المحكمة في حكمها ان نية القتل مستفاد من استعمال المتهم آلة حادة مدببة في الاعتداء على المجنى عليه ، وضربه بها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى ، وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه الى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب (٣) .

كما يكون استخلاصا سائفا ، ويانا كافيا في اثبات توافر نية القتل لدى المتهمين ، قول الحكم ان المتهمين قصدا باعتدائهما على المجنى عليهما ازهاق روحهما ، من تعمد ضربهما بالآلة قاتلة وطمعتهما بها بقوة في مقتل طعنا أحدث جرحا خطيرا . وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه انه لا يعرف حقيقة قصد الجاني ، أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى (٤) .

- كما يعد كذلك استخلاصا سائفا قول الحكم بتوافر نية القتل لدى الجاني بالنسبة لأحد المجنى عليهما واتفاقهما بالنسبة للآخر ، رغم وقوع الاعتداء عليهما من نفس المتهم ونفس الآلة وفي وقت واحد .

-
- (١) نقض ١٩٧٤/٤/٢١ احكام النقض س ٢٥ رقم ٨٩ ص ٤١٩ .
(٢) نقض ١٩٥٠/٩/١٢ احكام النقض س ١ رقم ٢٤٥ ص ٧٥١ .
(٣) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ احكام النقض س ٢ رقم ٨٠ ص ٢٠٥ و ١٩٥١/٢/١٩ س ٢ ص ٧٧٣ و ١٩٥٣/١٢/٢٨ س ٥ رقم ٦ ص ١٩٢ و راجع نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ س ٥ رقم ١٦ ص ٢٥٤ .
(٤) نقض ١٩٥١/١١/٥ احكام النقض س ٣ رقم ٥٤ ص ١٤٣ .

وذلك بالنظر الى عدم وجود ضغينة تدعو الى الشروع في قتل الأخير ، وأن سبب الاعتداء عليه هو وقوفه في طريق الجاني لينمنه من الاعتداء على المجنى عليه الأول فطعنه الجاني طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يخيفه ويزيحه عن طريقه (١) .

أما الباعث على الجريمة فهو ليس من أركانها ، ولذلك لا يؤثر في سلامة الحكم اغفال يانه أو الخطأ فيه (٢) .

وإذا كان دور المتهم مجرد شريك لا فاعلا أصليا ، وجب أن يبين الحكم وقائع الفعل الأصلي ويضيف إليها بيان الوقائع المكونة لعناصر الاشتراك وطريقته من تحريض أو اتفاق أو مساعدة والأدلة عليها (٣) .
وإثبات حكم الادانة توافر نية القتل في حق الفاعل الأصلي مؤداه توافرها في حق من أدانه معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك (٤) .

الا أنه حكم بأنه لا يكفي في ذلك قول الحكم بأن المتهم الطاعن أمسك بالمجنى عليه بقصد تمكين المتهم الأول الذي كان قادما خلفه من ضرب المجنى عليه فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة ، دون أن يبين الوقائع التي استخلص منها أن ما فعله من امساك المجنى عليه على ذلك النحو قد قصد به تمكين المتهم الأول من ارتكاب الجريمة ، وأن ذلك كان مساعدة منه على ارتكابها ، ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصي منه عليه المقصود لذاته - متى كان ذلك فان الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه (٥) .

وبطبيعة الحال ينبغي أن يعيى الحكم في شأن تسبب ثبوت عناصر القتل العمد - كما هي الحال في كل مقام آخر خاليا من شوائب تسبب

-
- (١) نقض ١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٢٧ ص ١١٦٦ .
 - (٢) نقض ١٩٥٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٢٤ ص ٦٠٣ .
 - (٣) نقض ١٩١٠/١/٢٢ مج ١١ ص ١٢٣ و ١٩١٠/٦/٢٠ مج ١١ ص ٣٦٢ و ١٩١٤/٤/١٤ الشرائع س ١ ص ١٩٦ .
 - (٤) نقض ١٩٦٣/٥/١٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ٨١ ص ٤١٩ .
 - (٥) نقض ١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض س ٥ رقم ٨٩ ص ٢٦٩ .

الأحكام بوجه عام : ومنها أن يكون للدلة مأخذ صحيح من الأوراق ،
و ألا يقع خطأ في استنادها الى مأخذها ، وأن تكون وليدة اجراءات
صحيحة ، وأن يذكر الحكم مؤداها ولو بإيجاز ، وأن تصلح الأدلة لأن
تكون عناصر اثبات أو نفي سائفة ، وألا يقع فيها اجمال مغل أو ابهام ،
أو تناقض أو تعاذل ، أو نحو ذلك من شوائب تسبب الأحكام التي
تؤدي الى بطلانها ، والتي تربطها نظرية واحدة مشتركة أيا كان موضوع
التسبب ، أو موضع القصور فيه (١) .

المبحث الثاني

بيان الظروف المشددة في القتل والادلة عليها

يصح على هذه الظروف ما ذكرناه من ناحية وجوب بيان الأركان
والادلة عليها بياناً كافياً . وتقدير توافرها من عدمه فصل في مسألة
موضوعية ، فلا تملك محكمة النقض اشرافاً عليها ، ما دامت الوقائع
الثابتة مسوغة ذلك التقدير .

أما تحديد ماهية هذه الظروف وأركانها وآثارها القانونية فهو
بطبيعة الحال من الأمور القانونية التي تراقب المحكمة العليا صحة
تطبيقها ، لأن عليها أن تصحح كل خطأ فيها وتحكم بمقتضى القانون اذ
كان الظن مقبولا وكان مبنيا على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله : فاذا
خرج القاضى في حكمه عما تتطلبه هذه الظروف من عناصر قانونية تحكم
محكمة النقض بالعقوبة العادية بدلا من العقوبة المشددة (٢) .

وسنعالج بيانات ظرفي سبق الاصرار والترصد ، ثم ظرف التسميم ،
ثم ظرف اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة .

(١) للابيضاح راجع مؤلفنا « ضوابط تسبب الاحكام الجنائية
واوامر التصرف في التحقيق » طبعة ثانية سنة ١٩٧٧ ص ٥٢ - ٧٨ عن
بيان الواقعة في القتل العمد ، وص ٣٨٦ - ٥٦٦ عن ضوابط التذليل في
الاحكام الجنائية ومدى رقابة النقض عليها .

(٢) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٢ الحاماة س ٣٥ عدد ١٩٣٨/٥/٣٠ مج
عدد ٥ و ١٩٣٨/١٠/١٧ مج س ٤٠ عدد ٣١ .

بيان سبق الاصرار والترصد

ينبنى أن يبين الحكم في وضوح وفي استنتاج منطقي سائغ الوقائع التي رتب عليها اقتناعه بتوافر ظرف سبق الاصرار أو الترصد والا كان معنيا مستوجبا نقضه (١)، وكذلك اذا كانت الوقائع الثابتة لا تصلح منطقيا لترتيب القول بقيام الظرف المشدد (٢) .

ولذلك نقضت محكمة النقض الحكم ، لأنه قرر توافر سبق الاصرار ، مع ما هو ثابت به من أن المتهم عند رؤيته المجنى عليه مارا أمام منزله أخذ السكن وتمقبه الى المكان الذي وقف فيه يتكلم ، وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين مترا ثم انقض عليه وطمعته بالسكين ، لأن هذا لا يرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والتروى فيما أقدم عليه (٣) .

واعتبرت خطأ من الحكم تحدّثه عن توافر سبق الاصرار مع خلوه من الاستدلال على هذا ، بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن ، حين شرع في قتل المجنى عليه ، كانت سورة الغضب لا زالت تملكه وتد عليه سبيل التفكير الهادئ المطمئن (٤) .

كما نقضت الحكم المعلوم فيه فيما قضى به من توفر سبق الاصرار ، ما دام المجنى شهد بحصول مشاجرة بين أهله وأهل الجاني في أمسية يوم الحادث ، بسبب جوار المتهمين ورغبتهم الملحة في اخلائه هو وأهله من منزله (٥) .

(١) نقض ١٩٢٣/٢/٦ الحاماة س ٣ رقم ٣٨٨ ص ٤٩٢ و ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٦ ص ٧٢ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٥/١٦ مج س ٣١ رقم ٩٢ و ١٩٤٠/١٢/٨ مسج س ٤١ رقم ٨ و ١٩٤١/٢/٣ مج س ٤٢ رقم ٧ و ١٩٤٨/١١/١٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٨٦ ص ٦٤٨ (وهي من سبق الاصرار) .

(٣) نقض ١٩٤٢/١٢/١٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١ و ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٣٥ ص ٩٢٧ .

(٤) نقض ١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٤١ ص ٩٢٣ .

(٥) نقض ١٩٤٨/١٢/١٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٨٦ ص ٦٤٨ .

واعتبرت قصورا في بيانه أن يكون ما أثبتته الحكم لا يفيد أن المتهمين كانوا وقت الحادث في حالة هدوء ، وأن تفكيرهم في ارتكابه لم يكن في سورة غضب (١) .

وكذلك قول محكمة الموضوع انه ثابت من الضغائن التي بين عائلة المجنى عليه والمتهم ؛ اذ الضغائن وحدها لا تكفي بذاتها للقول بـثبوت سبق الاصرار (٢) .

واذا كان ما أثبتته المحكمة في حكمها في صدد التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار يفيد بذاته أن الاعتداء انما كان اثر النقاش الذي وقع بين المتهم والمجنى عليه وبسببه ، فهذا يتنافى مع قولها بأن الاعتداء كان بناء على اصرار سابق (٣) .

واذا كان الحكم في بيانه لتوافر سبق الاصرار على القتل العمد قد اقتصر على القول بأنه « قد سبقت الجريمة فترة من التفكير منذ رأى المتهم حلى المجنى عليها تبرق في يديها فدبر أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حليها في هدوء وروية » فانه يكون قاصرا بمد أن خلت أدلة الدعوى المتمثلة في اعتراف المتهم وتحريرات ضابط المباحث مما يدل على ذلك يقينا . ولا يقدح فيما تقدم ما اعتنقه الحكم ودلل عليه من أن الطاعن فكر في سرقة الحلى وصمم على ذلك ، لأن توافر نية السرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره حتما الى الاصرار على القتل لتفاير ظروف كل من الجريمتين ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه (٤) .

حين اعتبرت محكمة النقض بيانا كافيا لتوافر ظرف سبق الاصرار قول الحكم المطعون فيه « وحيث أنه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم

-
- (١) نقض ١٩٤٩/٣/٢٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٥١ ص ٨١٦ .
(٢) نقض ١٩٤٦/٦/٣ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٧٩ ص ١٦٨ .
وقارن نقض ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٦٣ ص ٨٩٤ .
(٣) نقض ١٩٤٩/٤/١٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٧٩ ص ٨٤٤ .
(٤) نقض ١٩٦٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٧ رقم ٣٥ ص ١٩٣ .

والمجنى عليه ، ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للمكان الذى يجلس فيه المجنى عليه وتسلمه وراء الحائط لضربه على غفلة منه بدون أن يحصل أى استفزاز للمتهم يدعوه لأن يقوم ويتمدد قتل المجنى عليه ، يكون سبق الاصرار متوافرا » ، فان ما أورده الحكم المطعون فيه من ذلك يتحقق به ركن سبق الاصرار كما هو معرف به فى القانون (١) .

ومتى قال الحكم ان سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم فى تنفيذها وقيامهم من بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه منتهزين فرصة معينة ، فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الاصرار ودللى على توافره تدليلا سائفا (٢) .

ومتى قال الحكم أن سبق الاصرار متوافر فى حق المتهمين من التدبير السابق للجريمة ، واتفاقهم على ايقاعها مما ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعى الذى دفعا به والذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة فى انقاذه ... لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ، ... متى قال ذلك فانه يكون قد استظهر توافر الاصرار السابق . والمحكمة بعد ذلك غير ملتزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها ويبان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضاائها وجه مقبول (٣) .

ومتى استدل الحكم على توافر الاصرار السابق من ثبوت وجود ضغينة سابقة بين أسرته وأسرة المجنى عليه ومن اعداده الآلة المستعملة فى الجريمة والاستعانة بنفر من عائلته وقت الاعتداء ، فان ما أورده

(١) نقض ١٩٥٦/١/٢١ أحكام النقض س ٧ رقم ٤٢ ص ١٢٢ .

(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٠٨ ص ١١١٨

و ١٩٧٣/١١/١٨ س ٢٤ رقم ٢١١ ص ١٠١٣ و ١٩٧٣/١٢/٢ رقم ٢٢٧

ص ١١٠٨ و ١٩٧٦/٢/٩ طعن رقم ١٦٤٢ س ٤٥ ق (غير منشور) .

(٣) نقض ١٩٧٣/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١١ ص ١٠١٣ .

الحكم في هذا الصدد يمد تدليلاً سائفاً يحل قضاءه وينأى به عن حالة القصور في البيان (١) .

ويكون الحكم أيضاً قد استظهر توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد استظهاراً كافياً بقوله ان المتهمين قد بيتا النية على قتل المجنى عليه بعد تفكير وروية ، وقاما بدراسة الجريمة مكاناً وأسلوباً ووقتاً ، وأعدا لذلك مسدسين ، وانتظرا المجنى عليه حتى اذا ظفرا به أطلقا عليه عدة أعيرة نارية أصابه أحدها في رأسه فأودى بحياته . وأن ظرف الترصد متوفر مما ثبت من أن المتهمين بعد أن بيتا النية على قتل المجنى عليه كمنافى في انتظاره في الطريق الذي أيقنا مروءه به في طريقه الى منزله (٢) .

واعتبرت بياناً كافياً لظرف الترصد قول الحكم ان المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به ، دون أن يتأثر بقصر مدة الانتظار ، أو قوله ان المتهم تربص للمجنى عليه في الطريق للفتك به (٣) .

كما اعتبرت بياناً كافياً له استخلاص حكم الاداة تربص المتهم بالمجنى عليه ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظفر به ، وبالتالي توافر ظرف الترصد في حق المتهم بمنصره الزماني والمكاني (٤) .

حين أنها قررت أنه لما كان ما أورده الحكم المطمون فيه من تربص الطاعنين للقتيل في طريق مروءه اليومي لا يستقيم مع القول بأنهم تبعوه مسافة طويلة قبل اقدامهم على قتله ، لأن هذا التسبح يوشح الى القول بوقوع الفعل بغير مفاجأة أو عذر ، وهما من عناصر الترصد ، ومن ثم يكون الحكم معيباً بالفساد في استدلاله على ظرف الترصد (٥) .

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٢٧ ص ١١٠٨ .

(٢) نقض ١٩٧٤/١/١٤ طعن رقم ١١٩٠ س ٤٣ ق (غير منشور) .

و ١٩٧٤/٢/١١ طعن رقم ٦٦ س ٤٤ ق (غير منشور) .

(٣) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٢١٤

ص ٥٧٨ .

(٤) نقض ١٩٦٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٤ رقم ٥٠ ص ٢٤٥ .

(٥) نقض ١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٠٦ ص ٥٤٤ .

ولا يضير الحكم بطبيعة الحال أن يجمع بين ظرف سبق الاصرار والترصد في حديث مشترك بينهما ما دام قد دلل على تقيهما تدليلاً سليماً (١) . وهذا التدليل لا يخضع لرقابة النقض الا في الاطار العام لصحة تسبب الأمور الموضوعية وسلامة الاستدلال عليها .

ولما كان حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار فان اثبات توافر أحدهما يفنى عن اثبات توافر الآخر (٢) .

بيان التسميم

تسرى القواعد الآتية الذكر على ظرف استعمال السم في القتل ، وباستقراء تطبيقاتها في أحكام النقض نجدها نادرة ؛ لندرة التسميم في العصور الحديثة كوسيلة للقتل .

ونجد محكمة النقض تستلزم في تلك الأحكام القليلة بيان أن المتهم استعمل جواهر يتسبب عنها الموت ولو لم يحدد نوعاً (٣) ، ولا مقدارها (٤) .

بيان اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة

تطبيقاً لما ذكرنا من قواعد قضت محكمة النقض بأنه :

- اذا كان الحكم قد انتهى الى القول بتوافر رابطة الزمنية في الاقتران فلا تجوز اثارة الجدل في ذلك أمامها من جديد (٥) . وتقاس على ذلك حالة القول بتوافر رابطة السببية في ظرف ارتباط القتل بجنحة .
- واذا لم يبين الحكم المطمعون فيه أن جريمة القتل ارتكبت لأحد المقاصد المبينة بالمادة ٢٣٤/٣ ع كان قاصراً متعیناً نقضه (٦) .

(١) نقض ١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٥٩ ص ٨٣٣ .
(٢) نقض ١٩٦٦/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٣٧ ص ١٢٤٢ و ١٩٦٨/١/٢٣ س ١٩ رقم ١٤ ص ٨١ .
(٣) نقض ١٨٩٩/٥/٦ و ١٩٢٣/١/٢ المحاماة س ٣ عدد ٢٤٦ .
(٤) نقض ١٩١٣/١٢/١٣ مج س ١٥ عدد ١٨ و ١٩٢٣/٢/٦ المحاماة ٣ عدد ٢٤٦ .

(٦) نقض ١٩٤٨/١١/٣ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٧٥ ص ٦٣٩ .
(٥) نقض ١٩٤٩/١١/٢٩ أحكام النقض س ١ رقم ٤١ ص ١١٨ .

ـ وبأنه في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة يجب بيان ما اذا كان غرض المتهم من القتل التأهب للسرقة أو تسهيلها ؛ واذا كانت السرقة تمت فعلا قبل القتل وجب بيان أن المقصود من القتل هو تمكين المتهم من الهرب لأنه اذا لم يكن بين الجريمتين سوى الارتباط الزمني فإن الظرف لا يتحقق (١) .

ـ وبأنه اذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن جريمة القتل ارتكبت بقصد السرقة مشوبا بالخطأ في الاسناد ، ومخالفا للثابت في الأوراق اذ استند الى أقوال لم يقلها الشاهد ، والى اعتراف لم يصدر من الطاعن ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه (٢) .

(١) نقض ١٩٣٢/١١/٧ المحاماة من ١٣ عدد ٢٥٠ من ٥٥٠ .
(٢) نقض ١٩٦٦/١٠/٤ احكام النقض من ١٧ رقم ١٧٠ من ٩٢٥ .

الباب الثاني في الجرح والضرب عمداً

(المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ الى ٢٤٣ و ٢٦٥ ع)

تناول قانون العقوبات أحكام جرائم الجرح والضرب ، بعد جرائم القتل العمد مباشرة وفي نفس الباب (وهو الباب الأول من الكتاب الثالث) . وقد أفرد لها المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ الى ٢٤٣ و ٢٦٥ . وتلحق بهذه الجرائم المخالفتان المنوه عنهما في المادتين ٣٩٢ و ٣٩٤/٣ الواديتين في الكتاب الرابع الخاص بالمخالفات ، لأن الأفعال المادية فيها تقارب أفعال الجرح والضرب وقد تختلط بها .

وسنعالج هذه الجرائم في فصول ثلاثة على النحو الآتي :

الفصل الأول : في أركان جرائم الجرح والضرب .

الفصل الثاني : في صورها وعقوبتها .

الفصل الثالث : في بحث ما تثيره هذه الجرائم من صعوبات في نطاق نظريتي الشروع والاشتراك .

الفصل الرابع : في ياقات حكم الاداة في هذه الجرائم .

الفصل الاول

في أركان الجرح والضرب

لم يضع القانون تعريفا لجريمة الجرح أو الضرب ، الا أن تعريفها لا يثير صعوبة تذكر ، فكل فعل يمس سلامة جسم المجنى عليه أو صحته تمعدا يعد جرحا أو ضربا ، ويبين من هذا التعريف أن الجريمة تقوم على ركنين ، مادی وهو فعل المساس بسلامة الجسم المجنى عليه أو صحته جرحا كان ذلك أو ضربا ، وأدبي وهو لا يتطلب سوى توافر العمد أى القصد الجنائي العام لدى الفاعل .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث خاص .

المبحث الأول

فعل الجرح أو الضرب

لا أهمية لأن يتخذ المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته صورة جرح أو ضرب ، أو أن يكون خليطا منهما معا ، كما أنه لا أهمية لعدد الاصابات أو نوعها أو جسامتها من حيث قيام الجريمة ، فجسامة الفعل ذاته لا أهمية لها وإن كان لجسامة النتيجة أثرها في وصف الواقعة . بل تقوم الجريمة من جرح واحد مهما كان ضئيلا ، أو ضربة واحدة باليد ولو لم تترك أثرا (١) ، رغم أن بعض مواد القانون عبّر عنها بصيغة الجمع لا المفرد قائلا : جروح أو ضربات (مثل م ٢٤١ ، ٢٤٢) .

وقد جرى القول على أن الجرح هو كل ما ترك أثرا بجسم المجنى عليه ظاهريا كان أو باطنيا ، مع قطع الأنسجة أو وخز أو تسليخ أو سحق أو كدم أو حرق أو شرخ في العظام أو كسر ، وأن الضرب هو كل ضغط أو صفع أو رض أو دفع أو احتكاك بجسم المجنى عليه سواء ترك به أثرا أم لم يترك ، ولا أهمية للآلة المستعملة . ومن أحكام القضاء في هذا

(١) نقض ١٩٥٧/٤/١٥ بأحكام النقض س ٨ رقم ١٠٩ ص ٤٠٤ و ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ رقم ٨٥ ص ٤٤٤ .

الثامن أنه يعد مرتكبا للجريمة من يحرش كلبه على المجنى عليه فيعضه (١) .

ولا يكفي لتكوين الركن المادى صدور مجرد أقوال أو حركات تهديدية كالتلويح باليد أو بمصا مهما كانت غنيمة أو استغزازية ، كما لا يكفي ازعاج المجنى عليه أو تخويفه ، كاطلاق عيار نارى الى جواره بقصد الدعابة أو الارهاب ، لأن الفصل المادى هنا يتطلب ضرورة المساس بجسم المجنى عليه ولا يفي عنه المساس بنفسه (٢) .

وقد سوى قانون العقوبات المصرى بين اعطاء المجنى عليه مواد ضارة عمدا (م ٢٣٦) أو جواهر غير قاتلة (م ٢٦٥) فشنات عنهما وفاته أو عجزه الوقتى عن العمل ، وبين الجرح والضرب من حيث جمل وصف الجريمة والعقوبة المقررة لهما متناسين مع جساماة النتيجة ، وحسنا فعل لأن طبيعة الجريمة واحدة فى الحالتين ، ولا يصح أن تتغير بتغير الوسيلة .

المبحث الثانى

القصد الجنائى

الجرح أو الضرب جريمة عمدية ، فهى تستلزم القصد العام أى المصراف ارادة الجانى الى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وهى لا تتطلب الى جانب ذلك أى قصد خاص ، وفى ذلك ما يفرقها عن جريمة القتل العمد أو الشروع فيه التى تستلزم ، كما سلف القول ، قصد ازهاق روح المجنى عليه .

(١) نقض ١٦١٧/١/٢٠ سج من ١٨ عدد ٤٠ .

(٢) وقد صدر فى فرنسا قانون بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٦٣ سوى فى الحكم بين الجرح والضرب وبين أنواع التعمدى والإبداء الأخرى *autres violences ou voies de fait* وهى تلك التى تسبب للمجنى عليه ازعاجا شديدا ولو لم يمس جسمه مساسا مباشرا ، وقد اعتبر القضاء من بينها اطلاق عيار نارى الى جوار المجنى عليه ارهابا له .

(م ٨ - جرائم الأشخاص والأموال)

وفي تحديد الركن الأدبي لجريمة الجرح أو الضرب تقول محكمة النقض ان « نية الضرب تعتبر متوافرة كلما تحرك الفاعل طائعا مختارا فأوقع فعل الضرب على المجنى عليه علما أنه فعل يحظره القانون ، وأن من شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته » (١) . كما تقول انه يتوافر « متى ارتكب الجاني الفعل عن ارادة ، وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته » (٢) . وتقول أيضا ان قول المتهم من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفا عليها ، فدفعها بيده ووقعت على الأرض انما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ، ولا عبرة به في المسؤولية (٣) .

ولا يؤثر في قيام القصد المطلوب ، الخطأ في شخصية المجنى عليه ، أو الحيدة عن الهدف طبقا للقواعد العامة (٤) ، ولا كونه غير محدود ، كمتظاهر يلقي أحجارا على رجال الشرطة قاصدا اصابة من قد يصاب منهم ، فيتحقق له غرضه .

كما لا يؤثر في قيامه نوع الباعث ، وسبق أن قلنا ان الباعث هو المصلحة أو الشعور الذي يدفع الجاني الى الجريمة ، وأن كل أثره هو في تقدير العقوبة تشديدا أو تخفيفا بحسب الأحوال .

وطبقا للمبادئ العامة ، لا أثر كذلك لرضاء المجنى عليه في قيام القصد الجنائي في الجرائم المختلفة ، الا حيث يكون عدم رضائه ركنا مفترضا كما هي الحال في بعض الجرائم التي يستلزم فيها القانون صراحة

(١) نقض ١٩٣١/٤/٢٣ رقم ٨٠١ س ٤٨ ق.

(٢) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٥ رقم ١٩ ص ٢٥ و ١٥٧/١٠/١٥ س ٨ رقم ٢١١ ص ٧٨٦ ، و ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ رقم ١٥٩ ص ٨٢٣ .

(٣) نقض ١٩٥٨/١٢/٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٥٢ ص ١٠٤٤ .

(٤) في تطبيقات ذلك على جرائم الجرح والضرب راجع نقض ١٩٣٢/٣/٤ المحاماة س ٣ عدد ٣١٨ ص ٣٨٧ و ١٩٣٥/١٢/٢٠ رقم ٣٧٢ س ٦ ق و ٢٨/١٠/١٩٤٠ رقم ١٦٠١ س ١٠ ق و ١٩٤٩/١٢/١٣ رقم ١٢٦٠ س ١٩ ق و ١٩٥٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٨ رقم ٨١ ص ٢٨٤ و ١٩٦٣/٦/٢٤ س ١٤ رقم ١٠٨ ص ٥٦٣ .

أو ضمنا عدم رضائه ، مثل هتك العرض (م ٢٦٨) والعبس بغير وجه حق (م ٢٨٠) ، وجرائم الأموال بوجه عام .

ومما قد يختلط بشرف الباعث أو برضاء المجنى عليه ، اباحة بعض أفعال الجرح والضرب ، وهو ما يقتضى شيئا من الايضاح بالقدر اللازم لدفع هذا الخلط .

اباحة بعض أفعال الجرح والضرب

من المسلم به أن بعض أفعال الجرح والضرب تكون بنجاة من العقاب ، كما هي الحال بالنسبة للجراح في اجراء جراحته ، وللرياضي في مزاولته رياضته ، فما هو أساس ذلك ؟ يرى البعض أنه العدم الركن الأدبي للجريمة ، أو شرف الباعث ، أو رضاء المجنى عليه . الا أن مثل هذه الآراء لا سند له من القانون ، إذ أن الركن الأدبي للجريمة متوافر بمجرد اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب السلوك المعاقب عليه مع العلم بماهية الاجرامية ، ولا يؤثر في توافره أو عدمه — بحسب القاعدة العامة — نوع الباعث ، ولا رضاء المجنى عليه .

انما أساس امتناع العقاب في هذه الأحوال هو امتناع الجريمة نفسها ، أو عبارة أخرى هو اباحة الشارع للفعل في حد ذاته بنصوص صريحة ، استثناء من قاعدة العقاب فيها ، وقد وضع مبدأ هذه الاباحة في المادتين ٧ ، ٦٠ ع . وتنص أولاهما على أنه « لا تطل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراء » ، وتنص الثانية على أنه « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة » . ومن المسلم به أن كلمة الشريعة الواردة في المادتين تنصرف الى الحقوق المقررة بمقتضى الشريعة الاسلامية ، وأيضا بمقتضى القوانين المختلفة .

ونطاق تطبيق هاتين المادتين ، فيما يتعلق بأفعال الجرح أو الضرب هو :

١ - مزاولة مهنة الجراحة (وتكملهما القوانين المنظمة لمزاولة مهنة الطب وأمهما القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٧) •

٢ - مباشرة الألعاب الرياضية المختلفة (ويكملهما مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٤ باعتماد انشاء اللجنة الأهلية للرياضة البدنية ، وقد تعدل بمرسوم في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩) •

٣ - حق تأديب الزوج لزوجته ولو بالضرب بشرط ألا يكون شديدا ولا شائنا (وتكملهما في هذا النطاق المادة ٢٠٩ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية) (١) •

٤ - حق تأديب الأب لابنه (وتكملهما المادة ٤٢٠ منه) •

وعلى العموم من له الولاية على نفس القاصر له حق تأديبه ، ويرجع في ذلك الى حكم الأحوال الشخصية ، ومن يتولى تعليم الصغير علم أو حرفة له عليه أيضا حق التأديب ، ولو بالضرب ، ولا يفنى عن ذلك مجرد كون الصغير في خدمته •

ويمكن أن يدخل في هذا النطاق ما قد يبيحه أيضا العرف الواضح المستقر من بعض أفعال الجرح أو الضرب ، مثل مباشرة الأم تأديب أولادها ، أو مزاولة بعض الألعاب التي تنص عليها المراسيم الرياضية ، كلعبة التحطيب المعروفة في الأرياف (٢) •

وانما ينبغى أولا أن تكون مباشرة هذه الحقوق جميعها في الحدود التي تتفق مع طبيعة الحق دون تجاوزها ، كما ينبغى ثانيا أن يكون رائد من يباشرها « النية السليمة » على حد تعبير المادة ٩٠ ع • فإذا

(١) وقد نصت على أنه « يباح للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر ، ولا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق » •

وقررت محكمة النقض أن الضرب الفاحش المحظور « هو ذلك الذي يؤثر في الجسم وينسر لون الجلد » (نقض ١٩٦٥/٧/٧ أحكام النقض ص ١٦ رقم ١١٠ ص ٥٥٢) •

(٢) للمزيد في هذا الموضوع راجع مؤلفنا في « مبادئ القسم العام من التشريع العقابي » طبعة رابعة ١٩٧٩ ص ٥٠٥ - ٥١٠ •

ما خولف أحد هذين القيدتين اتفى الحق من أساسه ، ووجبت مساءلة الجاني مساءلة كاملة عن جريمة جرح أو ضرب عمدية ، وطبقا لنتائج فعله من حيث الجسامة على نحو ما سنوضحه عند دراسة الصور المختلفة لها . وتأسيسا على ذلك ، اذا خرج اللاعب الرياضى عن قواعد اللعبة فأصاب منافسه يسأل عن جريمة عمدية (١) ، فلو ضرب ملاكم غريمه فى أسفل بطنه حيث لا يصح الضرب فمات يسأل عن ضرب أفضى الى الموت لا عن قتل خطأ ما دام يثبت أن الجاني قد تعمد الضرب على خلاف قواعد اللعبة . أما اذا لم يثبت ذلك فان القدر المتيقن فى حقه يقتضى اعتبار الواقعة قتلا خطأ فحسب . فالعبرة كلها فى النهاية هى بتعمد المساس بسلامة جسم المجنى عليه ، أو بصدور الفعل عن رعونة أو خطأ فحسب . وتأسيسا على ذلك أيضا ، قفست محكمة النقض مرارا بمساءلة الحلاق أو المرض الذى يعجز جراحة غير مصرح له بها عن جريمة جرح عمدية وطبقا لخطورة النتائج ، لا عن جريمة اصابة خطأ (٢) ، وبشرط أن يعتمد الجاني احداث الجرح أما اذا صدر عن الجاني فعل لا يترتب عليه بطبيعته حصول جرح فأدى الفعل مع ذلك الى جرح المجنى عليه ثم الى وفاته منه كانت الواقعة قتلا خطأ لا جرحا أفضى الى الموت (٣) .

ولا تختلف الحال عن ذلك اذا أجرى الجراحة طبيب ، ولكن لم يكن النية السليمة رائدة فيما يفعل ، وفقا لما تتطلبه المادة ٦٠ ع . أو أجراها فى غير الحدود المصرح له بها ، كجراح يعجز عن اسقاط لسيدة

(١) راجع احمد امين ٣٩٢ ومصطفى القللى « المسؤولية » ص ٢٣٣ ، ومكس ذلك على يدوى ص ٣٩٩ .
 (٢) نقض ١٩٢٨/٣/٢٨ رقم ٩٥٩ س ٨ ق و ١٩٢٩/٦/١٢ رقم ١٢٣٧ س ٩ ق و ١٩٣٩/١٠/٢٣ رقم ١٦٥٣ س ٩ ق و ١٩٥٢/٢/١٨ احكام النقض س ٣ رقم ٢٦٠ س ٦٩٨ . وبلاحظ أن الحلاقين مصرح لهم قانونا باجراء بعض الجراحات مثل الختان والحجامة ولتلقح الجدوى ، (٣) وقد حدث أن معرضا هاجم المجنى عليه بادخال قسطرة تسببت له جرحين فنشأ عنهما تسمم أودى بحياته فاعتبرت محكمة النقض الواقعة جنحة قتل خطأ لا جنابة جرح أفضى الى الموت (نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ القواعد للقانونية ج ٣ رقم ٨٣٢ ص ٤٨٤) .

بغير مبرر طبي فتموت ، فإن فعله يكون جريمة جرح مفض الى موت ، فضلا عن جريمة الاسقاط ، ويجب حينئذ اعتبار هذه الأخيرة والحكم بعقوبتها لأنها أشدهما (١/٣٣ ع) . أو كآخر يجرى جراحة يعلم جيدا أن لا جدوى منها لمجرد ابتزاز المال ، فإن فعله يكون علاوة على جريمة الجرى العمدى جريمة نصب تامة الأركان ، وهكذا .

وكذلك الأمر اذا ضرب الزوج زوجته ضربا أحدث أذى بجسمها ، فإنه يعد متجاوزا حق التأديب المقرر شرعا للزوج على زوجته وينبغى عقابه عن الضرب العمد ، ولو كانت إصابة الزوجة لم تتعد سحجين في ظاهر الخنصر وسحجا آخر في الصدر (١) ، أو لو كان قد تقرر لها علاج لا تزيد مدته على عشرين يوما (م ٢٤٢) (٢) .

كما قضت محكمة النقض بأنه اذا كان المتهم قد قصد تأديب المجنى عليه بضربه ضربا بسيطا ، فوقع المضروب على جسم صلب سبب له الإصابة التي نشأ عنها الموت ، فهذه رعونة من المتهم ويكون ما حدث منه عبارة عن قتل خطأ (٣) . وبداهة أنه لو كانت الوفاة قد نجمت عن قسوة الضرب ، لا عن سقوط المجنى عليه على جسم صلب ، لوجب عد الواقعة ضربا أفضى الى موت .

القصد غير المباشر

يذهب عدد من الشراح المصرين الى القول بأن جرائم الجرح والضرب من الجرائم التي أخذ فيها قانوننا المصرى بفكرة القصد الاحتمالى معطيا اياها تطبيقات عدة ، بأن رتب العقوبات تريبا تصاعديا ، طبقا لجسامة الاصابات المتخلفة بالمجنى عليه . ولكن ينبغى أن يلاحظ أن نظرية القصد الاحتمالى تتطلب في النتيجة الجسيمة التي يسأل عنها الجانى أن تكون - بحسب الرأى السائد في هذه النظرية - مقبولة من الجانى أو بالأقل متوقعة منه ، ولذا يمضى مع ذلك في نشاطه الاجرامى .

(١) نقض ١٩٣٣/١٢/١٨ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٧٥ ص ٢٢٥ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٦/٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٣٧٨ ص ١٠٥١ .

(٣) نقض ١٩٢٦/١/٥ رقم ١٦٦ س ٤٣ ق .

فاذا لم تكن كذلك تعذر القول بتوافر القصد الاحتمالى لديه ، وبالتالي مساءلته عن النتيجة الجسيمة التى تحققت فعلا على هذا الأساس •

ولكن قانوننا المصرى يشدد العقوبة فى جرائم الجرح والضرب - وجرائم أخرى معينة - بحسب جسامه النتيجة النهائية لاصابة المجنى عليه بصرف النظر عما اذا كانت مقبولة من الجانى أم لا ، متوقعة منه أم لا . فجنائية الضرب المفضى الى الموت أو العاهة المستديمة متوافرة حتى بالنسبة للأب الذى يضرب ابنه متجاوزا حق التأديب فى ضربه ، مع أن هذه النتيجة الجسيمة لم تكن مقبولة من الأب ولا متوقعة ، والا لما أقدم على ضرب ابنه أصلا . لذا فان جانبا آخر من الرأى يعلل تشديد المسؤولية على الأب فى مثل هذه الصورة بنظرية المسؤولية عن الجريمة المتعمدة قصد الجانى *délit preter - intentionnel* التى أخذ بها القانون الايطالى (م ٤٣ منه) •

ولكن يبدو أن هذا التعليل كان بعيدا عن ذهن واضع نصوص قانوننا المصرى التى استمدتها مباشرة من القانون الفرنسى لا الايطالى • هذا الى أنها تسوئى بين العقوبة عند تعمد النتيجة الجسيمة ، وعند عدم تعمدها - فى معظم الصور - وهو ما لا يتفق مع ضابط نظرية المسؤولية عن الجريمة المتعمدة قصد الجانى ، والتى ترى تقرير عقوبة متوسطة فى شدتها بين العقوبة المقررة للحالين - حالة تعمد تحقيق النتيجة الجسيمة . وحالة عدم تعمد تحقيقها •

لهذا يبدو أن تشديد المسؤولية فى هذه الأحوال يتعذر تعليله الا بالقول بأن شارعنا المصرى يفترض توافر العمد بالنسبة للنتيجة الجسيمة بقرينة قانونية قاطعة ، فلا تقبل اثبات العكس ، وذلك بالأقل عندما يثبت من ظروف الواقعة أن هذه النتيجة لم تكن مقبولة من الجانى ولا متوقعة • أما عندما لا يثبت ذلك فان تعليلها بفكرة القصد الاحتمالى يمكن أن يتفق مع ضوابط هذه الفكرة بحسب المذهب السائد عند القائلين بها •

والأمر محل الخلاف هو على أية حال في محاولة ارجاع التشديد الى أصل فقهي معين دون غيره من أصول تشديد المسؤولية ، أما التشديد نفسه فهو مفروض - في نطاقه وفي مداه - بنصوص صريحة فليس محلا لأى خلاف (١) .

اثبات القصد

لا يثير اثبات القصد الجنائي في جرائم الجرح والضرب صعوبة تذكر شأن القصد الجنائي العام في الغالب من الأحوال ، حين أن موطن الصعوبة عادة هو في اثبات القصد الخاص أى النية المحددة التى قد يتطلبها القانون في بعض الجرائم دون البعض الآخر .

وغنى عن القول أن ثبوت القصد من عدمه مسألة موضوعية ، وأن عدم ثبوته ينبئ عليه وجوب اعتبار الجريمة قتلا خطأ أو اصابة خطأ بحسب الأحوال (م ٣٣٨ و ٢٤٤) ، وبشرط توافر ركن الإهمال أو ما في حكمه .

(١) راجع في تفصيل الآراء المختلفة. مؤلفنا عن « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء » طبعة رابعة سنة ١٩٨٤ ، ص ٧٣ - ١١٣ .

الفصل الثاني

في صور الجرح والضرب وعقوباتها

لجريمة الجرح والضرب صور متعددة ، أبسطها صورة المادة ٢٤٢ التي لا تتطلب لقيامها شيئا أكثر من توافر الركنين السالف ذكرهما ، وهما فعل المساس بجسم المجنى عليه أو صحته ، مع ارادة تحقيق هذا الوضع .

ولكن قد تتمعد الجريمة نوعا ما بالنظر لما قد يتخلف عن الجرح أو الضرب من نتائج قد تتراوح في جسامتها ، فيشدد القانون العقوبة طبقا لهذه الجسامة . وقد يكون التشديد في نطاق عقوبة الجرح كما هي الحال اذا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما (م ٢٤١) . كما قد يكون باحلال عقوبة الجناية محل عقوبة الجرح وذلك اذا ترتب عليه موت المجنى عليه (م ٢٣٦) ، أو تخلف عاهة مستديمة به (م ٢٤٠) .

وقد تتخذ الجريمة صورة مغايرة ، لا بالنظر الى نتيجة الإصابة ، بل الى الكيفية التي وقعت بها والظروف التي وقعت فيها ، كوقوع الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو أدوات أخرى من عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ، اذا توافقوا على التعدي والإيذاء (م ٢٤٣) .

وأخيرا قد تتخذ صورة مخففة اذا كان الفعل المادي لا يصل الى حد الجرح أو الضرب ، بل كان عبارة عن القاء جسم صلب أو قاذورات لا تصيب المجنى عليه (م ٣٩٢) ، أو عبارة عن تعدي أو إيذاء خفيف دون حصول ضرب أو جرح (١/٣٩٤) . والواقعة تمد في هاتين الصورتين الأخيرتين مخالفة ، لأن الفعل المادي فيهما لا يرقى الى حد الجرح أو الضرب ، ولكنه قد يقترب منهما حتى ليكاد يلتبس بهما ، وهو ما يدفعنا الى دراستهما في باب الجرح والضرب .

ولما كان تقسيم الجرائم بحسب خطورتها الى جنایات وجنح ومخالفات هو التقسيم الذى اعتمدته قانون العقوبات (م ٩ الى ١٢) ، لذا نرى بحث ما أجملناه من صور مختلفة فى ضوءه • ثم نعقب ذلك بكلمة سريعة عن بعض صور من أفعال الجرح والضرب يعاقب القانون عليها بوصفها جرائم خاصة ، أو ظروفًا مشددة فى جرائم أخرى • وبناء على ذلك سيكون هذا الفصل مقسما الى ثلاثة مباحث على الوجه الآتى :-

المبحث الأول : جنایات الجرح والضرب •

المبحث الثانى : جنح الجرح والضرب •

المبحث الثالث : صور خاصة للجرح والضرب • •

المبحث الأول

جنایات الجرح والضرب

يعتبر قانون العقوبات الجرح أو الضرب اذا أفضى الى موت المجنى عليه جنابة (م ٣٣٦) ، وكذلك اذا نشأت عنه عاهة مستديمة (م ٣٤٠) ، وسنعالج كل جريمة منهما فى مطلب على حدة •

المطلب الأول

الجرح أو الضرب المفضى الى الموت

تنص المادة ٣٣٦ على أن : « كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ، ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت ، يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع •

وأما اذا سبق ذلك اصرارا أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » •

ومن هذا النص يبين أن أركان الجريمة أربعة وهى :

أولاً : فعل جرح أو ضرب •

ثانياً : توافر القصد الجنائي العام •

ثالثاً : موت المجنى عليه •

رابعاً : قيام رابط السببية بين الموت وفعل الجاني •

* * *

أولاً : فعل الجرح أو الضرب

سبق أن بحثنا في الفصل الأول من هذا الباب أمر الركن الأول ،

بما يفنى عن العودة اليه من جديد •

ثانياً : القصد الجنائي

يعني أن نبرز هنا أن توافر القصد العام هو كل ما يلزم ليقوم الجاني المعنوي من الجريمة • أما إذا توافر قصد خاص ، كقصد ازهاق روح المجنى عليه ، فإن الواقعة تصبح قتلًا عمدًا لا ضربًا مفضيًا إلى الموت • وإذا اتفقت القصدان معاً العام والخاص ، واقتصر الأمر على مجرد صدور إهمال من الجاني ، فإن الواقعة تكون قتلًا خطأ (م ٢٣٨) وهو جريمة غير عمدية لا يجب أن تختلط بالضرب المفضي إلى الموت • وإذا اتفقت الإهمال فلا جريمة في الواقعة ، بل تعد قضاء وقدراً •

ثالثاً : موت المجنى عليه

ينبغي لقيام الجريمة موت المجنى عليه ، سواء أوقع عقب الجرح أو الضرب مباشرة ، أم تراخى إلى حين • أما إذا لم يحصل الموت فلا تنطبق المادة ولو كانت الإصابة ميتة بطبيعتها ، وكانت نجاة المجنى عليه بمعجزة جراحية مثلاً •

رابعاً : رابط السببية

سبق أن بحثنا رابط السببية من وجهة عامة عند الكلام في القتل العمد ، وعرفنا أنه لا صعوبة في القول بقيامها كلما كان فعل الجاني هو السبب الوحيد في أحداث النتيجة التي يعاقب عليها القانون • وأنها تدق عندما تتضافر عوامل أخرى إلى جانبه في أحداث هذه النتيجة •

ورابطة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة المعاقب عليها تعتبر قائمة - كما عرفنا - مهما تداخلت بينهما من عوامل أجنبية ، طالما كانت مألوفا متوقعة والسير العادى للأمور ، سواء أتوقعها الجاني بالفعل أم لا (١) .

بقى أن نمطى طائفة من التطبيقات العملية فى تحديد السببية فى جرائم الضرب المفضى الى الموت منتزعة من قضاء المحاكم ، فقد قضى بأنه :

- اذا كان الثابت فى الحكم ، استنادا الى ما رآه الأطباء ، أن سبب الوفاة هو التسمم الصديدي الناشئ من الاصابة مع الضعف الشيخوخى ، فلا يقبل من المتهم القول بعدم توافر رابطة السببية ، لأنه متى كان الضرب الذى وقع هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى المتنوعة التى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على احداث النتيجة النهائية ، فانه يعد مسئولا عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله (٢) .

- كما قضى بأن المتهم يكون مسئولا جنائيا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، كالتراخى فى العلاج أو الاهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم مسئوليته (٣) .

- واذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الضرب الذى أوقعه المتهم بالمجنى عليه كان سبب الوفاة ، وأن حالة المجنى عليه المرضية انما ساعدت على ذلك ، فان مساءلة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب تكون صحيحة (٤) .

(١) راجع ما سبق عند بحث السببية فى الفصل الاول من باب القتل العمد ص ٢٢ - ٤٧ .
(٢) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢ ، وراجع نقض ١٩٣٠/٥/١٥ رقم ١١٣٦ ص ٤٧ ق و ١٩٣٣/١١/٢ رقم ٢٠٥٨ ص ٣ ق و ١٩٤٥/١/١ رقم ٥ ص ١٥ ق .
(٣) نقض ١٩٤٩/١١/٨ احكام النقض ص ١ رقم ١٨ ص ٥١ .
(٤) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٤٨ ص ٧٠٥ .

— وإذا كان المجنى عليه قد تعدد تسويء مركز المتهم فأهلهم قصدا . أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوءاً نتيجة تلك القفلة ، فعندئذ لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . فان المجنى عليه مطالب بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فإذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه . ولا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية الاستكشاف ، وهي عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاما مبرحة . وإذا رفض فإن رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم ، وفي هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها (١) .

— ويشبه ذلك ما قضى به من أنه إذا كان الاتهاب الذي سبب الوفاة نتيجة الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه والتي أوجبت مساهلته عنها ، فلا يرفع من مسؤوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبتر ساقه ، وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاته ، إذ لا يجوز له وهو المحدث للإصابة أن يحتجى لدرء المسؤولية عن نفسه وراء احجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهو اجراء جراحى عظيم الخطر ، فضلا عما يسببه له من آلام مبرحة (٢) .

— كما قضى أيضا بأن الأصل أن المتهم يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتحصيص المسؤولية الأمر الذي لم يقلل به الطاعن . كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند الى المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . . . ولما كان ما قاله الحكم يسوغ اطراح ما دفع به الطاعن من انتفاء مسؤوليته لاهمال المجنى عليه في العلاج وإصابته بعمالة قديمة

(١) نقض ١٥/١٠/١٩٤٥ القواعد القانونية ج٦ رقم ٦١٤ من ٧٦٢ .

(٢) نقض ٢٨/١٠/١٩٤٦ مجموعة حاسم كتاب رقم ٧ ص ١٠ .

في رأسه . لما كان ما تقدم فإن الدفع برمته يكون على غير أساس (١) .
— وإذا حصلت مشاجرة في قارب أدت الى وقوع أحد المتشاجرين
في النهر وغرقه ، ففعل الجاني يعتبر ضرباً أفضى الى موت (٢) .

أما انتفاء رابطة السببية بين الفعل والنتيجة فصورته ما قضى به من
أنه اذا كان الثابت أن وفاة المجنى عليه نشأت من انفجار الأنفوزم الذي
سبب تزييفاً تتج عنه ضغط على القلب ، وأنه لا علاقة بين ذلك وبين
الضرب الذي حصل ، فلا يكون المتهم مسئولاً عن وفاة المجنى عليه (٣) .

وإذا انتهت المحكمة الى عدم تحميل المتهم بعناية الضرب المفضى الى
الموت مسئولية وفاة المجنى عليه فانه تجب مساءلته عن جريمة احداث
الجرح البسيط بطبيعة الحال (٤) .

العقوبة

هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

ويلاحظ أنها عقوبة وسط بين عقوبة الضرب البسيط وعقوبة القتل
العمد . ذلك أنه وإن كان المشرع قد شدد العقوبة هنا بحسب جسامة
النتيجة إلا أنه لم يجر في التشديد على نسق واحد . فأحياناً يسوى في
الأثر بين القصد الاحتمالي أو المفترض بحسب الأحوال وبين القصد
المباشر فيعاقب الجاني على النتيجة النهائية كما لو كان قد أرادها بذاتها ،
كما هي الحال في عقاب الضرب المفضى الى عاهة مستديمة ، وإلى عجز
عن الأشغال الشخصية ، أو الى مرض تزيد مدته على عشرين يوماً على
ما سيرد فيما بعد . وأحياناً أخرى ، كما هي الحال في الضرب المفضى الى
موت ، ينص على عقوبة أخف من العقوبة المقررة في حالة قيام القصد
المباشر ، أى عند توافر نية القتل العمد .

-
- (١) جنابات الاسكندرية ١٩١١/٤/٦ مج ١٢ ص ١٣٩ ص ٢٨١ .
(٢) نقض ١٩٦٥/٣/٨ أحكام النقض ص ١٦ رقم ٤٦ ص ٢١٥ .
(٣) نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ رقم ١٥٩٧ ص ٤ ق .
(٤) نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض ص ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧ .

وعند توافر ظرف سبق الاصرار أو التردد تكون العقوبة هي
الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (أى من ثلاث سنوات الى
خمس عشرة) (١) •

المطلب الثاني

الضرب أو الجرح الملقى الى عاهة مستديمة

تنص المادة ٢٤٠ ع على أن : « كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً
نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة ، أو نشأ عنه كف البصر
أو فقد إحدى العينين ، أو نشأ عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها ،
يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين • أما اذا كان الضرب
أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو تردد فيحكم بالاشغال الشاقة من
ثلاث سنين الى عشر سنين » •

ومن هذا النص يبين أن أركان الجريمة أربعة وهى :

أولاً : فعل جرح أو ضرب •

ثانياً : توافر القصد الجنائي •

ثالثاً : تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه •

رابعاً : قيام رابطة السببية بين العاهة وفعل الجاني •

* * *

أولاً : فعل الجرح أو الضرب

سبق أن بحثنا في الفصل الأول من هذا الباب أمر الركن الأول بما

يفنى عن العود اليه من جديد هنا •

(١) وكذلك الحال عند وقوع الجريمة على أحد من جرحى الحرب
حتى من الأعداء ، طبقاً لنص المادة ٢٥١ ع مكررة التى سبق القول بأنها
جعلت من هذا الظرف ظرفاً مساوياً من حيث تشديد العقوبة لسبق
الاصرار أو التردد ، فيما يتعلق بجميع الجرائم الواردة في باب القتل
والجرح والضرب •

ثانيا : القصد الجنائي

يعني أن نبرر أن توافر القصد الجنائي العام يكفي لقيام الجريمة ، ويستوى بعد ذلك أن يتوافر قصد احداث العاهة أم لا يتوافر . إذ أن هذه الجريمة من الجرائم التي يأخذ فيها القانون استثناء بفكرة القصد الاحتمالي أو المفترض بحسب الأحوال ، ويجعله بديلا للقصد المباشر اذا ما اتفنى . ومساويا له من حيث الأثر وهو ترتيب المسؤولية عن الجريمة العمدية ، بل ومن حيث مقدار العقوبة المقررة .

فالمادة ٢٤٠ تنطبق على من يضرب المجنى عليه قاصدا مجرد ضربه فيترتب على ذلك اصابته بفقرء عينه ، كما تنطبق على من يعتمد من مبدأ الأمر فقء عين المجنى عليه انتقاما منه ، وان كان تقدير العقوبة ينبغي أن يختلف ، ولكن ذلك قد يحصل من وجهة قضائية بحث لا قانونية ، أى لا تمس في شيء الوصف القانوني للواقعة .

أما اذا قام لدى الجاني قصد آخر غير قصد احداث العاهة ، مثل نية ازهاق روح المجنى عليه ، ولكنه خاب في تحقيقها ، وتخلفت لدى هذا الأخير عاهة مستديمة ، فمن الجلي أن العبرة تكون بالوصف الأشد وهو جناية شروع في قتل ، لا جناية ضرب أو جرح أفضى الى عاهة مستديمة (تعدد معنوى) .

ولا ينفي توافر القصد لدى الجاني حدوث الجرح برضاء المجنى عليه ، كما لا ينفي قيام سبق الاصرار في جناية احداث عاهة مستديمة كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المجنى عليه أو بعد رضاء منه (١) .

ثالثا : العاهة المستديمة

أشارت المادة ٢٤٠ الى بعض صور العاهات المستديمة بقولها « انها قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو كف البصر أو فقد احدى العينين أو نشأت عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها » . وهى صور واردة على سبيل المثال لا الحصر كما هو واضح من النص .

(١) نقض ١١/١٠/١٩٧٠ احكام النقض س ٢١ رقم ٢٢٩ ص ٩٦٦ .

والعاهة المستديمة هي أى نقص نهائى فى منفعة عضو من أعضاء
الجسد ولو كان جزئيا ، ولا أهمية لأن يترتب عليها تهديد لحياة المجنى
عليه أو لا .

وبحسب عبارة محكمة النقض ان عبارة « يستحيل برؤها » التى
وردت بعد عبارة « عاهة مستديمة » انما هى فضلة وتكرار للمعنى
يلزمه ، اذ أن استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برؤها (١) .

ولم يحدد القانون أية نسبة مئوية للنقص الذى يتطلبه لتكوين
العاهة ، بل يكفي أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت
بصفة مستديمة ، ولو فقدنا جزئيا مهما يكن مقدار هذا القدر (٢) . كما
أن تقدير نسبة العاهة المستديمة بوجه التقريب وضآلة هذه النسبة
لا ينفيان عنها هذه الصفة (٣) . بل لا أهمية لامكان تقدير مدى العاهة
من عدمه أصلا (٤) .

وقد ذهب أكثر من حكم نقض فرنسى الى أن مجرد نقص قوة
الابصار لا يعد عاهة مستديمة ، وذلك بالنظر الى نص المادة ٣٠٩ ع ف
التى تتحدث عن « كف البصر أو فقد احدى العينين *Cécité, pe-te*
d'un reil ، فيكون مجرد ضعف الابصار بمفهوم المخالفة لا يعد عاهة
مستديمة (٥) .

(١) نقض ١٩٦٥/٥/١١ احكام النقض س ١٦ رقم ٩٠ ص ٤٥٠
و ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ رقم ١٩٩ ص ١٠٦١
(٢) نقض ١٩٥٢/٣/٢٢ احكام النقض س ٣ رقم ٢٣٤ ص ٦٢٢ ،
١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ رقم ٦١ ص ٣٠٨ .
(٣) نقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ احكام النقض س ٤ رقم ١٠١ ص ٢٦٠ ،
١٩٥٩/٣/٣٠ س ١٠ رقم ٨٢ ص ٣٧٢ ، ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ رقم ١٢٤
ص ٧٤٧ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٨ احكام النقض س ٣ رقم ٤ ص ٦
و ١٩٥٣/٩/١٢ س ٥ رقم ٥ ص ١٢ و ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٢ رقم ١٨٩
ص ٧٧٥ و ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ رقم ٢٠٦ ص ١٠١٢ و ١٩٦٩/٤/٢٨
س ٢٠ رقم ١٢٤ ص ٦٠٦ و ١٩٦٩/٦/١٦ رقم ١٨٠ ص ٦٠٢ .
(٥) نقض فرنسى ١٩٢٤/٨/٢ سسرى ١٩٢٥ - ١ - ١٣٩ ،
١٩٤٦/٣/٢٩ دالوز الأسبوعى ١٩٤٦ - ٢٤٢ وبلتان ٩٣ .
(م ٩ - جرائم الأشخاص والاموال)

وانه وإن كانت المادة ٢٤٠ من قانوننا تماثل في صياغتها تماما للمادة الفرنسية وتحدث أيضا عن « كف البصر أو فقد إحدى العينين » كعاهة مستديمة إلا أن ذلك قد ورد على سبيل المثال - الذى لم يكن له فى الواقع أى مبرر - لا الحصر بدلالة عبارة « أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها » . ولذا لا يبدو لنا فى محله قضاء النقض الفرنسى فى شأن نقص منفعة العين ، وقد ذهب قضاؤنا أكثر من مرة الى عكس ذلك ، فاعتبر كل نقص مستديم فى قوة الابصار عاهة مستديمة وحسنا فعمل .

ومن العاهات المألوفة أيضا فقد جزء من عظام الرأس نتيجة اجراء عملية « الترتبة » التى تقتضيها ازالة الكسور المنخفضة ، اذ أنها تجعل المصاب أقل قدرة على العمل ، وأكثر عرضة للمؤثرات الخارجية ككتلبات الطقش وبعض الانفعالات والأمراض كفراجات المخ والصرع ، وذلك الا فى النادر من الأحوال ، كأن تكون قطعة العظم التى أزيلت من الضالة بحيث يتكون بدلها نسيج ليفى يحل محل العظام فى وقاية المخ من المؤثرات المختلفة ، وهى حالات شاذة متروكة تقديرها للأخصائيين^(١) . ومنها كذلك فقد الأطراف المختلفة ، والاعاقات فى حركات المفاصل ، ونقص حاسة من الحواس .. وقد حكم بأن فصل صيوان الأذن بأكمله بعد عاهة مستديمة : أما فقد جزء منه كالثك العلوى ، أو حمية الأذن مع جزء صغير من الحمية الخلفية منه لا يعد كذلك ، لأن العضو باق

(١) نقض ١٩٢٧/٢/٧ رقم ٣٢٢ س ٤٤ ق و ١٩٢٨/٣/٧ رقم ٤٧٨ س ٥٥ ق وقد قضى بأنه اذا كان الحكم قد استخلص دوام العاهة من عدم وقوع ملء الفقد العظمى بنسيج عظمى وإن كان من المحتمل أن يملأ بنسيج ليفى وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعى الذى اشار الحكم الى تقريره فذلك استخلاص سائغ (١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٧٥ ص ٧٥٥) . كما قضى بأنه اذا طلب التهم اعتبار الواقعة جنحة لبسطة الاصابة اذ ان ازالة سنتيمتر من عظام الرأس لا يعتبر عاهة واحتمك فى ذلك الى تقرير كبير الأطباء الشرعيين فإنه لا يصح ادانة المتهم دون اجابته الى طلبه أو مناقشة الأساس الذى بنى عليه الطلب . والره فى تحديد مسؤولية الطاعن (نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٩١٧ ص ٤٣٣) .

يؤدي وظيفته (١) •

كما حكم بأنه يعد عاهة مستديمة فقد أربية الأنف ، وكذلك اختلال علاقة مركز الكلام بالذاكرة بسبب إصابة الرأس (٢) ، واستئصال إحدى كليتي المجنى عليه بعد تمزقها بضربة أحدثها به المتهم (٣) وفقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين مع بعض الضيق في التنفس (٤) واستئصال طحال المجنى عليه الذي ركله الجاني بقدمه يعد عاهة مستديمة حتى ولو تبين أن هذا الطحال كان مريضا قبل الاستئصال (٥) • وتمد كذلك أيضا كل عاهة عقلية كالمته أو الجنون ما دامت نتيجة اعتداء على جسم المجنى عليه •

ولا ينفي وجود العاهة إمكان تخفيف كل آثارها أو بعضها بوسائل صناعية • كالقول بإمكان الاستعاضة عن صيوان الأذن الطبيعي بصيوان آخر صناعي يؤدي وظيفته تماما ، لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية ، أو أن يخلو بين الفاعل وبين نتائج فعلته (٦) •

ولم تعتبر المحاكم عاهة فقد الأسنان لأنه لا يؤثر في منفعة الفم بطريقة دائمة ولأنه يمكن استبدالها بأخرى صناعية (٧) • ولو أن هذا القضاء محل نظر لأن نفع الأسنان الصناعية - خصوصا إذا تمددت - ليس كالأسنان الطبيعية •

ولا يعتبر عاهة اسقاط امرأة رغم تتيجه النهائية ، وإذا توافرت نية

(١) نقض ١٩٢٥/٢/٣ المحاماة س ٦ عدد ٣ •

(٢) نقض ١٩٣١/١١/٩ رقم ١٠ س ٢ ق •

(٣) نقض ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ رقم ٤ س ٢١ •

(٤) نقض ١٩٧٣/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١٠ س ١٠١ •

(٥) نقض ١٩٧٤/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٢٤ س ١٠٣ •

و ١٩٧٤/٤/٨ رقم ٨٥ س ٣٩٥ •

(٦) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٩٩ س ١٠٦١ •

(٧) نقض ١٩٢٧/٥/٢٤ المحاماة س ٨ عدد ٢١٩ و ١٩٣٠/٦/١٩

القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦٨ س ٥٨ •

الاسقاط كانت الواقعة جنائية اسقاط طبقا للمادة ٢٦٠ ع ٠ أما اصابة انسان بالعقم الدائم فيعد جنائية ضرب أو جرح أفصى الى عاهة مستديمة .

تشويه الشكل

يميل جانب من رأى الى القول بأن مجرد تشويه الشكل لا يعد عاهة مستديمة ، طالما أنه لا يمس بسوء منفعة عضو من الأعضاء ، وهو ما قضت به محكمة النقض الفرنسية بالنسبة لتشويه شكل الأنف (١) . على أنه يتعذر القول بذلك في جميع الأحوال ، فمن التشويه ما قد يبلغ درجة من الجسامة والظهور توجب اعتباره عاهة ، كما اذا لحق سيذة في وجهها نتيجة القاء مادة كاوية عليه .

ونرى أن النص عام يسمح بذلك فليست العاهة هي ما يمس حواس الانسان الخس فحسب ، بل انها كل نقص في منفعة عضو من الأعضاء سواء كان داخيا كالطحال أم خارجيا كالعين . والتشويه البسيط يفقد الوجهه منفعته الأولى في اعطاء الانسان شكلا يعرف به وملاصم معينة تعرف عنه . وقد يكون التشويه فيه أضر باستقبال صاحبه ونفسيته ، وأوخم عاقبة من الاعاقة في حركة ثنى اصبع أو مرفق . وينبغي أن يكون محل اعتبار في هذا الشأن مدى التشويه وموقعه وسن المجنى عليه وعمله وجنسه ذكرا كان أم أنثى . وكلها أمور موضوعية يملك القاضى تقديرها باعتباره مما يحسب حسابا في تقدير وجود الصاهة أو عدمه ومداهها ، وهو بدوره مسألة موضوعية (٢) .

رابعا : رابطة السببية

عرفنا أن القاعدة العامة في تحديد رابطة السببية تقتضى مساءلة الجانى عن النتائج المألوفة التى تتفق مع السير المادى للأمور من وجهة موضوعية دون تلك النتائج الشاذة وغير المتوقعة . ومن تطبيقات هذه القاعدة في شأن حدوث العاهة المستديمة نسوق الأمثلة الآتية :

(١) نقض فرنسى ١٩٠١/٤/٣ دالوز ١٩٠١ - ١ - ٢٧١ .

(٢) نقض ١٩٣٠/٦/١٢ المحاماة س ١١ عدد ٧ و ١٩٣٧/١١/٢ .
مج ٤٠ عدد ١٣ .

— تعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت عن عدم اعتبار المجنى عليه العلاج الطبي مفيداً ، إذ أن اهمال العلاج والحظر من الأطباء صفتان متاصلتان في الوسط الذي نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه فلا يصح اعتبار ذلك خطأ ينسب الى المجنى عليه (١) .

— المتهم مسئول عن العاهة المستديمة التي نجمت عن فعله ، حتى ولو فرض حصول اهمال من المجنى عليه في مدة العلاج (٢) .

— المتهم مسئول عن عاهة الرأس ولو أنه ضرب المجنى عليه ببطواة في أذنه فسقط على الأرض واصطدم رأسه بها ، ثم نقل الى المستشفى وأصيب بعد بضعة أيام بحالة شلل وتضرر في النطق ، فنقل الى مستشفى خاص ، ولقضى علاجه اجراء عملية تربية لحصول تزييف بالشريان الأوسط قرر المختصون انه من أثر سقوطه على الأرض بعد اصابته لا من أثر الضربة نفسها (٣) .

— المتهم مسئول عن عاهة الرأس التي نجمت من عملية التربة ، ولو أن العظام وجدت سليمة بعد الضرب ، ولكن حدثت للمصاب أثناء علاجه بالمستشفى أمراض أخرى لم تنشأ عن الضرب ، وهي خراج بالقدم اليسرى وخراج بالأبط الأيسر وقد اقتضت عمل فتحات لهما ، ولكن رجح الطبيب أن الامتصاص العفن منها قد أثر في مكان اصابة الرأس لأنها أصبحت ضعيفة المقاومة فنشأ عنه تقيح بالجرح تطلب عمل عملية له ورفع العظام « المتكسزة » وذلك لأن المتهم يكون مسئولاً ولو وجدت الى جانب الاصابة التي أحدثها عوامل أخرى ، تماوتت بطريق مباشر أو غير مباشر على احداثها (٤) .

— ومن صور انتفاء رابطة السببية بتداخل عامل شاذ ، رفض

(١) نقض ١٩١٣/١٢/٢٩ مج س ١٤ عدد ٨٦ .

(٢) نقض ١٩١٦/١/٢٣ الشرائع س ١ عدد ٥ ، ١٩٥٦/١/٤ احكام

النقض س ٧ رقم ٢٣١ ص ٨٣٥ و ١٩٦٥/٢/٨ س ١٦ رقم ٤٦ ص ٢١٥ .

(٣) نقض ١٩٥١/٥/٢٩ احكام النقض س ٢ رقم ٤٣١ ص ١١٧٩ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٢/١٩ احكام النقض س ٣ رقم ١١٨ ص ٢٠٨ .

المضروب عمل العملية الجراحية التي كان يرجع معها ازالة العاهة (١) ولو كانت هذه العملية دقيقة وقدر المجنى عليه أن فيها ترميضا لحياته للخطر ، اذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت ببرئه ، فإن ادانة المتهم على أساس العاهة لا تكون صحيحة ، بل يكون من المتعين عقابه على جنحة احداث الضرب فقط (٢) .

وهذا القضاء يتضمن عدولا عن رأى سابق قررت فيه محكمة النقض أن المجنى عليه غير ملزم بإجراء عملية استكشاف لمدى اصابته ، اذا كانت تمرض حياته للخطر أو تحمله آلاما مبرحة ، وأن الجاني مسئول عن النتيجة على كل حال (٣) .

ويبدو أن الأولى هو الانعياز الى جانب هذا الرأى الأخير ، لانه لا وجه لأن تتطلب من المجنى عليه تضيعة جسيمة قد تصل الى حد تريض حياته للخطر عى أن يتم شفاؤه فتخف مسئولية الجاني . وأصوب من ذلك أن يقال في نظرها انه ما دام المجنى عليه غير سء النية ولم يتمدد تسوى مركز الجاني ، فهذا الأخير يسأل عن العاهة باعتبارها نتيجة لفعله حتى ولو كان يمكن ازالتها بعملية جراحية ما دامت تنطوى على خطورة خاصة أو على آلام استثنائية ، وحينئذ قد يموت المجنى عليه فيزيد موقف الجاني ضعفا على ابالة . أما اذا لم تكن للعملية خطورة خاصة فالمجنى عليه مطالب بإجرائها شأنه شأن الانسان الذى أصيب قضاء وقدرًا ولم يصب بفعل متعمد أو غير متعمد من انسان آخر وهذه مسألة فنية يفصل فيها الأطباء .

ولا ينبغي أن يتغير الوضع عن ذلك شيئا اذا كانت الجراحة لا تمرض المجنى عليه للخطر ، ولكن نجاحها غير مضمون ، فلا يمكن مطالبة المجنى عليه بإجرائها ، ولا ترتيب نتائج على افتراض نجاحها ،

(١) نقض ١٩٢٥/٢/٣ المحاماة س ٦ عدد ٨٤ ، مع س ٢٧ عدد ٤٠ .
(٢) نقض ١٩٤٦/٤/٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٣٢ ص ١٢٠ .
(٣) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٦١٤ ص ٣٦٢ و ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ رقم ٤٣ ص ٢٤٦ وراجع ما سيقدر ص ١٢٤ - ١٢٦ .

وهو ما قضت به محكمة النقض ، وكان ذلك في عاكة قبل انها قد تزول
بجراحة ولكن نجاحها غير محقق (١) .

ولكن اذا كان الحكم قد أثبت قيام العاكة على الرغم مما ورد
بالتقرير الفنى من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن اذا أجريت له جراحة ،
ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه مع أن حالته
لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو يرفض المجنى عليه اجراءها ، فإن الحكم
اذ دان المتهم بجناية العاكة المستديمة دون أن يبت في هذا الأمر يكون
قد أخطأ في القانون (٢) .

المقوية

هى السجن من ثلاث سنين الى خمس . أما اذا كان الضرب أو
الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون الأشغال الشاقة من
ثلاث سنين الى عشر .

ويستوى في جميع الأحوال أن يكون الجاني قد تعدد احدات
العاكة أم أن تكون قد حدثت نتيجة غير متمدة للاصابة العمدية ،
فالمصارع يسوى بين المقوية في الحالتين ، ولكن للقاضى أن يفاير بينهما
في نطاق الحدين الأقصى والأدنى كما هو معروف .

المبحث الثانى

جرح الجرح أو الضرب

يكون الجرح أو الضرب جرحا اذا نشأ عنه مرض أو عجز عن
الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما (م ٢٤١) ؛ وكذلك اذا
لم يبلغ هذه الدرجة من الجسامة (م ٢٤٢) ، وأخيرا اذا حصل بواسطة
استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من عصبة توافقت على التمدى
والاىذاء (م ٢٤٣) . وستكون معالجة كل مادة من هذه المواد موضوع
مطلب على حدة .

(١) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض من ٣ رقم ٤٠٢ ص ١٠٧٣ .

(٢) نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض من ٨ رقم ٢٧٦ ص ١٠٠٩ .

المطلب الأول

الجرح أو الضرب الذى ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما

تنص المادة ٢٤١ ع على أن « كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالعجز مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ، ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى » .

أما إذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق الحرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة العجز « (١) » .

ومن هذا النص يبين أن أركان الجريمة أربعة وهى :

أولا : فعل جرح أو ضرب .

ثانيا : توافر القصد الجنائى .

ثالثا : تخلف مرض بالمعنى عليه ، أو عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما .

رابعا : قيام رابطة السببية بين المرض أو العجز وبين فعل الجاني .

أولا : **فعل الجرح أو الضرب**

سبق بحث هذا الركن فى الفصل الأول ، بما يضى عن العودة اليه (٢) .

ثانيا : القصد الجنائى

ينبنى أن يتوافر هنا القصد الجنائى العام ، ويستوى بعد ذلك أن يقوم قصد أحدث المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لمدة طويلة (أكثر من عشرين يوما) أم لا يقوم ، إذ أن هذه الجريمة من الجرائم التى يأخذ فيها القانون بنظرية القصد المفترض أو الاحتمالى بحسب الأحوال ، ويجمله بديلا للقصد الأصيل المباشر ، ومساويا له من حيث ترتيب

(١) معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٧ و ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٢) راجع ما سبق ص ١١٢ - ١١٣ .

المساءلة ، وكذلك من حيث مقدار العقوبة ، فهي تشبه في هذا الصدد تماما جريمة الجرح أو الضرب المفضي الى عاهة مستديمة (م ٢٤٠) (١) .

ثالثا : المرض أو المعجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما

المرض هو كل اعتلال للصحة ، ولا يكفي مجرد توافر الألم في تحقق معناه . والمريض يلزم الفراش في المعتاد فيمعجز بالتالي عن مباشرة أشغاله الشخصية ، على أن تحقق إحدى العالين يكفي بذاته دون تحقق الأخرى (٢) . ولا يكفي مجرد تردد المريض على عيادة الطبيب أو المستشفى خلال المدة المطلوبة ، بل ينبغي أن يكون المرض الذي لا يعول دون مباشرة الأشغال الشخصية ، بالغا من الجسامدة درجة تجعله معادلا المعجز عنها (٣) . كما لا يكفي من باب أولى مجرد أن تترك الإصابة آثارا ظاهرة ، أو تقتضى عمل ضمادات لمدة تزيد على عشرين يوما .

وقد اختلفت الرأى فى مدلول عبارة المعجز عن الأشغال الشخصية ، ففسرها البعض بالمعجز عن الأشغال البدنية العادية *travail corporel* دون العقلية ، وبصرف النظر عن مهنة المجنى عليه ، فيعد هذا الأخير عاجزا عن الأشغال الشخصية اذا عجز عن القيام بأى عمل بدنى كان يقوم به من قبل . وفسرها البعض الآخر بالمعجز عن الأعمال المعتادة للشخص أى الأشغال المتعلقة بحرفته أو بمهنته *Travail professionnel* ويبدو أن الرأى الراجح هو الأول استنادا الى عبارة « العمل الجسامى » *travail corpore* التى وردت فى قانون العقوبات الفرنسى

(١) أو بالأدق اذا ثبت أن الجانى أراد إحداث النتيجة الجسيمة للجرح أو للضرب فالقصد مباشر ، واذا ثبت أن هذه النتيجة كانت متوقعة منه أو مقبولة فالقصد احتمالى ، أما اذا ثبت أن النتيجة كانت لا متوقعة ولا مقبولة فالقصد مفترض . والعقوبة هى بطبيعة الحال ولكن الخلاف فحسب فقهى يدور حول تكييف نوع العمد فى هذا النوع من الجرائم .

(٢) نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ المحاماة من ١١ عدد ١٣ .

(٣) نقض ١٩٣١/١/٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٥٠ ص ١٨٩ .

الصادر في سنة ١٧٩١ ، والتي لم تيد منه رغبة في العدول عن مؤداها في تشريع سنة ١٨١٠ . وعلى أنه لا يصح أن تتوقف عقوبة المتهم على مهنة المجنى عليه أو سنه أو ظروفه الخاصة (١) ، حتى وإن جاز أن يتوقف على مثل هذه الاعتبارات مقدار التمييز المدني .

ولا تثار الصعوبة في العمل كثيرا ، اذ تعتمد المحاكم في تقدير مدة المرض أو المعجز عن الأشغال الشخصية على تقارير الأطباء المعالجين . وقد جرى هؤلاء على النظر الى الموضوع من وجهة علاجية بحث لانتصل بمهنة المجنى عليه أو حرفته بأية صلة ، والقول بأن اصابات بعينها هي التي تحتاج علاجاً تزيد مدته على عشرين يوما ، وبالتالي تقتضى تطبيق المادة ٢٤١ . وهذه الاصابات في جملتها هي الكسور بأنواعها مضاعفة أو بسيطة ، والاصابات الرضية في الرأس المصحوبة بارتجاج في المخ ، والجروح المتقيحة الكبيرة المساحة ، والاصابات التي تتناول الأعصاب ، وعمليات قلع البطن (خشية مضاعفات الفتق) ، وأخيرا الحروق الجسيمة .

والعبرة في تحديد المدة هي بما يقضيه المصاب مريضا أو عاجزا من الأشغال الشخصية من يوم اصابته حتى يوم المحاكمة ، ولذا لا ينبغي أن تجري هذه المحاكمة قبل شفائه ، خصوصا وأنه من المحتمل أن تتخلف عن الاصابات التي يستغرق علاجها أمدا طويلا عاهة مستديمة ، كما لا ينبغي التحويل على المدة التي يحددها الطبيب عند بدء العلاج .

ولكن ما العمل اذا ما قلنر الطبيب مدة لعلاج المصاب تزيد على عشرين يوما ، ثم توفي الأخير بعد أيام قليلة ، وكانت وفاته من مرض معد أو اثر حادث عارض شاذ قاطع لعلاقة السببية ؟ ، هل يجب تطبيق المادة ٢٤١ أخذا بما أثبتته الأطباء في تقاريرهم الأولية ، أم ينبغي تطبيق المادة ٢٤٢ على اعتبار أنه عولج فعليا مدة لم تزيد على عشرين يوما ؟ يرى

(١) راجع جاردو ج ٥ فقرة ٢٠٠٢ وجارسون م ٢٠٩ فقرة ١١٧ ، وشوفو وهيلي ج ٤ فقرة ١٣٤١ .

البعض وجوب أخذ المتهم بحكم هذه المادة الأخيرة لأن العبرة هي بمدة العلاج الفعلي (١) ، حين يرى البعض الآخر أخذه بحكم المادة الأولى ، متى كان التقرير الطبى الابتدائى مبنا على أسباب يقينية لا على مجرد الظن أو الترجيح (٢) . وقد أخذت محكمتنا العليا بهذا الرأى الأخير فرفضت طعنا مؤسسا على أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق المادة ٢٤١ رغم أن المجنى عليه توفى بسبب عارض بعد يومين من الاعتداء عليه . وذلك لأن المدة التى قـُـدرها الكشف الطبى الابتدائى لعلاجها كانت تتجاوز عشرين يوما (٣) .

وتقدير مدة المرض أو العجز أمر موضوعى بحت . وللمحكمة حق الأخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز عن الأعمال الشخصية ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى (٤) .

رابعاً : رابطة السببية

سبق أن بحثنا رابطة السببية من وجهة عامة عند الكلام فى القتل المدد وقتلنا ان طبيعتها واحدة لا تتغير من جريمة الى أخرى ، وأن هذه الطبيعة تقتضى مساءلة الجانى عن النتائج التى تتفق مع السير العادى للأمور دون غيرها من النتائج الشاذة أو الغير المتوقعة . فإذا استطال مرض المجنى عليه رغم استمرار المعالجة ، وجب أن يتحمل الجانى النتيجة . وكذلك اذا استطال بسبب صدور افعال من المجنى عليه متوقع ممن كان فى مثل يئته وظروفه أو من الطبيب المعالج . وعلى العكس من ذلك لا يسأل الجانى عن استطالة المرض بسبب سوء نية المصاب ورغبته فى تجسيم مسؤولية الجانى أو امتناعه عن العلاج دون مبرر مقبول أو اهماله فيه اهمالاً فاحشاً ، أو بسبب خطأ الجراح فيه خطأ جسيماً .

(١) راجع احمد امين ص ٣٥٦ ودالوز ١٨٥٤ - ١ - ١٦٣ .

(٢) راجع جارسون ٣٠٩ فقرة ١٠٦ .

(٣) نقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ مج س ٣٧ رقم ٧٥ .

(٤) نقض ١٩٣٥/٣/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٤٥ ص ٤٤٦ .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التى لا تزيد على خمسين جنيهًا مصريًا • وفى حالة سبق الاصرار أو التردد تكون العقوبة الحبس •

المطلب الثانى

الجرح أو الضرب الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة

تنص المادة ٢٤٢ على أنه : « اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتى جنيه مصرى » •

فاذا كانت صادرة عن سبق اصرار أو تردد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى • (معدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ و ٢٩ لسنة ١٩٨٢) •

وبين من النص أن هذه الجنحة لا تتطلب لقيامها أكثر من قيام الركنين العامين على كل جرائم الضرب والجرح ، وهما الفعل المادى والقصد الجنائى العام • فلا يتطلب النص تحقق نتيجة معينة كذلك التى قابلناها فى الصور السابقة • ولذا يمكن القول بأن جنحة المادة ٢٤٢ ع هى الجريمة الأساسية فى الجرح والضرب ، حين تعد الجرائم السابقة صوراً منها لحقها ظرف مشدد قانونى ، يرجع الى جسامة ما تخلف لدى المجنى عليه من اصابات •

وينبئ على ذلك أن جريمة المادة ٢٤٢ تتحقق ولو ضرب الجانى المجنى عليه ضربة واحدة بيده ، أو أحدث به جرحاً واحداً ولو لم يقتض أى علاج (١) •

العقوبة

العقوبة مبنية عالياً سواء بدون سبق اصرار أو تردد أو عند توافرها • بالإضافة الى ذلك اذا وقع الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عمى أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس •

(١) نقض ١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض من ٣ رقم ٦٥ من ١٧٦ •

المطلب الثالث

**الجرح أو الضرب باستعمال أسلحة أو عصي من عصابة
توافقت على التعدي والإيذاء**

تنص المادة ٢٤٣ على أنه « إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٤١ ، ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجهيز مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء ، فتكون العقوبة الحبس » . وهي تتطلب لتطبيقها تحقق أركان أربعة وهي :

أولاً : وقوع جرح أو ضرب بمقتضى المادة ٢٤١ أو ٢٤٢

ينبغي أن تقع جراحة جرح أو ضرب يفضي الى مرض أو عجز عن الإشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوماً (م ٢٤١) ، أو لا تبلغ هذه الدرجة من الجسامة (م ٢٤٢) ، أما إذا كان ما وقع عبارة عن جناية جرح أو ضرب أفضى الى موت أو الى عاهة مستديمة ، فلا محل لانطباق المادة التي تقرر عقوبة جراحة لا جناية .

ثانياً : استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى

لا يكفي لانطباق المادة وقوع الضرب بالأيدي أو الأقدام ، بل يتعين استعمال أدوات ما ، والنص عام يسري حتى على قذف الأحجار ، ولا يشترط أن تكون الأسلحة أو العصي أو الآلات الأخرى معدة خصيصاً للاعتداء . كما لا يشترط أن يستعمل جميع أفراد العصابة أدوات ما ، بل يكفي أن يستعملها أحدهم فقط ، ولو لم يحمل الباقون شيئاً (١) .

ثالثاً : العصابة أو التجهيز

تطلب المادة وقوع الاعتداء من عصابة أو تجهيز مكون من خمسة أشخاص على الأقل ، فلا تنطبق إذا كانوا أربعة (٢) ، وتنطبق سواء أكانت

(١) نقض ١٩٣٢/٢/١٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٠ ص ٤٦٥ .

(٢) نقض ١٩٣٤/٤/١٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٣١ ص ٣٠٨ .

الأركان اللازمة لقيام جريمة التجمهر كما نص عليها القانون متوافرة أم لا ، فمى لا تشير الى جرائم التجمهر ولا تربط نفسها بها (١) .

رابعا : التوافق على التصديق والإيذاء

تتطلب المادة ٢٤٣ أيضا التوافق بين المعتدين ، وهو غير الاتفاق أو التفاهم السابق بين الجناة ، والذي هو شرط من شروط قيام حالة المساهمة الجنائية فما هو ؟ . بالرجوع الى أحكام النقض نجد أنها تعرفه بأنه « توارد خواطر المتهمين على الاجرام واتجاهها اتجاهها ذاتيا نحو الجريمة ، فينطبق على كل من انضم الى معركة وقت علمه بحصولها » (٢) . وبأنه « قيام فكرة الاجرام بينها عند كل المتهمين ، أى توارد خواطرهم على الاجرام ، واتجاه خاطر كل منهم اتجاهها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تمعد الأذى بالمعنى عليه . فهو لا يستوجب سبق الاصرار أو الاتفاق على الضرب » (٣) . كما عرفت أنه « اتحاد الفكر ، بمعنى أن ارادة كل واحد كانت موافقة لارادة الآخر في تمعد الإيذاء لوجود رابطة بينهم » (٤) .

فالتوافق وهو مجرد توارد في الخواطر أضعف من التفاهم ، لأنه لا يتطلب مثله تقابلا بين ارادات الجانين المتمدين ، كما أنه أضعف من الاصرار السابق - من باب أولى - لأنه لا يتطلب مثله مرور فترة زمنية سابقة على البدء في التنفيذ ، تتسم بروية الجاني وهدوء تفكيره .

ولا تعارض بطبيعة الحال بين التوافق بين الجناة على الجرح أو الضرب وبين اتقاء سبق الاصرار لديهم (٥) .

(١) يتطلب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ لقيام جريمة التجمهر اركاناً متعددة كان يكون التجمع في محل عمومي ، وأن يكون من شأنه جمل السلم العام في خطر ، مع العلم بالفرض من التجمهر ثم رفض الأمر بالتفريق .

(٢) نقض ١٩١٢/١٢/٧ مج ٣ ص ١٤ عدد ٣٠ .

(٣) نقض ١٩٢٩/٤/٤ مج ٣ ص ٩٥ عدد ٩٥ .

(٤) نقض ١٩٤٠/٦/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٢٦ ص ٢٤٥

و ١٩٦٤/١٢/٢٢ أحكام النقض ص ١٥ رقم ١٦٨ ص ٨٥٧ .

(٥) نقض ١٩٥٨/٣/١٨ أحكام النقض ص ٩ رقم ٨٦ ص ٣٠٩ .

ومن الصور العملية لتحقيق الانضمام الى مظاهرة أو تجمهر تعقبه أعمال تعد أو ايذاء مع وجود أسباب معقولة لتوقع ذلك ، والانضمام الى مشاجرة بين فريقين لنصرة أحدهما على الآخر دون تدبير ولا اتفاق ، وسواء أكانت مشاجرة فردية أم سياسية أم انتحائية ، بشرط ألا يكون قصد الجاني مجرد المشاهدة ، بل القيام فيها بدور إيجابي ووصفه جزءا منها (١) .

وينبني على توافر شرط التوافق أن يصبح العضو في المعبة أو التجمهر مسئولاً عن جرائم التعدي والايذاء التي تقع من غيره ، ولو لم يحصل منه شخصياً ما يجعله فاعلاً أصلياً ، ولا مجرد شريك ، أى ولو لم يصدر منه ضرب على مجنى عليه معين بالذات ولا تحريض أو اتفاق أو مساعدة فيه . فهو على هذا النحو يعد صورة استثنائية شاذة للمساهمة الجنائية ، لا تتلاءم مع المبادئ العامة في التجريم ، وأخصها شخصية المسؤولية الجنائية .

وقد لجأ الشارع الى ابتداع هذه الصورة الخاصة من المسؤولية الجماعية لتذليل الصعوبات العملية التي تلاقيها سلطة الاتهام في تحديد الأفعال التي تقع من كل من المتجهرين ، وفي توزيع المسؤولية فيما بينهم إذ كثيراً ما تتعدد الاصابات ، ولا يعرف المسئول عن كل اصابة منها من بينهم .

ويرتب على اعتبار التوافق صورة استثنائية شاذة من صور المساهمة الجنائية عدم امكان تعميمه على ما قد يحدث أثناء التجمهر أو التظاهر من جرائم أخرى غير جنحتي المادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ . فإذا وقعت في تجمهر أو في تظاهر جناية قتل عمد أو ضرب مفض الى موت أو الى عاهة مستديمة ، أو جرائم من نوع آخر كالتلف أو حريق أو سب ، وجب الرجوع الى القواعد العامة من ناحية ضرورة اسناد الجريمة الى المسئول عنها شخصياً دون غيره ، ولا يفنى عن ذلك الاشتراك في التجمهر ، ولو

(١) ومناقشات المادة في مجلس شورى القوانين قاطعة في ذلك .

مع توافر شرط التوافق على التعدي والايذاء (١) . وقد اتجه قضاء النقض الى هذا الرأي (٢) ، بعد أن كان قد قرر في حكم قديم أنه اذا كان مجرد التوافق بين المتهمين يكفي في صور الضرب والجرح الخفيفة ، فانه يكفي من باب أولى فيما هو أشد منها من الجرائم (٣) . وهو تخريج لا يتفق مع شذوذ نص المادة عن القواعد العامة ، شذوذاً يتعارض حتماً مع التوسع فيه أو القياس عليه .

العقوبة

هى الحبس البسيط بلا حد أقصى سوى الحد المادى وهو ثلاث سنوات .

ملحوظة

يراعى أن المادة ٢٤٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه : « يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة (٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣) خمسة عشر يوماً بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيئات بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجرم عليه فيها عاملاً بالسلك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات (٤) .

(١) راجع أحمد أمين ص ٣٦٤ وجرانمولان ج ٢ فقرة ١٥٤٨ ص ٣٧.
(٢) نقض ١٩١٤/٩/١٩ مج ١٦ عدد ٢ و ١٩٤٩/٣/٢٨ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٤٧ ص ٨١١ . وهذا الحكم الأخير قرر أنه اذا أدانت محكمة الموضوع جميع المتهمين من المعاهة التى تخلف بالمجرم عليه على أساس مجرد توافقه على ضربه بمقتضى نص المادة ٢٤٣ فانها تكون قد اخطأت . وراجع نقض ١٩٥٨/٣/١٨ أحكام النقض ص ٩ رقم ٨٦ ص ٣٠٩ فيما بعد . كما قضى بأن توافق المتهمين على القتل المعدل لا يرتب تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يظل كل منهم مسؤولاً عن نتيجة فعله الذى ارتكبه (راجع نقض ١٩٦٢/١٢/٢٥ أحكام النقض ص ١٣ رقم ٢١٢ ص ٨٧٦ ، ١٩٦٧/١١/٦ ص ١٨ رقم ٢٢٣ ص ١٠٨٢) .
(٣) نقض ١٩١٨/٦/١ مج ١٩ عدد ٩٩ .
(٤) الوقائع الرسمية في ٣ مارس ١٩٥٥ .

من الدفع بانتفاء التوافق على التمدى والايذاء

تطلب المادة ٢٤٣ توافر التوافق بين المعتدين كما سبق القول . وهو صورة خاصة من صور المساهمة الجنائية لا بد من تحققها لامكان تحصيل المتهم نتائج الاعتداء الذى حدث باستعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو من أكثر من ضمن أفراد العصابة أو التجمع المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل .

فالتوافق هنا ركن لا غنى عن توافره لامكان الحكم بادانة المتهم، فاذا أثير الدفع بانتفاء التوافق كان دفعا جوهريا يتعين الرد عليه في الحكم بادانة ، والا كان الحكم قاصرا معينا .

بل انه يلزم على محكمة الموضوع بوجه عام أن تتعرض في أسباب الحكم من تلقاء نفسها لموضوع توافر ركن التوافق على التمدى والايذاء أو انتفائه . وذلك اذا كانت واقعة الدعوى - على ما اعتمدها الحكم - تشير الى انتفاء هذا التوافق من أساسه ، وبالتالي الى انتفاء كل صورة من صور المساهمة الجنائية في الواقعة .

أما اذا لم يكن في أوراق الدعوى وتحقيقاتها المختلفة ما قد يرشح لانتفاء هذه المساهمة الجنائية - ولو في أضيق صورها ، وهى صورة التوافق على التمدى والايذاء - فهناك لا مفر من القول بأنه يجب - حتى يتحتم على الحكم التعرض لهذا الركن من أركان الجريمة في أسبابه - ابداء الدفع من صاحب الشأن والتسك به - وبتحقيقه - اذا اقتضى تحقيقا ، مع الإصرار عليه حتى اقفال باب المرافعة . وذلك على الوجه المطلوب بالنسبة للدفع الموضوعية ، وما قد يتصل بها من طلبات التحقيق المعنية .

ويلزم على كل حال أن يكون الدفع ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، وأن يكون قد أثير أمام محكمة الموضوع بدرجتها ، أو أمام محكمة الدرجة الثانية وحدها . فاذا لم يقدم صاحب الشأن دفعه باقفل، فليس له أن ينص على محكمة الموضوع عدم الفصل فيه . ولا يصح

الدفع به لأول مرة لدى محكمة النقض ، لأنه لا يدخل في رسالة هذه الأخيرة أن تفصل في دفعات جديدة ولو كانت تستند الى فصوص صريحة في القانون ، مثل النص على استلزام ركن التوافق على التمدي والايذاء ، اذا كانت الدفع تقتضي تحقيقا في الموضوع أو اذا كانت جديدة بوجه عام . وما يصدق على الدفع باقتفاء التوافق المطلوب يصدق أيضا على الدفع باقتضاء المساهمة الجنائية في صورة تعريض أو اتفاق أو مساعدة (١) .

المبحث الثالث

صور خاصة للجرح أو القرب

هناك أفعال جرح أو ضرب من الوجهة المادية ، ولكن رأى القانون العقاب عليها بوصفها جرائم خاصة ، بالنظر الى ملائسات أو ظروف أجنبية تحيط بها ، ترجع الى صفة في الجاني أو المجنى عليه أو الى الباعث على ارتكابها .

ومن هذه الجرائم الخاصة جناية الموظف أو المستخدم العمومي الذي يأمر بتعذيب المتهم ، أو يفعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف (م ١٢٦ ع) ، وجنحة الموظف الذي يستعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته ، بحيث يخل بشرفهم أو يحدث آلاما بأبدانهم (م ١٢٩) .

ومنها جنحة التمدي على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي انسان مكلف بخدمة عمومية ، أو مقاومته بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها (م ١٣٦) . ونفس الجريمة تكون عقوبتها مشددة اذا حصل مع التمدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنهما جرح (م ١٣٧) .

(١) للمزيد راجع « ضوابط تسبب الاحكام الجنائية واوامر التصرف في التحقيق » طبعة ثانية سنة ١٩٧٧ ص ١٦٢ - ١٦٤ ، ١٧٨ - ١٨٠ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ .

وقد تكون أفعال الجرح أو الضرب ركنا مكروفا لبعض الجرائم مثل
هتك العرض بالقوة أو التهديد (م ٢٦٨) ، والخطف بالتعاطيل أو بالإكراه
(م ٢٨٨ ، ٢٩٠) واغتصاب سند بالقوة أو التهديد (٣٢٥) .

وأخيرا قد يكون فعل الجرح أو الضرب ظرفا مشددا لبعض الجرائم
مثل السرقة باكراه (م ٣١٤) ، واسقاط امرأة حبلى بضرب أو فحوه
(م ٢٦٠) .

وتدرس هذه الجرائم المختلفة في أبواب مختلفة من القسم الخاص ،
أما الباب الحالي فقد قصرناه على معالجة أفعال الجرح أو الضرب
المقصودة لذاتها ، والواردة في باب القتل والجرح والضرب دون غيرها .

الفصل الثالث

ماتثيره جرائم الجرح والضرب من صعوبات فى نطاق الشروع والمساهمة الجنائية

تثير جرائم الجرح والضرب أحيانا صعوبات معينة فى نطاق نظريتى الشروع والمساهمة الجنائية ، لا تخرج عن بحث ما اذا كان القانون يعاقب على الشروع فيها ، ومدى مسئولية المساهمين المتعديين فيها عن اصابات المجنى عليه اذا ما تعددت وأسفر بعضها فقط عن نتائج جسيمة ، مما يستوجب تشديد العقوبة ، وسنعالج كل أمر منهما فى مبحث مستقل على التوالى .

المبحث الأول

الشروع فى جرائم الجرح والضرب

لم يرد بقانون العقوبات نص عن الشروع فى هذه الجرائم ، وهو ما ينتهى بعدم العقاب عليه عندما تكون الواقعة جنحة (م ٤٧) (١) .
أما عندما تكون جناية فيرى البعض أن الشروع غير متصور فيها لانتفاء ارادة تحقيق النتيجة المشددة لدى الجانى ، فوصفها القانونى لا يتحدد الا بعد تمام وقوعها ومعرفة ما قد تسفر عنه من نتيجة نهائية .
فان أسفرت عن موت أو عن عاهة مستديمة فالجريمة تامة ، وأما ان لم تسفر عن شئ من ذلك فالواقعة تكون بدورها جنحة تامة لا شروعا فى جناية (٢) .

(١) مع ملاحظة ما ذكرناه عن مخالفة المادة ٣٩٢ .
(٢) راجع جارسون م ٣٠٩ - ٣١١ فقرة ١١٠ ، ١١٢ واحمد أمين من ٣٦٥ والموسومة ج ٥ فقرة ٢٣٩ ومحمود ابراهيم « الخاص » ص ٩١ ونبيب مفتحت سالم « الخاص » ١٩٨٣ ص ٩٠ .
وراجع أيضا نقض ١٩٢١/٢/٢٧ مج س ٢٣ عدد ٧٥ .

وهذا الرأى يبدو فى محله ومتفقاً مع المبادئ العامة بالنسبة لجناية
الضرب المفضى الى الموت (م ٣٣٦) ، لانه لا يمكن أن يتصور فيها قصد
القتل أى ارادة تحقيق النتيجة المشددة للعقوبة ، واذا ما توافر هذا
التقصد بالفعل صارت الواقعة جناية شروع فى قتل عمد ، لا ضرب كان
سيفضى الى الموت ا

أما بالنسبة لجناية الضرب المفضى الى عاهة مستديمة (م ٢٤٠)
فقد يتوافر فيها قصد احداث العاهة من مبدأ الأمر وعند البدء فى
التنفيذ ، كمن يشرع مثلاً فى فقه عين المجنى عليه متممدا انتقاماً منه ،
أو فى بتر اصبعه لمساعدته على الهرب من الخدمة العسكرية (١) . فحينئذ
ليس من حائل قانونى يحول دون القول بتوافر الشروع والعقاب عليه
بالتالى طبقاً للمادتين ٤٥ و ٤٦ ع ، وعلى هذا الرأى غالبية الفقه (٢) .
أما اذا انتهى قصد احداث العاهة ولم يتوافر غير قصد الجرح أو الضرب
فيكون من المسلم به انتهاء الشروع فى هذه الجناية طبقاً للمبادئ
العامة ، ولما يكون العقاب على النتيجة بمد تحققها بالفعل .

المبحث الثانى

المساهمة فى جرائم الجرح والضرب

تخضع المساهمة الجنائية فى جرائم الجرح والضرب للقواعد العامة .
الا أنه مما قد يثير شيئاً من الصعوبة فى نطاقها بحث مسؤولية المساهمين
المتعديين فيها عن النتائج المشددة للعقوبة عند تعدد الاصابات . ذلك ان

(١) راجع ما سلف فى ص ١٢٨ .

(٢) راجع جرانولان ج ٢ فقرة ١٥٥٥ وعلى بدوى ص ٢٢٨
وعلى بدوى وأبير شىرون م ٤٥ فقرة ١١ ص ٢٢٢ والسعيد مصطفى
« الأحكام العامة » ص ٢٦٣ وعلى راشد « المبادئ » فقرة ٣٢٢
ص ٢٧٤ ومحمود مصطفى « الصام » طبعة ١٩٦٤ فقرة ١٩٨ ص ٢٦١
وحسن أبو السعود فقرة ١٧١ ص ١٩٦ ورمسيس بهنام « الخاص »
ص ٢٠٥ وعبد المهيم بكر المرجع السابق فقرة ٢٨٣ ص ٦١٦ ، وعوض
محمد المرجع السابق فقرة ١٢٧ ص ١٨٤ ، وعمر السعيد ومضان المرجع
السابق فقرة ٢٣٧ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وأحمد فتحى سرور المرجع السابق
فقرة ٣٤٦ ص ٥٠٣ ومحمود نجيب حسنى « الخاص » سنة ١٩٧٨ فقرة
٢٣٥ ص ٢٤٦ .

نتيجة الجرح أو الضرب تعتبر ظرفا مشددا من الظروف العينية او المادية .
وهي ظرف يقتضى تغيير وصف الجنبحة الى جناية اذا كانت هي موت
الجنبى عليه ، او اصابته بعاة مستديمة . ويقتضى التشديد فى نطاق عقوبة
الجنبحة ، اذا كانت هي مرضه أو عجزه عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد
عن عشرين يوما . وحكم الظروف العينية أنها تسرى ، كما هو معروف ،
على جميع المساهمين فى الجريمة سواء بوصفهم فاعلين أصليين أم مجرد
شركاء .

وفى هذا الشأن تقرر محكمة النقض أن « من المقرر أن الجانى
لا يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو
الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت فى
ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنبى عليه ، ثم باشر
معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ، ولو لم يكن
هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة ، بل كان غيره
من اتفق معهم هو الذى أحدثها (١) .

فلا صعوبة فى هذا الشأن اذا ما توافرت المساهمة الجنائية بين
الفاعلين المتعديين نتيجة لقيام الاتفاق أو التفاهم السابق بينهم ، سواء
أكانوا فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، وكلهم يكونون مسئولين حيث
عن الجريمة المشددة . وقد وضحا فيما سبق كيف أن توافر الاصرار
السابق لدى الجانين المتعديين يعد عادة كافيا بذاته للدلالة على قيام
الاتفاق ، أو بالأقل التفاهم السابق فيما بينهم (٢) .

(١) نقض ١٩٦٦/٥/٢ احكام النقض س ١٧ رقم ٩٩ ص ٥٥١
و ١٩٥٧/٣/١٢ احكام النقض س ٨ رقم ٦٩ ص ٢٤٥ و ١٩٦١/٤/٤
س ١٢ رقم ٧٨ و ٤٢٣ و ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ رقم ٨٨ ص ٤٥١ ،
١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ رقم ١٢٧ ص ٦٦٢ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ رقم ١٦٢
ص ٨٢٣ .

(٢) راجع ما سلف عند معالجة سبق الاصرار فى القتل العمد
ص ٦١ - ٦٥ ونقض ١٩٦٣/٥/٢٧ احكام النقض س ١٤ رقم ٨٨
ص ٤٥١ و ١٩٦٥/١٠/٤ احكام النقض س ١٦ رقم ١٢٧ ص ٦٦٢ .

هذا ولو أنه متى ثبت الاتفاق بينهم أصبح كل منهم مسئولاً عن النتيجة المشددة للعقوبة بصرف النظر عن توافر الاصرار السابق من عدمه . ولذا قضى بأنه متى سلم المتهمان بأنهما سارا الى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على المجنى عليه ، فإن ذلك يكفى لمسألتهما عن الضرب المفضى الى الموت ، ولا يكون لهما جدوى مما يثيرانه من الجدل فى توافر ظرف سبق الاصرار الذى أثبتته عليهما الحكم (١) .

كما قضى أيضاً بأنه اذا كان مفاد ما أورده الحكم هو أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدهما جميع اصاباته ولم يشترك أحد غيرهما فى ضربه ، وأن تلك الاصابات كلها قد ساهمت فى احداث الوفاة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى اليه فى قضائه من مساءلة الطاعنين معاً عن جريمة الضرب المفضى الى الموت (بلا سبق اصرار ولا ترصد) (٢) .

أما متى انصدت حالة المساهمة الجنائية ، نتيجة لانتفاء كل اتفاق أو تفاهم بين الجائنين فلا يسأل كل منهم الا عن نتائج أفعال الجرح أو الضرب المسندة اليه شخصياً (٣) . فإذا قامت مشاجرة عابرة بين المجنى عليه والجناة ضربه فيها بلا تفاهم بينهم ، محدثين به اصابات متعددة أسفرت واحدة منها فقط عن موته ، كان المسئول عن الضرب المفضى الى موت هو محدث هذه الاصابة دون غيره ، وكان الباقيون مسئولين عن الضرب البسيط (٤) .

فاذا لم يعرف من هو محدث الاصابة المميتة وجبت مساءلة الجميع

-
- (١) نقض ١٩٥٤/٤/٥ احكام النقض س ٥ رقم ١٥٣ ص ١٥١ و ١٩٦٠/٢/١ من ١١ رقم ٢٢ ص ١١٢ .
(٢) نقض ١٩٧٣/٣/٤ احكام النقض س ٢٤ رقم ٦٣ ص ٢٨٩ .
(٣) نقض ١٩٥١/٣/٢٦ احكام النقض س ٢ رقم ٢١٦ ص ٨٤٥ و ١٩٥١/٥/٢١ من ٣ رقم ٤٠٧ ص ١١١٧ و ١٩٥١/١١/٢٦ من ٣ رقم ٨٣ ص ٢٢١ و ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ رقم ٢٢٤ ص ١١٨٢ .
(٤) نقض ١٩٢٩/١/٣ رقم ٢٦٤ ص ٤٦ ق و ١٩٣١/١١/٢ رقم ٣٩٧ س ١ ق و ١٩٣٤/٤/٢ رقم ٩٠٣ س ٤ ق .

عن جنحة الضرب البسيط أخذوا لهم بالقدر المتيقن في حق كل منهم (١) .
وإذا كان بالمجنى عليه إصابة واحدة فقط ، ولم يعرف من هو محدثها من
بين الجائنين المتعدين وجبت تبرئتهم جميعا ، ومهما كانت تيجنتها (٢) ،
ولا يكفي مجرد التواجد في المشاجرة لاعتباره دليلا على حصول التفاهم
للمطلوب ، ولا دليلا على المساهمة في الجريمة (٣) .

وطبقا لطائفة من أحكام النقض ، أنه إذا ثبت أن الوفاة أو العاهة
المستديمة قد حصلت من مجسوع الاصابات التي أحدثها الضاريون
بالمجنى عليه ، فيعتبرون جميعا مسئولين عنها ، حتى مع عدم قيام الاتفاق
أو التفاهم السابق بينهم (٤) . وهذا الحل يبدو ملتصقا مع حكم القانون
في نطاق رابطة السببية ، ولكن بشرط قيامها جليلة بين ضربة كل ضارب
منهم وبين النتيجة المشددة للعقوبة .

ومن ذلك ما حكم به من أنه إذا كان الحكم قد أثبت أن كلا من
المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة ،
ثم تحدث عن مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة وما قرره من أن المجنى
عليه ضرب في رأسه ضربتين أحدثت احدهما كسرا منخفضا بمقدم يسار
الرأس ، وأحدثت الثانية كسرا منخفضا يمين الرأس ، وأن كلا من
الاصابتين على حدتها تكفي لحدوث الوفاة ، وقد ساهمت كل منهما في
احداثها . . فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جناية الضرب

(١) نقض ١٩٢٨/٢/٢٨ رقم ٩٤٥ من ٨ ق و ١٩٣٩/٢/٢٧ مج
٤١ عدد ٦ و ١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض من ٧ رقم ٧٦ من ١٣٦
و ١٩٧٢/١/١٧ من ٢٢ رقم ٢٥ من ٩٣ . ولذا حكم بأنه إذا لم تسأل
المحكمة المتهمين عن العاهة المستديمة وأخذتهما بالقدر المتيقن وماقبتهما
بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت إذ وجبت معاقبتهما
بالمادة ٢٤٢ (نقض ١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٦٣ من ١٩٧٢) .
(٢) جنایات بنی سويف في ١١/٤/١٩٢٧ المحاماة من ٧ عدد ٤٧١ .
(٣) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ رقم ١٠٩٣ من ٢٠ ق . ولا محل للقول
بكفاية التوافق طبقا للمادة ٢٤٣ ، لانه مقصور على ارتكاب جنحتي
المادتين ٢٤١ ، ٢٤٣ كما سبق القول .

(٤) نقض ١٩٤١/١٢/١٤ رقم ٨٩٩ من ٢ ق و ١٩٢٨/١١/١٧ مج
٤٠ رقم ٥٥ و ١٩٣٩/١١/١٨ رقم ١٧ من ٩ ق و ١٩٤٥/١٢/١٧ رقم
٦٧ من ١٦ ق و ١٩٤٧/٣/٢٤ رقم ٩٢٠ من ١٧ ق .

المفضى الى الموت (١) . ومنه ما حكم به في جناية ضرب مفض الى الموت بأنه اذا لم يبين الحكم وجود الاتفاق بين المتهمين مع عدم تحديد الضربات التى وقعت من كل منهما ، وعدم يسان أن جميع الضربات ساهمت في احداث الوفاة فانه لا تصح مساءلة المتهمين معا عن الوفاة (٢) .

الا أن هذا الحل ينبغى كثير من التحفظ فى الأخذ به ، وينبغى أن يكون جليا من وقائع الدعوى والتقارير الطبية أن جميع الضربات قد ساهمت معا ومجتمعة فى احداث الوفاة ، أو العاهة المستديمة ، أو بوجه عام النتيجة المشددة للعقوبة . أما اذا لم يثبت ذلك فينبغى على الحكم أن يبين أى الضربات هى التى أحدثت النتيجة المشددة للعقوبة . فان عجز عن ذلك وجب أن يأخذ كل جانب من الجناة بالقدر التيقن فى حقه فقط . ذلك أن تداخل ضربات الجانين المتعددين بين ضربة أحدهم ، وبين النتيجة التى تحققت ، دون تفاهم على الضرب يمسد سببا كافيا بذاته لاضعاف هذه الرابطة ، أو لانهاؤها كلية . وقد سبق فيما مضى القول بأن تداخل ارادات آتمة أخرى بين فعل الجانى الأول والنتيجة المعاقب عليها مما يمد - بحسب الأصل - سببا شاذا وقاطعا بالتالى لرابطة السببية ، وذلك ما لم يثبت من الوقائع العكس بشكل قاطع (٣) .

التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك

كثيرا ما يثار التساؤل عن يمد فاعلا أصليا وعن يمد شريكا من بين الضارين المتملدين ، اذا ما توافر لديهم الاتفاق أو التفاهم السابق ، ومن باب أولى الاصرار السابق ؟ كان جانب من قضاء النقض قد جرى على القول بأن محدث الاصابة التى انتهت بالموت أو بالعاهة المستديمة متى أمكن تعيينه على وجه التحديد يمد وحده فاعلا أصليا لهذه الجناية ،

(١) نقض ١٩٥٣/١/١٢ أحكام النقض س ٤ رقم ١٤٥ ص ٣٧٦

وراجع نقض ١٩٥٣/١٠/١٢ س ٥ رقم ٤ ص ١٠ .

(٢) نقض ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ رقم ٨٣ ص ٢٢١

وراجع نقض ١٩٥٣/١١/٣ س ٤ رقم ٣٠ ص ٦٩ .

(٣) للمزيد راجع « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء » طبعة رابعة سنة ١٩٨٤ ، ص ٢٩٩ - ٣٢٠ .

أما من عداه فيعد شريكا بالاتفاق والمساعدة (١) . وإذا لم يعرف من هو محدث الإصابة التي انتهت بالوفاة أو بالعاهة المستديمة فيعد جميع الضارين شركاء لفاعل مجهول من بينهم في أحداثها ، على اعتبار أن ذلك هو القدر المتيقن في حق كل منهم (٢) .

ويؤخذ على هذا القضاء أنه قد لا يلتئم مع المعيار الذي تجرى عليه محكمة النقض في أحكامها الغالبة ، والذي يأخذ به الفقه السائد ، للتمييز بين الفاعل الأصلي والشريك . وهذا المعيار يقتضى القول بأن أفعال اليد في التنفيذ التي تكون الشروع المعاقب عليه إذا ارتكبتها الجاني بمفرده هي نفسها التي تجعل من صاحبها فاعلا أصليا إذا ارتكبتها مع غيره . ومثلها الأفعال التي تقتضى منه أن يلعب دورا تنفيذيا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها (٣) . أما الأفعال التي تعتبر تحضيرية إذا ارتكبتها الجاني بمفرده ، فإنها تجعل منه شريكا في الجريمة إذا ارتكبتها مع غيره .

والأخذ بهذا المعيار المتبع يستتبع القول بأن محدث الإصابة التي انتهت بوفاة المجنى عليه أو بعاهته المستديمة لا يعد وحده فاعلا أصليا لها ، بل يعد كذلك معه محدثو الإصابات الأخرى المتفقون معه على الضرب ، ولو لم تكن ضرباتهم سببا في الوفاة أو العاهة المستديمة ، لأن هذه الضربات ، فضلا عن كونها أفعالا تنفيذية في الم شروع الاجرامى المشترك ، فإنها كذلك اقتضت منهم أن يلعبوا جميعا أدوارا على مسرح الجريمة وقت تنفيذها .

ولذلك فإن الجانب الأقوى من أحكام النقض — وبالأخص الحديث منه — يعتبر جميع الضارين المتفقين على الضرب فاعلين أصليين ، ولو كان

(١) نقض ١٩٣٩/١٢/٥ رقم ٢٦٥٣ س ٤٦ ق و ١٩٤٠/٤/١٥ رقم ٦٦٣ س ١٠ ق .

(٢) نقض ١٩٣٠/١١/٢٧ رقم ١٨٤١ س ٤٧ ق و ١٩٣٩/١/١٦ مج ٤٠ عدد ١٦٤ .

(٣) نقض ١٩٤٧/١٢/١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٣٢ ص ٤٠٧ و ١٩٤٨/١/٦ ج ٧ رقم ٤٨٥ ص ٤٤٧ و ١٩٤٨/١/١٩ ج ٧ رقم ٥٠٩ ص ٤٦٤ .

المسئول عن الضربة الميئة أو العاهة المستديمة هو أحدهم - وسواء
أمكن تعيينه أم لم يمكن - أو تعيين بعضهم دون الباقيين . ومن ذلك
ما قضى به من أنه : -

- إذا اتفق الطاعنون فيما بينهم على ضرب المجنى عليه وياشر
كل منهم فعل الضرب تنفيذا لما اتفقوا عليه ، فمقتضى ذلك في القانون
مساءلتهم جميعا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت ، ومن غير حاجة
الى تعيين من أحدث منهم الاصابة أو الاصابات الميئة (١) .

- الأصل الا يسأل الشخص بصفته فاعلا أصليا في جريمة الضرب
المفضى الى موت ، الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات
المفضية الى الوفاة والتي ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع
آخرين على ضرب المجنى عليه ثم باشر معهم الضرب فعلا تنفيذا للغرض
الاجرام الذى اتفق معهم على مقارفته . وعندئذ يستوى أن يكون
هو محدث الضربات التى سببت الوفاة ، أم أن يكون قد أحدثها غيره
من اتفقوا معه (٢) .

- متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهمين تربصوا
للمجنى عليه في الطريق وانتظروا عودته ، حتى اذا ما اقترب منهم انهمالوا
عليه ضربا فأحدثوا به اصابات تخلفت عنها عاهة مستديمة فان ما تحدثت
عنه المحكمة في شأن ترصدهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه
ويكون كل منهم مسئولا عن العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذى
اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه سواء في ذلك ما وقع منه أم من

(١) نقض ١٩٤٩/١١/١٥ أحكام النقض س ١ رقم ٢٧ ص ٧٤ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/٦ أحكام النقض س ١ رقم ٤٦ ص ١٢٤ ،
وبنفس المعنى نقض ١٩٢٧/١٢/٧ رقم ٢٧ س ٤٥ ق و ١٩٢٨/١١/٢٩
رقم ١٧٧٠ س ٤٥ ق و ١٩٤١/٣/٣١ رقم ١٠٨١ س ١١ ق و ١٩٤٣/٢/٢٢
رقم ٥٤٢ س ١٣ ق و ١٩٤٦/٢/٤ رقم ١٣٤ س ١٦ ق و ١٩٤٩/١/٢٤
رقم ١٣ س ١٩ ق و ١٩٤٩/١٢/١٩ رقم ١٣٦٠ س ١٩ ق .

وملائه (١) .

على أنه يشترط على أية حال أن يثبت أن الجناة كلهم قد قارفوا فعل الضرب أو الجرح . أما إذا اتفقوا عليه ولكن ساهم بعضهم في الفعل التنفيذي ، واقتصرت دور البعض الآخر على مجرد التواجد في مكان الاعتداء دون القيام بفعل تنفيذي فيه فينبغي اعتبار الضارين فاعلين أصليين واعتبار من عداهم مجرد شركاء لهم . وإذا لم يعرف من منهم الضارب ومن منهم لم يقارف الضرب فعلا فإن القدر المتيقن في حق أى منهم هو أنه شريك لمجهول من بينهم في الضرب أو الجرح بطريقة أو أكثر من التحريض أو الاتفاق أو المساعدة بحسب ظروف الواقعة .

(١) نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض من ٣ رقم ١٩١ من ٥.٨ و ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ رقم ٦٩ من ٢٤٥ و ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ رقم ٧٨ من ٤٢٣ و ١٩٦٢/٥/٢٧ من ١٤ رقم ٨٨ من ٤٥١ و ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ رقم ١٢٧ من ٦٦٢ .

الفصل الرابع

فى بيانات حكم الإدانة

فى جرائم الجرح والضرب

ينبغى أن يستفاد من الحكم توافر أركان الجريمة ، وأولها الفعل المادى من ضرب أو جرح أو ما يقوم مقامهما • ولا يلزم بيان الآلة المستعملة ان كانت هناك آلة لأنها ليست ركناً فى الجريمة (١) ، الا عند تطبيق المادة ٢٤٣ ع التى تستلزم استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى •

ولا يلزم بيان مواضع الاصابات من جسم المجنى عليه ، اذ لا تأثير لذلك فى قيام الجريمة (٢) • كما لا داعى لبيان جسامتها عند تطبيق المادة ٢٤٢ باعتبارها أصلاً للمتهم (٣) • أو لبيان الصلة بين الاصابات والآلة المستعملة لأنه يكفى فى هذه المادة أن يكون الضرب ولو باليد لمرة واحدة سواء ترك أثراً أم لم يترك (٤) •

وينبغى أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة توافر قصد الجرح أو الضرب ولو بطريقة ضمنية (٥) • وهو يستفاد عادة من كيفية سرد الواقعة فلا يحتاج الى بيان خاص ، الا رداً على دفاع المتهم ان ادعى مثلاً أن إصابة المجنى عليه جاءت نتيجة خطأ أو إهمال

-
- (١) نقض ١٩٠٧/٢/٢٧ الاستقلال ٦ ص ٤٩ و ١٩٢٣/١٠/٣١ رقم ٢٤٠٢ ص ٢ ق و ١٩٦١/١/١٦ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٤ ص ٩١ •
(٢) نقض ١٩٣٠/٣/٢٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٦ ص ٧ و ١٩٣٣/٢/٦ مج س ٣٤ رقم ١٠٠ و ١٩٤١/١٠/٢٧ مج س ٤٢ رقم ١ و ١٩٤٤/٥/١٥ رقم ٦٦٩ ق ١٤ •
(٣) نقض ١٩٣٩/١٠/٢٤ العمادة س ١٠ رقم ٦٢ •
(٤) نقض ١٩٧٥/٦/٩ طعن ٨٧٦ س ٤٥ ق
(٥) نقض ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ رقم ٥ ص ١٢ و ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ رقم ٦٢ ص ٢٢٠ و ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ رقم ١٥٩ ص ٨٢٢ و ١٩٧١/١٠/١١ س ٢٢ رقم ١٢٨ ص ٥٣٠ •

وإذا كانت الادانة بمقتضى المادة ٢٤١ ع عن مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية جاوزت مدته عشرين يوما لزم بيان أثر الجروح أو الضربات ومدى جسامتها والا كان الحكم قاصرا (١) .

وبعبارة أخرى ينبغي أن يعنى الحكم ببيان النتيجة النهائية لاصابات المجنى عليه ، أو أن يستفاد ذلك من عباراته ، كقول الحكم أن المجنى عليه أقام في المستشفى ٥٩ يوما ، أو أن المجنى عليها كان بها كسور وعولجت ٥ أيام ، فإن ذلك يفيد ضمنا المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما (٢) .

كما يجب بيان العاهة المستديمة بيانا كافيا ، ولا يعد كذلك قول الحكم أن المتهم ضرب المجنى عليه بمصا على فخذه اليسر فأحدث به ورا ضيا وكسرا كاملا بسيطا في ثلثة العلوى ، إذ أن هذا القول لا يستتبع بالضرورة تخلف عاهة مستديمة له (٣) . ولا أهمية لمدم ذكر تأثير العاهة في حياة المجنى عليه المستقبل ، لأن العاهة لا تتطلب أى تأثير كان (٤) . كما أنه يكفي في بيان ثبوتها الإشارة الى تقرير الطبيب الشرعى ، ولا يخل بركن من أركان الجريمة أن يذكر هذا التقرير أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة (٥) . كما لا يؤثر في سلامة الحكم بيان مدى العاهة أو عدم بيانه (٦) .

ويعد جوهريا في هذا الشأن الدفع بقدم الاصابة التى وجدت

(١) نقض ١٩٦٧/١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٠ ص ١١٤ ، ١٩٥٦/٥/١ س ٧ رقم ١٩٥ ص ٦٦٦ ، ١٩٦٠/٣/١ س ١١ رقم ٣٨ ص ١٩٩ .

(٢) نقض ١٩٠٤/١١/١٩ الاستقلال ص ٧٨ .
وراجع نقض ١٩٠٣/١١/١٤ مج س ٥ ص ١٢٦ و ١٩٠٤/١/١٢ مج س ٥ ص ٢٠٩ و ١٩٢٠/١٢/٢٨ مج س ٢٢ ص ٢٠٠ و ١٩٢٠/٤/١٧ رقم ١٠٨٥ س ٤٧ ق و ١٩٦٠/٣/١ أحكام النقض س ١١ رقم ٢٨ ص ١٩٩ .

(٣) نقض ١٩٢٧/٥/٢ المحاماة س ٨ عدد ٢٩١ .

(٤) نقض ١٩٣١/٣/١٩ رقم ٧٧٥ س ٤٨ ق .

(٥) نقض ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٣ رقم ٤ ص ٦ .

(٦) نقض ١٩٥٢/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ رقم ٤٢ ص ١٠٠ .

و ١٩٦٦/١/٣ س ١٧ رقم ٤ ص ٢١ .

بالمجنى عليه ، فيلزم الرد عليه بما يفقده عند اتجاه المحكمة الى الادانة .
وهو دفع من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تشق
طريقها اليها بنفسها لابداء رأى فيها مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من
وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها (١) .

كما يعد جوهريا أيضا الدفع بأن اصابة المجنى عليه تعتبر بسيطة
وأن ازالة ستيتمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يمكنه
تقدير ذلك ، والجزء البسيط الذى أزيل من العظم يسلا من النسيج
الليفى . فاذا لم يجب الحكم المتهم ولم يناقش الأساس الذى بنى عليه
طلبه فانه يتعين نقضه (٢) .

ولا يعد جوهريا اغفال تاريخ الكشف الطبى فلا يعيب الحكم عدم
الاشارة اليه (٣) .

وينبغى الاشارة الى وفاة المتهم نتيجة لاصاباته عند تطبيق المادة
٢٣٦ . ولكن لا يلزم أن يتعرض الحكم لاصابات معينة كانت بجسم
المجنى عليه لكن لم تكن محلا لاتهام ولم ترفع بشأنها دعوى (٤) .

ويلزم أن يستفاد من عبارات الحكم قيام رابطة السببية بين الضرب
أو الجرح وبين النتيجة النهائية للاصابة ، ولو أن تقدير وجودها أمر
موضوعى ، لا معقب عليه لمحكمة النقض ، الا من حيث القول بأن فعلا
معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا للنتيجة التى حصلت ، أو لانهلص(٥) .
وقد قضى فى هذا الصدد ، بأنه اذا لم يستظهر الحكم الصلة بين تسزق
الطحال الذى أدى الى استئصاله ، وبين الضرب الذى أثبت وقوعه من
الطاعين بالمجنى عليه ، فانه يكون قاصرا عن بيان رابطة السببية بين الفعل
الذى أدان الطاعين به ، وبين النتيجة التى رتب القانوؤ المقاب على

-
- (١) نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ احكام النقض س ١٩ رقم ١١٩ ص ٦٠٠ .
 - (٢) نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ احكام النقض س ٩ رقم ١١٧ ص ٤٣٣ .
 - (٣) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٤ احكام النقض س ٧ رقم ٣٥٧ ص ١٢٩٩ .
 - (٤) نقض ١٩٦٧/٢/٦ احكام النقض س ١٨ رقم ٣١ ص ١٦٣ .
 - (٥) نقض ١٩٤٥/١٢/٣١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٠ ص ٤١ .

تشوعها عن ذلك الفعل (١) .

كما قضى أيضا بأنه متى كان الحكم قد اقتصر فيما قلته عن التقارير الطبية بأنها تضمنت وجود عاهة برأس المجنى عليه ، دون أن يبين ماهية هذه الاصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه وتطورها ، وسبب إحداثها ، والآلة المحدثه لها ، وما أدت اليه من واقع الدليل الفنى ... فان هذا الحكم يكون قد خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الضرب وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، ويكون قد جاء قاصرا متعينا نقضه (٢) .

وينبغى بيان توافق طرف سبق الاصرار أو الترصد ان وجد ، والفصل فى تقديرهما مسألة موضوعية ، أما البحث فى ماهيتهما فتعرض لمسألة قانونية وقد سبق توضيح ذلك تفصيلا (٣) .

وفما يتعلق بالمسائل الموضوعية يلزم أن يكون الحكم مبنا على أسباب تحمله ، أى أن تكون مقدماته مسوغة ما رتب عليها من نتائج ، فى غير ما تسف معها ولا تنافر ، بحيث أنه اذا كان الحكم فيها غامضا مبهما ، أو كان استنتاجه عيبا ياباه المنطق المعقول ، كان معيبا مستوجب النقض . وفى هذا النطاق مباشر محكمة النقض نوعا من الاشراف الواسع على هذه المسائل .

(١) نقض ١٩٥٠/٤/٣ أحكام النقض س ١ رقم ١٥٩ ص ٤٨٢
و ١٩٦٢/١٠/١ س ١٣ رقم ١٤٧ ص ٥٨٧ .
(٢) نقض ١٩٧٠/٦/١٥ أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٠٧ ص ٨٧٨ .
(٣) راجع ما سلف عند معالجة بيانات حكم الادانة فى القتل العمد
ص ١٠٤ - ١٠٨ .

الباب الثالث فى القتل والإيذاء خطأ

(م ٢٢٨ ، ٢٤٤ ع)

جريمة القتل الخطأ (م ٢٣٨) تشابه جريمة القتل العمد فى أن محل كل منهما انسان حى ، وفى أن تتيجتهما وفاته . كما أن جريمة الإيذاء الخطأ (م ٢٤٤) تشابه جريمة الجرح والضرب فى أن محل كل منهما انسان حى ، وفى أن تتيجتهما اصابته فى سلامة جسمه أو صحته . وعند هذا الحد يقف التشابه بين النوعين ، ليطهر وجه الفرق جليا بينهما فى الركن المعنوى أو الأدبى فيما : فحين يقوم القتل والجرح والضرب عمدا على انصراف ارادة الجانى الى تحقيق وقائع الجريمة كما يتطلبها القانون ، اذ القصد الجنائى ينعدم بتاتا فى القتل والإيذاء خطأ ، لتحل محله فكرة خطأ الجانى أو اهماله بوصفه أساسا أدبيا كافيا لساءلته .

وهذا الفارق بين النوعين على قدر وضوحه فى الشرائع الحديثة لم يكن كذلك فيما مضى من عصور غابرة ، حين كان يغلب النظر الى الجريمة من زاوية آثارها المادية دون جوانبها المعنوية ، وذلك قبل أن تصل الشرائع خلال تطورها الطويل الى فكرة أصح من غيرها عن الجريمة والعقاب .

وقد أعطى قانون العقوبات المصرى تعريفين متماثلين لكل من القتل والإيذاء خطأ ، وحسنا فصل لأنه لا فارق بينهما فى الواقع من ناحية الأفعال المادية ، ولا الركن المعنوى وهو فى الحالين الإهمال أو الخطأ ، وكل الفارق بينهما هو أن النتيجة النهائية فى الحالة الأولى هى وفاة المجنى عليه متأثرا باصابته ، بينما هى فى الحالة الثانية شفاؤه منها ، ولذلك سنجمع فى باب واحد بين جريمتى القتل والإيذاء خطأ ، فنعالج فى فصل أول أركانها ، وفى فصل ثانٍ عقوبتها ، وفى فصل ثالث بيانات حكم الادانة فيها .

الفصل الأول في أركان القتل والإيذاء خطأ

نصت المادة ٢٣٨ عقوبات معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن : « من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعوته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالعس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ٠٠ » .

كما نصت المادة ٢٤٤ معدلة بنفس القانون على أن : « من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعوته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالعس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ^(١) » .

ويبين من هذين النصين أنهما يتطلبان في الجريمتين معا قيام ثلاثة أركان وهي :

أولاً : قتل المجنى عليه أو إيذاؤه .

ثانياً : صدور خطأ غير عمدى من الجاني .

ثالثاً : قيام السببية بين القتل أو الإيذاء من جانب وبين الخلل من جانب آخر .

وسنعالج كل ركن منها في بحث مستقل .

المبحث الأول

قتل المجنى عليه أو إيذاؤه

ينبغي أن تتحقق نتيجة معينة بذاتها هي وفاة المجنى عليه وجرحه أو إيذاؤه . ويمكن القول أن النتيجة الأولى التي يعاقب عليها القانون

(١) رفع الحد الأقصى للغرامة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

هى جرح المجنى عليه أو أحداث أى أذى به (م ٢٤٤) • فإذا ما أسفرت
الاصابة عن وفاته كان ذلك عرقا مضنفا قانونيا ، وطبقت المادة ٢٣٨ •
وإذا لم تتحقق هذه النتيجة ولا تلك فلا قيام للجريمة ، مهما توامر من
خطأ الجاني ، ومهما كان هذا الخطأ جسيما •

ويرجع فى تعريف الجروح والايذاء الى ما سبق ذكره عنها فى
جرائم الجرح والضرب ، وقد قلنا حينذاك انه تكفى أية اصابة تصيب
المجنى عليه فى سلامة جسمه أو صحته مهما كانت ضئيلة ، ويستوى أن
تكون من الظاهر أم من الباطن • وكان الفقه والقضاء الغالبان فى فرنسا
يقولان بأنها تشمل أيضا الأمراض المختلفة maladies (١) • ثم تدخل
الشارع فى سنة ١٩٣٥ معدلا المادة ٣٣٠ بأن أضاف إليها الأمراض
صراحة ، فأنتهى بذلك الخلاف القديم حولها • وينبنى القول بذلك فيما
يتعلق بقانوننا ، فإن النصوص انصرفت دائما الى المساواة بين الجرح
والضرب ، وبين الأمراض المختلفة •

وكانت هذه المساواة صريحة فيما يتعلق بالجرائم العمدية •
فالمادة ٢٦٥ تتحدث عن اعطاء مواد ضارة أو جواهر غير قابلة ، اذا نشأ
عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل ، وهى تحيل القارئ بدورها الى
المواد من ٢٤٠ الى ٢٤٢ ، وليس هناك ما يشعر أن النص أراد غير ذلك
فيما يتعلق بالجريمة الغير العمدية • وذلك خصوصا بعد تعديل
المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وقد أصبح نصهما
يشمل صراحة الايذاء وهو تعبير يصح أن ينصرف بسهولة الى كافة
الأمراض بما فى ذلك الأمراض الباطنية ، كما ينصرف بطبيعة الحال الى
الجرح الخارجى • فالايذاء أوسع نطاقا من الجرح وأيضا من تعبير
الاصابة الذى كانت تستعمله المادة ٢٤٤ قبل تعديلها بالقانون الآنف
الإشارة اليه • ولذا أثرتنا وصف الجريمة بأنها جريمة « الايذاء الخطأ »
لأن كلمة الايذاء أوسع مدلولاً من غيرها •

(١) راجع جاروج ٥ فقرة ٢٠٥٧ وجارسون م ٢٢٠ فقرة ٩ •

ولا يختلف وصف الواقعة تبعا لجسامة الاصابة ، بل يستوى هنا أن ينشأ عن الايذاء عاهة مستديمة ، أم مرض أم عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما ، أم لا تبلغ هذه الدرجة من الجسامة ، فالوصف القانوني واحد ما دام ينجر المجنى عليه من الموت ، وإن كان لجسامة الاصابة تأثيرها في الواقعة ، كظرف قانوني مشدد في الجرح غير العمدى بحسب المادة ٢/٢٤٤ معدلة (١) .

على أنه ينبغي القول بأن جريمتي المادتين ٣٣٨ ، ٢٤٤ وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص وأولاهما هي جريمة القتل خطأ الميئة بالمادة ٣٣٨ ، وثانيتهما جريمة الايذاء خطأ الميئة بالمادة ٢٤٤ وهما - بحسب عبارة محكمة النقض - وإن تماثلتا في ركني الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، إلا أن مناط التمييز بينهما هو في النتيجة المادية الضارة ، فهي القتل في الأولى والاصابة في الثانية .

ولم يعتبر الشارع القتل ظرفا مشددا في جريمة الاصابة الخطأ ، بل ركنا في جريمة القتل الخطأ ما لا محل معه لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ ، أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الاصابة الخطأ . وقد اتهمت محكمة النقض بسبب ذلك الى نتيجة هامة في شأن عدم جواز التداخل بين عقوبات المادتين ٣٣٨ ، ٢٤٤ عند توافر بعض الظروف المشددة للعقاب على ما سيرد بيانه فيما بعد عند الكلام في عقوبات القتل والايذاء خطأ في الفصل المقبل (٢) .

(١) في فرنسا تعد الاصابة الخطأ مجرد مخالفة لا جنحة إذا لم تقتض علاجا بالمرة ، أو إذا سببت مرضا أو عجزا عن الأشغال الشخصية لمدة لا تتجاوز ستة ايام ، وتعد جنحة إذا جاوزت هذا المدى (٢/٤٨٣) وذلك بتسريع ٤ اكتوبر في سنة ١٩٤٥ ، أما قبل ذلك فكانت الواقعة تعد جنحة في جميع الأحوال .

(٢) راجع نقض ١٩/٢/١٩٦٨ احكام النقض س ١٩ رقم ٤٢ ص ٢٣٣ .

المبحث الثاني

الخطأ غير العمدى

لم يعرف قانون العقوبات ماهية الخطأ . ويمكن تعريفه بأنه « التصرف الذى لا يتفق مع الحيطة التى تتطلبها الحياة الاجتماعية »^(١) . كما قيل فى تعريف آخر بأنه « كل فعل أو ترك ارادى ترتب عليه نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ، ولكنه كان فى وسعه تجنبها »^(٢) .

ولا شبهة فى أن الخطأ قد يكون بفعل سلبى متى كان على المستمع التزام قانونى أو تماقدى بالتدخل فامتنع عنه عن اهمال أو تفريط ، كما قد يكون بفعل ايجابى . وقد ذكرت المادة ٢٣٨ ع جل صورته وهى الاهمال ، أو الرعونة ، أو عدم الاحتراز ، أو عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة .

والاحمال Négligence — ويعبر عنه أحيانا بالتفريط — يراد به عادة حصول الخطأ بطريق سلبى نتيجة لترك واجب ، أو لامتناع عن تنفيذ أمر ما .

والرعونة Maladresse كلمة تشير الى الطيش والخفة ، والأصل الفرنسى يشير بالأكثر الى عدم الحذق والدربة .

أما عدم الاحتراز Imprudence فيشير الى الخطأ الواعى أى الخطأ بتبصر ، اذ يعلم فيه المخطئ طبيعة الفعل الصادر منه وما يصح أن يرتبه من أضرار ومع ذلك يمشى فى فعله .

وأما عدم مراعاة واتباع القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة inobservation des règlements فهو يفيد معنى عدم تنفيذها على الوجه المطلوب ، وبالتالي يقتضى مسئولية المخالف عما قد تقع بسبب

(١) جاروج ه فقرة ٢٠٥٥ .

(٢) الموسوعة الجنائية ج ه فقرة ٣٦٨ ص ٨٤٣ .

مخالفته من اصابات ولو لم يصدر منه أى نوع آخر من أنواع الخطأ لأنه خطأ قائم بذاته (١) . ويدخل تحت لفظة القرارات واللوائح والأنظمة كل ما تصدره جهات الادارة المختلفة من تعليمات لحفظ النظام والأمن والصحة في صورة قوانين ولوائح أو منشورات .

هذا وقد أضاف نص المادتين ٢٣٨ ، ٣٤٤ بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٢ لفظة القرارات ، وهى تشير الى القرارات الفردية . كما أضاف نص المادتين كلمة الأنظمة وهى مأخوذة عن التشريع الايطالى ، وتنصرف الى كافة النظم الداخلية التى توضع بمعرفة الأشخاص الاعتبارية التى تتبع القانون العام أو الخاص على حد سواء ، والتى تهدف الى تنظيم سير العمل فيها بشرط أن يقبلها من يعمل فيها . ويستفاد هذا القبول من طبيعة العلاقة التى تربطه بالشخص الاعتبارى ، ويستوى فى ذلك أن تكون علاقة عقدية Contractuel أم تنظيمية Statutaire .

وتحقق أية صورة للخطأ من اهمال أو رعونة أو عدم احتراز كاف بذاته لترتيب مسئولية المخطئ ولو ثبت أنه اتبع القوانين والقرارات والأنظمة واللوائح بدقة وعناية (٢) . كما أن كل صورة من هذه الصور تعد خطأ قائما بذاته ترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر (٣) .

وسنعالج ركن الخطأ فى مطلبين ، نخصص أولهما لبحث خصائصه ، وثانيهما لاعطاء تطبيقات عملية له .

(١) راجع جارسون م ٣١٩ ، ٣٢٠ فقرة ٢٣ .
(٢) نقض ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ رقم ٢٥٤ ص ٦٧٠ .
(٣) نقض ١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ رقم ٨٥ ص ١٤٩
و ١٩٦٢/٥/٧ س ١٣ رقم ١١٤ ص ٤٥٣ و ١٩٦٠/٦/٢٨ س ١١ رقم ١٢١
و ١٩٦٢/٥/٧ س ١٣ رقم ١١٤ ص ٤٥٣ ، ١٩٦٣/١٠/١٤ س ١٤ رقم ١١٢ ص ٦٠٣ .

المطلب الأول

خصائص الخطأ

تحكم ركن الخطأ في نطاق المساءلة الجنائية أربع خصائص رئيسية ،
وهي : أن القصد الجنائي معدوم فيه ، وأنه يجب أن يكون مسندا الى
الجاني شخصيا دون غيره ، وأنه يكفي فيه - طبقا للمذهب السائد لدى
الكثيرين في بلادنا - أى قدر مهما كان ضئيلا ، وأن تقديره يخضع لمعيار
موضوعي لا شخصي . وسنوضح كل خاصية منها في فرع خاص
على التوالي .

الفرع الأول

انعدام القصد الجنائي فيه

القتل أو الإيذاء خطأ جرمية غير عمدية ، بمعنى أنه ينتفى فيها القصد
الجنائي العام المطلوب في الجرائم العمدية ، وهو ارادة ارتكاب
الجريمة ، مع العلم بأركانها المطلوبة قانونا . فليها تنصرف ارادة الجاني
الى ارتكاب الفعل المادى دون نية تحقيق أى وضع اجرامى معين ،
أو ترتيب أى ضرر مما يحظره القانون ويعاقب عليه ، فالجاني يريد هنا
ارتكاب الفعل دون النتيجة ، حين أنه في الجرائم العمدية يريد ارتكاب
الفعل وتحقيق نتيجته المحظورة أيضا .

لذا قضى بأنه اذا كان المتهم بعد أن تسبب من غير قصد ولا تعمد
في اصابة المجنى عليه باصابات نشأت عن اهماله وعدم احتياظه في قيادة
سيارة ، ثم علقت ملابس المجنى عليه بالعربة ومع علم المتهم بذلك فانه
قد استتر في فراجه وجره على الأرض فيكون ما ارتكبه المتهم على هذا
النحو هو جريمة احداث جرح عمد منطبق على المادة ٢٤٢ ع فضلا
عن انطباق جريمة الجرح باهمال المنطبقة على المادة ٢٤٤ . وجلى هنا
أن الجاني قد أراد ارتكاب الفعل بما يؤدي اليه حتما من المساس بجسم
المجنى عليه وهو ما جعل الواقعة تنقلب من جريمة غير عمدية الى

أخرى عمدية (١) .

وبعبارة أخرى أن الركن المعنوي في هذا النوع من الجرائم هو ارادة ارتكاب الفعل أو الترك الخطيء مجردة عن أى قصد جنائي خاص أو عام . وبالتالي إذا انعدم قصد القتل أو الايذاء كانت الواقعة قتلًا أو إيذاءً خطأ بشرط توافر عنصر الخطأ غير العمدى ، وإذا انعدم الخطأ كانت الواقعة قضاء وقدرا لا تبعة فيها على أحد . ومن ذلك أن ينهار منزل على ساكنيه بفعل زلزال أو فيضان فيقتلهم أو يصيبهم ، أو أن يموت المريض بسبب اجراء جراحة له دون خطأ من الجراح .

وينبغى عدم الخلط بين انعدام القصد وانعدام الارادة ، فالارادة الأئمة شرط للمسئولية الجنائية في جميع الجرائم عمدية كانت أم غير عمدية ، ويترتب على انعدامها امتناع المسئولية في النوعين معا ، كما في انتفاء الاختيار الناجم عن حالة الضرورة (م ٦١) ، وكما في فقد التمييز والادراك للجنون أو العاهة العقلية ، والسكر أو الغيوبة القهرية (م ٦٢) ، وبالنسبة للطفل أو للصغير الغير المميز (٢) . أما القصد الجنائي فقد مر بنا مرارا تعريفه فيما مضى ، وعرفنا أنه شرط للمسئولية في الجرائم العمدية وحدها .

نتائج انعدام القصد

ينبنى على انعدام القصد في جرائم الخطأ أو الإهمال جملة نتائج أهمها :

أولا : انتفاء الشروع فيها : ذلك أن الشروع يتطلب توافر قصد انسام الجريمة بكافة أركانها ، لا مجرد ارادة الفعل أو الترك ، وما دام هذا القصد ينبغى أن يكون منتفيا كما يننا في الجريمة الغير العمدية ،

(١) نقض ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٩٢ ص ١٣٨ .

(٢) ولذلك لا يعد دقيقا ما اصطلح عليه التعبير الفرنسى من وصف الجرائم غير العمدية بأنها غير ارادية ، على نحو ما فعل قانون العقوبات الفرنسى .

ولو كانت تامة ، فهو كذلك أيضا ومن باب أولى في العروع . فالخطأ ولو كان جليلا وأوقف أو خاب أثره في أحداث إيذاء ما لأسباب لا دخل لأرادة المخطئ فيها ، لا يمكن اعتباره مع ذلك شروعا في هذا الإيذاء .

ومن ناحية الركن المادى يمكن الوصول الى نفس النتيجة ، ذلك أنه اما أن يترتب على الخطأ العمدى إيذاء المجنى عليه وحينئذ تقع الجريمة تامة ، واما لا يترتب عليه أى إيذاء وحينئذ فلا جريمة مهما كان الخطأ جسيما ، وقد أشرنا الى ذلك عند الكلام في الركن المادى للجريمة .

على أن الخطأ الذى لا يصح وصفه شروعا في جريمة غير عمدية يمكن أن يكون جريمة مستقلة ، قد تكون عمدية مثل ممارسة مهنة الطب بدون ترخيص ، أو مخالفة لوائح المرور ، أو غير عمدية مثل الحريق باهمال (م ٢٥٨ / ع ٤) .

ثانيا : انتفاء الاشتراك فيها : ذلك أن الاشتراك في أية جريمة يتطلب توافر قصد معاونة الفاعل الأصلي على اتمام الجريمة ، فإذا انعدم ذلك القصد في فعل هذا الأخير في الجرائم الغير العمدية فهو معدوم من باب أولى في فعل الشريك الذى يستعير منه صفته الاجرامية .

ومن ثم كانت المساهمة في أى فعل أو ترك خاطئ كقيلة بجعل صاحبها فاعلا أصليا اذا ما ترتبت عليه النتيجة التى يعاقب عليها القانون . وذلك مع أن الفعل أو الترك الخاطئ قد يتخذ مظهر التعريض أو الاتفاق أو المساعدة في خطأ صادر من انسان آخر ، كراكب السيارة الذى يأمر سائقها بتجاوز السرعة المقررة لها ، فلما يفعل يصيب أحد المارة أو يقتله . فالإنسان يمتدان فاعلين أصليين في الجريمة غير العمدية . ولا وجه للمفاضلة بين الأخطاء أو للمقارنة بين درجاتها ، والى هذا

الرأى يميل أغلب الشراح في مصر وفرنسا (١) .

وقد أخذ الفضاء المصرى بذلك بمدى من التردد (٢) ، فاعتبر فاعلين أصليين في القتل الخطأ سائق السيارة ، ومالكها الذى سلمها له وهو يعلم بأنه غير مرخص له بالقيادة ولا يحسنها (٣) . كما اعتبر فاعلا أصليا في اصابة خطأ شخصا كان يلاحظ عمالا يقومون بهدم منزل وهو واقف في الطريق العام ، فأمرهم بالقاء خشبة في الطريق ، بمد اذ ظنه خلوا من المارة ولكنها سقطت على سيدة جالسة في مكان قرب فاصابتها ، فساوى بذلك بين خطئه وبين خطأ العمال الذين تفذوا أمره بالقاء الخشبة بغير تبصر (٤) .

ثالثا : انتهاء الظروف المشددة التى تتصل بالقصد ؛ ذلك أنه طالما كان الفرض هو اعدام القصد الجنائي كلية في هذا النوع من الجرائم ، فلا محل لقيام ظروف مشددة تتصل به ، أو تفترض وجوده كالاترار السابق أو التردد أو التأهب لارتكاب جريمة أخرى ، وإن كان من المتصور وجود ظروف مشددة متصلة بمدى جسامه الخطأ أو بمدى جسامه النتائج التى ترتبت على هذا الخطأ كما سيبين فيما بعد .

(١) راجع على بدوى ص ٢٩٢ ، ومصطفى القلى « المسئولية » ص ٢٢٥ ، وكامل مرسى السعيد ص ٣٠٤ وعلى راشد « المبادئ » فقرة ٤١٦ ص ٣٥٦ والموسوعة الجنائية ج ٥ فقرة ٣٩٠ وقارن محمود مصطفى « الخاص » طبعة ١٩٦٤ فقرة ٢٥٥ ص ٢٧٠ ورمسيس بهنام « الخاص » ص ٢٢٤ ومحمود نجيب حسنى « المساهمة الجنائية » ١٩٦٢ فقرة ٧٣ ص ١٧١ .

(٢) اذ أخذ بعكس ذلك نقض ١٩١٧/٦/١ مع ص ١٨ ص ١٧٩ .
(٣) نقض ١٩٢٧/٥/٢٢ الحاماة ص ٨ عدد ٢١٨ و ١٩٣٠/٥/١
الحاماة ص ١١ عدد ٨ و ١٩٥٣/١١/١٧ أحكام النقض ص ٥ رقم ٢٩ ص ٨٦ .

(٤) استئناف طنطا في ١٩٦٤/٦/٤ مع ص ١٥ رقم ١٠٨ ص ٢١٥ .

الفرع الثاني

شخصية الخطأ

يعرف القانون المدني صورا شتى للمسئولية عن أفعال الغير .
فمثلا تنص المادة ١٧٣/١ منه على أن « كل من يجب عليه قانونا
أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب
حالته العقلية أو الجسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه
ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع ٠٠٠ » . كما تنص المادة ١٧٤
منه على أنه « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه
بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها » .
كما يعرف كذلك صورا للمسئولية عن حيازة الأشياء ، فالمادة ١٧٦
منه تجعل « حارس الحيوان ولو لم يكن مالكا مسئولاً عما يحدثه
الحيوان من ضرر ولو غسل أو ترب » ، والمادة ١٧٧/١ تجعل
« حارس البناء ولو لم يكن مالكا له مسئولاً عما يحدثه الهدم البناء
من ضرر » ، والمادة ١٧٨ تجعل « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب
حراستها عناية خاصة أو آلات ميكانيكية مسئولاً عن تعدده هذه
الأشياء من ضرر » .

فهذه المواد تقيم قرائن قانونية على اهمال المسئول مدنيا وتستوجب
مساءلته على هذا الأساس . وهذه القرائن على نوعين ، نوع قاطع لا يقبل
اثبات العكس كما هي الحال في المسئولية عن فصل التابع (م ١٧٤) ،
ونوع غير قاطع أى يقبل اثبات العكس كما هي الحال في المسئولية عن
فعل القاصر والمجنون (م ١٧٣) وعن حراسة الحيوان (م ١٧٦) والبناء
(م ١٧٧) والآلات الميكانيكية (م ١٧٨) . وهى مواد تنظم في الواقع
عمية الاثبات ، أو بالأدق تنقل عبئه من المدعى الى المدعى عليه .

أما القانون الجنائي فلا يعرف خطأ مفترضا من أى نوع كان ،
ولا توجد به قرائن قانونية للاثبات من نوع ما ذكرنا ، قاطعة كانت أم غير
قاطعة . ومن يدعى بصدر خطأ من الجاني مكلف بإثباته ، وبكوله خطأ

شخصيا منه تسبب عنه ايذاء المجنى عليه أو وفاته ، وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل ، وفي النهاية قبوله أو استبعاده .

ولذا قضى بأن صاحب المركب لا يعتبر مسؤولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص . فاذا كان هو قد سلم المركب الى غيره على مقتضى الالتزام الذى حصل عليه من الجهة الادارية فان مساءلته هو تكون متمتعة الا أن تكون يده لا زالت ميسولة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما اذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه لمساءلته (١) .

والأب لا يسأل جنائيا عن خطأ ابنه القاصر الا اذا ثبت صدور خطأ شخصي منه هو أيضا . وقد قضى بذلك في واقعة والد سلم ولده الذى لم يبلغ العاشرة من عمره عجلا اعتاد على النطح ليقوده فنطح المجنى عليه وقتله ، فاعتبر الوالد مسؤولا عن القتل خطأ ، لأنه كان عليه أن يقدّر أن ولده الصغير لا يقوى على كبح جماح العجل حال هياجه (٢) .

وكثيرا ما تدبّر المحاكم حارس الحيوان ، اذا ما ترك حيوانه المقور طليقا فأصاب أحدا ، وحارس البناء اذا أهمل في صيافته فاهار وسبب اصابة لانسان (٣) . كما قضى بادانة مدير ماكينة طحين لأنه لم يضع حاجزا حول عمودها المتحرك البارز من البناء ، والذي كان سببا في قتل شخص واصابة آخر (٤) .

ولم يكن ذلك كله تطبيقا للقرائن المدنية التى أشارنا اليها ، بل لثبوت الخطأ الشخصى في نطاق القواعد العامة في الالبات الجنائي دون غيرها .

(١) نقض ١٩٦٩/٦/٣٠ احكام النقض س ٢٠ رقم ١٦٤ ص ٩٩٣ .

(٢) طنطا الابتدائية في ١٩٢٤/١/٢٣ المحاماة س ٤ ص ٧٦٠ .

(٣) راجع ما سيرد عند كلام في التطبيقات العملية للخطأ .

(٤) نقض ١٩٣١/٤/٢٦ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٨ ص ٢٢٠ .

الفرع الثالث

مدى الخطأ

انقسم الرأى فى شأن تحديد مدى الخطأ المطلوب لترتيب المسؤولية الجنائية الى اتجاهين رئيسيين : أولهما يذهب الى ازدواج الخطأ الى جنائى ومدنى ، وثانيهما الى القول بوحدة الخطأ فى النطاقين معا ، وذلك على التفصيل الآتى :

اولا : رأى ازدواج الخطأ الى جنائى ومدنى

كان القانون الرومانى يفرق بين درجات ثلاث من الخطأ ، فاحش ومتوسط ويسير *Culpa lata, levis, levissima* وكانت أية درجة منها تكفى للمسئولية المدنية بالتعويض ، أما المسؤولية الجنائية فكان يلزم لها توافر الخطأ الفاحش أو بالأقل المتوسط .

وهناك فريق كبير من شراح القانون ، خصوصا فى فرنسا ، يقيم حتى الآن تفرقة ثنائية - بدلا من هذه التفرقة الثلاثية - فيجمل الخطأ نوعين : فنوع منهما جسيم يستتبع المسؤولية المدنية والجنائية معا ، وآخر يسير يستتبع المسؤولية المدنية وحدها . وهم يؤسسونها على القول بأن التعويض المدنى مقصود به اصلاح ضرر لحق انسانا لم يخطئ . مطلقا ، والموازنة بين عدم خطأ المضرور وخطأ الفاعل مهما كان يسيرا تقتضى وجوب التعويض .

كما يرون أن الخطأ المدنى المستوجب التعويض مستقل فى كيانه ووجوده عن الخطأ الجنائى المستوجب العقوبة فى الجرائم غير الممدية دون تلازم بينهما ، فقد يسأل المضطر مدنيا (م ١٦٨ مدنى) ومثله الصغير والمجنون (م ١٦٤ / ٢ مدنى) ولا يسألون جنائيا . وقد يسأل السيد عن أعمال تابعه (م ١٧٤ / ١ مدنى) ، والوالد عن أفعال من هم تحت رعايته مدنيا (م ١٧٣ مدنى) ، ولا يسألان جنائيا .

هذا الى أنه قد تترتب على التفرقة بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير نتيجة هامة فى العمل ، من ناحية حجية الشيء المقضى به جنائيا ،

وأثره في القاضى وهو يفصل في الدعوى المدنية . فالقاعدة أن الحكم الجنائى يقيد هذا الأخير من ناحية القول بتوافر الخطأ وبشوت الواقعة . فإذا قيل بازدواج الخطأ جاز أن يقضى ببراءة المتهم لعدم كفاية مقدار الخطأ الصادر منه لمساءلته جنائياً ، ومع ذلك يقضى عليه بالتعويض المدنى . أما إذا قيل بوحدة الخطأ في الحالين فإن الحكم بالبراءة لعدم توافر الخطأ الجنائى يستتبع بالضرورة رفض الدعوى المدنية . ومن ثم يقول أنصار ازدواج الخطأ انه يستحسن أحياناً أن يباح للقاضى الجنائى أن يحكم بالبراءة لتفاهة الخطأ اكتفاء بالتعويض المدنى . أما إذا قيل ان الخطأ واحد في النطاقين معا وضع القاضى أمام أمرين كلاهما مكروه ، فهو اما أن يقضى بالمعقوبة الجنائية دائماً - رغم تفاهة الخطأ - صيانة لمصلحة المضرور ، واما أن يقضى بالبراءة ، وحينئذ يضيع حتماً على هذا الأخير حقه في التعويض رغم ثبوت الخطأ والضرر معا (١) .

وقد وجد القول بازدواج الخطأ صدى في بعض أحكامنا . ومن ذلك أن سيدة أهملت في صيانة منزلها فسقط على شخص قتله ، وحكم ببراءتها لانعدام الخطأ المستوجب المسؤولية الجنائية ، ولكن المحكمة المدنية رأت إلزامها بتعويض ورثة القتيل (٢) . كما رددت محكمة النقض في بعض قضائها القول بأنه « لأجل وجود الجنحة يجب أن يكون الفعل أو الخطأ أشد خطورة من الفعل الذى تترتب عليه المسؤولية المدنية » (٣) .

ثانياً : رأى وحدة الخطأ في النطاقين معا

هذه التفرقة بين الخطأين الجنائى والمدنى محل لاعتراضات جديّة من كثيرين . فيعاب عليها ابتداءً أنها تحكيمية لا ضابط لها ، اذ متى يكون الخطأ يسيراً يفلت فيه الجانى من المسؤولية الجنائية ، ومتى لا يكون ؟ ان المعيار موضوعى بحث ، وجلى أن مدى الخطأ يمكن أن

(١) راجع جارسون م ٣١٩ ، ٣٢٠ فقرة ١٦ وفيدال ومانبول ، فقرة ١٣٦ ودونديه دى فابر فقرة ١٢٦ .

(٢) استئناف مصر في ١٩٢٨/١/٢٨ المحاماة س ٩ رقم ١١٢ ص ٣٨٠ .

(٣) نقض ١٩١٦/٩/٢٣ مج س ١٨ عدد ٢٧ ، ومحكمة الاسكندرية في ١٩٢٩/١٢/١٤ المحاماة ص ١٠ رقم ٢٩٨ ص ٥٩٨ .

يتفاوت من ناحية تقدير الناس له تفاوتاً كبيراً . ويساب عليها أيضاً بأنها قد تؤدي إلى إفلات البعض من عواقب خطيئهم أو إهمالهم ، غير متحملين سوى المسؤولية المدنية وحدها ، والتي لا تثقل عادة كاهل الأغنياء ، وخصوصاً مع انتشار نظم التأمين المختلفة . حين أن القول بوحدة الخطأ أمر يزيد الترابط فيما بين القانونين الجنائي والمدني في مكافحة صور الإهمال المختلفة بطريقة فعالة .

كما أخذ على القول بإزدواج الخطأ أن النصوص القانونية في الميدانين الجنائي والمدني معا واسعة تشمل كل صوره ، وقد لا تسمع بعمل تفرقة يكون من جرائمها حدوث تناقض بين الحكم الجنائي عندما يقضى بالبراءة ، والحكم المدني عندما يقضى بالتعويض عن نفس الخطأ الواقع من نفس الشخص .

أما عن القول بأن المسؤولية المدنية يمكن أن توجد مستقلة عن الجنائية كما هي الحال في مسؤولية السيد - مدنيا لا جنائيا - عن أعمال تايبه ، والوالد عن أعمال ولده ، فهو أمر لا يرجع إلى تفاوت في درجة الخطأ بين المسؤوليتين المدنية والجنائية ، وإنما إلى أن القانون المدني يقيم في مثل هذه الأحوال قرائن قانونية معينة على إهمال المسؤول في مراقبة من هم تحت رعايته كما مر بنا القول ، حين يجهل القانون الجنائي الخطأ المفترض بقرائن . فكان كل الفارق بين القانونين هو في عبء اثبات الخطأ وطريقته لا في درجته أو نوعه .
أي الرايين هو السائد ؟

يميل الرأي الشائع في فقهاء المصري إلى تفضيل القول بوحدة الخطأ ، وبأن أي قدر منه يكفي للمسؤولية الجنائية ، مهما كان يسيرا (١) ،

(١) راجع على بدوي ص ٢٨٠ ومصطفى القلى «المسؤولية» ص ٢١٩ ومصطفى مرعي « المسؤولية المدنية » فقرة ٥٥ والسعيد مصطفى « الأحكام العامة » ص ٤٢٧ ومحمود مصطفى « الخاص » فقرة ٢٤٤ ص ٢٥٣ ومحمود إبراهيم « الخاص » ص ١٤٠ وحسن أبو السعود فقرة ٢٣٢ ص ٢٧٣ ومحمد محيي الدين عوض « القانون الجنائي » طبعة ١٩٦٣ ص ٤٨١ وعبد الهيم بكر المرجع السابق فقرة ٣٠٥ ص ٦٤٤ ومحمد ميد القريب « ديوس في قانون العقوبات » ١٩٨٤ ص ٣٩٩ وفوزية عبد الستار « الخاص » فقرة ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

على أن هناك جانباً ملحوظاً يأخذ بنظرية ازدواج الخطأ ويدافع عنها (١) .
أما محكمتنا العليا فبمد القول بازدواج الخطأ في بعض أحكامها القديمة مالت منذ سنة ١٩٣٩ حتى الآن الى الأخذ بنظرية وحدة الخطأ في نطاق المسئوليتين الجنائية والمدنية في أكثر من حكم (٢) ، بما يترتب على ذلك من « أن الحكم الجنائي متى نفى الخطأ عن المتهم وقضى بالبراءة يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباباً خاصة بها (٣) » .

وفي فرنسا أيضاً ذهبت محكمة النقض في حكم مبدأ منذ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ - أى قبل أن تمتنع ذلك محكمتنا العليا - الى القول بوحدة الخطأ الجنائي والمدني ، وبأن أى قدر منه يكفى للمسئولية الجنائية ، ومهما كان يسيراً (٤) ، واستقر على ذلك القضاء الغالب منذ ذلك الحين حتى الآن . كما استقر عليه قبل مصر وفرنسا القضاء البلجيكي ، وأقره الشارع هناك بنص صريح (٥) .

أما الفقه الفرنسي فله شأن آخر ، ويبدو أن الغالب منه لا يزال عند رأيه القديم لا يبعد عنه ، من ناحية القول بازدواج الخطأ الى جنائي ومدني ، وأن الخطأ اذا كان نافهاً يسيراً يصح ألا يستتبع العقوبة الجنائية ، ومع ذلك يستوجب مسئولية فاعله بتعويض الضرر المترتب عليه ، وذلك

(١) راجع أحمد أمين ص ٢٨٦ وكامل مرسى والسعيد مصطفى ص ٣٩٤ ، وأحمد نشأت في الإثبات فقرة ٩٥٤ وجرانولان ج ٢ فقرة ١٥٠٣ ونبيل مدحت سالم « الخاص » ص ١٣١ وما بعدها .
(٢) نقض ١٩٣٩/١٢/١٤ الحاماة س ٢٠ رقم ٢٩٤ ص ٢٦١ وحكم من الدائرة المدنية في ١٩٣٩/١/١٢ الحاماة س ١٩ رقم ٤٤٣ ص ١١١٦ .
(٣) نقض ١٩٤٢/٣/٨ رقم ٦٨٧ س ١٣ ق وراجع ١٩٤٦/٤/٢٩ الحاماة س ٢٧ ملحق ٢ جنائي رقم ٩٩ .
(٤) نقض فرنسي مدني في ١٩١٢/١٢/١٨ سيري ١٩١٤ - ١ - ٥٢٤٠ .
(٥) نقض جنائي بلجيكي في ١٨٩٤/٣/١ سيري ١٨٩٥ - ٤ - ٣٠ .

استنادا الى الاعتبارات القوية التي أشرنا اليها فيما سلف (١) . وإن كان النادر منه أخذ يميل عن القول بازدواج الخطأ الى القول بوحده (٢) ، كما أن منه من يأخذ بنظرية وحدة الخطأ من مبدأ الأمر تمثيلا مع قضاء النقض (٣) .

تفسير الرايين

مع التسليم بوجهة جاب من الاعتراضات النظرية التي وجهت الى نظرية ازدواج الخطأ نرى من جانبنا أنها أحيانا قد تكون أقدر على مواجهة واقع الحياة العملية ، بما يتوافر فيها من مرونة من شأنها أن تترك للقاضي فسحة كافية من الحرية في تقدير توافر كل من المسؤوليتين الجنائية والمدنية بما يتلاءم مع وقائع كل حالة على حدة ، دون ضرورة من الربط بينهما ربطا قد لا يحقق في نظره معنى العدالة على الوجه المطلوب في جميع الأحيان . هذا بالإضافة الى أن العقوبة الجنائية أمر خطير مقصود به معاقبة الجاني لا اصلاح الضرر الناجم عن فعله ، والعصمة على كل حال ليست في مقدور انسان ، فلا محل للعقوبة الجنائية الا عندما يكون خطؤه على جانب ملحوظ من الأهمية بحيث تصبح فيه غاية الردع والتأديب وأين ذلك من خطأ مسلم مقدما بأنه عاды تافه قد يصدر

(١) راجع جارو ج ٥ فقرة ١٧٧٦ وجارسون م ٣١٩ ، ٣٢٠ فقرة ١٦ وفيدال ومانيون فقرة ١٣٦ وهامش ٣ ودونديه دي نابر فقرة ١٢٦ - ومن شراح القسانون المدني أوبري وردو *Cours de Dr it Civil Fra* .
أ ج فقرة ٧٦٩ مكرر وهامش ١٨ تعليق اسمان على حكم نقض في ١٩٢٤/٧/٢٩ سيري ١٩٢٤ - ١ - ٢٢١ وريبير في تعليقه على نفس الحكم في دالوز ١٩٢٥ - ١ - ٥ .

وراجع ايضا شميدت *6.Schmidt Faute Civile et Faute Pénale* ص ٢١١٤ .

(٢) جارو في الطبعة الأخيرة ج ٥ فقرة ٣٠٥٥ - ٣٠٥٦ .

(٣) راجع مورل *Morl* في تعليقه على حكم نقض في سيري ١٩١٤ - ١ - ٢٤٩ .

وللمزيد في هذا الموضوع راجع جرائم « الاعمال في القانون المصري لابی اليزيد على المتهت ص ٢٤ ، ٥٤ - ٦٦ .
(٣ م - جرائم الاشخاص والاموال)

من أى انسان ، ولو كان يجمع الى العرص فى تصرفاته استقامة الخلق
وسلامة التفكير ؟ •

الفرع الرابع

معيار الخطأ

يرى البعض أن المعيار فى تقدير توافر الخطأ ينبغى أن يكون
شخصيا يعنى *Appréciation Subjective* ، ويعبر عنه أحيانا بالتقدير
الواقعى *in-concreto* ومقتضاه وجوب النظر الى شخص المسند اليه
الخطأ وظروفه الخاصة ، فاذا تبين من المقارنة بين ما صدر منه من تصرف
مشوب بشبهة الخطأ ، وبين ما كان يمكن أن يصدر منه فى نفس
الظروف من تصرف آخر كان يعد عاديا فى نظر المجتمع ، أنه كان
بمقدوره تفاديه ، وبالنسالى تفادى ما أحدثه بالغير من اذى
أو قتل غير متعمد عد مقصرا ، والا فلا محل للقول بالتقصير ولا بالخطأ •
ذلك أن المجتمع لا يمكن أن يطالب انسانا بقدر من الحيطة أو الذكاء
فى تصرفاته وفى حركاته أو سكناته يتجاوز ما تحتمله ظروفه الاجتماعية
كالثقافة والسن والخبرة ، والصحة كالمريض والصحة ... الخ (١) •

الا أن البعض الآخر يرى أن يكون المعيار فى هذا الشأن ماديا
أو موضوعيا *objective* ويعبر عنه أحيانا بالتقدير المجرد
in-abstracto ، ومقتضاه المقارنة فى تقدير توافر الخطأ بين ما صدر
من شخص المخطئ وما كان يصح أن يصدر من شخص آخر وهمى مجرد
abstrait متوسط الحذر والاحتياط ، وهو رب الأسرة المعنى بشئون
هسه *Bonus et diligens pater familias* ، فلا يسأل الا اذا

(١) راجع دونديه دى فابر فى النشرة الطبية الشرعية سنة ١٩٢١
ص ٧٢٠ وليجال •

A. legal. De la négligence et de l'imprudence Comme
sources de la responsabilité, thèse Paris 1922 p. 155.

كان هذا الانسان العادى لا يقع فيما وقع فيه هو (١) .

ويؤخذ على المعيار الشخصى اولا أنه قد يؤدى الى مساءلة معتاد الحذر والاتباه اذا صدرت منه هفوة بسيطة ، حين أنه قد يفلت من المسئولية كلية من اعتاد التقصير بالنظر الى ظروفه الخاصة . وأنه ثانيا لا يتطلب من الانسان أن يبذل جهدا معقولا حتى يرتفع الى مستوى رب الأسرة المعنى بشئون نفسه بدلا من أن يترك نفسه على سجيته . فهو من ثم لا يحقق لمواظبيه حماية كافية مما قد يلحقهم في سلامة أجسامهم بسبب روعته أو عدم تبصره كذلك التي يحققها على نحو أوفر المعيار الموضوعى . وأخيرا يؤخذ على المعيار الشخصى الغوض وصعوبة التطبيق إذ تتطلب دراسة وافية لشخص المتهم بالخطأ ، وملاحظة كافية لظروفه الخاصة من ثقافة ، وحالة عقلية ، واجتماعية ، وصحية ، قبل امكان تقرير مسئوليته ابتداء .

لذا فالتا تفضل الأخذ بالمعيار الموضوعى ، ونعتقد أن روح تشريعا تميل اليه في أكثر من موضع ، وبالأخص عند تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل المادى والنتيجة المعاقب عليها ، وقد عرفنا أن الراى السائد فقها وقضاء مستقر على ذلك (٢) ، فلا محل لعمل مغايرة بين طريقة تقدير الخطأ من جهة وبين طريقة تقدير توافر رابطة السببية بينه وبين ما حدث من اصابة أو قتل من جهة أخرى ، فانه الى انتفاء الحكمة منها لا يبدو أن شارعنا الجنائى قد أرادها أو افترض امكان حصولها .

وبلاحظ في نفس الوقت أن الأخذ بهذا المعيار المادى في تقدير قيام الخطأ لا يتعارض مطلقا مع امكان النظر الى الاعتبارات الشخصية البحت عند تقدير العقوبة ، ولكن بعد اذ يكون مبدأ مسئولية الجنائى قد تقرر على وجه ثابت من المقارنة التي أشرنا اليها بين التصرف المسند

(١) راجع جارو ج ٥ فقرة ٢٥٠٦ وبرنس

Prince . Science penale et droit positif

فقرة ٢٠٩ وجودى ص ١١٤ - ١١٦ ومازوا فقرة ٤٢٢ وما بعدها .

(٢) راجع ما سبق ص ٢٢ - ٢٥ عن معيار السببية .

إليه ، وبين ما كان يصح أن يكون تصرفا مقبولا من رب الأسرة المعنى
بشئون نفسه .

المطلب الثاني

تطبيقات عملية للخطأ

قد تحيط بيمض صور الخطأ اعتبارات عملية هامة ، تجعل تقرير
المسئولية فيها مصحوبا بجانب من الصعوبة أو التردد . وأكثر ما تثار
هذه الاعتبارات عند تقدير مدى مسئولية الطبيب أو الجراح عن خطئه
في طبه أو جراحته ، وعند تحديد من هو المسؤول عن أعمال الهدم والبناء .

الفرع الأول

الخطأ الأطباء

تبغى التفرقة في شأن مسئولية الطبيب عن خطئه بين نوعين منه
لكل منهما حكمه الخاص في نظر الكثير من الشراح ، وهما الخطأ
المادى والخطأ الفنى :

المسئولية عن الخطأ المادى

الخطأ المادى هو الخطأ الخارج عن مهنة الطب *faute extra-professionnel*
أى ذلك الذى لا يخضع للخلافات الفنية ولا يتصل بسبب بالأسول
العلاجية المعترف بها . ومن المتفق عليه أن الطبيب يسأل عنه في جميع
الأحوال سواء من الوجهة الجنائية أم المدنية ، ومهما كانت درجته من
حيث الضعف أو القوة : ومن ذلك مثلا أن يجرى الجراح جراحته وهو
سكران أو مشلول اليد ، أو بسلام غير معقم ، أو كان ينمى في جوف
المريض مشرطا أو ضمادا . أو كان يتمتع طبيب المستشفى الحكومى عن
مباشرة مريض دون مبرر ، أو يأمر بإخراجه منه رغم أن حالته تستوجب
العلاج ، أو قبل أن يستوفى المدة المطلوبة لعلاج ودون سبب فنى
مشروع .

ولذا قضى بإدائه طبيب عيون لأنه كان يباشر عملية الشعرة لمريض تحرك بفتة ، فضربه بقبضة يده مرتين على صدره ومرة على رأسه ، وكان المريض مصابا بضغط الدم فتوفي من اجتماع الماملين مع الضرب والمرض . وقد كانت الادانة بوصف الواقعة ضربا أفضى الى الموت لا قتلا خطأ ، على أساس أن الضرب لا يعتبر من الوسائل الطبية المعترف بها في العلاج ، بل يخفض لحكم الجرح أو الضرب اذا صدر من متهم ليس بطبيب (١) .

ومن القضايا التي عرضت على القضاء الفرنسي في هذا الشأن قضية طبيب حرر « روشة » لمريضه تتضمن دواء ساما Laudanum بمقدار ٢٥ نقطة في الزجاجة ولم يكتب كلمة نقط gouttes بشكل واضح ، بل كتب منها حرفين أو ثلاثة فاختلفت لدى مساعد الصيدلي مع كلمة جرام grammes ، فقام بتركيب الدواء على أساس وضع ٢٥ جراما فيه ، ولذا توفيت المريضة من استعماله . واعتبرت المحكمة الطبيب ، والصيدلي ، ومساعداه ثلاثتهم مسئولين عن قتل المريضة خطأ : أولهم لأنه كتب كلمة نقطة مختزلة في حرفين أو ثلاثة حروف متقاربة في مساحة ضيقة جدا من هامش الروشة ، مع أن المرسوم الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٦ يوجب في المادة ٢٠ منه كتابة الأرقام بالحروف وهو لم يفعل . وثانيهم لأنه قبل هذه الروشة المخالفة للقانون ولم يدها للطبيب لتحريرها كما يجب . ولأنه ترك أمر تركيب دواء سام لمساعدته مع أن القانون الصادر في ١ سبتمبر سنة ١٩٤١ يوجب عليه في المادة ٢٧ منه أن يقوم بتركيب الأدوية السامة بنفسه أو تحت اشرافه المباشر . وثالثهم لأنه لم يرجع الى الصيدلي للتحقق من المقصود من الروشة ولأنه أخطأ خطأ فنيا إذ أن القواعد الفنية لا تسمح بوضع ٢٥ جراما من هذه المادة السامة في دواء أشارت الروشة الى أن المريضة ستستعمله على دفعتين فقط (٢) .

(١) نقض ١٩٣١/٤/٢٣ العمادة من ١٢ من ١٩٧ .

(٢) محكمة انجيه في ١٩٤٦/٤/١١ منشور في Sem-jur سنة ١٩٤٦

ج ٢ من ٣١٦٢ .

المسئولية عن الخطأ المهني : الرايان السائدان

إذا كان الخطأ المادى من الطبيب لا يثير خلافا عند تقدير المسئولية عنه فإن خطأه الفنى *faute professionnelle* أثار كثيرا من الصعوبة ومن وجوه الخلاف . فقد ذهب رأى مهجور الى وجوب تقرير اعفاء الطبيب اعفاء تاما من المسئولية عنه ، من الوجهتين الجنائية والمدنية معا ، أو بالأقل من الوجهة الجنائية فحسب . وذلك إما كان نوع هذا الخطأ ومداه .

الا أنه ساد بعد ذلك - ومنذ أواخر القرن الماضى - رأى آخر مقتضاه وجوب مساءلة الطبيب عن خطئه الجسيم وحده دون اليسير ، وذلك من الوجهتين الجنائية والمدنية معا ، ويكون الخطأ الفنى الجسيم بمخالفة الوسائل العلاجية السليمة مخالفة واضحة تتم عن جهل يمين أو ن اهمال جلى لا يصح صفوره من طبيب يشعر بمسئوليته ازاء مريضه . ومن ذلك تسرعه فى التشخيص أو العلاج برعونة أو باهمال ، ودون الاستعانة بالطرق الضرورية والمفيدة لتكوين الرأى ، وبالوسائل الفنية التى يشير بها الطب الحديث ، أو مخالفته اياها بمخالفة قاضحة . ذلك أن هناك قواعد أساسية فى علم الطب ومبادئ أولية متفق عليها تعتبر مخالفتها خطأ جسيما يضارع سوء النية من حيث وجوب تقرير المسئولية عنها دون غيرها .

أما الخطأ اليسير من الطبيب فى التشخيص أو العلاج فيجب التجاوز عنه ، لأن الأطباء كثيرا ما يختلفون فيما بينهم ، ومن حقهم أن يتجهوا الى نظريات متباينة فى مزاوله مهنتهم ، كما أن من حقهم الاقدام على تجربة وسائل علاجية حديثة دون خوف من اتهام جنائى ، ولا وجل من مساءلة مدنية ، وذلك على أساس من خطأ فنى قد يكون غير واضح أو مشكوكا فى وجوده بالمرّة (١) .

(١) راجع ديمولومب *Demolombe* ج ٣١ ص ٤٧٣ وما بعدها وفقرة ٥٤٢ وما بعدها وديموج *Demogue* فى الالتزامات ج ٢ فقرة ٢٦٤ وسافاتيه *Savater* فى المسئولية المدنية ج ٢ فقرة ٧٧٧ ، ٧٩٠ ، ٧٩٥ . وبودان *Boudant* دروس فى القانون المدنى ج ٤ فقرة ١١٨٧ .

وقد اعتنى الكثير من شراح القانون الجنائي هذا الرأي الأخير (١) ،
وفيه من يأخذ بقاعدة وحدة الخطأين الجنائي والمدني التي سلف الكلام
فيها ، فذهب الى أنه لا تجوز مساءلة الطبيب أو الجراح جنائيا عن خطئه
القنى الا اذا كان جسيما واضحا ، وذلك بخلاف غيره من أبواب المهن
الأخرى الذين يسألون عن خطئهم القنى مهما كان يسيرا ، وبخلاف
مسئوليته من الوجهة المدنية التي يصح أن تكون عن الخطأ اليسير أو
التافه ، كما تكون من باب أولى عن خطئه الجسيم .

الا أن جانباً ملحوظاً من شراح القانون لا يقبل هذه التفرقة في
تقرير مسؤولية الطبيب بين خطئه القنى الجسيم وغير الجسيم ، بل يذهب
الى وجوب مساءلته مدنيا وجنائيا معا عنها جميعا ، ومهما بدا الخطأ هينا
أو يسيرا . على أنه لا يدخل في نطاق الخطأ اليسير اختلاف الرأي بين
الأطباء ، أو الخطأ المشكوك فيه ، بل لابد من ثبوت الخطأ على وجه
القطع دون الترجيح أو الشك . ذلك أن النصوص القانونية جاءت عامة
لم تفرق في تقرير المسؤولية بين خطأ يسير وآخر جسيم ، أو بين خطأ مادي
 وآخر قنى .

كما أنه يلاحظ أنه اذا كانت التفرقة في شأن مسؤولية الطبيب بين
خطئه اليسير وغير اليسير قد قابلت صدى واسعا من أحكام المحاكم ،
الا أن هذه الأحكام لم ترم في الواقع الا الى منع القاضى من التدخل
في بحث النظريات العلاجية المتضاربة والمساائل العلمية الخلافية ، دون
رغبة في المنايرة بين نوع من الخطأ وآخر في ترتيب المسؤولية عنه .

وأخيرا يضيف هذا الرأي أن مسؤولية الطبيب عن خطئه القنى
اليسير ليس مقتضاها التسرع في الحكم عليه بمجرد الشك أو الترجيح ،
بل ينبغي اثبات الخطأ بصفة حاسمة ، وذلك اذا خرج ولو خروجاً يسيراً
عن قاعدة ثابتة مسلم بها . فاذا سائر طرقاً فنية حديثة ، أو نظريات

(١) راجع جارو ج ٥ فقرة ٢٠٦ وجارسون م ٣١٩ ، ٣٢٠ فقرة
١٩٢ وفيدال ومانيول فقرة ٢٣٣ ص ٣٤٠ ودونديه دى فابر فقرة ٤٢٤
ص ٢١٥ .

مبتكرة فيها قدر واضح من الجدية ، أو تقوم على أساس من البحث العلمى السليم فانه يظل بمنأى عن المسئوليتين الجنائية والمدنية معا ، دون أن يرد على ذلك بأنه لا يصح للقضاء التدخل فى المسائل الفنية الصرفة ، فهى تثار فى كثير من القضايا دون أن يحول ذلك دون الاستئناس بأراء الاختصاصيين فيها (١) .

خطة القضاء

أخذ جاب كبير من أحكام القضاء الفرنسى بنظرية التفرقة بين خطأ الطبيب الفنى الجسيم واليسير ، ليسأله عن الأول دون الثانى ويقرر صراحة أن المسئولية الجنائية لا تكون الا عند جسامه الخطأ فحصب (٢) . كما ذهب بعضها الى القول بالمسئولية الجنائية « لأن خطأ الطبيب تستطيع المحكمة أن تتبينه وتقدر جسامته من تلقاء نفسها ، وترى أنه خطأ ظاهر بوضوح وجسيم (٣) » .

الا أن جانباً آخر من الأحكام — وبالأخص الحديث منها — أخذ يتجنب الاشارة الى جسامه الخطأ ، ويستعيز عنها بعبارة الغلط الواضح أو المؤكد (٤) . بل ذهب بعضها الى الاشارة صراحة الى امكان مساءلة

(١) راجع بلانيول وريبير واسمان فقره ٥٢٤ ومازو ج ١ فقره ٥٠٨ ديوميرول ص ١٥ . وبالنسبة للقانون المصرى مصطفى مرسى فقره ٧٠ ، ٧١ وسليمان مرقس القانون والاقتصاد ص ٧ عدد ١ ص ١٥٩ ، ١٦٠ ومحمود مصطفى « الخاص » فقره ٢٤٥ ص ٢٥٤ وحسن ابو السعود فقره ٢٤٧ ص ٢٨٩ وعبد المهيمن بكر المرجع السابق فقره ٣٠٥ ص ٦٤٤ . وراجع فى تطور النظريات المختلفه رساله محمد فائق الجوهري عن « المسئولية الطبية » القايره سنة ١٩٥١ ص ٣٥٦ - ٣٦٦ .

(٢) محكمة افريه فى ١٨٣٣/١٢/١٧ وقد تأيد استئنافيا من محكمة روان فى ١٨٣٤/٥/٢٢ ثم من محكمة النقض فى ١٨٣٥/٦/١٨ سبرى ١٨٣٥ - ١ - ٤٠١ . وراجع أيضا فى نفس الاتجاه استئناف متر فى ١٨٦٧/٥/٢١ سبرى ١٨٦٨ - ٢ - ١٠٦ . ومحكمة السين فى ١٩٢٣/٦/٩ الحسامه ص ٤ رقم ٧٥٢ ص ١٦٧ .

(٣) دويه فى ١٩٣١/٥/١٩ جازيت دى باليه ١٩٣١ - ٢ - ٧٧٣ .

(٤) نقض فرنسى فى ١٩٣٧/١٠/١٨ دالوز الاسبومى ١٩٣٧ - ١٩٤٤ - ٥٩٤ ونقض مرائض فى ١٩٤٥/٧/٣ دالوز الاسبومى ١٩٤٦ - ٥٣ .

الطبيب - حتى جنائيا - عن خطئه اليسير ، وسواء أكان ماديا أم مهنيا (١) . وكل ذلك تحت وطأة الاحتياجات العملية ، وحماية للجمهور من اهمال طبيب قد لا يكون في احساسه بالمسئولية القدر الكافي لأن يعصمه من الرعونة أو التمرع غير المأمور .

أما في مصر فقد ذهب الغالب من أحكام المحاكم الى استلزام الخطأ الفنى الجسيم صراحة كأماس لمسئولية الطبيب جنائيا بالأقل ، ولعل مضطردا على هذا بانتظام حتى عهد قريب (٢) . ثم أخذ بعضها يخفف من عبارة استلزام الخطأ الجسيم صراحة ، بل وأخذ يشير في حيثاته الى امكان المسئولية - حتى الجنائية - عن الخطأ المهنى اليسير متى كان مؤكدا او ثابتا بوضوح (٣) .

وفي قضاء لاحق لمحكمة النقض تجدها تقرر مسئولية الطبيب عن خطئه بوجه عام لأن « من المقرر أن اباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فاذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمده ونتيجته ، أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله » (٤) . وفي هذا القضاء انتهت المحكمة الى صحة ادانة طبيب عن اصابة سيدة خطأ بسبب ما حدث من تمزق في جدار الرحم وتدلّى لفة من الأمعاء الدقاق من هذا التمزق الى

(١) جرينوبل في ١٩٤٦/١١/٤ داللو الأسبوعي ١٩٤٧ - ٧٩ ، ونقض فرنسي ، في ١٩٢٠/١٠/٢٩ - سيري ١٩٢١ - ١٩٢١ ، وريوم في ١٩٢٩/٢/٥ جازيت دي باليه ١٩٢٩ - ١ - ٦٤٩ .

(٢) راجع حكم مختلط في ١٩١٠/٢/٢٣ التشريع والقضاء س ٢٢ ص ١٢٠ ، ١٩١٢/٢/٢٩ س ٢٤ ص ١٦٦ واستئناف مصر في ١٩٢٧/٥/٢ ص ٢٩ رقم ١١ ص ٢٠ والجزيرة الجزئية في ١٩٢٥/١/٢٦ المحاماة س ١٥ عدد ٦ ص ٤٧٣ .

(٣) جنح مستأنفة القاهرة في ١٩٢٧/٥/٢ ص ٢٩ - ١١ - ١٢ ، واستئناف مصر في ١٩٣٦/١/٣ المحاماة س ١٩ عدد ٧ و ٨ ص ٧١٣ ، والاسكندرية الابتدائية في ١٩٤٣/١٢/٢٠ المحاماة س ٢٣ عدد ٢١١ رقم ٥٣ ص ٨٧ .

(٤) نقض ١٩٦٣/١/١١ أحكام النقض س ١٤ رقم ٩٩ ص ٥٠٦ ويشبهه نقض ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ رقم ٤ ص ٢١ .

فراغ الرحم أثناء إجراء جراحة كحت على غشائه ، وقد تحدثت المحكمة العليا التقيد برأى معين في هذا الحكم في صدد التفرقة بين الخطأ المهني الجسم واليسير ، أسوة ببعض القضاء في مصر والخارج .

تقدير الآراء السائدة

إذا استبعدنا نظرية أفلات الأطباء من المسؤولية الجنائية أفلاتا كليا ، وهي لا تجد لها أنصارا ، نجد أن النزاع يكاد ينحصر في الفقه الآن بين المسؤولية عن الخطأ الجسيم وحده ، والمسئولية عن الخطأ ولو كان يسيرا بشرط أن يكون مؤكدا واضحا . ولكن ما الفارق بين عبارتي خطأ غير يسير ، وخطأ يسير ولكن مؤكدا واضح ، وهل في الامكان وضع حد فاصل بين مدلولهما ؟ .. نشك في ذلك كثيرا ، خصوصا وأن الخطأ الطبي في المادة لا يكون مؤكدا واضحا الا اذا كان جسيما ، وأن الخطأ اليسير يكون دائما محلا لاختلاف الرأي بين الأطباء . وحتى ان أمكن نظريا الفصل بين الأمرين أليس الأمر مرجعه في النهاية الى تقدير القاضي لوقائع كل دعوى على حدة ، وبالأخص الى نظره الى آثار الخطأ منه الى مدى الخطأ نفسه ؟ ...

لذا فان الخلاف بين الرأيين لا يبدو في نظرا على خطورة تذكر من الوجهة العملية . فالخطأ في تقدير توافره أولا ، ثم في تقدير جسامته ثانيا موضوعي صرف بطبيعة الحال . وتفاوتت الأخطاء وجودا وقدرها في تقدير الناس تفاوتوا ملحوظا . بل ان الكثير من الأحكام الذي أشار في حيثياته الى امكان مساءلة الطبيب عن خطئه الفني اليسير ، كان يأبى أن يسلم بأن الخطأ المطروح يسير تافه ، بل كان يصر على اعتباره جسيما طالما كان مؤكدا ، أى كان مدفوعا برغبة عدم التقيد مقدما بأى قيد في تقدير مدى الخطأ ، أكثر منه برغبة الفصل على وجه دون آخر في الدعوى المطروحة بالذات .

ثم انه عند التسليم بأن خطأ الطبيب أو الجراح كان في واقعة معينة يسيرا تافها يصبح من المتعذر عملا في غالب الأحوال امكان اسناد النتيجة

النهائية الى هذا الخطأ دون العوامل الأخرى الطبيعية مثل ظروف المريض، أو طبيعة المرض ، أو الجراحة نفسها . وكأنه بجانب صعوبة إثبات توافر الخطأ ستقوم صعوبة اسناد النتيجة المطلوب العقاب عليها الى هذا الخطأ بالذات دون باقى العوامل الأخرى ، فيصبح مناط الصعوبة هو فى اثبات السببية أكثر منه فى التقرير بإمكان المسؤولية حتى عند التسليم بتفاهة الخطأ المسند الى الطبيب أو الجراح .

ومع ذلك - اذا كان هناك بد لتفضيل أحد الراىين - نميل الى القول بأن فكرة قصر مسؤولية الطبيب الجنائية على خطئه المهنى الجسيم فحسب ادعى فى النهاية الى اطمئنائه وهو يؤدى عمله ، والى أن يتصرف فى المآزق بثقة واقدام لا يشوبهما وجل من عقاب . وأدعى كذلك الى عدم تغللل القاضى تغللاً كبيراً فى مجاهل الماسجلات الفنية البحث للموازنة بين الآراء المختلفة ، التى لا بد وأن تثار على عرض صورة كلما عرضت . به دعوى من هذا النوع . وان فعل ففى اعتدال يسمح للطبيب بقدر ملائم من الحرية فى تكوين رأيه واختيار طريقته ، وهو ما قد لا ييسر - فى فهم البعض بالأقل - اذا قيل بالمسئولية الجنائية فى جميع الأحوال وبغير أى تحفظ .

والمسئولية الجنائية بحكم خطورة عواقبها تقتضى الكثير من الاعتدال فى تقريرها ، على خلاف الحال فى المسئولية المدنية التى يصح التساهل فى قبولها أحياناً . أو عبارة أخرى ان نظرية ازدواج الخطأ الى مدنى وجنائى ، ان كان لها بوجه خاص ميدان جدير بالدفاع عنها فيه ، فهو ميدان مسؤولية الأطباء بالذات . اذ أنها مسئولية ذات صبغة خاصة تحف بها اعتبارات دقيقة متنوعة من كل جانب ، وتثار فيها من وجوه الخلاف فى الراى والتضارب بين المدارس العلاجية المختلفة ما قد لا يثار على الاطلاق أو على هذا النطاق الواسع ، فى مزاوله المهن الأخرى .

واذا قيل بأن استبعاد كل ما يتصل باختلاف الراى بين الأطباء من نطاق المسئولية فيه ضمان كافٍ للطبيب ، فالرد على ذلك ميسور لأن الطب بوجه خاص علم سريع التطور ، يتصارع قديمه وحديثه صراعاً

مستمرًا • وتشخيص المرض واختيار العلاج المناسب أمور غالبا ما تتباين فيها الآراء بحسب نوع المرض ودرجة تطوره ومدى مقاومة المريض •• بل قد تتردد من النقيض الى النقيض عند دقة الحالة ، فضلا عن أنها قد تتطلب متابعة سير المرض يوما فيوما •

الى جانب ذلك فان مقاومة الجديد طبيعة عند أهل العلم مأثورة ، ولذا كثيرا ما وجد العلاج الحديث مقاومة اجماعية من عدد ضخم من الأطباء ، أو قابل اعتراضا من مجموع الاختصاصيين والخبراء الذين قد يصرون على رفضه طويلا قبل أن يؤمنوا بفائدته أو يقبلوا عليه في ثقة واقتناع • ولأنه من العسير في النهاية ألا يوجد في تصرف الطبيب وطريقته - عند فشل العلاج أو الجراحة - ما قد يصح أن يعد خطأ منهيا يسيرا في نظر طبيب آخر ، بل في نظر مجموعة كاملة من خيرة الأطباء ، أية كانت أسباب الفشل ودواعيه •

بعض ما يراعى عند تقدير خطأ الطبيب
على أية حال ينبغي عند تقدير مدى خطأ الطبيب مراعاة اعتبارات موضوعية متعددة ، مثل الظروف الخارجية كذلك التي تحيط به والتي قد تدعوه الى العمل أحيانا في ظروف غير مناسبة بعيدا عن الوسائل اللازمة ، ومثل خطورة الحالة وما قد تستلزمه من مبادرة الى اسعاف عاجل مهما كانت تلك الوسائل قاصرة ، ومثل غموض الحالة أو وضوحها ، وفي الجملة كافة ظروف الزمان والمكان •

كما ينبغي أن يكون محل اعتبار قوى أيضا في هذا الصدد المستوى الممنى للطبيب المسئول فان مسئولية الطبيب القديم ينبغي أن تكون أقسى من مسئولية الطبيب حديث العهد بالمهنة ، والأخصائي فيما تخصص فيه أشد من مسئولية العام وهكذا (١) •

(١) راجع في ذلك لوكاس Lucas : Les Obligations du médecin

these 1 38. فقرة ٣٨ •

الفرع الثاني

أخطاء الهدم والبناء

القاعدة المتبعة في نطاق أخطاء الهدم والبناء هي تقرير المسؤولية في نطاق المبادئ العامة وحدها ، فلم يثر أحد في شأنها شيئا من وجوه الاعتراض التي قابلناها عند تقرير مسؤولية الأطباء . ذلك أن أصول الهدم والبناء تنبئ عن الأصول العلاجية بأنها أكثر استقرارا وأقل تراوحا ، وأدعى الى العمل في تراث وحيطه . وقد يموت المريض بين يدي جراح مهمل ويكون موته مع ذلك قضاء وقدر ، أو قد يقال خطأ الطبيب إصابة الأقدار ، أو قد يشفع للطبيب في النهاية ورغبته في المبادرة والعمل في عجل لا تقا حياء مريضه . ولكن اذا مات الانسان من سقوط جدار على أم رأسه ، فوراء موته يكمن دائما خطأ جنائي يستوجب البحث عن المسئول . ومرض المريض أو إهماله في المبادرة الى العلاج كثيرا ما يتقاسم المسئولية عن الموت مع خطأ الطبيب ، انما خطأ المهندس أو المالك قلما يجد سببا يتقاسم معه المسئولية من تصرف الجنى عليه .

والقاعدة في تعيين المسئول هنا ، هي أن كل من يشترك في أعمال الهدم والبناء يسأل عن نتائج خطئه الشخصي ، وذلك سواء أكان اشتراكه فيها بصفة مالك ، أم مهندس ، أم مقاول ، أم ملاحظ عمال ، أم عامل .

والمالك هو المسئول الأول عن اجراء الترميمات بمنزله (١) . بل حكم بأنه اذا كان صاحب البناء مع اعلاؤه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي الى سقوطه المفاجيء ، قد أهمل في صيافته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا الى عيب في السفل غير المملوك له ، « فانه كان يتمين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على ابعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء باصلاحه أم بتكليفهم اخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فان الحادث يكون قد وقع نتيجة

(١) محكمة اللبان الجوية في ٢٩/١١/١٩٣٣ المحاماة س ٤ ص ٥٦٢ .

عدم احتياطة وتلزمه تبعته « (١) » .

ويشبه ذلك ما حكم به من أن المالك مسئول عن سقوط البناء ولو تضافرت عوامل كثيرة في هذا السقوط منها أخطاء وقعت في تشييد البناء ، وضعف سمك الحائط المشترك ، وعدم بناء دورات المياه بالطوب الأحمر ، وتسرب مياه خزان الصرف من مواسير منزل مجاور اعتبر مالكة مسئولا هو الآخر عن نفس الحادث (٢) .

والمالك دون المستأجر هو الطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ، ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد سبق له قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة ، إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن (٣) .

وينبغي في مثل هذه الصورة بدها التمييز بين مسؤولية المالك إزاء نفس المستأجر الذي تعهد بالقيام بأعمال الترميم والصيانة ، والتي تنتج بدها بسبب هذا التعهد نفسه عند حدوث تصدع أو انهيار للبناء ، وبين مسؤولية المالك إزاء باقي المستأجرين الذين لم يكونوا طرفا في مثل هذا التعهد وبالتالي لا ينبغي أن يضاروا به عند عدم تنفيذه على الوجه المطلوب . فتبقى المسؤولية قبل المالك قائمة ، أما المسؤولية المدنية فتحكمها قواعد القانون المدني التي تسمح بتحويل المسؤولية أو بالتناقد عليها طبقا لأوضاع معينة ليس هذا مقام تناولها .

ولا ينفي مسؤولية المالك عن تأخره في أعمال الصيانة والترميم أن يقال بترأخي جهة الإدارة في إخلاء المنزل من سكانه بعد إذا تحقق لها خطر سقوط المنزل ، لأن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه

(١) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٠٧ ص ٦٥٠ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض ص ٢٠ رقم ٤٢ ص ١٩٢ .

(٣) نقض ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض ص ٢٠ رقم ١٤٠ ص ٦٦٦ .

موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فاذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فذلك انما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس . كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فان هذا لا ينفي مسئولية المتهم طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه (١) .

كما لا ينفي مسئولية المالك أن ينفي على قرار هدم المبنى عدم استيفائه للشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك أن مجال البحث في هذا القانون انما يكون عند تطبيقه واعمال أحكامه مجردا عن النتيجة التي وقعت بصرف النظر عن قرار الهدم (٢) .

والمالك مسئول أيضا عن أعمال الهدم والبناء التي يعرضها بمعرفة أو تحت اشرافه الخاص (٣) . ولذا حكم بأن صاحب البناء الذي يشرع في هدمه ، سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته ، مسئول جنائيا ومدنيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذه الاحتياطات المعقولة التي تقى الأتفس والأموال ما قد يصيبها من الأضرار ، ويعتبر العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه متى ثبت أنه كان عالما بمصولة ، ولم يثبت أنه عهد به فعلا لأشخاص ممن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم شخصيا (٤) .

أما اذا تبين أن المالك قد عهد بالبناء كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته ، فهو الذي يستل وحده عن نتائج خطئه دون المالك ولا محل لأن يشترك معه هذا الأخير في أية مسئولية جنائية عما قد يصيب الناس من الأضرار عند اقامة البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة (٥) .

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ١١ رقم ٥٩ ص ٢٩٦ .

(٢) نقض ١٩٦٠/٣/٢٢ الأتف الإشارة اليه ، ١٩٦٢/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ١١٢ ص ٦٠٣ .

(٣) نقض ١٩٠٨/٣/٢٨ سج س ٩ عدد ١٢٠ .

(٤) نقض ١٩٢٩/٢/٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٥٤ ص ١٦٣ .

(٥) نقض ١٩٦٣/٤/٣٠ أحكام النقض س ١٤ رقم ٧٣ ص ٣٦٦ .

و ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ رقم ١٧٩ ص ٩٠٤ .

أو بحسب تعبير محكمة النقض أن صاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المقررة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا عهد به كله أو بمضه إلى مقاول مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائفة التى أوردها أن أعمال الترميمات فى العقار محل الحادث كانت تجرى تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقى المطعون ضدهم (ملاك العقار) وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعاً لانتفاء مسئوليتهم فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون (١) .

ولا يغير من هذا الوضع شيئاً أن يبين أن المالك كان فى أثناء اجراء عمليات الهدم أو الحفر أو البناء دائم التردد على مكانها ، فإن هذا التردد لا يحمله المسئولية عن أخطاء المقاول أو عمال المقاول ، لأنه لا يدل إلا على رغبته فى الاطمئنان على مجريات سير العمل دون أن يفعله بطبيعة الحال التدخل فى كيفية سيره (٢) .

وإذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ ماله الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند اجراء اصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه ، ومن ذلك أن يكون الأخير مستأجراً من باطن أحد المستأجرين . كما أنه لا ينفى مسئولية المالك أن يكون قد نبه على المستأجر الأصلي بالاخلاء . فتمتى أقدم على اجراء اصلاحات كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لتقوية السقف الذى سقط . وعدم وضع أنقاض الأسقف التى هدمها على السقف الذى سقط وعدم اذعان المجنى عليهم لطلب الاخلاء الموجه اليهم من الطاعن بفرض حصوله لا ينفى عنه الخطأ الموجب

(١) نفى ١٩٧٤/٢/٢ أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٩ ص ٨٠ .

(٢) راجع نفى ١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٤٩ ص ٢٣١ .

لمسئولية الحادث اذ يصح في القانون أن يكون الغلط الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر « (١) » .

وانما يشترط في مثل هذه الحالة ألا يكون هناك تعارض بين اجراء الترميم المطلوب والاستمرار في شغل المكان . أما اذا تعذر اجراء الترميم الا بعد الاخلاء ورفض المستأجر الاذعان لطلب الاخلاء بما أدى الى انهيار البناء تعذر القول بأن مسئولية المالك تظل قائمة ، اذ لا مسئولية جنائية بصير خطأ ، ولا خطأ اذا توافر للواقعة ما ذكرنا من اعتبارات .

واذا عهد المالك بعملية الهدم أو الترميم الى شخص مختص كان مسئولا دونه عن الأخطاء الفنية فيها . ومن ذلك أن يعهد بتصميم العملية الى مهندس فيخطئ فنيا في التصميم ، أو أن يعهد بعملية التنفيذ الى مهندس أو مقاول فيخطئ فيها ايها بما يؤدي الى اصابة أحد الأشخاص أو قتله .

وتكون مسئوليتهما تافيه حينئذ لمسئولية المالك (٢) ، الا اذا تولى ادارة العمل أو تدخل فيه ، أو اختار مقاولا تنقصه التجربة أو المراتب أو مشهورا بعدم الكفاءة ، أو لا يظهر من حاله ما يجعل على الثقة به (٣) . ومن ذلك أن مالكا قام ببناء دور ثان في منزله رغم معارضة المهندس له لأن البناء لا يتحمل ، ولكن قام الأخير تحت الحاح المالك بعمل التصميم اللازم ، كما قام مقاول بتنفيذه ، ثم انهار البناء وقتل شخصا فاعتبر المالك مسئولا بمفرده عن القتل الخطأ دون المهندس أو المقاول (٤) . وهو حكم محل نظر بالنسبة للمقاول بالأقل لأنه أقفاد عند التنفيذ لراى

(١) نقض ١٢/١٢/١٩٥٥ أحكام النقض من ٦ رقم ٤٢٢ من ١٤٦٣ / ١١٢ من ١٩٦٠/٣/٢٢ س ١١ رقم ٥٦ من ٢٩٦ و ١٤/١٠/١٩٦٢ س ١٤ رقم ١١٢ من ٦٠٣ و ١٢/٥/١٩٦٩ الاتف ذكره .
(٢) نقض ١٩٦٣/٤/٣٠ أحكام النقض من ١٤ رقم ٧٣ من ٣٦٦ .
(٣) مصر الابتدائية في ١١/٥/١٩٢٧ مج س ٢٩ عدد ١٢ من ٢٥ .
(٤) استئناف الاسكندرية في ١٨/٤/١٩٠٦ مج س ٧ من ١٢٣ .
(١٣ م - جرائم الأشخاص والأموال)

خاطيء صادر من غير مختص وذلك متى ثبت أنه كان يعلم أن الدور الأول لا يتحمل دوراً آخر فوجهه • وحتى إذا كان لا يعلم بذلك قد يقال انه كان عليه أن يتحقق من سلامة المبنى قبل بناء الدور الجديد • أما بالنسبة للمهندس فقد يقال ان الخطأ ليس في نفس التصميم على أية حال ، بل هو في فكرة الارتفاع بالمبنى في حد ذاتها ، وهي التي اعترض عليها فلم يتم بدور ما في عملية البناء •

ولذا يعد أقرب الى الصواب حكم آخر في قضية شرفة منزل سقطت وقتلت من كان بها ، وتبين أن سبب السقوط يرجع الى خطأ فنى في عملية الأسمنت المسلح نشأ من تداخل المالك في عمل المقاول بمنعه من تركيب الكوابيل ، فاعتبرت المحكمة المالك والمقاول مسئولين معاً ، وأن هذا الأخير كان ينبغي ألا يقدم على عمل يخالف الأصول الفنية ، وينقاد الى رأى خاطيء صادر عن غير مختص (١) •

ورؤى انعدام الخطأ من جانب المالك في قضية سقوط منزل واصابة امرأة مارة في الطريق لأن مهندس التنظيم كان قد عاينه ووجده آيلاً للسقوط قبل الواقعة بأربع وعشرين ساعة فقط فطلب اخلاءه ولكنه انهار قبل مضي الفترة المحددة ، وكانت حالة التداعي مما لا يدرك الا بعين الفنى المختص (٢) •

وخلل البناء الذى يسأل عنه المالك هو الخلل الظاهر الذى تنبىء عنه ظواهر الحال • أما اذا تبين مثلاً أن سبب سقوط الشرفة هو تآكل الكمرات الحديدية ، وهو من العيوب الفنية التى يتعذر اكتشافها الا بتكسير الخرسانة وهدم السقف فان مسؤولية المالك تصبح منتفية • لأنه حيث لا خطأ ولا تقصير فلا مسؤولية جنائية ، وان جاز أن تتوافر المسؤولية المدنية فحسب (٣) •

(١) حكم ١٦٢٧/٥/١١ السالف الذكر •

(٢) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ مج س ٤١ عدد ١٣٣ من ٣٣١ •

(٣) راجع تطبيقاً هاماً في نقض ١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ رقم ١٩٥ من ٩٦٦ •

ورؤى عدم مساءلة مهندس التنظيم الذى أرسل الى ناظرة وقف
اخطارا ينبه عليها فيه بازالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المسمول
بنظارتها لخطورة حالتها ثم لم يحرك ساكنا بعد ذلك ، وقصر فى رفع
تقرير الى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر فيما يتبع من اجراءات ،
ولم يسع الى استكشاف الخلل فى باقى أجزاء البناء بعد مشاهدة الخلل
فى الحائطين ، للتعرف على ما كان بجبالون داخل من تآكل وانحراف .
ذلك أن هذا التقصير من جانبه « ليس هو العامل الذى أدى مباشرة الى
وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه ، وكان اتهدام الحائط أمرا حاصلا
يفسر هذا التقصير نتيجة حتمية لقدوم البناء وإهمال ناظرة الوقف فى
اصلاحه وترميمه ، وعدم تحرزها فى منع أخطاره عن المارة ، ولذا فإن
تقصيره لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية» (١) ،
فانحصرت المسؤولية بذلك فى ناظرة الوقف دون مهندس التنظيم .

وأما أخطاء العمال فيسأل عنها العامل المخطئ ، وكذلك من يقوم
بملاحظته سواء أكان المالك ، أم المهندس ، أم المقاول ، أم الملاحظ
المكلف بالمراقبة ، وفى الجملة تقع المسؤولية على كل من يمكن نسبة خطأ
شخصى اليه لاشتراكه فى العمل . وتقدير وقائع الاشتراك مسألة
موضوعية (٢) .

المبحث الثالث

رابطة السببية

عالجنا رابطة السببية بصفة عامة فيما سبق . وطبيعة هذه
الرابطة واحدة فهي لا تتغير فى الجرائم غير العمدية عنها فى العمدية ، من
ناحية أنها تقتضى بالضرورة امكان اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ،
ومساءلة هذا الأخير عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ،

(١) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٦٣ من ٨٨١ .

(٢) نقض ١٩٠٨/٢/٢٨ مع س ٩ عدد ١٢٠ .

وراجع مقالا لنا فى « المسؤولية عن اخطاء الهدم والبناء » فى المجلة
الجنائية القومية عدد يولييه سنة ١٩٥٩ .

وعدم مساءلته اذا ما تداخلت عوامل شاذة غير مألوفة في تحقيقها (١) .
وان كان الملاحظ في هذا الصدد ، أن القضاء يميل في نطاق الجرائم
غير العمدية الى بعض التساهل في تحديد العوامل المألوفة ، بما يترتب
عليه من توسع محتوم في مساءلة الجاني .

وقلنا في مناسبة سابقة انه اذا تعددت الأخطاء المحدثة النتيجة وجبت
مساءلة أصحابها جميعا ، وبوصفهم فاعلين أصليين للجريمة ، حتى
ولو اتخذت أخطاء بعضهم مظهر التحريض أو الاتفاق أو المساعدة فيها ،
بغير وجه للمقارنة بين الأخطاء ودرجاتها ، وأن تعدد الأخطاء الموجبة
لوقوع الإصابة أو الإيذاء خطأ يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان
قدر الخطأ المنسوب اليه ، ويستوى أن يكون سببا مباشرا أم غير مباشر
في حصوله ، ما دام قد أمكن تمييز جميع الجناة المتسببين في النتيجة
المعاقب عليها (٢) .

وقد حدث في هذا الشأن أن محصلا في سيارة أوتوبيس أعطى
للسائق اشارة السير خطأ قبل تأكده من نزول الركاب ، فلما انطلقت
السيارة سقط أحد الركاب في أثناء ركوبه فيها وقتل . وفي مثل صورة
هذه الدعوى لا ينبغي أن تجب مسؤولية المحصل مستولية السائق لأن
عليه بحسب م ٧٤ من ق . رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات
وقواعد المرور « ألا يبدأ في السير الا بناء على اشارة المحصل بعد تأكده
من نزول وركوب الركاب » .

كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام
القانون المذكور على أنه : « يحظر على قائدى سيارات النقل العام
للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد
بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير » .

(١) راجع ما ورد عنها فيما سبق ص ٣٧ - ٤٥ .

(٢) راجع نقض ١٥/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض ص ٧ رقم ٢٧٩
ص ١٠٢٤ ، ٢٩/١/١٩٥٧ ص ٨ رقم ٢٦ ص ٨٨ ، ١٤/١٠/١٩٦٣ ص ١٤
رقم ١١٢ ص ٦٠٣ ، ٢٢/١/١٩٦٧ ص ١٩ رقم ١٧ ص ٩٤ .

وتأسيساً على هذين النصين قضت محكمة النقض بأن إطلاق المحصل لصفارته لا يعنى السائق من القيام بهذا الواجب ، ولا يجب التزامه به (١) . كما أن مسؤولية السائق لا تنفى مسؤولية المحصل في مثل هذه الصورة التى ينبغى أن تعتبر من صور الخطأ المشترك بين أكثر من جانب واحد اتخذ خطأ أحدهم مظهر الفعل الأصلي ، وخطأ الآخر مظهر التحريض (٢) .

كما حكم بأنه اذا كان الطعوب ضده وهو طيب مزج الدواء خطأ بمحلول الطرير بدلا من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه به ، فهو قد أخطأ سواء أكان قد وقع في هذا الخطأ وحده أم اشترك معه المرض فيه ، وبالتالي وجبت مسؤولية أى من المشاركين فيه (٣) . وفى هذه الصورة اتخذ خطأ الطبيب مظهر الفعل الأصلي حين اتخذ خطأ المرض مظهر المساعدة فيه ، ولو أن الكل ينبغى أن يعتبر في النهاية فاعلا أصليا في احداث النتيجة المعاقب عليها .

وقد تعدد الأخطاء من جانبين متعددين ، ولكن يصاب المجنى عليه أو يقتل بسبب خطأ أحدهم فقط ويتعذر تمييزه ، فتوصف النتيجة بأنها شائعة بين الجناة ، وهو ما يترتب عليه وجوب القول بتبيرة الجميع . ومن ذلك أن يتبادل اثنان الامساك بمسدس محشو بالرصاص ويعبئان به ، فينتقل منه عيار يصيب المجنى عليه ، ولا يعرف من المتسبب منهما في

- (١) نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ أحكام النقض من ٢١ رقم ١٠٧ من ٤٤٣ .
 (٢) وموضوع الخطأ المشترك بين جناة متعددين ، أو بين عدة جناة ومجنى عليهم يعرض في العمل أحيانا في حوادث البرقانات . راجع في هذا الشأن نقض ١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض من ١٢ رقم ٢٢ من ١٣١ ، ١٩٦٣/١/٤ من ١٤ رقم ٩٥ من ٤٨٦ ، ١٩٦٤/٢/٣ من ١٥ رقم ٢٣ من ١١٠ ، ١٩٦٤/١١/٢٣ رقم ١٤٥ من ٧٣٢ .
 (٣) نقض ١٩٧٠/٤/٢٠ أحكام النقض من ٢١ رقم ١٤٨ من ٦٢٦ . وراجع أيضا عن الخطأ في ممارسة مهنة الطب نقض ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ رقم ٢٣ من ٩١ ومؤلفنا من « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء دراسة تحليلية مقارنة » طبعة رابعة ١٩٨٤ من ٢١٥ - ٢٣٦ .

انطلاقه (١) .

ومن الصعوبات المألوفة في هذا النوع من الجرائم ، أن خطأ المجنى عليه نفسه كثيراً ما يتدخل الى جانب خطأ الجاني في احداث النتيجة المعاقب عليها . والقاعدة أنه لا مقاصة في المسؤولية الجنائية ، حين تنقاص الأخطاء في المسؤولية المدنية ، فينتقص خطأ المضرور بما يوازي جسامته من مقدار التعويض المستحق .

ولذا قضى في هذا الشأن بأنه اذا كان الحكم المستأنف المطعون فيه أسند وقوع الحادث الى خطأ المتهم والمجنى عليه معا ، ثم ألزم المتهم والمسئول عن الحق المدنى عنه بكامل التعويض المقضى به ابتدائيا على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، فإن الحكم الاستئنافي يكون ميبيا بالخطأ في تطبيق المادة ١٦٣ من القانون المدني (٢) .

أما في النطاق الجنائي فيصح أن يكون الخطأ الذي أدى الى القتل أو الاصابة مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما خطأ الآخر . أو بمباراة أخرى ان خطأ المجنى عليه لا يجب خطأ الجاني ما دام مألوماً متوقفاً ، وان كان يصح من وجهة قضائية صرف أن يدخل في الاعتبار عند تقدير العقوبة فحسب ، ويقطع علاقة السببية كلية اذا كان من الشذوذ الذي لا يرد على الغاير (٣) .

وتقدم فيما يلي تطبيقات منتزعة من أحكام القضاء ، لابرار المعاني سائلة الذكر ، موزعين إياها على طائفتين ، الأولى قضى فيها بقيام رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة المعاقب عليها ، رغم تداخل أخطاء

(١) راجع نقض ١٩٤٨/١٢/٦ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٠٣ ص ٦٦٤ .
(٢) نقض ١٩٦٦/٢/١١ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٥٤ ص ٢٤٨ .
(٣) للمزيد راجع مؤلفنا في « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء » طبعة رابعة سنة ١٩٨٤ ص ١٢٥ - ٢١٤ . ونقض ١٩٧٤/٣/١١ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٥٩ ص ٢٦٣ .

أخرى عادية ومتوقعة ، والطائفة الثانية قضى فيها بانقطاع هذه الرابطة ، لأن الإخطاء الأخرى الأجنبية اعتبرت شاذة غير مألوفة .

اولا : حيث اعتبرت السببية قائمة

- اذا كان سائق سيارة يقودها مسرعا وهو سكران مطلقا أنوارها ، فانه يكون مسئولا عن صدم عربة قتل واحداث اصابات بقائدها حتى لو كان قائد العربة هو أيضا مخالفا للوائح ، بصدمة استعماله النور الخلفى لعربته مما ساعد على وقوع الحادث (١) .

- اذا كان سائق سيارة يسير غير محتاط ولا متحيز ، مخالفا للوائح بسيره الى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارات ، فلا ينفي مسئوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على وقوع الحادث بأن الدفع الى جهة اليسار فسقط بالتقرب من دواليبها (٢) .

- اذا كان مدير ماكينة طحين لم يضع حاجزا حول عمودها المتحرك البارز من العائط ، وعلقت به ملابس غلام كان يلهو بجواره فالتف العمود حوله وقتله ، ثم تقدم شخص محاولا انقاذ الغلام ولكن العمود بتر ذراعه ، كان المدير مسئولا عن القتل والاصابة خطأ ، « لأنه مهما يكن من خطأ الغلام فانه لا يجيء خطأ مدير الماكينة في عدم مراعاة اجراء ما يلزم من طرق لوقاية الجمهور ، ما دام المحل الذى فيه العمود المتحرك المذكور مفتوحا يدخله الأطفال وغيرهم (٣) » .

- اذا عقر كلب غلاما فأصيب بداء الكلب ثم توفى نتيجة خطأ الطبيب في علاجه ، ولأنه لم يرسله الى مستشفى الكلب عملا بمنشور

(١) نقض ١٩٣١/٣/٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٩٩ ص ٢٥٧ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٦/١٢ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٦٨ ص ٥٠٨ .

وراجع في حوادث المرور بوجه عام : نقض ١٩٥٦/٤/٣ احكام النقض س ٧ رقم ١٤٦ ص ٥٠٤ ، ١٩٥٦/٤/٣٠ س ٧ رقم ١٨٧ ص ٦٧٠ و ١٩٥٦/٦/٤ رقم ٢٣٠ ص ٨٣١ ، و ١٩٥٦/٦/٢٦ رقم ٢٥٤ ص ٩٢٢ و ١٩٥٦/١٠/١٥ رقم ٢٧٩ ص ١٠٢٤ و ١٩٦٣/١٢/٢٤ س ١٤ رقم ١٨١ ص ٩٨٣ .

(٣) نقض ١٩٣١/٤/١٦ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٨ ص ٢٩٠ .

وزارة الداخلية رقم ٣٣ الصادر في ١٢/٩/١٩٢٧ ، فان صاحب الكلب العقور يكون مسئولاً عن قتل الفلام خطأ ، وكذلك الطبيب ، وتكون المسؤولية المدنية بالتضامن فيما بينهما (١) .

— اذا باع المتهم مخدرات الى شخص مخالفا القانون ، فأسرف المشتري في تعاطيها حتى مات بسببها ، كان البائع مسئولاً عن ذلك « لأنه كان عليه أن يتوقع نتيجة عمله بصرف النظر عن الكمية التي تناولها المشتري (٢) » .

ويبدو هذا الحكم الأخير متطوياً على توسع منتقد في تقدير توافر السببية ، اذ أن اقدام المشتري على تناول المقار المخدر بإفراط قاتل ، وهو عالم بطبيعته وخطاره ، كان أولى أن يعتبر عاملاً غير متوقع ، ومن ثم كافياً بتوسطه بين خطأ البائع والوفاة لقطع رابطة السببية بينهما .

ومن المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى . لذا قضى بأنه لما كان الحكم بعد أن دلى على خطأ الطاعن المتمثل في محاولته اجتياز سيارة أمامية بانحرافه الى حافة الجسر في أقصى اليسار ، وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما أدى الى انقلاب السيارة قد استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حدثت ، ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده . ولما كان ما أورده الحكم من تدليل سائغ على ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ ينتهي به في حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول الحادث أو في قدرته منعه . فان ذلك كله ما لا يقبل اثارته أمام محكمة

(١) جنح مستأنفة المنصورة في ١٠/١٠/١٩٥٢ التشريع والقضاء ص ٥٨ .

(٢) نقض ١٩١٧/٤/٢٢ مج ١٩ رقم ٢١ ص ١٢ .

• النقض (١)

— كما ذهب حكم آخر الى القول بأن الأصل هو أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول جنائيا وانما يخففها ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذي أصابه ، وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول (٢) •

— وذهب حكم لاحق الى أنه اذا تبين أن المتهم « قاد مسيارته متجولا بها في أرض المعسكر بغير ضرورة ولم يتنبه للعامود الحامل للاسلاك فاصطدمت به السيارة صدمة أدت الى زحزحة قاعدته وتغير اتجاه الحوامل الحاملة لسلكي الكهرباء عليه ... فتوفي المجنى عليه نتيجة مس الكهرباء بعد اذ سرى التيار في السلك الشائك ... وبما أن خطأ المتهم في صدمة العمود يصلح لأن يكون سببا ملائما للنتيجة الأخيرة بوفاة المجنى عليه وفقا للمجرى العادى للأمور ، وكانت هذه النتيجة ممكنة وعادية بالنظر الى العوامل والظروف التى حدثت ... فان ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل » (٣) •

ثانيا : حيث اعتبرت السببية منقطعة

— اذا أهمل معاون احدى المحطات في اقفال تحويلة خط حديدى بعد تخزين عربة صهريج بتروى ، وتحرك الصهريج مندفعاً بقوة الانحدار ، فقتل غلاما كان قد تسلل تحت الصهريج مصادفة ليلتقط بعض ما يتساقط منه من بتروى ، فلا يكون الم معاون مسئولا عن قتله « أولا لأن ذلك الشرط هو من ممتلكات السكة الحديدية ومن حرما المعنى بقوة القانون عن أن يدخله الجمهور ، وثانيا : لأن الاستقرار تحت الصهريج

(١) نقض ١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ رقم ٢ من ٤
و ١٩٧١/٥/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٠٣ من ٤٢٠ .
(٢) نقض ١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ رقم ١٩ من ١٠٧ .
(٣) نقض ١٩٧٢/٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٦٤ من ٢٩٣ .

والاختفاء عن الأنظار هو في ذاته من الشذوذ الذى لا يرد بالخاطر^(١) » .
— وتشبه القضية السالفة أخرى اهتم فيها سائق قطار وآخر بأتهما تسببا بغطتهما في قتل شخص واصابة ثانٍ كانا نائمين أثناء الليل على شريط القطار ، فاعتبرا غير مسئولين « لأن المجنى عليهما قصرا في حثهما تقصيرا جسيما بنومهما على قضبان السكة الحديدية التى هى معدة لسير القطارات عليها ، وكان ذلك مخالفا للمألوف والمعقول ، ولا يمكن أن يرد على بال سائق أى قطار »^(٢) .

— كما قضى بأنه اذا كان مؤدى ما أورده الحكم المظنون فيه غيروا لقضائه أن اصابة المجنى عليه انما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى اليه انطلاق العيار النارى لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ، ولم تحصل هذه الاصابة مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . . . فان نعى الطاعن الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون على غير أساس . . . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين اصابة المجنى عليه غير قائمة والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ^(٣) .

— وبأنه اذا كان الحكم المظنون فيه وان أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن الا أنه قد أغفل التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك فى قيام رابطة السببية واتفائها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع باقطاع رابطة السببية . . . وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده لظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر فانه يكون معيبا بالتصور لأنه أغفل الرد على دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية^(٤) .
— كما قضى بأنه متى تبين أن سيطرة المتهم كانت تسير بسرعة

(١) نقض ١٩٣٠/١/٣٠ المحاماة س ١٠ عدد ٣٢٧ .
(٢) نقض ١٩٤٥/٤/٢٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٦١ ص ٧٠٣ .
(٣) نقض ١٩٦٣/٦/١١ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٠٢ ص ٥٣٠ .
(٤) نقض ١٩٦٤/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٥ رقم ١١١ ص ٥٦٨ .

تتجاوز المقرر بشارع العروبة (٨٠ كم) ولكن الحادث (قتل خطأ) كان واقعا لا محالة ما دام الثابت أن المجنى عليه هو الذى اندفع أمام السيارة بغير انتباه لألة تنبيه السيارة ، فان علاقة السببية بين خطأ المتهم وقتل المجنى عليه تنقطع وتفقد الجريمة أحد العناصر المكونة لها . وذلك لأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة . ولما كان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن ذلك مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب العادى بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

ولهذا القضاء المتواتر قيمة خاصة من ناحية التعبير عن اتجاه حديث المحكمة النقض يبدو في محله تماما ، ومقتضاه أن مجرد الاسراع في القيادة لا يصلح سببا في حادثة القتل أو الإيذاء خطأ ما لم يبين أن هذا الاسراع كان هو السبب الحقيقي أو الاساسى فيما حدث . وقد كررت المحكمة نفس اتجاهها في عدة أحكام لها عندما قالت بكل وضوح « ان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة الموت والاصابة الخطأ هي تلك التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى قاضى الموضوع (١) » .

وينبئ أن يلاحظ على هذا القضاء أنه لم يقل ان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية هي تلك التي تتجاوز الحد المقرر قانونا كما كان يجرى العمل السائد في بلادنا ، بل انها « السرعة

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ رقم ٩٠ ص ٤٧٥ .
وراجع نقض ١٩٥٦/٤/٢٠ س ٧ رقم ١٨٧ ص ٦٧٠ ، ١٩٥٧/١/٧ ،
س ٨ رقم ٤ ص ١٥ ، ١٩٥٧/٢/٢٦ ، س ٨ رقم ٥١ ص ١٧٦ ، ١٩٥٧/١٢/١٦ ،
س ٨ رقم ٢٧٠ ص ١٨٨ والأحكام الأخرى المشار إليها في مجموعة
أبى شادى ج ٣ ص ١٨٩٠ - ١٨٩٤ ونقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض
س ٢١ رقم ٢٥٧ ص ١٠٦٦ و ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ رقم ٥٦ ص ٢٥١ .

التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابس الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ...» وهو ما يدع لقاضي الموضوع فسحة كافية في تقدير رابطة السببية بين السرعة والاصابة أو الوفاة لم يكن مثلها متيسرا من قبل . وقد تأكد هذا الاتجاه بأكثر من حكم لاحق لما تقدم ، ومن ذلك قول أحدها « ان السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ هي تلك التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابس الحال وظروف المرور وزمانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح » ثم استطرد هذا الحكم الى القول بأن « السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسائية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث » (١) .

— وحكم كذلك بأن مجرد اجتياز الطاعن بسيارته ما كان أمامه في الطريق من عربات نقل لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجبا لمسئوليته ما دام لم يقع في ظروف وملاسات تحتم عدم الاقدام عليه ... فاذا تبين أن المجنى عليه قد ظهر فجأة أمام المتهم من بين هذه العربات التي تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، فانه يتعين على الحكم أن يعنى ببحث موقف المجنى عليه ، وكيفية سلوكه ، وظهوره فجأة أمام المتهم ، وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة المتهم في هذه الظروف وتلك المسافة على تلافي الحادث ، وأثر ذلك كله في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع المتهم باقطاعها ... فاذا سكت الحكم عن بحث كل ما تقدم فانه يكون مشوبا بالقصور (٢) .

— كما حكم بأنه متى كان الحكم لم يستظهر كيفية سلوك المتهم أثناء قيادة السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه ، وما اذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي أمامه ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ،

(١) نقض ١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢ من ١٢ و ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١٤٧ ص ٧٢٨ .
(٢) نقض ١٩٦٨/١٢/٩ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢١٨ ص ١٠٦٩ .

ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنته بهما ، والقدرة على تلافي الحادث من عدمه ، وأثر ذلك على قيام ركضى الاهمال ورابطة السببية فانه يكون مشوباً بالقصور (١) .

— وبأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة سرعاً ودون استعمال آلة التبييه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التبييه ، وكيف كان عدم استعمالها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث . كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى — من بعد — بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركضى الخطأ ورابطة السببية . . . فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها يالاً كافياً (٢) .

وهكذا يسير قضاء النقض الحديث في اضطراد تام ، وعلى أساس من الصواب والاتساق الكافي مع مبادئ المسؤولية الجنائية والمدنية معا .

— وفي نفس هذا الاتجاه قرأنا لمحكمتنا العليا في قضاء حديث لها أنه اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استخلصت من الأدلة السائدة التي أوردتها أن الحادث يرجع الى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من السيارة (العامة) قبل وقوفها ، وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته اذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها لانشغاله بقيادتها ، ولم يأخذ بتصوير محكمة أول درجة من أن المتهم أخطأ بتمكينه المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب أثناء سير السيارة ، لما استبانت من صحة أقوال المتهم ومفتش التذاكر من أن نزول المجنى عليه كان بغير اذن المتهم ودون أن يكون في استطاعته منعه

(١) نقض ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٠٦ ص ٩٢١ .

(٢) نقض ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٣٧ ص ١١٦٢ .

و ١٩٧٣/١٢/١٠ رقم ٢٤٦ ص ١٢١٢ و ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ رقم ١٠٣ .

ص ٤٨٣ ورقم ١٠٤ ص ٤٨٦ و ١٩٧٤/٦/٢ رقم ١١٥ ص ٥٣٦ .

لائسفاله بالقيادة ... فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض (١) .

وفي النهاية فان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها (٢) .

وغنى عن البيان أن ما يسرى على رابطة السببية في حوادث المرور يسرى على كل الحوادث الأخرى من ناحية وحدة الضوابط العامة على ما وضعناه سابقا .

ولذا قضى مثلا بأنه اذا كان المدافع عن المتهم قد دفع باقتطاع رابطة السببية بين ما عزى اليه من خطأ بوصفه حارسا على العقار من تركه المصعد يعمل دون اصلاح عيوبه ، وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيسا على أن الحادث انما نشأ بخطأ المتهم الآخر وهو عامل المصعد ، فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحو الذى فصله ، وأن كلا من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابته يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادى للأمور ، وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره حالة أنه لم يقصر في صيانة المصعد ، بل أناط ذلك بشركة مختصة ... واذا كان الحكم بالادانة لم يعرض لموقف كل من المتهم الثانى في الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم ، وأثر ذلك في قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزى للطاعن أو انتفاؤها فانه يكون مميبا بالقصور (٣) .

كما قضى بأنه اذا دفع المتهم بانتفاء رابطة السببية بين ما يمكن

(١) نقض ١٩٧٤/١٢/٢ احكام النقض س ٢٥ رقم ١٧١ ص ٧٩٢ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ الانف الاشارة اليه .

(٣) نقض ١٩٦٩/١١/١٧ احكام النقض س ٢٠ رقم ٢٥٧ ص ١٢٧ .

نسبته اليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه بمقولة تسلل الى حمام
السباحة بملابس السباحة وتوجه الى الجزء العميق من الحمام رغم
سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة ، ورغم بذل المتهم غاية جهده
لاقاذه كان ذلك دفاعا جوهريا يوجب على المحكمة أن تمرض له وتدلى
برأيا فيه لما قد يترتب على ثبوته من انتفاء المسئوليتين الجنائية
والمدنية ، فاذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا بما يمييه (١) .

(١) نقض ١٢/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٧٠ من ٧٨٧ .

الفصل الثاني

في عقوبات القتل والإيذاء خطأ

كانت عقوبة القتل الخطأ فيما مضى هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، كما كانت عقوبة الاصابة الخطأ هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الا أن الشارع رأى تشديد هذه العقوبات مما اقتضى وضع صياغة جديدة تماما للمادتين ٣٣٨ ، ٢٤٤ بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

وكانت علة هذا التشديد حسبما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون الآف الذكر أنه « نظرا لتطور أسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد مناحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الأحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا . ولأن النصوص القائمة بشأن القتل الخطأ والاصابة الخطأ لم تحقق الردع الكافي اتجه المشروع الى رفع الجزاء المقرر لهاتين الجريمتين على الوجه المبين بتشديد العقوبة برفع حدتها الأدنى والأقصى في حالة ما اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو اذا كان الجاني عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث متعاطيا مسكرا أو مخدرا ، أو نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . كما جمل المشروع من تعدد المجنى عليهم في الجريمتين ظلما مشددا آخر تغلظ به العقوبة دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة الى جناية لأن وصف الجناية لا يتلاءم مع حصول الحادث عن خطأ . وهذا يمكن درء أسباب كثيرة من النكبات والحوادث التي تهدر حياة المواطنين الآمنين » .

عقوبة القتل الخطأ

بعد هذا التعديل أصبحت عقوبة القتل الخطأ بغير ظروف مشددة هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين ، وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا تحقق للقتل الخطأ أحد الظروف المشددة الآتية :

أولا : وقوع الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته . والإخلال الجسيم أمر يرجع الى موضوع الدعوى ووقائعها ، وينبغي أن يكون الإخلال بيئا في ذاته بصرف النظر عن جسامته نتائجه لأن علة التشديد متصلة بجسامته الخطأ لا بجسامته الضرر المترتب عليه ، فينبغي التحرز من الخلط بين الأمرين ، إذ أن الإخلال الجسيم قد يرتب ضررا يسيرا حين قد يرتب الإخلال اليسير ضررا جسيما .

ثانيا : إذا تبين أن الجاني كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث . وهذا الطرف يتطلب أن يستطاع القاضي توافر رابطة السببية بين التعاطي وبين الحادث الذي وقع من المتعاطي . ولا يتحقق ذلك إلا إذا تبين من ظروف الواقعة أن التعاطي وصل الى الحد الذي أثر في ادراك المتعاطي ووعيه على نحو ما . ويلزم ذلك بوجه خاص بالنسبة لتعاطي المسكر لأن تعاطيه بحسب الأصل غير محظور جنائيا ، وإنما الأمر المحظور في التشريع هو أن يمارس الإنسان عملا متصلا بأرواح الناس وهو واقع تحت تأثير المسكر على نحو أو آخر .

ثالثا : إذا نكل الجاني وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . والنكول هو الامتناع عن المساعدة أو عن طلبها ، وهو يتطلب ابتداء أن يعلم الجاني

بوقوع الحادثة ، وبما أسفرت عنه من اصابة شخص أو آخر لا يزال بحاجة الى المساعدة لأنه لا يزال على قيد الحياة ، ثم يستعن عن تقديم المساعدة أو عن طلبها مع « تمكنه من ذلك » على حد تعبير النص ، ولا محل لانطباق هذا الطرف المشدد اذا وقع الحادث تحت سمع السلطات العامة وبصرها أو بالقرب منها ، لأنها هي المنوط بها أصلاً تقديم المساعدة للمصابين في الحوادث أو طلبها لهم ، بما يقتضى القول باتتفاء الحكمة من التشديد ، ولأن المصاب لا يعد بحاجة الى مساعدة الا اذا كان بعيداً عن متناول السلطات العامة .

كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ مصادلة على أن العقوبة تكون الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين اذا نشأ عن القتل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فاذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

وتشديد العقوبة بحسب جسامة النتيجة في الجرائم غير العمدية أمر جديد على تشريعنا المصرى ، لأن من المبادئ المستقرة أن العقوبة في الجرائم غير العمدية ينبغي أن تقاس - بحسب الأصل - بحسب جسامة الخطأ نفسه لا بحسب جسامة الضرر ، لأنها تهدف الى تقويم اعوجاج الجاني بقدر ما تكشف عنه جسامة خطئه من اعوجاج جديد بالتقويم ، أما الضرر فيتوقف على عدة اعتبارات مستقلة عن جسامة الخطأ في ذاته ، وينبى أن تؤثر هذه الجسامة في التمييز المدنى وحده لأنه يهدف الى اصلاح الضرر المتخلف عن الجريمة لا الى عقاب الجاني .

وقد أبديت هذا الاعتراض عند مناقشة المشروع « بلجنة مراجعة التشريعات الجنائية » بجلسة ١٩٦٢/٦/٢٢ ، وكان المشروع المروض على اللجنة متجها الى جعل بعض صور القتل والاصابة خطأ جنائيات معاقبا عليها بالسجن بحسب جسامة النتائج !

ولكن اللجنة اكتفت - بالأغلبية - بالتشديد على النحو المبين يعاليه . وما يجدر ذكره أن حتى عقوبة الحبس القصير المدة بوجه عام

تلاقى الآن اعتراضا متزايدا لدى بعض الجنائين الذى يرى على أساس من الصواب أنها تؤدى حتما الى تحطيم مستقبل المحكوم عليه (١) .

وحبذا لو أمكن فى الجنب غير العمدية عندما لا يكون الخطأ جسيما الاكتفاء بالغرامات التى يمكن تشديدها الى حد واضح . وذلك بالإضافة الى الحرمان من بعض الحقوق والمزايا الهامة كحق شغل بعض الوظائف العامة ، وسحب رخصة القيادة ، والمصادرة بالنسبة للمتهم البادئ . أما بالنسبة للمتهم العائد فلا مانع من الحبس الذى ينبئ أن تطول مدته كلما تعددت مرات العودة ، واشتدت فداحة الخطأ نفسه بصرف النظر عن نتيجته .

عقوبة الإيذاء الخطأ

أما عقوبة الجرح والإيذاء غير العمدى فقد أصبحت طبقا للمادة ٢٤٤ مصادلة هى الحبس لا تزيد على سنة ، والغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه أو احدى هاتين العقوبتين (٢) .

وتكون العقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه (٣) أو احدى هاتين العقوبتين ، اذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة ، أو اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرقة ، أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة ، أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وهذه الظروف المشددة كلها مشتركة مع جنحة القتل الخطأ وقد عرضنا لها فيما سبق فيما خلا ظرف ثلثه عاهة مستديمة عن الإصابة ،

(١) لذا يرى العالم الإيطالى فرى Ferri أن عقوبة الحبس لا مبرر لها اطلاقا فى جريمة القتل الخطأ

L. ologie Criminelle 1893 318.

ولا ريب أن فى نظام وقف تنفيذ عقوبة الحبس للمتهم البادئ ما قد يعد علاجا فى بعض المصوّر لتطوّر التشريع القائم عندنا .

(٢) (٣) رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

وهذا قد عرضنا له عند الكلام في جناية الجرح أو الضرب المفصلي الى
عامة مستديمة (١) .

وطبقا لنص الفقرة الثالثة من هذه المادة معدلة تكون العقوبة
الحبس (الى ٣ سنوات) اذا نشأ عن الجريمة اصابة أكثر من ثلاثة
أشخاص ، فاذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة
تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .

هذا وقد لاحظت محكمة النقض على أساس من الصواب أن تطبيق
القانون يؤدي الى اعتبار جريمة القتل الخطأ التي تسفر عن موت ثلاثة
أشخاص واصابة آخر ، والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من
المادة ٢٣٨ ، أخف من جريمة الاصابة الخطأ التي ينشأ عنها اصابة
أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة
من المادة ٣٣٤ ؛

« وهذه المفارقة قد تصلح سندا للمطالبة بتعديل التشريع ولكن
لا يجوز التحدى بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص
عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة في النص الصريح الواجب
التطبيق » . وبالتالي فانه في مثل هذا الوضع ينبغي اعمال المادة ٢٣٨
وحدها باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين عملا بحكم المادة ٣٣/٢ ع
ولا محل مطلقا لعمال المادة ٢٤٤ الى جانبها في أية فقرة من فقراتها (٢) .
ويراعى أن اداة التهم عن واقعة قتل المجنى عليه أو ايذائه خطأ باستخدام
سلاح ناري غير مرخص تقتضى الحكم عليه بعقوبتين : احدهما عن
احراز السلاح بدون ترخيص ، والثانية عن واقعة القتل أو الايذاء المادى
مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة ، لأن الارتباط الذى لا يقبل التجزئة
غير متوافر في هذه الصورة (٣) .

(١) راجع ما سبق ص ١٢٧ - ١٣٥ من جناية الجرح المفصلي الى
العامة المستديمة .

(٢) راجع نقض ١٩٦٨/٢/١٩ (الانف الاشارة اليه) احكام النقض
س ١٩ رقم ٤٢ ص ٢٣٢ .

(٣) نقض ١٩٧٦/٦/٦ احكام النقض س ٧٦ رقم ٣٣ ص ٦٠٢ .

الفصل الثالث

في بيانات حكم الإدانة

في القتل والايذاء خطأ

بيننا فيما سبق القواعد العامة التي تسود تسبيب الأحكام في الجرائم المختلفة ، وكيف أنها يجب أن تشتمل على بيان الواقعة ، وبيانات أخرى يعتبرها القانون جوهرية ويرتب على اغفالها البطلان .

فيجب أن يستفاد من عبارات حكم الادانة في الاصابة أو القتل خطأ ما يفيد قيام هذه النتيجة صراحة أو دلالة ، ولذلك قضى بأنه اذا لم يشر الحكم الى الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليها ولم يعن بوصف الاصابة أو الاصابات التي حدثت ، وأثرها وعلاقتها بالوفاة فانه يكون قاصر البيان متعينا لقضه (١) .

كما ينبغي بيان الخطأ الصادر من الجاني بيانا كافيا ، بما في ذلك الصورة التي ينطوى تحتها من الصور التي أشارت اليها المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، والا وجب نقض الحكم ، لأن هذه الصورة واردة على سبيل الحصر ، ولأن اغفال هذا البيان لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون (٢) . ولا يكتفى في هذا الشأن مجرد استعمال ألفاظ مبهمه ، مثل قول الحكم ان رعوة المتهم أو عدم احتياظه هما سبب

(١) نقض ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة عاصم جـ ٢ رقم ٧٧ ص ١٦٨ و ١٩٥٢/٤/٢١ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٧٠ ص ٧٤٤ و ١٩٥٢/١٠/٢٠ و ١٩٥٢/١٠/٢٠ ص ١٦ رقم ٤٧ و ١٩٦٦/٦/١٣ س ١٧ رقم ١٥١ ص ٨٠٢ و ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ رقم ٣٢٨ ص ١٤٦٤ .
(٢) نقض ١٩٠٤/١٠/١٣ الاستقلال س ٤ ص ١٥١ و ١٩٤٤/٦/١٢ رقم ١٢٥٩ س ١٤ ق و ١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٢ ص ١٠٧ و ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ رقم ١٦ ص ١٢ .

الحادث ، بل عليه أن يبين كيف كانت الرعونة أو عدم الاحتياط (١) ،
ولذلك قضى بأنه :

- لا يكفي قول الحكم بأن المتهم أخطأ اذ استرسل في السير
بسيارته حتى صدم المجنى عليه أثناء عبوره الطريق ، لأنه لم يبين « كيف
كان في مكانة المتهم في الظروف التي ذكرها أن يتمهل بحيث يتفادى
الحادث » (٢) .

- كما يعد قاصرا عن الثبات الغلط في حق المتهم قول الحكم
« ان سيارة النقل مرت محملة ألقاصا بسرعة ، وبعد مرورها تبين أنها
صدمت المصاب » (٣) .

- أو قوله بأن المتهم أهمل في رؤية المجنى عليه مما ترتب عليه
مرور عجلة سيارته الأمامية على جسمه ، وذلك دون أن يبين واقعة
الدعوى بما يوضح كيف وقعت ، وأين كان المجنى عليه من السيارة حين
مرت عليه عجلتها ، وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان بإهماله
في ذلك (٤) .

- أو قوله بأن الخطأ ظاهر من الاعتراف من جهة الى أخرى
بالسيارة ووجود آثار فراملها ، فان هذا لا يعتبر دليلا على الخطأ الا اذا
لم يكن هناك ما يبرر ذلك ، وهو ما لم يوضحه الحكم (٥) .

- أو قوله بأن ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه بيناء
الشرفة بناء غير فني من ضالة العديد وعدم تركيبه تركيبا فنيا ، وضالة
الأسمنت مما أدى الى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجنى

(١) نقض ١٩٢٧/٣/٧ المحاماة س ٧ عدد ١١٥ و ١٩٦٤/١١/٢
س ١٥ رقم ١٢٥ ص ٦٣٠ .

(٢) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ رقم ١٦٦٤ س ١٧ ق و ١٩٥٣/٥/١٨
احكام النقض س ٤ رقم ٢٩٣ ص ٨٠٤ .

(٣) نقض ١٩٥١/٣/١٢ احكام النقض س ٢ رقم ٢٨٥ ص ٧٥٥ .

(٤) نقض ١٩٥٢/١٢/١٥ احكام النقض س ٤ رقم ٩٥ ص ٢٤٢ .

(٥) نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ احكام النقض س ٢١ رقم ١٠٥ ص ٤٢٧ .

عليه ، دون أن يبين مقدار العجز في مواد تسليح الشرفة المنهارة ولا مبلغ ثقل الحمل الذي انهارت تحته ... فإن الحكم يكون قاصرا معيبا (١) .

— أو قوله بأن العيار الذي أطلقه الجاني أصاب المجنى عليه ، وذلك بسبب رعوته وعدم احترازه ، دون إيضاح لموقف المجنى عليه من الجاني وقت وقوع الحادث ودون أن يبين كيف كانت الرعونة أو عدم الاحتراز سببا في وقوعه ، فانه لا يكون قد يئس الواقعة وكيفية حصولها ، وبالتالي معيبا بالقصور (٢) .

— أو قوله أن الطبيب المتهم قد تسبب في قتل مريضه خطأ بأن أجرى له جراحة أودت بحياته « لأنه لم يبين نوع هذه الجراحة ولا مكانها من جسم المجنى عليه ولا كنه الإهمال أو عدم الاحتياط الذي ارتكبه المتهم أثناء اجرائها » (٣) .

— أو قوله بأن الحلاق المتهم قد أجرى عملية ختان أودت بالمجنى عليه ، « لأنه لم يبين ما هو الإهمال الذي حصل منه ، وكان سببا فيما أصاب المجنى عليه مما أودى بحياته . بل لم يذكر أنه أهمل فعلا ، مع أن هذا الإهمال أو ما جرى مجراه أساس المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٢٣٨ ، وببانه في الحكم أمر مناص منه » (٤) .

— أو قوله بأن الواقعة « تجعل في أن المتهمين كانوا يجرون تشييد اعلان بأعلا المقار ... وقد سقط أثناء تشييده » دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت المحكمة عليها قضائها . وإذا كان الحكم في بيانه لوجه الخطأ المسند الى المحكوم عليهم قد أطلق القول فاعتبر قيامهم بتركيب الاعلان مع عدم توافر الدراية والكفاية العلمية لديهم خطأ يستوجب مساءلتهم دون أن يبين مدى تلك الدراية أو الكفاية العلمية التي تنقصهم وأثرها

(١) نقض ١٩٥٨/١٢/١٦ احكام النقض س ٩ رقم ٢٦٢ ص ١٠٨٤ .

(٢) نقض ١٩٦٤/١١/٢ احكام النقض س ١٥ رقم ١٢٥ ص ٦٣٠ .

(٣) نقض ١٩٢٧/٥/٢٤ المحاماة س ٨ عدد ٢١١ .

(٤) نقض ١٩٢٤/٢/٢٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢١٢ ص ٢٧٣ .

في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وسنده في ذلك من الأوراق فانه يكون قاصرا قصورا يسيه ويوجب تقضه (١) .

ويعد من الأمور الجوهرية كذلك بيان قيام رابطة السببية بين النتيجة والخطأ بياضا كافيا ، وكثيرا ما يكون القصور في ذلك سببا لنقض الحكم ، ومن ذلك نجد محكمة النقض تقرر أنه يعتبر اغفالا لبيان توافر للسببية اذا لم يفهم من الحكم :

— كيف أن سرعة القيادة وعدم النفخ ، كانا سببا في اصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة ، في الظروف والملابسات التي حصلت فيها (٢) .

— أو كيف أن عدم وقوف الترام عند المحطة التي كان يتحتم عليه الوقوف عندها ، كان سببا في وقوع الحادث (٣) .

— أو كيف أن اصابات المجنى عليها نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان يقودها المتهم ، وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الاصابات (٤) .

— أو كيف أن مجرد استعمال سيارة تقل بضائع لركوب أشخاص ، يعد خطأ كافيا لمسئولية مالك السيارة عن كل حادث يقع لأحد ركبائها فيقضى على حياته (٥) .

— وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اذ دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة قد فاته أن يبين اصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصطدام السيارة به — وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فني — فانه يكون مشوبا بالقصور متعيينا تقضه (٦) .

-
- (١) نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٣٥ ص ٦٥٧ .
 - (٢) نقض ١٩٤٢/١/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٧٥ ص ١٠٠ .
 - (٣) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٧٤ ص ٤٣٩ .
 - (٤) نقض ١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٤٥ ص ١٢٢٣ .
 - (٥) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ الحاماة س ١١ عدد ١٩٧ ص ٣٥١ .
 - (٦) نقض ١٩٦١/١١/١٤ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٨٢ ص ٩٠٨ .
- و ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ رقم ١٩٩ ص ٩٨٣ .

— وبأنه اذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ،
وان عرض لاصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي
الموقع عليه قبل وفاته ، الا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ
لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه
استنادا الى دليل فني ، فان ذلك يصح بالقصور الذي يمينه (١) .

— وبأنه متى كان الحكم قد اقتصر على الاشارة الى اصابة المجنى
عليه الثاني بكسر في عظمتي العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير
الطبي الموقع عليه ، كما فاته أن يبين اصابات المجنى عليها الأولى التي
لحقها من جراء اصطدامها بالسيارة وأن يدل على قيام رابطة السببية بين
اصاباتها ووقاتها استنادا الى دليل فني ، فان الحكم يكون مشوباً
بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر (٢) .

أما متى كان يبين من الحكم أنه أورد اصابات المجنى عليه التي أدت
الى وفاته من واقع الدليل الفني وهو التقرير الطبي ، كما أورد الأدلة التي
استخلص منها قيادة المتهم السيارة بسرعة وهي أدلة سائفة ، فانه يكون
سليماً من ناحية التسبب (٣) .

كما ينبغي على المحكمة اذا قضت بالبراءة لانعدام رابطة السببية
بين الخطأ والنتيجة أن تذكر كيف كان يمكن تصور وقوع الحادث بدون
الخطأ الذي ارتكبه المتهم (٤) .

واذا كان الدفاع قد تمسك بانعدام رابطة السببية المباشرة بين
ما وقع من خطأ المتهم والاصابة التي أصيب بها المجنى عليه ، ولم ترد

-
- (١) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ احكام النقض من ١٣ رقم ١٧٨ من ٧٢٩ .
(٢) نقض ١٩٦٦/٣/٢٨ احكام النقض من ١٧ رقم ٧١ من ٣٥٩ .
و ١٩٦٩/١١/١٠ من ٢٠ رقم ٢٤٩ من ١٢٤٢ و ١٩٧٢/١٢/٣١ من ٢٣
رقم ٣٣٢ من ١٤٨٠ .
(٣) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ احكام النقض من ٢٠ رقم ٢٢٦ من ١١٤٤ .
وراجع نقض ١٩٥٦/٤/١٧ احكام النقض من ٧ رقم ١٧٢ من ٦١
و ١٩٦٣/٤/٢٩ من ١٤ رقم ٧٢ من ٣٥٩ .
(٤) نقض ١٩٣٨/١/٦ مج س ٤٠ عدد ٨ .

- المحكمة الأخذ به وجب أن تضمن حكمها الرد عليه بما يفنده (١) .
- واعتبر بيانا كافيا لرابطة السببية قول الحكم ان السيارة صدمت المجنى عليها بجانبها ، ثم طوتها عجلاتها حالة كون السيارة مسرعة ، ودون أى تقصير من المجنى عليها (٢) .
- وأما تقدير توافر الخطأ من عدمه ورابطة السببية من عدمها ، فهو أمر موضوعي لا تقبل اثارة الجدل فيه من جديد لدى محكمة النقض (٣) .

(١) نقض ١٩٤٣/١١/١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٨ ص ٣٢٧ .

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض ص ٢ رقم ٦ ص ١١ .

(٣) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض ص ٢ رقم ١٠٨ ص ٢٩٢ و ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ رقم ٢٢٩ ص ٨٢٧ و ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٢ رقم ٢٢ ص ١٢١ و ١٩٦٤/٢/٣ ص ١٥ رقم ٢٣ ص ١١٠ و ١٩٦٤/١١/٢٣ رقم ١٤٥ ص ٧٣٣ و ١٩٦٥/١/٤ ص ١٦ رقم ٢ ص ٤ و ١٩٦٥/٥/٢٤ رقم ١٠٣ ص ٥١١ و ١٩٧٤/٢/٣ ص ٢٥ رقم ١٩ ص ٨٠ .

وللعزید راجع « ضوابط تسبیب الاحكام الجنائية وأوامر التصرف فی التحقيق » طبعة ثانية سنة ١٩٧٧ ص ٨٨ - ٩١ ، ٢٤٠ - ٢٤٧ ، ٤٧٤ - ٤٨١ .

الباب الرابع

في إخفاء جثة القتل

(م ٣٣٩ ع)

هذه ليست من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، فهي لا تمت بصلة الى جناية القتل العمد ، أو بوجه عام الى الجريمة التي كان القتل ضحيته ، ولا تعد اشتراكا فيها ، بل هي جريمة قائمة بذاتها sui generis من جرائم تضليل العدالة ووضع المراقيل في طريقها بإبعاد جثة القتل عن أن تكون محلا لوسائل الكشف والتشريح ، وما قد تسفر عنه من الوصول الى الأدلة المطلوبة عن سبب الوفاة والمتسبب فيها • وهي تعد مكملة لأحكام القوانين التي توجب التبليغ عن الوفيات - ولو كانت الوفاة طيعية - والحصول على إذن بالدفن مقدما من جهة الاختصاص ، وذلك تحقيقا لاعتبارات اجتماعية وصحية واحصائية واضحة •

وقد نصت على جريمة اخفاء جثة القتل المادة ٣٣٩ ع فقالت :
« كل من أخفى جثة قتل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء ، وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة (١) •

والمستفاد منها أن أركان الجريمة ثلاثة كالآتي : -

الركن الأول : اخفاء جثة أو دفنها بغير اخطار ولا تحقيق •

الركن الثاني : أن تكون الجثة لقتيل •

الركن الثالث : القصد الجنائي •

وسنمر بها سراعا فيما يلي :

الركن الأول : اخفاء الجثة أو دفنها بغير اخطار ولا تحقيق

هذا هو الفعل المادى في الجريمة وهو يتحقق بانسان أى عمل مادی من شأنه ابعاد الجثة عن متناول سلطات التحقيق أو الطب الشرعى ،
(١) معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى النى فيها عقوبة النرامة.

ولو لفترة من الوقت فحسب تمكيننا للجاني من الفرار ، أو للجنة من أن تتحلل ويتحقق ذلك بدفنها ، أو بوضعها في منزل ، أو في حقيية وتركها في الطريق مثلا ، ومن باب أولى بالقائها في نهر ، أو بحرقها ، أو بتعليقها بمادة كاوية ، أو بتعطيمها اربا . بل يعد اخفاء مجرد قطع الرأس واخفاؤها لأن ذلك يمنع من التعرف على شخصية صاحبها (١) .

ولا بد أن يحصل الاخفاء أو الدفن بغير اخطار جهة الاقتضاء ، وهي تلك التي أوجب القانون اخطارها بالوفيات ، أى مكتب الصحة الذى يقع في دائرته محل المتوفى أو مركز العمدة في البلاد التي ليس بها مكاتب صحة (م ١٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦) ، ولا يحول الاخطار وحده دون قيام الجريمة اذا حصل الدفن قبل صدور اذن سابق به ، وهو لا يعطى الا بعد الكشف على الجثة ، أو تشريحها اذا كانت هناك شبهة في سبب الوفاة .

ويسرى النص على من يقوم بالاخفاء بنفسه أو من يساهم فيه بأية طريقة من طرق المساهمة . وقد حكم بانطباق المادة على عمدة أذن بدفن جثة قتيل وأثبت في شهادة الوفاة أن الموت عادى مع علمه بأنه جنائى (٢) .

ويرى بعض الشراح أن مجرد نقل الجثة من مكان الى آخر كالقائها في طريق أو حقل لا يعد اخفاء (٣) . الا أن ذلك لا يبدو لنا صحيحا على اطلاقه ، والعبرة هي بالبحث عما ترتب على هذا النقل من اخفاء عن السلطات أو عمده ، وعما اذا كانت نية الناقل هي الاخفاء بهذه الطريقة أم لا . فاذا كان الجواب على السؤالين بالايجاب وجب القول بتوافر الجريمة ، ولو كان الاخفاء لفترة قصيرة ، والا فلا .

الركن الثانى : ان تكون الجثة لقتيل

يسرى النص اذا كانت الجثة لمجنى عليه في قتل عمد ، أو ضرب

(١) جارسون م ٢٥٦ فقرة ١٠ ، ١١ .

(٢) نقض ١٩١٣/١٠/٢٩ مج ١٥ ص ٣ .

(٣) أحمد أمين ص ٢٨٤ وجارسون فقرة ٩ .

مفض الى الموت ، أو قتل خطأ ، أو حريق عمد أو باهمال ، أو باستعمال
مفرقات ، أو تعريض المواصلات للخطر ... الخ . بل حتى اذا كانت
الوفاة نتيجة احتجار ، أو مجرد حادث عارض (غرق مثلاً) ، وعبرة
قانوننا تشجع على هذا التفسير الواسع اذ تتحدث عن جثة قتيل دون
أى تحديد . وعبرة الترجمة الفرنسية لا تدع مجالاً للشك اذ تتحدث
عن جثة شخص توفي وفاة غير طيعية *mort violente* ، والى هذا يميل
الرأى السائد فى بلادنا (١) . وقد حكم مرة بانطباق النص على دفن جثة
منتحر قبل الاخبار عنها (٢) .

ولا يشترط أن تكون الحادثة التى مات القتل بسببها موضوع
تحقيق أو محاكمة وقت الدفن أو الاخفاء . واذا جرى تحقيق بأعمال
فلا يشترط فى نظرنا أن يتكشف عن واقعة جنائية ، طالما كانت هناك
شبهات جدية حول الوفاة قائمة وقت الدفن أو الاخفاء . وقد قضى
بانطباق النص على شخص ارتكب جنائية قتل عمد وأخفى جثة القتل ،
حتى مع الحكم ببراءته من القتل العمد لتوفر أركان الدفاع الشرعى (٣) .

انما اذا كانت وفاة القتل فى جناية أو جنحة ولو لم تقم عنها
الدعوى ، وقصد مخفى الجثة اعانة التهم بهذه أو تلك على الترار من
وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة تحققت أيضاً أركان المادة ١٤٥ ع
وكانت العبارة بالوصف الأشد (م ٣٢ / ١) . وهو هنا وصف المادة
١٤٥ هذه اذا كانت الجريمة التى راح القتل ضحيتها معاقبة عليها بالاعدام
(لأن عقوبة مخفى أدلة الجريمة تكون عندئذ الحبس مدة لا تتجاوز

(١) راجع أحمد أمين ص ٣٨٢ وجرانمولان ج ٢ فقرة ١٥١٢ وجندى
عبد الملك الموسوعة ج ١ فقرة ١٤ ص ٢٧٣ ومحمود مصطفى « الخاص »
فقرة ٢١٥ ص ٢٢٥ .

حين أن الرأى السائد فى فرنسا يرى عدم انطباق النص إلا اذا كانت
الوفاة بسبب قتل عمد أو ضربات أو جروح ، لأن عبارة القانون الفرنسى
قصرته على ذلك بقولها :

personne homicide ou mort des suites de coup et blessure .

(٢) استثناف بنى سوفى فى ١٥/٤/١٩١٤ مج ١٥ عدد ٨٧ .
(٣) أميوط الابتدائية فى ٢٧/١٠/١٨٩٨ الحقوق ص ١٢ ص ٢٤٥ .

ستين) أو بالأشغال الشاقة أو السجن (لأن عقوبة اخفاء أدلة الجريمة تكون عندئذ الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو الغرامة التي لا تزيد على خمسين جنيها) •

أما في الأحوال الأخرى فيكون الوصف الأشد هو اعتبار الواقعة اخفاء جثة قتيل (المادة ٢٣٩ لا المادة ١٤٥ لأن عقوبة هذه الأخيرة تصبح الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور فقط أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيها) •

ويلاحظ أخيرا أن المادة ١٤٥ لا تنطبق على الزوج أو الزوجة أو أصول الجاني أو فروعه ، حين أن المادة ٢٣٩ لا تعرف عذرا معفيا من العقاب •

الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة المادة ٢٣٩ هذه عمدية ، فيلزم لها توافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد ارتكاب فعل الدفن أو الاخفاء مع الاحاطة بأن الوفاة غير طبيعية ، ولم يحصل عنها اخطار لجهات الاقتضاء ، ولا تحقيق •

ولا يلزم توافر أى قصد خاص لدى الجاني مثل قصد مساعدة المسئول عن الوفاة على التهرب من المسؤولية •

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد على سنة •

وإذا كان المخفي هو المسئول عن الوفاة بوصفه فاعلا أو شريكا عد مرتكبا جريمتين مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، الأمر الذى يوجب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بمقوبتها دون غيرها (م ٢/٣٣ ع) •

والقاتل عمدا الذى يخفى جثة ضحيته لا تتحقق في حقه حالة ارتباط القتل بجنحة طبقا لنص المادة ٢/٣٣٤ ع ، لأنه لم يرتكب القتل بقصد التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل ، أو للتخلص

من العقوبة ، بل على العكس وقعت الجثة تخلصا من عقوبة القتل وهو ما لا يكفي لتحقيق الظرف المشدد .

ويلاحظ أنه إذا لم يتبين من وقائع الدعوى أن الوفاة غير طبيعية ، أو إذا تبين أن من قام بدفن الجثة أو اخفاؤها كان يمتدد لأسباب جدية أنها طبيعية فانه قد لا يفلت من العقاب كلية ، فان القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ يوجب على أشخاص معينين التبليغ عن الوفيات (وعقوبة الامتناع عنه الغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات) . كما يوجب أيضا - وهذا هو الأهم - الحصول على إذن سابق بالدفن ، والا كانت واقعة الدفن جثة عقوبتها الحبس شهرا أو الغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات (م ٢٤ ، ٣٥ من القانون الآف ذكره) دون تعلق ذلك على بحث سبب الوفاة ، أو على مدى احاطة المتهم به ، بشرط أن يكون المتهم ممن أوجب عليهم القانون التبليغ عن الوفاة واستصدار إذن الدفن (م ١٨ ، ٢٧ من القانون) .

بيانات حكم الادانة

تخضع بيانات حكم الادانة في جثة اخفاء جثة القتل للقاعدة العامة التي توجب بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التي وقعت فيها مع الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه (م ٣١٠ اجراءات) . وهذا يقتضى ضرورة بيان فعل اخفاء الجثة أو دفنها ، لمراقبة ما اذا كان يعد كذلك أم لا في حكم المادة ٢٣٩ ع .

وأیضا ينبغي بيان ما يفيد انتفاء الاخطار المطلوب الى جهات الاقتضاء وعلم المخفى بذلك ، ثم سبب الوفاة بما يؤدي الى القول بأنها غير طبيعية ، ولو لم يتوصل التحقيق اليه على سبيل التحديد ، وأخيرا علم الجاني بأن الوفاة غير طبيعية أو توافر أسباب مقبولة تحمله على الاعتقاد بذلك .

وتنبهى اقامة الأدلة على توافر هذه الأركان المختلفة ، بحيث يكون الاستنتاج سائفا متفقا مع حكم العقل والمنطق .

الباب الخامس

فى إسقاط الحوامل

(المواد ٢٦٠ - ٢٦٤)

كان إسقاط الحامل يعد فى القانون الرومانى جريمة ضد والدى الجنين لا ضد الجنين نفسه ، وغير معاقب عليه اذا صدر من الأب عملا بنظام السلطة الأبوية . وكان القانون الكمنى يعتبره صورة خاصة من صور القتل العمد يطلق عليها foetide ، أى قتل الجنين ، وكان بعض رجال اللاهوت يقول بأن الروح لا تدب فى الجنين حتى يستحق الحماية ، قبل مضى فترة معينة من الحمل هى أربعون يوما طبقا للرأى الشائع حينئذ .

ثم جاء القانون الفرنسى فاعتبره جريمة قائمة بذاتها ، مستقلة فى أحكامها وعقوبتها عن القتل . وكان قانون سنة ١٨١٠ يشدد العقاب عليها ويعتبرها جنائية لا جنحة . على أن هذا التشديد كان يؤدى فى أغلب الأحيان الى تفضيل المحلفين التبرئة على الادانة بعقوبة مشددة لا تتناسب مع نظرهم الى الجريمة . وهذه حقيقة اجتماعية معروفة ينبغى أن يحسب حسابها عند وضع القوانين ، وهى أنه اذا لم تتناسب العقوبة المقررة مع نظرة المجتمع للجريمة ، فان القاضى يؤثر الحكم بالبراءة ولو فى غير موضعها على الادانة ولو فى موضعها ، فتأى العقوبة المشددة بمكس النتيجة المرجوة منها وتؤدى الى افلات المجرمين من كل جزاء .

ولذا فقد انتشر الاسقاط فى فرنسا متخذًا شكلا وبائيا فى بعض المناطق ، فاضطر الشارع فى سنة ١٩٢٠ للتدخل بالعقاب على التحريض عليه والدعاية لوسائله . ثم تمسخر بقانون مؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٢٣ معدلا المادة ٣١٧ من القانون ، وجاعلا منه جنحة لا جنائية توصلنا الى

العقاب ، مكافئة لتناقص السكان . ثم تسخُل من جديد فعدل المادة ٣١٧ بقانون صادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٩ تضمن العقاب على مجرد الشروع فيه « سواء أوقع على امرأة حامل أو معتقد أنها كذلك » (١) .

وجريمة الاسقاط قلما تصل مع ذلك الى ساحة القضاء ، لأنها تتم في خفاء ويندر التبليغ عنها ، اذ أن المجنى عليه الأول فيها ليس من صفاته التبليغ . كما يصعب اثباتها ، ويكثر فيها الارتكان الى حالة الضرورة والرغبة في اهاذ حياة الأم .

وستتناول بيان أحكامها في القانون المصري في ثلاثة فصول نبين في أولها أركان الاسقاط ، وفي ثانيها صوره المختلفة وعقوباته ، وفي ثالثها بيانات حكم الادانة فيه .

(١) وهذه هي عبارة المادة ٣١٧ ع.ف بصد تعديلها بقانون
«...dans le sens de l'ancien ou du nouveau...» ١٩٣٩/٧/٢٩

وهذه صورة واضحة من صور العقاب على الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة ، وقد قصد بها ازالة عقبة رئيسية كانت تثار في العمل ، وهي كيفية اثبات أن الأم كانت حبلية وقت مباشرة طرق الاسقاط عليها ، مع أن اثبات ذلك بصد من وجهة الطب الشرعي من أصعب الأمور فنيا ولا يمكن الجزم به الا بعد سماع نبض الجنين بعد أربعة شهور ونصف من الحمل ، حين يكون الاسقاط أو محاولاته عادة خلال الأيام أو الأسابيع الأولى منه . كما منع النص الجديد كذلك امكان الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

على أن من الشرائع ما يميل الى تضيق دائرة العقاب على الاسقاط في احوال خاصة . فالتشريع السوفيتي مثلا بعد أن كان يبيح الاسقاط في سنة ١٩١٧ تطور الى شأنه تطورا واضحا نحو تقييده في سنة ١٩٢٠ ، ١٩٢٤ وانتهى في ١٩٣٦ الى اعتباره جريمة في غير احوال الخطر على صحة الأم أو مخافة انتقال عدوى الأمراض الوراثية الى الأطفال ، وعلى أن يجري في المستشفيات الحكومية أو دور الولادة . وأعفى القانون الاستوني الصادر في سنة ١٩٢٩ المرأة من العقاب اذا حصل الاسقاط في الشهور الثلاثة الأولى من الحمل . كما نص قانون الأرجنتين على اباحة الاسقاط للأطباء اذا كان ضروريا لوقاية الأم من خطر يهدد صحتها ، أو اذا كان الحمل نتيجة جريمة وقعت عليها ، وإجازته القانون البولوني الصادر في سنة ١٩٣٣ اذا وقع الحمل في غير زواج وبشروط معينة ، كما أجاز قانون تشيكوسلوفاكيا إعفاء المرأة من العقاب اذا لم تكن متزوجة على أن يصدر التصريح به من لجنة خاصة . وإباحه القانون السويسري اذا كان الحمل يهدد الأم في صحتها أو في نفسيتها ، وإباحه القانون الإيطالي اذا كان الحمل ثمرة اغتصاب أو فسق بين المحارم . وحذا حذوه التشريع البرازيلي .

الفصل الأول

في أركان الإسقاط

لم يعط القانون تعريفا لجريمة الاسقاط ، ويمكن تعريفها بأنها « استعمال وسيلة صناعية تؤدي الى طرد الجنين قبل موعد الولادة ، اذا تم بقصد لحداث هذه النتيجة » .

ويبين من هذا التعريف أن الأركان المكونة للجريمة كالآتي :

الركن الأول : صدور فعل مادي هو استعمال وسيلة صناعية لطرد الجنين قبل الميلاد .

الركن الثاني : طرد الجنين فعلا نتيجة للوسيلة المستعملة .

الركن الثالث : توافر القصد الجنائي العام وآخر خاص .

المبحث الأول

فصل الاسقاط

الفعل المادي في جريمة اسقاط الحوامل هو استعمال وسيلة صناعية لطرد الجنين ، وهو يقتضى الكلام في وسيلة الاسقاط ، ثم في ضرورة وقوعها على امرأة حبلى .

الفرع الأول

وسيلة الاسقاط

أشارت المادتان ٢٦٠ ، ٢٦١ الى بعض وسائل الاسقاط فقالت الأولى : « كل من أسقط عبدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء ... » . كما قالت الثانية : « كل من أسقط امرأة حبلى باعطاها أدوية أو استعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها ... » .

وأشارت المادة ٣١٧ ع . ف . الى بعض وسائل الاسقاط فقالت

انها تكون : « باعطاء مأكولات أو مشروبات أو عقاقير أو بارتكاب أعمال عنف أو أية وسيلة أخرى » (١) .

ووسائل الاسقاط كثيرة ، والنصوص المصرية والفرنسية عامة يمكن أن تنصرف عبارتها الى جميع وسائل الاسقاط المعروفة ، سواء أكانت طبية كالجراحة واستعمال العقاقير ، أم غير طبية كاستعمال العنف والضرب ، ولو كانت برينة في مظهرها كالتدليك أو الحمامات الساخنة أو كارتداء ملابس ضاغطة أو مباشرة رياضة عنيفة كالقفز أو حمل الأثقال ، فكلها تكفي للمقاب بشرط توافر القصد الجنائي المطلوب . ويستوى أن يباشر الجاني وسيلة الاسقاط بنفسه ، أم أن يدل غيره عليها .

وانما ينبغي أن تكون الوسيلة صناعية ، فلا تقوم الجريمة بالاسقاط الذي يكون طبيعيا ، نتيجة مرض أو ضعف أو مجهود عنيف ، ولابالولادة قبل الأوان ، مهما كان هناك من اهمال أو خطأ جسيم من الأم .

ولوسيلة الاسقاط أهمية خاصة في القانون المصري ، لأنها اذا كانت « الضرب أو نحوه من أنواع الايذاء » ، فإن الواقعة تكون جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة (م ٢٦٠) . أما اذا كانت « اعطاء أدوية أو استعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها » فإن الواقعة تكون جنحة عقوبتها الحبس (٢٦١ ، ٢٦٢) .

وتكثيف الجريمة تبعا للوسيلة المستعملة أمر غريب على قانوننا ، ومصدره القانون العثماني ، حين أن مصدر المادة ٢٦١ وما بعدها القانون الفرنسي (٢) . وليس لهذه التفرقة من سند واضح من العدالة ، ولنا عودة اليها عند بحث صور الاسقاط المختلفة .

Par ailine tr, brsavage, medicament, violence, ou par (1)
tout a tre mo en.

(٢) راجع جودى المرجع السابق لفقرة ٦ من ٧٠٦ .

الفرع الثاني

وقوع الاسقاط على جبل

يجب أن تكون مباشرة وسيلة الاسقاط على امرأة جبل في أى وقت من أوقات الحمل ، ولو كان ذلك قبل أن يتشكل الجنين أو يدب فيه النبض والحركة . وكان يقال قديما ان الجنين لا يستحق الحماية قبل مضى مدة معينة ، أما الآن فهو يستحقها ولو كان بويضة ملقحة .

وطبقا للراجح من الآراء في فرنسا تقوم الجريمة ولو لم يثبت أن الجنين كان حيا أو قابلا للحياة (١) . ومن هذه الوجهة يختلف الاسقاط لديهم عن القتل ، فالقتل يجب أن يقع على أنسان حي ، أما الاسقاط فقد يقع رغم جهل المسقط بموت الجنين ، لأن المقصود بتحريمه هو حماية الجنين وأمه مما ، لا الجنين وحده . أما في مصر فلا محل لهذا القول إزاء صريح نص المادة ٢٦٤ بأنه لا عقاب على الشروع في الاسقاط ، وإذا كان المسقط يعلم بموت الجنين ، فلا يتصور الاسقاط الا كضرورة طبية .

وتتم الجريمة طبقا للراجح من الآراء حتى ولو نزل الجنين حيا ولكن كان زوله غير طبيعي ، أى قبل الميعاد المقرر للولادة ، بسبب الوسيلة التي استعملت ، اذ يعد اسقاطا كل ما يترتب عليه المساس بالتطور الطبيعي للحمل نتيجة لوسيلة صناعية ، أو تعريض حياته أو صحته للخطر بسبب الولادة قبل ميعادها ، وإن كان هناك رأى مهجور يستلزم نزول الجنين ميتا لا حيا استنادا الى أن لفظ avortement يشير الى ذلك .

وغنى عن البيان أن منع العمل قبل حدوثه بالفعل لا يعد اسقاطا ، حتى ولو كان بجراحة من جراح ، وإذا لم تتوافر للجراحة مبرراتها العلاجية فيعاقب فاعلها بوصفها جرحا عمديا وبحسب جسامه النتيجة ، أما في فرنسا فاصابة انسان بالمقم الدائم تعد جناية قائمة بذاتها Castration (م ٣١٦ ع ف) .

(١) راجع جارسون م ٢١٧ فقرة ١٠ الى ١٣ .

المبحث الثاني

انمام الاسقاط

نصت المادة ٢٦٤ على أنه « لا عقاب على الشروع في الاسقاط » .

ويترتب على ذلك وجوب القول بأن تحقق الاسقاط بالفعل ركن فيه ، فإذا لم يطرد الجنين قبل ميعاده حيا أو ميتا فلا جريمة ، حتى ولو كان الشروع في صورة جريمة خائبة ، استند فيها الجاني كل نشاطه الاجرامى ، فحصل بالفعل تناول العقاقير واستعمال الوسائل المسقطه ، والحكمة التى توخاها القانون فى ذلك هى تشجيع العدول الاختيارى وفتح باب التراجع حتى لحظة اتمام الجريمة .

وينبغى أن تقوم رابطة السببية بين أفعال الاسقاط وحصوله بالفعل، على نحو ما وضعناه عند بحث هذه الرابطة فيما سبق .

وغنى عن البيان أن الأفعال التى كان يمكن أن تعد شروعا فى الاسقاط والتى تفلت من العقاب بوصفها كذلك ، قد تكون جرائم أخرى معاقب عليها مثل جريمة اعطاء جواهر غير قاتلة اذا نشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل (م ٢٦٥) ، ويكون العقاب بحسب جسامة النتيجة طبقا للمواد ٢٤٠ الى ٢٤٢ . أو قد تكون جناية ضرب أفضى الى موت الأم (م ٢٣٦) ، ولو أن وقوع هذه الجناية الأخيرة يستلزم بالضرورة اما موت الجنين واما زواله قبل الميعاد ، ويتحقق بذلك تعدد معنى بين الاسقاط والضرب المفضى الى موت الأم .

المبحث الثالث

القصد الجنائى

يتطلب الاسقاط ككل جريمة عمدية توافر القصد الجنائى العام ، أى ارادة تحقيق الجريمة التى يعاقب عليها القانون مع العلم بأركانها . كما يتطلب كذلك قصدا خاصا ، هو نية تحقيق نتيجة معينة بذاتها ،

وهي طرد الجنين قبل الميلاد (١) .

فلا تقوم الجريمة بضرب امرأة حامل ، ولو ترتب على الضرب اسقاطها اذا كان الضارب لا يعلم بالحمل (٢) ، كما لا تقوم اذا كان يعلم به ولكنه لم يقصد الاسقاط بالذات ، بل تعد الواقعة حينئذ ضربا عاديا (٣) ، ويعاقب عليها طبقا لما قد يتخلف من اصابات . ولا محل للاستناد هنا الى نظرية القصد الاحتمالي ، التي قلنا انه يلزم نص صريح لامكان الأخذ بها .

وطبقا للمبادئ العامة لا تأثير لنوع الباعث في وجود القصد ، فسيان أن يتم الاسقاط بدافع الانتقام ، أم بدافع مساعدة العامل على الخلاص من حمل لا ترغب فيه ، وأن يتم برضاها وبناء على طلبها ، أم أن يتم بغير علم منها ولا رضا ، لأن رضا المجنى عليه لا تأثير له في قيام الجريمة كقاعدة عامة . فالاسقاط في قانوننا يخضع للعقاب حتى ولو كان الحمل نتيجة تفرير أو خداع ، بل ولو كان بسبب اغتصاب جنائي ، وفي ذلك شيء من الاعنات قد يخفف منه نظام الظروف القضائية المخففة . ويلاحظ أنه لا تكون المرأة العامل مجنيا عليها الا في الاسقاط دون موافقتها (م ٣٦٠) أما اذا وافقت عليه فتكون فاعلة له ، ويكون الجنين مجنيا عليه فيه (م ٣٦١ ، ٣٦٢) .

وقد تتوافر للاسقاط حالة الضرورة كما تتطلبها المادة ٦١ ، وذلك اذا كان الحمل يتضمن خطرا يهدد الأم في حياتها أو صحتها تهديدا جسيما وكان الاسقاط هو الطريقة الوحيدة لدفع هذا الخطر ، ولم يكن للجاني دخل في حواره ، فهنا تتمتع مسؤولية الفاعل طبقا للمبادئ

(١) راجع جازو ج ٥ لفقرة ٢٠٢٨ وجارسون م ٣١٧ فقرة ١٠ ومصطفى القللى « المسؤولية » ص ١٦٠ والوسومة الجنائية ج ١ فقرة

١٠ ص ٦٧٠ ومبد الميمن بكر المرجع السابق ص ٦٦٦ .

(٢) الأقصر في ١٩١٦/٦/١٤ أنشرايع س ٤ ص ١١١ .

(٣) احالة طنطا في ١٩٠٨/٧/٥ مج ٩ عدد ١٢٩ .

المادة (١)

وإذا تم الاسقاط في الظروف السابقة بمعرفة طبيب أو جراح فلا تمتنع المسؤولية فحسب ، بل يكون الفعل مباحا واستعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون (م ٦٠) ، وهو ما ينبى عليه زوال الصفة الاجرامية من أساسها . وإذا أخطأ الجراح أثناء اجراء الاسقاط المباح خطأ فنيا جسيما ألحق ضررا بالأم أو أودى بحياتها ، فيجب - طبقا لأرجح الآراء فيما يتعلق بإجتماع خطأ مع سبب من أسباب الإباحة - اعتبار الواقعة قتلا خطأ (م ٢٣٨) أو إيذاء خطأ (٢٤٤) بحسب الأحوال .

أما اذا تم الاسقاط ، ولم يتوافر له داعى الضرورة ومبرراتها ، فيسأل الجراح أو غيره مسؤولية كاملة عن الجريمة ، وتكون صفة الجراح ظلما مشددا فيها .

العقوبة

طبقا لنص المادتين ٣٦١ ، ٣٦٢ الاسقاط جنحة عقوبتها الحبس ، وذلك ما لم يقرن بطرف من الظروف المشددة التى تجعله جنائية ، وهى وقوعه بالضرب أو نحوه ، أو إجراؤه بمعرفة طبيب أو جراح صيدلى أو قابلة على نحو ما سنوضحه فى الفصل التالى .

(١) وينبى أن تفسر حالة الضرورة هنا فى أضيق نطاق ، لأنه كثيرا ما يساء استغلالها واتخاذها ذريعة للاسقاط . وإذا لم يكن فى الحمل خطر جسيم ، بل كان من المتوقع فقط ولادة الطفل مصابا بتشويه أو بعمالة كما فى حالة إصابة الأم بمرض الزهري أو الحصبة الألمانية فلا يجوز مع ذلك الاسقاط طبقا لتشريعنا ، وهذا قصور واضح يحسن تداركه .

الفصل الثاني

في صور الإسقاط وعقوباتها

الاسقاط قد يكون جنحة أو جناية • ولا تتطلب جنحة الاسقاط أكثر من تحقق أركانه الثلاثة الآتية الذكر ، ويستوى عندئذ أن يكون الجاني هو الأم أم غيرها ، وأن يتم برضاها أم بغير رضاها (م ٢٦١، ٢٦٢) • ويكون جناية اذا توافرت له بجانب أركانه العامة بعض ظروف مشددة اما أن ترجع الى الوسيلة المستعملة بأن تكون الضرب أو نحوه (م ٢٦٠) واما الى صفة المسقط بأن يكون طبيبا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة (م ٢٦٣) وسنعالج الأمرين تباعا •

المبحث الأول

وقوع الاسقاط بالضرب او نحوه

تنص المادة ٢٦٠ على أن « كل من أسقط عبدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » • وسبق أن قلنا ان التفرقة بين الوسائل في تقدير العقوبة غريبة على القانون المصري •

على أن المتأمل في نص مواد الاسقاط يلاحظ أن الضرب وحده لا يكفي لتشديد العقاب للمادة ٢٦٠ ، بل يلزم الى جانبه عدم رضا الأم بالاسقاط ، فحين تشير المادتان ٢٦١ ، ٢٦٢ صراحة الى احتمال رضاها بالاسقاط ، بأن قررت الأولى « كل من أسقط عبدا امرأة حبلى •• سواء كان برضاها أم لا » وقررت الثانية في استهلاكها « المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية ••• » ، اذ بالمادة ٢٦٠ تغفل مثل هذه الاشارة •

وكذلك حين تنص المادتان ٢٦١ ، ٢٦٢ على الاسقاط باعطاء أو تعاطي الأدوية ، وأيضا باستعمال « وسائل مؤذية الى ذلك » اذ بالمادة

٢٦٠ تنص على الاسقاط بالضرب أو نحوه من أنواع الايذاء ، وهو ما يدخل بالضرورة في عبارة « الوسائل المؤدية الى ذلك » . فكان استعمال الضرب في الاسقاط لا يحدد وحده نطاق هذه المادة الأخيرة ، بل العبرة هي برضاء المرأة الجبلى بالاسقاط من عدمه ، فإن رضيت به فالواقعة جنحة دائماً ومهما كانت الوسيلة المستعملة ، أى ولو كانت الضرب ، حين تكون جنائية اذا ما توافر لها الشرطان مما : أن تكون الوسيلة هي الضرب ، وأن يكون الاسقاط بغير رضاها : اذ لا يكون الاسقاط حينئذ جريمة ضد الجنين فحسب بل ضدها هي كذلك . وتوافر أحد الشرطين لا يفي عن الآخر (١) .

والمقصود من عبارة « الضرب أو نحوه من أنواع الايذاء » الدفع والركل والالقاء ، وكذلك الجرح بأية آلة ، وفي الجملة جميع أعمال العنف التي تكفي لقيام جريمة الضرب أو الجرح . ومقتضى ذلك أن جريمة الاسقاط الواردة في المادة ٢٦٠ تكون مع أفعال الجرح والضرب حالة تعدد معنوي (م ٣٣/١) ، وينبئ اعتبار جريمة الاسقاط وحدها لأن عقوبتها في هذه الصورة أشد من عقوبة جميع جرائم الجرح أو الضرب ولو أنفست الى موت الأم ، وكانت مصحوبة بسبق الاصرار أو التردد (راجع م ٢٣٦) .

العقوبة

اذا تحققت أركان المادة ٢٦٠ كانت الواقعة جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة (أما عقوبة الاسقاط عندما يكون جنحة فهي الحبس) .

(١) واجمع الموسوعة الجنائية ج ١ فقرة ٨ ص ٦٦٨ .
وقد ذهب حكم الى أن معيار التفرقة هو انه اذا وقع الضرب من أجنبي عن المرأة فالواقعة جنائية ، أما اذا وقع منها على نفسها كانت جنحة : لأن الأول فطه يتناول الأضرار بشخصين ، وأما الثانية فإن كان لها أن تؤذي نفسها فليس لها ايذاء الجنين وهو ما يعاقب عليه القانون ، (أسبوط الابتدائية في ١٩١٢/٥/٦ مج ١ ص ١٢ عدد ١١٧ ص ٢٤٤) .
ويبدو من عبارة هذا الحكم أنه لم يقصد بوقوع الضرب من أجنبي ، شيئاً أكثر من الإشارة الى عدم رضاء المرأة بالاسقاط ، ومن وقوعه منها على نفسها أكثر من افتراض رضاها به ، فهو يأخذ بالضابط الذي أشرنا اليه ، ولكن في عبارة قد يعوزها التحديد الواضح .

المبحث الثاني

وقوع الاسقاط من طبيب أو جراح أو صيدلى أو قابلة

تنص المادة ٢٦٣ على أنه : اذا كان المسقط طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة « وهى تقابل المادة ٢/٣١٧ ع ف (١) . وحكمة تشديد العقاب على من ذكرتهم المادة أن هؤلاء يكونون أكثر من غيرهم تقديرا لعاقبة الاسقاط وأضراره ، وأكثر قدرة على مباشرته وتقادى أخطاره . وهو نص استثنائى لا محل للتوسع فيه أو للاجتهاد ، ولذا قضى فيما مضى بعدم سريان التشديد على القابلة (٢) ، ولم يكن النص يشملها وقتئذ وانما أضيفت اليه فى قانون عقوبات سنة ١٩٣٧ .

وصفة الطبيب أو الجراح أو الصيدلى أو القابلة فى المسقط ظرف شخصى بحت ، وهو يقتضى تغيير وصف الجثة الى جناية . وحكم هذا النوع من الظروف أنه يؤثر فى صاحبه فقط ، وبشرط أن يرتكب الجريمة بنفسه لا كمجرد شريك فيها . أما اذا ساهم مع الطبيب أو نحوه منهم آخر ، فانه لا يتأثر بالظرف المشدد اذا كان فاعلا أصليا مع الطبيب (م ٣٩ فقرة أخيرة) ، واذا كان مجرد شريك معه فهو يتأثر به اذا كان يعلم بصفة الطبيب أو نحوه ، ولا يتأثر به اذا لم يكن يعلم بها (م ٤١ فقرة أولى) .

ولذا يتعين تحديد دور المرأة العلبى فى الاسقاط ، وهل تعد فاعلة أصلية أم مجرد شريكة فيه ، اذا أجراه طبيب بموافقتها . لأنها ان اعتبرت فاعلة أصلية معه كانت الواقعة جنحة بالنسبة لها دائما ، أما ان اعتبرت مجرد شريكة له عالمة بالظرف المشدد وجب أن تؤخذ بمقنونة

(١) كانت المادة ٣/٣١٧ ع . كما وردت فى تشريع سنة ١٨١١ تقصر التشديد على الأطباء والجراحين ومساعدى الأطباء والصيدالة . ثم أضيف اليهم فى سنة ١٩٣٢ أطباء الأسنان والقابلات وطلبة الطب والصيدلة ومستخدمو الصيدليات ومن يشتغلون فى العطاره وفى أعمال الفيارات الطبية وتجارة الأدوات الجراحية ، وأخيرا أضيف اليهم فى سنة ١٩٣٩ المعرضون والمرضات والمذكون والمذكات .

(٢) الاسكندرية الابتدائية فى ١٧/٩/١٩٠٧ مج س ٩ ص ١١٤ .

الجناية (١) .

ويسود من صياغة المادة ٢٦٢ أنه ينبغي اعتبارها فاعلة أصلية دائما ، فهي تعاقب « المرأة التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها » . فكان مجرد تعاطي الأدوية أو استعمال الوسائل المؤدية للاسقاط مع العلم بها والرضا عنها ، يكون من الأفعال المادية الداخلة في تكوين الجريمة والتي تجعل من صاحبها فاعلا أصليا فيها (م ٣٩) ، فلا يتصور الحال كذلك أن تكون الجبلى شريكة في جريمة اسقاط نفسها (٢) .

أما إذا تم الاسقاط بغير رضاها ، كأن تكون العقاقير قد أعطيت لها أو أن تكون الجراحة قد أجريت لها بغير علمها فتكون مجنبا عليها . ولا محل عندئذ لبحث ما إذا كانت تمتد فاعلة له أو شريكة فيه . كما ينبغي ملاحظة أن مجرد دلالة المرأة الجبلى الى أدوية الاسقاط أو وسائله يعد أمرا كافيا بذاته لتكوين الجريمة طبقا للمادة ٣٦١ ، ومن ثم يجب اعتبار مقارفه فاعلا أصليا لا شريكا .

العقوبة

متى تحقق أحد الظروف المشددة كانت الواقعة جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . وهي أشد من عقوبة جنائية الجرح أو الضرب ولو أفضى الى الموت (م ٣٣٩) ، ولذلك أهميته في حالة موت الحامل بسبب جريمة الاسقاط ، اذ يجب حينئذ اعتبار الجريمة الأخيرة والحكم بعقوبتها دون غيرها (م ٣٣٩ / ١) .

أما في غير حالة تحقق أحد الظروف المشددة فمقوبة الاسقاط الجس ، ومن ثم يجب في حالة موت الحامل أو حتى إصابتها بعاقة مستديمة (م ٢٤٠) اعتبار هاتين الجنائتين الأخيرتين ، والحكم بمقوبة هذه أو تلك بحسب الأحوال دون جنحة الاسقاط .

(١) وهي نتيجة شاذة من وجهة العدالة ، ولكن قد تنتهي اليها المادتان ٣٩ ، ٤١ ع .
(٢) راجع الموسوعة الجنائية جـ ١ فقرة ١٧ ص ٦٧٣ .

الفصل الثالث

في بيانات حكم الإدانة في الإسقاط

تعرضنا فيما سبق للمبادئ التي تسيطر على تحرير الأسباب في الجرائم المختلفة بوجه عام ، وكيف أنها ينبغي أن تتضمن بيانات معينة يعتبرها القانون جوهرية ويرتب على إغفال شيء منها بطلان الحكم ، وأهمها بيان الواقعة أى الجريمة بأركانها المختلفة ، وظروفها ذات الأثر القانوني والأدلة عليها .

ولذلك يجب أن يتضمن حكم الادانة في الاسقاط ما يستفاد منه صراحة أو دلالة قيام أركانه المختلفة ، وهى فعل الاسقاط ووقوع النتيجة التى يعاقب عليها القانون ، مع توافر القصد الجنائى بشطريه العام والخاص مما .

كما أنه اذا كانت الادانة بمقتضى عقوبة الجناية وجب أن يستفاد من الحكم وقوع الاسقاط بالضرب أو نحوه من أنواع الايذاء ، مع عدم موافقة المرأة الحبلى على الاسقاط على نحو ما وضعناه ، أو أن يكون المسقط طبييا أو نحوه ممن نص عليهم القانون .

واذا رأت محكمة التقض عدم تحقق الطرف المشدد كان عليها أن تغير وصف الجريمة وأن تحكم بعقوبة الجنحة ، كما هو الشأن في جميع الأحوال التى يكون فيها الطعن مبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله اذا كان الطعن مقبولا .

ويعتذر اعطاء تطبيقات عملية مستمدة من أحكام قضائنا العالى في نطاق جرائم الاسقاط ، بالنظر الى ندرة أحكام الادانة في هذا النوع من الجرائم ، حتى لتكاد نوصيها أن تكون معطلة . وسبق أن أشرنا الى دواعى ذلك في صدر الباب .

الباب السادس

في شهادة الزور

(المواد من ٢٩٤ - ٢٩٩ ع)

هذه جريمة من جرائم تضليل العدالة عن طريق الكذب أمام القضاء ، وتشويه الدليل الأول من أدلة الاثبات - خصوصا في المواد الجنائية - وهو البيئة . وهي جريمة تحف بها اعتبارات دقيقة كثيرة مثل تحديد ما يعد زورا في الشهادة وما لا يعد كذلك ، وبحث عدول الشاهد عن أقواله الكاذبة ومتى يعفيه من العقاب ، وأثر شهادة الزور كسبب من أسباب الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ... وهو ذلك من الاعتبارات التي تجعل لدراسة هذه الجريمة أهمية خاصة عند كل مشتغل بالقانون .

وهي جريمة وثيقة صلة مباشرة بالقضاء - في كافة أوضاعه ونظمه - وظيفته السامية في توزيع العدل بين الناس ، والتي تقتضى تذليل ما قد يوضع في طريقه من عراقيل ، ودرء ما قد يتعرض له من محاولات الفسح والتضليل .

وقد رأينا أن نعالج ، مع شهادة الزور ، في هذا المؤلف جريمتين أخريين هما البلاغ الكاذب وافتشاء الأسرار ، لأنه يجمعهما مع شهادة الزور جامع اتصالتها جميعها عن قرب بوظيفة القضاء بين الناس ، والقواعد التي تكفل حسن أدائها . وسنخصص لكل واحدة منها بابا على حدة بين جرائم الأشخاص التي أكرناها بالدراسة فيه .

وقد ورد النص على عقاب شهادة الزور في كتاب الجرائم التي تقع على آحاد الناس ، في الباب السادس منه وعنوانه « شهادة الزور واليمين الكاذبة » ، وسنعالج أحكامهما في ثلاثة فصول على الوجه الآتي :

الفصل الأول : في أركان شهادة الزور وعقوبتها .

الفصل الثاني : في المسائل الاجرائية التي قد تثيرها .

الفصل الثالث : في مبادئ حكم الادانة فيها .

الفصل الأول

في أركان شهادة الزور وعقوبتها

لم يعرف قانوننا شهادة الزور رغم تعدد المواد التي ينبت العقوبات فيها ، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها « تمتد الشاهد تغيير الحقيقة أمام القضاء ، وبعد حلفه اليمين القانونية ، تغييراً من شأنه تضليل القضاء » ومنه يبين أن أركان الجريمة ثلاثة كالاتي :

الركن الأول : صدور فعل مادي هو تغيير الحقيقة في شهادة يمين أمام القضاء •

الركن الثاني : توافر ضرر معين هو تضليل القضاء أو احتماله •

الركن الثالث : قيام القصد الجنائي العام لدى الجاني •
وسيكون كل ركن منها موضوع بحث خاص على التوالي •

المبحث الأول

تغيير الحقيقة في شهادة يمين أمام القضاء

يمكن تحليل هذا الركن ، كما هو واضح من عنوانه ، الى عناصر ثلاثة وهي : -

أولاً - تغيير الحقيقة في شهادة •

ثانياً - بعد حلف يمين •

ثالثاً - أمام القضاء • وسنعالجها تباعاً في مطالب ثلاثة : -

المطلب الأول

تغيير الحقيقة في شهادة

تغيير الحقيقة هو جمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، فهو من صور التزوير المعنوي الذي يقع حال تحرير المحرر ، وانما يعاقب

عليه القانون بوصفه شهادة زور طالما وقع في مجلس القضاء وفي شهادة يمين أدبت في دعوى مطروحة عليه • أو بحسب تفسير محكمة النقض « أن ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد بعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة ، بقصد تضليل القضاء » (١) •

ويتوافر تفسير الحقيقة بالكار الحق أو تأييد الباطل تضليلا للقضاء ، أيا كان موضعه أو صورته • ولا يلزم أن ينصب التغير على واقعة جوهرية في الشهادة ، بل من المتفق عليه أنه يكفي فيه أن يكون من شأنه التأثير في كيفية الفصل في الدعوى التي أدبت الشهادة فيها •

ولا يلزم أن تكون الشهادة مكنوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تفسير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة دون بعضها الآخر (٢) •

ولذا يمد زورا الكذب المنصب في دعوى جنائية على أركان الجريمة أو ظروفها القانونية أو القضائية ، أو الوقائع الجانبية ، وفي الجملة كل ما يؤدي الى القول بثبوت التهمة أو عدم ثبوتها ، وكل ما من شأنه التأثير في مركز المتهم بوجه عام تخفيفا أو تقييدا • كما يمد زورا الكذب المنصب في دعوى مدنية على عناصرها المختلفة التي تؤثر في الفصل فيها على وجه أو على آخر • بحيث اذا انصب الكذب على واقعة لا أهمية لها في موضوعها جاز للمحكمة أن تعتبر أنه لا عقاب عليه كشهادة زور (٣) •

(١) نقض ١٩٧١/٥/٢ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٩٤ ص ٢٨٤ •
(٢) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٢ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٩ ص ٣٧٢ و ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ رقم ١٠٩ ص ٢٨٥ •
(٣) نقض ١٩٤٥/٥/٢١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٧٧ ص ٧١١ وكان الحكم الطعن فيه قد اعتبر أن الكذب في جنسية المتوفى في دعوى شرعية لا أهمية له في موضوعها فرفضت محكمة النقض الطعن وأقرت هذا النظر •

ويجوز أن يقع تفسير الحقيقة بطريق سلبى ، أى بأن يسقط الشاهد عددا واقعة يعلم الحقيقة عنها ، ومن شأنها أن تؤثر فى مركز الدعوى^(١) . كما يعد زورا أن ينكر رؤية ما رآه ، أو سماع ما سمعه . ولا ينبغى الخلط بين وقوع شهادة الزور - وهى جريمة ايجابية - بطريق الترك وبين الامتناع عن الشهادة بتاتا أو عن أداء اليمين (وهى جريمة سلبية) . فإذا كان الامتناع عن الشهادة غير مرتبط بأقوال أخرى للشاهد أمام القضاء فى نفس الدعوى ولا يغير مؤداها ، طبقت المادة ٢٨٤ اجراءات أو ٧٨ من قانون الاثبات (رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) ، والا جاز عدها شهادة زور اذا توافرت أركانها الأخرى .

والأصل هو أن تفسير الحقيقة يقع على ما يقرر الشاهد أنه رآه وحققه بنفسه ، أو ما يرويّه تقلا عن شخص معين . أما الشهادة المبنية على مجرد التسامع والشهرة فقد حكم بأنها لا تعد شهادة على المعنى المقصود فى القانون لاستحالة التحقق من صحتها . ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار فى بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ، ويرفمه الى مرتبة الشهادة التى قصد القانون العقاب على الكذب فيها^(٢) .

ولا ينبغى الخلط بين الوقائع التى شهد الشاهد أنه حضرها بنفسه ، وبين ابداء رأيه الشخصى عن استنتاج نتائج معينة ، إذ أنه لا محل لعقابه على شهادة الزور ولو كذب فى استنتاجه أو فى تقديره للوقائع التى يشهد بها^(٣) .

ومخالفة الشهادة للحقيقة أمر متعلق بالوقائع موكل تقديره الى قاضى الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود المختلفين وقرائن الأحوال ،

(١) نقض فرنسى فى ١٣/١/١٩١٥ سبرى ١٩١٦ - ١ - ٩١ .
(٢) نقض ١٩٤٠/٢/١٢ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٥٩ ص ٩٥ و ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض ص ١٠ رقم ١٣٥ ص ٦٢١ . وللمزيد راجع مؤلفنا فى « جرائم التزيف والتزوير » طبعة رابعة ١٩٨٤ ص ٨٠ - ٨٢ .
(٣) جاردسون فقرة ٤٦ ودالوز الهجائى فقرة ٢٨ .

وفي الجملة ظروف الدعوى المختلفة (١) ، وكثيرا ما يستتج من تناقض الشاهد في أقواله أمام المحكمة . الا أنه لا يلزم أن يكون للشاهد روايتان متناقضتان أمامها لاعتباره شاهد زور ، بل للقاضي أن يعتبره كذلك ولو كان قد سمعه مرة واحدة فحسب ، ولم يكن الشاهد قد سمع قبل ذلك في أى تحقيق (٢) . كما أن التناقض وحده لا يعد بدوره كافيا في الالبات اذ قد يكون نتيجة خطأ غير مقصود أو ضعف في ذاكرة الشاهد فحسب ، ومن ثم فلا تجوز ادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية (٣) ، أو لأن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العدة وما قرره في التحقيقات الأولية (٤) .

الشهود الغاصبون للعقاب

يلزم أن يقع تغيير الحقيقة في شهادة من شاهد بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة ، ولا قيمة لما اذا كانت له مصلحة أم لا في الدعوى مادية كانت أو أدبية . الا أن من الشراح من يفرق في هذا الشأن بين الدعاوى المدنية والجنائية :

ففي الدعاوى المدنية ينبغي ألا تكون للشاهد مصلحة فيها ، أما اذا كان يعد خصما فيها قد يتأثر بالحكم تأثرا مباشرا فلا عقاب عليه مهما اغير في الحقيقة ولو سمع بوصفه شاهدا (٥) . ومن باب أولى أن يقع التغيير أثناء استجوابه طبقا لما هو متبع في المرافعات المدنية ، حتى ولو حلف اليمين مع أن القانون لا يميز ذلك .

(١) نقض ١٩٤٢/٤/٢٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٩ ص ٦١٧ .

(٢) نقض ١٩٤٧/١٠/٢٠ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ٩٥ ص ١٩٦ .

(٣) نقض ١٩٥٩/١٢/٧ احكام النقض س ١٠ رقم ٢٠٢ ص ٩٨٢ .

(٤) نقض ١٩٦٥/١/٤ احكام النقض س ١٦ رقم ٥ ص ١٦ .

(٥) راجع شوفو وهيلي ج ٤ فقرة ١٨٠٨ .

(م ١٦ - جرائم الاشخاص والاموال)

أما في الدعاوى الجنائية فلا يؤبه بمصلحه الشاهد مهما كانت قوية .
فاذا كذب في أقواله استحق العقاب ولو كان مجنيا عليه أو مدعيا بالحق
المدنى . ولذا نصت المادة ٢٨٨ اجراءات على أنه « يسمع المدعى
بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين » . وكان القضاء يجرى على
حكمها في ظل القانون القديم رغم عدم وجود نص .

وحتى اذا كان الشاهد يريد أن يدرك بكذب أقواله مسئولية
الشخصية المحتملة فطبقا لجانب من الرأى لا يفيقه ذلك من شهادة الزور ،
ما لم تكن هذه المسئولية هى نفسها موضوع المحاكمة ، وقد أخذت بذلك
محكمتنا العليا (١) . وان كان من الفقهاء من يرى أن مركز الشاهد
يكون عندئذ أقرب الى مركز المتهم ويصح بالتالى أن يفلت من العقاب (٢) .

ويعد في حكم الشاهد « كل شخص مكلف من سلطة قضائية بعمل
الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية غير الحقيقة عمدا
بأية طريقة كانت » على حد تعبير المادة ٢٩٩ عقوبات التى أضيفت
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ .

المطلب الثانى

الشهادة بعد حلف اليمين

أوجب قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى المادة ٨٦ منه على
الشاهد أن يحلف يمينا بأن يقول الحق ولا يقول الا الحق ، والا كانت
شهادته باطلة ، ويكون الحلف على حسب الأوضاع الخاصة بدياته ان
طلب ذلك . كما أوجب قانون الاجراءات فى المادة ٢٨٣ « على الشهود
الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا قبل أداء الشهادة على
أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون الا الحق » .

فاذا سمع الشاهد بغير يمين سهوا من المحكمة ، أو اذا سمع على

(١) نقض ١٩٣٦/١١/٢ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١ ص ١ .

(٢) جارو ج ٥ فقرة ٢٠١٦ وشوقو هيلى ج ٤ فقرة ١٧٨٠ .

سبيل الاستدلال فحسب لأنه لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره (م ٤٦ من قانون الاثبات) ، أو لأنه محكوم عليه بمقوبة جنائية (م ٢٥ ع) ، وتعمد الكذب في أقواله أقلت من عقوبة شهادة الزور مع أن أقواله قد تؤثر في أذهان القضاة ، ويصح أن تبني عليها الأحكام ، ولو خالفت الشهادات التي أدبت في نفس الدعوى يمين ، وهو وضع مؤسف على ما لاحظته المرحوم الأستاذ أحمد أمين (١) . ولكن علاجه لا يكون الا بوضع نصوص خاصة على نحو ما فعل بعض الشرائع الأجنبية مثل الايطالية والبلجيكية ، وقد جملا هذا الفعل ضمن أفعال شهادة الزور ، وإن كانت عقوبته مخففة عن عقوبة الزور في شهادة يمين .

وإذا أخطأت المحكمة فحلفت شاهدا لا يجيز القانون تحليفه وغير الحقيقة في أقواله ، فلا حائل ، في نظر بعض الشراح ، يحول دون القول بالعقاب (٢) . وهو ما يبدو لنا محل نظر ، أولا لأنه لا يصح أن يتحمل الشاهد مغبة خطأ المحكمة . وثانيا لأن هذا الاجراء باطل في القانون فلا يصح أن يربأ أثرا صحيحا . وبعبارة أخرى أن للشهادة يمين في تقدير الشارع أهلية مطلوبة ، فإذا انعدمت اتفنى في رأينا كل أثر لليمين . وثالثا لأن القانون اذ منع تحليف أشخاص معينين فذلك لأنه لا يريد أن يفترض الصدق فيهم مقدما ، بل ترك للمحكمة اذا اطأنت الى أقوالهم بعد الادلاء بها ورغم عدم الحلف أن تعمل عليها اذا شئت ذلك .

وقبل أن يحلف الشاهد اليمين يدلى بمعلومات معينة عن « اسمه ولقبه ومهنته وسنه وموطنه ، ويبين قرابته أو مصاهرته ، ودرجتها إن كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم ، ويبين كذلك إن كان يعمل عند أحدهم » (م ٨٥ من قانون الاثبات) . أو عن « اسمه ولقبه وصناعته وسكنه وعلاقته بالمتهم » (م ١١٩ اجراءات) (٣) . فإذا كذب الشاهد في شيء

(١) شرح قانون العقوبات الأهلي ص ٤٩٣ .

(٢) جاروج ٦ فقرة ٢٢٩٥ وجارسون فقرة ٢٧ .

(٣) وهي رغم ورودها من التحقيق الابتدائي إلا أنها تتضمن قاعدة مرمية في المحاكمة أيضا .

من ذلك فلا تقوم الجريمة ، أما اذا وجه اليه سؤال في شأنه بعد حلف اليمين فكذب في الاجابة صح عده شاهد زور طالما تعلق ذلك بتقدير الشهادة ، وبالتالي بمرکز الدعوى التعلق الذى يؤثر في كيفية الفصل فيها .

ولا يحلف المتهم يمينا ، ولذا فلا تصح في حقه تهمة شهادة الزور مهما كذب ، ولو كان ذلك في أقوال تتعلق بغيره من المتهمين معه في الدعوى . ولكن اذا كان المتهم متمتعا بعذر معف من العقاب ، أو امتنعت مسئوليته لسبب من الأسباب فاستمعت اليه المحكمة بوصفه شاهدا بعد تحليفه اليمين عد شاهد زور اذا غير الحقيقة ، لأن اعفائه من العقوبة يجعله في مركز لا تعارض فيه مصلحة الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها (١) .

المطلب الثالث

ان تكون الشهادة امام القضاء

من المتفق عليه في مصر وفرنسا على السواء انه يلزم أن يكون الزور في شهادة أدت أمام القضاء الجالس في دعوى مطروحة عليه للفصل فيها سواء أكانت جنائية ، أم مدنية ، أم تجارية ، أم من أمور الأحوال الشخصية .

ومن ثم خرج عن نطاق شهادة الزور الكذب الذى يقع في الأقوال التى تبدى أمام جهات التوثيق المختلفة بما في ذلك الكذب في استصدار الاعلامات الشرعية والذى يخضع لنص خاص (م ٢٢٦ ع) ، وفي عقود الزواج أمام المأذون . ويخضع اثبات بلوغ الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج كذبا لنص آخر (م ٢٢٧ ع) ، وما عداه من كذب قد يعد تزويرا في محرر رسمى . وخرج عن نسر شهادة الزور من باب أولى الكذب أمام السلطات الادارية في أى تحقيق تجريه .

ويخرج عن نطاق شهادة الزور أيضا الكذب أمام سلطات التحقيق

(١) نقض ١١/١١/١٩٢٥ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٩٧ ص ٤٩٨ .

الابتدائي - بمعناه الواسع المتضمن جمع الاستدلالات - على كافة أنواعها ودرجاتها (١) . أى سواء أكان يجرى التحقيق بمعرفة جهة الضبط القضائي ، أم النيابة ، أم قضاء التحقيق وما في حكمه ، أم سلطة الاحالة . ذلك أن التحقيق الابتدائي لا يكون بحسب الأصل أساسا للحكم ، بل المبرة هي بالتحقيق النهائي الذى تجريه المحكمة بنفسها . ولأن من مصلحة العدالة أن يسكن الشاهد من المدول عن الكذب وتصحيح أقواله أمام هيئة المحكمة ، فلا تقيده بأقواله الأولى التى سبق له ابدائها فى التحقيقات الى حد تريضه للعقوبة الجنائية اذا عدل عنها . ولذا حكم بأن ادانة الشاهد فى جريمة شهادة الزور ، لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله فى التحقيقات الأولية ، لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه فى حد ذاته أن يؤدى اليها (٢) ، اذ من الجائز أن تكون روايته الأولى كاذبة ، وروايته الثانية أمام المحكمة هي الصحيحة فتنتفى بذلك الجريمة .

أما التحقيق المدنى الذى تجريه المحكمة المختصة بالكذب فيه شهادة زور متى توافرت لها أركانها الأخرى ، لأنه تحقيق نهائى تؤسس عليه الأحكام .

على أنه يلاحظ أن الكذب أمام سلطات التحقيق الابتدائي فى الدعاوى الجنائية ان لم يصح أن يعد شهادة زور يجوز اعتباره جنحة بمقتضى المادة ١٤٥ ع اذا كان يتضمن اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة أو معلومات تتعلق بالجريمة يعلم قائلها بعدم صحتها ، أو كان لديه ما يعمل على الاعتقاد بذلك . ولرى أن الشاهد يفلت من المسؤولية هنا أيضا اذا عدل أثناء المحاكمة عن أقواله التى أدلى بها فى التحقيقات الأولية حتى يكون حكم المادة ١٤٥ متفقا بذلك مع الأحكام المقررة فى شهادة الزور .

(١) نقض ١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ رقم ٤٧ ص ١٤١
و ١٩٧١/٥/٢٢ من ٢٢ رقم ٩٤ ص ٢٨٤ .
(٢) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١٧ ص ٧٦٧ .

وعلى ذلك اذا كذب الشاهد في أقواله في التحقيق الابتدائي ، وعدل عنها الى الأقوال الصحيحة أثناء المحاكمة فانه يفلت من المسؤولية عن اخفاء أدلة الجريمة ، ولا يعد مرتكباً شهادة زور . وإذا قرر الصديق في أقواله الأولى وعدل عنها الى الكذب أمام المحكمة كان شاهداً زوراً فحسب . أما اذا كذب في التحقيق الابتدائي ، وأصر على كذبه حتى النهاية أمام المحكمة كان مرتكباً للجريمتين معا : اخفاء أدلة الجريمة أو ما في حكمه (م ١٤٥ ع) ، وشهادة زور . ويكون بين الجريمتين تعدد مادي مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة (م ٣٣/١ ع) ، وهو ما يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، وهي شهادة الزور .

بل قضى بأن مجرد الكذب في شهادة شاهد نفي أمام محكمة الجنائيات اعانة لأحد المتهمين على الافلات من وجه القضاء - دون الادلاء بها أمام أية جهة أخرى - يكون حالة تعدد معنوي بين جريمتي المادة ١٤٥ ع وشهادة الزور ويقتضى اعتبار الوصف للتفاوت الأشد والحكم بعقوبته دون غيره (١) .

المبحث الثاني

الضرر

الضرر في شهادة الزور ركن موضوعي قائم بذاته تقوم الجريمة بقيامه - مع باقى الأركان الأخرى - وتنتفى بالتناؤه . والضرر الذى يقصده الشارع بالخطر المباشر فيها هو تضليل القضاء ، وهو ضرر أدبى عام ، يعنى عن البحث في توافر الضرر الذى قد يلحق خصماً في الدعوى مادياً كان أم أدبياً ، فمن يشهد لصالح متهم بقصد تخليصه من العقاب يعد مضللاً للقضاء ، وبالتالي شاهداً زوراً .

ويكفى هنا الضرر المحتمل باجماع الآراء (٢) . ويعد الضرر كذلك

(١) نقض ١٩٤٤/١٠/٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٧١ ص ٥١٠ .
(٢) جارو ج ٦ فقرة ٢٢٩٧ وجارسون فقرة ٨٤ وبلانش ج ٥ فقرة ٣٦٨ وشوفو وهيلى ج ٤ فقرة ١٩٧٢ ودالوز فقرة ٣ .

إذا لم تأخذ المحكمة بشهادة شاهد الزور ، أو إذا أخذت بها ولكن صدر الحكم سليماً مع ذلك لتوافر أدلة أخرى ، أو حتى إذا قضت بالبراءة مثلاً لأن الواقعة لا تمتد في القانون جريمة وسواء تعرضت لثبوتها أم لا ، أو إذا حكمت بعدم الاختصاص أو لعموم .

ويترتب على استلزام الضرر المحقق أو المحتمل في شهادة الزور أن الجريمة لا تتحقق إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى ، ولو كان عدو له بعد توجيه شهادة الزور إليه ما دامت المرافعة لم تتم (١) . وقضاؤنا مستقر على ذلك (٢) ، فإذا حكمت المحكمة على شاهد الزور بالعقوبة وكانت المرافعة له تتم فإن حكمها يعد سابقاً لأوانه وبالتالي باطلاً (٣) . وفي هذه الحالة يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم الطاعن (٤) .

ولا يقبل عدول الشاهد عن أقواله بعد اتمام المرافعة ، ومن باب أولى عدوله أمام المحكمة التي تنظر الاستئناف أو المعارضة أو النقض ، إذ يمكن القول بأنه كان من الجائز ألا يطن في الحكم أحد وأن يصبح بالتالي نهائياً . كما لا يقبل المدول كذلك لنفس السبب بعد نقض الحكم وعند إعادة المحاكمة من جديد أمام محكمة الموضوع .

وتعتبر المرافعة منتهية أمام المحاكم الجنائية بقرار اقفال باب المرافعة (م ٢٧٥/٤ إجراءات) وكذلك أمام المحاكم المدنية . وإنما صدور قرار صريح باقفال باب المرافعة ليس وجوبياً في القانون ولا يترتب على اغفاله

(١) نقض ١٩٤٦/١/٧ رقم ١٣٠ س ١٦ ق و ١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٢١ ص ٦٨٤ .

(٢) راجع مثلاً نقض ١٩٢٧/٢/٨ رقم ٢٤٩ س ٤٤ ق و ١٩٣٥/١١/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٩٧ ص ٤٦٨ و ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٣٠ ص ٥٨٣ ، ١٩٥٩/١٢/٧ رقم ٢٠٢ ص ٩٨٣ .

(٣) جارسون فقرة ٩٩ . وراجع نقض ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٣٠ ص ٥٨٣ .

(٤) نقض ١٩٦٦/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٠ ص ١١٧٢ .

بطلان ما ، وعندئذ تعتبر المرافعة منتهية بالفراغ من سماع أطراف الدعوى وحجزها للحكم في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى .

ويرى البعض أنه إذا كانت شهادة الزور قد أبديت في تحقيق تجريه المحكمة المدنية فستم الجريمة من وقت أن يقتل القاضى المحقق تحقيقه ، ولا يملك الشاهد أن يحضر بعد ذلك أمام المحكمة ويعدل عن شهادته^(١) . وهذا الرأي يبدو لنا محل نظر ، لأن من الأسلم من الوجهة العملية أن تقسح مجال العدول لشاهد الزور ما دام أن من شأنه أن يصحح الأقوال الكاذبة قبل اتمام المرافعة في الدعوى ، بما يبنى عليه من امكان تدارك أثرها في الوقت المناسب .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

شهادة الزور جريمة عمدية فيلزم لقيامها توافر القصد الجنائي العام أى انصراف ارادة الجاني الى تحقيق وقائع الجريمة مع الاحاطة بأركانها كما يتطلبها القانون . فلا يتحقق ركن العمد اذا كانت أقوال الشاهد غير صحيحة لضعف في ذاكرته أو في حواسه ، أو عن تسرع في الادلاء بها بغير تدبر ، أو حتى عن ميل طبيعي فيه الى المبالغة عن حسن قصد . وبعبارة أخرى فانه يلزم هنا « أن يعتمد الجاني أن يكذب ويغير الحقائق ، بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء ويسوء نية »^(٢) .

ولا يلزم فيها أى قصد خاص مثل نية الايقاع بالمتهم ، أو الاضرار بخصم من الخصوم أو خدمته . وقد أشار الى ذلك بعض عبارات أحكام قليلة لمحكمة العليا^(٣) ، الا أن السائد من أحكامها يذهب الى أنه يكفي

(١) جندى عبد الملك « الموسومة » ج ٤ فقرة ٥٢ ص ٤٨٥ .

(٢) نقض ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض ص ١٠ رقم ١٣٥ ص ٦١٢ .

(٣) مثلاً نقض ١٩٤٣/٦/٢١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢٨

لتوافر القصد الجنائي في شهادة الزور أن يعتمد الشاهد تفسير الحقيقة بقصد تضليل القضاء (١) . وقصد تضليل القضاء هذا يدخل في عناصر القصد العام هنا طالما كانت الجريمة تتطلب ضررا خاصا هو بالذات تضليل القضاء على أى نحو كان .

وكما هي القاعدة لا عبرة بالباعث كركن قانوني ، سواء أكان رغبة خدمة أحد أطراف الدعوى أم الانتقام منه ، أم تحقيق مصلحة مادية أو أدبية ، وإن جاز أن يدخل ذلك وأمثاله في الاعتبار عند تقدير العقوبة من وجهة قضائية فحسب .

العقوبة

العقوبة في هذه الجريمة منوعة تتوقف على اعتبارات جمة وضحتها المواد من ٢٩٤ الى ٢٩٨ ع على النحو الآتى :

- م ٢٩٤ : « كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس » .
- م ٢٩٥ : « ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .
- أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه فيحكم بالاعدام أيضا على من شهد عليه زورا » .
- م ٢٩٦ : « كل من شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (٢) » .
- م ٢٩٧ : « كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (٢) » .
- م ٢٩٨ : « إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو

(١) نقض ١٩٣٦/١١/٢ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١ ص ٢ ،
و ١٩٤٢/٤/٢٠ ج ٥ رقم ٣٨٩ ص ٦٤٧ ، ١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض
ص ١ رقم ٢٢١ ص ٦٨٠ .
(٢) ألغيت فيها الفرامة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

وعطا بئىء ما يحكم عليه هو والمعلمى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو الشهادة الزور أن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة ١٠٠٠ » •

ومن هذه المواد يتضح أن شهادة الزور بحسب الأصل جنحة • وعقوبتها الحبس إذا كانت الدعوى التى أدت فيها جنائية ، والحبس الى سنتين إذا كانت بالدعوى التى أدت فيها جنحة أو مخالفة ، والحبس الى سنتين أيضا إذا كانت الدعوى التى أدت فيها مدنية •

وانما تصبح الواقعة جنائية اذا تحقق لها أحد ثلاثة ظروف مشددة : -

أولها : أن يترتب على شهادة الزور الحكم على المتهم - أى أن المحكمة لا تظن الى زورها الا بعد الحكم بالفعل - وعندئذ تصبح عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن • وإذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هى الإعدام وتغذت فيه فيحكم بالإعدام أيضا على شاهد الزور ، أما اذا لم تكن قد تغذت فيحكم بإحدى العقوبتين المبينتين آنفا •

ثانيها : أو أن تكون شهادة الزور قد تمت نتيجة عطية أو وعد بئىء ما ، وعندئذ يعاقب الشاهد - ومن وعده أو أعطاه - بعقوبة الرشوة فضلا عن غرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به (م ١٠٨ ع) • وإن كانت عقوبة شهادة الزور أشد من ذلك - كما اذا تحقق الظرف المشدد السابق - طبقت هذه الأخيرة •

ثالثها : أن تكون الشهادة من طبيب أو جراح أو قابلة اذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء الشهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ، أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة • وفى هذه الحالة يعاقب الجانى بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة أو فى باب شهادة الزور أيهما أشد • ويساقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضا (م ٢٩٨ فقرة ٢ مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧) •

ملحوظتان عن المادتين ٣٠٠ و ٣٠١ ع

يلاحظ أن المادة ٣٠٠ ع نصت على أن « من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة زورا يعاقب بشل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة » (١) . وهي تقيم جريمة على حدة غير شهادة الزور تتطلب أن يقع على شخص معين إكراه مادي - بل حتى أدبي في رأينا - لارغامه على عدم أداء الشهادة اطلاقا ، أو أدائها زورا . والشاهد الذي يذعن للإكراه أو التهديد فيمتنع عن الشهادة أو يشهد زورا لا يفي من العقوبات المقررة له ، ولا يمكن أن يدفع بالإكراه المعدم للمسئولية طالما كان في مقدوره الاحتماء في الوقت المناسب برجال السلطة العامة .

كما يلاحظ أخيرا أن المادة ٣٠١ ع نصت على أنه « من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالعجز ، ويجوز أن تزد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » . وهي تقرر بدورها جريمة على حدة هي جريمة الحنث باليمين الحاسمة أو التهمة ، الذي يصدر من خصم في دعوى مدنية ، تمعدا مع العلم بأنه يحلف على شيء مغاير للحقيقة . وهي لا ينبغي أن تختلط مع يمين الشهادة والحنث فيها الذي هو ركن في شهادة الزور .

الشروع في شهادة الزور والاشتراك فيها

الشروع في شهادة الزور بكافة صورها غير متصور ، لأنه إما أن يتم الشاهد شهادة الزور ويصر عليها حتى انتمام المرافعة فتقع الجريمة تامة ، بصرف النظر عن الحكم الصادر في الدعوى ومدى تأثيره بها ، وإما أن يعدل عنها قبل ذلك فلا تقع الجريمة أصلا كما بينا .

أما الاشتراك في شهادة الزور باحدى طرق الاشتراك أو بأكثر من طريقة فهو متصور الوقوع ويخضع للقواعد العامة فيه .

(١) وليس لهذه المادة مقابل في القانون الفرنسى وإن كان هذا يحوى جريمة تشبهها هي جريمة اغواء sobornage de temoignage اليهود في المادة ٣٦ منه . وهي جريمة معروفة ايضا في التشريعين الأيطالى والبلجيكى .

الفصل الثاني

في المسائل الإجرائية

التي تثيرها شهادة الزور

هذه المسائل الإجرائية التي تثيرها شهادة الزور لا تخرج عن أمر من أمور أربعة وهي : -

- سلطة المحكمة إزاءها إذا اكتشفت زور الشهادة أثناء نظر الدعوى التي أدبت فيها •

- كيف يكون التصرف إذا ظهر زور الشهادة بعد الحكم بالفعل في الدعوى التي سمعت فيها •

- تقض الحكم بإدانة شاهد الزور كسبب لنقض الحكم في الدعوى التي شهد فيها زوراً •

- الحكم بإدانة شاهد الزور كسبب لاعادة النظر في الدعوى التي شهد فيها • وسنعالج كل مسألة منها في بحث مستقل على التوالي •

المبحث الأول

اكتشاف زور الشهادة أثناء الجلسة

شهادة الزور من جرائم الجلسات فتخضع للقواعد الخاصة التي رسمها القانون لهذه الجرائم • وأخصها بالذكر أنه إذا كانت الواقعة جنحة جاز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم (٢٤٤ إجراءات) • وإذا وقعت في جلسة مدنية أو تجارية جاز أيضاً للمحكمة أن تحكم من شهد زوراً بالجلسة وتحكم عليه ، ويكون حكمها نافذاً ولو حصل استئنافه (م ١٢٩ مرافعات) • ولا يلزم هنا سماع أقوال النيابة إذ لا يتيسر ذلك عادة لعدم وجود ممثل لها •

وادانة المتهم بشهادة الزور لا تصح الا بعد اقفال باب المرافعة ،
أما توجيه التهمة إليه قبل اقفاله فهو جائز قانونا ، وكذلك الأمر بالقبض
عليه لأن شهادة الزور من جرائم الجلسة فلا يستقيم قانونا القول بأنه
لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور وهي من جرائم الجلسة قبل قفل باب
المرافعة ، لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية
ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تَقم
المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها وفقا للقواعد العادية . على ما تقتضى
به المادة ٢٤٦ إجراءات (١) .

وذلك بالإضافة الى أن توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته
على معنى تنبيه الخصم الذى تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه في
ضوء ذلك مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة (٢) .

وللمحاكم الجنائية أو المدنية اذا شاعت أن تحاكم المتهم أثناء انعقاد
الجلسة أو تكتفى بتحرير محضر واحالة المتهم الى النيابة للتصرف مع
القبض عليه اذا اقتضت الحال ذلك ، أى أن تكتفى بتحريك الدعوى
قبله فحسب تاركة المحاكمة للقواعد المألوقة (راجع م ٢٤٤/٣ إجراءات
و ١٣١ مرافعات) .

وإذا كانت شهادة الزور جنائية ، فكل ما تملكه المحكمة الجنائية
والمدنية على حد سواء هو اتخاذ هذا الاجراء الأخير ، فليس لها الحق
في محاكمته بنفسها والحكم عليه كما في الجنح .

وإذا وجهت المحكمة أو النيابة الى الشاهد تهمة شهادة الزور في
الجلسة فلا يصح عد ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد .
وكل ما يجب هو أن يكون ذلك بعد تمام المرافعة في الدعوى ، لأن عدول
الشاهد عن شهادته حتى بعد توجيه هذه التهمة يحول دون قيام الجريمة
كما قلنا .

(١) نقض ١٩٥٧/١١/٥ احكام النقض س ٨ رقم ٢٢٧ من ٨٧٢
و ١٩٥٩/٥/٢٦ س ١٠ رقم ١٢٠ من ٥٨٢ .
(٢) نقض ١٩٥٩/٥/٢٦ الانقض الإهارة اليه .

ولا يلزم لتجريك الدعوى فى شهادة الزور انتظار الفصل فى الدعوى الأصلية ، بل كل ما ينبغى هو عدم التمثل فى الفصل فيها ، بل وإيقافها حتى يفصل فى الدعوى الأصلية بحكم نهائى تطبيقا للقاعدة التى قررتها المادة ٢٢٢ اجراءات من أنه « اذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية » . والفصل فى الدعوى الأصلية لازم أولا لتعرف موضع الزور من أقوال الشاهد ، ومخالفة ذلك يترتب عليها بطلان الحكم فى دعوى شهادة الزور .

المبحث الثانى

اكتشاف زور الشهادة

بعد الحكم فى الدعوى التى سمعت فيها

إذا لم يكتشف زور الشهادة الا بعد الحكم النهائى فى الدعوى التى سمعت فيها فللنيابة حق تحريك الدعوى عنها طبقا للقواعد العامة . وكذلك للمضروور من الجريمة نفس الحق عن طريق الادعاء المباشر متى كانت الواقعة جنحة ، وتوافرت له شروطه الأخرى .

ولا يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية ، والذى اعتمد على شهادة الزور وخدع بها ، عبة تحول دون مناقشة هذه الشهادة من جديد وإثبات زورها بكافة الطرق فى دعوى شهادة الزور ، بحيث يكون للقاضى فيها أن يحثها ويقدرها كما يرى « ولو كان فى تقديره لها يخالف الجهة التى أدت أمامها ، اذ القول بغير ذلك يؤدى الى تضيق النص الذى يقضى بمعاينة شهود الزور ولو كانت جريمتهم لم تنكشف الا بعد الفصل فى الدعوى التى أدت الشهادة فيها » (١) .

(١) نقض ١٢/٣/١٩٤٠ التواعد القانونية ج ٥ رقم ٥٩ ص ٩٥ .

المبحث الثالث

أثر نقض الحكم بادانة شاهد الزور في الدعوى التي شهد فيها زورا

الأصل هو نسبية أثر الطعن بالنقض فيما يتعلق بالخصوم وفيما طعن فيه عملا بالمادتين ٤٢ ، ٤٣ من القرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . الا أنه يستثنى من ذلك حالة ما اذا كانت التجزئة غير ممكنة ، وعندئذ ينقض الحكم بالنسبة لجميع الأجزاء التي لا تتجزأ (م ٤٢) . كما ينصرف أثر الطعن الى غير الطاعن اذا كانت الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين في الدعوى ، وفي هذه الحالة ينقض الحكم بالنسبة اليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا (م ٤٢ أيضا) (١) .

ولا ريب أن نقض الحكم الصادر على متهم في شهادة زور كثيرا ما يؤدي الى نقض الحكم في الدعوى التي شهد فيها زورا عندما تكون التجزئة غير ممكنة عملا لنص المادة ٤٢ الآتية الذكر ، والعكس صحيح أيضا . ولا ريب أن المحكمة العليا هي التي تقدر مدى امكان التجزئة في مثل هذه الحالات التي تعتبر تطبيقا للقاعدة العامة المعروفة في كل طعن بالنقض .

ومن تطبيقات عدم امكان التجزئة عند نقض الحكم على شاهد الزور أو على غيره من المتهمين في الدعوى وانصراف أثر الطعن الى الدعوى برمتها ، أو الى غير الطاعن أو الطاعنين ما قضى به من أنه : -

- اذا كانت النيابة قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدين شهدا لصالح المتهمين في الدعوى ، فانه يكون لهذين الشاهدين كمتهمين بشهادة الزور حق الدفاع المقرر في القانون ، وتكون مصلحة المتهمين المشهود لصالحهما مرتبطة بهذا الدفاع ... فاذا أخلت المحكمة بحقوقهما في الدفاع بما يستوجب نقض الحكم بالنسبة لهما ، فإن ذلك

(١) للمزيد راجع مؤلفنا في « مبادئ الإجراءات الجنائية » طبعة سادسة عشرة سنة ١٩٨٥ ص ١٨٦ - ١٩١ .

يستفيد منه حتما جميع الطاعنين بما فيهم المتهمين المشهود لصالحهما في الواقعة الأصلية مما يستوجب لاحقاق الحق فيها جميعها أن تكون إعادة المحاكمة شاملة لهم جميعا (١) .

— متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ، ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يمدل هذا الشاهد عما سبق له إبدائه من أقوال ، كما أنه من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق بين الجريمتين . ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضا (٢) .

— نقض الحكم في جنحة شهادة الزور للقصور في التسيب يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم معه ، ولو لم يقدموا طعنا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة (٣) .

المبحث الرابع

ادانة شاهد الزور كمسبب لاعادة النظر

إذا أدين شاهد الزور أو أحد الضراء بحكم نهائى صح ذلك وحده سببا لطلب إعادة النظر في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية (م ١٤٤ إجراءات و ٢٤١ مرافعات) . وانما يلزم أن يكون هذا الحكم الأخير قد استنفد جميع طرق الطعن فيه بين عادية وغير عادية .

كما يلزم أن يكون الحكم على شاهد الزور قد حاز بدوره حجية الشيء المقضى به ، وأن يكون ذلك بعد الحكم في الدعوى التى شهد فيها . والا لما كان له تأثير في الحكم كنص المادة ٤٤١ إجراءات . أو لما

(١) نقض ١٩٥٠/٤/٤ أحكام النقض س ١ رقم ١٦٠ ص ٤٨٥ .

(٢) نقض ١٩٥٧/١/١٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٤ ص ٨٢ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١٢/٧ أحكام النقض س ١٠ رقم ٢٠٢ ص ٩٨٣ .

ودراجع نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٣ رقم ٤٥ ص ١٦٧ و ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ رقم ٥ ص ١٦ .

أمكن القول بأن هذا الحكم قد بنى على شهادة الزور كطلب المادة ٢٤١ مرافعات .

ولا يفتى - في طلب إعادة النظر - أن يكون زور الشهادة قد ثبت بأي طريق آخر غير الحكم النهائي بالمقوبة على الشاهد . ولذا حكم بأن مجرد عدول أحد المتهمين في الدعوى عن اتهام زميل له وتحريره خطاب أرسله الى محكمة النقض بأنه لم يكن صادقا في قوله باشتراك الطاعن معه في الاختلاس لا يكون بمثابة حكم بأن أقواله الأولى غير صحيحة ، ولا يصلح بالتالى سببا لطلب إعادة النظر يجوز عرضه على محكمة النقض (١) .

(١) نقض ١٢/٩/١٩٤٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٦٣ ص ٢٩٧ .
وبلاحظ أن المادة ٤٤١ إجراءات تكتفى في فقرتها الخامسة بإمكان طلب إعادة النظر بحدوث أو ظهور وقائع أو تقديم أوراق بعد الحكم لم تكن معلومة وقت المحاكمة ولكن يشترط أن يكون من شأنها ثبوت براءة المتهم بعد تحقيق فيها وثبت من قيمتها ، ويكون الطلب عندئذ بناء على طلب النائب العام وحده (راجع في هذا الموضوع مؤلفنا في مبادئ الإجراءات الجنائية طبعة سادسة عشرة ص ١٠٤٠ - ١٠٤٢ .
(١٧ م - جرائم الأشخاص والأموال)

الفصل الثالث

في بيانات حكم الإدانة

في شهادة الزور

تسرى هنا القاعدة العامة التي أوجبتها المادة ٣١٠ اجراءات من حيث ضرورة اشتغال الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها ، وبيان الواقعة المستوجبة العقوبة ، والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وقد أجملت محكمة النقض البيانات المطلوبة هنا في حكم حديث لها قائلة انه « يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة ، وما غير في الحقيقة فيها ، وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى ، والضرر الذي ترتب عليها ، وأن الشاهد تتمد قلب الحقائق أو اخفاؤها عن قصد وسوء نية ، والا كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يتمتع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ... »

ومن ثم فانه لا يصح تكذيب الشاهد في احدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاسه في كل حالة مما يتحتم معه ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية الأخرى ، فاذا أغفل الحكم بيان هذه الظروف كان مشوبا بعيب القصور بما يستوجب نقضه (١) » .

فينبغي أن يستفاد اذا من الحكم توافر موضع الزور في الشهادة :

(١) نقض ١٩٧٦/٢/٢٢ طعن رقم ١٩٥٤ س ٤٥ ق .

والوقائع التي استبانت منها المحكمة عدم صحة الشهادة (١) ، وما يفيد أنها أديت في دعوى ونوعها لأن لكل حالة عقاب خاص (٢) . وصدورها بعد حلف اليمين المطلوبة (٣) . وقد قضى بأن الأصل هو اعتبار أن الشاهد قد حلف اليمين ولو لم يشتمل محضر الجلسة على ما يفيد الحلف ، وهو ما لا يستتبع بطلانا جوهريا في الاجراءات ما دام الطاعن لا يثبت أن الشاهد لم يحلف اليمين في الواقع (٤) .

ويلزم توافر ما يفيد الضرر المطلوب في هذه الجريمة وهو تضليل القضاء أو احتماله . ويستلزم بعض الشراح بيان ما اذا كان الحكم صادرا لصالح المتهم أو عليه ، واذا كان في دعوى مدنية أن يبين أنه كان من شأن الشهادة أن تسبب ضررا لأحد الخصوم (٥) . وينفى عن ذلك في نظرنا أية اشارة الى تعلق الشهادة بموضوع الدعوى بما ترتب عليه تضليل القضاء بالفعل ، أو أنه كان من الممكن أن يقع ذلك .

كما ينبغي بيان ما يفيد توافر العمد . وقد حكم بأن مجرد التناقض في الأقوال لا يعد دليلا كافيا على سوء القصد ، ولا مجرد كون الشاهد أبدى أمام المحكمة أقوالا غير تلك التي أبدتها بمحضر التحقيق أمام البوليس أو النيابة (٦) ، اذ قد يكون هذا التناقض نتيجة مجرد ضعف في الذاكرة .

كما حكم بأنه اذا أدانت المحكمة شاهدا في شهادة الزور معتمدة في ذلك على أقواله في الجلسة قد جاءت مخالفة لما جاء بالمحضر الذي حرره معاون الزراعة ووقعه هو بيصمة ختمه دون أن تفند ما أثاره الدفاع عنه من أنه في الواقع كان يجهل حقيقة ما تضمنه المحضر الذي وقعه فان

(١) نقض ١٩٢٤/١٠/٤ مشار اليه في الموسوعة ج ٤ ص ٤٩٧ .

(٢) نقض ١٩٠٤/١٠/١٣ الاستقلال س ٤ ص ١٤٧ .

(٣) جارسون فقرة ١٥١ .

(٤) نقض ١٩٠٧/١٢/٢٨ مج س ٩ عدد ٤١ و ١٩١٤/١/٣١ الشرائع

س ١ ص ١١٣ .

(٥) جارسون فقرة ١٥٨ - ١٦٢ .

(٦) استئناف طنطا في ١٨٩٧/٣/٢٧ القضاء س ٤ ص ٢٣٥ .

حكمها يكون معينا لقصوره عن بيان علم الشاهد فعلا بالحقيقة ، وتعنده
تضييرها في شهادة أمام المحكمة (١) .

وبطبيعة الحال لا يضير الحكم عدم تحدّثه عن القصد الجنائي
استقلالاً ما دام توافره مستقارداً مما ورد فيه (٢) .

وإذا توافر ظرف من الظروف المشددة وجب بيانه أيضاً هو
والأدلة عليه .

(١) نقض ١٩٤٦/١/١٤ رقم ٩٩ س ١٦ ق .

(٢) نقض ١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض س ١ رقم ٢٢١ ص ٦٨٠ .

الباب السابع في البلاغ الكاذب (م ٣٠٤ ، ٣٠٥ ع)

التبليغ الصادق عن الجرائم حق مقرر لكل انسان (م ٢٥٥ اجراءات) بل هو واجب عليه اذا كان موظفا علم بالجريمة أثناء تأدية عمله أو بسببه (م ٢٦ اجراءات) . أما التبليغ الكاذب فهو محاولة لادخال الفش على السلطات ، وتضليل العدالة بالغة الضرر بالصالح العام ، والمبلغ ضده ، بتعريفه للشبهات ومتاعب التحقيق والمحاكمة . وقد غلب فيها شاعرنا الطابع الشخصي فوضعها مع القذف والسب وافشاء الأسرار في باب واحد هو الباب السابع من كتاب الجنائيات التي تحصل لأحاد الناس .

بل قد أحال تشريعا فيما يتعلق بالعقوبة المقررة للبلاغ الكاذب على نفس تلك المقررة للتدفع ، الا أن بين الجريمتين وجوه اختلاف جوهرية تضعف الصلة بينهما . فالقذف يتحقق سواء أكانت الوقائع المسندة الى المجنى عليه كاذبة أم صحيحة ما دامت توجب احتقاره عند أهل وطنه ، ولا يشترط فيها بالضرورة أن تستوجب عقوبة ما ، أما البلاغ الكاذب فلا يتحقق الا اذا كانت الوقائع مكدوبة ، ويلزم فيها أن تستوجب عقوبة جنائية أو تأديبية . والقذف يتطلب العلانية ، ولا يتطلبها البلاغ الكاذب ، والقذف لا يستوجب اخبار السلطات حين يتطلبها البلاغ الكاذب ، والقذف لا يتطلب نية الاضرار اذ الضرر فيه عنصر مفترض ، حين يتطلب البلاغ الكاذب بحسب السائد نية الاضرار بالمبلغ ضده ، وهكذا .

وبالبلاغ الكاذب جريمة وثيقة الصلة بدراسة أمور اجرائية متعددة ومن هنا كانت لدراستها قيمة عملية خاصة بين جرائم الاعتبار الأخرى . وسنوزع هذه الدراسة على ثلاثة فصول كالآتي :

الفصل الأول : في أركان جريمة البلاغ الكاذب وعقوبتها .

الفصل الثاني : في المسائل الاجرائية التي تثيرها .

الفصل الثالث : في بيانات حكم الادانة فيها .

الفصل الأول

في أركان البلاغ الكاذب وعقوبته

بعد اذ قررت المادة ٣٠٤ ع قاعدة أنه « لا يحكم بهذا العقاب (عقاب القذف) على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله » ، أردفت المادة ٣٠٥ قائلة « وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فتستحق العقوبة ولو لم يحصل اشاعة غير الاخبار المذكور ، ولم تقم الدعوى بما أخبر به » .

ومن هذين النصين يمكننا تعريف جريمة البلاغ الكاذب بأنها « تعمد اخيار احدى السلطات العامة كذبا ما يتضمن اسناد فعل معاقب عليه الى شخص معين بنية الاضرار به » . ومنه يبين أن أركانها ثلاثة كالآتي :

الركن الأول : صدور فعل مادی هو التبليغ الكاذب عن فعل معاقب عليه .

الركن الثاني : أن يكون التبليغ موجها الى احدى السلطات العامة .

الركن الثالث : توافر القصد الجنائي العام ، وأيضا قصد خاص هو نية الاضرار بالمبلغ ضده .

وسيكون كل ركن منها موضوع بحث مستقل على التوالي .

المبحث الأول

التبليغ الكاذب عن فعل معاقب عليه

الاخبار عن الفعل أو التبليغ عنه Déno ciatioa هو نقل العلم بوقوعه الى سمع السلطات المختصة . ويستوى فيه أن يقع بالكتابة

أم شفاعة (١) ، وإن كان بالكتابة يستوى فيه أن يكون موقعا عليه من المبلغ أم لا *nonyme* ، وأن يكون في صورة شكوى أم خطاب ، أم مريضة جنحة مباشرة ، أم غيرها ، وأن يقدم في صورة سرية *confidential* أم علنية مثل نشره في جريدة أو في منشور في صورة خطاب مفتوح موجه الى جهة الاختصاص ، اذ يترتب على ذلك اتصال البلاغ اليها بطريقة غير مباشرة .
وانما يلزم أن تتمتع عدة خصائص للبلاغ الذي يتوافر به الفعل المادى في هذه الجريمة وهى :

- أولا : أن يكون صادرا بمحض ارادة المبلغ .
- ثانيا : أن يكون كاذبا .
- ثالثا : قبل شخص معين .
- رابعا : عن أمر مستوجب عقوبة فاعله جنائيا أو تأديبيا .
- وسنعالج كل خاصية منها في مطلب على حدة .

المطلب الأول

التبليغ بمحض ارادة المبلغ

يلزم أن يكون البلاغ صادرا بدافع من نفس المبلغ والا فلا جريمة . ولا يعد الأمر كذلك اذا كان قد دفع دفعا اليه كأن يحصل التبليغ أثناء سؤاله في تحقيق مادة سيق من أجلها الى مركز البوليس وسعت أقواله فيها كمجنى عليه ، ومن ثم فلا عقاب ولو مع كذب أقواله (٢) .

(١) نقض ١٩١٠/٣/٥ مع س ١١ عدد ٧٦ و ١٩١٦/٧/١ مع س ١٧ عدد ١٠٨ و ١٩٤٤/١/١٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٣٧٥ وكانت المادة ٣٧٣ ع.ف تسنلزم أن يكون البلاغ بالكتابة ، ولكن بعد تعديلها بتشريع مؤرخ ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٣ أصبحت تنص على أنه يكون بآية طريقة كانت .

(٢) نقض ١٩٣٠/٥/٢٢ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٤ ص ٢٨ .
وقد حكم بأنه اذا كان المتهم بعد أن هيا مظاهر الجريمة واصطنع اثارا لها ودبر أدلة عليها عمل بمحض اختياره على اتصال خبرها الى رجال الحفظ بأن استغاث حتى اذا هرع الناس اليه لنجدته ادّاع خبرها بينهم ، =

وكذلك ، ومن باب أولى اذا سمع كمتهم وصدر منه الاتهام الكاذب كوسيلة للدفاع عن نفسه (١) .

فاذا سئل شخص بوصفه متهما أو شاهدا فأدلى باتهام كاذب للغير ، فلا يتحقق فعل التبليغ الكاذب ، ولكن ينبئ اجتماع شرطين : أولهما : أن تكون للأقوال المكذوبة علاقة بالتحقيق . أما اذا أقحم واقعة تكون جريمة اقحاما لا مبرر له مثل أن المدعى المدني سب الحكومة ورئيسها والعمدة ، ولم يكن لذلك علاقة بموضوع التحقيق ، ثم ثبت أنه كان كاذبا في هذا القول قاصدا الاضرار بالمدعى لضيقه بينهما ، فان معاقبته عن البلاغ الكاذب تكون صحيحة (٢) .

كما قضى بأنه وان كان المتهم بالبلاغ الكاذب قد قدم بلاغه الأصلي متظلما من قبله من عمله الى عمل آخر لم يرقه ، الا أنه أدلى في هذا التحقيق بأمر ثبت كذبا أسندها الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهي مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه ، ولم يكن عندما مثل أمام المحقق متهما يدافع عن نفسه ، وانما كان متظلما يشرح ظلماته ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا من ناحية القانون (٣) .

وثانيهما : ألا يكون الشاهد متواطئا مع المبلِّغ كذبا والا صح عده شريكا له في الجريمة بالاتفاق والمساعدة (٤) .

وفي جميع الأحوال لا يلزم أن يكون الاخبار حاصلًا عن أمر مجهول لجهة الاختصاص ، فتتحقق الجريمة ولو كان الاخبار مسبوقا بتبليغ من شخص آخر (٥) ، ولو عن نفس الواقعة المكذوبة .

= ولما سأله أحد رجال الحفظ اصر على ابداء أقواله امام النيابة فلما وصل وكيل النيابة ادعى امامه وقوع الجريمة عليه ممن اتهمه فيها ، ففى ذلك ما يتوفر به التبليغ في حق غريمه من الجريمة التي صورها (نقض ١٩٤١/٣/٣١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٣٩ ص ٤٣٤) .

- (١) جارسون م ٣٧٣ فقرة ١٩ .
- (٢) نقض ١٩٤١/١١/٣ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٩٤ ص ٥٦٥ .
- (٣) نقض ١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٢٢ ص ٥٥٠ .
- (٤) نقض ١٩٣٠/٣/٦ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧ ص ٣ .
- (٥) نقض ١٩٣٠/١/٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٦٩ ص ٤١٧ .

المطلب الثاني

كذب البلاغ

يتبني أن يكون التبليغ عن واقعة مكذوبة : وهي تعد كذلك اذا كانت مختلفة من أساسها ، أو اذا كان اسنادها الى المبلغ ضده متمسدا فيه الكذب ولو كان للواقعة أساس من الواقع .

ولا يلزم أن يكون الاستناد الى المبلغ ضده على سبيل الجزم والتأكيد ، بل يكفي أن يكون على سبيل الاشاعة ، أو الظن والاحتمال . أو حتى بطريق الرواية عن الغير (١) ، ما دام وقع ذلك بسوء قصد وبنية الاضرار .

كما لا يلزم أن تكون الوقائع المبلغ عنها مكذوبة ، بل يكفي أن يكون بعضها كذلك متى توافرت الأركان الأخرى (٢) . كما يكفي المسخ أو التشويه أو الاخفاء ما دام من شأنه الايقاع بالمبلغ ضده (٣) ، والا لأمكن المبلغ أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة ضمن أشياء صحيحة ويفر من العقاب (٤) .

لذا حكم بأنه اذا ادعى المبلغ أن المدعين بالعق المدني سرقوا منه ثمانية جنيهات بالاكرام في الطريق العام وأن الاكرام ترك أثر جروح ، ثم ثبت أن واقعة السرقة بالاكرام مكذوبة برمتها ، وأنها لم تكن الا تعديا بالضرب عد البلاغ كاذبا (٥) .

كما ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أن الكذب يعد متوفرا ، ولو كانت الوقائع المسندة الى المبلغ ضده صحيحة ماديا ، ولكنها عرضت

-
- (١) نقض ١٩٤٤/١/١٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٣٧٥ و ١٩٦٣/١١/٤ أحكام النقض ص ١٤ رقم ١٣٦ ص ٧٥٩ .
(٢) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٩ ص ٤١٤ و ١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض ص ١٢ رقم ١٦٠ ص ٨١٥ .
(٣) نقض ١٩٥٣/١/٢٤ أحكام النقض ص ٤ رقم ١٥٥ ص ٤٠٥ .
(٤) نقض ١٩٢٢/١/١ الحماية ص ٣ عدد ١٤٨ .
(٥) نقض ١٩٣٩/٦/١٩ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤٠٩ ص ٥٧٧ .

بطريقة أضفت عليها صبغة جنائية لم تكن لها في الواقع (١) .

على أن مجرد عدم الدقة في بعض التفاصيل ، أو المبالغة الطبيعية المألوفة في بعضها الآخر لا يكفي في رأينا لتوافر البلاغ الكاذب ما دامت الواقعة الجنائية صحيحة في جملتها وفي أركانها الضرورية . إذ من المتعذر عملا أن تطلب في المبلغ - وهو عادة نفس المجنى عليه أو شخص يهيمه أمره - دقة كاملة في سرد الوقائع دون أن نخرج بذلك عن ضائع الأمور فضلا عن أنه يتعذر إثبات توافر القصد الجنائي المطلوب بشرطيه المام والغاص بسبب عدم الدقة في تصور الواقعة وحده (٢) .

المطلب الثالث

البلاغ ضد شخص معين

ينبغي في التبليغ المعاقب عليه عند الكذب أن يكون ضد شخص معين بالذات . فمن يرسل بلاغا الى رئيس النيابة يدعي فيه كذبا أن البوليس وأعوانه - دون تحديد - سرقوه بعد محاولة قتله لا يكون مرتكبا جريمة البلاغ الكاذب (٣) .

الا أنه يكفي أن يكون المبلغ ضده معينا بما يدل عليه ، وأن يثبت للمحكمة أن المبلغ قصد شخصا معينا (٤) . كما يكفي أن يذكر المبلغ جزءا فقط من اسم المبلغ ضده لا اسمه بالكامل لغاية في نفسه وبقصد الإيقاع به (٥) . أو أن يستع عن ذكر اسمه كلية ثم يعينه بعدئذ في التحقيق (٦) .

(١) نقض فرنسي في ١٧/٧/١٩٤٧ Sem. Jur. ١٩٤٧ - ٢ - ٣٨٦٧ .
(٢) وقد حكم بأن مجرد التبليغ بما يخالف الواقع لا يدل على تمتد الكذب بسوء القصد (نقض ١٨/٤/١٩٢٩ رقم ١٣٦٥ س ٤٦ ق) .
(٣) الاستئناف في ١٣/٤/١٩٠٤ الاستقلال س ٣ ص ١٤٨ .
(٤) نقض ١٩١٦/١٢/١٨ س ٢٦ عدد ٢٦ .
(٥) نقض ١٩٤٢/٤/٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٥٣ ص ٢٢٠ .
(٦) جارسون فقرة ٣٠ ونقض ١٤/٣/١٩٥٥ أحكام القضا س ٦ رقم ٢٠٦ ص ٦٣٥ .

المطلب الرابع

البلاغ عن امر مستوجب عقوبة فاعله

أشار نص المادة ٣٠٤ الى التبليغ الى المحاكم القضائية أو الإداريين . فلذا من المستقر عليه أن التبليغ الكاذب معاقب عليه سواء انصب على واقعة تستوجب عقوبة جنائية ، أم مجرد عقوبة تأديبية عن مجرد مخالفة إدارية ، وذلك عندما يكون التبليغ ضد موظف عمومي أو مكلف بخدمة عامة الى رئيسه الإداري .

وقد أخذت محكمتنا العليا بذلك (١) ، بل انها توسعت في العقاب في أكثر من حكم قديم الى حد القول بتوفر البلاغ الكاذب ولو نسب المبلِّغ الى المبلغ ضده أمرا لو صح لأوجب احتقاره عند أهل وطنه فحصب ، ولو لم يستوجب عقوبة ما (٢) . وهو ما لا يتشبه في رأينا مع صريح نص القانون الذي قصر العقاب على التبليغ « بأمر مستوجب لعقوبة فاعله » .

أما اذا كان التبليغ عن أمور لا تخضع للعقاب فلا يتوافر الركن المادي لهذه الجريمة ، ولذا قضى بأنه لما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير اذ لم يمد عقد الزواج لانبات هذه الصفة . كما أن ما أسنده اليهم ان صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوي على جريمة نصب ، اذ أنه من المقرر شرعا ان اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج ، بل يبقى العقد صحيحا ويظل هذا الشرط (٣) .

ولما كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا . . . فانه لا يكون معيبا في هذا الخصوص (٤) .

(١) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٦ ص ١٤٤ .

(٢) نقض ١٩١٦/٤/٢٩ مج س ١٩ عدد ٩٩ و ١٩٢٠/١/١٥ مج س ٢١ عدد ٥٤ .

(٣) للمزيد راجع مؤلفنا في « جرائم التزيف والتزوير » طبعة رابعة سنة ١٩٨٤ ص ١١٣ - ١٢٠ .

(٤) نقض ١٩٦٤/٢/٩ احكام النقض س ١٥ رقم ٣٦ ص ١٧٦ .

ويكفى للعقاب أن تكون الواقعة المبلغ عنها مظاهر الجريمة ، ولو تبين بعد التحقيق أن القانون لا يعاقب عليها لفقدان ركن من أركانها ، كمن يبلغ عن شخص كذبا أنه قد زور عليه خطابا أو سبدا عرفيا ويتضح بعد البحث أن التزوير ، على فرض صحة حصوله ، لا عقاب عليه لانتفاء ركن الضرر . أو كمن يبلغ عن آخر بسوء نية أنه يحرز سلاحا بغير ترخيص ، وهو يعلم أن الترخيص موجود ، ثم تتضح الحقيقة بعدئذ ، أو أنه يخفي أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة ، وبعد التحقيق يبين أنها متحصلة من طريق مشروع يعرفه المبلغ . والعبرة هي دائما بأثبات سوء نية المبلغ مع قصد الاضرار بالمبلغ ضده .

كما تتحقق الجريمة ولو تبين أن الواقعة المكذوبة على فرض صحتها تكون قد سقطت بمضى المدة (١) ، أو أنه يلزم فيها شكوى ، أو طلب ، أو إذن لتحريك الدعوى عنها .

المبحث الثالث

التبليغ الى احدى جهات القضاء او الادارة

يدخل تحت عبارة الحكام القضائيين والاداريين الواردة في المادة ٣٠٤ ع كافة رجال الدولة ، كرئيس الدولة والوزراء وكافة الرؤساء الاداريين المختصين بتلقى بلاغات من الأفراد عما يقع من الموقوفين العموميين من جرائم ، أو من اخلال بواجباتهم ، ويتوقع الجزاءات عليهم عن صحة البلاغ (٢) .

كما يدخل فيها رجال النيابة والضبط القضائي بوصفهم مكلفين بتلقى البلاغات عما يقع من الجرائم المختلفة من الأفراد والموقوفين العموميين على السواء .

(١) نقض ١٩١٦/٤/٢٩ الآنف الاشارة اليه .

(٢) راجع نقض ١٩٣١/٢/٢٢ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٩٠ ص ٢٤٧ . وقد ذهب الى أن ارسال للفراف الى رئيس مصلحة بالشكوى من أحد مرعوسيه نسب اليه فيه أنه لفق قضية فعل يصح النظر اليه من جهة جواز انطباقه على جريمة البلاغ الكاذب .

وقد أثر بعض الخلاف بشأن التبليغ الى السلطة التشريعية ،
والراجع أنه يدخل أيضا في نطاق المادة ، لأن هذه السلطة تتولى
بدورها تبليغه الى جهات الاختصاص فهو تبليغ غير مباشر •

أما التبليغ الى احدى الجهات غير الحكومية فلا تتحقق به الجريمة
ولو كان كاذبا وصادرا بقصد الاضرار بالمبلغ ضده ، مثل التبليغ الى
ادارة شركة أو مصرف^(١) • وهذا ولو أن بعض الشرائع ينص على
المقاب حتى في هذه الحالة بنصوص صريحة ، مثل القانون البلجيكي
(م ٤٤٥) ، والفرنسي بعد تعديل المادة ٣٧٣ بتشريع صادر في ٨ أكتوبر
سنة ١٩٤٣ •

ولكن ما حكم التبليغ الى النقابة ؟ في الواقع ان نص المادة ٣٥٠ ع
لم يقرر أصلا ليشمل التبليغ الى النقابة المختصة وعبرة الحكام
القضائيين أو الاداريين قد لا تنصرف في أذهان البعض اليها • ومع ذلك
يمكن القول بأن بعض النقابات يعد بالنسبة للتأمين لها سلطات ادارية
فعلية بما لها من حق توقيع جزاءات تأديبية عليهم بنصوص صريحة في
قوانينها^(٢) •

وعلى أية حال يجب أن تتوفر في جميع الأحوال نية توصيل
البلاغ الى الجهة المختصة به بطريق مباشر أو غير مباشر ، أية كانت
الوسيلة وطالما كان المبلغ يعلم أنه سيصل الى الغرض الذي يرمى اليه •
وقد يتأخر تحقيق ذلك ولو بالتبليغ الى جهة غير مختصة به^(٣) ، اذا كان
المفروض أنها ستحيله بدورها الى جهة الاختصاص ، والا فلا تتوفر
الجريمة •

(١) جارو ج ٥ فقرة ٢٠٤١ وجارسون فقرة ١٥٩ و ١٦٠ •
(٢) راجع مثلا الباب الخامس من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨
الخاص بالحماية أمام المحاكم ، والمادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٦٢
لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية •
(٣) راجع نقض ١٩١٠/٣/٥ مج ١١ عدد ٧٦ •

المبحث الثالث

القصد الجنائي

البلاغ الكاذب جريمة عمدية تتطلب - باديء ذى بدء - توافر القصد الجنائي العام لدى المبلغ فاذا قام بالتبليغ وهو معتقد أو مرجح صحة ما أبلغ به فلا تتحقق الجريمة مهما شاب تبليغه من خطأ أو تسرع فيه ، وإن صح عد ذلك في بعض الصور خطأ مدنيا مستوجبا التعويض •

ولذا نجد محكمة النقض تقرر في أكثر من حكم لها أن الركن الأساسى في هذه الجريمة هو تعمد الكذب في التبليغ ، وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك في أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها • كما أنه يلزم لصحة الحكم بالادانة أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل ينتجه عقلا (١) •

كما نجدها تقرر أيضا أنه اذا كان حكم الادانة قد اقتصر على قوله « أن مجرد العلم بكذب بعض ما أبلغت عنه المتهمه يكفى لتوافر القصد الجنائي لديها » ، فإن هذا القول لا يكفى للتدليل على أنها كانت تعلم علما يقينيا لا يداخله أى شك في أن الواقعة التى أبلغت بها كاذبة ، وأن المبلغ ضده برىء منها ، وأنها انتوت السوء والاضرار به (٢) •

ويرى الرأى السائد فى فرنسا أن مجرد العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها كاف ، فلا عبرة بعد ذلك بالبواطن المختلفة ومن بينها نية الاضرار بالمبلغ ضده (٣) • وقد عبّر عن ذلك أحد هؤلاء الشراح عندما لاحظ أنه حتى من يبلغ عن واقعة صحيحة قد يفعل ذلك بدافع من الاضرار بالمبلغ ضده أكثر منه بدافع الحماس للصالح العام ، ومع ذلك يعتبره القانون حسن النية • فالمعيار الصحيح في تحديد سوء النية ، بل عنصر القصد

(١) راجع مثالا في نقض ١٩٧٢/٥/١٤ احكام النقض س ٢٣ رقم ١٥٥ ص ٦٩١ •

(٢) نقض ١٩٧٤/١٢/٨ احكام النقض س ٢٥ رقم ١٧٧ ص ٨٢٧ •

(٣) جادو ج ٥ فقرة ٢٠٥١ وجارسون فقرة ١٧٤ ولبواتان ج ٣ فقرة ١١٧٤ •

نفسه هو في تعمد تزيف الوقائع أو مسخها دون غيره (١) .
 إلا أن عبارة قانوننا عبّرت عن القصد الجنائي في هذه الجريمة
 بسوء القصد ، وكانت النسخة الفرنسية أوضح من ذلك عندما قالت
 « بسوء نية وخبث طوية avec malveillance et avec mauvaise foi »
 كما نصت المادة ٣٠٤ على أنه « لا يعكف بهذا العقاب على من أخبر
 بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر
 مستوجب لمقوبة فاعله » . وهذه تعابير غير مألوفة عندما يريد الشارع
 استلزام ركن العمد فحسب . لذا ذهب الفقه في بلادنا إلى القول بأن
 ثبوت نية الاضرار بالمبلغ ضده شرط لا غنى عنه لإمكان العقاب (٢) ،
 كما اضطرر على ذلك قضاء النقض لا يعيد عنه (٣) .

ولكن القصد الخاص في جريمة التبليغ الكاذب مصدره تخصيص
 عنصر العلم بإباحت من صنف معين يجب أن يقترب به - خلافا للعبادة
 الأصلية التي لا تعتبر باعث الجريمة ركناً فيها - هو باعث الاضرار
 بالمبلغ ضده ، لا نتيجة محددة ينبغي أن يهدف إليها الجاني . فنية
 الاضرار بالمبلغ ضده هي الباعث الوحيد الذي يعني به قانوننا في هذه
 الجريمة . ولا يتعارض مع القول بتوافرها قيام باعث آخر بعيد ولو كان
 مشروع المظهر . لذا قضى بأنه اذا دفع من بلّغ كذباً بأنه لم يكن يقصد

(١) هيجنيه Hugenez في تعليق على حكم منشور Rev. o. cil
 سنة ١٩٤٧ رقم ٤ ص ٧٨٥ . وقارن شونفو وهيلي ج ٤ فقرة ١٨٥٩
 وهما يريان تطلب نية الاضرار بالمبلغ ضده .
 (٢) أحمد أمين ص ٥٩١ وجندلي عبد الملك « الموسوعة » ج ٢ فقرة
 ٦١ ص ١٣٦ ومحمود مصطفى ، « الخاص » فقرة ٣٧١ ص ٢٣٧ .
 (٣) نقض ١٩٢٦/٥/١٠ مج ٢٨ عدد ٥٢ و ١٩٣١/٥/١ القواعد
 القانونية ج ٤ رقم ٣٨٣ ص ٥٤٣ و ١٩٤١/٢/٢٤ ج ٥ رقم ٢٣٣ ص ٤٢٦
 و ١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ١١٥ ص ١٧١ و ١٩٥١/٥/٨
 أحكام النقض ص ٢ رقم ٣٩١ ص ١٠٧٣ و ١٩٥٣/١٢/١ ص ٥ رقم ٤٧
 ص ١٤١ و ١٩٥٥/٣/٢٢ ص ٦ رقم ٢٢٥ ص ٦٦٧ و ١٩٥٥/٦/٧ رقم ٣١٧
 ص ١٠٨٢ و ١٩٥٧/٤/٦ ص ٨ رقم ١٠٥ و ١٩٥٧/١١/١٨ ص ٣٨٧
 ص ٨ رقم ٢٤٨ ص ٩١٠ و ١٩٦٣/١٢/٣١ ص ١٤ رقم ١٨٩ ص ١٠٣٢
 و ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ١٦ رقم ٥٦ ص ٢٧١ و ١٩٦٦/٣/٧ ص ١٧ رقم ٤٦
 ص ٢٣٦ و ١٩٦٦/١١/١٧ ص ٢٠ رقم ٢٥٥ ص ١٢٦٣ و ١٩٧٠/٤/٥
 ص ٢١ رقم ١٢٤ ص ٥١٤ و ١٩٧٣/٥/٢٧ ص ٢٤ رقم ١٣٤ ص ٦٥٣ .

من بلاغه الا تأييد حقوقه في دعوى مدنية مقامة بينه وبين المجنى عليه فلا يقبل منه ذلك ، لأن الأغراض المشروعة لا يجوز تأييدها بمفتريات ، والباحث على العمل الجنائي لا أهمية له متى استوفت الجريمة أركانها^(١) .

وتوافر نية الاضرار أمر موضوعي يستخلص من وقائع الدعوى ولا يفترض افتراضا من مجرد ثبوت كذب البلاغ ، اذ قد يكون نتيجة اندفاع أو تسرع فحسب . وكثيرا ما تكون قرائن عليه كافية علم المبلغ بكذب بلاغه ، مع توافر الضمان بينه وبين المبلغ ضده ، والتي من شأنها أن تجعله يتلمس سبيل النكاية به .

العقوبة

هي عقوبة القذف (م ٣٠٣) ، أى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو احدى هاتين العقوبتين . فاذا كان البلاغ الكاذب في حق موظف أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ، ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

ويلاحظ أن القذف اذا تضمن طعنا في عرض الأفراد أو خدش لسمعة العائلات كانت عقوبته الحبس والغرامة معا (أى مع الجمع بينهما وجوبا) وعلى أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى ، ولا يقل الحبس عن ستة شهور (٣٠٨٣) . ويرى البعض أنها تنطبق أيضا في حالة البلاغ الكاذب المتضمن طعنا في الأعراض أو خدشا لسمعة العائلات (٢) . الا أننا لا نرى هذا الرأي استنادا الى أن المادة ٣٠٤ و ٣٠٥ أحالتا القارئ على المادة ٣٠٣ دون غيرها عندما قررت أولاها « لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر » . وعندما قررت ثانيتهما بعد ذلك « وأما من أخبر بأمر كاذب مع

(١) نقض ١٩٢٩/١١/٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢١٨ ص ٣٦٢ .

(٢) جندى عبد الملك « الموسوعة الجنائية » ج ٢ رقم ٦٥ ص ١٣٨ .

سوء القصد فتستحق العقوبة « . أما عقوبة القذف في الإعراض أو خدش سمعة العائلات فقد وردت في مادة لاحقة لهما هي المادة ٣٠٨ ، دون أية إشارة إليها فيها ، وأولى أن يفسر النص عند الشك بما فيه الأصلح للمتهم .

والشروع لا عقاب عليه لعدم النص مع أن الواقعة جنحة دائما .
ويخضع الاشتراك للقواعد العامة فيه . فمن يتفق مع آخر ويعرضه على التبليغ الكاذب قبل المجنى عليه يعد شريكا له بالاتفاق والتعريض .
وأما إذا أرسل البلاغ معا عدا فاعلين أصليين (١) .

الاعفاء منها

نصت المادة ٣٠٩ ع على أنه لا يسرى حكم هذه المادة (٣٠٥ بين مواد أخرى خاصة بالقذف والسب) « على ما يسنده أحد الخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم ، فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » .

والمادة ٣٠٩ تقرر عذرا مغفيا من العقاب مقيدا بأنواع معينة من الجرائم ، وبمقام ارتكاب الجريمة أثناء الدفاع أمام المحاكم ، ولزم لنحققه :

أولا : أن يقع الكذب والافتراء من خصم على خصم لا من شاهد على خصم أو بالعكس .

ثانيا : أن يقع أثناء الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام محكمة الموضوع أو سلطة الاحالة دون غيرها ، لا أمام سلطات التحقيق أو الاستدلال .

(١) وقد حكم بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهمين (عمدة وابنه) صورا وقوع الحادثة موضوع البلاغ الكاذب ونسبا زورا وقوعها الى المبلغ ضده قاصدين الايقاع به فان كلا منهما يكون مسؤولا عن جريمة البلاغ الكاذب باعتباره فاعلا أصليا ولا يصح اعتبار العمدة مجرد شريك بحجة أن أرسال البلاغ الى المركز بعد أن قدمه اليه ابنه لم يكن الا بحكم وظيفته ما دام هو في الواقع المدير المدبر للبلاغ بانفاقه مع ابنه (نقض ١٩٤١/٦/٩ رقم ١٥٧١ س ١١ ق) .

ثالثا : أن يكون من مستلزمات الدفاع • وبالتالي يخضع للعقاب
التبليغ عن وقائع لا صلة لها بالدعوى ، ولا تغير شيئا من
موقف صاحب هذه الأقوال المكذوبة •

فإن انتهى أحد هذه الشروط انهار العذر واستحقت العقوبة •

ويعتبر البلاغ الكاذب في أحكام العود ماثلا للقف والسب •

الفصل المشاني

في المسائل الإجرائية

التي تثيرها دعوى البلاغ الكاذب

أهم المسائل الإجرائية التي تثيرها دعوى البلاغ الكاذب تقتضي بحث أمور ثلاثة وهي :

- اثبات كذب البلاغ .
- بحث أثر دعوى الواقعة المبلغ عنها والحكم الصادر فيها في دعوى البلاغ الكاذب .
- بحث أثر دعوى البلاغ الكاذب والحكم الصادر فيها في الدعوى المدنية بالتعويض عن هذا البلاغ .

المبحث الأول

اثبات كذب البلاغ

حتى يقضى بالعقوبة على المبلغ كذبا ينبغي أن يثبت أولا كذب بلاغه . وعلى عاتق المبلغ وحده يقع عبء اثبات الواقعة التي أبلغ عنها ، لأن الأصل في الانسان البراءة حتى يثبت عكسها . فإذا عجز المبلغ عن الاثبات حق عليه العقاب متى توافرت للجريمة أركانها الأخرى (١) . ولكن يلاحظ أن مجرد عجزه عن اثبات ما أبلغ به لا ينهض وحده دليلا كافيا على كذب بلاغه يسوغ ادائته ، بل تجوز تبرئته رغم ذلك (٢) ، لأن عجز المبلغ عن الاثبات ليس معناه كذب بلاغه ، والمبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع لا بالاعتبارات المجردة (٣) .

(١) نقض ١٦٣٠/٤/١ الحماية س ١٠ عدد ٤١٥ .

(٢) نقض ١٦٤٥/١/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٨ ص ٥٨١ .

(٣) نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥١٠ ص ٦٥٢ .

وما دام الحكم على المتهم بالبلاغ الكاذب غير متيسر الا اذا ثبت
أولا كذب بلاغه ، لذا كان هناك رأى سائد سواء فى مصر أم فى فرنسا
مقتضاه اعتبار الفصل فى صحة الواقعة المبلغ عنها مسألة فرعية
Question Préjudicielle بحيث لا يقضى فى تهمة البلاغ الكاذب
قبل الفصل أولا فى الواقعة المبلغ عنها من جهة الاختصاص على نحو
أو آخر ، وحيث أنه اذا لم يجر بشأنها تحقيق ، أو لم تقم عنها دعوى
جنايية ولا تأديبية - بحسب الأحوال - تمذرت بالتالى اقامة الدعوى
الجنايية عن البلاغ الكاذب . واذا أقيمت الأولى بالفعل وجب إيقاف
الثانية الى أن يفصل فى الأولى .

وظل قضاؤنا المصرى يسير على هذه القواعد^(١) ، الى أن صدر
أمر عال مؤرخ ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥ عدل المادة ٢٨٠ ع من القانون.
القديم وجعل المبلغ مستحقا للعقاب « ولو لم تقم دعوى بما أخبر به » ،
وقد نقلت هذه العبارة الى المادة ٢٦٤ من تشريع سنة ١٩٠٤ ثم الى
المادة ٣٠٥ من التشريع الحالى . أما فى فرنسا فما زال القانون يستلزم
حتى الآن ضرورة الفصل أولا فى صحة الواقعة المبلغ عنها^(٢) .

ومقتضى استحقاق المبلغ كذبا للعقاب ، ولو لم تقم دعوى بما
أخبر به ، أنه تجوز محاكمته ولو لم تقم أية دعوى لا أمام قضاء الموضوع ،
ولا حتى أمام سلطات التحقيق الابتدائى أو جمسع الاستدلالات ،
أى ولو لم يجر أى تحقيق بشأن الواقعة المبلغ عنها سواء بمعرفة السلطات

(١) مثلا نقض ١٨٨٦/٥/٢ القضاء س ٣ ص ٢٤٣ و ١٨٩٤/١/٢٠ القضاء س ١ ص ٣٠٤ و ١٨٩٤/٥/٢٢ س ١ ص ٣٠٦ .

(٢) وقد أصبح نص المادة ٣٧٣ ع.ف بعد تعديله بتشريع مؤرخ
٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ينص صراحة على أن اقامة الدعوى من البلاغ
الكاذب تكون اما بعد الحكم ببراءة المبلغ ضده أو باخلاء سبيله ، واما بعد
الامر أو الحكم بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو بمد حفظ البلاغ بمعرفة
القاسى و الموظف أو السلطة العليا المختصة بالتصرف فيه على الوجه
الذى يصحح أن يحتمله . ولكن اذا كانت الدعوى بشأن الواقعة المبلغ
عنها لا تزال مطلقة وجب على المحكمة التى تنظر الدعوى بموجب هذه
المادة أن توقفها .

القضائية أم الادارية بحسب الأحوال . بل ان تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك تركا كلياً للقاضي الموضوع الذى ينظر فى دعوى البلاغ الكاذب (١) . وبشرط أن يبين أن هذا القاضى قد اتصل بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها ، وأحاط بضمونها وأن يذكر فى حكمه الأمر المبلغ عنه للعلم ان كان من الأمور التى يرتب القانون عقوبة للتبليغ عنها كذباً أم لا .

الا أن ذلك كله محله ألا تكون هناك دعوى جنائية قائمة بشأن الواقعة المبلغ عنها ، أما اذا أقيمت بالفعل قبل الفصل فى دعوى البلاغ الكاذب فقد وجب إيقافها حتى يفصل فى هذه الدعوى الأولى درءاً لاحتمال تضارب الأحكام ، والا بطل الحكم (٢) . وقد أبد قانون الاجراءات الحالى هذه القاعدة بنص صريح .

المبحث الثانى

دعوى الواقعة المبلغ عنها والحكم فيها من حيث اثرهما فى دعوى البلاغ الكاذب

أقر قانون الاجراءات الحالى صراحة قاعدة إيقاف الدعوى الجنائية اذا تعلق الحكم فيها على الفصل فى دعوى جنائية أخرى بوجه عام ، فنصت المادة ٢٢٢ منه على أنه « اذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية » .

وقد قابلنا تطبيقاً لهذه المادة فى دراسة دعوى شهادة الزور ، وبقي الكلام عن تطبيق آخر لها فى نطاق دعوى البلاغ الكاذب .

فطبقاً للتساعده التى أقرتها المادة ٢٢٢ هذه ، مع القاعدة التى أقرتها المادة ٣٠٥ ع عن عقاب المبلغ كذباً « ولو لم تتم دعوى بما أخبر به » أصبح الأمر لا يخرج عن نطاق أحد فروض ثلاثة : -

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٢٠/٢/٦ ١٩٢٠ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٦٦ ص ٤١٧ و ١٩٢٨/٦/٦ ج ٤ رقم ٢٢٧ و ١٩٤٥/٦/١١ ج ٦ رقم ٦٠١ ص ٧٣٥ و ١٩٧١/٣/٢١ أحكام النقض ص ٢٢ رقم ٦٢ ص ٢٥٥ .
(٢) نقض ١٩٢١/٣/٢٩ مج ٣ ص ٢٣ عدد ٢٦ ص ٤٢ .

الفرض الأول : أن تقام الدعوى عن البلاغ الكاذب ، ولا يكون هناك أى تحقيق - قضائي ولا ادارى بحسب الأحوال - عن الوقائع المبلغ عنها ، وعندئذ لا تكون المحكمة مقيدة بأن توقف الفصل في دعواها ريثما يجرى تحقيق فيها . بل لها أن تحققها بنفسها ، فاما اقتنت بصحتها ، أو بالأقل لم تقتنع بعدم صحتها ، ومن ثم وجبت تبرئة المبلغ ، واما اقتنت بكذبها - مع توافر باقى أركان البلاغ الكاذب - ومن ثم حق عليه العقاب ، وللمحكمة أن تبنى اقتناعها في الحالين حسبما يترأى لها وبمطلق حريتها فيه (١) .

بل يكون للمحكمة الجزئية هذا الاختصاص ولو كانت الواقعة تعد - اذا صحت - جناية رغم أنها لا تختص بالفصل في الجنايات (٢) .
الفرض الثاني : أن تقام الدعوى عن البلاغ الكاذب أثناء نظر الدعوى عن الواقعة المبلغ عنها أمام محكمة الموضوع ، أو أثناء اجراء تحقيق فيها بمعرفة احدى سلطات التحقيق الابتدائي ، وعندئذ يجب على محكمة دعوى البلاغ الكاذب أن توقف الفصل فيها انتظارا لما قد يسفر عنه الحكم في الواقعة المبلغ عنها أو التحقيق فيها من نتائج مختلفة ، وذلك بصريح نص المادة ٢٢٢ اجراءات ، والا كان الحكم في دعوى البلاغ الكاذب باطلا ؛ وصح ذلك وحده سببا للنقض .

(١) نقض ١٩٠٢/٣/٢٨ مج س ٥ عدد ٢ و ١٩٢٩/٥/٣٠ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٧٢ ص ٣١٦ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٥/٣٠ المحاماة س ٩ عدد ٥٧٧ وكرموز في ١٩٢٢/٦/٢٦ المحاماة س ٤ عدد ١٠٣ ص ١٤٥ .

وقد يثار التساؤل عن مدى حجية هذا الحكم اذا عرضت بعدئذ الدعوى عن الواقعة المبلغ عنها على محكمة الجنايات المختصة اصلا بالفصل فيها ويتعدى في رأينا الاعتراف له بأية حجية امامها . اذ يشترط للحجبة أن يكون الحكم صادرا من محكمة مختصة بالفصل في الدعوى ، اما هنا فقد خولفت قواعد الاختصاص النوعي رغم تعلقها بالنظام العام ، وفصلت محكمة جزئية في ثبوت واقعة معتبرة في القانون جناية بطريقة عرضية صرف لاعتبارات عملية هي عدم الرغبة في تعطيل عملها . فلا محل للقول بان حكمها في دعوى البلاغ الكاذب يقيّد محكمة الجنايات عند نظر الدعوى عن الجناية المبلغ عنها سواء اقر ثبوتها في حق المبلغ ضده أو عدم ثبوتها . خصوصا وان الجناية لم تكن هي موضوع الدعوى امام المحكمة الجزئية ، بل أن التعرض لبحث ثبوتها كان مسألة أولية فحسب امامها .

الفرض الثالث : أن تقام الدعوى عن البلاغ الكاذب بعد صدور حكم نهائي حائز لحجية الشيء المقضى به في الدعوى المقامة عن الواقعة المبلغ عنها ، وعندئذ تنقيد المحكمة بهذا الحكم في حدود القواعد العامة لحجية الأحكام الجنائية (١) . وكذلك الشأن اذا كانت المحكمة المختصة بدعوى البلاغ الكاذب أوقفت الفصل فيها رشا يتم الفصل في هذه الدعوى الثانية . فاذا قضى في هذه الأخيرة بالادانة وجب الحكم بالبراءة في الدعوى المقامة عن التبليغ عنها لما ثبت من صحة التبليغ .

— أما اذا قضى بالبراءة فيها فعندئذ يجب البحث في سببها ، فاذا كان هو عدم صحة الواقعة أو عدم صحة اسنادها الى من أسندت اليه ، جاز الحكم بالادانة في دعوى البلاغ الكاذب ، اذا ما ثبت علم المبلغ يكذب ما أبلغ به مع نية الاضرار بالمبلغ ضده .

— واذا كانت البراءة في دعوى الواقعة المبلغ عنها لتحقق سبب اباحة للفعل أو امتناع للمسئولية ، أو عذر معف من العقاب ، أو لفقدان عنصر من عناصرها الجنائية ، أو لانهائها لسبب من الأسباب سواء قبل التبليغ أم بعده ، فلا يحول ذلك دون الحكم بالعقوبة عن البلاغ الكاذب اذا توافرت أركانها الأخرى . ويتعين عندئذ على المحكمة المعروضة عليها دعوى البلاغ الكاذب أن تراجع أسباب الحكم بالبراءة في الواقعة المبلغ عنها كيما تتعرف سبب البراءة فاذا تنقيدت بحجية منطوق هذا الحكم بغير تناول أسبابه كان قضاؤها معيبا (٢) . وقلنا فيما سبق ان التبليغ الكاذب يجوز توافره ولو كانت الواقعة المبلغ عنها أعطيت مظهر الجريمة ، أو انقضت الدعوى عنها لسبب أو لآخر .

— وأخيرا اذا كان سبب البراءة في الدعوى عن الواقعة المبلغ عنها هو عدم كفاية الأدلة على ثبوتها فحسب . فهناك رأى بأن تلتزم المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بالحكم بالبراءة ، اذ مقتضى ذلك أن

(١) نقض ١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٢٤ ص ٥١٦ .

(٢) نقض ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ رقم ٤٦ ص ٢٣٦ .

الواقعة تآرجع بين الثبوت وعدمه ، فمن حق المبلغ عنها أن يستفيد هو بدوره أيضا من هذا التآرجع تطبيقا لقاعدة أن الشك يفسر في صالح التهم . الا أن محكمة النقض اعتنقت رأيا آخر مقتضاه أن تشكك المحكمة التي طرحت عليها التهمة عن الواقعة المبلغ عنها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه . ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها صحة البلاغ الكاذب من أن تثبت هذه التهمة طليقة من كل قيد (١) .

لا حجية لأمر الحفظ ، ولا للأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى على دعوى البلاغ الكاذب

إذا انتهى تحقيق الواقعة المبلغ عنها بأمر حفظ بمعرفة النيابة ، فلا تنقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب هذا القرار سواء أكانت قانونية أم موضوعية ، ولو وصلت الى حد تقرير كذب البلاغ صراحة وعدم صحة الواقعة . وكذلك الشأن أيضا اذا صدر قرار بالحفظ من نفس الجهة الادارية التي حصل التبليغ اليها عن الواقعة ، ولو أن الظن متمنع في مثل هذا القرار . بل ان على المحكمة أن تعيد تحقيق الوقائع بمعرفتها وتستوفى كل ما تراه نقصا في التحقيق لتستخلص ما تظنن اليه فتحكم به . ولذا قضى بأنه اذا كانت المحكمة لم تعتمد في قضائها بكذب البلاغ الا على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان حكمها يكون معيبا لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها (٢) .

ولا ينبغي أن يختلف الحكم في رأينا عن ذلك شيئا بالنسبة للأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى عن الواقعة المبلغ عنها (٣) ، فانه لا يبنى الا على بحث المدلول الظاهر للدلائل التي كانت أمام المحقق دون تغفل فيها .

(١) نقض ١٩٥٣/١/٢٤ احكام النقض من ٤ رقم ١٥٥ من ٤٠٥ و ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ رقم ١٤٨ من ٦١٥ .

(٢) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٠٩ من ٥٨٧ وراجع نقض ١٩٥٢/٢/١ احكام النقض من ٣ رقم ١٨٦ من ٤٩٥ و ١٩٥٧/٤/٩ من ٨ رقم ١٠٥ من ٣٨٧ و ١٩٥٨/١٢/٣ من ٩ رقم ٢٧٣ من ١١٢٦ و ١٩٦٤/٥/١١ احكام النقض من ١٥ رقم ٦٨ من ٣٤٣ .

(٣) قارن محمود مصطفى « الخاص » فقرة ٣٦٩ من ٣٩٠ .

فلا يصح أن يقيد قاضى الموضوع ؛ وهو ينظر دعوى البلاغ الكاذب ، بما يكون قد ظهر من أدلة جديدة . وقاضى الموضوع لا يبنى عقيدته الا بعد تغلغل فى بحث أدلة الدعوى . وهو لا يبينها الا بعد تحقيق نهائي حين قد لا يسبق الأمر بأن لا وجه تحقيق يمتد به . وهو لا يبينها الا بعد سماع أطراف الدعوى وافساح المجال لهم فى ابداء دفاعهم ودفعهم ، وهذا ما لا يسبق الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

والأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى مؤقت بطبيعته - حتى ولو استنفد طرق الطعن فيه - فيجوز المدول عنه متى جدت أدلة أو مجرد دلائل جديدة . وهو لا يقيد حتى القاضى المدنى فى دعوى التعويض فكيف يراد له أن يقيد القاضى الجنائى فى حكمه بالمقوبة ، والذي من شأنه أن يحوز حجية نهائية - متى استنفد طرق الطعن فيه - تحول بالتالى دون امكان المدول عنه مهما جد من أسباب ؟ .

واذا كان حكم البراءة فى الواقعة المبلغ عنها - ولو أصبح نهائيا - لا يقيد القاضى وهو ينظر دعوى البلاغ الكاذب الا فى نطاق معين متوقف على ما ورد فى أسبابه - طبقا لما يبينه آتفا - فما العمل والقانون لا يوجب تسيب الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى (الا اذا صدر من مستشار الاحالة) ؟ ... وما العمل اذا لم يكن مسببا بالفعل ، أو جاءت الأسباب قاصرة أو معيبة ؟ .

فالأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ليس حكما حتى تكون له أية حجية فى الموضوع الذى نحن بصدده ، بل له حجية مؤقتة فى شأن العودة الى التحقيق فحسب . وأمر الحفظ ليست له حجية فى هذا النطاق ولا فى ذلك ، وهذا هو كل الفارق بينهما (١) .

(١) للمزيد راجع « المشكلات العملية الهامة فى الاجراءات الجنائية » طبعة ثالثة ١٩٨٣ الجزء الاول ص ٧٧٧ - ٧٩٦ .

المبحث الثالث

دعوى البلاغ الكاذب والحكم فيها من حيث اثرهما في الدعوى المدنية بالتعويض عن البلاغ

إذا أقيمت الدعوى الجنائية عن البلاغ الكاذب ، سواء أمام سلطات التحقيق الابتدائي أم أمام محكمة الموضوع ، كان ذلك سببا كافيا بذاته لأن تلتزم المحكمة المقامة أمامها دعوى بالتعويض المدني عنه بإيقاف هذه الدعوى الأخيرة حتى يفصل في الدعوى الأولى بحكم نهائي حائز لحجية الشيء المقضي به . وكذلك يكون الشأن أيضا إذا أقيمت الدعوى الجنائية عن الواقعة المبلغ عنها ، فكللا الدعويين الجنائيين ، أو احدهما فقط ، تكفي لإيقاف الفصل في الدعوى المدنية تطبيقا لقاعدة أن الجنائي يوقف المدني (م ٢٦٥ اجراءات) .

والحكم النهائي بادانة المتهم بتهمة البلاغ الكاذب يبيح دائما وبطبيعة الحال الحكم للمضروب من هذا البلاغ بتعويض مناسب عما لحقه من ضرر . أما الحكم ببراءته فهو قد يبيح الحكم بالتعويض المدني للمضروب من البلاغ أو لا يبيحه بحسب الأحوال : -

- فإذا بنيت البراءة على صحة الواقعة المبلغ عنها وصحة اسنادها الى المبلغ صده فقد انتفى من جانب المبلغ الخطأ المستوجب التعويض ، وتمين بالتالي رفض الدعوى المدنية قبله . وكذلك اذا بنيت على مجرد عجزه عن اثبات ما أبلغ به ، وفي نفس الوقت استظهرت المحكمة في الدعوى المدنية أن اسناد الواقعة الى المبلغ ضده كان بناء على شبهات مقبولة وغير مشوب بخطأ ولا تسرع (١) .

- أما اذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أي ركن من أركان البلاغ الكاذب فيجب تبين مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدني مستوجب التعويض اذا كان صادرا من قبيل التعسف في الاتهام ، أو بقصد التعريض بالمبلغ ضده

(١) نقض ١٩٠٦/١/٢٥ مج س ٧ ص ١٥٣ و ١٩٤١/١/١٤ رقم ٩٤٧ س ١١ ق .

والإساءة الى سمعته ، أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر (١) ، ومن باب أولى اذا صدر بسوء نية . وعندئذ يجوز الزام المبلغ بالتعويض المدني لتوافر الخطأ المدني الضار المستوجب مسئولية فاعله بالتعويض عنه (م ١٦٣ مدني) ، والا فلا محل له .

— والحكم الصادر في الدعوى الجنائية عن الواقعة المبلغ عنها بإدانة المبلغ ضده يحول بطبيعة الحال دون الحكم له بأي تعويض مدني قبل المبلغ .

— أما عند الحكم ببراءة المبلغ ضده فيجب بحث واقعة التبليغ في حد ذاتها لتبين مدى توافر أركان الخطأ المدني فيها من عدمه على النحو الذي يتيه .

ويجيز قانون الاجراءات الجنائية للمضروور من البلاغ الكاذب الادعاء مدنيا في نفس الدعوى الجنائية المقامة عليه اذا كانت هناك دعوى مدنية مقامة ضده من المبلغ وبالتبعية لها (م ٢٦٧) . وذلك سواء أقيمت الدعوى الجنائية من النيابة أم من نفس المبلغ بطريق الادعاء المباشر .

أما أمر الحفظ أو الأمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى عن البلاغ الكاذب أو عن الواقعة المبلغ عنها فلا حججة له في الدعوى المدنية بالتعويض عن كذب التبليغ .

(١) نقض ١٩٤١/٤/١٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٤٣ ص ٤٤٤
و ١٩٤٥/٥/٢١ ج ٦ رقم ٥٧٩ ص ٧١٧ و ١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض
ص ١٦ رقم ١١ ص ٤٥ .

الفصل الثالث

بيانات حكم الإدانة

في جريمة البلاغ الكاذب

يلزم أن يشتمل حكم الادانة في البلاغ الكاذب على ما تتطلبه المادة ٣١٠ اجراءات من ضرورة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه . فينبغي أن يستفاد منه صدور تبليغ من المتهم قبل شخص معين متضمنا اسناد أمر مستوجب عقوبة فاعله جنائيا وتاديبيا . وهذا يقتضى بيان كيف وقع التبليغ (١) ، ومن هو المبلغ ضده (٢) ، وما هي الأمور المبلغ عنها (٣) . ثم أن تبين المحكمة ما يفيد كذب البلاغ ، وتورد الأدلة التي استخلصت منها ذلك (٤) .

كما ينبغي تيسين البجّة التي قدم اليها البلاغ قضائية كانت أم ادارية (٥) . ولا حاجة لبيان وظيفة الشخص الذي قدم اليه (٦) . أو لتحديد السلطة التي قدم اليها بالضبط (٧) ما دام يظهر من مطالعة الحكم أنه قدم الى سلطة قضائية أو ادارية ولو ضمنا (٨) . وليس من الضروري بيان أركان الجريمة المبلغ عنها ، بل يكفي

-
- (١) نقض ١٩٢٩/١/٢٤ رقم ٣٩٢ س ٤٦ ق .
 - (٢) نقض ١٩٣٠/١٢/١١ رقم ٢٢٦٤ س ٤٧ ق .
 - (٣) نقض ١٩٢٧/١١/١ الحاماة س ٨ عدد ٥٠٣ و ١٩٦٥/٣/٢٣ .
 - احكام النقض س ١٦ رقم ٥٩ س ٢٧١ .
 - (٤) نقض ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة ماصم كتاب ٢ رقم ١٠٣ س ٢٠٧ .
 - (٥) نقض ١٩٢٢/١٢/٤ الحاماة س ٣ س ١٥٨ - ١٩٢٤/١١/٦
 - س ٥ س ٢٠٨ و ١٩٢٧/٦/٢١ س ٨ عدد ٤٥٢ و ١٩٢٨/١٢/٧ رقم ٣٠٣ س ٥٥ ق .
 - (٦) نقض ١٩٠٥/٤/١٥ الاستقلال ٤ س ٢٨٨ .
 - (٧) نقض ١٩١٠/٣/٥ مج ١١ س ٢٠٨ .
 - (٨) نقض ١٩١١/٥/٦ مج ١٢ عدد ١٠٦ .

بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب نفسها (١) ومع مراعاة أن البحث في كذب البلاغ أو صحته موكول لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض (٢) .

نماذج من القصور في بيان القصد .

وبيان القصد الجنائي هو غالباً موطن القصور في أحكام الادانة في البلاغ الكاذب بوجه خاص ، لما يتطلبه القانون من توافر نية الأضرار بالمبلغ ضده فضلاً عن العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها . ولذا حكم بأنه يعد ما يلي قصوراً في بيان ركن القصد في الجريمة بما يوجب الحكم ويستوجب نقضه : -

- أن يقول حكم الادانة بأن الواقعة مكذوبة ، بل يلزم فوق ذلك بيان أن المبلغ قد بلغ مع سوء القصد ، اذ يجوز أن يكون البلاغ مع ذلك بحسن نية (٣) .

- أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت من الضمائم المعترف بها بين المتهم وبين المبلغ في حقه ، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضمائم ودلائلها على توافر سوء القصد لدى المبلغ (٤) .

- ألا يتحدث حكم الادانة عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده (٥) .

- أن يبين الحكم أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ ، اذ أن ذلك ليس كافياً في بيان أنه كان ينوي السوء بالمبلغ في حقه والأضرار به ، اذ لم تؤكد فيه المحكمة ثبوت ذلك ، ولم تثبت فيه على القول الذي

(١) نقض ١٩١٤/٥/١٦ الشرائع س ١ عدد ٣٦١ .

(٢) نقض ١٩٧٠/٦/٨ احكام النقض س ٢١ رقم ٢٠٠ ص ٨٤٨ .

و ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ رقم ٩٤ ص ٣٨٤ و ١٩٧١/١١/٨ رقم ١٤٨ ص ٦١٥ .

(٣) نقض ١٩٢٥/٤/٢٥ مج س ٢٣ عدد ٢٧ و ١٩٣٦/٥/١٠ مج

س ٢٨ عدد ٥٢ و ١٩٣٦/٣/٦ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٥٥ ص ٧٨

و ١٩٤٠/١/٨ ج ٥ رقم ٤٤ ص ٦٧ .

(٤) نقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤١٩ ص ٥٣٧ .

(٥) نقض ١٩٤٠/١/٨ رقم ١٧٢٥ س ٩ ق .

يحققه كما هو معرف به في القانون (١) .

— أن يقول الحكم أن سوء القصد ونية الاضرار متوافران لدى المتهم من اقدمه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكذوبة ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبته (٢) .

— أن يقول الحكم أن المتهم قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذبا مع سوء القصد بسرقة ، فإن هذا القول لا يدل في العقل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدني والاضرار بها (٣) .

— أن يقول الحكم أن البلاغ كاذب وإن الطاعنين يملسان بكذب بلاغهما فإن هذا القول لا يكفي للتدليل على أنهما كانا ينتويان سوء المبلغ في حقه والاضرار به (٤) .

نعالج من عدم القصور في بيانه

بينما اعتبرت محكمتنا العليا يائسا كافيا لهذا الركن قول الحكم المطعون فيه :

— ان المتهم انما قصد الاساءة الى المجنى عليه بتلقي التهمة ضده كي يناله عقابا (٥) .

— ان توافر القصد الجنائي لدى المتهم ثابت من كيفية ارساله عدة عرائض في حق قاض ، بأنه دس عليه اعترافا في محضر الجلسة وأعان عليه خصومه ، الى عدة جهات مع علمه بكذب ما فيها ، فهذا استنتاج سائغ من الحكم (٦) .

— ان سوء قصد المتهم وعلمه بكذب بلاغه ثابتان ثبوتا لا شك

(١) نقض ١٩٤٥/٥/٢٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٨١ ص ٧١٨ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١ رقم ٦٦ ص ١٩١

و ١٩٦٣/١/١٤ س ١٤ رقم ٣ ص ٢٠ .

(٣) نقض ١٩٦٣/١/١٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ٣ ص ٢٠ .

(٤) نقض ١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٢٨١ ص ١٢٥٥ .

(٥) نقض ١٩٣٩/١٢/٢٥ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٠ ص ٦٤ .

(٦) نقض ١٩٤٤/٥/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٥٠ ص ٤٨٣ .

فيه من القضايا الجنائية القائمة بين العائلتين ، والتي أثبتت المحكمة عنصر التلقيق فيها من جانب عائلة المتهم ، وبالأخص الجضة التي أشار إليها هذا المتهم في بلاغه ضد المدعين ، ومن اتفاق المتهمين على الكيد لهما (١) .

— وإذا أورد الحكم المطعون فيه ما يدل على كذب واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليها ، وأنه حين أقدم على التبليغ كان على يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والاضرار بالمجنى عليها توصلنا الى اداتها ، كان ذلك تدليلا سائعا على كذب البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي (٢) .

— وكما هي القاعدة لا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه عدم تعدده صراحة عن توافر سوء القصد في جريمة البلاغ الكاذب ، اذا كانت الوقائع التي أثبتتها تفيد ذلك (٣) .

وإذا دفع المتهم بالبلاغ الكاذب بدفاع جوهري وجب على المحكمة أن ترد عليه ، والا كان اغفال الرد قصورا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه عملا بالقاعدة العامة في هذا الشأن ، أيا كان موضوع هذا الدفاع والأساس القانوني الذي انصب عليه . ولذا حكم بأنه :

— اذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأنه لم يذكر الواقعة التي أبلغ بها على أنه شاهدها بنفسه بل على أنها منقولة اليه من أولاده الصغار (وكان البلاغ أن المبلغ ضده ، وهو ضابط في البوليس اعتدى عليه وعلى أولاده الصغار ويطلب حمايته منه) ، وطلب الى المحكمة تحقيق ذلك باستدعاء أولاده وسؤالهم فأداتته المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع ، أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في قيام الجريمة التي أداتته بها ، فإن حكمها يكون قاصرا بما يستوجب نقضه (٤) .

(١) نقض ١٩٥٣/١٢/١ احكام النقض س ٥ رقم ٤٧ ص ١٤١ .
(٢) نقض ١٩٦٣/٢/٤ احكام النقض س ١٤ رقم ١٥ ص ٦٧ .
(٣) نقض ١٩٤١/٢/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢١٢ ص ٤٠٤ .
(٤) نقض ١٩٥٠/٣/٦ احكام النقض س ١ رقم ١٢٧ ص ٣٧٨ .

- إذا كان المحكوم عليه في البلاغ الكاذب قد أشار في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية إلى المادة ٣٠٩ ع بناء على أن القذف والافتراء قد وُجِها في جريمة الدعوى مما يشمل حكم المادة المذكورة (حكم الاعفاء من العقاب) فسكت الحكم عن التعرض لذلك ، فهذا يكون تصورا يوجب الحكم بما يوجب نقضه (١) .

(١) نقض ١٩٥١/٥/٨ احكام النقض س ٢ رقم ٣٩١ من ١٠٧٢ .

الباب الثامن في إفشاء الأسرار (المادة ٣١٠ ع)

عرف تحريم افشاء بعض الأسرار منذ القدم . وقد ابتدأ التحريم على رجال الدين بالنسبة الى سر الاعتراف ، ثم امتد تدريجيا الى المحامين ووكلاء الدعاوى ، فالأطباء ومن اليهم . وكانت الحكمة مزدوجة من تقرير العقاب على بعض الطوائف اذا أفشت ما يصل الى علمها من أسرار عن طريق ممارسة المهنة أو الصناعة . فكتمان أسرار الغير ابتداء واجب خلقى تقتضيه مبادئ الشرف والأمانة . هذا فضلا عن أن من مصلحة المجتمع أن يجد المريض طبيبا يركز اليه فيودعه سره ، وأن يجد المتهم محاميا يطمئن الى سكوته فيصارحه بحقيقته أمره . ولما تطورت رسالة الدولة وتزايدت واجباتها وجد كتمان أسرار المهنة تطبيقات أخرى في أعمال السلطات المختلفة ، مثلا في نطاق القضاء والتحقيقات والتوثيق والضرائب وأعمال الصرف وغيرها .

وافشاء السريعد من جرائم الأشخاص التي تصيبهم في شرفهم واعتبارهم بحسب الأصل ، والتي تقع بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة . ودراسته وثيقة الصلة بأحكام الشهادة أمام المحاكم الجنائية والمدنية معا ، لما قد يترتب على تحريم الافشاء أو اباحته من نتائج هامة من حيث امكان اعتبار الدليل المستمد منه أو من وجوب اهداره كلية ، والا بطل الحكم .

وقد نصت على عقاب افشاء الأسرار المادة ٣١٠ ع التي وردت في نفس باب القذف والسب ، وقبل باب السرقة والاعتصاب مباشرة . وسنعالج أحكامه هنا في ثلاثة فصول على النحو الآتى :

الفصل الأول : في أركان جريمة افشاء الأسرار وعقوبتها .

الفصل الثانى : في الأحوال التي يجوز فيها افشاء الأسرار .

الفصل الثالث : في يوانات حكم الادانة فيها .

الفصل الأول

في أركان جريمة إفشاء الأسرار وعقوبتها

نصت المادة ٣١٠ ع على أن « كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاء في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى (معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢) » .

ولا تسرى أحكام هذه المادة الا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بافشاء أمور معينة كالمقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية « (قانون المرافعات القديم) (١) » .

ويمكننا تعريف جريمة افشاء الأسرار بأنها « تعمد الافشاء بسر من شخص ائتمن عليه بحكم عمله أو صناعته ، في غير الأحوال التي يوجب فيها القانون الافشاء أو يجيزه » ومن هذا التعريف يبين أن أركان الجريمة ثلاثة : —

الركن الأول : وقوع فعل مادی هو افشاء سر من الأسرار .

الركن الثاني : أن يقع هذا الفعل من أمين عليه بحكم عمله أو صناعته .

الركن الثالث : توافر القصد الجنائي لدى الفاعل .

ومستعالج كل ركن منها في بحث مستقل على التوالي .

(١) هذه المواد تقابل المادتين ٦٥ ، ٦٦ من قانون الالابات الجديد
وقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

المبحث الأول

فصل افشاء السر

الفعل المادى هنا هو افشاء نياً يعد لدى صاحبه سرا ، أى يعمه كتماناه ، والافشاء هو الافشاء بالسر الى الغير بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة . وقد يتحقق ذلك بإذاعته علناً فى جريدة ، ولو كان النشر لغرض علمى ، أو بالتحدث به فى محاضرة ، أو بين الناس أو بالتصريح به أو بجزء منه فقط ولو الى شخص واحد فحسب ، ولو كان وطيد الصلة بالأمين عليه (١) . فلذا يعد افشاء أن ييوح هذا الأخير به الى زوجته مثلاً حتى ولو طلب منها كتماناه .

كما يعد افشاء للسر الشهادة به أمام السلطات القضائية أو الادارية ، أو التبليغ عنه اليها ، حتى ولو كان السر عن جريمة وقعت ولا تزال محل بحث السلطات . وقد غلب القانون هنا واجب كتمان السر على واجب الشهادة أو التبليغ لمعاونة السلطات العامة على كشف الحقيقة (٢) . وذلك الا فى الأحوال الخاصة التى نص عليها القانون ، والتى ستكون موضوع الفصل التالى .

وقد أخذ بعض الشرائع يخفف من حدة التقيد بكتمان أسرار المهنة فى أحوال معينة معاونة للقضاء على أداء رسالته . ومن ذلك أن الشارع الفرنسى أضاف فقرة ثانية الى المادة ٣٧٨ ع بمرسوم صدر فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن اذا دعوا للشهادة أن ييوحوا بـاً لديهم من أسرار عن حوادث الاجهاض دون أن يتعرضوا للعقاب . ونصت المادة ٣٢١ من القانون السويسرى الصادر فى ديسمبر ١٩٣٧ فى فقرتها الأخيرة على أن حظر الافشاء بسر المهنة

(١) جارجو ج ٥ فقرة ٢٠٦٧ وجارسون م ٣٧٨ فقرة ١٤ .

(٢) ولذا نجد أن المادة ٩٩ اجراءات مثلاً ، وهى التى تبين لسلطة التحقيق أن تامر الحائز لشيء يرى ضبطه أو الاطلاع عليه بتقديمه والا عد فى حكم المتنوع عن الشهادة ، استثنيت صراحة من بخوله القانون الامتناع من أداء الشهادة . كما نجد المادة ٢٨٧ اجراءات نصت على التقيد بالقواعد المقررة فى قانون الرافعات لامفاء الشاهد من الشهادة .

لا يحول دون التزام أرباب المهن بإداء الشهادة أمام القضاء • كما نص القانون الايطالى فى المادة ٦٢٢ ع على أن افشاء سر المهنة معاقب عليه ، الا اذا كان لمبرر مشروع •
ما هو السر

هناك بعض الصعوبة فى تحديد معنى السر • فرأى البعض أنه كل ما يضر افشاؤه بالسمعة أو بالكرامة (١) ، حين رأى البعض الآخر أن النبأ يصح أن يعد سرا ولو كان ليس مشينا بمن يريد كتمانها (٢) • وانما يلزم على أية حال أن يكون من شأن البوح به أن يلحق ضررا بشخص ما بالنظر الى طبيعة النبأ ، أو الى ظروف الحال (٣) • ويستوى أن يكون الضرر أدبيا أم ماديا •

وطبقا لبعض القضاء فى فرنسا يعد النبأ سرا ولو كان شائعا بين الناس ولكنه غير مؤكد (٤) ، أما متى تأكد للجمهور فقد زالت عنه صفة السر •

وينبغى أن يكون السر قد وصل الى الأمين بحكم ممارسة مهنته أو صناعته ، ولو لم يطلب صاحبه صراحة كتمانها • أو حتى ولو كان هو نفسه لا يدرك به ، كطبيب يكتشف بمرضه مرضا دفين لا يدرك هو حقيقته ، أو كمحام يقتنع من الاطلاع على الأوراق بمسئولية موكله ، ولو لم يرض هذا الأخير أن يقصر له بها •

المبحث الثانى

الافشاء من ملتزم بالكتمان قانونا

عينت المادة ٣١٠ بعض طوائف يسرى عليها حظر افشاء الاسرار فقالت « كل من كان من الأطباء أو الجراحين والصيدالة والقوابل » ، ثم

-
- (١) دالوز الهجائى • افشاء الاسرار فقرة ١٦ •
(٢) جارد ج • فقرة ٢٠٦٦ • وجارسون فقرة ١٧ •
(٣) راجع مقالا لـ محمود مصطفى عن « مدى المسئولية الجنائية للطبيب اذا افشى سرا من اسرار مهنته » فى القانون والاقتصاد ص ٢١١ عدد ٥ ص ٦٥٥ وما بعدها •
(٤) راجع مثالا نقض فرنسى فى ١٢/٤/١٩٥١ دالوز الاسبومى ١٩٥١ - ٣٦٣ •

أضافت قائلة « أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر
خصوصي أكتن عليه » . فالاحصاء وارد في المادة على سبيل المثال
لا الحصر . ومن المتفق عليه أنها تسرى على كل من يمد أمانة على السر
بحكم الضرورة *confidants necessaires* أو بحكم ممارسته مهنة
أو صناعته ، إذا كانت هذه أولئك عامة لخدمة الجمهور . وهذا يقتضينا
أن نحدد الطوائف التي تلتزم بحكم المادة ٣١٠ ، والتي لا تلتزم بها
بشيء من التفصيل .

المطلب الأول

القيدين بالكتمان

على رأس الطوائف المقيدة بكتمان أسرار المهنة نجد الموظفين
العموميين بوجه عام بالنسبة لما يؤتمنون عليه من أسرار بحكم عملهم
(م ٦٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) ، وقد خصت نصوص
صريحة طوائف معينة بالذكر ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٧٥ اجراءات
من أنه « تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والتتائج التي تسفر عنها من
الأسرار ، ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم
من كتاب وخبراء وغيرهم من يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب
وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشاءها ، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقا
للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات » . كما أكدت هذه القاعدة المادة
٥٨ اجراءات بالنسبة الى كل موظف يكون قد وصل الى علمه بسبب
التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة .

ومنه ما نصت عليه المادة ١٥٤ ع من أن « كل من أخفى من
موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تضرافا من
التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفشاء أو سهل ذلك لفيره
يعاقب .. » .

كما قيدت قوانين شتى طوائف مختلفة من الموظفين بسدم افشاء
أسرار المهنة مثل المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص
بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية

والتجارية وعلى كسب العمل بالنسبة « لكل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات » • وقد أحالت هذه المادة القارئ صراحة على المادة ٣١٠ ع والمقوبات المنصوص عليها فيها •

ونصت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح على أن « كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة السابقة (وهم الموظفون الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه لتنفيذه) ملزم بمراعاة سر المهنة لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات ، والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة » •

وكذلك كانت تنص المادة ١٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد على أنه « مع عدم الإخلال بتطبيق العقوبات الأشد التى ينص عليها قانون العقوبات يعاقب الأشخاص المكلفون بالرقابة على تنفيذ هذا القانون اذا أفشوا أى بيان أو استعلام من البيانات أو الاستعلامات المشار إليها فى هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تزيد على عشرين جنيها ، أو بإحدى هاتين العقوبتين » • ولم يرد نص مقابل لهذا فى القانون الجديد رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى •

ويسرى قيد كتمان أسرار المهنة على القضاة وكتبه المحاكم ومحضرها وموظفى البريد والتليفون فى نطاق الحظر العام المقرر على موظفى الدولة ، بالنسبة لما يأتئون عليه من أسرار بحكم عملهم •

ومن غير طوائف الموظفين أشارت المادة ٣١٠ الى الأطباء ومن فى حكمهم ، ويقاس عليهم مديرو المستشفيات • كما يسرى نفس القيد على المحامين (فضلا عن نص صريح فى قانون المحاماة (١)) ورجال الدين • وكذلك على سماسرة البورصات ، فضلا عن أن اللوائح الخاصة بهم

(١) لنا عودة اليه فيما بعد عند الكلام فى الأحوال التى يجوز فيها استثناء انشاء الأسرار .

توجب عليهم « كتمان سر المهنة » ، ولا يجوز لهم بحال التصريح باسم الأشخاص الذين يتكلمون اليهم عمليات البورصة الا باذن منهم أو اذا اقتضته طبيعة العملية ، وذلك بغير اخلال بما للجنة البورصة من حق الفحص الذى يجب عليها عند استعماله أن تراعى كتمان المهنة » . وذلك على حد تعبير المادة ٣٣ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وهكذا الشأن بالنسبة لغيرها من البورصات .

هل يلزم بالكتمان من يعاونون الأطباء والمحامين وغيرهم ؟

أثير الخلاف حول مدى التزام من يعاونون الأطباء والمحامين وغيرهم بكتمان سر المهنة أسوة بهم ، وذلك مثل مساعدى الأطباء والصيادلة والمرضى وكتبه المستشفيات ، وكلاء المحامين وكتبهم ومن في حكمهم . فذهب البعض الى عدم تقيدهم بالكتمان رغبة في عدم التوسع في أحوال المنع من الشهادة ، وأخذوا بقاعدة التفسير الضيق في المواد الجنائية (١) ، الا أن البعض الآخر لاحظ - وربما على أساس من الصواب - أن ذلك ينتهى الى جعل الحظر المقرر على رؤسائهم حبرا على ورق ، إذ أن افشاء الأسرار يكون في الغالب عن طريق هؤلاء المصانفين . ومن ثم يرى تقييدهم بالكتمان أسوة بهم ، فضلا عن أن النص عام - سواء في مصر أم في فرنسا - يسمح بذلك (٢) . وهو ما يبدو لنا أولى بالاتباع لما فيه من مصلحة محققة . وقد نص بعض الشرائع صراحة على التزام من يعاونون الأطباء والمحامين وغيرهم بالمحافظة على أسرار المهنة مثل القانون الألماني والهنغارى .

المطلب الثانى

غير التقيدين بالكتمان

لا يسرى نص المادة ٣١٠ على من لا يؤتمن على السر بحكم مهنته أو صناعته حتى ولو كان عمله يسمح له بمعرفة الكثير من الأسرار

(١) راجع مرجعه h. Merger من سر المهنة . رسالة باريس سنة ١٨٩٥ ص ١٣٢ .
(٢) راجع صادول I. Sadoul من سر المهنة . رسالة باريس سنة ١٨٩٤ ص ١٨٢ . والابيس A. Hallays من سر المهنة . رسالة باريس ١٨٩٠ ص ١٢٠ .

كالمسكرين الخاص والسائق والسماح (فيما عدا ممارسة البورصة
الذين لهم وضعهم الخاص) .

وقد حكم بأن التقيد بمهنة لا يسرى على « الخدم والكتبه
والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم ، فهؤلاء لا يضطر مخدوموهم الى
اطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون (١) » .

ويرفض القضاء الفرنسي أن يلزم بكتمان سر المهنة كتبة المحلات
التجارية ومدبري الشركات الصناعية وما شاكلها مع أنهم يباشرون
صناعات عامة تيسر لهم سبل الوقوف على أسرار كثيرة ، حتى لا يوسع
من قائمة الأشخاص الذين لا تجوز لهم الشهادة أمام المحاكم .

كما لا يسرى نص المادة ٣١٠ على الصحفيين بطبيعة الحال ،
إذ أن رسالتهم هي نشر الأنباء لا كتمانها ، مهما كانت في نظر أصحابها
أسرا ، ما دام النشر في حدود القوانين التي تنظم صناعة الصحافة
والنشر .

الأزواج والأقارب

لا يسرى نص المادة ٣١٠ ع على من يصل اليه سر بحكم زوجية
أو قرابة أو صداقة ، لا بحكم ممارسة مهنة أو صناعة عامة .

إلا أن الزوجية قد تثير شيئا من التردد في هذا الشأن . ذلك أن
المادة ٦٧ من قانون الاثبات نصت على أنه « لا يجوز لأحد الزوجين أن
يفشى بغير رضا الآخر ما أبلغه اليه أثناء الزوجية ولو بعد انقضاءها الا في
حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه ، أو اقامة دعوى على أحدهما
بسبب جنسية أو جنحة وقعت منه على الآخر » (٢) . فقد يقال — بمفهوم
المخالفة من هذا النص — أن أي من الزوجين مقيد بكتمان ما يصل

(١) نقض ١٩٥٣/٧/٢ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٧٠ ص ١٠٦٤ .
(٢) وقد رددت المادة ٢٨٦ إجراءات نفس هذه القائمة ، ولكن
بصورة أخرى . فهي لم تحرم الانشاء بتاتا كما فعلت المادة ٦٧ ابنا
في هذه الحالة ، بل أجازت فقط للزوج أو الأصل أو الفرع أو الأقارب
أو الأصهار الى الدرجة الثانية مجرد الامتناع عن الشهادة إذا شاء .

اليه من أسرار عن جريمة وقعت من الزوج الآخر على شخص أجنبي عنهما خلال الزوجية ، أو حتى بعد انقضاءها . على أنه لا محل لهذا النجم
اذ لوحظ أن قاعدة هذه المادة ليست ضمن المواد المشار إليها في
المادة ٣١٠ ع ، أى أن أسرار الزوجية ليست من الأسرار التي وضعت
هذه المادة الأخيرة لحمايتها .

وهذه هي الحالة الوحيدة التي لا يعاقب فيها الشاهد اذا شهد بأمر
قيده القانون بكتامه .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

افشاء الأسرار جريمة عمدية ، فلا قيام لها اذا وقع الانشاء عن
اهمال أو عدم احتياط ، كأن ينسى الأمين ورقة تحوى سرا لأحد العملاء
في مكان ما فيطلع عليها مصادفة شخص من الأشخاص .

وقد أثير خلاف هام حول ما اذا كانت هذه الجريمة تستلزم قصدا
خاصا هو نية الاضرار بصاحب السرا أم لا تستلزمه . فقد ذهب جاب
من الفقه الفرنسي منذ عهد بعيد الى القول بأن نية الاضرار هذه شرط
لا غنى عنه لقيام الجريمة (١) . وذلك لأن الشارع لم يهدف الى العقاب
على افشاء السر بنية خدمة صاحبه ، ولأنه اذا اختفت نية الاضرار
فمقتضى ذلك أيضا أن صاحب النبا لا يعتبره سرا ، وأخيرا لأن هذه
الجريمة من طبيعة جرائم القذف والبلاغ الكاذب التي تتطلب نية
الاضرار . وقد سار على هذا الرأي القضاء المستقر في فرنسا حتى
أواخر القرن الماضى حين عدل عنه الى الرأي الآخر (٢) . ومقتضى

(١) شوفو وهيلى جـ ٥ فقرة ١٨٧٢ ودالوز الهجائي افشاء الاسرار
فقرة ١٢ ، ٣٣ وموران قاموس القانون الجنائي افشاء الاسرار وبيرو
شارمانتيه Perraud Charaaidier عن سر المهنة باريس سنة ١٩٢٦
ص ٢٥٣ .

راجع مقالا لايمار عن السر الطبى Hémar : Rev. Critiqu 188

ص ٣٦٠ .
(٢) في قضية الدكتور واتليه Waleiet نقض نرنسى في ١٩/١٢/١٨٨٥
دالوز ١٨٨٦ - ١ - ٣٢٧ .

هذا الرأي الآخر أنه لا يلزم أى قصد خاص فى هذه الجريمة ، وأن نية
الاضرار هذه لا لزوم لها (١) . وهذا كما يبدو هو ما يمثل الرأي
السائد حاليا سواء فى الفقه المصرى (٢) ، أم الفرنسى (٣) .

وبين هذين الرأيين يبدو لنا ثانيهما أولى بالاتباع ، اذ أن افشاء
السر هو فى حد ذاته من الأفعال الشائنة التى لا تحتاج الى نية الاضرار
كيما تعزها . ولأن القانون لا يعاقب على افشاء السر الصارخ فحسب ،
بل على كل افشاء ولو كانت تموزه مجرد الكياسة . ولأن النبأ بطبيعته
لا يعتبر سرا من وجهة موضوعية الا اذا كان من شأن افشائه الاضرار
بصاحبه أدبيا أو ماديا . وأخيرا فإن الرأي السائد يرجع الالتزام بكتمان
السر الى رغبة الشارع فى المحافظة على صالح عام ، لا حماية صاحب
السر فحسب ، وهو ما يتنافى وحده مع القول بأن نية الاضرار بصاحب
السر شرط لا غنى عنه للعقاب .

وكما هى القاعدة لا عبرة بالباحث على الافشاء ، فلا يحول دون قيام
الجريمة الا أن يكون الافشاء فى الأحوال الاستثنائية التى يجوز فيها
ذلك على ما سنوضحه فيما بعد .

العقوبة

هى الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو الغرامة التى لا تتجاوز
خمسین جنيتها مصريا ، فالواقعة جنحة دائما .

(١) راجع Illauer : Traité de Droit Criminel Français ج ٢
فقرة ١٠٤ ، ٥٠٣ .
(٢) أحمد أمين ص ٦٠٠ وجندى عبد الملك « الموسوعة » ج ٢
فقرة ١٨ ص ٥٠ ومحمود مصطفى فقرة ٣٧٨ ص ٣٣٧ .
(٣) جابرو ج ٥ فقرة ٥٥ وجارسون م ٣٧٨ فقرة ٣٠ وبلانش ج ٤
فقرة ٥٤٠ وآلايس المرجع السابق ص ٢٣ وروية R y r من سر المهنة .
باريس سنة ١٨٨٧ ص ٨٣ .

الفصل الثاني

في الأحوال التي يجب فيها إفشاء الأسرار أو يجوز ذلك

استثناء من قاعدة المقاب على إفشاء السر بمعرفة الأمين عليه ،
هناك أحوال قليلة يجب فيها الإفشاء أو يجوز دون أن تتحقق الجريمة .
وهي أسباب إباحة تزيل الصفة الجنائية عن الفعل ، لا مجرد أسباب
لامتناع المسؤولية عنه . ويمكن إرجاعها الى مصدرين : نص القانون ،
ورضاء صاحب السر بإفشاءه ، وسيكون كل نوع منهما موضوع بحث
مستقل .

المبحث الأول

إفشاء الأسرار وجوبا بحكم القانون

في أحوال معينة يكون إفشاء السر واجبا بمقتضى القانون أو جائزا
فحسب ، وفي أية من الحالين لا تتحقق الجريمة . وإفشاء السر يكون
وجوبيا بمقتضى نصوص صريحة وردت في قوانين شتى ، أو اذا تعلق
السر بأعمال الخبرة أمام المحاكم ، ويكون جوازا اذا أريد به منع وقوع
جناية أو جنحة وذلك على التفصيل الآتي :

الإفشاء الأسرار وجوبا

من هذا القبيل ما نصت عليه المادة ٢٤/١ إجراءات من أنه « يجب
على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد
اليهم بشأن الجرائم وأن يتقدموا بها فوراً الى النيابة العامة » لأن ذلك
من الواجبات الملقة على عاتقهم بحكم وظائفهم .

ومنه ما نصت عليه المادة ٢٦ إجراءات من أنه « يجب على كل من
علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله
أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع

الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة ،
أو أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى » (١) •

وتتضمن القوانين المختلفة تطبيقات شتى فى هذا الشأن • من ذلك
مثلاً ما نصت عليه المادة ٧٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية
والتجارية وعلى كسب العمل من أنه « لا يجوز لأى مصلحة من المصالح
التابعة للحكومة أو المجالس البلدية أو المحلية أن تمتنع فى أية حالة ،
بحجة المحافظة على سر المهنة ، عن اطلاع مندوبى مصلحة الضرائب على
ما يريدون الاطلاع عليه مما لديها من الوثائق والأوراق بقصد ربط
الضرائب المقررة بموجب هذا القانون » •

ومثلاً التزام الأطباء بالتبليغ عن المواليد والوفيات (م ١٢ ، ١٨ من
القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦) وعن الأمراض المعدية (م ١ من القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩١٢) ، والتزام القوابل بالتبليغ عن المواليد (م ١٢ من
القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦) كل ذلك أن هو الا بمثابة خروج صريح
عن التقيد بسر المهنة فرضه الشارع تحقيقاً لاعتبارات هامة تتعلق بالصالح
العام وتسمو على حق الانسان فى كتمان أسرارهِ اذا ائتمن عليها صاحب
مهنة أو صناعة •

ومن الأحوال التى يجوز فيها للأمين على السر بل يجب عليه فى
الواقع افشاؤه أن ينتدب للقيام بعمل من أعمال الخبرة أمام المحاكم ، فانه
بعد حينئذٍ مثلاً للمحكمة التى انتدبت ويكون عمله جزءاً من عملها
بوصفه من أعوان القضاء ، فاذا وضع فى تقريره ما وصل الى علمه من
سر بمقتضى مهنته فلا يكون قد أفشى بهذا السر الى الغير ، بل هو
مقيد بهذا الافشاء بحكم اليمين التى يؤدىها بأن يقوم بعمله بأمانة ،
ولكن يشترط أن يقدم التقرير الى الجهة التى انتدبت وحدها ، وأن
يكون لازماً للقيام بمأموريته على الوجه المطلوب • وقد حكم فى فرنسا

(١) وذلك بطبيعة الحال مع استثناء الموظفين الذين قيدهم قوانين
خاصة بكتمان أسرار المهنة (راجع ما سبق ص ٢٩٣ - ٢٩٥) •

بأن الجريمة لا تتحقق بالنسبة للطبيب الذي تنتدبه المحكمة للكشف على عامل في دعوى تمويض عن إصابة عمل إذا أثبت في تقريره أن العامل المدعى كان مصابا بمرض سرى هو علة ما يشكو منه (١) .

الفشاء الأسرار جوازا

الأصل هو أن حظر افشاء الأسرار مقرر حتى ولو كان للتبليغ عن جريمة وقعت بالفعل ، فليس للطبيب الذي يدعى الى عيادة مصاب أن يبلغ عن إصابته ، ولو اتصلت بجناية سواء أكان فيها جانبا أم مجنيا عليه . وليس للمحامى الذى اعترف له موكله بارتكاب جريمة معينة أن يبلغ عنها وهكذا . ولا يمكن للطبيب أو المحامى فى مثل هاتين الصورتين أو غيرهما أن يتذرع بحكم المادة ٢٥ اجراءات التى أجازت « لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى عنها » .

ذلك إن هذه المادة غير مشار اليها - ولا الى ما كان يقابلها فى القانون القديم - فى المادة ٣١٠ ع فضلا عن أنها لم تقر أى جزاء على عدم التبليغ ومنهوم منها ضمنا أن التبليغ لا يكون الا اذا لم تصدق قوانين أخرى جريمة فى حد ذاته .

وانما استثناء من هذا الأصل أجاز القانون للأمين على السر أن يبلغ السلطات عما وصل اليه من معلومات اذا كان « ذكرها مقصودا به فقط ارتكاب جناية أو جنحة » على حد تعبير المادة ٢٠٧ مرافعات . وقد أحالت المادة ٣١٠ ع القارئ صراحة على هذه المادة (وهى تقابل المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات القديم) . والحكمة فى ذلك واضحة وهى رغبة الشارع فى أن تبلغ السلطات بالجناية أو الجنحة قبل وقوعها للمبادرة بمنعها ، وجعل ذلك جوازا متروكا لتقدير الأمين على السر وعدمه . أما اذا وقعت بالفعل فلا يجوز له الاثناء بأية حال . وتطيفا لهذه القاعدة حكم بأنه اذا استطلع أحد المتهمين رأى مطعيا فى ارتكاب

(١) جرينوبل فى ١٩١٩/١/٢٩ دالوز ١٩١٠ - ٣ - ١٢١ .

جريمة ، وهى الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا ، فهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامى بسبب مهنته ، إلا أن من حقه بل من واجبه أن يفشى لمنع وقوع الجريمة . . . فإذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت اليه فى التدليل على أن المتهم موكله كان يسمى الى تليفق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ اليها فى ذلك (١) .

المبحث الثانى

رضاء صاحب السر بافشائه

انقسم الرأى حول رضاء صاحب السر بافشائه ، وهل يحول دون قيام الجريمة أم لا ، الى قسمين رئيسيين : —

فأولهما يرى أن الالتزام بكتمان سر المهنة مصدره العقد الذى بين صاحبه وصاحب المهنة ، سواء أكان عقد عمل أم وكالة أم غيرها . بل يرى البعض أن نفس ايداع السر لدى الأمين يصح أن يوصف بأنه وديعة ، ووديعة « ضرورية ، مصونة ومقدسة » *necessaire, inviolable* et sacré على حد عبارة المادة ١٩٢٧ وما بعدها من القانون المدنى الفرنسى . ولكنه قياس مع الفارق على أية حال لأن الوديعة لا تكون الا على منقول مادى لا على مجرد نبرأ أو سر . ولأنه فى الوديعة يلتزم الوديع بالرد ، أما هنا فلا التزام به ولعله اذا أريد القول بالتعاقد على كتمان السر يكون أرجح الآراء فى وصفه القول بأنه عقد غير مسمى *irnommé* (٢) .

وثانيهما يرى أن أساس الالتزام بكتمان السر هو نص القانون لا العقد ، فهو قاعدة تنظيمية مقررة لحساب الصالح العام . وقد أخذ القضاء السائد فى فرنسا بهذا التكييف الثانى ، واعتبر التقييد بالكتمان قاعدة تنظيمية مطلقة فى بعض الصور ، فليس للأمين أن يتذرع بأن صاحب السر قد أحله من قيد الكتمان . وللغير أن يتسلك بالبطلان المترتب على الافشاء فى الشهادة أمام القضاء ، وذلك كما هى الحال

(١) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٧ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٧٧ ص ٢٢٩ .
(٢) شارمانتييه المرجع السابق ص ٢٢٨ .

بالنسبة للمحامين (١) ، ووكلاء الدعاوى ورجال الدين . ذلك حين اعتبر هذا القضاء القيد بالكتمان قاعدة من النظام العام النسبي لا المطلق في أحوال أخرى ، فأجاز للأمين الافشاء بعد استئذان صاحب السر ، وذلك بالنسبة للأطباء والموثقين وموظفي رقابة الصرف والنقد .

وسواء أكان قانوننا قد استند الى هذا التكييف أم ذلك فانه من الثابت أنه قد أجاز افشاء سر المهنة اذا صرح بذلك صاحبه . وقد وردت هذه الاجازة ابتداء في المادتين ٦٥ ، ٦٦/٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . وأولاهما ، بعد اذ قيدت الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسر المهنة عما يكون قد وصل الى علمهم أثناء قيامهم بعملهم من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ، ولم تأذن السلطة المختصة في اذاعتها ، أردفت قائلة « ومع ذلك فلهذه السلطة أن تأذن لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم » .

أما المادة ٦٦/٢ فقد نصت على أنه « ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين (المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم ...) أن يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها لهم على ألا يفيل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم » .

ما يشترط في الإذن بالافشاء

يشترط في الإذن بالافشاء أن يصدر عن ارادة حرة وإدراك ، فلا يعتد بإذن صادر من مجنون أو من صغير غير مميز ، بل ينبغي عندئذ صدوره ممن له ولاية النفس ولا تكن ولاية المال . كما يشترط أن يكون صريحا ويستوى في ذلك أن يكون بالكتابة أم مشافهة ، والافتتاح بصدوره أمر موضوعي . والإذن بالافشاء حق شخصي بحث فلا ينتقل بالوفاة الى الورثة ، لأن سر المهنة يحمي ذكرى الأموات أيضا ، وقد قضى في فرنسا بأن للوارث أن يحصل الطبيب من التزامه بالكتمان بشرط عدم

(١) وقد أخذ بذلك حكم نقض قديم عندنا (١٦/١٢/١٩٢٤ المجلة المختلطة ص ٣٨) عندما قرر أن حرمة سر مهنة المحامي قد وضعت لاعتبارات تتعلق بالنظام العام والمصلحة العامة فلا يملك الموكل اعفاء محاميه من الالتزام والإذن له بالافشاء .

المسام بذكرى الميت (١) •

والاذن بالاقتضاء ليس مقتضاه الزام الأمين على السر به • بل ان الأمر مرجعه في النهاية الى تقدير هذا الأخير ، وموازته بين مبررات الاقتضاء والكتمان بغير تريب عليه اذا اختار أى السيلين دون الآخر • وقد أكدت هذه القاعدة بالنسبة للمحامين المادة ١٣١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة عندما نصت على أن « للمحامي أن يتمتع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته الا اذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة » • كما أكدت بالنسبة للأطباء المادة ١/٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات المهنة الطبية •

ما يترتب على افشاء السر في غير الأحوال التي يجوز فيها

يشترط في الأحكام ألا تستدل بدليل باطل في القانون ، كأن يكون وليد جريمة • ومن ثم يترتب على افشاء السر في الشهادة في غير الأحوال التي يجوز فيها - فضلا عن توافر أركان الجريمة - عدم امكان المحكمة التعويل على الدليل المستمد منها • وذلك سواء في النطاق المدني أم الجنائي •

ويلاحظ أن الاستناد الى دليل باطل في المواد الجنائية يبطل الحكم ولو توافرت أدلة أخرى للادانة • لأن القاعدة فيها أن الأدلة متساندة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعين بطلان الحكم متى تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان له في الرأي الذي اتهمته اليه المحكمة •

أما اذا كان الدليل الذي أبطلته محكمة النقض أو استبعدته ليس من شأنه أن يؤثر في عقيدة محكمة الموضوع لو أنها كانت فطنت الى فسادها أو بطلانها • فان مثل هذا الدليل الباطل (لأنه تكشف مثلا عن افشاء سر المهنة) قد لا يفض من قوة الأدلة الأخرى متى تبين من ظروف الواقعة وطريقة التدليل ذاتها أنها تكفى ، بذاتها وبما بينها من تساند

(١) محكمة السين المدنية في ١٨/٢/١٩٥٢ دالوز الاسبوعى
١٩٥٢ - ٢٩٨ •

وتماسك لما رتبته الحكم عليها من نتائج منطقية ، سواء أكانت ثبوت الواقعة أم عدم ثبوتها .

والاستغناء ببعض الأدلة عن بعضها الآخر أمر استثنائي يتضمن خروجاً على القاعدة الأصلية وهي قاعدة التساند ، فلا محل له إلا إذا كان هذا الاستغناء واضحاً من ظروف الدعوى وطريقة التدليل ذاتها ، والتي يشبى أن تحمل على الاعتقاد بأن عقيدة محكمة الموضوع ما كانت لتتأثر حتى ولو كانت قد فطنت إلى فساد هذا الدليل الذي أبطلته محكمة النقض . أما فيما عدا هذه الحالة الاستثنائية فتتعض قاعدة تساند الأدلة في المواد الجنائية كيما تقتضى بطلان الحكم برمته لبطلان أحد الأدلة الأساسية في بنيانه كلما تعذر التعرف على مبلغ أثر هذا الدليل الباطل في عقيدة محكمة الموضوع (١) .

ملاذ من قانون فرض الحراسة وحماية القيم من العيب :

تنص المادة ٦ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص « بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشطب » (١) على أن للمدعى العام بصفة خاصة في سبيل تنفيذ هذا القانون أن يتخذ الاجراءات الآتية :

أولاً : الأمر بالحفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الادعاء .

ثانياً : طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة .

ثالثاً : الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى » .

كما تنص المادة ٦٢ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص « بحماية القيم من العيب » على أنه « على الجهات المختصة أن تسجيب الى

(١) للمزيد راجع مؤلفنا في « ضوابط تسبب الاحكام الجنائية واوامر التصرف في التحقيق » طبعة ثانية سنة ١٩٧٧ . ص ٥٥٣ - ٥٦٦ .

ما تطلبه محكمة القيم والمدعى العام الاشتراكي من بياقات وأن تضع تحت تصرفها ما يحدد أنه من أوراق ووثائق ومستندات بما في ذلك الجهات التي تعتبر البياقات التي تتداولها سرية . ولكل منها أن يأمر بالحفظ على أية أوراق أو وثائق أو مستندات تكون لها أهمية في التحقيقات التي يجريها .

وإذا لم تستجب الجهة للطلب بغير مبرر قانوني كان للمحكمة أو للمدعى الاشتراكي على حسب الأحوال أن يبلغ الأمر الى الوزير أو السلطة الرقابية المختصة « (٧) » .

ومن الطبيعي أن يثار التساؤل هنا عما اذا كان هذان النصان قد قصدا تعطيل حكم المادة ٣١٠ ع الخاصة بجريمة افشاء الأسرار ، وما يرتبط لها من مواد عديدة : منها المادة ٦٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ومنها المادة ٥٨ اجراءات (الخاصة بالافشاء بأسرار التفتيش الى شخص غير ذي صفة) . ومنها المادتان ٢٨٦ ، ٢٨٧ اجراءات (عن القواعد المقررة لمنع الشاهد عن أداء الشهادة أو لاعفائه من أدائها) . وغير ذلك من تطبيقات كتمان أسرار ذوي الشأن في كل مجالاتها (٨) .

وبطبيعة الحال لو كان الشارع قد قصد الغاء مبدأ التقييد بالكتمان - وهو مبدأ جوهري لتحقيق اعتبارات ومصالح أساسية في المجتمع - أو حتى لو كان قد قصد ادخال تعديلات معينة عليه لأشار الى ذلك صراحة أو ضمنا في القانونين الآف الإشارة اليهما أو في مذكراتهما الايضاحية . لكنه لم يفعل ، هذا من جهة أولى .

ومن جهة ثانية فإن الشارع قد رتب على افشاء السر يحسب المادة ٣١٠ عقوبات جزاء جنائيا ، حين أنه لم يربط على مخالفة حكم ٦ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ - بالامتناع عن تقديم البياقات والمعلومات والوثائق والملفات من أى جزاء جنائي .

وكذلك الشأن عند مخالفة حكم المادة ٦٢ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . بل ان كل ما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة الأخيرة هو أنه « اذا لم تستجب الجهة للطلب (الخاص بتقديم أوراق

أو وثائق أو مستندات ...) بغير مبرر قانوني كان لمحكمة القيم أو للمدعي الاشتراكي - على حسب الأحوال - أن يبلغ الأمر إلى الوزير أو السلطة الرقابية المختصة « بما يفيد صراحة أن هذا الامتناع قد يرب جزاء اداريا على الممتنع ، لكن لا يرب جزاء جنائيا » .

ومن جهة ثالثة فإن عبارة « بغير مبرر قانوني » الواردة في هذه الفقرة الثانية من المادة ٦٢ تفيد صراحة امكان الامتناع عن تقديم البيانات والأوراق المطلوبة بسبب واجب التقيد بكتمان السر ؛ لأنه يمثل مبررا قانونيا كافيا بذاته للامتناع ، مادام يعرض المنتهك لأحكامه للجزاء الجنائي الوارد في المادة ٣١٠ عقوبات .

ومن جهة رابعة فإن القول بغير ذلك قد ينتهي - مستقبلا - إلى حشد امكان الزام المدافع عن المتهم أو عن الملعى عليه ، أو خبيره الاستشاري ، أو طبيبه الخاص ... بالشهادة ضده ، وهذا ما لا يمكن أن يستقيم مع أى اعتبار من الاعتبارات الجوهرية التى أوجت بوضع المادة ٣١٠ ع أسوة بجميع الشرائع المتحضرة .

لهذه الاعتبارات مجتمعة نرى أن حكم هذه المادة الأخيرة ما يزال نافذا بجميع ضوابطه وأحكامه ، وأن مخالفة حكم المادة ٦ من قانون « تنظيم فرض الحراسة » أو ٦٢ من قانون « حماية القيم من الميعب » قد ترب - فحسب جزاء اداريا - وبشرط أن تكون المخالفة « بغير مبرر قانوني » كصریح نص الفقرة الثانية من هذه المادة الأخيرة ، ومادام التقيد بكتمان السر ما يزال قائما ، فإن المبرر القانوني لعدم افشائه يكون قائما بنفس المقدار .

الكتاب الثانى

فى جرائم الأموال

- | | |
|-------------------------|----------------------------|
| ١ - السرقة | ٥ - خيانة الأمانة |
| ٢ - التهديد | ٦ - تبديد المحبوزات |
| ٣ - النصب | ٧ - إخفاء الأشياء المتحصلة |
| ٤ - إعطاء شيك بدون رصيد | من جنابة أو جنحة |

الباب الأول

في السرقة

(المواد من ٣١١ الى ٣٢١ ع)

عالج قانون العقوبات المصرى السرقة فى الباب الثامن وعنوانه « السرقة والاغتصاب » من الكتاب الثالث الذى خصصه « للجنايات والجنح التى تحصل لأحاد الناس » . وقد أفرد للسرقة المواد من ٣١١ الى ٣٢١ ، ثم عالج فى بقية مواد الباب طائفة من الجرائم التى اعتبرها ملحقة بها ، كاختلاس الأشياء المحجوز عليها (م ٣٢٣) والمرهونة (م ٣٢٣ مكررة) ، وتقليد المفاتيح أو التغير فيها مع توقع استعمالها فى ارتكاب جريمة (م ٣٢٤) ، وكذلك اغتصاب السندات والتوقيعات بالقوة أو التهديد (م ٣٢٥) ، والحصول بالتهديد على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر (م ٣٢٦) ، وأخيرا التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال (م ٣٢٧) .

والسرقة كما يعرفها حاليا التشريعان المصرى والفرنسى ، تختلف فى بعض جوانبها عن السرقة كما كان يعرفها القانون الرومانى ، رغم أنه يمثل الأصل التاريخى لمواد السرقة فيهما . فقد كان هذا الأخير يعتبر سرقة *contrectatio* استيلاء الجانى على ملكية المال المروق *furtum* أو منفعته *furtum usus* أو حيازته *furtum possessionis* سواء بسواء . أما الآن فلا يعد سرقة فى قانوننا إلا ما يتضمن استيلاء الجانى على ملكية مال الغير بدون رضائه ، دون استيلائه على مجرد الحيازة كاسترداد المالك لحيازة ماله المرهون ، وقد صار جريمة قائمة بذاتها (م ٣٢٣ مكررة التى أضيفت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩) ودون استيلائه على مجرد المنفعة ، وهو الآن يفلت من العقاب ، على الأقل بوصفه سرقة .

وكان يقابل هذا التوسع في تحديد الجانب الموضوعي للسرقة في القانون الروماني تضييق في جانبها المعنوي ، فقد كان يستلزم توافر باعث الكسب أو حب المال لدى الجاني *lucro* . فلا سرقة اذا كان باعثها مجرد الانتقام من المجنى عليه ، دون الاستفادة من الشيء المسروق .

وقد ظلت القوانين الفرنسية القديمة تخطط بين أفعال السرقة ومناطق عليه الآن أفعال نصب أو خيانة أمانة . وذلك حتى وضعت تشريعات الثورة فجاءت مفرقة بين هذه الجرائم المختلفة ، ووضحت معالم التفرقة بوجه خاص في تشريع سنة ١٨١١ فجاء محدد عناصر السرقة في المادة ٣٧٩ ، كما حدد عناصر النصب في المادة ٤٠٥ ، وخيانة الأمانة في المادة ٤٠٨ .

وأحكام السرقة في تشريعنا المصري مستمدة من أحكام المواد من ٣٧٩ الى ٣٩٨ من هذا التشريع الأخير وبنفس الترتيب تقريبا ، مع جانب من المغايرة في بعض التفاصيل التي سنشير إليها في حينها .

وسنعالج هذه الأحكام في خمسة فصول على النحو الآتي :

الفصل الأول : في أركان السرقة وعقوبتها .

الفصل الثاني : في السرقة التامة والشرع فيها .

الفصل الثالث : في ظروفها المشددة .

الفصل الرابع : في السرقات بين الأزواج والأصول والفروع .

الفصل الخامس : في يساقات حكم الاداة في جرائم السرقة بوجه عام .

الفصل الأول في أركان السرقة وعقوبتها

عرّفت المادة ٣١١ ع السرقة بقولها : « كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق » •

ومن المتفق عليه أنه يلزم لقيام السرقة توافر الأركان الآتية :

الركن الأول : فعل مادي هو الاختلاس •

الركن الثاني : أن يكون محل هذا الفعل مالا منقولا مملوكا للغير •

الركن الثالث : القصد الجنائي •

وقد أشار تعريف المادة الى الركنين الأول والثاني • وأما الركن الثالث فهو مما تتطلبه القاعدة العامة في الجرائم العمدية من ناحية ضرورة توافر القصد الجنائي العام ، كما تتطلب السرقة بوصفها من جرائم سلب مال الغير توافر قصد خاص هو نية تملك المال المسروق •

وسنعالج كل ركن من الأركان الثلاثة الآتية الذكر في بحث مستقل على التوالي •

المبحث الأول فصل الاختلاس

الاختلاس هو اغتيال مال الغير بدون رضائه • وقد ذهب رأى الى أن كلمة الاختلاس soustraction — ترجمة للكلمة اللاتينية contractatio التي كان يستعملها القانون الروماني في التعبير عن الفعل المادي في السرقة ، فهي تعنى نفس ما تعنيه هذه الأخيرة من مدلول واسع ينصرف الى كافة صور اغتيال مال الغير بدون رضائه ، ومن مزايا هذا الرأى جعل العقاب ممكنا على بعض أفعال قد تغفلت من العقاب اذا اقتصر تعريف الاختلاس على المعنى المحدود الذي تعطيه إياه

النظرية الأخرى في الاختلاس ، وبوجه خاص عند تسليم المال بمعرفة المجنى عليه .

ذلك أن الرأي السائد الآن هو أنه منذ الثورة الفرنسية قد صار للاختلاس مدلول آخر ضيق النطاق يختلف عن مدلول القانون الرومانى، فان تشريعات الثورة الفرنسية حددت الجرائم المختلفة تحديدا واضحا وفصلت بعضها عن البعض الآخر منعا لتحكم القضاة ، وكان ضمن الجرائم التى شملها هذا التحديد جريمة السرقة ، ففصلتها عن جرائم أخرى تنطوى مثلاً على سلب مال الغير بدون رضائه كالنصب وخيانة الأمانة ، ووضعت لكل منها أحكاماً خاصة بها ، وقواعد تحول دون الخلط بينها وبينها . وكان معيار الفصل بين السرقة من جانب والنصب وخيانة الأمانة من جانب آخر هو فى حصول تسليم المال من عدمه . فإذا لم يحصل تسليم فالواقعة بحسب الأصل سرقة ، أما اذا حصل تسليم فالواقعة قد تكون نصبا أو خيانة أمانة بحسب الأحوال .

والرأى الأخير هو ما عليه الآن اجماع الفقه والقضاء . فالجميع يعرفون السرقة بما لا يخرج عن معنى أخذ المال أو انتزاعه أو نقله أو اخراجه من حيازة مالكه^(١) بدون رضائه ، فلا سرقة اذا لم يحصل ذلك . وهذا التعريف يتطلب فضلا عن فعل انتزاع المال المنقول أو أخذه أو نقله ... أن يتم ذلك بغير رضا المجنى عليه وهو ما يتطلب شيئا من الايضاح .

عدم رضا المجنى عليه

القاعدة المعروفة هى أن رضا المجنى عليه بالجريمة لا يحول دون قيامها . وهى قاعدة مستقرة فى نطاق الحقوق الطبيعية المتصلة بشخص المجنى عليه ، والتى لا يملك التنازل عنها أو التصرف فيها ، مثل حقه فى الحياة ، وحقه - بل واجبه - فى المحافظة على سلامة جسمه وصحته ، فالصالح الاجتماعى والنظام العام يحتمان عليه عدم التفریط فى شيء منها ، فإذا رضى بالتفریط فلا يعتد برضائه .

enlèvement, déplacement, dépossession, apprehension, (١)
prise, subliation.

على أن هذه القاعدة قد تتعرض لاستثناءات متعددة في نطاق الحقوق المكتسبة أو الوضعية (١) . فقد يتطلب النص في جرائم معينة صراحة أو دلالة عدم رضا المجنى عليه ، والا فلا جريمة ، كما هي الحال في اغتصاب الاثاث (م ٢٦٧ ع) وهناك العرض (م ٢٦٨) والجسب بغير وجه حق (م ٢٨٠) والخطف (م ٢٩٠) . وأكثر ما تقابل هذه الاستثناءات في جرائم المال ، كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة ، حيث يلزم فيها عدم الرضا بها ، والا يكون الرضا متضمنا معنى تسليم المال بمحض الرغبة في ذلك . وهو حق طبيعي اذ من خصائص المال أن يكون محلا للتعاقد وللاتقال من يد الى يد .

والرضا المعول عليه هو الصحيح الصادر عن ارادة مدركة حرة ، أما اذا انعدم الادراك كما هي الحال بالنسبة للمجنون أو السكران أو الصغير غير المميز ، أو اذا انعدم الاختيار كما هي الحال بالنسبة للمكروه أو المضطر ، فينعدم بالتالي الرضا الذي يمنع قيام الجريمة ، ولا يعد رضا مانعا اياها مجرد علم المجنى عليه بحصول السرقة ، أو سكوته عن التبليغ ، أو تفاوله لاستدراج المتهم وضبطه متلبسا بها (٢) . وينبغي أن يكون الرضا سابقا على الاختلاس أو بالأقل معاصرا اياه ، أما الرضا اللاحق له فهو من قبيل الصنع أو التنازل الذي يحصل دون المطالبة بالتعويض المدني ، ولكنه لا يؤثر في قيام الجريمة .

على أن ذلك لا يثير في الواقع صعوبة حقيقية ، انما موطن الصعوبة هو في تحديد معنى الاختلاس ، أي في معرفة متى يكون تسليم الشيء الى الجاني نافيا لفعل الاختلاس ، ومميزا بالتالي للسرقة عن الجرائم الأخرى المماثلة لها ، وبالأخص النصب وخيانة الأمانة . وهو ما سنفرد له المطلب الأول من المبحث الحالي ، ثم نفرد المطلب الذي يليه للنظرية السائدة في هذا الصدد ، والتي تقوم على ربط الاختلاس بنظرية الحيازة المسروقة في القانون المدني .

(١) راجع فيدال ومانويل فقرة ٢٢٢ .

(٢) نقض ١٢/١٩٤٢ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٣٧ ص ٦٠٥ .

المطلب الأول

متى يكون التسليم نافيا للاختلاس ؟

قلنا ان الاختلاس هو انتزاع مال المجنى عليه قسرا عنه ، أى اخراجه من حيازته دون رضائه • وينبنى على ذلك - بادیء ذی بدء - أنه لو كان المال في حيازة الجاني من مبدأ الأمر فاختلاسه يكون غير متصور الوقوع • فمثلا اذا كان المال في حيازة الجاني ، بيد أنه محل لدعوى مطروحة أمام القضاء قضى فيها بعدم ملكية الحائز له ، ولكن قام الأخير مع ذلك ببيعه أو استهلاكه فلا سرقة • وكذلك اذا كانت الحيازة قد آلت الى الجاني بمقتضى عقد من عقود الأمانة كالوديعة أو الوكالة أو عارية الاستعمال ، فتصرف في المال ، فان الواقعة تكون حينئذ خيانة أمانة لا سرقة •

كما ينبنى على ما تقدم أنه اذا لم يكن المال في حيازة الجاني ، ولكن سلم اليه ممن يملك تسليمه اياه • فالتسليم unise يكون وحده نافيا للاختلاس ، بشرط صدوره عن مالك الشيء أو حائزه ، فلا عبرة بصدوره عن غير هذين الشخصين • ومن ذلك أن يعتزم مسافر في قطار سرقة شنطة مسافر آخر معه ، فيكلف الفراش أو الشيال في محطة الوصول بتسليمها اياه على اعتبار أنها خاصة به فيفعل ، فان مثل هذا التسليم لم يصدر عن ذی صفة في اجرائه ، بل عن شخص كان مجرد آلة في يد الجاني ، ومن ثم لا يمتد به • أما اذا كان الفراش أو الشيال يعلم حقيقة الحال فيعبد بدوره فاعلا أصليا في جريمة السرقة •

وكذلك الشأن اذا كان التسليم قد تم بواسطة جهاز آلى من الأجهزة المعدة لتوزيع الحلوى أو الدخان أو المشروبات ، واستعان المختلس بقطعة نحاسية بدل النقود على اخراج السلعة لتتي تحويلها • وانما الواقع حينئذ هو أن الجاني قد أخذ السلعة بنفسه ، ويكون شأنه شأن من يستعين بمفتاح مصطنع أو بألة على فتح صندوق أو باب (١) •

(١) جارسون فقرة ١٧١ •

التسليم الاضطرارى

كان بعض الآراء يضيف شرطا آخر على التسليم النافى للاختلاس هو ألا يكون اضطراريا *remise néoessaire ou forcée* ، فيقول انه اذا كان التسليم مما تتطلبه ضرورات التعامل ومقتضيات الأخذ والعطاء بين الناس فهو لا يمنع من قيام المارقة . ومثل ذلك حالة البيع نقدا اذا رفض البائع تسليم السلعة بعد تسليم الثمن ، أو اذا رفض المشتري دفع الثمن بعد تسليم السلعة ، وحالة المصارفة أى فك العملة كن يطلب استبدال عملة صحيحة بعملة صغيرة ثم يفر بالعملةين معا *Vol 41* *rendez moi* . أو كن يضع بين يدي آخر سلعة ليحصها فى حضوره بغية بيعه اياها أو اصلاحها أو رهنها أو استبدالها فيستولى عليها هذا الأخير وينكرها على صاحبها .

وقد أخذ على نظرية التسليم الاضطرارى أنه ينقصها السند القانونى كما ينقصها التحديد والوضوح ، فما هو التسليم الاضطرارى ؟ ان كل تسليم يمكن عده كذلك ، حتى ما كان منه بمقد من تقود الأمانة أو نتيجة طرق احتيالية ، مع أن مثل هذا التسليم مانع من قيام الاختلاس .

ولذا يبدو أن نظرية التسليم الاضطرارى فقدت أنصارها سواء فى مصر أم فى فرنسا ، وإن كان بعض محاكمنا لا يزال يترشد بها حتى الآن . وقد أغنت عنها الاستعانة بفكرة اليد العارضة كما تحددها نظرية الحيازة المدنية التى أضحت هى القابض السائد فى تحديد مدلول فعل الاختلاس ، وأحوال التسليم التى قد تنفيه طبقا لما سبلى .

المطلب الثانى

ربط الاختلاس بنظرية الحيازة المدنية

يسيل الاتجاه السائد حاليا الى ربط فعل الاختلاس بقواعد الحيازة المعروفة فى القانون المدنى *possession* . وهى فكرة قديمة بدأت تشير اليها اشارات مختلفة - تتراوح بين الوضوح والغموض - طائفة من

أحكام القضاء الفرنسى منذ منتصف القرن الماضى ، وهى بصدد تعريف فعل اتراع الشيء أو نقله أو اخراجه من حيازة صاحبه (١) .

وقد كان للشارح جارسون فضل العناية بتوضيح هذا الربط بين فعل الاختلاس ونظرية الحيازة المدنية وارسائه على أسس قانونية سليمة ، الأمر الذى ساعد على حل كثير من الصعوبات التى تشار فى بحث الاختلاس من ناحية أثر التسليم فيه ، وبيان متى يكون نافيا له ومتى لا يكون ، حتى اقترن هذا الربط باسمه وصار يعرف بنظرية جارسون فى التسليم أو فى الحيازة .

صور الحيازة

الحيازة فى المنقول هى سلطة أو سيطرة مادية عليه يباشرها الحائز ، وينبغى التمييز بين ثلاث صور منها وهى : التامة والمؤقتة والمادية : -

أولا : الحيازة التامة *La possession proprement dite*

يطلق عليها أحيانا الحيازة الحقيقية أو النهائية أو القانونية . وهى حيازة المالك ، أو من يعتقد أنه المالك دون غيره ، لأنها تفترض لدى صاحبها انصراف نيته الى أنه انما يحوز المنقول ويتصرف فيه باعتباره مالكا اياه . وهى مكونة من عنصرين أولهما مادي *Le corpus* وهو رابطة فعلية تربط الحائز بما يحوز وتعطيه عليه السيطرة التامة التى تغول له حبس الشيء والانتفاع به والتصرف فيه على الوجه الذى يريده ، ولو كان باعدامه . فهو يتضمن مجموعة الأفعال المادية التى تفيد معنى الحيازة النهائية . وثانيهما أدبى أو معنوى *L'animus domini* وهو اعتقاد الحائز أنه يحوز الشيء بوصفه مالكا اياه دون غيره ، فيعد حائزا حيازة تامة كل من وضع يده على الشيء مستندا الى عقد ناقل للملكية بطبيعته

(١) مثلا نقض فرنسى فى ١٨/١١/١٨٣٧ *Bo:udet* دالوز الهجالى السرقة فقرة ٨٢ وسيرى ١٨٠٨ - ١ - ٣٦٦ و ١٨٣٩/١٢/١٤ قضية *Bahon* سيرى ١٨٤٠ - ١ - ٥٥ ودالوز الهجائى السرقة فقرة ٥٢٤ و ١٨٤٥/٥/٢ وقضية *Baleuerie* سيرى ١٨٤٥ - ١ - ٤٧٤ ودالوز ١٨٤٥ - ١ - ٢٩٨ و ١٨٧٤/٢/٢٧ وقضية *Liese* سيرى ١٨٧٤ - ١ - ٤٩٩ ودالوز ١٨٧٥ - ٥ - ٤٨٣ .

كالبيع أو الهبة أو المقايضة • أو الى سبب مكسب اياها كالميراث أو التصادم •

ثانيا : الحيابة المؤقتة : La possession précaire

ويطلق عليها أحيانا الحيابة الناقصة وهذه تكون للحائز غير المالك ، ولذلك يصح أن يطلق عليها حيابة الشيء على ذمة مالكه ، وهى تتطلب عقدا يفيد الاعتراف بالملكية لغير الحائز ، مثل إيجار أو رهن حيازى أو استصناع أو وديعة أو وكالة أو عارية استعمال • وتتميز عن سابقتها بأنها يتوافر لها الجانب المادى من الحيابة التامة ، دون جانبها المعنوى ، لأن صاحبها انما يباشرها لا بوصفه أصيلا بل نائبا عن صاحب اليد الحقيقية ، أى الحيابة التامة ، وهو المالك • ولذا لا يمكن أن ينسب الملكية للمجرد وضع يده على الشيء مهما طال الأمد ، ما لم تنفرد صفة هذه الحيابة المؤقتة الى تامة •

ثالثا : الحيابة المادية : La detention materielle

وهذه يطلق عليها غالبا اليد العارضة ، وهو تعبير أدل على طبيعتها • فهى ليست حيابة بالمعنى المدنى المفهوم possession بل مجرد يد موضوعة على المنقول بطريقة عابرة دون أن يباشر واضعها سلطة معينة ، لا لحسابه ولا لحساب غيره ، ولا يترتب عليها بالتالى أى حق له أو التزام عليه ، ومن ثم لا تثير اهتماما يذكر فى نطاق القانون المدنى ، حين أنها ذات أهمية خاصة فى جرائم الاعتداء على المال •

فطبقا لهذا الربط بين الحيابة المدنية وفعل الاختلاس يكون هذا الأخير هو الاستيلاء على حيابة المنقول على غير علم صاحبه أو حائزه السابق وبدون رضائه • ويكون التسليم المانع من الاختلاس هو ذلك الذى يراد به نقل الحيابة التامة أو المؤقتة ، اذ أن الاختلاس لا يقع أبدا من صاحب الحيابة على ما بحيازته من مال كما سبق أن قلنا ، أما التسليم الذى يراد به تسكين الحيابة المادية أى مجرد اليد العارضة فلا يعد تسليما يمتد به فى هذا الشأن اذ لا يعطى المستلم أية حيابة فعلية على الشيء ، ومن ثم لا يحول دون قيام الموقعة •

تطبيقات ربط الاختلاس بالحيازة

لربط الاختلاس بالحيازة المدنية على النحو السابق عدة تطبيقات

وهي :

أولا : أن التسليم الناقل الحيازة التامة أو الناقصة ، ولو عن غلط ،
ينفى الاختلاس .

ثانيا : أن التسليم الناقل الحيازة التامة أو الناقصة ، ولو عن غش
أو تدليس ، ينفى الاختلاس كذلك .

ثالثا : أن التسليم لتمكين اليد العارضة لا ينفى الاختلاس .
رابعا : أن التسليم عن عدم ادراك أو اختيار ينفى الاختلاس كذلك .
وسنعالجها فيما يلي :

أولا : التسليم ولو عن غلط نافى للاختلاس

التسليم عن غلط *Le remis par erreur* مقتضاه أن يتسلم الانسان
شيئا برضاء صاحبه ورغبته ، ولكن نتيجة غلط اما في الشيء محل
التسليم ، واما في شخص المستلم (١) .

والغلط في الشيء محل التسليم من صورته أن يسدد المدين أكثر من
مقدار الدين ، أو أن يقرضه الدائن أكثر من المبلغ المتفق عليه خطأ ،
أو أن يسلمه ورقة المخالصة وهو لم يسدد كل الدين ، أو أن يعطى
الانسان شخصا عملة صحيحة لفكها فيرد اليه أكثر من قيمتها عملة صغيرة ،
أو أن يخطئ المشتري في عدد النقود فيسلم البائع أكثر من الثمن
المطلوب (٢) .

(١) جارسون م ٣٧٩ فقرة ١١٧ .

(٢) ولذا قضى بأنه اذا سلم المشتري ورقة مائة جنيه الى البائع ظنا
منه انها ذات خمسين جنبها فقط ليأخذ منها خمسين جنبها ويرد اليه
الباقى ، فاحتفظ البائع بخمسين جنبها ورد اليه باقى الخمسين
الأخرى ، فلا يعد الأخير سارقا (أسبوت الكلية في ١١/١٢/١٩١٩
مج ٢١ عدد ١١٢ ص ١٩٨) وراجع في نفس الموضوع أسوان
الجزئية في ١٩١٧/١/٨ مج ١٨ ص ٢٠٩ واسكندرية الابتدائية
في ١٩١٧/٢/٨ مج ١٨ عدد ٤٧ ص ٨٣٣ والنسب الجزئية في
١٩٢١/٨/١١ الحاماة س ٥ ص ١٥١ .

والغلط في شخص المستلم صورته أن يسلم المدين الدين الى غير دائئه ، أو أن يرسل التاجر السلعة الى غير المشتري ، أو أن يعثر شخص على سند دين فاقد فيسلمه الى المدين بدل الدائن (١) .

ففى كل هذه الصور وأمثالها اذا استولى المستلم على المال أو الشيء المنقول ولو بنية تملكه لا يعد فعله اختلاسا ، لأن التسليم وقع نتيجة رغبة صادرة عن ارادة حرة ، وقد قصد به نقل الحيازة التامة التى تتعارض حتما مع القول بقيام الاختلاس .

ومثله أيضا اذا قصد به مجرد نقل الحيازة المؤقتة لأنها تتعارض أيضا مع قيامه كما قلنا . ومن ذلك تسليم ودیعة غير المقصودة الى المودع لديه ، أو الودیعة المقصودة الى غير المودع لديه خطأ ، فالفعل لا يعد اختلاسا ، ولو استولى الأخير عليها لنفسه ، بل خيانة أمانة .

ويستوى أن يكون الخطأ صادرا من الطرفين معا ، كأن يسلم البائع سلعة أخرى غير المبیعة الى المشتري فيسلمها الأخير بحسن نية ، معتقدا من جانبه أيضا أنها السلعة المبیعة ، ثم يكتشف حقيقتها فيما بعد ، ومع ذلك يستولى عليها لنفسه ، أم أن يكون صادرا من المسلك وحده ويكون المستلم سىء النية مدركا للغلط وقت التسليم . ففى هذه الحالة أو تلك لا يقوم الاختلاس لحصول التسليم الناقل الحيازة التامة أو المؤقتة بحسب الأحوال .

وهذه النتيجة ولو أنها منطقية مع نظرية التسليم الناقل الحيازة ، إلا أنها لا تتر بغير اعتراض البعض عليها باعتبارها أنها قد تؤدي الى افلات كثير من الأحوال من العقاب رغم أنها تتم عن اخلال بالثقة بين المتعاملين ، وعن مخالفة بينة لمقتضيات الأمانة وحسن المعاملة بين الناس ، مما يدعو هذا البعض الى اقتراح العقاب على الاستيلاء على الشيء المسلك عن غلط بنصوص خاصة .

(١) ابنوب في ١٩٢٥/٤/١٩ المحاماة س ٥ ص ٦٣٥ .
(م ٢١ - جرائم الأشخاص والأموال)

ثانيا : التسليم ولو عن غش أو تدليس ناف كذلك للاختلاس (١)

التسليم عن غش remise par fraude أو تدليس par cct مقتضاه أن يأخذ المستلم المال برضاء صاحبه وإرادته ، ولكن نتيجة الكذب عليه وإيقاعه في الغلط عمدا . ومثال ذلك أن يطلب المدين من دائئه تسليمه المخالصة بحجة رغبته في سداد الدين ثم يستولى عليها ولا يسدده ، أو أن يشتري العميل سلعة بثمن آجل وليس في نيته الدفع ، أو أن يقترض المدين مبلغا وليس في نيته السداد ولا هو بقادر عليه . أو كمقامر يستولى على تقود زميله في اللعب عن طريق الغش فيه ، أو كشخص يئثر على حافظة تقود ملقاة في الطريق فيتقدم اليه آخر يدعى كذبا أنه صاحبها ويستولى عليها (٢) ، ففي هذه الأحوال صدر التسليم أيضا عن إرادة حرة مميزة ، وقصد به نقل الحيازة التامة فهو ناف للاختلاس . ومثلها إذا قصد به نقل الحيازة المؤقتة ، كمن يتسلم سلعة عن طريق استعارتها من صاحبها ، ثم يستولى عليها لنفسه فلا يرتكب سرقة بل خيانة أمانة .

وتطبيقا لما تقدم لا يعد سارقا من يدخل مطعما ويطلب طعاما وليس في نيته دفع ثمن الوجبة grivelerie ou filouterie d'aliments وقد كان هذا العمل بنائى عن العقاب كلية في فرنسا حتى تدخل قانون مؤرخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٧٣ أضاف الى المادة ٤٠١ فقرة تقضى بعقاب كل من يطلب في مطعم طعاما أو شرابا ويستهلكه كله أو بعضه وهو يعلم أنه ليس بقادر على دفع الثمن . ومن المتفق عليه أن هذا النص استثنائى لا يمس على أحوال أخرى مماثلة لهذه الحالة ، كما إذا هرب الآكل وهو قادر على الدفع ، أو إذا ادعى كذبا أنه ليس لديه تقود أو أنه نسي حافظة تقوده في المنزل مثلا .

أما في مصر فلم يكن هناك عقاب على أى فعل من الأفعال السابقة أيا كانت الكيفية التى وقع بها . وذلك الى أن تدخل الشارع بالقانون

(١) جارسون فقرة ١٣٢ .

(٢) مصر الابتدائية فى ٢٣/١٠/١٩٢٧ مج س ٢٩ ص ٢٢٦ . وفى نفس الموضوع راجع أسوان الجزئية فى ٨/٨/١٩١٢ مج س ١٤ عدد ٧٢ ص ٥٠ وبني سويف الجزئية فى ٩/٥/١٩٢٣ المحاماة س ٤ عدد ١٩٢ ص ٢٦١ .

رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ واضعا المادة ٣٢٤ ع مكررة ونصها « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيا فيه ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة ، أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فردون الوفاء به » (١) .

وهذا النص ينشئ في الواقع جريمة على حدة تختلف عن السرقة في أن التسليم فيها ناقل للحيازة التامة ، كما أن هذه الجرائم قد تنصب على مجرد الانتفاع في صور معينة كشنغل غرفة في فندق بغير تناول طعام ، حين يلزم في السرقة أن تنصب دائما على ملكية الرقبة فلا يكفي فيها الاستيلاء على مجرد المنفعة .

وإذا كان النش أو التدليس الصادر من المستلم مما يعد طرقا احتيالية أو تصرفا في مال مملوك للغير وليس له حق التصرف فيه ، أو انتحال اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، كانت الواقعة نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٣٣٦ ع . ومن ذلك السرقة بالطريقة الأمريكية *vol à l'américaine* التي تتحصل في استيلاء الجاني على سلعة ثمينة في مقابل سلعة تافهة يؤهم المجنى أنها ذات قيمة كبيرة (٢) .

ثالثا : التسليم لتمكين اليد العارضة غير ناف للاختلاس

التسليم بقصد تمكين اليد العارضة *La remise de la simp e detention* هو تمكين المستلم من الامساك بالشئ امساكا ماديا يحثا حتى يتمكن من فحصه في حضور صاحبه ، أو استعماله لحساب هذا الأخير وتمت اشرافه لفترة من الوقت قصيرة . دون أن يتضمن نقلًا للسيطرة الكافية على الشئ اليه ، ولا تخليا له عن العنصر المعنوي في

(١) الوقائع عدد ٢٦ مكرر في ١ ابريل سنة ١٩٥٦ .

(٢) راجع جارد ج ٦ ص ١٢٢ . وجارسون فقرة ١٤٧ ودالوز المعلى السرقة فقرة ١٣ .

الحيازة ، لأنه لا يكون تنفيذا لعقد معين ، وإن جاز أن يكون تمهيدا
لانعقاده ، فهو لا يمنح المستلم حيازة دائمة ولا مؤقتة ، ولا يحول بالتالي
دون وقوع الاختلاس .

والتسليم بقصد تمكين اليد العارضة كثير الوقوع في العمل ، ومن
صوره المألوفة تسليم سلعة الى شخص حتى يتمكن من فحصها في حضور
صاحبها بغية بيعه اياها أو اصلاحها أو رهنها أو استبدالها ... ولكنه
يفر بها قبل أن ينعقد العقد وتنتقل اليه الحيازة التامة أو المؤقتة . أو تسليم
عملة كبيرة الى آخر لصرفها (عقد مصارفة) فيستولي عليها (١) ، أو تسليم
زائر مكتبة كتباً للاطلاع عليها فيها . أو أن يضع الدائن سند المديونية
تحت بصر المدين للاطلاع عليه في حضوره ثم رده اليه ثانية فيستولي عليه
المدين لنفسه (٢) . أو أن يسلم عقد رهن لخصم في دعوى مدنية للاطلاع
عليه فيستولي عليه ولا يردده (٣) . أو أن يختلس مستخدمون في مصلحة
الجمارك بضائع مودعة في مخزن الجمارك ، ولم تكن يدهم عليها سوى
يد عارضة (٤) .

أو أن يشرع سائق سيارة نقل بشركة الفواز في اختلاس كمية
من البنزين تبقت لديه في صهريج السيارة بأن حاول افراغها خلسة في طلبية
أحد باعة البنزين دون علم الشركة ... لأن البنزين موضوع الجريمة
وضعت الشركة في صهريج السيارة ليستعين به السائق على أداء عمله ،
وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلاً من حيازة الشركة ، ولم تكن يد السائق
عليه بوصفه عاملاً عندها الا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة
اليه (٥) .

ومن ذلك أيضاً أن يختلس المتهمون كمية من الكحول كانت موجودة

-
- (١) نقض ١٩٢١/٣/٢٨ المحاماة س ٢ ص ٣ .
(٢) نقض ١٩٢٧/٤/١١ المحاماة س ٨ عدد ١٢٣ ص ١٦٥ وراجع
أيضاً نقض ١٩٤١/١٢/٨ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣١٩ ص ٥١٥ .
(٣) نقض ١٩١٣/٥/١٠ مج س ١٤ ص ١٩٥ .
(٤) نقض ١٩٤١/١٢/٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٨٠ ص ٥٤١ .
(٥) نقض ١٩٥٢/٦/٨ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٢٨ ص ١٣٧
و ١٩٥٧/٣/١٢ س ٨ رقم ٧١ ص ٢٥٢ .

في المكان المعد لها في الشركة ، ولم يكن اتصال المتهمين بالكحول بسبب كونه مسلما اليهم وفي حيازتهم ، بل كان بصفة عرضية بحكم علمهم في الشركة ، ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة طبقا للمادة ٣١٧ ع (١) . وفي الجملة كل تسليم لا يقصد به صاحبه نقل حيازة تامة أو مؤقتة الى المستلم لا يحول دون القول بوقوع الاختلاس ، اذا ما استولى المستلم على الشيء المسلّم اليه بدون رضا صاحبه .

تسليم منقولات الى الخدم والعمال المشتركين في معيشة واحدة ونحوهم من التطبيقات المألوفة في التسليم لتمكين اليد العارضة تسليم منقولات الى الخدم أو العمال . أو من يشترك معهم الانسان في معيشة واحدة . فالخادم يسلم خادمه أدوات المطبخ والمائدة ، ويسلم سائقه السيارة وأدواتها . ورب العمل يسلم عماله آلات وأدوات مختلفة ، والمضيف يسلم ضيوفه ومشاركه في معيشة واحدة منقولات شتى ، وصاحب الفندق يسلم النزلاء مثلها . وصاحب المطعم والمقهى يسلم الرواد مثلها . فاختلاس شئ - منها في جميع هذه الأحوال يعد سرقة لا خيانة أمانة . إذ من الجلي أن التسليم كان لمجرد استعمال هذه الأشياء لفترة من الزمن وردها ثانية بعد ذلك ، تحت رقابة صاحبها أو بالقرب منه بما يحول دون القول بحصول عقد ودیعة أو عارية استعمال أو نحوهما بين الطرفين .

على أن الأمر قد يختلف عن ذلك أحيانا : وينبغي القول بعدم اعتبار واقعة الاستيلاء اختلاسا بل مجرد خيانة أمانة ، وذلك اذا تم التسليم لاستعمال الشيء المستلم دون تعمد صاحبه مباشرة أى نوع من الرقابة ، وكانت الرابطة بين الاثنين يحكمها عقد من عقود الأمانة مثل الوديعة أو عارية الاستعمال أو الإيجار ... الخ بحسب الظروف ، لا مجرد رغبة تمكين اليد العارضة . ومن ذلك استيلاء أحد الزوجين على منقولات مملوكة للزوج الآخر ، ولكنها موضوعة في منزل الزوجية للاستعمال المشترك بينهما ، فانه يتعذر القول بأن يده كانت عليها مجرد

(١) نقض ١٩٦٥/٥/٤ احكام النقض من ١٦ رقم ٨٧ ص ٤٣٠ .
وراجع نقض ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ رقم ٣٦٣ ص ١٣٢٠ .

يد عارضة ، بل هي يد أمين عليها بمقتضى عقد ودیعة . ومن ذلك أيضا تسليم شقة مفروشة الى مستأجر بمقتضى عقد الايجار . ففي الحالین يوجد عقد امانة ينتهي معه امكان القول بقيام الرقابة المطلوبة من جانب المالك عند بقاء اليد العارضة .

وكذلك الأمر اذا تم تسليم المال لا لاستعماله ورده ، بل لمباشرة سلطة قانونية عليه وليست مجرد سلطة مادية فحسب . كتسليم خادم تقودا لشرء سلعة ، فانه اذا استولى على النقود ولم يشتر السلعة كانت الواقعة خيانة امانة (١) ، أما اذا استولى على السلعة بعد شرائها لذمة مخدومه ، لوجب عد الواقعة سرقة لأن يده عليها يد عارضة فحسب . وتسلم صراف المحل التجارى تقودا من مخدومه أو الملاء فان هذه النقود تكون في حيازته بوصفه وكيلًا عن مخدومه ، ومن ثم تكون سلطته قانونية ، ويكون استيلائه على شيء منها خيانة امانة لا سرقة .

تسليم حرز مغلق مع الاحتفاظ بفتحائه

من الأمور التي تتصل بإمكان اليد العارضة تسليم حرز مغلق مع احتفاظ صاحبه بفتحائه ، وقد تضاربت الآراء في هذا النطاق ، وإن كان الراجح في نظرنا هو وجوب اعتبار الاستيلاء على الحرز أو شيء منه سرقة لا خيانة امانة ، فان الاحتفاظ بالمفتاح قرينة على عدم رغبة صاحبه في نقل الحيازة الى المستلم ، بل اعطائه مجرد اليد العارضة (٢) .

وقد يحصل العكس فيسلم صاحب الحرز أو الشيء المغلق مفتاحه الى آخر كقرينة على تسليم الحرز وما به تسليما ناقلا للحيازة المؤقتة ، كشخص يسلم الى آخر مفتاح شقته أو سيارته وذلك لا للمجرد توصيله الى آخر أو للاحتفاظ به ، بل مع السماح له بارتياذ الثقة أو باستعمال السيارة : فالاستيلاء على شيء من محتويات الشقة أو الاستيلاء على السيارة أو شيء من أجزائها ينفي أن يعد حينئذ خيانة امانة لا سرقة .

(١) نقض ١٩٤١/٥/١٢ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٧ ص ٤٧٠ .
(٢) قارن مصطفى القلى « الأموال » ص ٣٠ . وحسن المصفاوى « جرائم المال » فقرة ٢٤ ص ٢٧ وللمزيد راجع عبد المهيمن بكر المرجع السابق فقرة ٣٧٠ وما بعدها وعبد العظيم مرسى وزير « جرائم الأموال » ١٩٨٣ فقرة ٢٧ وما بعدها ، ومحمد زكى أبو عامر « القسم الخاص » فقرة ٢١٣ ص ٦٢١ .

أما إذا كان تسليم المفتاح لمجرد معاينة الثقة لاستئجارها أو تجربة السيارة لشرائها ، أى لمجرد تمكين اليد المعارضة ، فالواقعة تكون حينئذ سرقة لا خيانة أمانة . والأمر رهن بالبحث عن نية من صدر عنه التسليم ، وهي أمر موضوعي قد تساعد ظروف الحال والقرائن المختلفة على التعرف على حقيقته .

رابعاً : التسليم عن عدم ادراكه أو عدم اختيار غير نافٍ للاختلاس

التسليم نتيجة انعدام الادراك *remise inconsciente* هو التسليم الذى يقع من مجنون أو من صغير غير مميز أو سكران . والتسليم نتيجة انعدام الاختيار *remise involontaire* هو ذلك الذى يقع من مكروه ، وكلاهما غير نافٍ للاختلاس إذ شأن التسليم فى ذلك شأن الرضاء بالسرقة على ما وضعناه عند الكلام فى هذا الأخير ، وقد قلنا انه لا عبرة بتسليم لا يصدر عن رضاء صحيح .

وأكره المجنى عليه قد يكون مادياً كاستعمال العنف أو القوة ، كما قد يكون معنوياً فيعدم الرضاء طالما كان جسيماً وسبباً دافعاً للتسليم . وفى العالين لا تنصرف ارادة المكروه الى منح الجانى أية حيازة تامة ولا مؤقتة فلا محل للاعتداد بالتسليم الحاصل منه . ولا للقول بأنه يكون نافياً للاختلاس .

ويلاحظ أن الاكراه ظرف مشدد للسرقة ، من طبيعته أن يغير وصف الواقعة من جنحة الى جناية ، ولكن الاكراه الذى يحدث هذا الأثر هو الاكراه المادى ، وكذلك الاكراه المعنوى بالتهديد باستعمال سلاح . أما صور الاكراه المعنوى الأخرى فهي لا تعد ظرفاً مشدداً يجعل الواقعة جناية ، ولكنها ما دامت من الجسامة بحيث يمكن القول بأنها أعدمت حرية المجنى عليه فى الاختيار أو أقصت منها بدرجة ملموسة فانها كفيلة بأن تعدم كل أثر للتسليم ، ومن ثم لا تحول دون القول بحصول الاختلاس .

تقديم ربط الاختلاس بنظرية الحيابة المدنية

هذه هي نظرية الحيابة المدنية ، وهذه هي أهم تطبيقاتها من الوجهة الجنائية اذا ما أريد ربطها بفعل التسليم لمعرفة أثره في نفى الاختلاس أو عدم نفيه ، كما استقر عليها القضاء السائد (١) . ويلاحظ أن الرأى كان قد انتهى الى أغلب نتائج ربط الاختلاس بنظرية الحيابة المدنية ، وعلى الوجه الآنف الذكر ، حتى قبل الاستعانة الصريحة بهذه النظرية .

فقد كان الشراح والقضاء قد انتهوا في جانبهم الأقوى - وبعد قليل من التردد والاضطراب - الى أن التسليم عن غلط أو تدليس ناف للاختلاس . وذلك استنادا الى القول بأن المال لا يكون حينئذ قد انتزاع بغير رضا صاحبه ، بل ما دام التسليم قد حصل فعلا ، وكان عن ارادة مدركة حرة ، فالرضا يعد متوافرا .

ولذا أيضا كان من المسلم به من قبل أن التسليم عن عدم ادراك وتميز ، أو عن عدم اختيار لا يكون - على العكس مما تقدم - نافيا للاختلاس لأن الرضا لا يكون حينئذ قائما ، بالأقل الرضا الصحيح المدعول عليه والمنتج لاثاره قانونا .

أو بعبارة أخرى أن ما يتطلبه القانون في السرقة من عدم رضا المجنى عليه بانتزاع حيابة المال منه كان يعد أساسا قانونيا كافيا في الكثير من الأمور السابقة ، الا أنه كان للاستعانة بنظرية الحيابة المدنية فضل جعل هذا الأساس أكثر وضوحا ، وادعى لايجاد ترابط واضح بين القانونين المدني والجنائي في هذا النطاق . ومن ثم في ازالة الكثير من دواعي التردد والاضطراب في تلك الأمور .

وقد ظهرت أهمية هذا الترابط بشكل خاص فيما يتعلق بالتسليم

(١) راجع الاسكندرية الابتدائية في ١٩٢٦/٢/٧ المحاماة ص ١٨ رقم ٢٤ والنبي في ١٩٢٥/١١/٢٤ المحاماة ص ١٠ رقم ٣٦٤ ص ٧٢٩ ونصص ١٩١٣/٥/١٠ مج ١٤ عدد ١١ و ١٩٢٧/٤/١١ المحاماة ص ٨ عدد ١٢٣ و ١٩٣٨/٢/١٤ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٧٧ ص ١٦٥ و ١٩٤٠/١/١٥ ج ٥ رقم ٤٩ ص ٧٠ و ١٩٤١/١٢/٨ ج ٥ رقم ٣١٩ ص ٥٩٥ و ١٩٤٨/١/٦ ج ٧ رقم ٤٩٠ ص ٤٤٩ .

بقصد تمكين اليد العارضة . فقد أعطانا سنداً واضحاً للقول بتوافر السرقة أثبت قدماً من ذرمة التسليم الاضطرارى ، التى سادت لفترة من الزمن ، والتى أخذت تتراجع تراجعاً جلياً ازاء هذا المنافس الجديد ، سواء فى مصر أم فى فرنسا - لما يشوبها من غموض وضعف فى الأساس الذى أسست عليه - على ما أشرنا اليه فيما سبق .

وهذا دليل جديد على أن الترابط بين القانونين الجنائى والمدنى ينبغى أن يعد - بوجه عام - أمراً مرغوباً فيه كلما أمكن تحقيقه ؛ بالأقل عندما تكون القواعد المدنية قريبة الى الواقع من الأمور . ذلك لأن قواعد المسؤولية الجنائية بما تنطوى عليه من خطورة خاصة لوئيق صلتها بحريات الأفراد ومستقبلهم وفضرة المجتمع لهم لا ينبغى أن تقام الا على حقيقة الخال كما تجرى بها الحياة كل يوم ، ودون أن يتسع فيها مجال يذكر للكثير من الحلول الافتراضية أو التحكيمية التى تلب دوراً ذا شأن كبير فى النطاق المدنى . والتى كثيراً ما تقف عقبة دون تحقيق هذا الترابط على نطاق أوسع مما هو قائم الآن . وقد تدعو أحياناً الى تخطى قواعد القانون المدنى على ما سنقابله فى أكثر من موضع فيما بعد (١) .

المبحث الثانى

محل السرقة

يشترط أن تقع السرقة على مال منقول للملوك للغير طبقاً لنص المادة ٣١١ ، وهو ما يمكن تجزئته الى عنصرين : ١ - أن يكون المال منقولاً ، ٢ - أن يكون مملوكاً للغير ، وسنعالج كل عنصر منهما فى مطلب على حدة .

المطلب الأول

المال المنقول

ينبغى أن يكون محل السرقة مالا منقولاً لأن العقار لا يمكن نقله

(١) وقد قابلنا تطبيقاً هاماً فى هذا النطاق عند بحث الخطأ الجنائى ومدى ارتباطه بالخطأ المدنى (ص ١٧٣ - ١٧٨) .

من مكانه ، وأما ارتزاعه بالنف من وضع يد المجنى عليه أو التعرض له في حيازته فيكون جريمة أخرى .

وكل مال يمكن نقله من مكان الى آخر يعد منقولا من الوجهة الجنائية ، حتى وإن كان من الوجهة المدنية يعد عقارا بالتخصيص مثل « المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله » (م ٨٢/٢ من القانون المدنى) ، ومثله العقار بالاتصال كنوافذ المنزل . بل حتى العقار بطبيعته ، أى ولو كان « مستقرا بعينه ثابتا فيه لا يمكن نقله منه دون تلف » (٨٢/١ مدنى) يمكن مع ذلك اعتباره منقولا فى حكم القانون الجنائى ، بالنسبة للإجراء التى يمكن ارتزاعها منه ولو تعرضت للتلف ، كسرقة شجرة بقطعها ، أو أحجار من جدار بإخراجها منه .

وينبى أن يكون المال المسروق ماديا لا معنويا ، فالأفكار والابتكارات والحقوق العينية والشخصية لا تكون محلا للسرقة ، ولكن المحررات المثبتة لها هى التى يجوز أن تكون محلا للسرقة (١) .

ولا أهمية لكون المال صلبا أو سائلا كالمياه ، وغازيا كنفاز الاستصباح . كما حكم مرارا بأن التيار الكهربائى مما تجوز فيه السرقة لأنه قابل للتملك والحيازة والنقل (٢) .

وفى هذا الشأن يلاحظ الدكتور عبد الفتاح الصيغى على أساس من الصواب أنه « لو كانت الكهرباء مجرد طاقة لا شيئا منقولا لأفلت مختلصها من أن يعتبر سارقا إذ أن الطاقة منفعة ولا ترد السرقة على المنفعة . ولكن الكهرباء تعتبر حقيقة شيئا منقولا ، ففى أسلاكها تنتقل جسيمات يمكن قياس كل وحدة منها . ولا يقف كه الكهرباء لدى مجرد

(١) راجع جاردو ج ٦ فقرة ٢٣٧٥ وجارسون فقرة ٢٢١ وبلانش ج ٤ فقرة ٤٦٤ ونقض مصرى فى ١٩/٣/١٩٤٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٢٤ ص ٦٦٣ .

(٢) نقض ١٩١٤/١/٢١ مج س ١٥ عدد ٥٦ و ١٩٣١/٤/١٦ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٤٤ ص ٢٦٨ و ١٩٣٧/٤/٥ ج ٤ رقم ٦٩ و ١٩٤٥/١٢/١٧ ج ٧ رقم ٣٩ ص ٣١ .

كونها حالة تعترى الأسلاك التي تحملها الى كونها أشياء تنقل فعلا في هذه الأسلاك » (١) .

كما يقول انه أمكن للمفسرين سحب أحكام جريمة السرقة على اختلاس التبريد الصناعي . مما جعل الفقيه الايطالي مازيني يتكهن بالمستقبل فيعلن أنه سيأتي يوم يتم نقل الكهرباء فيه عن طريق الأثير دون حاجة الى أسلاك أو بطاريات . وطرح هذا الفقيه السؤال الآتي : هل تتصور جريمة السرقة بالنسبة للتيار الكهربائي آتئذ أم لا ؟ ويجب على هذا السؤال بالإيجاب ، فوسيلة نقل الكهرباء لا تغير من كونها شيئا ماديا منقولاً .

ويتساءل نفس المؤلف قائلاً « هل يصلح الارسل الاذاعي أو التلفزيوني لأن يكون محلاً لجريمة السرقة أم لا ؟ الارسل الاذاعي أو للتلفزيوني موجات كهرو - مغناطيسية يتحول اليها الصوت والصورة فيحصلها الأثير فيتم الارسل والراجع في الفقه الايطالي الا سرقة الا اذا تمكن الجاني من السيطرة الفعلية على الارسل ، أي اذا تمكن من حيازته بحيث يحرم الكافة من الافادة منه . وبغير هذا ينتفي عنصر من عناصر الركن المادي للسرقة ، وهو انتهاء حيازة وانشاء حيازة جديدة » (٢) .

وينبغي في أمر سرقة المياه والكهرباء وغاز الاستصباح أن يكون ذلك عن طريق توصيل ماسورة أو سلك كهربائي لسحب هذه الأشياء خفية عن غير طريق العداد اضراراً بالشركة : أو عن طريق عداد شخص معين دون علمه ، أو عن طريق منع العداد من السير أو ابطاء سيره . أما مجرد تلاعب المستهلك المتعاقد مع الشركة أو مع شخص معين في ابرة العداد بتأخيرها - بعد تسجيله الرقم الحقيقي - فلا يعد سرقة ، اذ يكون

(١) في مؤلفه عن « القاعدة الجنائية » طبعة بيروت ١٩٦٧ ص ٣٩١ ويشفي أن يرد هنا اعتبار آخر ، وهو أن المادة نفسها قد فقدت صلابتها في القيزياء الحديثة . ولم تصد هناك فروق حقيقية بين المادة والطاقة الا في رتبة الاهتزاز الأثيري ، وذلك بالإضافة الى امكان تحول المادة الى طالة ، وبالعكس طبقاً لمعادلات نظرية النسبية .

(٢) عن مؤلفه في « قانون العقوبات اللبناني . جرائم الاعتداء على امن الدولة وعلى الاموال » بيروت ١٩٧٢ فقرة ٢١ ص ١٩٢ - ١٩٣ .

الجاني قد حصل على هذه الأشياء برضاء المجنى عليه ولكنه عمد بعدئذ الى البعث في الدليل المثبت للثمن ، وهو ما يعد غشاً مدنيا لا سرقة^(١) . ولا أهمية لكون الشيء المسروق تافه القيمة ، كدفتري شيكات غير موقع عليه^(٢) ، أو كطوايح دمنغة مستعملة لأنها تعتبر مالا في نظر القانون^(٣) . أو أن تكون له قيمة أدوية فحسب كخطاب عادي أو برقية أو صورة فوتوغرافية . ومما قضى به أنه لاسرقة اذا كانت الورقة المسروقة ليست ورقة جديدة ذات حرمة ، ولا يمكن اعتبارها متاعا يعرض عليه صاحبه . كتقرير حزبي أنشئ لغرض خاص لا صلة له بنشاط الحزب ، وكان الاستيلاء عليه اثر خدعة ونتيجة غش ألبسه ثوب ورقة ذات شأن^(٤) .

ولا أهمية لكون حيازة الشيء مشروعة من عدمه ، فقد تقع السرقة على مادة مخدرة ، كما قد تقع على مال مسروق بدوره من آخر ، أو على سلاح غير مخصص به ، أو على مسكوكات مزيفة أو آلات لتزيينها .

وطبقا لمبدأ العقاب على الجريمة المستحيلة استحالة نسبية لا ينفي الجريمة ألا يوجد المال المسروق ما دامت نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة ، وتمت الواقعة مجرد شروع في سرقة^(٥) .

-
- (١) يور سعيد الجزئية في ١٩٣٠/٦/٣٠ المحاماة س ١١ عدد ٢٧٩ .
(٢) نقض ١٩٢٠/٢/٢٧ المحاماة س ١٠ رقم ٣٢٣ ص ٦٧١ و ١٩٤١/٥/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٦١ ص ٥١٣ و ١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ رقم ١٠٥ ص ٢٧٥ .
(٣) نقض ١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ رقم ١٤٩ ص ٧٥٤ .
(٤) نقض ١٩٣٠/٣/٢١ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢ وكانت هذه الورقة عبارة عن تقرير مصطنع مرفوع من بعض أعضاء لجان حزب الشعب الى مدير ادارة هذه اللجان عن الانتخابات العامة ، وقد أرفق به خطاiban مصطنعان منسوبان الى شخصيات معينة بقصد اثبات تدخل الحكومة في الانتخابات بتوزيع المال ونقل الموظفين لمصلحة مرشحيها ، ونقلت هذه الأوراق بحيث تصل الى أيدي جريدة الضياء التي كانت تعارض سياسة الحكومة حينئذ ، فكان من الطبيعي ان تستولي الجريدة على هذه الأوراق وتنشرها خدمة لسياستها .
(٥) نقض ١٩٦١/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٦٤ ص ٨٣٧

ولا سرقة اذا لم يكن الشيء المستولى عليه مالا على الاطلاق ، مثل قوى الطبيعة المختلفة التى ليس لها كيان مادى يمكن من حيازتها كالضوء والحرارة والصوت ، فلا يعد سرقة أن يسترق فضولى السمع الى محادثة تليفونية .

وكذلك فان اختطاف الناس جرائم خاصة (راجع م ٢٨٠ وما بعدها) وليس كذلك اختطاف الحيوان لأن الحيوان مال .

المطلب الثانى

المال المملوك للغير

ينبغى أن يكون محل السرقة مالا مملوكا للغير . وهو ما يقتضى أولا بحث ما يعد من المال مملوكا للغير ، ثم ما لا يعد منه كذلك ، وهو ما سنقوم به فى فرعين :

الفرع الأول

ما يعد من المال مملوكا للغير

يمكن فى كلمة القول بأن كل ما لا يملكه الجاني يعد ملكا للغير ، ويرجع فى تحديد الملكية الى قواعد القانون المدنى . ولا أهمية لعدم الاهتداء أصلا الى صاحب المال المسروق (١) . واذا ادعى المتهم ملكية الشيء المسندة اليه سرقة ، ولكنه عجز عن اثبات مصدره فلا يكون هذا المعجز دليلا على السرقة لأنه بمقتضى قواعد القانون المدنى تثبت ملكية المنقولات لحائزها ، الا اذا ثبت عكس ذلك ، ومن ثم يكون على النيابة عبء اثبات ذلك العكس ، خصوصا اذا كان الشيء المضبوط من الأشياء التى يستعملها مثل المتهم (٢) .

ولا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم الاهتداء الى معرفة شخص

(١) نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨١ ص ٥٤٢ و ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض ص ١٠ رقم ٥ ص ١٨ .
(٢) جنابات مصر فى ١٩٠٤/١٢/١١ مج ٧ ص ١٨ و ١٩٠٤/١٢/١٨ ص ١٧ و ١٩٠٥/١٢/٢٥ مج ٧ ص ١٦ .

المالك للمسروقات متى كانت ظروف الواقعة تشير بذاتها الى أنها غير مملوكة للمتهم (١) .

كما لا يؤثر في حكم الادانة خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المروق (٢) .

ويعد مملوكا للغير بغير شبهة المال المفقود من صاحبه ، والمال الذي له صفة الكنز أو الأثر التاريخي ، وذلك على التفصيل الآتي :

المال المفقود

هو مال مملوك للغير ، إلا أنه خرج ماديا من حيازة صاحبه بدون رضائه ، سقط منه أو تركه سهوا في مكان ما أو اتزعت منه قوة قاهرة ، ولكنه لم يتنازل عن الحيازة برضائه ولا يزال يسمى الى استرداده ، ولا يزال باقيا له منها جانبها المعنوي *La'animus domini* إذا صح هذا التعبير .

والمال المفقود يظل مملوكا لصاحبه حتى لو عثر عليه آخر ووضع يده عليه بنية تملكه ، وقد حطت المادة ٩٧٧ من القانون المدني له الحق في استرداده في أية لحظة يشر عليه فيها ، وتحت أية يد كان ، فنصت على أنه « ١ - يجوز لمالك المنقول أو السند لحامله إذا فقده أو سرق منه أن يسترده ممن يكون حائزا له بحسن نية وذلك خلال ثلاث سنوات من وقت الضياع أو السرقة » ٢ - فإذا كان من يوجد الشيء المروق أو الضائع في حيازته قد اشتراه بحسن نية في سوق أو مزاد علني ، أو اشتراه ممن يتجر في مثله ، فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشيء أن يجعل له الثمن الذي دفعه » .

وقد كانت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٩٨ تنص أن « كل من يشر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه في الحال يجب أن يسلمه أو أن يبلغ عنه الى أقرب نقطة بوليس في المدن أو الى العمدة في القرى (٣) » .

(١) نقض ١٩٦٢/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٥٣ ص ٦١٥ .

(٢) راجع نقض ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ رقم ٥ ص ١٨ .

(٣) ألقى هذا الأمر العالي بالمادة ٦ من قانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ومتى وضحت فيه التملك لدى الملتقط كانت الواقعة سرقة في جميع الأحوال ، حتى ولو لم تمض المدة المحددة للتسليم أو للتبليغ كما كان يصدها الذكريتو آتف الذكر^(١) بل حكم بأن قصر الفترة بين العثور على الشيء المفقود وبين ضبطه أمر لا يتعارض مع القول بتوافر نية التملك^(٢) .

ويمد في حكم الأموال المفقودة الأشياء التي يقذفها البحر وتكثر أثناء الحروب بسبب غرق سفن المتحاربين ، وتمتبر السلطات العسكرية في البلاد التي وجدت فيها هذه الأشياء هي المالكة لها ، واستيلاء الأفراد على شيء منها يعد سرقة متى قامت نية التملك^(٣) . كما يعد في حكمها كذلك السفن الفارقة ، فانها تظل على ملكية أصحابها ما لم تقطع ظروف الحال بأنهم قد نخلوا عن ملكيتها نهائيا فأصبحت في حكم المال المتروك .

هل تلزم معاصرة نية التملك لوقت التقاط الشيء المفقود ؟

يميل جانب كبير من الرأي الى الاجابة على هذا التساؤل بالاجاب^(٤) ، وذلك على اعتبار أنه اذا انتفت نية التملك في لحظة الالتقاط ، فان حيازة الملتقط الشيء المفقود تكون نوعا من الحيازة المؤقتة النافية للاختلاس ، ويكون شأن الملتقط شأن الحارس للشيء أو المودع لديه . أما طروء نية الاختلاس فيما بعد فلا يغير شيئا من انتفاء فعل الاختلاس أى الركن المادى للجريمة .

الا أن جانباً آخر لا يرى وجها لاستلزام معاصرة نية التملك للحظة التقاط الشيء المفقود ومن ثم تكون للنية اللاحقة نفس الأثر^(٥) .

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ احكام النقض س ٢ رقم ٩٥ ص ٢٤٨ .

(٢) نقض ١٩٤٦/١٢/٩ رقم ٢٩ س ١٧ ق .

(٣) رشيد الجزئية في ١٩١٦/١/٢٤ الشرائع س ٤ ص ١٠٧ .

(٤) راجع أحمد أمين ص ٦٣٤ ومصطفى القللى « الأموال » ص ٤٨

والموسوعة ج ٤ فقرة ١١٢ ص ٢٢١ ومحمود مصطفى « الخاص » فقرة ٤١٠

ص ٤٤٨ . وعبد المهيمن بكر . المرجع السابق فقرة ٢٨٦ ص ٧٧٧ .

وراجع نجع حمادى الجزئية في ١٨٩٨/١٠/١٣ الحقوق س ١٣ ص ٣٢٨ .

(٥) راجع بحثا للسعيد مصطفى في القانون والاقتصاد س ١٢ ص ٥٥

وحسن أبو السعود فقرة ٣٢٤ ص ٣٩٨ ولوقيق الشاوى « الأموال » ص ٥٢ =

وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي الأخير في أكثر من حكم لها
دون الأول (١) .

ويبدو هذا الرأي الثاني أولى بالاتباع ؛ لأن التقاط الشيء المفقود
لا يمنح الملتقط أكثر من اليد العارضة عليه ؛ أما الحيازة المؤقتة
فيلزم لقيامها عقد يتضمن الاعتراف بالملكية لغير الحائز . ولا محل للقول
بحصول تعاقد صريح ولا ضمنى في هذه الصورة . وسبق أن عرفنا أن
اليد العارضة لا تحول دون القول بالاختلاس ، يستوى في ذلك أن تظهر
نية التملك عند بدء هذه اليد العارضة ، أم بعد استمرارها لفترة من
الزمن سواء طال أم قصرت .

كما أنه لا محل للقول بأنه توجد هنا حيازة مؤقتة تستند الى نص
القانون فهو يوجب التسليم فوراً بحسب الأصل ، وأما المهلة التي منحها
فهي من باب التيسير فحسب عند تعذر التسليم الفوري ، فجعل عدم
مضيها قرينة غير فاطعة على انتفاء نية التملك فحسب ، بحيث اذا ثبت
توافرها وجب العقاب . ولو لم تمض أية مدة من وقت العثور على الشيء
المفقود الى حين ضبطه .

والواقع ان هذا الموضوع متعلل أوثق الصلة يبحث ما اذا كان
يلزم في السرقة - بوجه عام - أن تكون نية التملك معاصرة لفعل
الاختلاس أم لا يلزم ذلك . ولنا عودة الى بحث هذا الموضوع
بطريقة أكثر تفصيلاً عند الكلام في القصد الجنائي في السرقة .

الكنوز والآثار

كان القانون المدني القديم ينص في المادة ١/٥٨ منه على أن الكنز
يكون ملكاً لصاحب الأرض . وتنص المادة ٨٧٢ من القانون المدني
الحالي على أن « ١ - الكنز المدفون أو المخبوء الذي لا يستطيع أحد

= وعبر السعيد رمضان المرجع السابق ص ٤٠٤-٤٠٥ . وأحمد فتحي سرور
المرجع السابق فقرة ٤٥٤ ص ٦٤١ وعبد الفتاح مصطفى الصيفي « قانون
المعقوبات اللبناني » فقرة ٣٥ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(١) نقض ١٩٣٨/٢/٧ رقم ٥٥٩ ص ٨ ق و ١٠/٢/١٩٤١ القواعد
القانونية ج ٥ رقم ٣٠٤ ص ٣٩٥ و ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض ص ٧
رقم ٣٥٢ ص ١٢٧٤ و ١٩٦٢/١٢/٢١ ص ١٣ رقم ٢١٦ ص ٨٩١ ونقض
مختلط ١٩٣٨/١٢/١٢ مجلة التشريع والقضاء المختلط ص ٥١ ص ٥٠ .

أن يثبت ملكيته له يكون لمالك العقار الذي وجد فيه الكنز أو لمالك رقبته ٢ - والكنز الذي يعثر عليه في عين موقوفة يكون ملكا خاصا للواقف ولورثته » .

وينبني على هذا النص أنه إذا استولى شخص - غير مالك الأرض - على كنز فيها يكون سارقا اياه ، ولا يغير من ذلك شيئا أن يكون مستاجرا الأرض أو مرتهنها أو منتفعا بها . لأن التسليم في هذه الأحوال يكون قد انصب على الأرض ، لا على الكنز الذي بداخلها . وإذا كان العثور على الكنز في أرض موقوفة فهو مملوك للواقف ولورثته كنص المادة ، وقد فقدت هذه الفقرة قيمتها بالنسبة لواقف الأهلى ، أما بالنسبة للوقف الخيري فلا يزال حكمها قائما ، وهي لم تفرق بين النوعين .

أما الآثار فهي مملوكة للحكومة دائما سواء أكانت مكتشفة أم لم تكتشف بعد ، ومن ثم يعد الاستيلاء عليها سرقة في جميع الأحوال . وكان ينظم قواعدها تنظيما خاصا القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٣ ، وكذلك القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ فيما يتعلق بالآثار العربية ثم ألغيت أحكامهما بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحماية الآثار (١) .

(١) بل أن المادة ٢٩ من هذا القانون الأخير وضعت عقوبات مشددة ، إذ نصت على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية كل من سرق أثرا ، أو ألقه أو شوهه أو أعدمه بأية كيفية كانت بقصد الاساءة ، من متحف أو مخزن أو من مباني الدولة أو من مناطق الحفائر التي تقوم بها الحكومة أو الحفائر المرخص بها قانونا ، أو من أرض أثرية . وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل على خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية إذا كان الفاعل من مستخدمي الحكومة أو عمالها المشرفين أو المشتغلين بالأثار أو من بعثات الحفائر » .

كما تعاقب المادة ٣٠ منه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين على جملة أفعال من بينها الاستيلاء بدون ترخيص خاص من المصلحة على اثر أو انتفاض اثر (فقرة ٢) وكذلك اقتناء آثار أو التصرف فيها على خلاف ما يقضى به القانون (فقرة ٦) . وكل ذلك دون إخلال بما نص عليه قانون العقوبات من عقوبات أشد .

(٢٢ م - جرائم الأشخاص والأموال)

الفرع الثاني

ما لا يعد من المال مملوكا للغير

لا يعد مملوكا للغير ، ولا يكون بالتالى محلا للاختلاس استيلاء الانسان على مال مملوك لنفسه ، وكذلك على مال مباح أو متروك ، وذلك على التفصيل الآتى : -

المال المملوك لنفس من استولى عليه

لا يعد سارقا من يستولى على مال مملوك لنفسه ، ولو كان معتقدا خطأ أنه مملوك لغيره ، كمن يستولى على منقول عند صديق له يكون هذا الصديق قد اختلسه منه فيما مضى وهو لا يدري ، أو كمن يستولى على سلعة فى حيازة شخص ما ، وتكون هذه السلعة قد آلت اليه باليراث وهو لا يعلم ، فعينئذ تتحقق صورة من الاستحالة المطلقة التى ترجع الى انعدام موضوع الجريمة ، وكذلك من الاستحالة القانونية التى ترجع الى فقدان ركن من أركانها .

كما لا يعد سارقا من يستولى على شيء مملوك لنفسه وهو يعلم ذلك ، ولو كان هذا الشيء فى حيازة شخص آخر ، كمن يسترد حيازة وديعة من المودع لديه أو شيء مؤجر من المستأجر دون رضائهما . ولذا قضى بأنه اذا ضبطت كمية مخدرات مع متهم بأحرازها ، فإن ملكيتها تظل مع ذلك خالصة له حتى يقضى بمصادرتها لجانب الحكومة ، فلا يعد سارقا من ينتزعها من بين أيدي رجال الحفظ لتخليص المتهم من تهمة احرازها (١) ، ومثلها استرداد أسلحة بالقسوة أو العنف بوساطة صاحبها بعد ضبطها ، فهو لا يكون جريمة سرقة بل تعد على رجال الحفظ (٢) .

انما ينبغى أن يكون الشيء الذى استرده المجنى عليه فى السرقة من القيميات لا المثليات . ولذا فانه اذا سرق ا من ب عشرة جنيهات فلا يسوغ أن يسترد ب هذا المبلغ عن طريق اختلاس مبلغ آخر مساو

(١) نقض ١٩٢٧/٢/٧ مج س ٢٨ عدد ٢٨ .

(٢) جنابات بنى سويف فى ١٩٢٥/١٢/١٠ مج س ٢٧ عدد ٤٢ .

له من مال ١ . واذا فعل ب ذلك عد سارقا ، اذ النقود من المثليات
لا القيميات .

والعبارة في التمييز بين القيميات والمثليات هي بظروف الحال . فخلط
الأشياء المثلية بمثلها يفقدها ذاتيتها ، أما وضع مقدار معين منها في حرز
مستقل بنية الاحتفاظ به مفروزا فيعطيه في السرقة حكم القيميات . ولذا
فانه اذا كان المال المسروق عبارة عن نقود داخل حافظة فان للمجنى عليه
أن يسترد من السارق نفس الحافظة بما فيها من نقود عن طريق انتزاع
حيازتها دون أن يعد فعله سرقة ، لأن فعل انتزاع الحيازة يكون قد وقع
حينئذ على نفس مال المجنى عليه دون غيره .

ولا يعد سارقا كذلك من يختلس منقولا متنازعا عليه من بين يدي
حائزه متى ثبت - ولو فيما بعد - أنه كان مالكه وقت الاستيلاء
عليه (١) .

أما اذا كان المال المسروق مملوكا للسارق بالاشتراك مع غيره
فاستيلأه عليه يعد سرقة ، مهما كان مصدر الشيوع ، ميراثا أم عقد
شركة . ولذا قضى بمقاب الشريك في آلة بخارية لرفع المياه اذا سرق
ميهاها مما ترفعه الآلة المشتركة (٢) . على أنه ينبغي ألا يكون المال
المشترك في حيازة الشريك السارق ، لأنه اذا كان في حيازته لوجب عد
الواقعة خيانة أمانة لا سرقة .

ويرى البعض أنه لا يغير من هذا الوضع شيئا حصول قسمة لاحقة
للسرقة ، رغم أن القانون المدني يجعل للقسمة أثرا رجعيا ، ويفترض في
التقاسم الملكية من يوم قيام الشيوع ، ولكن ذلك أمر افتراضي
لا يؤثر في واقع الحال الذي ينبغي أن تؤسس عليه الأحكام الجنائية
كقاعدة عامة (٣) .

(١) جارسون فقرة ٣٢٠ .

(٢) نقض ١٩٠٤/٧/٢١ مج ٦ ص ٣ .

(٣) راجع مصطفى القلبي « الاموال » ص ٥٧ وعمر السعيد رمضان
المرجع السابق فقرة ٣٤٠ ص ٣٩٤ ، وعبد المهيمن بكر المرجع السابق
فقرة ٣٨٣ ص ٧٧٢ ، واحمد فتحى سرور المرجع السابق فقرة ٤٥٦
ص ٦٤٤ .

وذلك حين يرى شراح آخرون - ورأيهم فيما يسدو لنا أولى بالاتباع أنه ينبغي التمويل في هذا الشأن على الطبيعة الكاشفة للقصة انتهى يسلم بها القانون المدني لأنه « اذا كانت فكرة الأثر الرجعي - للقصة أداة قانونية حقيقية كانت أم محض افتراض ومجاز - نستخدمها لتحديد مدى صحة تصرفات الشركاء قبل القصة ، فتكيفنا الجنائي لهذه التصرفات ينبغي أن يؤسس على الحكم الذي نخلص اليه من تطبيق هذه الفكرة . والقول بغير هذا يصل بنا الى تعارض بين فرعين من فروع القانون ينتميان الى نظام قانوني واحد . أحدهما ييجز التصرف ويعتبره ثمرة من ثمار الحق ، والآخر يحظره بل ويجرمه ، ومثل هذا التعارض ينبغي ألا يكون » (١) .

هذا وقد بينا في كل مناسبة خلت أن التعارض بين أحكام قانونين ينتميان الى نظام قانوني واحد ، وهما القانون الجنائي والمدني ينبغي دره أسبابه على قدر الامكان ، فما بالك اذا انتهى كل سبب صحيح له من المصلحة العامة أو من حكمة العقاب ؟

من ثم فانه ينبغي دائما في تحديد الملكية الرجوع الى قواعد القانون المدني . فمثلا في بيع المثليات لا تنتقل ملكيتها الى المشتري الا بقرضا بالكيل أو الوزن ، وكذلك البيع بشرط التجربة (م ٤٢١ من القانون المدني) وبشرط المذاق (م ٤٢٢ مدني) ، فهما لا ينقضان الا من وقت تحقق شرط التجربة أو المذاق . فاذا اختلس المشتري الشيء المبيع قبل تحققه كان مختلسا ملك غيره لا ملك نفسه ، وان كانت محكمة النقض قد اعتبرت أن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة يكون على سبيل الوديعة (٢) ، فاختلاسه يكون خيانة امانة لا سرقة .

والقاعدة أن المحكمة الجنائية تختص بالفصل في الملكية باعتبارها

(١) من عبد الفتاح مصطفى الصيغى . المرجع السابق ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) نقض ١٩٤٠/١١/٥ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٥٢ ص ٢٧٥ وراجع ما سجد في هذا الشأن عند الكلام في خيانة الأمانة .

من « المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » طبقا للمادة ٢٢١ إجراءات •

استثناءات

استثنى القانون من قاعدة عدم اختلاس الانسان ملك نفسه اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا ، فنص في المادة ٣٢٣ ع على أنه : « يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها » • وكذلك اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضمانا لدين عليه أو على آخر ، فنص في المادة ٣٢٣ مكررة التي أضيفت بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ على أنه يعتبر في حكم السرقة • وأيضا نص في المادة ٣٤٣ على أن « كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سند أو ورقة ثم سرق ذلك بأية طريقة كانت يعاقب بالعقوبة مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا » •

وهذه صور استثنائية تعتبر كل منها جريمة قائمة بذاتها sui generis لا تشترك مع السرقة في طبيعتها الفعلية لأن الاختلاس فيها يقع على مال مملوك لنفس المختلس لا للغير ، ولنا عودة في باب مستقل الى جرائم الاعتداء على المحجوز فيما بعد ، بصورتها الواردتين في المادتين ٣٢٣ ، ٣٤٢ ع •

المال المباح . Res nullius

المال المباح هو ما لم يكن مملوكا لأحد مطلقا • ويمكن أن يكون ملكا لأول واضح يد عليه كالطيور البرية والحيوانات غير المسانسة كالثعالب والغزلان في مراتعها ، والأسماك واللافقاريات في مياهها وغيرها • • • وقد نصت المادة ٨٧٠ من القانون المدني على أن « من وضع يده على منقول لا مالك له بنية تملكه ، ملكه » • وإذا ملكه مالك فتزول عنه بدها صفة المال المباح ويجوز أن يصبح محلا للسرقة • وسبيل الملكية الحيازة الفعلية لا الحكمية ، فالأسماك تصبح مالا مملوكا بانتزاعها من المياه بالفعل ، أما مجرد الحصول على امتياز أو

احتكار بالصيد في بحيرة أو جزء من نهر فانه لا يجعل صاحبه مالكا ما فيها من أسماك . وقد نصت المادة ٧٨٣ مدني على أن « الحق في صيد البحر والبر واللقة ... تنظمه لوائح خاصة » . ومخالفة هذه اللوائح وما يعطى بناء عليها من تراخيص بالصيد لا تعد سرقة ، فمن يزاحم صاحب الترخيص أو الامتياز بالصيد في منطقة معينة في الترخيص لا يعتبر سارقا ، وإن جازت مقاضاته مدنيا (١) أما من يختلس أسماكا من شباك غيره ، حتى ولو كانت ملقاة في مياه بحيرة أو نهر فيعد سارقا (٢) ، لأنها تكون عندئذ قد دخلت في حيازة صاحبها الفعلية .

والاستيلاء على الزوط والرمال من الجبال والصحارى لا يعد سرقة (٣) ولا الأبحار من المحاجر (٤) . وكان هناك رأى يقول بأن أراضي المحاجر تعتبر ملكا للحكومة ما لم تثبت ملكيتها لشخص معين (٥) وذلك استنادا الى ما ورد بالمادة ٥٧ من القانون المدني القديم من « أن الأراضي الغير المزروعة الملوكة شرعا للميرى لا يجوز وضع اليد عليها إلا بأذن الحكومة » وهي تقابل المادة ١/٨٧٤ من القانون الجديد وتنص على أن « الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكا للدولة » .

ولكن المستقر عليه الآن هو أن ملكية الدولة لهذه المحاجر ملكية حكومية تستند الى اعتبارات سياسية ، وأن الممول عليه هو الملكية الفعلية، التي يكون مظهرها حيازة علنية واضحة بالمقاس والتحديد (٦) . ولذا

(١) نقض ١٨٩٧/١/١٦ القضاء ٤ ص ١٣٣ والاسكندرية الابتدائية في ١٨٩٥/١٠/٢٩ . القضاء ص ٢ ص ٢٣٤ وجرجا الجزئية في ١٩٠٢/١١/١٧ مج ٥ ص ٧٥ وأسيوط الابتدائية في ١٩١٢/٦/١٣ مج ١٣ ص ٢٧٨ .

(٢) كفر الشيخ الجزئية في ١٩١٢/٢/٢٩ مج ٢١ عدد ٤٩ .

(٣) نقض ١٩٠٥/١/١٤ الاستقلال ص ٤ ص ١٦٠ و ١٩٢٧/١/٤ الحمامة ص ٧ عدد ٤٩٣ و ١٩٣٢/٣/١٤ رقم ١٤١٣ ص ٢ ق .

(٤) الاسكندرية الابتدائية في ١٨٩٧/١/١٩ القضاء ص ٤ ص ٣٨٧ ونقض ١٩١٢/١٢/١٤ مج عدد ١٦ و ١٩١٤/١/١٠ الشرائع ص ١ ص ١٤١ .

(٥) لجنة المراقبة القضائية في ١٨٩٨/٤/١٢ القضاء ص ٥ ص ١٤٢ .

(٦) نقض ١٩١٨/٣/٢ الشرائع ص ٥ ص ٣٤٦ .

قضى بأن الزبرجد الموجود في باطن جزيرة الزبرجد ملك للحكومة التي لم تحمل مطلقا في حقها فيه ، ولم تتركه لأى طارق في الجزيرة ، بل حافظت عليه ، واتخذ ذلك مظاهر خارجية (١) .

الا أنه ينبغي أن يلاحظ أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٩ كان ينص في المادة الأولى منه على أن من أملاك الدولة جميع الخامات المعدنية والمعادن والعناصر الكيميائية والأحجار الكريمة التي توجد على سطح الأرض أو بباطنها الواقعة في حدود الأرض المصرية أو في المياه الإقليمية المصرية . ثم حظر في المادة الرابعة البحث عن المعادن بأنواعها سواء أكان ذلك في أملاك الحكومة العامة أم الخاصة ، أم في أملاك الأفراد أم في المياه الإقليمية الا بترخيص خاص يعطى بقانون والى زمن محدود . ثم أخضعت المادة الثامنة مالك الأرض — اذا أراد استغلال منجم في أرضه — لتلك الشروط ، حين نص في المادة الثامنة عشرة على اعتبار المحاجر الموجودة في الأرض المملوكة للأفراد ملكا لصاحب الأرض .

وتقريبا على ذلك نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ على أنه يعد في حكم السرقة استخراج أى معدن بدون ترخيص من وزارة التجارة والصناعة ، سواء أكان ذلك من الأرض المملوكة للحكومة أم للأفراد ، ولو كان من مالكتها . ونص في الفقرة الثانية منها على أنه « يعد كذلك في حكم السرقة استخراج أية مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمحاجر سواء أكان ذلك من الأرض المملوكة للحكومة أم للغير » (٢) .

(١) نقض ١٩١٤/٩/٢٢ الاستقلال ص ٤ ص ١٥ .

(٢) راجع في هذا الموضوع نقض ١٩٥٤/١/١٢ ، وقد ذهب الى انه من الواضح من مقارنة نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٤ أن الشاوع تصعد حذف عبارة « ولو كان من مالكتها » تمشيا مع المبدأ الذى قرره في المادة ١٨ من اعتبار المحاجر الموجودة في الأرض المملوكة للأفراد ملكا لصاحب الأرض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس على أن استخراج الرمال بغير ترخيص يعد سرقة ، ولو كان ذلك من أرض مملوكة للتمتع فإنه يكون مبنيا على الخطأ في تفسير القانون (أحكام النقض ص ٥ رقم ٨٢ ص ٢٤٧) .

وهذه الجرائم كلها تمد « في حكم السرقة » ولكنها ليست سرقة بالمعنى الصحيح ، لأنها لا تقع على مال مملوك للغير .

وقد أكدت ذلك المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذي ألغى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ عندما نصت على أنه « يعاقب بقوبة السرقة والنروع فيها كل من أستخرج أو شرع في استخراج المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر بدون ترخيص » . وقد ذهبت محكمة النقض الى أن الشارع قد قصد بهذا النص أن يجعل هذه الجريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال .

ثم أكدت من جديد نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وقد نصت المادة الأولى منه على أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها يعتبر في حكم هذا القانون محاجر . وفي ظله أيضا ذهبت محكمة النقض الى أن القصد الجنائي في جريمة أخذ رمال من هذه المحاجر يتحقق بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال ، كما أن القانون لم يفرق في المادة ٣٣ منه بين مالك الأرض وغيره بالنسبة للحصول على الترخيص اللازم للاستغلال (١) .

ويكفي لتحقيق الجريمة طبقاً لأحكام هذا القانون أن يستخرج الجاني المواد المطلوبة من المناجم أو المحاجر قبل الحصول على الترخيص بغض

= وراجع أيضا نقض ١٩٥٢/٢/١٩ وقد ذهب الى أن المادة ٣٤ من هذا القانون لا يمكن أن تنصرف الى العقاب على مجرد استخراج الرمل دون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة . وأن التدليل على انتفاء هذا القصد بسبق تقديم طلب باستخراج الرمال ودفع الرسوم المستحقة عليه ينفي تمييزه ، وألا كان الحكم قاصراً واجبا نقضه (أحكام النقض من ٢ رقم ٢٦٥ ص ٧١٠) .

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٣/٢٣ أحكام النقض من ١٠ رقم ٧٦ ص ٣٤٠ و ١٩٦١/٤/١٨ من ١٢ رقم ٨٩ ص ٤٨٥ .

(٢) نقض ١٩٦١/٤/١٨ أحكام النقض من ١٢ رقم ٨٩ ص ٤٨٥ و ١٩٧٨/٦/١١ من ٢٩ رقم ١٠٩ ص ٥٧٤ .

النظر عما اذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أم لا . أو ببارة أخرى لا يكتفى لاتفاء القصد المطلوب في هذا النوع من الجرائم أن يحيط الجاني مصلحة المناجم والمحاجر علما بما يفعل لأن القانون لا يمتد الا بالترخيص كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة (١) .

وبحسب عبارة محكمة النقض ان المشرع في هذا النوع من الجرائم لا يعنى بالتأيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص ، وانما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي اليه لفظ الاستخراج من معنى لنوى ومدلول اصطلاحى - هو استتياط ما في المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض .

ويشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر . ما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التي توجد في المحاجر التي ثبتت ملكيتها للغير والتي يجوز الترخيص لمالكها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلاله الخاص تحت رقابتها واشرافها بترخيص منها يمنع متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون (٢) .

ومن ثم فلا عقاب على الشروع في جنحة الاستيلاء على شيء من مواد المناجم أو المحاجر لاتفاء النص ولأنه لا محل لتطبيق أحكام الشروع في السرقة في هذا المجال (٣) .

والماء يعد مالا مباحا سواء في ذلك ماء البحار أم الأنهار أم الآبار طالما كان في مستقره الطبيعي ، انما اذا وضع في حرز كالفراغات والمواسير صار مالا مملوكا للغير قابلا للمرقة (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٥٩/٢/٣ احكام النقض س ١٠ رقم ٣٢ ص ١٥٢ .
(٢) نقض ١٩٦٤/٢/١٠ احكام النقض س ١٥ رقم ٢٨ ص ١٣٦ ،
١٩٦٤/٢/١٤ س ١٥ رقم ١٦١ ص ٨٢٠ .
(٣) راجع نقض ١٩٦٤/٢/١٠ الانف الاشارة اليه .
(٤) مصر الابتدائية في ١٨٩٤/٨/٢٨ القضاء س ٢ ص ٣١١ .

وغنى عن البيان أنه لا يعد مالا مباحا أموال الدولة سواء أكانت من الدومين العام كاختلاس أترية أو أشجار من الطرق العمومية (١) ، أم من الدومين الخاص كاختلاس منقولات من مبنى حكومى .

المالك المتروكة Res derelicta

هو المال الذى كان فى الأصل مملوكا لشخص ما ثم رأى أن يتخلى عنه كالملابس البالية والأمتعة والحيوانات المستأنسة التى يستغنى عنها أصحابها ، وفضلات الأكل والأوراق وغيرها .

وقد وضعت المادة ٨٧١ من القانون المدنى بعض قواعد منظمة لحالة هذه الاموال فنصت على أنه : « ١ - يصبح المنقول لا مالك له اذا تخلى عنه مالكه بقصد النزول عن ملكيته ٢ - وتعتبر الحيوانات غير الأليفة لا مالك لها ما دامت طليقة ، واذا اعتقل حيوان منها ثم أطلق عاد لا مالك له اذا لم يتبعه المالك فوراً ، أو اذا كف عن تتبعه . وما روض من الحيوانات وألف الرجوع الى المكان المخصص له ، ثم فقد هذه العادة يرجع لا مالك له » .

هذا وقد عرفت محكمة النقض الشئ المتروك - على ما أشارت اليه المادة ٨٧١ هذه - بأنه هو الذى يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية انهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا مالك له ، فاذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً لأنه أصبح غير مملوك لأحد ، والعبرة فى ذلك بواقع الأمر من جهة التخلي وليس بما يدور فى خلد الجانى . وهذا الواقع يدخل تحريه واستقصاء حقيقته فى سلطة قاضى الموضوع الذى له أن يبحث فى الظروف التى يستفاد منها أن الشئ متروك أو مفقود وبالتالي أنه لا يكفى لاعتبار الشئ متروكاً أن يسكت المالك عن المطالبة به ، أو يقعد عن السعى لاسترداده ، بل لابد أن يكون تخليه واضحاً من عمل إيجابى يقوم به مقروفاً بقصد النزول عنه (٢) .

(١) نقض ١٩٤٥/٢/٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٩٣ ص ٦٤٠ .
(٢) نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ أحكام النقض ص ١٠ رقم ١٠٨ ص ٤٩٥ .
وفى هذه الواقعة أسند إلى المتهمين الشروع فى سرقة بدور برسيم ، كانوا قد جمعوها من إحدى عربات السكك الحديدية بعد تفريغ حمولتها داعبروها فى حكم المال المتروك . فقضى ببرأتهم من معكمة أول درجة =

وقد قضى بأنه يعد مالا متروكا مما لا يكون الاستيلاء عليه سرقة
جث الحيوانات الميتة لأخذ جلودها وعظامها (١) ، وكثاسة الشوارع حتى
لو كان المجلس البلدى قد تعاقد مع بعض الأفراد على بيعه اياها ، وحتى
إذا صدرت لائحة تمنع الاستيلاء عليها ، فإن مخالفة ذلك تكون مخالفة
للائحة لا سرقة (٢) .

ولا يشترط أن يكون المال المتروك عديم القيمة أو تافها ، بل انه
يعد كذلك حتى ولو كانت له قيمة تذكر (٣) ، وأمكن من يلتقطه أن
يستفيد منه بصورة من الصور ، ولذلك لا يبدو لنا في محله ما قضى به من
أنه يعد سرقة الاستيلاء على ائصال في سلة المهملات بعد أن مره صاحبه
والقاء فيها . ولم تأخذ المحكمة بدفاع المتهم من أن الائصال يكون قد
أعدم على هذا النحو ، وأصبح في حكم المال المتروك ، قائلة في الرد
على هذا الدفاع انه مردود بأن المتهم قد وفق الى الانتفاع بالائصال وهو
مزق (٤) .

وذلك لأن القدرة على الانتفاع بالمال المتروك لا تنفى مطلقا عنه
صفته هذه . فكل من يستولى على مال متروك انما ينفى تحقيق منفعة
معينة من هذا الاستيلاء . فاذا ألقى الانسان ورقة ولو كانت ذات قيمة
في الطريق بنية التخلي عنها لأنه يجهل قيمتها ثم عثر عليها آخر واستفاد
منها ، انما يكون هذا الأخير قد استولى على مال متروك لا شبهة في ذلك .
ولا يختلف الوضع عن ذلك في شيء اذا كان الالتقاء في سلة للمهملات
لا في الطريق العام . وقد تكون الاستفادة من الورقة حينئذ غشا مدنيا
يسمح التعويض ، كما قد تكون جريمة نصب اذا توافرت لها أركان
النصب الأخرى ، ولكن التقاطها على أية حال لا يعد سرقة في تقديرنا .

= ثم ألغى الحكم في الاستئناف ، ورفضت محكمة النقض طعن المتهمين
في الحكم الاستئنائي ، على اعتبار أن بلور البرسيم على النحو الذى كانت
عليه - وسواء كانت في حيازة صاحب الرسالة أو حيازة مصلحة السكك
الحديدية - هي مال مملوك وليس متروك .

- (١) فاقوس الجزئية في ١٩١٤/١٠/٧ الشرائع س ٢ ص ٥٤ .
- (٢) أسبوط الابتدائية في ١٩٢٥/١/٥ مج س ٢٦ عدد ٦ ص ١١٠ .
- (٣) نقض ١٩٢٦/١٠/٢١ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٣ ص ٥ .
- (٤) نقض ١٩٢٧/٥/٢٥ رقم ٨٤١ س ٤٤ ق .

البجث والاكتفان

من الأمور التي تتصل بهذا البحث الاستيلاء على جثث الموتى ، وسرقة الأكتفان وما قد يوضع مع الموتى من أشياء مختلفة ، والقاعدة أنه لا يمد سرقة أخذ جثة انسان ، وإن كان يصح أن يكون الفعل جريمة انتهاك حرمة القبور (م ١٦٠/٣ ع) أو إخفاء جثة قتيل (م ٢٣٩) بحسب الأحوال . وإذا كانت للجنة قيمة تاريخية أو علمية استدعت وضعها في متحف أو معهد . كمومياء فرعونية مثلا فتكون مما يقبل السرقة .

أما أكتفان الموتى وما قد يوضع عليهم أو معهم من أشياء فانها لا تعد مالا متروكا طبقا للرأى السائد ، لانها موضوعة لغرض خاص ولم يكن في نية واضعها التخلي عنها لمن يريد لها لنفسه (١) . وقد أخذت بهذا الرأى محكمة النقض قائلة « ان الأكتفان والملابس والحلى وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس ايداعها القبور مع الموتى انما هي مملوكة لورثة هؤلاء ، وقد خصصوها لتبقى مع جثث أهلهم لما قُدر في نفوسهم واستقر في ضائرهم من وجوب اكرامهم في أجدادهم على هذا النحو الذي راوه ، موقنين بأن لا حق لأحد في البعث بشيء مما أودع » (٢) .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

السيرة جريمة عمدية ، فهي تتطلب ابتداء توافر القصد العام أي ارادة تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المخلفة كما يتطلبها القانون .

١١ راجع مصطفى الفلي « الأموال » ص ٤٥ والوسوعة ج ٤
فقره ١٠١ ص ٢١٤ ومحمود مصطفى « الخاص » فقرة ٤٠٣ ص ٤٤٠
وحسن ابو السعود بفره ٣٧٨ ص ١٧٤ وتوفيق الشاوي « الأموال »
ص ٥١ وعبد المهيمن بكر المرجع السابق فقرة ٢٨٥ ص ٧٧٦ واحمد
فنحي سرور المرجع السابق فقرة ٥٢ ص ٦٤٠ وعبد الفتاح مصطفى
الصفى المرجع السابق فقرة ٢٩ ص ٢١٧ . حين يرى احمد أمين غير
هذا الرأى ، لانه : « لا يمكن الضرب بان لها مالكا حتى تتوافر بذلك اركان
السرقة » ص ٦٣١ ، ويؤيده حسن الرصافى « جرائم المال » فقرة
٨٤ ص ٤٢ .

١٢) نقض ١٩٣٦/٤/٦ النواحد القانونية ج ٣ رقم ٤٧ ص ٥٧٢ .

وقد أغفل نص المادة ٣١١ ع الذى عرّف السرقة الاشارة الى هذا القصد ولكن النص الفرنسى عبّر عنه بعبارة قصد الغش أو سوء القصد .

فلا سرقة اذا كان الجانى يعتقد لأسباب جدية أنه يأخذ مالا مملوكا له . ومن ذلك ما قضى به من أنه لا يتحقق القصد الجنائى فى السرقة اذا كان هناك نزاع جدى على الشيء المسروق بين المتهم والمجنى عليه ، ولم يقيم دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المجنى عليه للشيء . الذى يعنقد هو أن الملكية خالصة له من دونه ، بل تبقى المسألة حينئذ نزاعا مدنيا محضا يظهر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى قواعد القانون المدنى (١) .

ولا سرقة كذلك اذا كان الجانى يعتقد أنه يأخذ مالا يباحا أو متروكا ، وكان اعتقاده مبنيا على أسباب جدية مقبولة (٢) .

ويتطلب الركن المعنوى فى السرقة الى جانب ذلك توافر قصد خاص ، أى نية محددة هى نية تملك الشيء المختلس (٣) *animus domini* فلا سرقة اذا وقع انتزاع المسال أو نقله أو اخراجه من حيازة المجنى عليه بقصد الاطلاع عليه أو الانتفاع به ورده ثانية ، أو بقصد الدعاية مع المجنى عليه ، وعلى هذا اجماع الرأى سواء فى مصر أم فى فرنسا .

ولذا قضى بأنه لا سرقة اذا جرد المتهم شخصا من سلاحه لا بنية تملكه ولكن خشية الاعتداء عليه به ، حتى لو أخفى السلاح بعدئذ وأتكر حيازته دفعا للتهمة (٤) . وكذلك اذا استولى الدائن على منقول مملوك للمدين لا بنية تملكه ولكن للاحتفاظ به كرهن حتى يسد له الدين (٥) .

(١) نقض ١٩٢٩/٢/٢٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧٨ ص ١٦٧ .

(٢) نقض ١٩٢٩/١/٣١ الحاماة من ٩ رقم ٢٩٦ ص ٥٠٥ .

(٣) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ الحاماة من ١٠ صدد ٥٧ ص ١٣٧ .

و ١٩٥٦/٢/١٤ أحكام النقض من ٧ رقم ٦١ ص ١٩٣ ، ١٩٦٢/٥/٢٠ .

من ١٤ رقم ٨٤ ص ٤٣٥ ، ١٩٦٤/٦/١ من ١٥ رقم ٩٠ ص ٤٦٠ .

و ١٩٦٤/٦/٢٣ رقم ١٠١ ص ٥٠٦ .

(٤) احالة مصر فى ١٩٢٨/٢/١٤ الحاماة من ٨ رقم ٢٤٢ ص ٥٢٢ .

(٥) بنى سويف الجزئية فى ١٩٢٠/١١/١٧ الحاماة من ١ عدد ١٢٠ .

ص ٥٤٤ .

وأيضاً اذا استولى المتهم وهو عامل في مطبعة على أدوات طباعة لا تملكها،
بل لطبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقه (١) .
ولذا أيضاً فان من يستولى على سيارة آخر دون رضائه بنية
استعمالها ثم اعادتها ثانية اليه ، لا يرتكب سرقة بالنسبة للسيارة ، بل
بالنسبة لما استهلكه من وقود وزيت فحصب (٢) وهما من المثلثات ،
فاذا وضع من انفع بالسيارة فيها قدر الكمية المستهلكة أو أكثر
فلا سرقة ، لاتفاء نية التملك .
هل ينبغي ان يكون قصد التملك معاصراً للاختلاس ؟

يبيل الرأي المأيد الى استلزام أن يكون القصد الجنائي في السرقة
معاصراً لفعل الاختلاس . فاذا كان الاستيلاء على مال الغير بحسن نية
ث نسات فيما بعد نية تملكه نهائياً فلا تقوم السرقة مع ذلك . وقد قيل
في تعليل هذا الشرط ان استيلاء الجاني على المال بغير نية تملكه يعطيه
عليه نوعاً من العيارة المؤقتة التي تنفي فعل الاختلاس ، فاذا قام قصد
السرقة بعدئذ فان قيامه لا يكفي وحده لقيام الجريمة ازاء انتفاء هذا
الفعل من مبدأ الأمر (٣) .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان السرقة جريمة وقتية
لا مستمرة ، والقاعدة في الجرائم الوقتية هي أنه ينبغي أن يتعاصر القصد
الجنائي المطلوب مع لحظة وقوع الفعل المادي .
الا أن هذا الرأي رغم شيوعه في مصر وفي فرنسا لا يبدو على أساس
قانوني مقبول . فاستيلاء الجاني على السلعة ، ولو بغير نية تملكها دون

- (١) نقض ١٩٤٢/١٠/١٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٣٩ ص ٣١٦ .
(٢) نقض ١٩٧١/٦/٢١ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٢٠ ص ٤٩٤ .
(٣) راجع جازو ج ٦ فقرة ٢٣٨٨ وجارسون فقرة ٣٠٥ ، وجوابه
ص ٥٢٤ ، ولايسر ص ٢٩٢ .
وبالنسبة للقانون المصري أحمد أمين ص ٦٤٥ ومصطفى القلبي
« الأموال » ص ٦٢ ومحمود مصطفى « الخاص » فقرة ٤١٠ ص ٤٤٨
والموسوعة ج ١ فقرة ١٥٨ ص ٢٣٨ وحسن الرصفاوي « جرائم المال »
فقرة ١٠٨ ص ٥٢ وأحمد فتحي سرور ، المرجع السابق فقرة ٤٦٠
ص ٦٥٢ ومبد الميمن بكر المرجع السابق فقرة ٣٦٠ ص ٧٨٤ ونبيل مدحت
سالم « الخاص » فقرة ١٥٨ ص ١٦٥ وفوزية عبد الستار « الخاص » فقرة
٨٠١ ص ٧٢٦ .

موافقة مالكها أمر لا يعطيه عليها سوى اليد العارضة ، أى الحيازة المادية دون المؤقتة لأن هذه الأخيرة لا تكون الا بعقد بين طرفين يتضمن الاعتراف بالملكية لغير الحائز مثل الايجار أو الوديعة أو عارية الاستعمال . ولا يفنى عن التماقد الصريح أو الضمنى أن تنصرف نية من استولى على الشيء - فى لحظة استيلائه عليه - الى أنه انما يفعل ذلك بنية حيازته على ذمة مالكه .

وقد قابلنا تطبيقا لذلك عند الكلام فى البحث السابق عن اختلاس الأشياء المفقودة (١) ، وأضفنا أن محكمة النقض لم تستلزم معاصرة نية الاختلاس لفعل التقاط هذه الأشياء ، بل اعتبرت للنية اللاحقة نفس الأثر . وهذا القضاء لا يسعنا الا تأييده ، كما أيده من قبل أكثر من شارح . وقد لاحظ عليه الدكتور السعيد : « ان الأمر يزداد وضوحا اذا قورنت هذه الحالة بالمثل الآتى : لنفرض أن شخصا وجد دابة مملوكة لآخر وأراد أن يركبها ليصل بها الى مكان معين وبغير اذن مالكها وبغير أن يكون قاصدا تملكها . فهو لا يمد سارقا بالاجماع لأنه لا يفتلسها بقصد تملكها . ولنفرض أن هذا الشخص بعد أن ركب الدابة وسار بها قليلا بدا له أن يستولى عليها ، وتصرف فيها فعلا تصرف المالك فيما يملك ، فهل يقال فى هذه الحالة انه لا يمد سارقا لأن قصد التملك لم يكن مقارنا لوقت وضع يده على الدابة ؟ لا نظن أحدا يقول ذلك . بل يجب اعتباره سارقا لأنه وقت أن أراد الاستيلاء على الدابة لم تكن يده عليها يد حائز بالمعنى الذى ينتهى معه الاختلاس » .

كما يضيف : « ان هذا الرأى - فضلا عن سنده من القانون - أدعى الى تحقيق المصلحة العامة وحفظ الأمن . ثم هو يعيننا عن التورط فى البحث فى وقت قيام نية التملك ... وأخيرا : أن من يمر على شيء ثم يبدو له أن يملكه بعد التفكير والتروى أشد اجراما ممن تقوم لديه نية التملك فى لحظة عشوره على الشيء تحت تأثير شهوة طارئة أو عدم تدبر العواقب . فأول الرجلين أقربها الى السارق الذى يرتكب الجريمة

(١) راجع ما سبق فى ص ٣٣٥ وما بعدها .

بعد تفكير وتدير « (١) »

وهذا الذى قيل فيما يتعلق باختلاس الأشياء المفقودة فحسب يبدو لنا فى محله . بل واجب التطبيق كقاعدة عامة على كل حالة تثبت فيها على الجاني نية تملك السلعة . ولو كان ظهورها لاحقا لفعل الاستيلاء عليها ما دامت يده عليها لا تزال يدا عارضة .

فمثلا من يستولى على منقول لآخر لفحصه فحسب مع نية رده ثانية ينبغى أن يعد سارقا . متى طرأت لديه نية تملكه أيا كان وقت طروئها .

وكذلك ينبغى أن يكون الشأن فى نظرنا فى حالة الغلط المانع من قيام التجربة اذا زالت أسبابه . فمن يستولى خطأ على مال ما على اعتبار أنه مملوك له . أو أن مالكة أحضره لاهدائه إياه ، أو من يستولى على حيوان ضال مثلا على اعتبار أنه مال متروك أو مباح فانه لا ينبغى أن يعد سارقا . طالما كان يعتقد ذلك لأسباب جدية مقبولة . انما اذا علم فيما بعد أنه ليس مملوكا له أو أن مالكة لم يحضره لاهدائه إياه ، أو أنه ليس مالا متروكا ولا مباحا . فلم لا يعد مختلسا اذا لم يرجع المال الى مالكة ، وقد زائل الغلط وقامت الأدلة على ذلك ؟ وما هو الأساس القانونى لاستمرار حيازة مادية كهذه ، لا سند مشروع لها من تسليم بمقتضى تعاقد . أو من رضاء المجنى عليه . . . أو حتى من نص القانون الذى يوجب عليه رد المال الى صاحبه فور العلم بأن له صاحباً فى انتظار الرد ؟ .

ومثل ذلك نقول أيضا فى حالة توافر سبب من أسباب الإباحة كالدفاع الشرعى . فمن يختلس سلاحا وهو فى حالة دفاع شرعى لاستعماله فى الدفاع لا يرتكب سرقة . انما اذا انقضت دواعى الدفاع ومع ذلك احتفظ بالسلاح نية تملكه ، فلا مانع من القول بقيام السرقة عنده .

(١) السيد مصطفى فى مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٢ عدد ١ ص ١٢ .

وكذلك الحال عند نوافر حالة الضرورة . فمن يجد نفسه عاريا في الطريق رغم ارادته - كشخص نزل للاستحمام في النيل ثم خرج فلم يجد ملابسه بسبب سرقتها أو بسبب هبوب ريح عاتية مثلا - فاختلس جلبابا يستر به نفسه ينبغي أن تمتنع مسؤوليته عن السرقة . انما اذا زالت حالة الضرورة واحتفظ مع ذلك بالجلباب بنية تسلكه ، فلا مانع في نظرها من القول بوجود المسؤولية عن السرقة والعبرة كلها هي بآيات هذه النية . يضاف الى ما تقدم أن السرقة وان كانت جريمة وقتية ، الا أنه تعقب فعل الاختلاس حالة مستمرة يعاقب عليها قانون العقوبات بوصفها جريمة قائمة بذاتها . هي جريمة اخفاء أشياء مسروقة يؤخذ بها غير السارق . وليس ثمة مانع فقهي يحول دون القول بأخذ السارق بها الا أنها نتيجة حتمية للسرقة ، ولا مصلحة للمجتمع في تكرار عقاب نفس الشخص عن أثر الواقعة الأولى بوصف آخر جديد .

والدليل على ذلك أنه قد يحدث أحيانا في العمل أن تضبط أشياء مع شخص تقطع الأدلة على أنها ليست له ، بل مسروقة من مجنى عليه مجهول ، وأنه يعلم بذلك ، فاذا لم يتم الأدلة الكافية على أن هذا الشخص هو السارق بنفسه فالقاعدة أنه يعد مخفيا (١) طبقا لنص المادة ٤٤ ع مكررة . وفي القانون الروماني كانت حيازة السارق للمال المسروق جريمة مستمرة لما تتخسسه من معنى اغتيال مال الغير بدون رضائه Furtum بل من الشراح الحديثين من يقول بذلك حتى الآن (٢) .

وللتوضيح نطبق ذلك على ما نحن بصدده من بحث ، فنقول ان حيازة الخادم لمتنقولات سيده حيازة مادية أي يد عارضة كما نعلم . فاذا اختلسها لنفسه يكون هذا الاختلاس سرقة باجماع الآراء مع أنه ليس الا عبارة عن تضيير في صفة حيازته من مادية الى تامة بطروء نية التملك

(١) راجع مثلا نقض ١١/٢٧/١٩٢١ المحاماة س ٢ ص ٤٣٩ . ولنا عودة تفصيلية الى هذا الموضوع في الباب الأخير من هذا الكتاب .
(٢) راجع مثلا لامبير في ملحق مؤلفه الصادر في سنة ١٩٥٢ ص ٤٣ بمناسبة التعليق على بعض الأحكام الحديثة في شأن جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنتحة .

عنده أيا كان وقت طروئها ، وحيازته كانت قبل طروء هذه النية مشروعة
أما بعد طروئها فقد أضحت غير مشروعة ، ولا تختلف في شيء مطلقا
عن حيازة مضى الأشياء المسروقة .

وفي الصور المختلفة التي أشرنا إليها آنفا لا تختلف حيازة الشخص
الذى استولى على المنقول - قبل طروء نية التملك - عن حيازة الخادم
وقت انتفاء هذه النية عنده ، فهي مثلها حيازة لا سند لها من عقد ، بل
انها أضعف من اليد العارضة اذ لا سند لها حتى من تسليم ماذى برضاء
المجنى عليه . فاذا قامت نية التملك في أية مرحلة من مراحل هذه اليد
العارضة زال كل حائل قانوني قد يحول دون القول بقيام أركان الجريمة
كما في حالة الخادم سواء بسواء - بل من باب أولى - وبذلك نكون
منطقيين مع أنفسنا غير مجانبين في شيء القواعد العامة في التجريم .

وأخيرا فانه لا محل للقول بأن حيازة الخادم لنقولات مخدومه
تكون يدا عارضة فصعب لأنها تجري تحت رقابة مالك المال - وهو
مخدومه - وبالتقرب منه ، أما في الصور الأخرى التي أشرنا إليها فيما
سبق فتكون حيازة المال بعيدا عن رقابة المالك وإشرافه . اذ الفرض
في هذه الصور الأخيرة أن المالك لم يصدر منه أى تسليم يفيد رغبته
في التخلي عن رقابته على ماله لأحد ما ، ومن باب أولى منح أية صورة من
صور الحيازة الى ذلك الذى استولى على ماله بحسن نية في مبدأ الأمر ،
ثم بسوء قصد ثابت فيما بعد .

اثبات القصد

سلطة الاتهام هي المكلفة بإثبات القصد كما هي القاعدة . والعلم
بالوقائع يجب أن يقام عليه الدليل ، الا اذا كانت ظروف الحال تشير
اليه . والأصل في الانسان أنه يسرق مالا يعلم أنه مال الغير ، فاذا زعم
أنه كان يعتقد أنه ماله الخاص - رغم دلالة حيازة الغير اياه - وجب أن
يقيم الدليل على ذلك . ومثل ذلك أيضا اذا زعم أنه يعتقد أنه يأخذ
مالا مباحا أو متروكا وكانت ظواهر الحال تكذب زعمه . ونية التملك
هي الأصل فيمن ينتزع مالا من حيازة الغير ، ولا محل لاقامة الدليل

عليها ، الا اذا اختلطت بغيرها اختلاطا واضحا (١) ، كاختلاطها بنية الاستعمال ، أو اذا دفع المتهم لأسباب جديّة باتتافها لديه .

الباعث

متى توافر للسرقة قصدها الجنائي بشرطيه العام والخاص ، فقد قام الركن المعنوي للجريمة بصرف النظر عن الباعث . فيستوى أن تكون السرقة بدافع الحاجة الى المال ، أم رغبة الانتقام من المجنى عليه : أم دفع اتهام كسرقة أوراق للتخلص من مسئولية جنائية أو ادارية (٢) .

والسرقة بدافع الفقر تمد سرقة مع ذلك ، ولا تنتفي المسئولية الا اذا توافرت لها أركان حالة الضرورة كما تتطلبها المادة ٦١ ع ، كمن يسرق خبزا ينقذ به نفسه أو غيره من خطر جوع شديد ، بشرط ألا يكون لارادته دخل في حله ، ولا في قدرته الحصول على الخبز بطريقة أخرى ، وهي شروط يصعب تحققها في العمل (٣) .

ويثار البحث أحيانا حول مرض نقصاني معروف يعبر عن مظاهر عصاب القهر . وهو يدفع صاحبه بقوة كبيرة الى أخذ شيء ، في الغالب لا يكون بحاجة اليه *Kleptomanie* . والراجع أنه يكن اعتبار هذا المرض في حكم العاهة العقلية عندما ثبت وجوده بالفعل ويتخذ مظهرا خطيرا عند الجنائي . بحيث ينتقص من ارادته (٤) . وتفلت من المسئولية من باب أولى الرقات التي يرتكبها المرضى بالشلل الجنوني العام *paralysie generale* . وهي تقع بشكل ظاهر ودون محاولة التستر أو الهروب وتكون معظم المروقات تافهة . وهي شائمة الوقوع من

(١) نقض ١٩٤٦/١٢/٣٠ مجموعه عامم كتاب ١ رقم ٥٣ ص ١٢٩ .

(٢) نقض ١٩٢١/٩/٢٨ الحاماة س ٢ ص ٥ .

(٣) وقد برأت محكمة فرنسية امرأة في حالة من الفقر المدقع اتهمت بسرقة رغيف من الخبز على اساس انتفاء القصد الجنائي . وهو اساس خاطيء اذ القصد متوافر بتوافر نية الملك ، وكان ينبغي بحث الموضوع في ضوء ظرف الضرورة أو الاكراه الادبي . (حكم أميان *Amiens*)

في ١٨٩٨/٤/٢٣ دالوز ١٨٩٩ - ٢ - ٣٢٩ .

(٤) راجع جارسون فقره ٣٠٩ .

المرضى بهذا المرض (١) . وذلك في نطاق الأحكام العامة في امتناع
المسئولية للجنود أو للعاهة العقلية .

العقوبة

السرقة اما بسيطة ، واما تحيط بها ظروف مشددة . وقد نصت على
الأولى المادة ٣١٨ فقالت : « يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز
سنتين على السرقات التي لم يتوافر فيها شيء من الظروف المشددة... » .

وسنعالج هذه الظروف المشددة في فصل لاحق .

وقد تسدد العقوبة كذلك بسبب المود وقد يكون بسيطاً كما في
المادتين ٤٩ ، ٥٠ ، وهو يبيع للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى
المعرو قانوناً للجريمة ؛ بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد . كما قد
يكون عوداً متكرراً كما في المادة ٥١ ع ، وهو يبيع للقاضي أن يحكم
بعقوبة الأشغال الشاقة من سنتين الى خمس سنين ، وإذا ارتكب العائد
جريمة أخرى خلال مدة الافراج الشرطى أو في مدة سنتين من الافراج
النهائى جاز ايداعه احدى مؤسسات العمل لمدة لا تزيد على عشر سنين
(م ٥٣) . وتمد السرقة والنصب وخيانة الأمانة جناحاً متماثلة في المود
بنص صريح (م ٤٩) (٢) .

وقد نصت المادة ٣٢٠ ع أيضاً على أن « المحكوم عليهم بالحبس
لسرقة يجوز في حالة المود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة
على الأقل أو سنتين على الأكثر » . وهى تقابل المادة ٤٠١ ع . ف .
والمراقبة هنا عقوبة تكميلية جوازية للحكم بها ينبغى توافر
ما يلى : -

(١) كانون وهابى في الطب العقلى ص ٧٣ .

(٢) كما يلحق بها بعض الجرائم المشابهة لها ، اذ التماثل في المود
ليس وارداً في القانون على سبيل الحصر ، مثل سرقة المستندات المودعة
في المحكمة ولو من صاحبها والمال المرهون من صاحبه . بل يعد تماثلاً
للسرقة والنصب وخيانة الأمانة أيضاً جرائم الاعتداء على الحجبوز التى
سترد فيما بعد وكذلك اخفاء الأشياء المتحصلة من هذه الجرائم ، وابتزاز
المال بالتهديد ، وفي الجبلة جرائم سلب المال .

- ١ - أن تكون الجريمة تامة لا شروعا فيها (١) .
 - ٢ - أن يكون المتهم عائدا طبقا لنص المادة ٤٩ ع (٢) .
 - ٣ - أن تكون العقوبة الأصلية هي الحبس فلا تكفى الغرامة (٣) .
ولأنها عقوبة تكميلية يجوز الحكم بها ولو لم تطلبها النيابة (٤) .
- والشروع في السرقة يعاقب عليه طبقا لطبيعة الجريمة : فإذا كانت جنحة كانت العقوبة هي « الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بفرامة لا تزيد على عشرين جنحا مصرية » طبقا للمادة ٣٣١ ، أما إذا كانت جناية فتطبق حينئذ عقوبات المادة ٤٦ .

(١) نقض ١٩٣٨/١/٣ الفواعد القانونية ج ٤ رقم ١٤٣ ص ١٣٩ .
(٢) نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ رقم ٧٠ ص ٩ ق .
(٣) نقض ١٩٣٨/١/٣ رقم ٥٧ ص ٨ ق .
(٤) نقض ١٩٢١/٣/٦ مج ٣ ص ٣٤ ن ٧٧٣ .

الفصل الثاني

في السرقة التامة والشروع فيها

تحديد اللحظة التي يسكن القول فيها بتمام الجريمة من الأهمية بمكان . ومثله تحديد اللحظة التي يمكن القول بوقوع البدء في تنفيذها ، ولا يقل عنهما تحديد الحد الفاصل بين اللحظتين . اذ يتوقف على هذا التحديد بجوابه المختلفة امكان الفصل في أمور متعددة :

فأولا : يتوقف عليه التمييز بين الأفعال التي تكون الجريمة التامة ، وأفعال الشروع فيها . بما يترتب على ذلك من تفاوت كبير في العقوبة سواء أكانت الواقعة جنحة (راجع م ٣٢١) أم جناية (راجع م ٤٦) . بل رأينا كيف أن مرافعة البوليس عندما تكون عقوبة تكميلية في السرقة يعود يجوز الحكم بها في الجريمة التامة دون الشروع (م ٣٢٠) .

وثانيا : لأن الشروع في الجريمة هو البدء في تنفيذها . أما ما يسبق ذلك فيعد أفعالا تحضيرية تقل من العقاب كلية بوصفها مرحلة في الجريمة ، وقد يعاقب عليها استثناء بوصفها جرائم خاصة .

وثالثا : لأن الظروف المشددة المختلفة في الجريمة يجب أن تكون معاصرة لها ، منذ البدء في التنفيذ حتى تمامها كلية ، أما اذا كانت سابقة على الشروع أو لاحقة للجريمة التامة ، فلا يعتد بها بوصفها كذلك ، وان جاز أن تمد جرائم خاصة .

ورابعا : لأن رضاء المجنى عليه يحدث أثره من حيث الحيلولة دون قيام السرقة اذا صدر قبل وقوعها أو أثناءه ، أما صدوره بعد ذلك فأمر لا يعتد به .

وخامسا : لأن المتهم يستطيع أن يفلت من العقوبة اذا عدل عدولا اختياريا قبل تمام الجريمة لا بعد ذلك ، تطبيقا للقواعد العامة فيه . فرد

المال المسروق بعد تمام السرقة لا يحول دون قيامها حين أن رده قبل تمامها يحول دون ذلك .
وسنعالج في مبدأ الأمر السرقة التامة ، ثم بعدئذ الشروع فيها ،
اذ أن تحديد أفعال الشروع ينوقف - الى حد كبير - على تحديد
الأفعال التي تتم بها الجريمة .

المبحث الأول

السرقة التامة

من المسلم به أن السرقة جريمة وقتية تقع بمجرد وقوع فعل
الاختلاس وتبدأ المدة المسقطه للدعوى فيها من هذه اللحظة الأخيرة ،
حتى ولو ظل السارق محتفظا بالمال المسروق لمدة سنين طويلة بعدها ،
أو نقله من مكانه أو تصرف فيه ، وذلك على عكس ما كانت عليه الحال
في القانون الروماني حيث كان حبس المال المسروق بمعرفة السارق
جريمة مستمرة .

ويمكن ارجاع الآراء المختلفة في تحديد لحظة تمام السرقة الى
رأين رئيسين :

الأول - يرى أن السرقة لا تتم الا بخروج السارق من مكان
السرقة وايداعه المال المسروق في المكان المعد له ، أما قبل ذلك فالواقعة
تكون شروعا .

الثاني - يرى أن السرقة تتم بمجرد اخراج المال المسروق من
حيازة صاحبه وسيطرته الى حيازة الجاني وسيطرته ، تمام نقله من المكان
الموضوع فيه ، حتى ولو لم يكن السارق قد فر به أو أودعه في المكان
المعد له ، وهذا الرأي نتيجة طبيعية لربط فعل الاختلاس بنظرية الحيازة
المدينة ، وتعريفه بأنه انتزاع لحيازة المال أو اخراجه من حيازة صاحبه
dépossession . على نحو ما يبناء عند معالجة السلوك المادي
للجريمة .

واجتماع الشراح سواء في مصر أم في فرنسا منقذ على هذا الرأي الثاني القائل بتمام السرقة بمجرد خروج الشيء المسروق من حيازة المجنى عليه الى حيازة الجاني ، باستيلاء هذا الأخير عليه استيلاء يجعله صاحب السيطرة عليه ، حتى ولو لم يكن قد أودعه بعد في المحل المعد له . كما تأخذ به معظم الشرائع المختلفة^(١) . أما قبل ذلك فالواقعة تعد مجرد شروع : حتى ولو تعدت إعادة الشيء الى حالته الأصلية تماما ، كمن يقطع شجرة أو ثمارا لسرقتهما ، فيعتبر شارعا لا مرتكبا جريمة تامة ما دام قد ضبط قبل نقلها من مكانها ودخولها في حيازته بالفعل .

وخروج المال المسروق من حيازة المجنى عليه يكون بخروجه من حوز المجنى عليه الى حوز الجاني . كنشال ينشل حافظة نقود المجنى عليه ويضعها في جيبه ، فتعتبر الجريمة تامة منذ هذه اللحظة . وقد تتم الجريمة بخروج الجاني من منزل المجنى عليه ، اذا كان دخله بسبب غير مشروع كاللص الأجنبي عن الدار . أما بالنسبة لمن كان داخل المنزل بسبب مشروع فان انتزاع الحيازة ينتهي بنقل الجاني للشيء من حوز المجنى عليه ووضع في حوزة الخاص كخادم يأكل الشيء المسروق خلسة أو يتسلعه أو يضعه في حقيبه الخاصة أو في جيبه^(٢) . واذا وضع الخادم هذا الشيء في غرفة من الغرف تمهيدا لسرقته فيما بعد فالواقعة تعد شروعا اذا كانت الغرفة داخل شقة مخدومه وتحت سيطرته . أما اذا نقله الى غرفته المستقلة عن شقة المخدوم كان تكون فوق السطح أو في البدروم فتتسع الجريمة تامة عندئذ بمجرد وضع الشيء فيها .

وتسترشد محكمة النقض بهذا الرأي أيضا ، فهي تعتبر شروعا لا جريمة تامة نقل الجاني المال المراد سرقته من مكان الى آخر في نطاق

(١) راجع جارد ح ٦ فقرة ٢٣٨٢ ، ٢٣٨٢ وجارسون فقرة ٤٧٢ والموسوعة الجنائية ج ٤ فقرة ١٦٥ ص ٢٤٠ .
وهناك رأي ثالث مهجور تسرع فيعتبر أن السرقة نفع تامة بمجرد رفع الشيء من موضعه وكانت تأخذ به المادة ٤٠٢ من القانون الإيطالي السابق ، ولكنه عدل عنه ، كما لا يجد انصارا من الشراح .
(٢) راجع أحمد أمين ص ٦٤٧ .

لا يخرج مع ذلك من حيازة المجنى عليه الى حيازته الخاصة ، تمهيدا لادخاله خارجا فيما بعد ، مثل نقل سبائك نحاسية من احدى ورش السكك الحديدية الى قرب سورها الخارجى لهذا الغرض (١) ، ونقل ممرض بباطلين من مخزن مستشفى أميرى ووضعها فوق أسرة المرضى وتحت الفراش بقصد اخراجها من المستشفى عندما تحين الفرصة المؤاتية (٢) . ذلك حين اعتبرت جريمة تأمة اخراج المروقات من منزل المجنى عليه ، وقد وجد بعضها فى هذا المنزل وبعضها الآخر على حائط من منزل خرب مجاور تمهيدا لنقلها فيما بعد ، لأنها بذلك تكون قد خرجت من حيازة المجنى عليه (٣) .

تمام السرقة رهن بانتفاء التلبس :

الا أنه ينبغى أن يضاف هنا تحفظ هام على هذا الميار . وهو خاص بقيام حالة التلبس . ذلك أن خروج السارق بما سرق من مكان السرقة لا يؤدى الى انتقال المروق من حيازة المجنى عليه الى حيازته اذا كانت حالة التلبس بالسرقة لا تزال قائمة لم تنته بعد . ولو كان التلبس قد ضبط خارج نطاق محل وقوعها (٤) . فحينئذ ليس من المقبول القول بأن السرقة قد تمت فعلا ، وأن الشيء المروق قد انتقل الى حيازة الجانى ، بينما لا يزال المجنى عليه يطارده ويتبعه لاسترداد منقوله منه . أو اذا كانت العمامة لا تزال تتبعه مع الصباح اثر وقوعها . فامساك الجانى بالمروق على هذه الصورة أو تلك امساك ماذى فحسب لا يمكن وصفه بأنه حيازة فعلية ، حتى مع التسليم بقيام نية التملك ، إذ أن الحيازة كما قلنا فيما مضى تتطلب سلطة مادية أو سيطرة كافية على الشيء . فهذا التحفظ متصل أوثق الصلة بنظرية الحيازة كما فصلها جارسون ، ويترتب عليه وجوب اعتبار مرحلة الشروع لا تزال قائمة طالما كانت حالة التلبس

(١) نقض ١٩٣٦/١/٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧ ص ٥٢٨ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٥/١٢ احكام النقض ص ٣ رقم ٢٤١ ص ٩١٥ .

(٣) نقض ١٩٤٢/١٢/١٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٣ ص ٦٤ .

(٤) راجع جارسون فقرة ١٧ .

لا تزال كذلك ، ولنا عودة الى تطبيق ذلك على فعل الاكراه بوصفه ظرفا مشددا في السرقة .

ويراعى أخيرا أنه ما دامت السرقة تتم تماما بانتقال المال المسروق من حيازة المجنى عليه الى حيازة الجاني وسيطرته ، فإنه متى تم هذا الانتقال كان كل اتصال لاحق للجاني بالمال المسروق يعد أثرا حتميا من آثار السرقة ، وليس سرقة جديدة متى ظل سلطانه مبسوطا على المال المسروق .

لذا فإن اكتشاف المجنى عليه لجزء من المال المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المال المسروق من حيازة الجاني ولا يعيده الى حيازة المجنى عليه الذي لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذي أخفى فيه سرقة جديدة ، ولو كانت السرقة قد تمت في الليلة السابقة ، فلا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المال المسروق من مكان الى آخر بعد ذلك (١) .

المبحث الثاني

الشروع في السرقة

من المعلوم أن هناك مذهبين رئيسيين يتنازعان تحديد أفعال الشروع ، أي البدء في التنفيذ ، هما المذهب المادي أو الموضوعي والمذهب الشخصي : -

المذهب المادي

وهو يرى أن الشروع يكون بالبدء في تنفيذ الفعل المادي المكون للجريمة . فإذا كانت السرقة تتم بإخراج المال من حيازة المجنى عليه الى حيازة الجاني كما سلف ، فالبدء في تنفيذها يكون بوضع الجاني يده

(١) نقض ١٩٦٢/٤/٢٤ احكام النقض من ١٣ رقم ١٠٧ ص ٤٠٧ .

بالفعل على المال بغية اخراجه من حيازة المجنى عليه ، أما الأفعال السابقة على ذلك ، مثل دخول منزل المجنى عليه ، وكسر الأبواب الخارجية أو الداخلية ، بل كسر الخزائن والدواليب ، فلا تعد شروعا معاقبا عليه .

ويرى فريق من أنصار المذهب المادى أن المعيار فى تمييز الأفعال التى ينبغى أن تعد شروعا فى الجريمة عن الأفعال التى لا ينبغى أن تعد كذلك هو أن الأفعال التى تدل بذاتها - ومجردة عما قد يحيط بها من ظروف - على انصراف ارادة الجانى الى ارتكاب جريمة بعينها من *Actes univoques* تعد شروعا فيها ، مثل كسر دولاب أو خزانة فى السرقة أما الأفعال التى لا تدل على نية ارتكاب جريمة معينة بالذات ، وتكون قابلة لأكثر من تمليل *Actes équivoques* ، ويصح أن تعد بدءا فى تنفيذ أكثر من جريمة فلا تعد شروعا فى أية واحدة منها . كدخول المنزل فكما قد يكون للسرقة قد يكون للقتل أو للضرب أو للاختطاف أو للحريق ... الخ .

كما يرى فريق آخر من أنصار المذهب المادى أنه يعد شروعا البدء فى ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة ، وكذلك كل فعل يمكن أن يعد ظرفا مشددا فيها ، ومن ثم يعد شروعا فى السرقة ارتكاب أفعال الكسر والتسور واستعمال مفاتيح مصطنعة والدخول الى المنزل المسكون والمعد للسكنى أو ملحقاته . وأكراه المجنى عليه ، وتهديده بسلح بقصد السرقة وهكذا ... وهذا رأى الأخير يميل بذلك الى التخفيف من حدة المعايير المادية السابقة والتوسيع من نطاق الشروع ، حتى لا تغفل أفعال خطيرة وقريبة من الفعل التام من العقاب كلية (١) .

(١) وقد ذهب حكم تقضى صراحة الى أن اتيان الجانى شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفى لاعتباره شارعا فى جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة . وكان الظرف المشدد فى واقعة الدعوى هو الاكراه للسرقة (نقض ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ رقم ١٨٧ ص ٥٥١) .

المذهب الشخصي

وهو يرى أن الشروع يكون بتنفيذ كل فعل مادي يحل على القول بأن المجرم قد سلك به نهائيا سبيل الجريمة ، وأصبح عدوله عنها أمرا غير محتمل أو ضعيف الاحتمال . أو كما يقول البعض ، انه كل فعل يكون الجاني قد أفصح به عن عزمه النهائي على بلوغ مأربه ، أو يكون قد دخل به في فترة التنفيذ . أو كما يقول البعض الآخر انه كل فعل يؤدي حالا وبمباشرة الى ارتكاب الجريمة ، ولو كان سابقا على الأفعال الداخلة في تكوينها المادى : أو مستقلا عن ظروفها المشددة : ولعل هذا التعريف الأخير للمذهب الشخصي هو الأكثر شيوعا بين شراح القانون (١) .

فالمذهب الشخصي يعطى الاعتبار الأول لشخص المجرم لا لمساديات الجريمة موسما بذلك من نطق الشروع توسعا كبيرا ، وتاركا تقديره متروقا على الظروف الخاصة بالمتهم ، من سن وتعليم وسوابق وبيئة ومهنة وحالة اجتماعية وعائلية . فكلها قد تساعد على تبين ما اذا كان من المتوقع عدوله عن الجريمة بعد المراحل التى قطعها فيها ، أم لا . فمن الجلى أن اللص ذا السوابق - عديم الحرفة والثقافة يكون احتمال عدوله عن السرقة اذا وصل الى مرحلة معينة فيها ، أقل بكثير من احتمال عدول شخص مبتدئ في السرقة ، أقدم على مشروعه - غير المشروع - بدافع من الحاجة الملحة ، اذا وصل الى نفس المرحلة .

الشروع في السرقة في القضاء المصرى

المذهب السائد فى القانونين المصرى والفرنسى هو المذهب الشخصى دون المادى . وطبقا لهذا المذهب السائد ، اعتبرت محاكمنا أفعالا تؤدي حالا وبمباشرة الى ارتكاب الجريمة ، وتشعر بأن المتهم قد سلك سبيل الجريمة نهائيا ، وأفصح بها عن عزمه الأخير على اتمامها ما يأتى :

(١) راجع فى تفصيل ذلك : جاردو الموزج فقرة ٧٩ ص ٢٠٣ وجارسون ٢ م فقرة ٤٩ ودونديه دى فاير الطول ص ١١٨ .

— محاولة فتح باب دكان مغلق (١) ، وتحريك ضبة باب محل به مواش لسرقتهما (٢) . وجذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل الى فتحه (٣) ، ومن باب أولى الدخول بالفعل الى المحل الذي به الأشياء المراد سرقتهما (٤) .

— التسلق بقصد المرققة (٥) ، وصعود المتهمين الى سطح المنزل المراد سرقته عن طريق تسلق جدار منزل مجاور (٦) .

— قف جدار منزل المجنى عليه ، ولو كان في بدائه (٧) .

— ضبط شخص على سلم منزل مسكون متجها الى السطح للسرقة منه ومعه أدوات تستعمل في فتح الأبواب وكسرها ، حتى بعد اذ عاد أدراجه يبنى القرار بعد ما أحس بوجود شخص على السطح « لأن الأفعال التي صدرت من الطاعن تمتد من الأعمال المؤدية مباشرة الى ارتكاب جريمة السرقة » . وكان من أوجه الطعن أن الواقعة على هذا النحو تكون مجرد دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة (٨) . وعلى العموم « تنتهي الأعمال التحضيرية — على حد تعبير محكمة النقض — الى سرور المنزل بحيث لو تخطى الجاني هذا السور ... فإن فعله لا يمكن اعتباره شيئا آخر غير بدء في تنفيذ فكرته الاجرامية » (٩) . وكذلك الدخول الى فناء مصنع بطريق التسور والاختباء فيه بجوار مخزن المصنع الذي به الأشياء المراد سرقتهما : خصوصا وأن باب المخزن يفتح ويفلق دون

(١) نقض ١٩٢٧/٦/٦ مج س ٢٨ رقم ٣١ .

(٢) نقض ١٩١٨/٥/١١ الشرائع س ٦ ص ٣٩ .

(٣) نقض ١٩٤٣/٣/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٣١ ص ٩٢ .

(٤) نقض ١٩٣٩/٦/٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤٠٢ ص ٥٦٧ .

و ١٩٦٣/٣/١١ أحكام النقض س ١٤ رقم ٢٧ ص ١٧٨ .

(٥) نقض ١٩٣٩/٥/١٥ رقم ٦٨٥ س ٩ ق .

(٦) نقض ١٩٢٤/١٠/٢١ رقم ١٦١١ س ٤ ق و ١٩٣٤/١٠/٢٩

القانون والاقتصاد س ٥ ملحق الممدد الأول والثاني رقم ١٢ .

(٧) نقض ١٩١٦/٩/٢٧ الشرائع س ٤ رقم ١٢ ص ٣٤ .

(٨) نقض ١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٣ رقم ٣٦٥ ص ١٧٩ .

(٩) نقض ١٩٣١/١/١٨ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٦٠ ص ٢١٧ .

مفتاح ، فإن هذا يعد شروعا في السرقة (١) .

— كسر الخزائن والدواليب بقصد السرقة (٢) ، وتظهر أهمية هذا
الفرض اذا كان الجاني مقيما في المنزل أو دخله بسبب مشروع .
— فك صواميل ماكينة للتمكن من سرقتها (٣) .

— نقل أدوية من مكان الى مكان آخر داخل صيدلية للتمكن من
اخراجها بعيدا عن الرقابة (٤) . ومثلها أيضا نقل غلال من مخازن السكة
الحديدية الى مكان آخر في دائرة المحطة للتمكن من اخراجها فيما بعد (٥) .
— قيام عساكر مكلفين بحراسة أجولة أرز وردت الى محطة سكة
حديدية — بعد أن اتفقوا فيما بينهم على سرقة بعضها — بالاتفاق مع
حوزي على نقل أربعة أجولة منها ، ثم احضار هذا الأخير عربته وإيقافها
في ركن مظلم قريب (٦) .

— وضع الجاني يده في جيب المجنى عليه بقصد السرقة ولو كان
خاليا (٧) .

— وضع الجاني بعض أقطان الشركة في أكياس بفناء المحلج بعد أن
كتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا
التاجر اثباتا للملكية ، وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها التاجر أن
يتسلم الأقطان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن
يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة (٨) .

— توجه المتهم الى المخزن المعد لتفريغ المازوت حتى وإن لم يقيم

-
- (١) نقض ١٩٥٨/١٢/١٥ طعن رقم ١٩٦٣ سنة ٢٨ ق .
(٢) أسبوط الابتدائية في ١٩١٤/٢/١٢ مج ١٥ عدد ٦٥ .
(٣) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢٩ ص ٣٠٢ .
(٤) نقض ١٩٤٢/١٢/٧ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٥ ص ٥٠ .
(٥) نقض ١٩٤٢/٥/١٨ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٠٦ ص ٦٦٢ .
(٦) نقض ١٩٥٢/٢/٣١ رقم ١٦٠٠ ص ٢٢ ق .
(٧) نقض ١٩٢٤/١١/٣ الحسامية ص ٥ رقم ٢٦٦ و ١٩٤٨/٣/١ .
القواعد القانونية ج ٢ رقم ٥٥٦ ص ٤١٩ .
(٨) نقض ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض ص ٩ رقم ١٧ ص ٦٨ .

بالتفريغ واكتفى بإزالة الرصاص الذى يقفل به صنبور خزان السيارة ، وحصل على توقيع المتهم الثانى على القاتورة بما يفيد استلامه الزيت ، ثم سلوكه الطريق المؤدى الى خارج مصنع الشركة حيث اكتشف شيخ الخفراء وجود المازوت بالسيارة وقام بضبطه . فان ذلك يعتبر بدءا فى التنفيذ لجريمة السرقة لأنه مؤدّر فوراً ومباشرة الى اتمامها (١) .

— أن يضبط الجانى خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة حاسبة مملوكة لها : وقد اعترف بشروعه فى سرقتها وبأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه مع المتهم الثانى . ويعد الفعل بالنسبة لكليهما شروعا فى السرقة (٢) .

— تسلق ثلاثة من المتهمين للسور الخارجى للعديفة الى داخل المنزل ، مع بقاء الرابع بالسيارة فى الطريق فى انتظارهم حتى اتمام السرقة، ثم معالجة المتهم الثانى الباب الداخلى بأدوات أحضرها لكسره الى أن كسر بعض أجزائه ، متى ثبت أن المتهمين كانوا ينوون سرقة محتويات المنزل (٣) .

(١) نقض ١٩٦٤/١/٢٠ احكام النقض س ١٥ رقم ١٤ ص ٦٦ .
(٢) نقض ١٩٦٥/٦/٢٩ احكام النقض س ١٦ رقم ١٢٥ ص ٦٥٤ .
(٣) نقض ١٩٦٦/١٠/٤ احكام النقض س ١٧ رقم ١٦٨ ص ٩١١ .

الفصل الثالث

في الظروف المشددة للسرقة

الظروف المشددة للسرقة نوعان رئيسيان : نوع يشدد العقوبة في نطاق وصف الجنحة ونوع آخر يغير وصف الجنحة الى جناية .
وسنعالج كل نوع منهما في بحث مستقل .

المبحث الأول

جنح السرقة ذات الظروف المشددة

ينت هذه الظروف المادة ٣١٧ ع ونصها كالآتي :

« يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولا : على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة .

ثانيا : على السرقات التي تحصل في مكان مسور بهائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة .

ثالثا : على السرقات التي تحصل بكسر الاختام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني .

رابعا : على السرقات التي تحصل ليلا .

خامسا : على السرقات التي تحصل من شخصين فاكتر .

سادسا : (١) .

(١) ملفاة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ الجريدة الرسمية عدد ٢٣ في ١٩٧٠/٦/٤ .

سابعا : على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة اضرارا بمخدوميهم ، أو المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

ثامنا : على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل ، أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم ، اذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة .

تاسعا : على السرقات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء » .

وسنعالج حكم كل فقرة من هذه الفقرات في مطلب خاص على التوالي ، ثم نمالج في مطلب أخير طبيعة هذه الظروف من الوجهة القانونية .

المطلب الأول

السرقه في مكان مسكون او معد للسكنى او محل عبادة

أشارت الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ الى ثلاثة أنواع مختلفة من الأمكنة التي يترتب على حصول السرقه فيها تشديد العقوبة ، لما يتضمنه ذلك من انتهاك حرمتها والاخلال بما ينبغى أن يشعر به الناس فيها من طمأنينة ، أو نحوها من احترام ، وهذه الأمكنة هي :

١ - المكان المسكون .

٢ - المكان المعد للسكنى وملحقاته .

٣ - المحل المعد للمادة .

اولا : المكان المسكون Lieu habité

هو المكان المستعمل للسكنى بالفعل - كالمنزل والمستشفى والمزل الصحى والمهبط والمدرسة الداخلية والثكنة والسجن - ولو كان لم يعد في الأصل لهذا الغرض أو ذلك ، كالمحل التجارى الذى يبيت فيه شخص أو أكثر والاصطبل الذى يبيت فيه سائق العربيه ، والحظيرة التى يبيت (م ٢٤ - جرائم الأشخاص والأموال)

فيها الراعى (١) •

ويصح أن يكون بناء بالآجر ، كما يصح أن يكون مصنوعا من
'خشب أو الخيام • وإن يكون ثابتا أو أن يكون متقللا مثل كشك
أو باخرة أو عائمة (٢) •

انما لا يمه مكانا مسكونا القارب النيلى اذا لم يكن به محل
مخصص للسكنى (٣) • كما لا تعد كذلك عربة السكة الحديدية حتى
ولو كانت عربة نوم اذ النوم غير السكنى ، فالأول لا يتطلب غير قضاء
الليل أما السكنى فتتطلب الإقامة والاستقرار ، ولذلك تعد عربات السكة
الحديدية المخصصة لإقامة بعض الموظفين أثناء تجوالهم مكانا مسكونا
بشرط أن تكون مستعملة بالفعل فى السكنى (٤) •

ثانيا : المكان المعد للسكنى وملحقاته

Lieu destiné à l'habitation et dépendances

هو المنزل المخصص للسكنى ، وإن لم يكن مسكونا بالفعل وقت
وقوع السرقة ، فيدخل فيه المنزل المهجور ومنزل الاصطياف أو المشتى •
ويشتر المنزل الخالى من السكان والمفروشات ، كالمنزل الذى تم بناؤه
حديثا ولكن لم يسكن فيه أحد بعد ، خلافا بين الشراح • فيذهب جاب
الى أن التشديد يسرى عليه (٥) ، حين يرى جاب آخر أنه لا يسرى عليه
لانتفاء حكمته (٦) ، اذ أن المراد بالمكان المعد للسكنى المكان المحجوز
على ذمة شاغلين معينين ، وإن كانوا متغيين عنه مؤقتا لفترة طالت
أو قصرت •

(١) نقض فرنسى فى ١٨١٢/١/٤ موسوعة دالوز « السرقة »
فقرة ٣١١ •

(٢) جابرو ج ٦ فقرة ٢٤٤٠ •

(٣) استئناف مصر فى ١٨١٧/٣/١٦ القضاء س ٤ ص ١٩٩ •

(٤) راجع لجنة المراقبة القضائية سنة ١٩٠٣ رقم ٤٧٦ •

(٥) جابرو ج ٦ فقرة ٢٤٤ •

(٦) جارسون م ٣٨١ - ٣٨٦ فقرة ٧٥ - ٨٤ •

ولا يعتبر مكانا معدا للسكنى الأمكنة المخصصة لتجمع الناس في أوقات معينة كالأندية والملاهي والمقاهي والدواوين ، إلا اذا كان يبيت فيها شخص أو أشخاص ولو لحراستها ، كالتخفيير أو البواب ، ويتحقق التشديد حينئذ بوصف المكان مسكونا لا معدا للسكنى (١) .

وملحقات المكان المعد للسكنى هي الحديقة والمخازن والجراج والسطوح والبدروم وبيوت الدواجن وما إليها . وحماية المادة مقصورة على ملحقات المكان المعد للسكنى بحسب طبيعته ، فلا تسرى على ملحقات المكان غير المعد للسكنى ، ولو كانت مسكونا بالفعل . ويشترط في الملحقات أن تكون تابعة للمنزل ومنصلة به . وتشترط المادة ٣٩٠ ع . ف صراحة أن يضمها مع المنزل سور واحد والا اعتبرت منفصلة عنه ، ولا يوجد لدينا نص يستلزم مثل هذا الشرط ، ولكنه مستفاد من روح التشريع .

ولا أهمية لما اذا كان دخول الجاني الى المكان بسبب مشروع ، فيتحقق الظرف المشدد ولو وقعت السرقة من خادم أو ضيف مقيم فيه .

ثالثا : المحلات المعدة للمادة Edifices consacrés au culte

هي الأمكنة المعدة لاقامة الشعائر الدينية وقد شملها القانون بحماية خاصة رعاية لحرمتها ، وتدخل فيها المساجد والكنائس والمعابد . ويرى جانب من الشراح أنه يلزم فيها أن تكون أمكنة عامة ، فلا تسرى الحماية على ما كان منها يتبع المدارس والجمعيات والمستشفيات (٢) ، حين يرى جانب آخر أنها تسرى على هذه وتلك معا (٣) ، وهو ما يبدو أولى بالاتباع لانتفاء حكمة التفرقة .

(١) راجع جاردو المرجع السابق وشوفو وهيلي ج ٥ فقرة ٢٠٦٣ وبلانش ج ٦ فقرة ٦ .

(٢) احمد أمين ص ٦٦٣ والموسوعة الجنائية ج ٤ فقرة ٢٢٠ ص ٢٦٢ .

(٣) جاردو ج ٦ ص ١٩٥ وشوفو وهيلي ج ٥ فقرة ٢٠٦٥ .

المطلب الثاني

السرقفة من مكان مسور

بالكسر أو التسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة

المستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٣١٨ أنه يلزم لانطباقها اجتماع شرطين ، أولهما وقوع السرقفة من مكان مسور ، وثانيهما وقوعها بالتسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة .

أولا : المكان المسور Lieu clos

يتطلب النص صراحة أن يكون « المكان مسورا بعائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق » . فلا أهمية لنوع السور ولا لدرجة احتماله ، إنما ينبغي على أية حال أن يكون المكان مسورا ، بما يقتضى من الجاني مجهودا ولو ضئيلا لاقتحامه . فلا محل للتشديد إذا لم يكن السور تاما ، أو تركت فيه فتحة كبيرة ولم يركب عليها باب يمكن اغلاقه . ومن باب أولى إذا كان السور قد تهدم وأصبح أطلالا^(١) . وقد حكم في فرنسا بأن النهر الذى يحيط بجريدة في وسطه لا يعد مسورا لها^(٢) .

وحكمة التشديد هي أن المجنى عليه قد اتخذ حيطه بإقامة السور، فضلا عن أن الجاني قد كشف عن درجة من الخطورة الملحوظة بإقدامه على اقتحامه ، سواء عن طريق الكسر أم التسور أم استعمال مفاتيح مصطنعة . ولا تظهر فائدة الفقرة الثانية من المادة ٣١٧ ، إذا كان المكان المسور مسكوتا أو معدا للسكنى أو ملحقاته ، إذ تغنى عنها حينئذ الفقرة الأولى منها . وإنما تظهر مزية النص إذا كان هذا المكان عبارة عن حديقة أو مخزن أو شولة أو مصنع أو متجر أو مسرح ، ولا يسكن في هذه الأماكن أحد .

(١) جارسون فقرة ١٠٩ وبلانش ج ٦ فقرة ١٥ .

(٢) نقض فرنسى في ١٨٣٠/٢/١٢ بلفان رقم ٤٢ .

ثانيا : الكسر أو التسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة

المقصود بالكسر استخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للإغلاق (١) . ويفرق الشراح عادة بين نوعين من الكسر : الكسر من الخارج *Effraction extérieure* والمقصود به أى تعطيم أو هدم أو نزع فى النطاق الخارجى للمكان المسور كالسياج أو الجدار أو السقف ، والكسر من الداخل *Effraction intérieure* والمقصود به أى تعطيم أو هدم أو نزع يقع على الأبواب والحواجز الداخلية ، والخزائن والمكاتب والدواليب وما إليها .

وواضح من عبارة قانوننا أنه لا تشديد إلا إذا كان الكسر من الخارج دون الداخل ، أما القانون الفرنسى فقد سوى بين النوعين (٣٩٣ - ٣٩٦) . وقد عرفت المادة ٣٩٣ منه الكسر تعريفا عاما مقتضاه أنه « كل اقتحام أو تعطيم ، أو تخريب أو هدم أو نزع فى الجدران والأسقف والأرضيات والأبواب والنوافذ والأقفال والمزالج ، وكل أداة أو آلة تستعمل فى الأقفال أو منع المرور ، وفى الجملة أى نوع من أنواع الإغلاق » .

ولا يمد كسرا فتح الشيء المراد فتحه ، دون أن يقتضى الأمر تعطيميا ولا استعمالا للعنف مثل إزاحة المزالج ، ولو استعان السارق فى ذلك بمسمار أو بعجل أو بآلة دون تعطيمه ، وكذلك دفع الباب أو جذبه إذا فتح دون تعطيم ، ودون مجهود من الجاني بسبب سوء اغلاقه أو فساد الأقفال .

أما التسور *Escalade* ، فهو تسلق السور أو الجدار . وقد عرفت محكمة النقض تعريفا واسعا قائلة أنه : « دخول اللص فى المحل الذى أراد ارتكاب السرقة فيه من غير بابه إيا كانت الطريقة التى استعملها ، ويستوى فى ذلك أن يكون قد استعمل لهذا الغرض سلما أو صعد على

(١) نقض ١٩٥٢/٥/١٨ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٩٥ ص ٨٠٩ .

جدار المنزل أو وثب إليه من نافذة ، أو هبط إليه من أية ناحية « (١) .
والمقصود باستعمال مفاتيح مصطنعة fausses clefs استعمال
مفتاح مقلد ، أو مفتاح يصلح لفتح عدة أبواب ، أو مسمار أو أى جهاز
أو آلة يذعن لها القفل دون أن يتحطم ، أما إذا تحطم بالقفل فتعد الواقعة
سرقة بالكسر ، وإذا كان الكسر من الخارج فينبئ فى استعمال مفاتيح
مصطنعة أن يقع ذلك أيضا على الباب الخارجى للمكان المسور ، أما وقوعه
على قفل باب داخلى أو خزانة فلا يدخل فى نطاق نصنا المهرى .

والراجع أيضا أن استعمال المفتاح الحقيقى للقفل لا يتحقق به
الظرف المشدد حتى ولو حصل عليه السارق بطريقة غير مشروعة (٢) ،
ولكن الحصول عليه بطريق السرقة أو النصب قد يعد جريمة قائمة بذاتها
إذا توافرت نية التملك .

ويلزم فى جميع الأحوال أن يكون الكسر أو التسور أو استعمال
مفاتيح مصطنعة قد وقع بقصد السرقة . أما إذا ارتكبت هذه الأمور
للدخول المكان لارتكاب جريمة أخرى ، ثم وقعت السرقة بعدئذ كفكرة
طارئة فلا ينطبق النص .

هل ينطبق النص إذا كان وقوع الكسر أو التسور أو استعمال مفاتيح
مصطنعة للهروب بالمسروقات لا للدخول الى مكان السرقة ؟

انقسم الرأى بين الشراح بصلد الاجابة على هذا التساؤل ، فذهب
جانب منهم الى أن حكمة التشديد تتحقق اذا كان قصد الجانى هو
الدخول الى المكان المسور لارتكاب الجريمة ، بينما لا محل للقول بذلك
اذا كان قصده هو مجرد الهرب من المكان ، ولو حاملا للمسروقات (٣) .

(١) تقض ١٩٣٩/٥/١٥ رقم ٦٨٥ س ٩ ق ، ١٥/١٢/١٩٥٨ احكام
التقض س ٩ رقم ٢٥٨ ص ١٠٦٨ .

(٢) ومن المتفق عليه فى فرنسا انه وان كان الكسر قد يكون من
الخارج كما قد يكون من الداخل الا أن التسور واستعمال مفاتيح مصطنعة
لا يكونان الا من الخارج .

(٣) راجع شولفو وهيلى ج ٥ فقرة ٢٠٨٧ وبلانش ج ٦ فقرة ٢٥
وجوابه ص ٥٣٤ .

وبالنسبة للقانون المصرى احمد امين ص ٦٧٤ والموسومة ج ٤
فقرة ٢٣٩ ص ٢٧٠ وعبد الهيمى بكر المرجع السابق فقرة ٣٩٩ ص ٧٩٧ .

الا أن جانباً آخر يرى أن حكمة التشديد تتوافر في الحالين معا ،
فمعيان أن يكون الجاني قد باشر الكسر وما اليه لكي يدلف الى مكان
السرقه ، أم لكي يصرب بالمسروقات (١) ، ونحن نفضل هذا الرأي
الأخير لأن الجاني يكون في الحالين قد استعان بالوسيلة المشددة للمعقوبة
في اتمام جريمته ، وفي الحالين يكون قد أهدر الحيلة التي اتخذها
المجنى عليه ، وتكشف فعله عن نفس الدرجة من الخطورة .

أما ارتكاب الجاني هذه الأمور فرارا بنفسه فحسب قبل الوصول
الى المسروقات أو بعد التخلي عنها فلا يتحقق به التشديد ، لاتفاء المقصد
الجائى المطلوب في هذه الأمور وهو قصد السرقه ، ولا يفنى عن ذلك
قصد الهروب بنفسه .

المطلب الثالث

السرقه بكسر الأختام

كسر الأختام *bris de scellés* الذى أشارت اليه الفقرة
الثالثة من المادة ٣١٧ ، هو حسب نص المادة « كسر الأختام المنصوص
عليه في الباب التاسع من الكتاب الثانى » ، وهو يتضمن أربعة أنواع من
جرائم كسر الأختام أو فكها وهى :

أولا : فك ختم من الأختام الموضوعه لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة
بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم الذى
يقع بسبب اهمال الحارس عليها (م ١٤٧) .

ثانيا : فك أختام موضوعه على أوراق أو أمتعة لتهم في جناية
أو لمحكوم عليه في جناية الذى يقع بسبب اهمال الحارس عليها (م ١٤٨) .

ثالثا : فك أختام موضوعه لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر
في المادة السابقة تمعدا بمعرفة الحارس عليها أو غيره ، وتعتبر صفة
الحارس عندئذ طرفا مشددا فيها يقرب الواقعة من جنحة الى جناية
(م ١٤٩) .

(١) راجع جادو ج ٦ فقرة ٢٤٥٧ وجارسون م ٢٨١ فقرة ١٣٦ .

رابعا : فك أختام موضوعة لأمر غير ما ذكر تمعدا بمعرفة الحارس عليها أو غيره . وتمعد أيضا صفة الحارس فيها ظرفا مشددا في حدود الجنبه (م ١٥٠) .

ولا يشترط في كسر الختم شيء آخر سوى فكّه أو ازالته أو اتلافه . وحكمة التشديد هنا هي أن السارق يرتكب جريمتين لا جريمة واحدة ، فلا يكتفى القانون بمقوية الجريمة الأشد (م ٣٣٢ ع) بل يعتبر أن كسر الختم ظرف مشدد للسرقة . ويلاحظ أن جرائم المواد ١٤٧ الى ١٥٠ كلها جنح تصل عقوبتها الى الحبس لمدة ستة شهور أحيانا (كما في المادة ١٥٠/١) ، وإلى سنة أحيانا أخرى (كما في المواد ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠/٢) . واستثناء قد تصل الى السجن من ثلاث سنين الى سبع اذا كان فاعل الجريمة هو الحارس على الختم وكان كسر الختم تمعدا (م ١٤٩/٢) وحينئذ فقط ينبنى الحكم بهذه المقوية دون عقوبة السرقة (م ٣٣٢/٢) طبقا للقاعدة العامة .

المطلب الرابع

السرقة ليلا

نصت المادة ٣١٧/٤ على الليل كظرف مشدد في السرقة . والحكمة في التشديد هي أن الليل ستار اللصوص ومخوّم الأمين ، يسهل عليهم فيه ارتكاب جرائمهم ، ويصعب فيه على المجنى عليهم حماية أموالهم . وقد اختلفت الآراء في تحديد ماهية الليل ، فذهب رأى الى أنه فترة الظلام التي تبدأ من الفسق - وهذه تكون بزوال فترة الشفق التي تلى غروب الشمس - وتنتهى بيزوغ ضوء الفجر الذى يسبق شروق الشمس فخرجت منه بذلك فترتا الشفق والفجر (١) .

الا أن رأيا آخر يقول ان الليل هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها (٢) ، وقد أخذت بهذا الرأى الأخير محكمة النقض في حكم

(١) راجع جارسون فقرة ٣٤ وبلانش ج ٥ فقرة ٥٠٩ وشوفو وهيلي ج ٥ فقرة ٢٠٢ . ومحكمة دشنا الجزئية في ١٧/٧/١٩٠٤ مج ٧ عدد ٣١ ومصر الابتدائية في ٢٠/١١/١٩٠٤ مج ٦ عدد ٨٩ .
(٢) راجع جاردو ج ٦ فقرة ٢٤٣٧ .

لها قائلة : « ان قانون العقوبات اذ نص على الليل ظلما مشددا للسرقة ولقتل الحيوان والاضرار به ولا تلاف الزراعة ولا انتهاك حرمة ملك الغير ... الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد أفاد أنه انما قصد به ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشرورها .

ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لأفصح عنه كما فعل في قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهى قبل شروقها بساعة .

ومما يؤيد هذا النظر أن القانون ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشديد والمثبت فيهم ، والمرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبر الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق ، وأن المشرع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها .

ومع ذلك فالتفرقة بين ما يقع اثر الغروب وفيل الشروق ، وبين ما يقع في باقى الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع وحقيقة الأمر ما يبررها . فاذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أى قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك اعتبر ظرف الليل متوافرا فلا يكون قد أخطأ « (١) » .

وهذا الحكم يعد اعتاقا للرأى السائد فى القضاء الفرنسى . وبوضعه ترميما لليل مسندا الى نية الشارع ، جعل تحديد ماهيته أمرا قانونيا ، بعد اذ كان السائد هو القول بأن تقدير ظرف الليل مما يدخل نهائيا فى اختصاص قاضى الموضوع بالنظر الى عدم وجود تعريف قانونى له (٢) .

(١) نقض ١١/١١/١٩٤٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٠٧ ص ٣٩١ .

(٢) راجع نقض ١٣/١/١٩١٥ مج ١١ ص ١٢١ و ١٩١٥/٦/٢٦ ص ٥٥ .

أما الآن فلا يعد موضوعيا سوى تحديد وقت ارتكاب الجريمة ،
فلذا كان هذا الوقت بين الغروب والشروق جاز القول بانطباق النص ،
والا فلا .

المطلب الخامس

السرقه من شخصين فأكثر

نصت على هذا الطرف المادة ٣١٧/٥ . وحكمة التشديد فيه أن
اجتماع جملة أشخاص لارتكاب السرقه يعنى نتيجة لاتفاق جنائى ، وهو
يدل على خطورة خاصة لدى القائمين بها ، وهو أدعى لتعدد وسائل
العمل ، ولإرغام ارادة المجنى عليه ، لأنه يتضمن إكراها معنويا وتلويها
ضمينيا باستعمال القوة اذا لزم الأمر .

وحكمة التشديد هذه تقتضى القول بأنه اذا ساهم مع الفاعل
الأصلى شركاء متعددون ، وكان اشتراكهم فى الأعمال التحضيرية للجريمة ،
فلا يتحقق ظرف التعدد . أما المساهمة فى الأفعال المعاصرة فقد أثارت
بعض الخلاف ، فذهب جانب الى أن كل اشتراك فى الأعمال المعاصرة ،
يتحقق به الطرف المشدد ، حتى ولو كان المساهمون مجرد شركاء لفاعل
أصلى واحد (١) . حين ذهب جانب آخر الى أنه ينبغى أن تقع السرقه من
شخصين - بالأقل - بصفتها فاعلين أصليين ، ولا يعنى عن ذلك وقوعها
من فاعل واحد وعدة شركاء ، ولو كانت أفعالهم معاصرة للجريمة (٢) .

ويبدو لنا هذا الرأى الأخير أجدر بالاتباع ، فنص المادة ٣١٧/٥
يتحدث عن السرقات التى تحصل من شخصين فأكثر ، لا من شخص
وشريك أو أكثر ، والعبارة الفرنسية أكثر دلالة فى هذا الصدد (٣) .

(١) راجع جارسون م ٢٨١ فقرة ٣٩ وشوفو وهيلى ج ٥ فقرة ٢٠٧٦
وأحمد أمين ص ٦٦٤ .

(٢) جارو ج ٦ فقرة ٢٤٧٠ .

(٣) ويستوى فى ذلك العبارة الفرنسية للقانون المصرى أم عبارة
المادة ٢٨١ ع.ف فكلاهما تقول .

Si le vol - a été commis par deux ou plusieurs personnes .

وفضلا عن ذلك فقد توسع قضاؤنا في تعريف من هو الفاعل الأصلي ، واستقر الرأي لديه على أن المساهمة في الأفعال المعاصرة للجريمة تجعل صاحبها فاعلا أصليا فيها اذا كان من شأنها أن تجعله - لو كان قد ارتكبها بمفرده - شارعا فيها ، ومثلها الأفعال التي تقتضي قيامه بلور على مسرح الجريمة وقت ارتكابها . ومن ذلك أنها تعتبر في السرقه أن من يتفق مع آخرين على ارتكابها في مكان ما ، ويقتصر دوره على الوقوف في الطريق للمراقبة ، أو لحراسة زملائه عند اللزم ، يعد فاعلا أصليا فيها لا مجرد شريك ، لأنه يكون قد دخل حينئذ في ارتكاب جريمة تتكون من جملة أفعال فاعلي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، على حد تعبير المادة ٢/٣٩ عقوبات (١) .

وأصبحت أفعال الاشتراك هي ما عدا ذلك ، وهي بهذا الوضع اما أن تكون أفعالا تحضيرية سابقة على ارتكابها ، واما أن تكون معاصرة لها ، ولكنها تفترض في صاحبها البعد عن مسرحها وقت ارتكابها وعدم الظهور للمعنى عليه . ويكون شأن فاعل الجريمة حينئذ شأن مرتكبها بمفرده تماما ، الأمر الذي تنتهي معه الحكمة في التشديد .

وقد حصل التساؤل عن تعدد الفاعلين ، اذا انعدم بينهم الاتفاق أو التفاهم السابق ، كأعمال النهب التي تحدث في أوقات الاضطرابات . فقد ذهب رأى الى أن السرقه تعتبر واقعة من شخصين في مثل هذه الحالة أيضا (٢) . ولكننا نفضل الرأي الآخر القائل بضرورة وجود مساهمة بين جناة متعددين بما يتطلبه من حصول اتفاق أو تفاهم سابق بينهم . ولا يفتى عن ذلك مجرد التوافق الذي أشارت اليه المادة ٢٤٣ ، فانه صورة استثنائية للمساهمة الجنائية مقصور نطاقها على جنح الضرب والجرح الموضحة بالمادة دون غيرها .

(١) راجع نقض ١٩٤١/٥/٢٦ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٦٩ ص ٥٢٦ و ١٩٤٨/١/٦ ج ٧ رقم ٨٢ ص ٤٥٥ و ١٩٤٨/١/١٩ ج ٧ رقم ٥٠٩ ص ٤٦٤ .
(٢) راجع جاردو ج ٦ ص ٢٢٢ .

كما لا محل للقول بذلك من باب أولى اذا اتفقت كل توافق وجاء التمدد وليد مصادفة بحث هي التي جمعت بين لصين لا يعرف أحدهما الآخر في مكان واحد في وقت واحد . فهنا تقع جريمتان مستقلتان لا جريمة واحدة من أكثر من واحد . فضلا عن ذلك فانه تنتفي هنا الاعتبارات التي أملت التشديد بسبب تعدد الجناة .

ويبدو أن محكمة النقض تتطلب أيضا تمدد الجناة في الجريمة الواحدة ، أى تستلزم حصول اتفاق فيما بينهم (١) ، ولا تكنفى بوقوع سرقات متعددة على النحو الذى يبيانه .

وجلى أن الظرف المشدد متوافر ، ولو لم يتوصل التحقيق الا الى معرفة أحد الجناة فقط دون الباقيين ، أو لو حكم بادانة أحدهم فقط ويرى الباقيون ما دامت ظروف الحال تقطع بوجود جان أو أكثر الى جانب الجاني الذى قبض عليه ، وكذلك اذا امتنعت مسئولية أحد الجانين لمثل الصغر أو الجنون .

وقد حكم في فرنسا بأنه اذا ساهم مع الجاني زميل له ، كان قد اتفق مع المجنى عليه على هذه المساهمة الصورية وتظاهر بارتكاب الجريمة مع الجاني لضبطه متلبسا بالسرقة فلا يتحقق بذلك ظرف التعدد ، لأنه لا يوجد في الواقع سوى فاعل واحد . ويميل البعض الى انتقاد هذا الحكم على اعتبار أن ما وقع يعد جريمة خائبة ، بما في ذلك ظرفها المشدد ، والجريمة الخائبة هي أقوى صور الشروع الملقب عليه (٢) .

(١) نقض ١٩٢٨/١١/٢٩ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٩ ص ٥٦ .

(٢) محكمة باريس في ١٩٢٨/٢/٦ ، وراجع نقدا له في جارسون م ٢٨١ - ٢٨٦ فقرة ٤١ وتبعيدا له في داللو الميجانى « السرقة » فقرة ٢٧٧ ، ويرى الأخير أن التعدد هنا مستحيل . وفي الواقع أن هذا الحكم يفسر بسهولة في ضوء المذهب المادى ويتعلم تفسيره في ضوء المذهب الشخصى .

المطلب السادس

السرقه من الخدم بالأجرة والمستخدمين والصبيان

عينت الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ طائفتين من السارقين الذين تشدد عليهم العقوبة لصفة خاصة فيهم ، أولاها طائفة الخدم بالأجرة وثانيهما طائفة المستخدمين والصناع والصبيان ، وحكمة التشديد في الحالين أن هؤلاء تسلم اليهم بحكم أعمالهم متقولات كثيرة مما يسول عليهم سرقته إذا ما تخلوا عن واجب الأمانة . فينبى أن يكونوا في ممارسة عملهم أهلا للثقة التى توصع فيهم . ولكل من الطائفتين حكمها الخاص بها ، وذلك على النحو الآتى :

اولا : الخدم بالأجرة *se:viteurs à gages*

هم الأشخاص القائمون بخدمة المجنى عليه أو قضاء حاجياته لقاء أجر منتظم مثل السفرجى والطاهى والسائق والبستاني والبواب والخفير الخصوصى ومربية الأطفال والخدمة . ويشترط فى الخادم أن يكون منتظما فى خدمة مخدمه ، أما إذا كان يؤدى له خدمات متقطعة فلا يعد خادما بالأجرة ، ولو كان ذلك مقابل هبات كالزبال أو الشيال (١) .

ونص المادة صريح فى أنه ينبى أن تقع السرقه من الخدم « اضرازا بمخدوميهم » ، ولا عبرة بالمكان الذى تقع فيه سواء أكانت داخل منزل المخدم أم خارجه . أما السرقه اضرازا بغير المخدم فلا ينطبق عليها النص ولو وقعت فى منزل الخدمة .

ثانيا : المستخدمون والصناع والصبيان

Employés, ouvriers, et apprentis

المستخدمون هم كل من يشتغلون لدى أية جهة من الجهات غير الحكومية أو الأفراد مقابل راتب منتظم ولكن لا يصدق عليهم وصف الخدم ، ومن ذلك موظفو الشركات والدوائر ودور الصناعة والتجارة

(١) نقض ١٨٩٧/١/٣٠ الحقوق س ١٢ ص ٢٢٥ .

سواء أكانوا فنيين أم كتبة أم صيارفة • ولا يمد مستخدما بطبيعة الحال من لا تربطه بالجهة التي يعمل لصاحبها عقد عمل ، بل عقد استئجار أو مزارعة أو وكالة بالعمولة أو غيرها •

ويرى الرأي السائد سواء في مصر أو في فرنسا أنه يشترط فيهم ألا يكونوا مستخدمين في الحكومة أو المصالح الأميرية (١) ، إلا أن البعض يرى على العكس من ذلك أنه ليس ما يحصل في قانوننا دون سريان التشديد على الموظفين الحكوميين ، لأن اللفظ الذي استعمله قانوننا عام يصح عليهم كما قد يصح على غيرهم (وهو لفظ Employés) ، حين استعملت المادة ٣٨٦/٢ ع ف أوصافا لا تصدق عليهم مثل العمال والصناع والسيبان (٢) •

Un ouvrier, Compagnon, ou apprenti :

على أننا نقض مع ذلك الرأي الأول لانتفاء الحكمة من التشديد • ولأنه ليس هناك ما يشير مطلقا إلى أن قانوننا أراد مخالفة حكم المادة الفرنسية في هذا الشأن • ولو أنه قصد هذه المخالفة الصريحة لأحكامها بإدخال المستخدمين الحكوميين في نطاقها ، لاستوجب الأمر منه الإشارة إلى ما يفيد ذلك • ومصدر اللبس هو عدم دقة ترجمة النص العربي للمادة لا أكثر •

والصناع هم من يشتغلون في عمل يدوي لصاحب المصنع لقاء أجر معين • والسيبان هم من يعملون عند صاحب العمل لتعلم حرفة ، وقد لا يتقاضون أجرا كصبي النجار أو الكواء أو الحداد (٣) •

(١) أحمد أمين ص ٦٧٧ والموسوعة ج ٤ فقرة ٢٨٤ ص ٢٨٤ ومحمود مصطفى (الخاص) فقرة ٤١٧ ص ٤٥٤ وأبو السعود فقرة ٤٥٩ ص ٥٧٣ • وحسن المرصفاوي « جرائم المال » فقرة ١٩٨ ص ٨٧ وميد المهيم بكر المرجع السابق فقرة ٤٠٤ ص ٨٠٩ وأحمد فتحي سرود المرجع السابق فقرة ٧٣ ص ٦٦٩ وعوض محمد المرجع السابق فقرة ٢٣٥ ص ٣٢٧ •

(٢) مصطفى القلبي (الأموال) ص ٨٧ وعمر السعيد ومضان المرجع السابق فقرة ٣٧٧ ص ٤٤٧ •

(٣) هؤلاء لا يربطهم بصاحب العمل عقد عمل إذا كانوا لا يتقاضون أجرة ، لأن الأجرة ركن فيه ، بل عقد غير مسمى •

وقد اشترط نص المادة صراحة أن تقع السرقة « في معامل أو حرايت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة » وسيان بعد ذلك أن تقع اضرارا بالمخدوم أو بغيره كالزميل في المصنع أو الزائر أو العميل ، وحكمهم في ذلك يختلف عن حكم الخدم بالأجرة على ما وضعناه .

المطلب السابع

السرقة من محترى النقل

شدت المادة ٣١٧ في فقرتها الثامنة العقوبة لذلك « على المركات التي تحصل من محترى نقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب العمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أنباهم اذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة » .

وحكمة تشديد العقوبة هنا هي أن محترى النقل يتسلمون السلع المختلفة ويذهبون بها بعيدا عن رقابة أصحابها ، الأمر الذى قد يسهل عليهم اختلاسها لو شاءوا . ومن المقرر أنه لولا نص الفقرة الثامنة هذه لوجب عد فعلهم خيانة أمانة لا سرقة ، لحصول التسليم الناقل الحيابة المؤقتة بقدر من عقود الأمانة هو عقد السل .

وينبنى على اعتبار الواقعة سرقة لا خيانة أمانة أن القانون لا يلزم مالك الشيء المختلس بتقديم دليل كتابى على وجود هذا المال تحت يد سارقيه بالقصة ما بلغت قيمته - أى ولو كانت أكثر من ألفى قرش - بل يخضع الاتبات فى هذا الأمر الى قواعد الاتبات العامة فى المواد الجنائية (١) .

بينما قضى بأنه اذا تحققت فى الواقعة ظروف مشددة أخرى تقلب وصفها الى جنابة ، فإن هذا الوصف لا يؤخذ به متعهد النقل ، بل ينبغى اعتبار الوصف الحقيقي للفعل الذى صدر منه ، لأن هذا الفعل

(١) نقض ١٦٥١/١١/٥ احكام النقض س ٣ رقم ٤٩ ص ١٢٩ .

هو في حقيقته خيانة أمانة لا سرقة ، ومن ثم لا يمكن أن يدخل الوصف المشدد في متناول ما استثناءه القانون (١) .

ذلك أنه حصل هنا تسليم رضائي من المجنى عليه الى الجاني بعقد من عقود الأمانة ، فلم يحصل انتزاع لحيازة المال بغير رضا المجنى عليه حتى يمكن أن يدخل في الاعتبار البحث عن ظروف انتزاعه وهل كان ذلك ليلا ، أو مع حمل سلاح ، أو مع التعدد . أم لم يتوافر شيء من ذلك . انما اذا كان صاحب المال حاضرا فلا مانع عندئذ من اعتبار الواقعة سرقة بظروفها المشددة . ولنا عودة الى ذلك عند الكلام في السرقات التي تقع في الطرق العمومية .

ويلزم لانطباق النص أن يكون الشيء قد سلم الى متعهد النقل بوصفه كذلك ، فلا ينطبق اذا لم يكن متعهدا النقل أو محترفا اياه بأجر . ولكن يستوى بعدئذ أن يكون الناقل منقطعا لمهنته أم يجمع بينها وبين غيرها . كما لا ينطبق النص اذا لم يقع تسليم للأشياء المختلصة بل اختلسها الناقل قبل تسليمها أو بعد اعادتها الى صاحبها .

والنص صريح في أنه يسرى على أتباع متعهد النقل ، ومنهم مستخدمو السكة الحديدية الذين يقومون بنقل السلع في جميع مراحلها ، بشرط أن يكون من اختصاصهم التداخل في عملية النقل بصورة من الصور والاشراف عليها ، ومنهم سائقو السيارات أو المراكبية والجمالون ، وبصفة عامة القائمون بأعمال شركات النقل البرية والبحرية والجوية أثناء السفر أو في المخازن التابعة لها ، فيما يتعلق بأمتعة الركاب ، أو الأمتعة المسجلة اليهم خصيصا لنقلها . فالنص عام يسمح بتطبيقه كلما وجد اختلاس لمنقول حصل تماقد على نقله من شخص له بحكم عمله سلطة الاشراف على عملية النقل .

(١) مقرر ١٩٣٩/٥/٢١ الفواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٩٤ ص ٥٥٤ .

المطلب الثامن

وقوع السرقة على جرحى الحرب

أضيفت الفقرة التاسعة من المادة ٣١٧ بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الصادر في ٢٥ مارس ١٩٤٠ أى أثناء الحرب الأخيرة ، وحكمة التشديد فيها وجوب حسن معاملة جرحى الحرب سواء أكانوا من الحلفاء أم من الأعداء ، ومكافحة نوع مرذول من السرقات يتم في أوقات حرجية ، وفي ظروف اضطراب قد تغرى بعض الأشرار بالافدام عليه . وينطبق النص سواء أكان الجريح وطنيا أم أجنبيا - ولو من رعايا الأعداء بصريح النص - عسكريا أم مدنيا .

ونرى أن الظرف المشدد يسرى حتى ولو كان الجريح قد أصبح جثة هامدة وقت وقوع السرقة ، لتحقيق حكمة العقاب ، بل ظهورها بشكل أجلى حيث يتعذر حينئذ التبليغ عنها أو اكتشافها أو الارشاد الى فاعلها ، ويبدو أن هذه النية هى نية الشارع رغم أنه عبّر عن المجنى عليهم بعبارة « الجرحى » وكان ينبغي القول « الجرحى أو القتلى » .

ويفترض النص وجود صلة بين اصابة المجنى عليه وبين حالة الحرب القائمة ، ويستوى أن تقع السرقة بمدئذ في ميدان القتال أم داخل المدن على مصاب من غارة جوية مثلا . أما اذا انصدمت الصلة بين حالة الحرب وبين اصابة المجنى عليه ، فلا محل لانطباق النص ، خصوصا وأن الاعتبارات التى أملت وضعه مستمدة من معاهدة جنيف التى عقدت في سنة ١٩٣٩ ، وهى خاصة بحماية أسرى الحرب وجرحاها دون غيرهم .

المطلب التاسع

السرقة في وسائل النقل

أو باجتماع ظروف مشددة اخرى

نصت المادة ٣١٦ مكررا ثالثا على أنه « يعاقب بالعس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات .
(٢٥ م - جرائم الاشخاص والاموال)

أولاً : على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية .

ثانياً : على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو احتفال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة ، أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة .

ثالثاً : على السرقات التي تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

وقد وضعت هذه المادة في سنة ١٩٧٠ (١) ، وكان الهدف الأساسي منها هو حماية وسائل النقل البرية كالقطارات والسيارات العامة والخاصة ، وسيارات النقل ، أو الوسائل المائية كالمراكب والعوامات واللنشات بكل أصنافها ، والجوية كالتائرات وذلك عن طريق تشديد العقاب - ولكن في نطاق الجنحة - بعد أن تكرر وقوع بعض صور خطيرة من هذه الجرائم .

وقد رأى الشارع التشديد بنفس المقدار عند اجتماع طرفين معا من بعض الظروف المشددة السابق تناولها على النحر المبين بهذه المادة الجديدة ، فلداعي للعودة إليها من جديد هنا .

إنما يلزم الكلام في ظرف حمل سلاح ظاهراً أو مخبئاً . وهو الذي ورد في الفقرة ثالثاً من هذه المادة الجديدة وهي التي حلت محل الفقرة السادسة الملفقة من المادة ٣١٧ .

ما هو السلاح ؟

لم يضع القانون المصري تعريفاً للسلاح ، حين نصت المادة ١٠١ ع.ف في فقرتها الأولى على أنه « يعتبر سلاحاً جميع الآلات والأدوات القاطعة والواخزة والراضة » . ثم أردفت في فقرتها الثانية قائلة أن :

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الجريدة الرسمية عدد رقم ٢٢ في ١٩٧٠/١/٤ .

« السكاكين والمقصات والعصى العادية البسيطة لا تعتبر أسلحة إلا اذا استعملت بالفعل في القتل أو الجرح أو الضرب » .

وتنبهى التفرقة بين نوعين من الأسلحة : الأسلحة بطبيعتها والأسلحة بالاستعمال ، ولكل منها حكمة في التشديد في السرقه .

اولا : الأسلحة بطبيعتها Armes par nature

هى الأسلحة التى صنعت خصيصا كأداة للاعتداء ، سواء أكانت نارية كالمسدس ، أم قاطعة كالسيف ، أم راضة كالمصا المزودة بطرف حديدى ، أم واخزة كالسكين ذات الحدين أو الخنجر . وقد حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الأسلحة التى تلزم رخصة لحيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها وهى الأسلحة النارية بجميع أنواعها وهى قد صنعت خصيصا للدفاع أو للاعتداء (١) .

وكل هذه أسلحة بطبيعتها ، يتحقق بحملها الظرف المشدد دون نزاع ، ويستوى في ذلك أن يثبت أن المتهم قصد من حمله السلاح استعماله في السرقه عند اللزوم أم لا يثبت ذلك ، أو أن تكون ظروف الحادثة في ذاتها مما يحتمل أم لا يحتمل معه استعمال السلاح . وذلك لأن الشارع على حد تعبير محكمة النقض « اذ نص على هذا الظرف قد دخل في اعتباراته أن من يحمل سلاحا هو في ذاته شر من لا يحمل ، وأنه شر موجب بذاته للتشديد (٢) » .

ويستوى أن يكون السلاح بطبيعته صالحا للاستعمال أم لا يكون لكس يحمل بندقية فاسدة ، أو غير معبأة ولا يحمل معه رصاصا ، لأن

(١) وذلك فضلا عن الأسلحة البيضاء وقد كانت طبقا للجدول الملحق بهذا القانون : السيوف والشيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش المبارزة) ، والسونكات والخنجر والرماح والسكاكين ذات الحدين والحد ونصف ونصال الرماح والنبال ونصالها وعصا الشيش والخشست والقضبان المدببة أو المصقولة التى تثبت بالعصى والدبوس والبلط والسكاكين التى لا يسوغ احرارها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية والملكمة الحديدية ، وقد النى هذا الجدول فلم تعد تلزم رخصة لاحراز هذه الأسلحة منذ صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) نقض ١٩٣٢/١١/١٤ رقم ١ س ٣ ق .

ارهاب المجنى عليه واقع ولو كان السلاح كذلك . فضلا عن أنه يمكن استعماله كسلاح للهجوم كما يمكن أن يحدث القتل (١) . لذا قضى بأن حكمة التشديد تتوافر ولو كان حمل السلاح راجعا الى سبب يرى لا اتصال له بالجريمة ، كأن يكون مما يحمله المتهم عادة أو مصادفة ، أو بحكم مهنته كما لو كان جنديا أو خفيرا نظاميا أو خصوصيا (٢) .

وقضى كذلك بتحقيق الظرف المشدد ولو كان حامل السلاح قد وقف على مقربة من مكان الحادث يحرس زملاءه ، ويرقبهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق ، ولو لم يتصل بالمسروق ولا بالمجنى عليه ، بل اقتصر دوره على ذلك (٣) .

فكان كل ما استلزمه القانون هو أن تقع السرقة والبالى بحمل سلاحا ، يقطع النظر عن الملل والأسباب . وهذه القاعدة وإن كانت مطلقة في الأسلحة بطبيعتها ، إلا أنها ليست كذلك في الأسلحة بالاستعمال .

ثانيا : الأسلحة بالاستعمال *Armes par l'usage qui en est fait*

هى الأدوات التى تستعمل فى أغراض الحياة المتنوعة المشروعة ، كالعصا والمطواة وسكين المائدة أو المطبخ والفأس والمطرقة ، بل كل منقول صلب يصلح للاعتداء به وقت اللزوم ، والقاعدة أن هذه الأشياء لا تعد سلاحا إلا إذا استعملت بالفعل .

(١) نقض ١٩٢٢/١/٢٠ مج ٢٣ عدد ٨٥ و ١٩٦٠/٢/٨ أحكام النقض س ١١ رقم ٣١ ص ١٥٣ و ١٩٦٣/٣/١١ س ١٤ رقم ٣٧ ص ١٧٨ .
(٢) نقض ١٩٠٩/١٢/٤ مج ١١ عدد ٢٧ و ١٩١٦/١/٢٣ س ٣٧ مج ١٨ عدد ٥ و ١٩٢٧/٥/٣ رقم ٧٨٩ س ٤٤ ق و ١٩٣١/٢/٢٩ رقم ٧٨٨ س ٤٨ ق و ١٩٤٢/٣/٢٣ رقم ٩٥٢ س ١٢ ق و ١٩٤٥/٣/٢٦ رقم ٧٠٦ س ١٥ ق و ١٩٤٧/٣/٢٤ رقم ٩٢٥ س ١٧ ق و ١٩٥٢/٣/٣١ رقم ١٦٠٠ س ٢٢ ق و ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٠٩ و ٧٤٣ .

وقارن حكما قديما لحكمة النقض كان قد استلزم قيام علاقة بين حمل السلاح وبين السرقة والا فلا يتحقق التشديد (١٩١٠/٣/٢٦) مج ١١ عدد ٨٠) .

(٣) نقض ١٩٤٨/١/١٩ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٠٩ ص ٤٦٤ .

وعلى ذلك لا يتحقق بمجرد حملها الطرف المشدد الذي نصت عليه المادة ٣١٧/١ . لأنها إما أن تستعمل بالفعل في الاعتداء على المجنى عليه أو بالأقل في تهديده باستعمالها ، وتصبح الواقعة حينئذ جناية سرقة باكرهاء ، وإما ألا تستعمل في شيء من ذلك وحينئذ لا يصدق عليها وصف السلاح .

على أن من الآراء ما يميل إلى القول بأنه لا مانع قانوني من اعتبار هذه الأدوات أسلحة ، وتشديد العقوبة ، إذا ثبت أن حملها كان مقصودا به الاعتداء بها حتى لو لم يحصل هذا الاعتداء بالفعل أو التهديد به ، وقد أخذت بهذا الرأي محكمة النقض في أكثر من حكم لها (١) .

وهذا النظر ينبغي أن يقابل بالتأييد إذ أن من الأدوات المختلفة كالفأس والسكين الكبيرة ذات الحد الواحد والمطرقة ما لا يمد سلاحا بطبيعته ، ومع ذلك يكون في يد الجاني أفع له وأبى إلى الضرر في نفس المجنى عليه ، من بعض الأسلحة بطبيعتها كسكين ذات حدين يخفيها الجاني بين طيات ملابسه (٢) .

وقصارى القول إذن أنه إذا كان السلاح بطبيعته يدعو إلى التشديد في جميع الأحوال ، فإن السلاح بالاستعمال لا يدعو إليه إلا إذا كان حمله بقصد استعماله في إرغام إرادة من قد يتعرض للجاني أثناء السرقة أو بالأقل بقصد التهديد باستعماله (٣) ، إلا أنه لا يفنى عن ذلك توافر مجرد نية استعماله في تعظيم قتل أو باب ، أى في أمر لا يتصل بالمساس بشخص من الأشخاص .

واعتبار ما يعمله الجاني سلاحا من عدمه ، وتقدير توافر قصد

(١) نقض ١٩٤٢/٣/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٣٦ ص ١٩٩ و ١٩٤٣/٣/٢٩ ج ٦ رقم ١٤٩ ص ١٢٧ .

(٢) ويرى جارسون أن السلاح بالاستعمال يمكن عده سلاحا إذا استعمل في الاعتداء بالفعل أو في التهديد به بشكل جدي مع نية الاعتداء ، ولو حال حائل دونه ، أما نية التهديد وحدها فلا تكفي في نظره (م ١٠١ فقرة ٢٢ - ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٥) .

(٣) نقض ١٩٢٥/١١/٢ المحلقة م ٦ رقم ٨٧ ص ١٢٦ .

استعماله اذا لم يكن سلاحا بطبيعته ، مما يدخل في اختصاص قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى ، مثل حمله بدون مبرر في الظروف التى وقعت فيها السرقة . ولا يشترط بداهة أن يضبط السلاح بالفعل بل يكفى أن تقتنع المحكمة بأن المتهم كان يحمله وقت السرقة (١) .

المطلب العاشر

الطبيعة القانونية

للظروف المشددة الواردة في المادتين ٣١٦ مكررا ثالثا ، ٣١٧ الظروف الواردة في المادتين ٣١٦ مكررا ثالثا ٣١٧ ع على نوعين فهى اما عينية واما شخصية : -

اولا : الظروف العينية

اغلب الظروف المشددة للسرقة التى وردت في المادة ٣١٧ ظروف عينية . وهى ظرف المكان المسكون أو المد للسكنى أو ملحقاته أو محل المبادأة (فقرة ١) والمكان المسور اذا وقعت السرقة بالكسر أو بالتسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة (فقرة ٢) والسرقة بكسر الاختتام (فقرة ٣) وظرف الليل (فقرة ٤) وتعدد الجناة (فقرة ٥) (م) ووقوع السرقة على جريح حرب (فقرة ٩) . ووقوع السرقة في احدى وسائل النقل ، وحمل سلاح ظاهر أو مخبأ (م) (مادة ٣١٦ مكررا ثالثا) .

وحكم الظروف العينية أنها صفات لاصقة بذات الجريمة ، وتعد داخلة في تكوينها المادى ، ومن ثم تسرى على جميع المقارفين اياها سواء بوصفهم فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، وسواء أعملوا بها أم لم يعلموا تطبيقا لقاعدة أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها (م ٤١) (م) .

(١) نقض ١٩٣٩/١/١٦ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٣٧ ص ٤٣٢ .
(٢) راجع نقض ١٩٥٥/١٢/٢٧ أحكام النقض ص ٦ رقم ٥٤٧ ص ١٥٥٠ ، ١٩٦٥/٦/٧ ص ١٦ رقم ١١١ ص ٥٥٦ .
(٣) للمزيد في هذا الموضوع راجع مؤلفنا في « مبادئ القسم العام من التشريع العقابى » المرجع السابق طبعة رابعة سنة ١٩٧٩ ص ١٨٥ ، ٢٣٢ ، ٤٧٦ - ٤٧٨ .

ثانيا : الظروف الشخصية

لا يتبقى بعد ما تقدم من ظروف المادة ٣١٧ سوى ظرف الخادم بالاجرة والمستخدم ومن اليه (فقرة ٧) ومتعهد النقل وتابعيه (فقرة ٨) ، وهي صفت شخصية تقتضى تفسير الوصف ولكن فى حدود الجنحة ، ومن ثم تسرى على صاحبها دون غيره ، وبشرط أن يكون فاعلا أصليا لا مجرد شريك فى الجريمة . ويتأثر بها الشريك اذا كان يعلم بها ، ولا تؤثر فيه اذا لم يكن يعلم بها (م ٤١ أولا) .

وظرف حمل سلاح بالاستعمال - وهو لا يتحقق كما قلنا الا اذا توافرت نية استعماله أو التهديد باستعماله - يعد فى نظرنا من قبيل الظروف التى ترجع الى القصد من الجريمة أو الى كيفية العلم بها (أى يخضع فى حكمه لنص المادة ٣٩ ع فقرة أخيرة و ٢/٤١) فيؤخذ به من مقارن الجريمة من يعلم وجود السلاح وأن فى النية استعماله فى الجريمة دون غيره ممن قد يجهل ذلك (١) .

المبحث الثانى

جنايات السرقة

نصت المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ على ظروف معينة اذا لحقت السرقة جعلتها جناية لا مجرد جنحة ، وأغلب هذه الجنايات يتطلب اجتماع جملة ظروف مشددة من نوع ما مر بنا ، وذلك على التفصيل الذى سنبينه فيما بعد .

ومن بين هذه الظروف يعد الاكراه ظرفا قائما بذاته ، يستحق أن تبدأ به دراسة جنايات السرقة ، فهو ظرف مشترك بين جنائيات سرقة متعددة . فالمادة ٣١٢ تتطلب توافر خمسة ظروف من بينها الاكراه ، والمادة ٣١٥ تتطلب توافر ثلاثة ظروف من بينها الاكراه ، والمادة ٣١٤ تكتفى بالاكراه وحده لى يجعل الواقعة جنائية .

وبعد ذلك سنعالج جنائيات السرقة فى الطرق العمومية (م ٣١٥) ،

(١) الرجوع السابق ص ٤٠٠ ، ٤٠٢ .

ثم السرقة ليلا من شخصين فأكثر مع حمل سلاح (٣١٦) ، ثم سطو المصابات (م ٣١٣) ، كلا منها في مطلب على حدة .

المطلب الأول

السرقة بالاكراه

نصت المادة ٣١٤ ع على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه ، فإذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » .

ولم يضع القانون تعريفا للاكراه Violence ، وقد عرفته محكمة النقض أكثر من مرة بأنه : « كل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتمطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهila للسرقة » (١) .

والتشديد فيه مرجعه الى أنه يجمع الى الاعتداء على المال اعتداء على شخص أو أكثر لشل مقاومته وارغام ارادته على الاذعان ، فهو على هذا النحو اعتداء مزدوج يشير الى تقسية شريرة مستهتره لدى المعتدي

عناصره

يتطلب الاكراه توافر ثلاثة عناصر وهي :

١ - وقوع فعل اكراه مادي أو تهديد باستعمال سلاح .

٢ - أن يكون معاصرا فعل الاختلاس .

٣ - أن يكون بقصد الاختلاس .

وستعالجها على التوالي :

أولا : فعل الاكراه المادي أو التهديد باستعمال سلاح

يتطلب الاكراه وقوع ضراء من أفعال العنف والقوه على جسم

(١) نقض ١٩٠١/١٢/٢٨ مع س ٣ ص ٢١٥ و ١٩٠٥/١/ مع س ٦ رقم ٧٢ ص ١٥٠ و ١٩٢٥/٢/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٣٠ ص ٤٢٢ .

انسان ، قد يكون المجنى عليه نفسه كما هو الحال ، وقد يكون غيره كشخص موجود في مكان الحادث أو عابر سبيل في الطريق لا تربطه به أية علاقة فيتقدم للدفاع عنه ، أو حتى شخص موجود في مكان الحادث يعتقد الجاني عن غلط أنه سيستفيد أو سيستفيد للدفاع عن المجنى عليه (١) .

ولا أهمية لكون المجنى عليه في الإكراه أو في السرقة يعلم بأن نية الجاني هي السرقة ، أو بحصول السرقة من الجاني أو من مساهم معه ، بل كل ما ينبغي توافره هو أن تكون نية الجاني هي السرقة ، كما سنوضحها فيما بعد ، وأن تتوفر رابطة السببية بين الأمرين الإكراه والسرقة (٢) .

ولا يشترط لاعتبار الفعل إكراها أن يكون على أية درجة من الجسامه أو أن يجعل حياة المعتدى عليه في خطر (٣) ، وقد قضى باعتبار الإكراه قائماً ، إذا تبنت المجنى عليها عند اختطاف حقيقة يدها فقاومت الجاني ، ولكنه تغلب عليها وأخذ الحقيقة وهرب (٤) ، ومن باب أولى اعتبر إكراها القبض على عنق المجنى عليها بإحدى اليدين وارتفاع حقيبتها بالأخرى (٥) . وكذلك ضرب المجنى عليه بالكف أثناء السرقة (٦) ، ومحاولة انتزاع الشيء المراد سرقة منه عنوة رغم مقاومته (٧) ، ومن باب

(١) نقض ١٩١٩/٩/٢٠ مج س ٢١ ص ٤٧ وجنابات أسير في ١٩٢٧/١٢/١٢ المحاماة عدد ٣٤٤ ص ٤٨٨ ونقض ١٩٢٧/١٠/٢٥ رقم ٨٩٤ ص ٤٤ ق .

(٢) قانن نقض ١٩٢٨/٣/٢٨ وقد انتهى الى أنه اذا سرق المتهم من منزل ثم حاول الهروب من سطح منزل مجاور ، فحاول صاحب هذا المنزل الاخير ضبطه فضربه المتهم ، ولم يكن المجنى عليه يعلم بوقوع سرقة في منزل الجار ، فلا تعد الواقعة إكراها . وكان ينبغي القول بأن الإكراه منتف - لا بسبب جهل المجنى عليه في الشرب بوقوع محاولة سرقة في منزل جاره ، بل بسبب أن الضرب حصل من الجاني للفرار بنفسه دون المروقات كما سيلي (مج س ٢٣ ص ٤١) .

(٣) نقض ١٩٢٩/١/٢٠ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤٤٢ ص ٥٩١ .

(٤) نقض ١٩٢٩/١٠/١٠ رقم ٢٠٨٣ ص ٤٦ ق .

(٥) نقض ١٩١٥/٨/٢١ الشرائع س ٣ ص ٥٦ .

(٦) نقض ١٩٢٧/١٠/٧ المحاماة ص ٨ عدد ١١ ص ٣٢ .

(٧) نقض ١٩٢٩/٥/٢٣ رقم ١٥٧١ ص ٤٦ ق .

أولى امساك الجاني بيد المجنى عليه وثنيها عنوة وانتزاع الساعة كرها من يده رغم مقاومته بما ترتب عليه جرح يده (١) . وكذلك امساك أحد التهمين بذراع المجنى عليه مع الضمط عليه ثم اشهار الثاني مدية حتى تمكن الأول من وضع يده في جيبه وسرقة نقوده (٢) ، واعطاؤه مواد مخدرة أو حرقها بالقرب منه لنفس الغرض ما دامت تفقده شعوره وتعدم مقاومته أو تمطلها (٣) ، وضرب أحد المجنى عليهم وشد وثاق آخر (٤) . ومن باب أولى طعن المتهم المجنى عليه ببطوأة لتمطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق (٥) .

ومن الاكراه أيضا دفع المجنى عليه أو طرحه أرضا أو عصب عينيه ، أو حجزه أثناء ارتكاب السرقة في غرفة رغم ارادته (٦) . أما السرقة من نائم فلا تعد سرقة باكره ، لأن السارق لم يقم بأي عمل يعدم به مقاومة المجنى عليه (٧) . وفي هذا تختلف السرقة عن هتك العرض حيث يعتبر الاكراه متوافرا فيه بنسوم المجنى عليه ، وذلك لاختلاف طبيعة الجريمة في كل من الحالين ، فالاكراه في السرقة يتطلب اعتداء على الجسم كما قلنا ، ومجرد النسوم لا يتضمن هذا الاعتداء ، أما الاكراه في هتك العرض فلا يتطلب سوى عدم رضا المجنى عليه بالفعل المادى .

ولا يعد اكراها وقوف الجاني بجانب المجنى عيه النائم ، ولو كان ذلك أثناء المدة لتمطيل مقاومته اذا ما استيقظ ، وذلك لاحتمال عدول السارق عن الاكراه أو هروبه اذا ما استيقظ المجنى عليه

(١) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ احكام النقض من ٣ رقم ٣٧ من ٩١ .
(٢) نقض ١٩٣٧/١٢/١٢ رقم ١٩٢٤ من ٧ ق .
(٣) نقض ١٩٠١/١٢/٢٨ مج ٣ من ٢١٥ و ١٩٠٥/١/١٤ مج ٦ من ١٥٠ .
١٩١٢/٥/٢٥ مج ١٢ عدد ١٠١ من ٢٠٥ و ١٩٦٧/١٢/٤
احكام النقض من ١٨ رقم ٢٥٧ من ١٢١٨
وقادر حكما لحكمة الاستئناف في ١٩٠٤/٥/٢٤ الاستقلال من ٣
من ٢١٩ .

(٤) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٨ رقم ٨٦٧ من ٢٢ ق .
(٥) نقض ١٩٥٨/٣/٣ احكام النقض من ٩ رقم ٦٢ من ٢١٧ .
(٦) راجع جادو ج ٦ لفقرة ٢٤٨٦ وجارسون لفقرة ٩ .
(٧) نقض ١٩٠٥/١/١٤ مج ٦ عدد ٧٢ .

• بالفعل (١)

كما لا يمد اكراها كذلك اطفاء النور الموجود بمحل السرقة وغلق هذا المحل على المجنى عليه بعد وقوعها ، لانه لم يحصل تمطيل لمقاومة المجنى عليه أثناء وقوع السرقة (٢) . ولا مجرد اختطاف الشيء المروق من المجنى عليه والهروب به (٣) . وغنى عن القول انه لا يمد اكراها أعمال العنف المختلفة التي قد تقع على الجماد أو الحيوان ، كتحطيم دولا ب أو قتل كلب .

التهديد باستعمال السلاح

يجب في الاكراه ، كساعدة عامة ، أن يكون ماديا ولا يفنى عنه الاكراه الأدبي (٤) . فلا يمد اكراها تهديد المجنى عليه في السرقة أو من معه بارتكاب أمور معينة مهما كانت غيفة كالاختطاف أو هتك العرض ، ومن باب أولى التهديد بأفشاء أمور مخدشة بالشرف أو نسبتها مهما بلغ من تأثيرها . وهذه القاعدة مستفادة من نص المادة ٣١٤ التي ميزت بين الاكراه الذي لا يترك أثرا والاكراه الذي يترك أثر جروح ، وهي غير متصورة الا في الاكراه المادي .

وانما جرى الرأي استثناء على القول بأن الاكراه المعنوي بالتهديد باستعمال سلاح يمد مساويا الاكراه المادي ، فهو مثله ينال من مقاومة المجنى عليه ، بل قد يقضى عليها ويسهل للمجرم سبيل جريمته . كما أن ذلك مستفاد من نص المادتين ٣١٣/٥ ، ٣١٥/٤ اللتين نصتا على التهديد باستعمال السلاح بوصفه ظرفا مشددا للعقوبة ومساويا للاكراه المادي ، فقالت الأولى : « أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه ، أو التهديد باستعمال أسلحتهم » ، وقالت الثانية « ... اذا حصلت السرقة ولو من

(١) نقض ١٩٠٤/٦/٢٠ الاستقلال من ٣ ص ٣١٦ .

(٢) طنطا في ١٩١٠/٢/٣ مج ١٢ ص ٤٩ .

(٣) نقض ١٩٢٩/١٠/١٠ القواعد القانونية ج ١ فقرة ٢٨٧

ص ٣٤٦ .

(٤) راجع استئناف اسبوط في ١٩٢٤/٧/٨ الحماية من ٥ ، ص ٤٤

وملوى في ١٩١٦/٢/٢٥ مج ١٧ ص ١٣٥ .

شخص واحد حامل سلاحا وكان ذلك ليلا أو باكراه أو تهديد باستعمال السلاح » .

وذلك هو ما ذهب اليه الفقه السائد سواء في مصر (١) ، أم في فرنسا (٢) ، وما حكم به لدينا مرارا (٣) . فقد قضى بأنه يعد سرقة باكراه رفع سكين في وجه زوجة المجنى عليه أثناء ارتكابها لمتعتها من الاستفانة (٤) . وكذلك تهديد المجنى عليه بحربة كانت مع الجاني (٥) ، وإطلاق السلاح الناري في أثناء السرقة للارهاب (٦) . وبأنه لا يشترط أن يكون التهديد باستعمال سلاح بطبيعته ، بل يكفي التهديد باستعمال أدا من الأدوات المادية التي تصلح للاعتداء مثل فأس أو قضيب حديدي أو نحوهما (٧) ، أو بمطواة مفتوحة يشرعها أحد الجناة في وجه

(١) راجع أحمد أمين ص ٢٩٨ والموسوعة ج ٤ فقرة ٣٢٦ ص ٢٩٨ ومصطفى القلى « الأموال » ص ٩١ ، ويرى الأخير أن حجة القول بذلك ضعيفة من الوجهة الفقهية ، بل أن النص على استعمال الأسلحة في المادتين ٣١٣/٥ ، و ٣١٥/٣ دون المادة ٣١٤ قد ينهض حجة ضد ذلك الرأي . وأن المحاكم اتدفعت الى رأيها بحكم المصلحة العملية ، وأن على المشرع أن يتدارك هذا النقص وينص صراحة على التهديد باستعمال الأسلحة في المادة ٣١٤ ، أو القوة الجسمانية . وراجع عوض محمد المرجع السابق فقرة ٢٢٣ ص ٣٢٢ وقارن عبد المهيم بكر المرجع السابق فقرة ٤١٠ ص ٨١٨ - ٨٢٠ ، وعمر السعيد ومفان المرجع السابق فقرة ٣٨٢ ص ٤٥٨ ، وأحمد فتحى سرور المرجع السابق فقرة ٤٨٠ ص ٦٧٩ . وقارن هبند الفتاح مصطفى الصيفى المرجع السابق فقرة ٧٨ ص ٣١٥ .

(٢) راجع جاردو ج ٦ فقرة ٢٤٨٥ وجارسون فقرة ٢٩ وشوفو وهيلى ج ٥ فقرة ٢١٢٠ ودالوز المولى . السرقة فقرة ١٧٣ .

(٣) راجع نقض ١٩٣٥/٢/١١ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٣٠ ص ٤٣٢ و ١٩٤٣/٥/٢٤ رقم ١٣٤٢ ص ١٣ ق و ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ رقم ٩٤ ص ٢٤٥ و ١٩٦٢/١١/٢٦ ص ١٣ رقم ١٨٨ ص ٧٧٠ .

(٤) نقض ١٩٣٠/١/٣ مج ٣١ عدد ٤٦ .

(٥) نقض ١٩٣٥/٢/٤ رقم ٤١٧ ص ٥ ق .

(٦) نقض ١٩٢٦/٥/٤ رقم ٨٥٠ ص ٤٣ ق .

(٧) نقض ١٩٤٣/٣/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٣٦ ص ١٩٩

و ١٩٤٣/٣/٢٦ رقم ١٤٦ ص ٢١٧ و ١٩٦٨/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٢٨ ص ١١١٧ .

المجنى عليها (١) .

ولا يعد تهديدا باستعمال السلاح مجرد حمله بطريقة ظاهرة ، أو امساكه باليد دون التلويح ولو ضمنيا باستعماله ، وتقدير ذلك من الأمور الموضوعية ، كما لا يعد كذلك التلويح بقبضة اليد أو التهديد باستعمال القوة البدنية بوجه عام .

ثانيا : معاصره للسرقة

لا يتحقق ظرف الاكراه الا اذا كان معاصرا للسرقة في مرحلة ارتكابها ، أى من وقت الشروع فيها حتى انتمائها ، وقد سبق بيان الآراء المختلفة في تحديد متى تبدأ السرقة ومتى يتم تنفيذها .

فأعمال العنف على شخص من الأشخاص ، التى تقع أثناء الأفعال التحضيرية لا تصلح سببا في التشديد ، كذلك الذى يقع منها في مرحلة اعداد الفاتح المصطنعة أو آلة الكسر أو شراء السلاح أو معاينة المكان المزمع سرقة ، أو الاتصال ببعض المحيطين بالمجنى عليه لاقناعهم بتقديم المساعدة المطلوبة ، بل تكون هذه جرائم جرح وضرب عادية يعاقب فاعلها بحسب جسامته النتائج .

وفيما يتعلق بلحظة تمام السرقة قلنا ان الرأى المعمول به هو أن السرقة تتم بخروج المسروق من حيازة صاحبه الى حيازة الجاني بتمام نقله من المكان الموضوع فيه ، ولو لم يكن السارق قد أودعه بعد في المكان المد له . وتأسيسا على هذا الرأى ينبغى القول بأنه يشترط في الاكراه أن يقع قبل خروج السارق بما سرق من مكان السرقة ، لأنه بهذا الخروج يكون الشيء عادة قد انتقل من حيازة المجنى عليه

(١) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٨ القواعد القانونية س ٤ رقم ٢٠ ص ٤٧ . وكان قاضى التحقيق لم ير في هذه الواقعة اكراها ، فأحال المتهمين الى المحكمة الجزئية .

وقد أبدته غرفة الاتهام بمحكمة شبين الكوم في قراره ، فطلعت النيابة في هذا القرار لدى محكمة النقض ، فقضت هذه الأخيرة بنقض القرار « واعادة القضية الى غرفة الاتهام لنظرها على أساس ان الواقعة كما هى واردة به تكون جنابة سرقة باكراه مما يقع تحت نص المادة ٣١٤ ع ٤ » .

الى حيازته ، أما الاكراه اللاحق لذلك فلا ينبغي أن يعتد به (١) .

وهذه النتيجة سليمة في جوهرها ، وإن كان ينبغي أن يراعى هنا أيضا التحفظ الذي سبق أن أشرنا اليه بخصوص حالة التلبس وأثرها في وجوب اعتبار مرحلة الشروع لا تزال قائمة بقيامها . ومن ثم يعتبر الاكراه المعاصر للتلبس معاصرا للجريمة لا لاحقا لها (٢) .

وقد أخذت بذلك محكمة النقض المصرية في أحكام متعددة لها ، فهي تقضى دائما بأن أعمال العنف التي تقع من الجاني أثناء قيام حالة التلبس يتوافر بها ظرف الاكراه المشدد في جميع الأحوال ، على أن قضاءها في هذا الصدد قد لحقه بمض التطور . فقديما كانت ترى توافر ظرف الاكراه بالاعتداء الواقع حال التلبس ، سواء أوقع بفيئة هروب الجاني بالمال المسروق أم هروبه بنفسه بعد التخلي عنه أو قبل الامساك به . ومن ذلك ما قضت به من أن الاكراه يعد متوافرا من استعمال الجاني العنف مع امرأة حاولت القبض عليه داخل الدار (٣) . واعتداء سارق أدوات خاصة بماكينه على خفيها بالضرب عند مفاجائه له في مكان الحادث (٤) ، ولم يظهر من ظروف الحال في الدعويين أن نية الجاني كانت منصرفة الى الفرار بالمسروقات .

ولكن قضاءها الحديث قد استقر بشكل واضح على القول بأن اعتداء الجاني حال التلبس ، وإن كان يقوم به الاكراه ، الا أن ينبغي أن يقع بفيئة الفرار بالمال المسروق (٥) . وقد عبرت عن هذا المعنى

(١) راجع جاردو ج ٦ فقرة ٢٢٨٢ .

(٢) راجع ما سبق في ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٣) نقض ١٩١٦/٢/١٢ مج ١٧ عدد ٧٢ .

(٤) نقض ١٩١٥/٤/١٠ الشرائع ص ٢ ص ٢٤٦ .

(٥) راجع نقض ١٩٢٩/٢/٢٨ المحاماة ص ٩ ص ٦١٤ و ١٩٢٩/٣/٧

مج ٣٠ عدد ٩٢ و ١٩٣١/١/٢٥ رقم ٣٧٠ ص ٤٨ ق و ١٩٣٨/٤/١٨

رقم ١٤٩ ص ٨ ق و ١٩٤٣/٢/١ القواعد القانونية ج ٦ ص ١٣٢

و ١٩٤٣/١٠/٢٥ رقم ١٦٢٥ ص ١٢ ق و ١٩٤٥/٣/٥ رقم ٦٣٧ ص ١٥ ق

و ١٩٤٧/٤/٢١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٥٠ ص ٣٣٢ و ١٩٦٥/٢/٢٣

أحكام النقض ص ١٦ رقم ٦١ ص ٢٨١ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ ص ١٨ رقم ٢٧٢

ص ١٢٧٧ و ١٩٧٧/٤/٣ ص ٢٨ رقم ٩٢ ص ٤٤٦ .

بقولها انه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكرهه
أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل انه يكفي أن يكون كذلك
ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه
النجاة بالشئ المختلس . وكل من يساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة
وهي عبارة عن فملين : السرقة والاعتداء فهو فاعل في الجريمة الأصلية
الناجئة عن ارتباطهما (١) .

أما الاعتداء الذي يقع من الجاني بعد التخلي عن المال المسروق،
أو قبل التمكن من نقله بغية الفرار بنفسه فحسب فلا يعد اكراهه ،
ولا يقوم به الظرف المشدد ، وإن جاز أن يعد جريمة جرح أو ضرب
قائمة بذاتها ، اذ ينتفي فيه بطبيعة الحال القصد الجنائي المطلوب في
الأكراه وهو نية ارتكاب السرقة .

الثالث : القصد الجنائي فيه

يتطلب الأكراه أن يقع بنية ارتكاب السرقة ، أي أن تقوم بين
الأمرين رابطة السببية ، فلا اكراه اذا اتفت هذه الرابطة ، ولو كانا
متعاصرين (٢) . فمن يتشاجر مع آخر لسبب ما ، ثم تسقط من غريمه
حافضة نفوده أثناء التماسك فيلتقطها بفكرة طارئة ليستولى عليها ، وغبة
في المزيد من الانتقام من المجني عليه والنكاية فيه ، يرتكب جريمتين
مستقلتين - جنحة ضرب ثم جنحة سرقة - لا جناية سرقة باكرهه .

ولا اكراه كذلك اذا اتفني قيام السرقة أصلا ، كمن ينتزع بالأكراه
مالا مملوكا لنفسه ، أو ينتزع بالعنف مالا بغير نية تملكه . فلا يرتكب
سرقة باكرهه من ينتزع ملابس المجني عليه كرها عنه في الطريق العام بنية
التشهير به وجعله أضحوكة بين الناس لعداوة انتفاية ، لا بنية تملك هذه
الملابس (٣) . ومثله من ينتزع « طنبجة » عنوة من كونسابل لا لسرقتها
بل لتمجيذه عن مطاردته ومنعه من القبض عليه (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٥٨/٢/١٧ أحكام النقض س ٩ رقم ٥٠ ص ١٧٧ .
(٢) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ المحاماة س ١٧ رقم ٣٩٨ ص ٤٨٠ .
(٣) نقض ١٩٤٨/٤/٦ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٨٧ ص ١٢٩ .
(٤) نقض ١٩٤٦/١٢/٣٠ مجموعة عاصم كتاب ١ رقم ٥٢ ص ١٢٩ .

ولا اكراه كذلك اذا كان العنف قد وقع بقصد ارتكاب أعمال
تحضيرية للسرقة أو ارتكاب أعمال لاحقة لها ، على ما أوضحناه عند
الكلام في معاصرة أفعال العنف للسرقة .

طبيعته القانونية

الاكراه ظرف عيني يستتبع التشديد على جميع من قارف السرقة
ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين (١) ، سواء أكان هؤلاء
فاعلين أصليين أم مجرد شركاء وسواء أعلموا به أم لم يعلموا .

ويراعى أن كل من تصدر منه أفعال الاكراه في السرقة أثناء
ارتكابها ينبغي أن يعد فاعلا أصليا في السرقة وليس مجرد شريك ، حتى
وإن لم يتصل مباشرة بالمال المسروق ، أو بالمال المراد سرقته (٢) .
وذلك على اعتبار أن هذه الأفعال تعتبر بالأقل بدءا في تنفيذ السرقة ،
وأفعال البدء في التنفيذ اذا وقعت في حالة مساهمة جنائية تجعل صاحبها
دائما فاعلا أصليا في المشروع الإجرامي المشترك .

العقوبة

من شأن الاكراه أن يجعل الواقعة جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة
المؤقتة ، فاذا ترك أثر جروح كانت عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة .

المطلب الثاني

السرقة في الطرق العامة

نصت المادة ٣١٥ على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة

(١) راجع نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٢١
ص ١٠٩ و ١٩٣٩/١/٢٣ ج ٤ رقم ٢٢٩ ص ٤٤١ و ١٩٥٤/٢/٢ أحكام
النقض ص ٥ رقم ١٣٣ ص ٤٠٠ و ١٩٥٧/١١/١٩ و ٨ رقم ٢٥٢ ص ٩٢١
و ١٩٦٤/١٢/٢١ أحكام النقض ص ١٥ رقم ١٦٦ ص ٨٤٨ و ١٩٦٧/١/١٩
ص ١٨ رقم ١٧٠ ص ٨٤٦ .
(٢) نقض ١٩٥٨/٢/١٧ أحكام النقض ص ٩ رقم ٥٠ ص ١٧٧ ،
١٩٦٠/٢/٢٩ ص ١١ رقم ٢٤ ص ١٨١ ، ١٩٦٥/٣/٢٣ ص ١٦ رقم ٦١
ص ٢٨١ .

أو المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية في الأحوال الآتية : -

أولاً : إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر ، وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً .

ثانياً : إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه .

ثالثاً : إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً ، وكان ذلك ليلاً ، أو بطريق الإكراه ، أو التهديد باستعمال السلاح « (١) » .

وتتطلب هذه الجناية وقوع السرقة في طريق عمومي ، على أن ذلك وحده لا يكفي ، بل لا بد من اجتماع ظروف أخرى على النحو المبين بنص المادة ، حين أن الطريق العمومي يكفي في القانون الفرنسي وحده لجعل السرقة جناية عقوبتها السجن . والحكمة من التشديد هي رغبة تأمين انتقال الناس بالطرق العمومية ، أو بإحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية إذا توافرت إلى جانب ذلك عدة ظروف مشددة أخرى .

ما هو الطريق العمومي ؟

الطريق العمومي *chemin public* هو الطريق البري الواقع خارج المدن والضواحي والقرى (٢) ، أو بداخلها (بعد تعديل سنة ١٩٧٠) (٣) .

وأما الطرق المائية ، فمن المتفق عليه في فرنسا أن النص لا يبرئ

(١) معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الجريدة الرسمية عدد ٣٣ في ١٣/٨/١٩٧٠ .

(٢) راجع جادو ج ٦ فقرة ٢٤٤٧ وجارسون فقرة ٦٥ ، وبلانش ج ٥ فقرة ٥٢٣ .

(٣) بينما صدر في فرنسا قانون في ٢٧/١٠/١٩٢٢ عدل المادة ٢٨٣ بحيث جعلها تشمل السكك الحديدية ، وأصبح من شأن وقوع السرقة فيها جعل الواقعة جناية عقوبتها السجن .

عليها لأن لفظة *chemin* التي استعملها القانون لا تصدق هناك عليها ، ولكن في مصر كان الرأي منقسما في شأنها الى قسمين ، قسم كان يرى أنه لا مانع يحول دون سريان التشديد عليها لأن لفظة طرق البرية عامة تصدق عليها كما تصدق على الطرق البرية ، ولأن حكمة التشديد متوافرة فيها ، بل لعلها تكون أحيانا أكثر ظهورا عندما يكون الطريق المائي هو الوسيلة الرئيسية للوصول الى بعض المناطق النائية (١) . حين أن قسما آخر كان يذهب الى القول بعدم سريان النص عليها أخذا بأن نية الشارع لم تنصرف عند وضعه المادة ٣١٥ الى مخالفة حكم القانون الفرنسي في ذلك (٢) ، وكانت إحدى محاكم الجنايات قد حكمت بأن البحر لا يعد طريقا عموميا مما يصدق عليه التشديد (٣) .

أما الآن فقد انتهى أمر هذا الخلاف بتعديل المادة في سنة ١٩٧٠ فأصبحت تشمل بصريح النص كل وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية .

ولا أهمية لما إذا كان الطريق العمومي مملوكا للحكومة أو للأفراد ، كوقوع السرقة على جسر ترعة خصوصية مملوك للأفراد ، ولكن المرور عليه مباح للجميع (٤) .

ويستوى أن تقع السرقة على عابر السبيل نفسه ، أم على ما يرافقه من متاع . وطبقا للرأي الراجح ، إذا وقعت السرقة من متعهد النقل على أشياء سلمت إليه أثناء نقلها بالطريق العمومي فلا ينطبق النص إذا كان صاحبها غائبا لاتقاء حكمة التشديد ، وينطبق إذا وقعت في حضوره (٥) .

(١) أحمد أمين ص ٦٥٨ ومصطفى القلى « الأموال » ص ٩٧ وتوفيق الشاوي « الأموال » ص ٨٩ وأحمد فتحي سرور فقرة ٤٨٨ ص ٦٩١ وعمر السعيد رمضان فقرة ٢٨٧ ص ٤٦٦ .

(٢) محمود مصطفى « الخاص » فقرة ٤٧٦ ص ٥١١ ، والموسومة ج ٤ فقرة ٣٥٢ ص ٣٠٧ وحسن أبو السعود فقرة ٤٣٤ ص ٥٢٤ وعبد المهيم بكر المرجع السابق فقرة ٤٠٧ ص ٨١٢ .

(٣) جنابات المنصورة في ١٨٩٥/٤/٢٢ الحقوق ص ١٠ في ١٤٥ .

(٤) نقض في ١٩٢١/١٢/١٤ رقم ٨٩٧ ص ٢ ق .

(٥) جارسون فقرة ٥٣ ويلاتش ج ٥ فقرة ٥٨٨ .

وينطبق النص كذلك اذا كان الجاني مسافرا مع المجنى عليه من مبدأ الأمر ، أى لم يقطع عليه الطريق أثناء سفره (١) .

ولكن من المتفق عليه أن النص لا ينطبق اذا وقعت السرقة على أشياء ليست في حالة انتقال على الطريق مثل الأشجار الموجودة على جانبيه والحيوانات التى تسرب اليه وذلك لانتفاء حكمة التشديد .

أما فيما يتعلق بالظروف المشددة الأخرى التى يتطلب القانون اجتماعها مع ظرف وقوع السرقة في طريق عمومى ، فنحيل القارئ على ما سبق ذكره عنها .

طبيعته القانونية

وقوع السرقة في طريق عمومى ظرف عيني يتأثر به جميع مرتكبي الجريمة ، سواء كانوا فاعلين أو صليين أم مجرد شركاء ، وكذلك الشأن بالنسبة لبقية الظروف الأخرى التى تتطلب المادة اجتماعها معا .

المقنونة

هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

المطلب الثالث

السرقة ليلًا من شخصين فأكثر مع حمل سلاح

نصت المادة ٣١٦ على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تحصل ليلًا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ » .

وانطبق هذه المادة يتطلب - كما هو ظاهر منها - اجتماع ثلاثة ظروف مشددة معا وهى :

- ١ - وقوع السرقة ليلًا .
- ٢ - وقوعها من شخصين فأكثر .
- ٣ - حمل المتهمين سلاحا ظاهرا أو مخبأ .

وتحقق أحد هذه الظروف ، أو اثنين منها فحسب يجعل الواقعة
جناية مشددة مما نصت عليه المادة ٣١٧ ، لا جناية ، وقد سبق الكلام
في هذه الظروف المختلفة .

هذا وقد نصت المادة ٣١٦ مكررا على أنه « يعاقب بالأشغال
الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرهته .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت الجريمة بطريق
الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح ، أو اذا توافر فيها ظرف من الظروف
المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ » (١) .

كما نصت المادة ٣١٦ مكررا (ثانيا) على أنه « يعاقب بالسجن على
السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المأهدة للاستعمال
في مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية أو توليد أو توصيل التيار
الكهربائي أو المياه أو الصرف الصحي التي تنشئها الحكومة أو الهيئات
أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المرخص في انشائها لمنفعة
عامة ، وذلك اذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص
عليها في المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ » (٢) .

وعلة التشديد هنا هي ما كشف عنه العمل من عدم كفاية الردع في
عقاب السرقات المعدودة من الجنح والتي تقع على المهمات أو الأدوات
المتعلقة بهذا الطريق من طرق المواصلات ، فزادت هذه السرقات
حتى أصبحت خطرا يهدد شتى المرافق الهامة المبينة فيها بضرر فادح .
وازاء ذلك لم يجد المشرع بدا من وضع عقوبة أشد على السرقات
المشار إليها ضمنا لسير الانتفاع العام بهذا المرفق على الوجه

(١) أضيف بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع في
١٩٥٤/٢/٢٨) .

(٢) مضافة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ ومعملة بالقانون رقم
٥٩ لسنة ١٩٧٧ .

• المطلوب (١)

المطلب الرابع
سقوط المصائب

نصت المادة ٣١٣ ع على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية : -

الأول : أن تكون هذه السرقة حصلت ليلاً .

الثاني : أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .

الثالث : أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة .

الرابع : أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه ، أو استعمال مفاتيح مصطنعة ، أو بواسطة التزى بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

الخامس : أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم » وهي تقابل المادة ٣٨١ ع ف .

وهذه المادة تعاقب على نوع من السرقات التي كانت معروفة فيما مضى ، خصوصاً في الجهات النائية من الأقاليم ولخشتت تقريباً من الحياة الحاضرة ، بعد أن توطلت سلطات الأمن وتعددت لديها وسائل المكافعة . وهي السرقات التي كانت تقوم بها المصائب المسلحة على المنازل ليلاً ، وهي تتطلب اجتماع ظروف متعددة كما هو واضح ، وقد سبقت معالجتها جميعاً ما عدا ظرف دخول المنزل بواسطة التزى بزي خاص ، أو بإبراز أمر مزور .

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ .

التزيب بزي خاص أو إبراز أمر مزور

ينبغي أن يكون دخول مكان السرقة باحدى طرق متعددة من بينها الاستمالة بارتداء زي من أزياء رجال السلطة العمومية ، بصرف النظر عما اذا كان من أزياء الجيش أو الشرطة ، أو بإبراز أمر مزور . فلا يتحقق التشديد اذا استعان ضابط حقيقى بزيه الصحيح على دخول منزل لارتكاب سرقة فيه وكذلك اذا استعان بأمر صحيح (١) . ومع ملاحظة أن التزيب علانية بزي رسمى بدون وجه حق جريمة قائمة بذاتها (م ١٥٦) .

أما إبراز أمر مزور فهو فعل يتضمن ضرورة وقوع فعل تزوير أولا ، فضلا عن أن إبراز هذا الأمر للدخول يعد استعمالا له . ومقتضى ذلك أنه ينبغي أن يكون الأمر مكتوبا - اذ أن التزوير لا يكون الا بالكتابة - أما مجرد الادعاء شفويا بوجود أمر صادر بدخول المكان فلا يكفى .

والحكمة من التشديد في الأحوال السابقة هي أن القانون يوجب اطاعة رجال السلطات العمومية ، والرضوخ لما قد يحملونه من أوامر رسمية . فلذا لا ينطبق النص اذا استعان الجناة بعبلة أخرى لدخول المنزل كادعاء أحدهم مثلا أنه موظف بشركة النور جاء للكشف على العداد أو ساعى يريد أو ما أشبهه .

طبيعته القانونية

دخول المنزل بواسطة التزيب بزي خاص أو بإبراز أمر مزور يصد ظرفا عينيا بما يقتضيه ذلك من سرمانه على جميع الجناة ، وكذلك الشأن في بقية الظروف الأخرى التى تتطلب المادة اجتماعها مما .

المقوبة

هي الأشغال الشاقة المؤبدة .

(١) جارو ج ٦ فقرة ٢٤٧٥ وجارسون فقرة ٢١٩ وبلانش ج ٥
فقرة ٥١٤ وشوفو وهيلي ج ٥ فقرة ٣٧٣٦ .

الفصل الرابع في السرقات بين الأزواج والأصول والفروع

نصت المادة ٣١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٤ يولييه ١٩٤٧ على أنه : « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بوجه أو زوجته أو أصوله أو فروع الا بناء على طلب المجنى عليه • وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء » •

وكان نص هذه المادة قبل تعديلها كالآتي « لا يحكم بمقبوبة ما على من يرتكب سرقة اضراراً بوجه أو زوجته أو أصوله أو فروع » • وهذا النص القديم كان يقابل المادة ٣٨٠ ع ف •

ووضع أحكام خاصة للسرقة بين الأقارب أمر قديم يرجع الى أيام القانون الروماني حيث كانت الزوجة والفروع معفيين من عقوبة السرقة بسبب نظام الملكية المشتركة ، والسلطة الأبوية وما يتفرع عنهما • وتعرف الشريعة الاسلامية نظاما مماثلا له ، اذ لا يجوز فيها توقيع الحد على السارق اذا كان زوجا أو أصلا أو فرعاً لشبهة الملك بين أفراد الأسرة الواحدة ، ولكن يجوز مع ذلك التميز •

وكانت الحكمة من النص القديم أنه « رأى أن يفتر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر ، وذلك حرصا على سعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائم بين أفرادها (١) » الا أنه تبين أنه قد أسيء استعمال هذا الاعفاء من الأولاد العاقين ، ومن بعض الأزواج خصوصا في ظروف الطلاق • ولذا تدخل الشارع في عام ١٩٤٧ بوضع النص الجديد الذي ألغى العذر الملقى من العقاب واضحا محله مجرد قيد على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية ، وجعلها متوقفة

(١) نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٢ ص ٥٩٦ •

على شكوى من المجنى عليه (١) .

وسنن فيما يلي نطاق هذا التقييد بالنسبة للجرائم التي يشملها ،
ثم للأشخاص الذين يسرى عليهم ، ثم القواعد التي تحكمه .

نطاق المادة ٣١٢ من جيت الجرائم

تسرى المادة ٣١٢ على جميع جرائم السرقة والشروع فيها سواء
أكانت جنمها أم جنبايات ، فهي عامة لم تحدد نوعا معينا . ولكن اذا كانت
الواقعة سرقة بالاكراه ، فان فعل العنف يخضع للقاعدة العامة في تحريك
الدعوى من النيابة بكامل حريتها (٢) .

وقد اختلفت الآراء اختلافا يينا فيما اذا كان نص المادة ٣١٢
مقصود على السرقة وحدها ، أم أنه ينصرف أيضا الى جرائم المال
الأخرى التي تقع بين الأزواج والأصول والفروع كالنصب (م ٣٣٦)
وخيانة الأمانة (م ٣٤١) . فذهب الرأي السائد بين شراح القانون
المصرى الى أنه نص استثنائي لا يجوز التوسع فيه ، ومن ثم فهو مقصور
على السرقة دون غيرها (٣) .

الا أن الرأي السائد بين شراح القانون الفرنسي يميل الى عكس
ذلك ، والقول بأن قاعدة الاعفاء عامة تسرى على السرقة كما تسرى على
النصب وخيانة الأمانة (٤) ، وكذلك الرأي أيضا في القضاء

(١) يعرف قانون الاجرامات الجنائية احوالا كثيرة مماثلة لا ترفع
فيها الدعوى العمومية الا بناء على شكوى من المجنى عليه نصت عليها
المادة ٣ منه بخلاف الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون . وفي جميع
هذه الأحوال كانت الفكرة السائدة في تقييد حق النيابة ، هي رغبة الشارع
في حفظ الصلات المائلية ، ومراعاة الطابع الشخصي البحث الجرمية ، وهو
ما دفعه الى تلميح حق المجنى عليه في الاختيار بين تحريك الدعوى وعدم
تحريكها على حق النيابة في ذلك بوصفها ممثلة للمجتمع ونائبة عنه .
(٢) راجع جارو ج ٦ فقرة ٢٧٠٧ وجارسون فقرة ٢٨ وأحمد أمين
ص ٦٥٠ .

(٣) راجع جرائمولان ج ٢ ص ٤٤٢ فقرة ١٧١٢ وجودى ص ٢٧٤
و ٢٧٥ ، أحمد أمين ص ٦٥١ ، ومحمود مصطفى ، فقرة ٤١٥ ص ٢٨٢ .

(٤) راجع جارو ج ٦ فقرة ٢٧٠٧ وجارسون فقرة ٣٠ و ٤٥ وشوفو
وهيلي ج ٥ فقرة ١٩٤١ وبلانش ج ٥ فقرة ٤٩٤ وعمر السعيد رمضان
فقرة ٣٩٧ ص ٤٧٧ وعبد العظيم مرسى وزير فقرة ٢٦٨ ص ٥٧٩ .

الفرنسي (١) . ويستند في ذلك الى الأصل التاريخي لها ، حيث كانت هذه القاعدة معمولاً بها ، ولم تكن التفرقة بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة قد ظهرت الى عالم الوجود بعد . هذا الى أن الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسي تشير الى أن المقصود بالنص هو أن ينصرف أثره الى جرائم سلب مال الغير بوجه عام . وأخيراً الى أنه ليس هناك أى مبرر - من وجهة منطقية - الى التفرقة بين السرقة من جانب والنصب وخيانة الأمانة من جانب آخر في الأمر الذي نحن بصدده .

وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأي الأخير دون الأول ، فعممت القاعدة على النصب وخيانة الأمانة من باب القياس (٢) . ويبدو أن الوضع لا ينبغي أن يختلف عن ذلك شيئاً فيما يتعلق بإتزان المال بالتهديد (م ٣٢٦) ، وإخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة وقتت على من ذكرتهم المادة مع العلم بذلك (م ٤٤ مكررة) ، طالما أنها جرائم النرض منها هو سلب المال ، وطالما كانت رغبة الشارع في هذا النوع من الجرائم هي صيانة العلاقات العائلية على قدر الامكان ، يجعل تحريك الدعوى متوقفاً على رغبة المجنى عليه دون غيره ، حيث قد يكون للاعتبارات المعنوية الأسبقية في نظر هذا الأخير على الاعتبارات المادية .

(١) راجع بشأن سريان هذا العذر على النصب حكم تولوز في ١٨٥١/٤/٩ سبى ١٨٥١ - ٢ - ٢٥٨ والسين في ١٩٤٦/١٢/٢٧ داللو ١٩٤٧ - ١٥٨ ، وعلى خيانة الأمانة نقض فرنسي في ١٨٦٦/٤/٢٨ داللو ١٨٦٦ - ٣٥٦ و ١٩١٦/١٠/٢٧ داللو ١٩٢٠ - ١ - ٩٢ .
ولكن حكم هناك بعدم سريانه على تبديد المحضرات (نقض ١٨٨٥/١/٨ سبى ١٨٨٥ - ١ - ٩٦) ولا على التزوير (نقض ١٨٧٣/٣/٢١ سبى ١٨٧٣ - ١ - ٤٣١) ولا على الحصول على التوقيع على بياض (كولار في ١٨٦٩/٧/٢١ سبى ١٨٦٩ - ٣٢٩) حين قفص بسريانه على الحصول على التوقيع مباغتة من المجنى عليه (نقض ١٨٤٠/٢/٨ سبى ١٨٤٠ - ١ - ٦٥١) .

(٢) نقض ١٩١٦/٤/١ سج س ١٧ ص ١٢٢ و ١٩١٩/٣/١٥ سج س ٢٠ ص ٧٧ و ١٩٢٨/٥/١ رقم ٩١٠ س ٤٥ ق و ١٩٣٢/٦/٢٧ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٢ ص ٥٩٦ و ١٩٤١/١٢/١٥ ج ٥ رقم ٢٢٢ ص ٥٩٧ و ١٩٥٨/١١/١٠ احكام النقض س ٩ رقم ٢١٩ ص ٨٩١ و ١٩٧٤/٦/١٦ س ٢٥ رقم ١٢٧ ص ٥٩٦ .
وقارن استئناف مصر في ١٩١٨/٤/٢ سج س ٢٩٨ ص ١١٥ .

ولكن يجب أن يقف التوسع عند هذا الحد ، فلا يسرى النص على جرائم الاتلاف أو التخريب أو التعميب أو الحريق العمد ، لأن باعثها الانتقام لا مجرد الطمع في مال المجنى عليه . وقد حكمت محكمة النقض أكثر من مرة بعدم خضوع جرائم التزوير لهذه القاعدة (١) .

وقد نص القانون صراحة على أن المادة ٣١٢ لا تسرى على اختلاس الأشياء المحجوز عليها من مالكها (م ٣٣٣) ، ولا الأشياء المرهونة ممن رهنها (٣٢٣ مكررة) . بمعنى أن حق النيابة العمومية في تحريك الدعوى يكون مطلقاً من كل قيد ، ولو كان مختلس المال المحجوز عليه أو المرهون هو زوج مالك هذا المال أو أصله أو فرعه (٢) . وهو حكم بدعي لأن حق النيابة طليق من كل قيد ولو كان المختلس هو نفس مالك المال المحجوز عليه أو المرهون . فمن باب أولى إذا كان المختلس هو زوجه أو أصله أو فرعه . ولأن المجنى عليه الفعلي هنا هو الدائن الحاجز أو الدائن المرتهن والنقض أنه أجنبي عن المختلس . ولذلك فانه إذا اختلس المتهم منقولاً رهنه بنفسه إلى الأصل أو الفرع أو الزوج فيسرى قيد المادة ٣١٢ (٣) . أما إذا اختلس منقولاً محجوزاً عليه من الأصل أو الفرع أو الزوج فلا يكون هناك وجه لانطباق النص ، لما تنطوى عليه هذه الجريمة من معنى انتهاك الحجز والاعتداء المباشر على الصالح العام ، بعدم احترام الأمر الصادر من السلطة المختصة بتوقيعه .

نطاق المادة ٣١٢ من حيث الأشخاص

ينبغي أن تكون السرقة قد وقعت على الزوجة أو الزوج أو الأصل أو الفرع ، أو من أحد من هؤلاء ، فلا يسرى النص على من عداهم وقد قضى بذلك مراراً عندما كان النص يقرر اعفاء من العقوبة ولا ينبغي أن يتغير الوضع بعد إذ أصبح يقرر مجرد قيد على تحريك الدعوى الجنائية . ومن قضاء المحاكم في هذا الشأن أنه لا يسرى إذا كانت السرقة واقعة على

(١) نقض ١٩٢٧/٦/٢١ رقم ٩٧٦ ص ٤٤ ق و ١٩٢٤/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٠٩ ص ٢٧٢ .

(٢) نقض ١٩٤٥/١٢/٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٧ ص ٢٣ .

(٣) راجع جارسون فقرة ٥٠ .

منقولات مملوكة لوالد المتهم بالاشتراك مع عمه (١) ، أو مع آخرين (٢) .
أو لابن زوجة المتهم (٣) ، أو لزوج الأب (٤) ، ومن باب أولى إذا كان
السارق وصيا مختارا بالنسبة لأموال القاصر المشمول بالصاية (٥) .

والعبرة هي بقيام الزوجية في وقت السرقة ، أما إذا وقعت السرقة
قبلها أو بعدها فإن النيبابة تمتد حريتها كاملة في تحريك الدعوى ويرى
الرأى السائد في فرنسا أن يجعل العبرة كذلك بوقت صدور الحكم (٦) ،
فإذا سرق خطيب من خطيبته ثم تزوجها قبل صدور الحكم انطبق النص
لتحقق حكمته .

وفيما يتعلق بتعدد قيام الزوجية أو البنوة أو الأبوّة يبنى الرجوع
الى قوانين الأحوال الشخصية التابع لها المتهم ، فمثلا تعتبر الزوجية
قائمة حكما بالنسبة للمسلم أثناء العدة في الطلاق الرجعي (٧) . ومثلا
قد يترف قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالمتهم بالبنوة غير الشرعية
أو بالبنوة بالتبني ويعطيه نفس الأثر الذي للبنوة الشرعية في بعض
الأمر ، وحينئذ يبنى القول بأن المتهم يستفيد من هذا الوضع ويكون
للأب أو للأم الحق في جمل تحريك الدعوى رهنا بإرادتهما (٨) .

وإذا أثير خلاف جدى حول أمر من هذه الأمور فيجوز للقاضي
الجائى كما هي القاعدة في أمور الأحوال الشخصية أن يوقف الفصل
في الدعوى ، وحينئذ يعدد للمتهم أو للمجنى عليه أجلا لرفع الأمر الى

(١) نقض ١٩٢١/٢/٢٢ رقم ٤٦٤٣ س ٨ ق .

(٢) نقض ١٩١٦/٤/١٥ مع س ١٧ ص ١٦٧ و ١٩١٧/٤/٢٢ الشرائع
س ٥ ص ٢٧ .

(٣) نقض ١٨٩٦/٢/٨ القضاء س ٣ ص ١٤٨ .

(٤) نقض ١٨٩٨/١١/٢٦ الحقوق س ١٤ ص ١٣٠ .

(٥) نقض ١٩١٨/٥/١١ مع س ١٩ ص ١٢٥ .

(٦) راجع جارد ج ٦ فقرة ٢٧٠٩ وجارسون فقرة ٢٣ - ٢٦ .

(٧) أحمد أمين ص ٦٥٠ والأقصر الجزئية في ١٩٢٢/١١/٧ س ٢
رقم ٤٢٣ ص ٥٢٠ .

(٨) ولا يسرى النص حينئذ الا على الأب والأم المباشرين دون الأصول
الآخرين على الرأى الراجح في فرنسا . (راجع في هذا الموضوع لامير
ص ٢٩٩ ، ٣٠٠) .

الجهة ذات الاختصاص (م ٢٢٣ اجراءات) واذا انقضى الأجل ولم ترفع الدعوى يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها (م ٢٢٤ اجراءات) .

ولا يتصور أن يكون الخلاف في هذه الأمور بين المتهم والمجنى عليه بعد اذ عقلت المادة ٣١٢ تحريك الدعوى على شكوى من هذا الأخير ، وإن كان من المتصور أن يثار الخلاف بين المتهم وسلطة الاتهام ، أو بينها وبين المجنى عليه ، اذا لم ترَ مثلاً قيام الزوجية أو ثبوت النسب فحركت الدعوى دون شكوى من هذا الأخير .

وقيد المادة ٣١٢ لا يترتب عليه المساس بالصفة الاجرامية للفعل ، ويستفيد منه من أشارت اليهم المادة سواء أكانوا فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، دون من عداهم ممن يكونون قد ساهموا معهم في الجريمة (١) .

وتسرى على سرقات الأزواج والأصول والفروع جميع القواعد العامة المنظمة لأحكام الشكوى كما نص عليها قانون الاجراءات الجنائية، والتي تتبع دراستها هذا القانون . الا أن المادة ٣١٢ قد أضافت حكماً خاصاً بها ، وهو أن للمجنى عليه أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء . وهو حكم نراه شاذاً منتقداً ، اذ أنه ينتهى الى جعل الكلمة الأخيرة في تحديد مقدار العقوبة الى المجنى عليه دون القاضى، مع أن دور الأول ينبغي أن ينتهى عند صدور الحكم النهائي .

(١) نقض ١٠/٨/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٧٢ من ١٠٠١ .

الفصل الخامس بيانات حكم الإداة في جرائم السرقة

أشرنا فيما مضى الى القواعد الرئيسية التي تسيطر على تحرير أسباب أحكام الادانة في الجرائم المختلفة ، وكيف أن المادة ٣١٠ اجراءات تستوجب أن يشتمل الحكم على « بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه » .

وقد أشرنا كذلك الى أن محكمة النقض تباشر نوعا من الاشراف على المسائل الموضوعية في حدود معلومة ، بما تستلزمه في الحكم من أن تكون المقدمات التي يسوقها مسوقة ما قد يرتبه عليها من نتائج ، في غير ما تمصف ولا تنافر بين المقدمات والنتائج .

وسنعالج فيما يلي بيان أركان السرقة والأدلة عليها . ثم بيان ظروفها المشددة والأدلة عليها في مبحثين على التوالي .

المبحث الأول

بيان اركان السرقة والأدلة عليها

ينبغي أن يستفاد من حكم الادانة في السرقة حصول الفعل المادى أى الاختلاس . وقد حكم بأنه يكفي القول بأن فلانا سرق شيئا للمعنى عليه لكى يستفاد توافر فعل الاختلاس ونية التملك ، دون أن يتحتم ذكر أى بيان أو تعريف أو تفصيل آخر ، لأن تحدث المحكمة عن السرقة يشملها (١) .

(١) نقض ١٩١٣/٦/٢٨ الشرائع س ١ ص ٥١ و ١٩٢٧/٥/١٢ ،
مجموعة عاصم كتاب ٢ ص ١٢٣ .

ولا حرج على الحكم اذا أحال في بيان المسروقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها (١) . والخطأ في وصف الأشياء المسروقة ليس من شأنه أن يقدح في سلامة الحكم لأنه من قبيل الغفلة الساذي الذي لا تأثر به حقيقة الواقعة التي اطمانت اليها المحكمة (٢) .
ويكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه صراحة (٣) .

وعدم رضاء المجنى عليه أمر مفترض ، انما اذا دفع المتهم بأن حصوله على المال كان برضائه فيجب أن يعني الحكم بالرد على هذا الدفاع الهام ، والا كان قاصرا قصورا يعيبه « لأن تصرف الطاعن في المال برضاء المجنى عليه قد يستفاد منه أنه ، أي المجنى عليه ، قد تخلى عن حيازته له ، وكذلك الحال اذا ما تركه يتصرف بماله بعيدا عن رقابته ، وفي كلتا الحالتين لا يصح أن تعد الواقعة سرقة » (٤) .

وينبغي أن يستفاد من الحكم أن الشيء المسروق منقول قابل للسرقة (٥) ، دون أن يلزم بيان قيمته لأنها ليست ركنا في الجريمة (٦) . ولا أهمية لعدم ضبطه ، كما لو كان مندبا اتهم بسرقة ولا يعلم مقره (٧) .

ولا يلزم ذكر اسم المجنى عليه ، بل يكفي أن يستفاد من الحكم أن الشيء غير مملوك للمتهم (٨) ، ومن باب أولى لا أهمية لحصول خطأ في ذكر اسمه (٩) .

-
- (١) نقض ١٩٥٦/١١/٥ احكام النقض س ٧ رقم ٢٠٩ ص ١١٢١ .
(٢) نقض ١٩٥٩/٢/٩ احكام النقض س ١٠ رقم ٣٧ ص ١٦٩ .
(٣) نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ احكام النقض س ٩ رقم ١١٩ ص ٤٣٨ .
(٤) نقض ١٩٤٨/١/٦ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ٩ ص ١٤ ، وراجع نقض ١٩٢٩/١١/١٤ الحاماة س ١٠ عدد ١١٩ ص ٢٦٣ .
(٥) جارسون فقرة ٥٢١ .
(٦) نقض ١٩٣٥/٥/٦ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٦٧ ص ٤٧٠ .
(٧) نقض ١٩٤٥/٣/١٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٢٤ ص ٦٦٣ .
(٨) جارسون فقرة ٢٣ .
(٩) نقض ١٩٤٣/١/٢٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٨٤ ص ١١٨ و ١٠/٨/١٩٦٢ احكام النقض س ١٣ رقم ١٥٣ ص ٦١٥ .

ولا أهمية لعدم الاهتداء أصلا الى صاحب المال الماروق (١) .
واذا ادعى المتهم ملكية الشيء المسندة اليه سرقة ، ولكنه حجز عن اثبات مصدره فلا يكون هذا الحجز دليلا على السرقة ، لأنه بمقتضى قواعد القانون المدني تثبت ملكية المنقولات لحائزها ، الا اذا ثبت عكس ذلك ، ومن ثم يكون على النيابة عبء اثبات ذلك العكس ، خصوصا اذا كان الشيء المضبوط من الأشياء التي يستعملها مثل المتهم (٢) .

واذا دفع المتهم بأن المال الماروق مباح فينبغي الرد على هذا الدفاع (٣) ، وكذلك اذا دفع بأنه مال متروك كان يقول ان الماروق عبارة عن أوراق « دشت » لوزارة الداخلية متروكة من سنين مضت فلم تصد لها قيمة (٤) ، والا كان معينا لقصوره في البيان الواجب .

وتحدث عن القصد الجنائي صراحة واستقلالاً ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة ، ما دامت الواقعة التي أثبتتها الحكم تفيد تمتد اعتراف الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك (٥) . اما اذا كانت نية السرقة محل شك في الواقعة المطروحة ، أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه فيجب أن ينشئ الحكم بإقامة الدليل على توافرها والا كان قاصرا (٦) .

فاذا كان يفهم من الحكم أن المتهم قد انتزع الطبنجة باكرهه من الكونستابل بنية تملكها ، ولكن يفهم منه في نفس الوقت أنه لم يرد بذلك الا تمجيذه عن مطاردته والقبض عليه « فانه كان واجبا على المحكمة مع اختلاط نية السرقة بنفيها على هذا النحو أن تعني باستجلاء هذه

(١) نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨١ من ٥٤٢ و ١٩٧١/١٠/٣ أحكام النقض من ٢٢ رقم ١٢٥ من ٥١٧ .

(٢) محكمة جنبايات مصر في ١١/١٢/١٩٠٤ مج ٧ من ١٨ و ١٩٠٤/١٢/١٨ من ١٧ و ١٩٠٥/١٢/٢٥ مج ٧ من ١٦ .

(٣) نقض ١٩٤٥/٢/٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٩٢ من ٦٤٠ .

(٤) نقض ١٩٤٦/١٠/٢١ مجموعة حاصم كتاب ١ رقم ٣ من ٥ .

(٥) نقض ١٩٥٢/٥/٤ أحكام النقض من ٤ رقم ٢٧٩ من ٧٦٨ و ١٩٥٦/١١/١٢ من ٧ رقم ٢١٨ من ١١٤٩ ، ١٩٦٠/١٠/٣١ من ١١ رقم ١٤٢ من ٧٤٥ .

(٦) نقض ١٩٥٤/٣/٢ أحكام النقض من ٥ رقم ١٢٥ من ٤٠٨ .

النية بإيراد الدليل على قيامها كما هي معروفة بها في القانون والا كان قاصرا» (١) .

وكذلك اذا دفع المتهم بأنه أخذ البطانية محل الدعوى لا للسرقة بل لمجرد الالتفاح بها اتقاء للبرد « فانه يكون من الواجب أن تتحدث المحكمة عن قصده وتقيم الدليل عليه » (٢) . وايضا اذا بنى المتهم دفاعه على انعدام نية السرقة بأن قرر أنه أخذ القضبان الحديدية المتهم بسرقتها على ظن أنها متروكة لا مالك لها ، وأنه قد أخذها لمسند جسر التربة فحسب : فانه يجب على المحكمة أن تبين اقتناعها بنقيض ما ادعاه والا كانت الأسباب قاصرة (٣) .

كما قضى بأنه اذا اقتصر الحكم بإدانة متهم بسرقة على القول بأنه نقل الأشياء التي اتهم بسرقتها من محل الحجز دون أن يبين قصده من هذا النقل وهل كان بنية تملكها أم لا كان قاصرا قصورا يعيبه (٤) . وكذلك اذا اقتصر حكم الادانة على القول بأن المتهم تسلم الحقيقة التي تحوى المروقات من متهم آخر ولم يبين حقيقة قصده من هذا الاستلام أو مدى علمه بمحتويات الحقيقة (٥) .

وكذلك اذا نازع المتهم في توفر نية التملك وقال انه ما قصد السرقة وانما قصد الالتفاح بالشيء بعض الوقت ورده ثانية الى صاحبه ، فانه يجب على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي وتقيم الدليل على توافره ، والا كان حكمها قاصرا معيبا (٦) .

واذا كانت الواقعة شروعا في سرقة ، ولم يرد بالحكم ما يفيد توافر

-
- (١) نقض ١٩٤٦/١٢/٣٠ مجموعة حاصم كتاب ١ رقم ٥٣ من ١٢٩ .
(٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ احكام النقض س ٢ رقم ٧٤ من ١٥٨ .
(٣) نقض ١٩٢٩/١/٢١ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٤٢ من ١٥٨ .
(٤) راجع نقض ١٩٥٦/٢/١٤ احكام النقض س ٧ رقم ٦١ من ١٩٣ ،
١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٤ رقم ٨٤ من ٤٣٥ ، ١٩٦٤/٦/١ من ١٥ رقم ٩٠ من ٤٦٠ ، ١٩٦٤/٦/٢٣ رقم ١٠١ من ٥٠٦ .
(٥) نقض ١٩٥٢/١١/٣ احكام النقض س ٤ رقم ٢٨ من ٦٢ .
(٦) نقض ١٩٦٢/٥/٢٠ احكام النقض س ١٤ رقم ٨٤ من ٤٣٥ .
(٧) نقض ١٩٥٦/٢/١٤ احكام النقض س ٧ رقم ٦١ من ١٩٣ .

البءء فى التنفىء وقصء السرة كان معىىا بما فوفب قفضه (١) •

المبءء الثانى

بىان الظروف المشءءة فى السرة والأءلة علفها

فلزم الى جانب بىان أركان السرة ، بىان ظروفها المشءءة بىانا كافىا سواء أظلت الواقعة ءنءة أم صارت ءنائة •

فاذا طبقت المبءمة العقوبة المشءءة ولم ءذكر مثلا أن المءهم ءاءم بالأءرة عىء المبءى علفه كان البءم باطلا (٢) ، وكذلك اذا طبقت المءاءة ٣١٧ ولم ءذكر الا أن المءهم سرق مصءفا ءون بىان الظرف المشءء (٣) •

واذا ءعءءت الظروف المشءءة لءصول السرة من منزل مسكون ، ولم ءءعرض لصفة البءم فى أءء البائن ، أو لوقوع السرة لىلا ، أو لءصول ءسور ، فان ذلك لا فىب البءم لأن ءصول السرة من منزل مسكون كاف وءءه للءشءىء ، وبصرف النظر عن الظروف الأءرى الءى لم فئاولها (٤) •

وءكفى الاشارة الى وقوع السرة لىلا للءشءىء ، ءون ضرورة بىان الساءة الءى وقءت ففها (٥) ولفائى الموضوع قءءر وقوع السرة لىلا قءءرا فهاىا (٦) • ومع ملاءظة ما سبق أن ذكرناه من أن مبءمة النقض ءءءت اللىل بالوقت بىن ءروب الشمس وشروقها •

ولمبءمة الموضوع الكءمة الأءففة فى اءءبار ما فءمله البانى سلاءا ، لأن القانون لم فءءء أنواع الأسلءة الءى فءء ءملها ظرفا

(١) نقض ١٩٤٨/٢/٦ مءبوءة عاصم كءاب رقم ٤ ص ٧ .
(٢) نقض ١٨٩٤/١١/٢١ القضااء ص ٣ ص ٢ و ١٨٩٧/١/١٠
الءوق ٣٢ ص ٢٢٥ .

(٣) نقض ١٨٩٥/١١/٢٦ القضااء ص ٣ ص ٨٥ .

(٤) نقض ١٩٣٠/١١/٦ المءاماة ص ١١ مءء ٢٤٧ .

(٥) نقض ١٩٢٤/٣/٥ المءاماة ص ٥ ص ١٠٥ .

(٦) نقض ١٩١٥/٦/٢٦ مء ص ١٧ ص ٥٥ .

(م ٢٧ — ءرائم الاشءاص والأموال)

مشهدا (١) ، ولا يلزم وصف السلاح أو ذكر نوعه (٢) ، ولا تمييز ما اذا كان ظاهرا أو مخبأ ، لأن القانون يسوى بين الأمرين (٣) . كما لا يلزم ذكر اسم المتهم أو المتهمين الذين كانوا يحصلون السلاح ، بل يكفي القول بأن منهم من كانوا يحصلونه (٤) .

وإذا كانت الواقعة سرقة باكراه وجب بيان الاكراه بياضا كافيا وقد اعتبرته محكمة النقض كذلك في قول الحكم :

« ان ركن الاكراه لا شيعة فيه اذ شهد المجنى عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما وألقاه الآخر وتمكنا من سلب ثقوده . ومصادقا لذلك شهد سائر الشهود أنهم وجدوا المجنى عليه ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من اكراه فسرقة » (٥) .

« ان أحد الجناة قذف المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقية فأمسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها ، وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهرا بالعمل على انقاذ المجنى عليه وأخذ يجذب الحقية ، الا أنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور وعندها فر اللصان » (٦) .

« أن المتهم ، وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالمصي حتى كسرت فراعته ، وهددوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحدهم عيارين نارين ، وبذلك شلت مقاومته وتمكنوا من سرقة » (٧) .

« وليس بالازم أن يتحدث حكم الاداة عن ركن الاكراه في السرقة استقلا ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة

(١) نقض ١٩٢٥/١١/٢ المحاماة من ٦ عدد ٨٨ .

(٢) نقض ١٩٢٤/١/٧ المحاماة من ٥ عدد ٩ .

(٣) نقض ١٩٢٦/١٢/٧ المحاماة من ٧ عدد ٤٥٥ .

(٤) نقض ١٩٠٨/٢/٢٨ مج س ١٠ عدد ٤٥ من ١٠٢ .

(٥) نقض ١٩٤٤/١٢/٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤١٥ من ٥٤٩ .

(٦) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض من ٢ رقم ٥٦ من ١٣٩ .

(٧) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢ رقم ٩٤ من ٢٤٥ .

السرقه عليه (١) •

وينبغى أن يبين الحكم أن الاكراه كان بقصد السرقه أو بقصد النجاة بالثمن المروق ، لأنه لا يتحقق الا بذلك (٢) • فإذا لم يبين الرابطة بين الاعتداء على المجنى عليه بالضرب وبين فعل السرقه ، فإنه يكون قاصر البيان متيناً قفه (٣) •

وإذا ترتب على الاكراه اصابات بالمجنى عليه وجب بيانها ، ولو بالإحالة الى الكشف الطبى الشرعى (٤) • والخطأ في بيان بعضها لا يعيب الحكم (٥) •

وليس من اللازم في السرقه بالاكراه ذكر الآلة التى استعملت ان وجدت آلة (٦) ، ولا بيان وصفها (٧) •

وإذا طبقت المحكمة المادة ٣١٦ وجب بيان ما يفيد وقوع السرقه فى طريق عمومى ، وكذلك الظروف الأخرى التى يتطلبها القانون فى هذا النوع من السرقات ، فإذا دفع المتهم بصدمة توافر بعضها وجب أن يرد الحكم على هذا الدفاع بما يثبت توافرها (٨) •

وإذا وقعت السرقه فى إحدى وسائل النقل العام طبقاً للمادة ٣١٦ ع مكرراً (ثالثاً) وجب أن يستظهر حكم الاداة أن السرقه قد وقعت فى قطار وهو إحدى وسائل النقل البرية أم فى مكان آخر ، والا كان قاصراً ممياً (٩) •

-
- (١) نقض ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض من ١٢ رقم ١٥٦ من ٨٠٧ •
(٢) و ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٣ رقم ١٨٨ من ٧٧٠ •
(٣) نقض ١٩٢٩/٣/٧ مع ٣٠ عدد ٩٢ •
(٤) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ المحاماة من ٢٧ رقم ٣٩٨ من ٧٤٨ •
(٥) نقض ١٩١٢/٤/٢٧ مع ١٣ عدد ٨٤ •
(٦) نقض ١٩٦٠/٢/٢٩ أحكام النقض من ١١ رقم ٣٤ من ١٨١ •
(٧) نقض ١٩١٤/٦/٢٠ رقم ١٤٧٩ من ٢١ ق •
(٨) نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ المحاماة من ١٨ عدد ٢٧٥ من ٥٦١ •
(٩) نقض ١٩٤٨/١٠/١١ المحاماة من ٢٩ عدد ٣٢٦ من ٦٨٥ •
(١٠) نقض ١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض من ٣١ رقم ٢١ من ١١٤ •

الباب الثاني

في التهديد

(٣٢٧ م)

العقاب على التهديد كجريمة قائمة بذاتها أدخل في تشرعنا بقانون صادر في ١٦ يولية سنة ١٩١٠ . أما قبل هذا التاريخ فكانت المادتان ٢٨٣ ، ٢٨٤ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ تعاقبان على جريمة ابتزاز المال بالتهديد ، دون التهديد بالاعتداء غير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر الذي لم يكن معاقبا عليه بالكلية ، بالغة ما بلغت خطورة الأمور المهدد بها . لذا تدخل الشارع بالقانون السالف الذكر معدلا أحكام المادة ٢٨٤ بتوسيع دائرتها ، بحيث تشمل صوراً من التهديد بالقول أو بالكتابة كجرائم قائمة بذاتها ، وسواء أكانت مقرونة بطلب أم لا .

والتهديد يعد بحسب السائد من جرائم الاعتداء على الأشخاص ، وإن كان قانون العقوبات قد أورده في باب السرقة والاعتصاب في غير موضعه . ذلك أنه يحدث دائماً ضرراً مباشراً في نفس المجنى عليه ، وفي جميع الأحوال ، وهذا الضرر المباشر في التهديد غير المصحوب بطلب ولا بتكليف بأمر هو بث الذعر والقلق لدى المجنى عليه ، ويكتفى مهما كان مداه للقول بتحقيق حكمة العقاب وهو في التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر — علاوة على ما تقدم — ارغام ارادة المجنى عليه لتلبية الطلب (١) .

لهذه الاعتبارات عدلت المادة ٢٨٤ في سنة ١٩١٠ ، وذلك على النحو الذي رددته بمذئذ المادة ٣٢٧ من قانون عقوبات سنة ١٩٣٧ . ثم عدلت تعديلاً جزئياً بقانون صادر في سنة ١٩٤٨ على البيان الذي سيرد فيما بعد .

وسنعالج حكم المادة ٣٢٧ هذه في ثلاثة فصول نعالج في أولها أركان التهديد ، وفي ثانياها صورته وعقوباتها ، وفي ثالثها بيانات حكم الادانة في جرائم التهديد بوجه عام .

(١) راجع نقض ١٠/٣١/١٩٢٩ المحاماة س ١٠ رقم ٦٤ و ١٠/٣/١٩٢٠ المحاماة س ١١ رقم ١٣٤ .

الفصل الأول في أركان التهديد

لم يمن قانوننا - وكذلك الفرنسي - بوضع تعريف للتهديد ،
ويمكننا في ضوء الأركان التي يتطلبها فيه تعريفه بأنه « توجيه عبارة
أو ما في حكمها الى المجنى عليه عمدا يكون من شأنها احداث الخوف
عنده من ارتكاب جريمة أو افشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، اذا
وجهت بالطريقة التي يعاقب عليها القانون » •

وبين من هذا التعريف أن جريمة التهديد - في أية صورة من
صورها - تستلزم لقيامها توافر أركان ثلاثة وهي :

الركن الأول : فعل مادي هو صدور عبارة تتضمن تهديدا بأمر
معينة •

الركن الثاني : وقوع هذا الفعل بطريقة من الطرق التي بينها القانون •
الركن الثالث : توافر القصد الجنائي العام لدى الجاني •

وفيما يلي سنعالج كل ركن منها في بحث مستقل •

المبحث الأول

فصل التهديد

تنص المادة ٣٢٧ ع معدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ على أن :
« كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب
عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بافشاء أمور أو نسبة
أمر مخدشة بالشرف ، وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر ،
يعاقب بالسجن •

ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر •

وكل من هدّد غيره شفهيًا بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه
سواء أكان التهديد مصحوبًا بتشكّيف بأمر أم لا .

وكل تهديد سواء أكان بالكتابة أم شفهيًا بواسطة شخص آخر
بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه « (معدلة بالقانون ٢٩
لسنة ١٩٨٢) » .

ومن هذه المادة يبين أن القانون يستلزم صدور تهديد من الجاني
إلى المجنى عليه ، أما بارتكاب جريمة اعتداء على النفس أو المال ،
وأما بإفشاء أمور مخدشة بالشرف أو نسبتها ، وذلك على التفصيل الآتي:
أولاً : التهديد بارتكاب جريمة اعتداء على النفس أو المال

قد يكون التهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالإعدام أو بالإشغال
الشاقة كالقتل أو الخطف أو الحريق العمد ، كما قد يكون معاقباً عليها
بأقل من ذلك ، أي بالسجن أو بالحبس أو الغرامة كالضرب ، أو السرقة
أو الاتلاف .

ونوع الجريمة المهدد بارتكابها لا أهمية له في تحقق الركن المادي
للجريمة أو عدم تحققه ، بل يقتصر أثره في تحديد العقوبة فحسب . وإنما
ينبغي على أية حال أن يكون التهديد بارتكاب جريمة ، أما التهديد بأمر
ليس جريمة بذاته فلا يعد تهديدًا معاقباً عليه . ومن ذلك التهديد برفع
دعوى تعويض (١) ، أو بفصل مستخدم من عمله أو نقله ، أو بمقاطعة
تاجر في تجارته ، أو كالتهديد بإفساد العلاقة بين المجنى عليه وآخر عن
طريق الدس والنميمة . ومن ذلك أيضاً التهديد بأخطار وهمية ،
أو لا يعترف بها قانون العقوبات كتسليط روح أو جن ، أو باستخدام
السحر والشموذة .

وقد يكون التهديد بارتكاب الجريمة صريحاً ، كما قد يكون غامضاً
ملتويًا . ومن هذا النوع الثاني إرسال صورة خنجر يقطر دماً ، أو شخص

(١) نقض ١٩٢٧/١/٤ المحاماة ٨ رقم ٢ ص ٢٦ .

مطعون به ، أو جمجمة وعظمتين ، أو رسم ذلك على جدار منزل المجنى عليه أو على باب منزله مثلا . وانما ينبغي أن يكون معنى التهديد بارزا بما فيه الكفاية . ومما قد يساعد على تحديد نية الجاني الظروف المختلفة التي صدرت فيها المباشرة الغامضة ، ونوع علاقته بالمجنى عليه ، والأسلوب الذي صدرت به ونفسية الجاني . الخ ، وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن عبارة « سأريك من أكون أنا » تكفي لتكوين التهديد إذا صدرت في بيئة ريفية ، حتى ولو أحيطت بعبارات أخرى غامضة (١) .

ويتوافر التهديد ولو لم تصدر من الجاني عبارات على الإطلاق ، بل اقتصر الأمر على ابداء اشارات رمزية مفهومة الدلالة ، كالتلويح بسكين أو بسدس (٢) فيستوى فيه أن يكون كتابة أو شفويا أو بشكل رمزي (٣) . وانما ينبغي في جميع الأحوال أن يكون التهديد جديا مؤثرا في نفسية شخص عاقل (٤) .

وقد يوجه التهديد الى المجنى عليه مباشرة ، كما قد يرسل الى زوجه أو الى صديق له أو قريب . وتتوافر الجريمة حينئذ إذا وصل التهديد بالفعل الى المجنى عليه ، أو إذا كان اطلاع الشخص المقصود بالتهديد على الخطاب أمرا محتسلا (٥) .

وقد يكون التهديد بارتكاب جريمة على نفس الشخص المهدد ، أو على شخص يعرفه ويعنيه أمره لوجود رابطة بينهما أيا كان نوعها ، زوجية أو قرابة أو صداقة أو زمالة . . . انما ينبغي على أية حال أن تكون هذه الرابطة من الظهور بحيث يكون التهديد مصدرا للخوف والقلق حقيقة عند من وجه إليه .

ولذا حكم بأنه لا يعد تهديدا أن يرسل موظف بمصلحة التلغراف

(١) نقض فرنسي في ١٩/١٢/١٨٦٢ دالور الدوري س ٦٤ ج ١ ص ٤٥٤ .

(٢) راجع جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ فقرة ٢٢ . وهو لا يرى مع ذلك إمكان اعتبار ارسال خنجر الى المجنى عليه أو وضع مواد ملتهبة أو كبريت تحت عتبة داره تهديدا رمزيا .

(٣) نقض ١١/٧/١٩٧٦ احكام النقض س ٢٧ رقم ١١١ ص ٨٣٩ .

(٤) نقض ١٤/١٢/١٩١٢ رقم ٢٩٨ س ٢٩ ق .

(٥) نقض ٧/١٢/١٩٤٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٩ ص ٥٤

١٩٥٥/٤ احكام النقض س ٦ رقم ٢٦٧ ص ٨٩٤ .

خطابا الى وكيل وزارة الخارجية ومدير عام التلغرافات ، يتضمن تهديد مفتش التلغرافات بالقتل ثم بالانتحار اذا لم ينظر في أمره (١) . كما قرر قاضي الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى في قضية متهم أرسل خطابا الى شخص متزوج بوجود علاقة آثمة بين زوجته وأحد الأشخاص . وبأنه اذا لم يرجع هذا الأخير عن سيره السيء فلا بد من قتله (٢) . وجلى أنه في صورتين معا لا محل للقول بأن التهديد يمكن أن يحدث أى ضرر أو قلق عند من وجه اليه ، لأنه يتضمن التلويح بالاعتداء على أشخاص لا يعنيه أمرهم من قريب أو من بعيد .

هذا حين حكم بأن الجريمة تتم بتهديد مفتش هندسة السكك الحديدية بارتكاب جرائم ترميز للقطارات واتزاع لقبضان السكك الحديدية ، لأن ذلك يترتب عليه ازعاجه (٣) .

وقد يكون الشخص المقصود بالتهديد معينا تميينا صريحا ، وقد لا يكون كذلك ، وعندئذ تقوم الجريمة متى أمكن استنتاجه من الظروف (٤) ، وتقدير ذلك بداهة من الأمور الموضوعية .

ثانيا : التهديد بإفشاء أمور مخدشة بالشرف أو نسبتها

اعتبر القانون هذا النوع من التهديد في مرتبة التهديد بارتكاب جريمة على النفس أو المال . وعبرة « إفشاء أمور » تنصرف الى الأمور الصحيحة المخدشة بالشرف . أما عبارة « نسبة الأمور » فتتنصرف الى اختلاقتها ونسبتها كذبا الى المجنى عليه .

والقاعدة العامة هي أن كل ما يعد قذفا في المجنى عليه طبقا للفقرة

(١) نقض ١٩٢٧/١٠/٢٥ رقم ١٦٦١ س ٤٤ ق .

(٢) نقض ١٩١٥/٢/١٣ الشرائع س ٢ عدد ١٢٥ .

(٣) احالة شبين الكوم في ١٩١٧/٨/٢٧ الشرائع س ٥ عدد ١٨٥ .

(٤) نقض ١٩١٠/١٢/١٧ مج س ١٢ عدد ١٨ ص ٢٣٥ .

وقد ذهب الى أنه اذا قرر قاضي الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى بمقولة أن الإلفاظ التي أمنتها خطاب التهديد ألفاظ مبهم لا تعين الموجه اليهم التهديد تميينا كافيا ، ولبت إمكان تمييز هؤلاء الأشخاص من الوقائع المدونة ، فإن هذا القرار يقع باطلا لأن القانون لم يشترط أن يكون الشخص المقصود بالأذى معينا باللفاظ صريحة محددة .

الأولى من المادة ٣٠٢ ع يعد التهديد بافشاءه جريمة وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ ع ، مع فارق هام هو أنه يشترط في القذف أن يتم علانية وباحدى الطرق التى أشارت إليها المادة ١٧١ ع ، أما هنا فيكتفى أنه يكون التهديد بافشاءه في غير علانية ولو لشخص واحد (١) .

والقذف على حد تعريف المادة ٣٠٢ هو اسناد أمور الى الغير « لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قلفونا ، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه » ، ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه الأمور صحيحة أو كاذبة مختلفة . ومن هذا القبيل التهديد بالتبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أم كانت مختلفة . ولذلك حكمت محكمة النقض بأنه ليس للمتهم أن يتذرع بقدرته على اثبات صحة الوقائع التى هدد بافشاءها (٢) .

ولكن التهديد باذاعة أسرار لا تخدش الشرف أو بأمور لا يعاقب عليها القانون لا عقاب عليه ، مهما كانت خطيرة ، ومهما تعلق الشخص المهدد بكتماها ، كالتهديد باذاعة سر اختراع أو صناعة من الصناعات ، أو حقيقة أرباح تاجر ، أو الميول السياسية لشخص طالما كانت لا تعد جريمة ولا تخدش الشرف . وكذلك أيضا التهديد بالفاظ لا تتضمن افشاء أسرار مخدشة بالشرف أو نسبتها ، بل يفهم منها إيذاء المجنى عليه في أمنه ومعاشه فعسب (٣) .

وقد يكون التهديد هنا كذلك صريحا ، كما قد يكون غامضا ملتويا (٤) . وقد حكم بأنه يعتبر تهديدا من هذا النوع توجيه عبارات الى بعض موظفى مصرف من المصارف فيها اشارة الى حصول خسائر فى أعماله والى فضائح ارتكبتها ادارته ، مع القول بأن بعض مديرى المصارف فى البلاد الأجنبية قد أودعوا السجن ، وأن مديرى هذا المصرف ليسوا

(١) راجع أحمد امين ص ٧١٥ .

(٢) نقض ١٩٣٢/٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٣١ ص ٢٦٦ و ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض ص ٧ رقم ٢١٣ ص ٧٥٨ .

(٣) نقض ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض ص ٣ رقم ٢٦٢ ص ٧٠٢ .

(٤) نقض ١٩١٤/٣/١٤ الشرائع ص ١ ص ١١٧ .

خيرا من هؤلاء وذلك : « لأن في هذه العبارات أشد ما يمس سمعة هذا البيت المالى ويهز ثقة الجمهور في كفايته ، اذ المصارف المالية مركزها شديد الحساسية بطبيعته ، وقد تضار بأقل تعريض بسعتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا وحجته واهية » (١) •

وكما ذكرنا بالنسبة للنوع الأول ، يصح أن يكون التهديد هنا موجها الى نفس الشخص الذى يهجم كتمان هذه الأمور المخدشة بالشرف ، أو عدم استنادها اليه ، كما يصح أن يوجه الى شخص تربط به صلة وطيدة من قرابة أو صداقة تجعله يهتم بأمره ويقلق عليه ، أو تجعل الضرر من افشاء الأمور المخدشة بالشرف أو نسبتها قد ينصرف اليه • وتقدير هذه الصلة من الأمور الموضوعية كشأن تقدير عبارات التهديد وما تنطوى عليه من معان •

المبحث الثانى

طرق التهديد

هناك جرائم يستلزم القانون فيها وقوعها بطرق معينة ، ومن هذه الجرائم فى قانون العقوبات المصرى التزوير فى المحررات والنصب ، ومنها أيضا التهديد • فإذا لم يسلك الجانى فى هذه الجرائم احدى السبل التى رسمها القانون على سبيل الحصر فلا جريمة •

واستلزام القانون وقوع بعض الجرائم بطرق معينة أمر يشل وضعا استثنائيا يقصد منه التضييق من أحوال العقاب والتسامح فى أمور معينة مألوفة الوقوع ، يجد أن من المصلحة العامة اغضاء النظر عنها لقلة خطورتها • أما الأصل فى الجرائم المختلفة فهو أنه لا يابى بطريقة وقوعها ، وقد أشرنا الى ذلك عند الكلام فى جرائم الاعتداء على الأشخاص وفى السرقة •

وقانوننا المصرى يستلزم فى التهديد المعاقب عليه أن يقع باحدى طريقتين : اما بالكتابة ، واما أن يكون شفويا ، ولكن بتوسط شخص

(١) نقض ١٩٢٢/٣/٢٢ السالف الاشارة اليه •

آخر . إما التهديد الشفوي الذي يوجه الى المهدد مباشرة دون توسط وسيط فلا تقوم به الجريمة ، مهما كان الأمر المهدد به خطيرا ، ومهما توافر لدى الجاني من قصد جنائي .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

يتطلب الركن المعنوي في التهديد توافر القصد الجنائي العام ، أى انصراف ارادة الجاني الى تحقيق الوضع الاجرامى مع العلم بأركانه القانونية المختلفة .

ولا يتطلب التهديد قصدا خاصا من أى نوع كان لدى الجاني . وكان بعض الشراح في فرنسا يرى ضرورة توافر قصد خاص هو نية ارتكاب الجريمة المهدد بها ، وان كان يعتبر هذا القصد مقترضا لدى الجاني الا اذا أثبت انتفاءه (١) ، وكان هذا البعض متأثرا في ذلك بقانون العقوبات الفرنسي في النظام القديم ، حين كان يعتبر العقاب على التهديد خطأ أوليا في الدفاع عن الحياة الانسانية (٢) .

وقد أصبح هذا الرأي مهجورا ، والاجماع الآن على أنه يعاقب على التهديد باعتباره جريمة قائمة بذاتها ، وسواء توافر لدى الجاني قصد ارتكاب الجريمة أو الأمر المهدد به أم لم يتوافر . وفي ذلك تقول محكمة النقض في حكم لها : « يتوافر القصد الجنائي في جريمة التهديد متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر ... وذلك بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه » (٣) .

(١) شوفو وهيلي ج ٤ رقم ١٣١٠ وروسى ج ٢ ص ٢٥٧ .

(٢) ولذلك كانت عقوبة التهديد قاسية تصل أحيانا الى الاعدام

(٣) نقض ١٩٥١/٢/٢١ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٠٨ ص ٨١٩

و ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض من ٦ رقم ٢٦٧ ص ٨٩٤ و ١٩٥٦/٣/١٩

من ٧ رقم ١١٢ ص ٣٧٩ و ١٩٦٢/١٠/١٦ من ١٣ رقم ١٥٨ ص ٦٣٧

و ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ رقم ٢٦٨ ص ١٢٦٤ .

الباعث

لا أثر للباعث في توافر القصد الجنائي طبقاً للقاعدة العامة ، فيستوى في التهديد أن يكون يباعث الانتقام من المجنى عليه ، أم لتحقيق مصلحة معينة إذا كان مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر ، أم حتى مجرد حب الاستطلاع ورغبة امتحان شجاعة المجنى عليه .

ويثير التهديد يباعث الدعابة أو المزاح شيئاً من التساؤل في هذا النطاق . إذ تقضى القاعدة العامة بعدم اعتبار الباعث ركناً في الجريمة ومن ثم وجوب القول بأن التهديد ، ولو كان يباعث الدعابة أو المزاح مع المجنى عليه ، يعد تهديداً معاقباً عليه كما لو كان يباعث الانتقام منه .

الأنه يلاحظ مع ذلك أن جريمة التهديد نفترض وقوع ضرر مباشر هو الذي يحظره القانون ويعاقب عليه ، شأنها في ذلك شأن كل جريمة أخرى . والضرر هنا هو بث الذعر والقلق في نفس المجنى عليه كما قلنا ، وهو ضرر ممكن تصور عدم وقوعه عندما يكون التهديد يباعث الدعابة أو المزاح فحسب ، وذلك إذا كشف المجنى عليه حقيقة الدعابة فور وصول التهديد ، أو إذا كشفها له الجاني أو غيره قبل حدوث أى قلق أو خوف لديه ، فعندئذ فقط يمكن القول بعدم قيام الجريمة (١) .

(١) راجع جارو ج ٤ فقرة ١٦٧٨ وجارسون م ٣٠٥ فقرة ٣٤ ، ٣٥ .

الفصل الثاني

في صور التهديد وعقوباتها

أشرنا في مناسبة سابقة الى أن القانون يستلزم في التهديد أن يقع بالكتابة أو أن يقع شفويا مع توسط وسيط . فالتهديد بالكتابة هو الصورة الأولى منه ، وتنقسم بدورها الى عدة صور فرعية ، يكون بعضها جنائية والبعض الآخر جنحة بحسب جسامه الأمور المهدد بارتكابها ، وبحسب ما اذا كان مقترنا بطلب أو بتكليف بأمر أم غير مقترن بشئ . من ذلك على التفصيل الذي سيرد فيما بعد . أما التهديد الشفوي فهو - متى توافرت له شروطه - جنحة دائما .

وسنعالج في مبدأ الأمر التهديد الكتابي بصوره المختلفة ، ثم التهديد الشفوي في مبحثين متتاليين :

المبحث الأول

التهديد بالكتابة

يماقب القانون على التهديد بالكتابة *Menace par écrit* في جميع صورته لأنه يتم في هدوء وترو ، فهو أدل على النفسية الشريرة لدى الجاني وأبش الى الخوف والقلق لدى المجنى عليه .

وقد تعددت عن التهديد بالكتابة الفقرات الأولى والثانية والرابعة من المادة ٣٣٧ ، وأولاهها تجعل الواقعة جنائية ، أما الفقرتان الأخريان فتجعلان منها جنحة .

المطلب الأول

التهديد بالكتابة عندما يكون جنائية

التهديد بالكتابة يكون جنائية اذا توافر له . عدا أركانه العامة ، ركنان آخران هما أن يكون التهديد بارتكاب جرائم على درجة معينة من

الجسامة أو بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وأن يكون مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .

اولا : الجرائم أو الامور المهدد بارتكابها

تستلزم الفقرة الاولى من المادة ٣٣٧ أن تكون الجريمة المهدد بارتكابها معاقبا عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كالتهديد بالقتل العمد أو الاختطاف أو الحريق العمد أو هتك العرض بالقوة أو التهديد ، أو أن يكون التهديد بافشاء أمور مخدشة بالشرف أو نسبتها ، فخرج بذلك التهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالسجن أو بما دون ذلك .

ثانيا : كون التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر

يستوى أن يكون الطلب أو الأمر ايجابيا كالتنازل عن دعوى أو التبليغ عن جريمة ، أم سلبيا كعدم التنازل عن الأولى أو عدم التبليغ عن الثانية . كما يستوى أن يكون للجاني مصلحة شخصية فيما طلبه أو أمر به أو لم تكن له مصلحة فيه (١) ، أو حتى أن يميل متطوعا لمصلحة فئة من الناس ، أو لما يعتقده من المصلحة العامة ، كمن يهدد سياسيا بالقتل إذا أرم امرأعا أو امتنع عن إيرامه . ويستوى كذلك أن يكون الطلب متعلقا بالمجنى عليه شخصا ، أم متعلقا بشخص يعرفه (٢) .

ولا يلزم أبدا أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب الى طلبه ، بل يكفي أن يكون الجاني قد وجه التهديد كتابة الى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راجعا الى لجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا . . .

ولا عبرة بعد ذلك بالإسلوب أو بالعالم الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه وحمله على

(١) نقض ١٩١٥/١/١٦ مج س ١٧ رقم ٤ ص ٦ .

(٢) نقض ١٩٢٠/١٠/٣٠ رقم ١٧١٦ ص ٤ ق مج س ٣١ عدد ١٣٩٠ .

أداء ما هو مطلوب . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت أن الطاعن رمى الى إثارة الرعب والفرع في نفس المجنى عليهما بارتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتهما وتدمير اثنتين منها ، وأنه هو المهدد فعلا بارتكاب هذه الجريمة رغم أن عبارات التهديد قد صيغت غامضة وأفترغت في قالب يوهم بأن الطاعن مجرد وسيط ومحضّر من جرائم سوف يرتكبها آخرون فلا يصح مصادرتها فيما استنبطته طالما كان استخلاصها سائفا لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي^(١) .

وسيان أن يكون الطلب أو الأمر مشروعا في حد ذاته كطلب الزواج من امرأة معينة أو إخلاء منزل^(٢) ، أو سداد دين ولو كان مستحق السداد^(٣) ، أم غير مشروع بإياه الخلق أو القانون كتطبيق زوجة ، أو المساهمة في جريمة أو التستر عليها . انما اذا كان الطلب مشروعا صار من قبيل الباعث المشروع الذي يصح أن يعد طرفا قضائيا مخففا العقاب .

ومما قد يشير التساؤل أن تتوافر في الطلب المشروع حالة الدفاع الشرعي أو حالة الضرورة . وفي الواقع أنه لا مانع نظري يحول دون القول بإباحة الفعل في الأولى وامتناع مسئولية الجاني في الثانية ، طالما توافرت للحالتين شروطهما القانونية . ولكن توافر هذه الأركان عملا متصور بسهولة في فرنسا حيث قد يقع التهديد ولو كان شفويا ومباشرا ما دام مصحوبا بأمر أو معلقا على طلب ، ومن ذلك أن يهدد انسان لصا دخل منزله بالقتل ان لم يرفع يديه أو ان لم يشعب من الدار . أو أن يهدد شخص مشرف على الفرق عامل الاقتاذ ان لم يبادر الى اتقاذه .

أما والقانون المصري يستلزم حصول التهديد بالكتابة أو بتوسيط شخص ثالث فليس من المتصور عملا تحقق أركان الدفاع الشرعي فيه أو حالة الضرورة . فمن المعروف أنه كلما كان من الممكن الركون في

(١) نقض ١٧/١١/١٩٧٤ احكام النقض س ٢٥ رقم ١٦١ ص ٧٤٦ .

(٢) بنى سويف الابتدائية في ٢/٣/١٩٢٢ المحاماة س ٢ رقم ١١٥ ص ٣٦٢ .

(٣) نقض ٧/١١/١٩١٤ مج س ١٦ رقم ١٢ و ١/٣/١٩٢٩ المحاماة س ١٠ رقم ٦٤ في ٢١/٣/١٩٥١ ألف الإشارة اليه .

الوقت المناسب الى الاحتماء رجال السلطة العمومية (م ٢٤٧ ع) تنتفى حالة الدفاع الشرعى . كما أنه اذا كان فى القدرة اللاتجاء الى طريقة أخرى لمنع الخطر الجسيم الحال تنتفى حالة الضرورة (م ٦١ ع) . فاذا كانت أمام الجانى فرصة لتحرير خطاب أو توسيط وسيط ، فأمامه من باب أولى الفرصة للاحتماء رجال السلطة العمومية ، أو لمنع الخطر الجسيم الحال بطريقة أخرى غير التهديد .

العقوبة

طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ يكون التهديد - اذا توافرت له شروطه السالفة - جناية عقوبتها السجن .

والشروع معاقب عليه فى هذه الصورة من التهديد دون صورته الأخرى ، لأن هذه الأخيرة جنح ولم ينص القانون على عقاب الشروع فيها . ويكون عقاب الشروع فيها ، طبقا لنص المادة ٤٦ ع ، بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى أو الحبس أو الغرامة التى لا تزيد على خمسين جنيتها .

ويتحقق الشروع فى رأينا بمجرد القاء خطاب التهديد فى صندوق البريد أو تسليمه الى من يوصله الى المجنى عليه ، اذا ضبط قبل وصوله اليه ، أو اذا حال حائل دون وصوله . ويتحقق فى صورة جريمة خالصة اذا وصل خطأ الى غير الشخص المقصود ، أو اذا نوى الشخص المهدد قبل وصول الخطاب اليه . وتتم الجريمة باطلاع المجنى عليه على خطاب التهديد .

أما مجرد تحرير الخطاب فهو عمل تحضيرى لا عقاب عليه ، اذ أن احتمال عدول الجانى عن ارساله يكون لا يزال قائما .

المطلب الثانى

التهديد بالكتابة عندما يكون جنحة

يكون التهديد بالكتابة جنحة اذ لم يتوافر له الشرطان آلفا الذكر معا ، ولا يفتى أحدهما عن الآخر ، وتفصيل ذلك :
(م ٢٨ - جرائم الأشخاص والأموال)

اولا : الجرائم المهدد بارتكابها

طبقا لنص المادة ٣٣٧/٤ « كل تهديد سواء اكان بالكتابة أم شفويا بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة لا تبلغ درجة الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه » (معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

فهذه الفقرة تنطبق اذا كانت الجريمة المهدد بارتكابها لا تتجاوز عقوبتها السجن أو الحبس أو الغرامة ، وسواء آكانت من جرائم الاعتداء على الشخص أم المال . أما في فرنسا فيلزم طبقا للمادة ٣٠٨ ع ، أن يكون التهديد بارتكاب جريمة من جرائم استعمال العنف أو القوة *Vols de fait ou violence* ، وهو ما يشير الى أنها تعنى جرائم الاعتداء على الشخص دون المال (١) .

العقوبة

العقوبة في هذه الحالة الأولى هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه . كما نصت الفقرة الرابعة من المادة ٣٣٧ .

ثانيا : تكون التهديد غير مصحوب بطلب ولا بتكليف بأمر

حينئذ تكون الواقعة جنحة أيا كان نوع الجريمة المهدد بارتكابها ،

(١) طبقا للقانون الفرنسي ينبغي أن يكون التهديد بارتكاب جرائم اعتداء على الأشخاص وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والتسميم وبوجه عام كل اعتداء على الأشخاص مما يقابل عليه بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأبعاد الى مكان معين *deportation* (م ٣٠٥) ، أو بالإبداء واستعمال العنف (م ٣٠٨) وكذلك الحريق العمد (م ٤٣٦) باعتبارها جريمة قد تصيب الأشخاص أيضا . ولعل ذلك لأسباب تاريخية ترجع الى ما كان عليه الوضع في النظام القديم عندما كان عقاب التهديد خطأ أوليا في الدفاع عن النفس .

وقد كانت صياغة الفقرة الرابعة من المادة ٣٢٧ من قانوننا تثير بعض اللبس قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ حيث كان بعض الشراح يرى أنها لا تنطبق الا عند التهديد بارتكاب جريمة اعتداء على الأشخاص فحسب (راجع أحمد أمين ص ٧١٤) ولكن الصياغة الجديدة لم تترك مجالا لأي تقييد .

ومهما وصلت درجتها من الجسامة ، أى ولو كانت عقوبتها الاهدام أو الأشغال الشاقة .

العقوبة

طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٧ العقوبة هى الحبس .

ويلاحظ أنه اذا كان التهديد غير مصحوب بطلب ولا بتكليف بأمر ، وكان فى نفس الوقت « لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة » فانه يخضع لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٣٢٧ فلا يجب حينئذ أن تتجاوز العقوبة الحبس لسته أشهر أو الفرامة التى لا تزيد على مائتى جنيه .

المبحث الثانى

التهديد الشفوى

نصت على التهديد الشفوى *Menace verbale* الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٧ ونصها : « كل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بفرامة لا تزيد على خمسمائجنيه ، سواء أكان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا » .

ويبين من نص هذه الفقرة أنه يحيل القارئ الى الفقرة الأولى من نفس المادة باستلزامه أن يكون التهديد « بمثل ما ذكر » فان الفقرة الأولى من المادة هى التى عينت الأمور المهدد بارتكابها . وعلى ذلك فالتهديد الشفوى يستلزم أن يكون بارتكاب أمور أو جرائم على درجة معينة من الجسامة ، وأن يكون بواسطة شخص آخر ، وسنعالج كلا من الشرطين على التوالى : -

اولا : الجرائم او الأمور المهدد بارتكابها

أشرنا الى أن الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٧ تحيل الى فقرتها الأولى، وقلنا عند معالجة هذه الأخيرة أنها تستلزم أن يكون التهديد « بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، أو بافشاء أمور مخدشة بالشرف » . وقد سبقت معالجة كل ذلك عند بحث الأركان العامة فى التهديد . أما التهديد الشفوى بارتكاب

جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة فيكون جنحة عقوبتها الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه ، وذلك طبقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٢٧ (معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

ثانياً : توسيط شخص آخر

يصدر التهديد الشفوي عادة عن حالة انفعال تقضى مؤقت ، ولا ينبىء عن خطورة خاصة عند صاحبها ، كما لا يبعث من القلق والاضطراب لدى من وجه اليه قدر ما يبعث التهديد المكتوب . ولذا رأى مجلس شورى القوانين للعقاب عليه ضرورة توسيط شخص آخر في نقله من الجاني الى المجنى عليه ، حتى يدل بذلك على خطورة خاصة ، ويكون « أكثر التثاماً مع أخلاق الأهالي وعادات البلاد . وحتى يستمع العقاب على التهديدات الصادرة عن الاتعالات » (١) .

وهذا الشرط لا مثيل له في القانون الفرنسى الذى تماقب المادة ٣٠٧ منه على التهديد الشفوي متى كان بارتكاب جرائم على درجة معينة من الجسامة ، ومتى كان مصحوباً بطلب أو معلقاً على شرط .

ومن الواضح أن هذه العبارة تستلزم تداخل شخص ثالث ينتقل عبارة الجاني الى المجنى عليه . وينبغى ألا يكون هذا الشخص الوسيط دخیلاً متطوعاً ينقل عبارة التهديد . ومن ثم يتحقق الشرط بداهة اذا كلف الجاني الوسيط تكليفاً صريحاً بإيصال التهديد الى المجنى عليه ، وكذلك اذا كلفه تكليفاً ضمناً . وفى ذلك تقول محكمه النقض « انه يكفى أن تشير وقائع الدعوى الى أن الجاني قد قصد إيصال التهديد الى المجنى عليه عن طريق الشخص الآخر » (٢) .

وقد حكم ذات مرة بتحقيق الشرط متى كان هذا الشخص مكلفاً بحكم عمله بنقل التهديد ، وكان ذلك فى قضية متهم تفوه أمام حاجب

(١) محضر جلسة أول يونية ١٩١٠ ملحق الجريدة الرسمية فى ١٩١٠/١١/٢٨ .
(٢) نقض ١٩٣٥/١/٢٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢٥ ص ١١٦ .

للتنباه بعبارات تهديد موجهة الى وكيلها (١) .

بل يرى بعض الشراح انه « يكفي أن يكون ايصال التهديد الى المجنى عليه محتملا نظرا للعلاقة التي تربطه بذلك الوسيط » (٢) . الا أننا لا نشاطره هذا الرأي ، ونرى أنه ينبغي دائما أن يكون هناك توسيط صريح ، أو بالأقل ضمنى من الجاني لهذا الشخص الثالث ، وأنه لا يكفي لتحقيق هذا المعنى وجود علاقة بين الشخص الثالث والمجنى عليه تجعل ايصال التهديد اليه أمرا محتملا بسبب هذه العلاقة فحسب .

فمحكمة اشترطت هذا الشرط لا تتحقق في نظرنا الا اذا قيل بأنه يلزم لقيام الجريمة أن يثبت علم الجاني بالصلة التي تربط بين الوسيط وبين المجنى عليه ، وأن يثبت الى جانب ذلك أيضا أن قصده قد انصرف الى تكليف الوسيط صراحة أو ضمنا بإيصال التهديد ، فحينئذ فقط يمكن القول بأن التهديد جدى لم يصدر عن افعال ، وأنه على درجة من الخطورة تستوجب العقاب ، وأن الاعتبارات التي أملت على مجلس شورى القوانين استلزام هذا الشرط متوافرة بالعمل .

وعبارة النص تؤدي الى ما نقول ، فهي تتطلب أن يكون التهديد « بواسطة شخص آخر » ، وهو ما يعادل القول بضرورة توسيط شخص آخر . أما مجرد وجود احتمال بأن ينقل دخیل من الدخلاء هذا التهديد الى المجنى عليه فهو شك ، وأولى أن يفسر الشك لمصلحة المتهم فيما تطلبه النص صراحة لا مكان العقاب .

والقول بغير ذلك ينتهى الى نتائج لا تبدو لنا مقبولة ، منها أن يكون قيام الجريمة غير متوقف على قصد الجاني ، بل على تصرف شخص دخيل قد لا يعرفه ولا تربطه به صلة لمجرد تطوعه بترديد التهديد على مسامع المهدد ، وربما كان ذلك على غير ارادة المهدد ولا رغبته . ومنها

(٢) نقض ١٩١٨/٤/٢٠ مج س ١٩ عدد ١٠٨ . وقد كان التهديد بمباراة مضموها « والله العظيم اذا كان وكيل النيابة رايح يقبض على فبروحه وأعدامه ورقته » .

(٣) مصطفى القلبي في « الأموال » ص ١٢٨ ومن هذا الرأي حسن المرصفاوي « جرائم المال » فقرة ٣٤١ ص ١٣٥ .

أن يكون التهديد الشفوى في مواجهة المجنى عليه مباشرة أسلم عاقبة من التفوه به في ساعة اتصال في غيبته إذا تصادف حضور قريب له أو صديق أو أى شخص تربطه به صلة من الصلات .

وإذا كان يصح القول في فرنسا بأن التهديد يتوافر متى وجهت عباراته الى أى شخص كان ، ما دام وصولها الى المجنى عليه أمرا محتملا بسبب علاقته بذلك الشخص ، فذلك لأن كل ما يستلزمه القانون الفرنسى في التهديد بنوعيه - الكتابى والشفوى - هو مجرد رغبة ايصاله الى المجنى عليه ، وهو ما يصح أيضا على التهديد الكتابى عندنا . أما بالنسبة للتهديد الشفوى عندنا فالأمر لا ينبغى أن يكون كذلك ، لأن قانوننا يستلزم أن يتم بطريقة معينة دون غيرها ، هى أن يكون ايصاله « بواسطة شخص آخر » وهو مالا يستلزمه القانون الفرنسى .

ولذا يبدو لنا أن استناد الرأى السابق الى ما يراه الشارح جارو فيما يتعلق بالقانون الفرنسى (١) استناد لا محل له في هذا الموضوع مع تبين حكم القانون المصرى والفرنسى على ما وضحهنا .

كما يبدو لنا أيضا أن الحكم الصادر في قضية المتهم الذى تفوه بمبارات تهديدية لوكيل النيابة أمام حاجبها لا يمكن تبريره بما ذكره ذلك الحكم من أن الحاجب مكلف بحكم عمله بتوصيل التهديد الى وكيل النيابة ، اذ كان ينبغى أن يكون التكليف من قبل الجانى ، بل قد يرد فقط اذا كانت وقائع الدعوى تشير الى أن تلك كانت رغبة الجانى ولو الضمنية ، أما خارج هذا النطاق فالحكم لا يبدو لنا ملتبسا مع حكم القانون .

مسئولية الوسيط في التهديد الشفوى

الوسيط الذى يحقق رغبة الجانى في نقل عبارات التهديد الى المجنى عليه اما أن يكون حسن النية واما أن يكون سيئها . فهو حسن النية اذا نقل عبارات الجانى الى المجنى عليه تنفيذا لرغبة الأول دون ارادة احداث الضرر المباشر الذى يحظره القانون في التهديد وهو ذعر المجنى عليه ، بل ربما بنية تحذيره وبدافع الخوف عليه ، وحينئذ ينبغى القول

(١) جارو ج ٥ فقرة ١٩٥٨ هامش ٩ ص ٢٩٤ .

باتثناء المستولية ، وتقدير ذلك من الأمور الموضوعية . واما أن يكون الوسيط سئء النية ، متواطئا مع الجاني على ارتكاب الجريمة ، وحينئذ ينبغي أن يعد فاعلا مع الفاعل الأصلي باعتباره قد أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة للجريمة (م ٣٩ ثانيا) .

احوال يعاقب فيها على التهديد الشفوى المباشر باوصاف أخرى
قلنا ان التهديد الشفوى المباشر لا جريمة فيه في حد ذاته ، وانما قد يكون مع ذلك شروعا في جريمة أخرى ، ويخضع للعقاب بهذا الوصف الجديد . ومن ذلك أن يقرن التهديد الشفوى بطلب سند مثبت لدين أو تصرف أو براءة ... أو كإكراه أحد بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة مما تقدم أو ختمها ، فانه اذا تمت الجريمة كانت الواقعة جنائية طبقا للمادة ٣٣٥ ع ، والا كانت شروعا فيها بحسب الأحوال . ومن ذلك أيضا أن يقرن بطلب اعطاء مبلغ من النقود ، فان الجريمة اذا تمت كانت جنحة ابتزاز مال أو شيء بالتهديد طبقا لنص المادة ٣٣٦ ع ، والشروع فيها أيضا معاقب عليه (١) .

كذلك يعد التهديد الشفوى ركنا في جرائم أخرى كثيرة مثل جريمة تهديد موظف عمومي (م ١٠٩ ع) أو الشروع فيها (م ١١١) أو إهانة موظف عمومي بالتهديد بسبب وظيفته أو أثناء تأديتها (م ١٣٣) ، وفي التعدى على الأديان (م ١/١٦٠) ، وهتك العرض (م ٢٦٧) ، وفي القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق (م ٢٨٢) ، وفي الاعتداء على حرية العمل (م ٣٧٥) .

كما قد يكون التهديد الشفوى المباشر ظلما مشددا في جرائم أخرى كالتهديد باستعمال السلاح في المارقة (م ٣١٣ ، ٣١٥) ويعد في حكم الإكراه الذي نصت عليه المادة ٣١٤ ، وقد عالجنا فيما مضى هذه الجريمة الأخيرة .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٤ رقم ٣١٧ ص ٦٣٩ ، ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ رقم ١٠٠ ص ٤٩٥ .
وراجع أيضا نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٧٣ ص ٨٦٢ و ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ رقم ٤١ ص ١٨٢ و ١٩٥٩/١١/١٧ رقم ١٨٦ ص ٨٧٤ و ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ رقم ١٩٠ ص ٧٨٠ .

الفصل الثالث

بيانات حكم الادانة

في جرائم التهديد

يسرى على حكم الادانة في جرائم التهديد ما يسرى على غيرها مما اوجبت المادة ٣١٠ اجراءات من ناحية ضرورة اشتماله على الأسباب التي بنى عليها . ويان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

ومن ثم يجب أن يبين الفعل المهدد بارتكابه ، وألفاظ التهديد للاستيثاق من تحقق أركان الجريمة ، والا كان اغفال ذلك نقصا جوهريا يعيب الحكم ويبرر نقضه (١) ، ولا يغنى عن ذلك أن يحيل الحكم على وصف التهمة المبين بصدده من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد (٢) . بينما يكفي في بيان ماهية الأمور المهدد بها أن يكون قد أشار الى العبارات التي استعملها المتهم واقتبس فحواها من الورقة المكتوبة بخطه ، وما دامت هذه الورقة مودعة في ملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الایداع جزءا منه يمكن الرجوع اليه عند تحرى التفصيلات (٣) .

وينبغي أن يستفاد من الحكم كذلك توافر القصد الجنائي المطلوب وقد حكم بأنه لا أهمية لاغفال الحكم التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليهم ، لأن ركن القصد الجنائي يتوافر بنفس النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة الى تعرف الاثر الفعلي الذي أحدثه في نفس المجنى عليه (٤) .

(١) نقض ١٩٢٦/٤/١١ مج س ٣٠ رقم ١١٠ ص ٢٦١ .

(٢) نقض ١٩٣٢/١٢/١١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٧٣ ص ٢٢١ .

(٣) نقض ١٩٣٢/٢/٢٢ مج س ٣٣ عدد ١٢٦ .

(٤) نقض ١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ رقم ٣٠٨ ص ٨١٩ .

وبالتالى فلا يلزم التحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التهديد ، بل يكفى أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم ، وصراحة عبارات التهديد ، وظروف الواقعة كما أوردتها الحكم . كما لا يعيب الحكم اغفاله التحدث عن أثر هذا التهديد فى نفس المجنى عليه ، وما قيل من أن المتهم لم يكن جاداً فى تهديده (١) .

كما يجب أن يشير الحكم الى طريقة التهديد ، وهل كان كتابة أم شفويا بواسطة شخص آخر . وإذا طبقت المحكمة الفقرة الأولى من المادة ٣٣٧ وجب أن تبين أيضاً توافر شرط الطلب أو التكليف بأمر الذى اصطلح به التهديد .

(١) نقض ١٩٥٦/٣/١٩ احكام النقض من ٧ رقم ١١٢ من ٣٧٩ .
١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ رقم ١٠١ من ٥٢١ ، ١٩٦٩/٤/٢١ احكام النقض
من ٢٠ رقم ١٠٦ من ٥٠٩ و ١٩٧٤/٤/٢٢ من ٢٥ رقم ٩١ من ٤٢٥ .

الباب الثالث

في النصب

(م ٣٣٦ ع)

تكلم قانون عقوباتنا عن النصب في الباب العاشر وعنوانه « النصب وخيانة الأمانة » من الكتاب الثالث . وقد كان النصب في القانون الروماني صورة من جريمة سلب مال الغير *Furtum* التي تشمل أيضا السرقة وخيانة الأمانة . وأول مرة وضع له نص خاص كان ذلك في تشريع سنة ١٧٩١ الذي أتمت به الثورة الفرنسية ، ثم في تشريع سنة ١٨١٠ ، فتضمننا العقاب عليه بوصفه جريمة قائمة بذاتها لها خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن السرقة .

والنصب الجنائي يختلف عن التدليس المدني *Dol* ، وكان تشريع الثورة الفرنسية يعبر عنه بلفظة التدليس هذه متأثرا في ذلك بالخلط الذي كان سائدا بينهما . وظلت الحال على هذا المتوال حتى ميز بينهما تشريع سنة ١٨١٠ فاستعمل لأول مرة في المادة ٤٠٥ التي خصصها للنصب عبارة طرق احتيالية *Manoeuvres Frauduleuses* بدلا من لفظة تدليس ، فأفصح بذلك عن نية الفصل بين الأمرين بحدود واضحة المعالم . وقد اتخذ النصب مع الزمن صورا متعددة ، وتنوعت أساليب المحتالين ونشطت وسائلهم ، وبالأخص في نطاق الشركات الوهمية ، والتلاعب في عقود التأمين ، وقيمة العملة ، وعمليات البنوك ، وبرجه عام في أمور البيع والشراء . حتى لقد اضطر القضاء الى التوسع في أحوال العقاب توسعا كبيرا لحماية للجماهير ، وهي بطبيعتها سهلة التصديق سريعة الانقياد ، وللأفراد خصوصا منهم السذج والبسطاء من خداع المخادعين الماكرين ، حتى كاد النصب أن يشمل أغلب صور التدليس المدني . وسنعالج أحكام النصب في قانوننا المصري في ثلاثة فصول ، تتكلم في أولها عن أركانها ، وفي ثانيها عن النصب التام والشرع فيه ، وفي ثالثها عن بيانات حكم الادانة فيه .

الفصل الأول

في أركان النصب وعقوبته

عالجت النصب المادة ٣٣٦ ع ونصها : « يعاقب بالحبس كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول ، وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها ، اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي ، أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال ، أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور ، واما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه . واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة » .

أما من شرع في النصب ولم يتمه « فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة » (معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

ويجوز جمل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » .

ويبين من هذا النص أنه يلزم لقيام الجريمة توافر أركان أربعة وهي:

أولا : وقوع فعل مادي هو الاحتيال باحدى طرق معينة ذكرتها المادة على سبيل الحصر .

ثانيا : الاستيلاء على نقود أو سندات أو أى متاع منقول .

ثالثا : قيام رابطة السببية بين الأمرين السابقين .

رابعا : توافر القصد الجنائي .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث على حدة : -

المبحث الأول

فصل الاحتيال

أشرنا في صدر هذا الباب الى أن النصب يختلف عن التدليس المدني اختلافاً بينا . فالقانون المدني يرتب بطلان العقد على الحيل التي قد يلجأ اليها أحد المتعاقدين أيا كان نوعها ؛ ولو كانت أكاذيب عارية عن كل فعل خارجي يعزها . وكل ما يتطلبه فيها أن تكون على درجة من الجسامة « بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني للعقد » على حد تعبير المادة ١٢٥ منه . كما يعتبر تدليسا مجرد السكوت عمدا عن واقعة أو ملاحظة « اذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملاحظة » على حد تعبير الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

أما النصب - ويطلق عليه أحيانا التدليس الجنائي - فلا يمكن أن يكون مجرد أكاذيب شفوية أو مكتوبة ؛ ومن باب أولى مجرد كتمان أمر من الأمور ، بالغا ما بلغ قدر هذه أو تلك من الجسامة وانما يستلزم نص المادة - لكي تدخل أكاذيب الجنائي في دائرة الاحتيال المعاقب عليه وتستوجب من ثم العقوبة الجنائية - أن تكون على درجة من الخطورة تتمثل في أن تتخذ هذه الأكاذيب أحد مظاهر ثلاثة ذكرها على سبيل العصر لا التمثيل وهي :

أولا : أن تكون معززة بمظاهر خارجية أو أفعال مادية . وهو ما يسمى بالطرق الاحتيالية .

ثانيا : أو بالأقل أن تتخذ هذه الأكاذيب نطاقا معينا هو التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للجاني ، ولا له حق التصرف فيه .

ثالثا : أو أن تكون عبارة عن اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

وهذه هي الطرق الثلاث التي ينبغي أن يقع بإحداها فعل الاحتيال ، والا فلا جريمة . وستكون كل طريقة منها موضوعا لمطلب خاص على التوالي : -

المطلب الأول

الطرق الاحتيالية

يقضى بحث الطرق الاحتيالية تعرف صورها المختلفة ، ثم أغراضها
وأخيرا بعض قواعد عامة عليها •

الفرع الأول

الصور المختلفة للطرق الاحتيالية

لم يضع القانون تعريفا للطرق الاحتيالية ، واستنادا الى ما هو شائع
في شأنها يمكننا تعريفها بوجه عام بأنها « كل كذب مصحوب بوقائع
خارجية *faits extérieurs* أو أفعال مادية *actes matériels* يكون من
شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليه بصدق هذا الكذب بما يدفعه الى
تسليم ما يراد منه تسليمه طوعية واختيارا » •

والمستفاد من هذا التعريف أنه يلزم بأدبى ذى بدىء ضرورة صدور
كذب من الجانى أيا كان ميدانه وصورته • والكذب هو تغيير الحقيقة
أى جعل واقعة كاذبة فى صورة واقعة صحيحة ، ويكون بالقول أو
بالكتابة أو بالإشارة •

ومن المتفق عليه أنه لا يكفى لقيام الطرق الاحتيالية مجرد السكوت
أو كتمان أمر من الأمور *reticence* فلا نصب بالترك أو بالامتناع •
فمن يخفى عن الدائن اعساره وعجزه عن رد مبلغ يطلب اقتراضه منه ،
أو حتى عدم رغبته فى رده كلية لا يعد محتالا • كذلك السكوت عن غلط
واقع فيه المجنى عليه من تلقاء نفسه ، أو نتيجة نشاط شخص آخر لا تربطه
بالجاني صلة ، والاستفادة من هذا الغلط باتخاذ موقف سلبي بحث لا يعد
نصبا ، بل ينبغى فى جميع الأحوال أن يتخذ كذب الجاني مظهرا ايجابيا ،
ولو صغير الشأن •

على أن الكذب وحده - ولو بفعل أو قول ايجابى - لا يكفى

لتكوين ركن الاحتيال حتى ولو كان بالكتابة (١) . وحتى لو كرهه صاحبه وأصر عليه وبالغ في تأكيده (٢) ، أو أذاعه بين الناس بطرق مختلفة من الاعلان والدعاية . بل يستفاد من التعريف الذى أعطيناه للنصب ضرورة أن يصطبغ هذا الكذب بوقائع خارجية أو أفعال مادية أخرى ، فالنصب يتطلب نوعا من الاخراج المسرحى *mise en scène* ، طبقا للتعبير المألوف ، أى طريقة للعرض يستهدف بها الجانى الخداع والتويه واستدراج فريسته الى الفخ .

والأصل هو أن تكون هذه الأشياء الخارجية عبارة عن وقائع مادية أعدها الجانى مقدما وربتها لتعزيز ادعاءاته ، وهى من الكثرة بحيث لا يمكن أن تقع تحت حصر . وقد تساهل القضاء والفقه في تحديدها . وفضلا عن ذلك فقد اعتبرا من قبيل اعداد هذا الوقائع أو تربيتها مجرد الاستعانة بشخص ثالث لتعزيز الادعاءات الكاذبة . ثم سارا في شوط التساهل مدى أوسع فاعتبرا مجرد حيازة الجانى صفة خاصة تميزه وتبرر تصديق ادعاءاته الكاذبة أمرا كافيا لتكوين ركن الاحتيال (٣) .

وعلى ذلك ينبغي أن تتخذ الطرق الاحتمالية - طبقا لهذا التوسع الحالى - احدى صور ثلاث وهى :

أولا : اعداد وقائع مادية أو مظاهر خارجية .

ثانيا : أو الاستعانة بشخص ثالث .

ثالثا : أو حيازة الجانى صفة خاصة تحمل على الثقة فيه .

وسنعالجها تباعا فيما يلى :

أولا : اعداد وقائع مادية أو مظاهر خارجية .

هذه الوقائع أو الأعمال المادية يلزم فيها أن تكون مستقلة عن الكذب . أما اذا كانت مجرد ترديد له بصورة أو بأخرى فلا قيمة لها .

(١) نقض ١٩٢١/٣/١ س ٢ ص ٤٦٧ و ١٩٢١/٣/٢٩ مج س ٢٣ ص ١٨ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٣٩ ص ٤٦٣ .

(٣) (٢) للزبد راجع رسالة فادية يحيى أبو شعبة من « النظرية العامة للطرق الاحتمالية » جامعة عين شمس ١٩٨٤

فاذا ادعى دجال أنه قادر على شفاء ضحيته مقابل مبلغ من المال بلمسة من يده وأعاد على مسامعه هذه الأكذوبة بطرق مختلفة ، وأخذ منه المال مقدما ، فلا يتكون ركن الاحتيال مع ذلك . إنما اذا اقترن هذا القول بأعداد مكان مخصوص ، وبحركات معينة فيكفي ذلك لأن يمد احتيالا . ومن قضاء المحاكم الفرنسية أنه يكفي في هذا الشأن وضع الدجال يده على جبهة المريض لإيهامه بالمعالجة (١) .

ويميل جانب من الرأي الى القول بأن الأفعال الخارجية التي قد يستعين بها المحتال ينبغي أن تكون مستقلة عن حركات أعضائه المختلفة التي قد تعينه على تمثيل دوره ، مثل حركات اليد أو إيماءة الرأس ، باعتبار أنها حركات طبيعية شائعة تلازم الحادثة . فمثلا اذا طلب المدين ورقة المخالصة من الدائن يزعم أن مبلغ الدين في جيبه وأنه أحضره لسداده ، وأشار الى جيبه الخالي للإيهام أن بداخله النقود ، فإن هذه الإشارة منه لا تمد احتيالا . أما اذا وضع في جيبه حافظة محشوة ورقا أبيض لتأييد اشارته وتعزيز رغبته في ادخال الغفلة على الدائن ، فإن ذلك يتكون به الاحتيال (٢) .

والغالب أن تتخذ هذه الأفعال مظهرا قويا متقن الاخراج قادرا على خداع الأفراد . فمن ينشئ مشروعا وهميا يعمد عادة الى اختيار أسماء معينة ومقرا معروفا يزوده بالموظفين الكافين للخداع وبتليفون ، ومنقولات ، فضلا عن النشر والاعلان . ومن يدعى أنه من أرباب الأعمال الواسعة أو أصحاب النفوذ يحسن عادة اختيار مسكنه وسيارته وملابسه وطريقة حديثه . وكل ما قد يحمل على الثقة في أقواله .

هل يلزم في الطرق الاحتيالية أن تكون متقنة ؟

ذهب رأى الى أن الاحتيال يجب أن يكون على درجة معينة من الاتقان بحيث يجوز على الرجل العادى المتوسط الذكاء . أو بمباراة أخرى أن المعيار في هذه الأمور ينبغي أن يكون مجردا *in abstracto* (٣) .

(١) نقض فرنسي في ١٩١٤/٨/٦ النشرة الجنائية الفرنسية رقم ٣٥٩ .

(٢) جاردو ج ٦ فقرة ٣٥٥٤ .

(٣) راجع بلاتش ج ٦ فقرة ١٧٦١ .

فاذا نجحت هذه الوسائل لا بسبب اتقانها ، ولكن بسبب أن المجنى عليه يتمتع بقسط وافر من الغباء أو السذاجة ، فلا يتكون بها الاحتيال ، لأنه ينبغي على الانسان أن يكون حذرا في معاملاته الحذر المألوف ، ومتخذ الحيلة الواجبة دون افراط في الثقة أو في سهولة الانقياد ، أما اذا كان غيبا أو مغفلا فالتقانون الجنائي لا يحميه . وقد اعتنق هذا الرأي جانب من القضاء الفرنسى (١) .

الا أن الرأي السائد حاليا هو أنه ينبغي أن تقدر أفعال الاحتيال من وجهة نسبية تقتضى النظر الى مقدار تأثيرها في المضى عليه ، لا من وجهة مجردة . فان أفلحت في خديعته وإيقاعه في الغفلة فهو تمد احتيالا معاقبا عليه ، حتى لو كان من غير المتصور أن تفلح مع غيره من الناس ممن يكونون على القور المطلوب من الحيلة والحذر (٢) . وسند هذا الرأي أنه لو قيل بغير ذلك لما جاز عقاب الشروع في النصب ، اذ المفروض حينئذ أن تكون الطرق الاحتيالية غير متقنة وعاجزة عن خداع المجنى عليه ، بدلالة كشفه عن حقيقتها وإحباطه إياها ، مع أنه لا نزاع في أن هذه الأفعال كافية لتكوين الشروع المعاقب عليه .

ومن جانب آخر فإن السدج والبسطاء أجدر بحماية القانون من المساكين الأذكياء وأحق برعايته . أما اذا كانت الطرق الاحتيالية من السذاجة بحيث لا يمكن أن تنطلي على أحد ، فيمكن القول حينئذ بتحقيق

(١) نقض فرنسى في ١٨٠٦/٣/١٣ yvers lagraviers بلتان
رقم ٤١ ودالوز الهجائي السرقة رقم ٧٧٤ و ١٨٠٧/٤/٢٤ Gr et de
Grandriviere بلتان رقم ٨٨ ودالوز الهجائي السرقة رقم ٧٨٥
و ١٨٠٨/٤/٢٨ B p t بلتان رقم ١١١ ودالوز الهجائي السرقة
رقم ٧٤٢ .

(٢) راجع جارو ج ٦ فقرة ٢٥٥٦ وجاردسون م ٤٠٥ فقرة ٤٤
وشونو وهيلي ج ٥ فقرة ٢٢٠٩ .
وأحمد أمين ص ٧٣٠ ومصطفى التللى « الأموال » ص ١٧٤ وأحمد
فنجي سرور فقرة ٥٠٥ ص ٧٢٠ - ٧٢٢ وعبد الفتاح مصطفى الميمني
فقرة ١٤٧ ص ٤٢٤ ، وجنابيات بنى سويف في ١٩٢٧/١/١٧ مج س ٢٧
عدد ٣٧ ونقض ١٩٢٨/٣/١ .

(م ٢٩ - جرائم الاشخاص والأموال)

حالة استحالة مطلقة مما يرجع الى الوسيلة المستعملة ، وهى حائل يحول دون القول بالعقاب طبقاً للرأى الذى يبدو أنه لا يزل سائداً فى قضائنا .
يقى أن نمطى بعض أمثلة منتزعة من قضاء المحاكم فى مصر وفرنسا لما اعتبرته من أكاذيب مصحوبة بطرق احتيالية ، ثم لما اعتبرته أكاذيب مجردة لا يقوم بها الاحتيال .

بعض ما اعتبرته المحاكم طرقاً احتيالية

أ - فى نطاق العلاج والشعوذة :

— أن يعلن المتهم فى نشرة أنه يعالج الأمراض العصبية ويسهل العمل ويوهم الناس بأساليب مختلفة أن صناعته معالجة المرضى (١) . ومثلها أن يضع على بابه لوحة ويرتدى ملابس بيضاء ، فان هذه المظاهر تؤثر فى عقلية الجماهير (٢) .

— أن يوهم المتهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الاتصال بالجن وإمكان شفاء الزوجة من العقم ، ويحدث أصواناً مختلفة يسميها بأسماء الجن فى غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعاويذ (٣) . ومثلها أن يزعم القدرة على استحضار الجن لقضاء الحاجيات واستخراج كنز ويستعين على اقناع المجنى عليهم بإحداث أصوات وتحريك أدوات وما إليها ، ويتوصل بذلك الى سلب مبالغ منهم (٤) .

ب - فى نطاق التجارة والصناعة :

أن يتخذ المتهم محلاً فخماً ويقابل فيه المجنى عليه ويفهمه أنه من أصحاب الأملاك الواسعة ، وأنه متعهد للجيش البريطانى ويتوصل بذلك

(١) نقض ١٩٢٤/١٢/١ المحاماة س ٥ ص ٤١٣ .

(٢) نقض ١٩٢٤/٥/٢٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٥٦ ص ٣٤٠ .

(٣) نقض ١٩٥٢/١٢/١ أحكام النقض س ٤ رقم ٦٩ ص ١٧٤ و ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ رقم ١٨٨ ص ٩٥١ .

(٤) نقض ١٩١٧/١/٨ الشرائع س ٤ ص ٢٦٤ و ١٩٤٢/٤/١٣ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨١ ص ٦٤٣ .

الى الاستيلاء منه على ١١٤٤ كيسا من البصل موها اياه بحصول ربح له
ان ورد هذا القدر (١) .

— أن يصنع أقراصا من مادة أخرى خلاف للمادة التي تصنع منها
أقراص أسيرين « باير » وأقل منها بكثير في الأثر ويضمها في غلاقات من
الصننج عليها علامة باير ويوزعها على الجمهور (٢) .

— أن يقدم الى المجنى عليه زجاجة موها اياه أن بداخلها خبرا في
حين أنها كانت تحوى ماء ملونا ، مع دعم هذه الأساليب بتقديم زجاجة
أخرى حاملة البيانات الدالة على نوع تلك الخمر . وتكون الواقعة في
نفس الوقت شروعا في خداع المتعاقد معه في حقيقة البضاعة وذاتها (٣) .

— أن يدعى المتهم كذبا أنه يملك عمارة بها بعض مواد البناء للبيع
ويستصحب المجنى عليه لمaine هذه الأدوات غير المملوكة لتأييد مزاعمه (٤) .

— أن يزعم المتهم كذبا وجود صفقة من النحاس والراسص الخردة
معروضة للبيع بالورشة التي يعمل بها ، ويستصحب المجنى عليه الى تلك
الورشة ويحضر عينه منها ، ويتوصل بذلك الى الاستيلاء على مبلغ ٤٦
جنيتها منه كجزء من ثمن الصفقة ، ثم يدخل الورشة أمامه ، الا أنه يهرب
بالمبلغ ولا يعود (٥) .

— أن يوهم المتهم المجنى عليه بمشروع تجارى كاذب ويؤيد ادعائه
بأوراق تشهد باطلا باتجاره مع آخرين فينخدع المجنى عليه ويسلمه النقود
التي يطلبها (٦) .

— أن يعد الجاني مكتبا جهزه خصيصا لادخال الثقة ، أو مظهر بيت

-
- (١) نقض ١٩١٧/٣/١٧ الشرائع س ٤ ص ٤١٤ وراجع نقض
١٩٤٨/٤/٢٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٨١ ص ٥٤٧ .
(٢) راجع نقض ١٩٣٧/٣/٢٩ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٥٦
ص ٣٤٠ .
(٣) راجع نقض ١٩٥٢/١/٨ رقم ١١٦٧ س ٢١ ق .
(٤) راجع نقض ١٩٣٢/١٠/١٣ رقم ٨٦٧ س ٢٢ ق .
(٥) راجع نقض ١٩٥٢/١٠/٢٧ رقم ٥١٤ س ٢٢ ق .
(٦) نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام النقض س ٨ رقم ١٦١ ص ٥٨٦ .

من يوت التجارة للتمكن من تسليم بضائع معينة (١) .

— أن يقدم المتهم أوراقا مزورة الى موظف مؤسسة مديرية التحرير تأييدا لزمعه الكاذب بتوريد أجهزة استقبال اذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، وذلك مع أن الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين ، مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة (٢) .

— أن يستعين المتهم بحقية أوري أنها ملأى بأوراق نقدية تعادل كامل ثمن السيارة التي كان يريد شراءها ، وقد تمكن بما استعمله من طرق احتيالية من الحصول على توقيع المجنى عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر العقاري بما تضمنه هذا العقد من أن المجنى عليه أقر يقبضه الثمن كاملا ، وبعد أن حصل المتهم على هذا العقد بهذه الصورة استمسك به قبل المجنى عليه وطالبه بتسليم السيارة (٣) .

جـ — في نطاق المصارفة :

— أن يقدم المتهم ورقة نقد من فئة عشرة قروش الى رجل متقدم في السن ضعيف البصر ، في مكان لا يصل اليه النور ، وفي وقت قل فيه التعامل بهذا النوع من الورق ، وأن يوهمه كذبا أن قيمتها خمسون قرشاً ، لأن هذه الظروف بانضمامها الى الأقوال الكاذبة الصادرة من المتهم تكون الطرق الاحتيالية (٤) .

— أن يقدم الجاني ورقة نقد قيمتها ألف فرنك للحصول على عملة صغيرة ثم يستبدلها بمهارة عند التسليم بورقة قيمتها مائة فرنك فقط (٥) .

— واذا كانت الواقعة هي أن المتهم تظاهر بالشراء جديا من المجنى

(١) نقض فرنسي في ١٨٥٧/٤/٢٢ مسرى ١٨٥٧ - ١ - ٦١١ و ١٨٦٩/١٢/٢٤ داللود ١٨٧٠ - ١ - ٢٨٢ و ١٩٣٦/٧/١٦ داللود الأسبوعي ١٩٣٦ - ٥٢٦ .

(٢) نقض ١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض من ١٦ رقم ٦٦ ص ٣٠٨ .

(٣) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ رقم ١٩٢ ص ٨٤٨ .

(٤) أسبوط الجزئية في ١٩٢٥/٤/٢٥ مج ٢٦ من ٩٩ .

(٥) نقض فرنسي في ١٩٣٢/٥/٢ جازيت دي باليه ١٩٣٣ - ٢ - ٤٤٧ .

عليها وساوئها على البيع ووصل الى تحديد ثمن معين . ثم استعان على تأييد هذه المزاعم المكذوبة باعطائها ورقة ذات عشرة جنيهات وكلفها بصرفها ، ثم عاد اليها وطلب منها الورقة بحجة صرفها بنفسه فانخذعت المجنى عليها وسلمته الورقة - وهي تملك فيها جنيهين - فأخذها وهرب بها ، فان هذه الوقائع اذا ثبتت في حق المتهم وصحت نسبتها اليه تكون قانونا جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ ع (١) .

د - في نطاق التأمين :

- أن يضع الجاني النار عمدا في محل تجارة مؤمن عليه ويتوصل بذلك الى الاستيلاء على قيمة التأمين (٢) ، وعلى العموم أن يصطنع أية كارة للحصول على مبلغ التأمين (٣) .

- أن يبالغ المؤمن في تقدير قيمة أشياء احترقت بتقديم أوراق وهمية واخفاء أشياء أُنقِذت من الحريق للحصول على ثمنها من شركة التأمين (٤) ، أو أن يقدم فواتير وهمية فحسب (٥) .

- بل واعتبر شروعا في احتيال أن يقدم أحد المؤمنين بيلاغ كاذب الى البوليس وشكوى عن سرقة سيارته المؤمن عليها (٦) .

هـ - في نطاق التقاضي واجراءات التحقيق

- أن يقيم أحد الأشخاص دعوى على آخر مستملا وسائل احتيالية في الاثبات للحصول على حكم بمبلغ من المال (٧) ، وبوجه خاص تقديم كميالة محض صورية ومعدومة السبب sans cause

-
- (١) نقض ١٩٦٠/١/١٩ احكام النقض س ١١ رقم ١٧ ص ٩٥ .
 - (٢) نقض مصرى فى ١٩٣٧/٤/٦ رقم ٩٠٧ ص ٧ ق .
 - (٣) نقض فرنسى فى ١٩٣١/٦/١٩ دالوز الاسبوعى ١٩٣١ - ٣٩٨ .
 - (٤) نقض فرنسى فى ١٩٢٨/١١/٢٠ سبرى ١٩٣٠ - ١ - ٣٥٧ وباريس فى ١٩٢٨/٧/١٠ دالوز الاسبوعى ١٩٢٨ - ٤٦٩ .
 - (٥) نقض فرنسى فى ١٩٤٦/٣/٢٣ سبرى ١٩٤٦ - ١ - ٩٠ .
 - (٦) نقض فرنسى فى ١٩٣٣/١/١٤ دالوز ١٩٣٤ - ١ - ٢٣ .
 - (٧) نقض فرنسى فى ١٩٣٦/٦/١٩ سبرى ١٩٣٧ - ١ - ٢١٣ وراجع

تعليق هيجينيه فى Rev. Sc. crim 1939 p. 75

لتعزيز طلب حجز ما للمدين لدى الغير (١) .

— أن يتحل شخصان صفة ضابط مباحث وشرطي مري ويطلبان من المجنى عليه ايراز بطاقته الشخصية للاطلاع عليها ثم يتظاهران بضبط المجنى عليه ومن معه ويطلبان منهم اصطحابهم الى قسم الشرطة ويستوليان بهذه الطريقة على نقود المجنى عليه ، فان ذلك تتوافر به عناصر جريمة النصب ، بالاضافة الى أن هذه الأفعال والمظاهر تتحقق بها أيضا جريمة التداخل في الوظيفة العامة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ ع (٢) . وذلك مع مراعاة ما سيرد فيما بعد من أن مجرد الاستمانة بشخص ثالث يتوافر به عنصر الاحتيال ، وكذلك مجرد احتلال صفة كاذبة .

و — في نطاق السداد والتخالف :

— أن يقوم المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن يقدم له سندا مزورا بدلا من سند صحيح كان يداينه به وبفلس قيمة السند فيخدع المجنى عليه ويسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك ، فان ذلك مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب (٣) .

— أن يوهم المدين دائته برغبته في سداد الدين ويدفع تأييدا لمزاعمه جزءا منه ويوقع على سندات بما يوازى قيمة باقي الدين ، وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحجز الذي كان الدائن قد أوقعه عليه . حتى اذا تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تعين الفرصة التي يعد لها ما اتخذه ليحصل على المخالصة . فان هذا يكفي بذاته لأن يعتبر من الأعمال المادية المؤيدة لمزاعمه مما تتوافر به الطرق الاحتيالية (٤) .

-
- (١) نقض ١٩٧٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٤١ ص ١٨٧ .
(٢) نقض فرنسي في ١٩٤٤/٤/٤ بلسان ٩٩ و ١٩٤٧/١٢/٣١ بلسان ٢٧٢ .
(٣) نقض ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ رقم ٢١١ ص ٧٥٢ .
(٤) نقض ١٩٥٨/٦/١٠ أحكام النقض س ٩ رقم ١٦٥ ص ٦٥١ .

ما لم تعتبره المحاكم طرقا احتيالية

أما في الأمثلة الآتية فقد رأى القضاء أن أكاذيب المتهمين كانت عارية لم تأيد بوقائع مادية أو بظواهر خارجية من صنعهم ، أى لم يتوافر لها عنصر الاخراج ، فهي لا تعد احتيالا : -

- أن يزعم شخص بأنه سيبيع آخر سلعة ما ويتسلم الثمن مقدما ، ولا تكون عنده هذه السلعة ثم ينكر تسلمه الثمن (١) .

- أن يبيع بائع متجول تذاكر ملاهى قديمة على أنها صالحة للاستعمال ولا تكون كذلك (٢) .

- أن يقدم المشتري على غش البائع في العملة المدفوعة ، ولو بتقديم أوراق بنكنوت لأغية أو أجنبية لا قيمة لها (٣) .

- أن يستولى المتهم على مبلغ أوهم المجنى عليه كذبا أنه سيدفعه رشوة الى موظف عمومي لتأدية عمل ما (٤) .

- أن يوهم المتهمان المجنى عليها باحتمال مهاجمة اللصوص إياها وسلب أموالها ، حتى لو استماتا في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقة التي وقعت في تلك الجهة (٥) .

- أن يقوم المتهم بتحسين الدخول في مضاربات القطن للمجنى عليه وإرشاده فيها بما عرف عنه من معرفة بعلم اليازوجة وبشرط مقاسمته في الأرباح بقدر الثلث (٦) .

(١) نقض ١٩٢١/٣/٢٨ الحماية س ٢ ص ١ .

(٢) نقض ١٩٤٥/٦/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٠٢ ص ٧٣٩ .

(٣) الاسكندرية الابتدائية في ١٩٢٥/٨/١٦ الحماية س ٧ رقم ٤٨ ص ٣٣٦ .

(٤) نقض ١٩٢١/٣/١٢ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٠٠ ص ٢٥٩ .

(٥) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٩٤ ص ١٧٩ .
ويلاحظ على هذا الحكم أن اشترائك شخصين في الكذب على المجنى عليها قد بعد من قبيل تداخل الشخص الثالث وهو يكفي للقول بالاحتيال .
ومع ذلك فقد يفسر بأن احتمال مهاجمة اللصوص للمجنى عليها كان احتمالا قائما غير مستحيل الوقوع ، وأن الحادثة التي استشهدا بها حادثة واقعية كانت تعرفها المجنى عليها .

(٦) نقض ١٩٠٧/٢/٢٥ مج س ٨ ص ١٠٩ .

— أن ينوى المتهم الزواج من ابنة المجنى عليه ويوهم والد الزوجة بأنه في حاجة الى مبلغ مائة جنيه لاعداد منزل الزوجية ، ولما يستولى عليه يطلق زوجته بعد الزواج (١) .

وفي هذا الموضوع يعتبر الرأى السائد أن التوصل الى الزواج من امرأة لا يمد نصبا ولو كان بقصد الاستيلاء على مالها ، ما دام الزواج مقصودا لذاته . أما اذا كان الزواج أمرا غير مقصود لذاته ، بل كان مجرد وسيلة لسلب ثروة الزوجة فانه يكون نصبا وسيلته الايهام بشروع كاذب (٢) .

ثانيا : الاستعانة بشخص ثالث

استعانة الجاني بشخص ثالث لتأييد ادعاءاته الكاذبة أمر كثيرا ما يعمد اليه المحتالون لأن من شأنه أن يضى على هذه الادعاءات مظهرا جدبا ، ومن ثم يسهل وقوع الفريسة في الشرك المنسوب . لذا أصبح من المتفق عليه أن هذه الاستعانة تعد كافية للقول بتوافر الطرق الاحتمالية ، ولو لم تصطبح بأى نشاط آخر من المحتال .

وينبغى في جميع الأحوال أن يكون المحتال هو الذى رتب تداخل هذا الشخص الثالث لتأييد مزاعمه الباطلة ، أما اذا تدخل هذا الأخير من تلقاء نفسه بدافع من الفضول أو بحض الصدفة ، وأيد المحتال في كل مزاعمه أو بعضها ، فلا يكون ركن الطرق الاحتمالية قد استقام بعد . ويستوى أن يكون هذا الشخص الثالث متواطئا مع المحتال أى سىء النية يعلم الأمر على حقيقته ، أم أن يكون هو الآخر مخدوعا لا يعلم من حقيقة الأمر شيئا . كأن يكون المحتال قد استشهد به على صحة واقعة صحيحة استغلها في الايهام بأخرى كاذبة ، فأيده المتدخل عن حسن نية غير عالم بالهدف الذى يرمى اليه المحتال (٣) .

(١) نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ ملحق القانون والاقتصاد س ١٩٣٨ عدد ٥ رقم ٢٤ ص ٤٨ .

(٢) راجع جاردو ج ٦ فقرة ٢٥٦٤ .

(٣) جارسون م ٤٠٥ فقرة ٢٠ .

وينبني ألا يكون الشخص الثالث مجرد وكيل أو نائب عن المحتال
يردد أقواله على لسانه دون أن يعزها بأقوال جديدة من عنده أو بأفعال
أخرى (١) . كما ينبني كذلك ألا يكون وكيلاً أو نائباً عن المجنى عليه غير
عالم بحقيقة الأمر لأنه لا يمدو أن يكون حينئذ مجرد آلة أو وسيط في
نقل أكاذيب الجاني إلى المجنى عليه (٢) .

وقد حكم لدينا بأن الطرق الاحتيالية تعد متوافرة ، نتيجة استعانة
الجاني بشخص ثالث يُريد مزاعمه عند المجنى عليه . في الأحوال الآتية :
— أن يدعى شخص كذبا بأن ورقة بنكنوت وجدت في الطريق
مملوكة له ، ويستعين بآخر يصادقه على هذا القول (٣) .

— أن يتقدم شخص للكشف على ورقة يانصيب ربحت ٢٠٠ جنيه ،
فيخبره البائع أنها ربحت ثمانين قرشا فقط ، وكان بجوار البائع شخص
آخر استعان به فتظاهر بالنظر إلى كشف النمر الرابعة ثم أيد البائع في
مدعاه فدفن هذا الأخير مبلغ ٧٥ قرشا لصاحب الورقة وأخذها منه (٤) .

— أن يؤيد المتهمان في النصب كل منهما الآخر في قدرته على رد
أشياء مسروقة من المجنى عليه في مقابل مبلغ من المال ، وبداهة تكون
الواقعة حينئذ نصبا بالنسبة لهما معا (٥) .

أما إذا ادعى شخص القدرة على رد أشياء مسروقة كذبا وحصل
بذلك على مبلغ من المال دون أن يتجاوز هذا الحد في أكاذيبه ،
فالواقعة لا تعد احتيالا بل مجرد كذب عادي (٦) .

— أن يقدم شخصان حلية زائفة لرهنها لدى المجنى عليه على اعتبار

(١) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٣٨ ص ١٧١ .

(٢) جاردو ج ٦ فقرة ٢٥٥٢ وجارسون فقرة ٤١٠ .

(٣) نقض ١٩٢٣/٢/٦ الحاماة س ٣ مدد ١٩٦ ص ٣٦٢ .

(٤) نقض ١٩٢٧/٤/٢٦ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٧٦ ص ٦٩ .

(٥) نقض ١٩٣٨/٣/١٤ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٧٤ ص ١٥٩ .

(٦) نقض ١٩١٤/٦/٦ مج س ١٦ ص ٥ و ١٩٢٩/١١/١٤ رقم ٢٤٢٧

أما ذهبية ويؤيد كل منهما الآخر في إيهام المجنى عليه بذلك (١) . ومثلها أن يرهن المتهم تمثالا من النحاس على أنه من الذهب ويحصل على مبلغ أعلى من قيمته بكثير ، ويكون ذلك بتأييد شخص آخر أيدته في هذه الخدعة (٢) . أما إذا كان الأمر لم يتجاوز عرضا من المتهم الراهن وقبولا من الدائن المرتهن ، دون تدخل شخص آخر ، فالواقعة لا تعد احتيالا بل تدليسا مدنيا .

— أن تقوم زوجة بتأييد مزاعم زوجها المحتال لادخال الغفلة على المجنى عليه وإيهامه بأن في قدرة زوجها معالجته بواسطة الجان ، بما دفعه الى أن يدفع المبلغ المطلوب لزوجها . وفي هذه الحالة تعتبر الزوجة فاعلة أصليه في النصب مثل زوجها تماما (٣) .

— أن يقوم شخص بتأييد مزاعم صديق له لادخال الغفلة على المجنى عليه وإيهامه كذبا بوجود جهاز تسجيل يراد بيعه له واستلام خمسين جنيها ثمنا لهذا الجهاز (٤) .

— أن يسيء موظف استعمال وظيفته ، خصوصا إذا استعان بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة . وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات . وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب (٥) .

الاستعانة بأوراق منسوبة الى شخص ثالث

يعتبر في حكم الاستعانة بشخص ثالث استناد المحتال الى محرر مزور مسند الى الغير كخطاب أو برقية ، مثل محتال أوهم المجنى عليه بأن من سلطته تعيينه بوظيفة في أحد البنوك وأيد ادعاءه بأوراق مصنعة

-
- (١) نقض ١٩٤٨/٤/٣٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٨١ ص ٥٢٧ .
 - (٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض ص ٢ رقم ٨٢ ص ٢١١ .
 - (٣) نقض ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض ص ١٣ رقم ١١٢ ص ٤٤٣ .
 - (٤) نقض ١٩٦٧/١٢/١٨ أحكام النقض ص ١٨ رقم ٢٧١ ص ١٢٧٣ .
 - (٥) نقض ١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض ص ٢٢ رقم ١١٨ ص ٤٨١ و ١٩٧٢/١١/٢٦ ص ٢٣ رقم ٢٨٩ ص ١٢٨٦ .

نسبها الى مدير البنك تخوله أن يعين الموظفين فيه (١) . ومثل تقديم سند مزور الى الحارس المعين على أشياء محجوز عليها لأخذها منه (٢) . ومثل تقديم ايصال مزور على شخص معين الى موظف بشركة والاستيلاء بذلك على الجين المودع بالشركة لحساب المجنى عليه (٣) . وقضى بذلك في فرنسا في قضية متهم تقدم بأوراق تقرر كذبا أن أولادا يعيشون في كنفه ليتمكن من قبض علاوات على ماهيته (٤) .

ويستوى أن يكون هذا الغير المسند اليه المحرر شخصا حقيقيا أم وهما من نسج الخيال . وقد قضى بذلك في قضية متهم اصطنع سند دين على مدين موهوم وقدمه الى المجنى عليه لاقتاعه باقراضه مبلغا من المال (٥) . كما قضى به في قضية آخر محتال حرر عريضة في حق المجنى عليه ، عليها ختم شخص لا وجود له ، وأوهمه أن ذلك الشخص كلفه بكتابتها لارسالها الى نائب ملك بريطانيا العظمى ، ولكنه امتنع عن اعطائها الى صاحبها حتى لا يرسلها الى الجهة المختصة ، فتوصل لذلك الى الاستيلاء على مبلغ مائتى قرش من المجنى عليه (٦) . أما استناد المحتال الى محرر صادر منه هو الى شخص ثالث فلا يعد كافيا ، لأنه لا يكون له من قيمة في الاقناع أكثر مما لأكاذيبه الشفوية (٧) .

ثانيا : حيازة الجاني صفة خاصة تحمل على الثقة فيه

تساهل المحاكم في تقدير الطرق الاحتمالية تساهلا كبيرا اذا كان الجاني يتمتع بصفة خاصة تحمل المجنى عليه على الثقة به وتصديق أكاذيبه، ولو كانت شفوية مجردة عن أى نشاط آخر ، لأن هذه الصفة الخاصة

-
- (١) نقض ١٩٣٩/١٢/٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٣ ص ٢٩ .
 - (٢) نقض ١٩٣٧/١/٢٥ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٧ ص ٢٤ .
 - (٣) نقض ١٩٦٨/١٢/٣٠ احكام النقض س ١٩ رقم ٢٢٢ ص ١١٣٧ .
 - (٤) نقض فرنسي في ١٩٤٢/٦/٢٤ مسرى الأسبوعي ١٩٤٨ - ٧٣ (وراجع ما اشرنا وراجع ١٩٤٧/١٢/٤ دالوز الأسبوعي) ١٩٤٨ - ٧٣ (وراجع ما اشرنا اليه آنفا بخصوص تقديم فوائير مزورة الى شركات التأمين .
 - (٥) نقض ١٩٢٢/٥/٢٢ مج س ٢٢ رقم ١٨٢ ص ٣٥٢ .
 - (٦) نقض ١٩١٧/١/٨ الشرائع س ٤ ص ٣٦٦ .
 - (٧) راجع جارسون فقرة ٢٦ - ٢٩ .

تمد في حد ذاتها بمثابة المظهر الخارجى الذى من شأنه أن يميز مزاعم الجانى ويخرجها عن دائرة الكذب البسيط .

والمفروض في هذه الصفة الخاصة أن تكون حقيقية ليست منتحلة .
وفي ذلك تختلف هذه الطريقة عن النصب باتخاذ صفة غير صحيحة . وهى ترجع في غالب الأحوال الى نوع العمل الذى يباشره الجانى واتصاله بطبيعته بالميدان الذى اختاره لأكاذيبه . بما يبرر سهولة تصديقها ويجعل اكتشاف حقيقتها أمرا صعب المأل .

ومن ذلك ما قضى به من أنه يعد نصبا بهذه الطريقة : -

- أن يرمي المتهم مصاغا زائفا لدى المجنى عليه بعد إيهامه أنه مصاغ حقيقى . فإن هذه الواقعة وحدها لا تعد نصبا كما قلنا ، إلا أن المحكمة اعتبرت كذلك عندما لاحظت أن المتهم من أقارب زوجة المجنى عليه ، وسبق أن ارتعن عنده مصاغا آخر واسترده بعد دفع الدين (١) .
فهذه القرابة يمكن أن تعد هنا من قبيل الصفة الخاصة التى حملت المجنى عليه على الثقة في الجانى ، فدعت بذلك الى القول بتوافر النصب .
- أن يستولى رجل دين على مبلغ من المال من سيدة بعد إيهامها بأن في مقدوره أن يصلحها مع زوجها بطريق السحر ، وكانت صفة المتهم الدينية هى التى حملتها على تصديقه (٢) .

- أن يستولى رجل بوليس على مبلغ من المال بعد تنفيذ حكم شرعى ، وبطريق الادعاء بأنه رسم تنفيذ ذلك الحكم (٣) .

- أن يستولى ممرض مستشفى على مبلغ من شقيقة أحد المرضى على زعم أنه ثمن دواء اشتراه لشقيقها المريض (٤) .

- أن يستولى مأمور ضرائب عقارية على مبلغ من المال من المجنى

(١) دمياط الجوزية في ١٩١٦/١/٢٠ الشرائع س ٤ ص ٣١٤ .

(٢) نقض ١٩٢٥/١٢/٧ المحاماة س ٦ رقم ٧٧ ص ١٠٨ .

(٣) نقض ١٩٣٢/١٠/٣١ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٨٠ ص ٦١٠ .

(٤) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦١٥ ص ٧٦٥ .

عليهما بحجة أنه رسم زعم كذبا أنه لدفع غرامة فرضت عليهما لتأخرهما في الاخطار عن ميان مستجدة قاما بإنشائها وبعد تحصيله وقع منهما على الدفتر الذى يحمله ، ثم استولى على المبلغ لنفسه (١) .

الفرع الثانى

اغراض الطرق الاحتيالية

حددت المادة ٣٣٦ اغراض الطرق الاحتيالية بقولها : ان النصب يكون باستعمال طرق احتيالية « من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة ، أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى ، أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال ، أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور » . وهذه الأغراض واردة على سبيل الحصر لا المثال ولو أن العبارات التى استعملتها مرة تتسع لكل الأهداف التى يهدف اليها المحتالون من أكاذيبهم ، وهى تحتاج الى بعض الايضاح :

أولا : الإيهام بوجود مشروع كاذب *Fausse et treprise*

وهو ينصرف الى الإيهام بوجود عمل يتطلب اشتراك جملة أشخاص لانجازه ، أو هو « كل تصميم يوضع موضع التنفيذ (٢) » . ومن ذلك الإيهام بوجود شركة صناعية أو تجارية أو زراعية أو جمعية أو نقابة ، أو جهة بر كاذبة ، أو باقامة حفلة أو استغلال اختراع موهوم ، أو بإنشاء مكان للعبادة أو ملجأ ، أو باعترام تنظيم رحلة ، أو جمع اكتساب لجريدة وهبية أو توقفت عن الصدور ...

وتتوسع المحاكم فى تفسير المشروع الكاذب ، فتجمله يتضمن أوسع المعانى ، ومن ذلك ما قضى به فى فرنسا من أنه يعد مشروعا كاذبا شحن سفينة محملة أحجارا بدلا من بضاعة مؤمن عليها وتعتمد اغراقها فى عرض البحر للحصول على قيمة التأمين (٣) .

(١) نقض ١٩٧٠/١/١٢ احكام النقض س ٢١ رقم ٢٢ ص ٨٨ .

(٢) جارسون فقرة ٤٩ و ٥٠ .

(٣) مشار اليه فى جاردو ج ٦ فقرة ٢٢٥٧ .

ثانيا : الإيهام بوجود واقعة مزورة *Fait faux*

هذه العبارة ليس لها مقابل في القانون الفرنسى الذى يستعمل في المادة ٤٠٥ عبارة « الإيهام بوجود سلطة أو ائتمان خياليين ... » وكذلك أية حادثة أو واقعة أخرى خيالية (١) « بدلا منها » .

وعبارة القانون المصرى واسعة المدى ، بل هى بالغة المرونة وتتسع لكل صور الكذب ، أى تغيير الحقيقة . فالواقعة المزورة هى كل حادثة تذكر على غير حقيقتها . وهى بهذا المعنى تتسع حتما لكل أغراض الطرق الاحتيالية الأخرى التى أشارت اليها المادة ٣٣٦ وتغنى عنها ، كما يتسع التزوير المعنوى بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة لكل طرقه الأخرى .

ثالثا : أحداث الأمل بحصول ربح وهمى *Bénéfice chimérique*

وهو ينصرف الى إيهام المجنى عليه بأنه سيحقق ربعا ماديا وقد جرى الرأى على أنه ينصرف أيضا الى قضاء أية مصلحة ولو لم يكن لها عنده سوى قيمة أدبية فحسب كتمينه فى وظيفة لا يتقاضى عنها راتبا ، أو استخراج رخصة حمل سلاح ، أو الحاقه بمدرسة ... الخ . وإن كان تحقيق مصلحة أدبية صرف أدخل فى الإيهام بوجود واقعة مزورة منه فى أحداث الأمل بحصول ربح وهمى . وقد عبّر القانون الفرنسى عن هذا الغرض بأنه « أحداث الأمل فى نجاح ما » (٢) ، وهو تعبير أدل على الغرض المقصود وأكثر اتساعا من تعبير أحداث الأمل بحصول ربح وهمى .

وبطبيعة الحال أنه وإن كانت الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب لتحقيق جريمة النصب بهذه الوسيلة أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب ، أو واقعة مزورة ، أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أمر غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ عقوبات . فاذا استخلصت محكمة الموضوع من

d'un pouvoir ou d'un crédit imaginaire ... (١)

d'un accident ou tout autre événement chimérique .

... ou pour faire naître l'espérance d'un succès. (٢)

الوقائع - في حدود سلطتها وبأسباب سائفة - أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه مشروع حقيقى جدى فإن أركان جريمة النصب تكون غير متوافرة (١) .

رأبعا : احداث الامل بتسديد المبلغ الذى اخذ بطريق الاحتيال

الشائع فى الفقه هو أن المادة قد استعملت عبارة تسديد المبلغ بمدلول شامل يشير الى الاتهام بإرجاع الشيء المسئول عليه بوجه عام سواء أكان مبلغا من النقود أم أية سلعة من السلع . الا أنه كان من الواجب التعبير عن هذا الغرض بعبارة احداث الامل بإعادة الشيء الذى أخذ بطريق الاحتيال . اذ يستوى أن يفترض الجانى - نتيجة طرق احتيالية - تقودا وهو لا ينوى ردها ، أو أن يهين مقابل الدين سلعة قافضة الثمن بعد أن يقنع الدائن بطرق احتيالية أنها ذات قيمة كبيرة ، أو أن يقنع المجنى عليه بطرق احتيالية بتأجير دراجة أو سيارة له ليستولى عليها لنفسه بعد أن يتسلمها منه ، أو فى الجملة أن يياثر طرقة الاحتيال بحجة تسلم أى منقول بمقتضى أحد عقود الأمانة . وإذا كان هذا المقدر من تلك الواردة فى المادة ٣٤١ ع فاستولى الجانى على المنقول كانت الواقعة نصبا ، وفى نفس الوقت خيانة أمانة .

والفرق بين النصب وخيانة الأمانة فى هذا النطق هو أن تسلم المال فى خيانة الأمانة يكون دائما بناء على عقد من عقود الأمانة ناقلا الحيازة المؤقتة ، ويستوى بعدئذ أن يكون هذا العقد سليما غير مشوب بالكاذب أم أن يعيى نتيجة تدليس أم احتيال . أما النصب فهو يتطلب دائما الاستيلاء على مال ، وأن يعيى تسليم المال بناء على احتيال . ويستوى بعدئذ أن يكون التسليم بعقد ناقلا الحيازة المؤقتة كالوديعة ، أم الحيازة التامة كالقرض ، أم حتى بدون عقد ولمجرد تمكين اليد العارضة .

(١) راجع مثالا فى نقض ١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض من ٢٢ رقم ٢١٣ ص ٩٥٣ .

خامسا : الإيهام بوجود سند غير صحيح أو سند مخالصة مزور
fausse obligation ou faux acquittement.

يتضمن ذلك كل ما يكون من شأنه حمل المجنى عليه على الاعتقاد بوجود التزام أو تخالف غير صحيحين ، ويستوى أن يكونا ثابتين بالكتابة أم لا ، وأيا كان نوعهما ، وسواء أكانت تنطبق عليهما نصوص التزوير أم لا تنطبق . ومن ذلك أن يقدم الجاني الى المجنى عليه سند مديونية مزورا ، أو لا يتضمن كل قيمة الدين ، أو أن يقدم فاتورة مزورة ، أو أن يقدم الدائن سند تخالف عن دين آخر ، أو غير موقع عليه منه . ولذا حكم بأنه متى قام التهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح ، بأن قدم له سندا مزورا بدلا من سند صحيح كان يداينه به وبنفس قيمة السند فانخدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك ، فإن هذا مما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب (١) .

الفرع الثالث

قواعد عامة على الطرق الاحتيالية
تداخل الطرق الاحتيالية فيما بينها وبين أغراضها

قد تتداخل طرق الاحتيال فيما بينها ، كما قد تتداخل أيضا فيما بينها وبين أغراضها ، تتداخل يحول غالبا دون امكان وضع حدود فاصلة بين ما يعد وسيلة الاحتيال وما ينبغي أن يعد الفرض منه . فوسيلة الاحتيال تتطلب الكذب أى الإيهام بصحة واقعة مزورة ، وهذه الأخيرة قد تكون وسيلة للإيهام بوجود مشروع كاذب ، والمشروع الكاذب قد يكون وسيلة لاحداث الأمل بحصول ربح وهمي ، وهذا بدوره يتضمن احداث الأمل بتسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال ... وهكذا .

كما تتداخل أغراض الطرق الاحتيالية تتداخل يحول دون الفصل فيما بينها . فمثلا الإيهام بواقعة مزورة يتضمن بدهاء الإيهام بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور ، بل يتضمن فى الواقع جميع غايات الاحتيال الأخرى كما قلنا . واحداث الأمل بحصول ربح وهمي يتضمن

(١) نقض ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ رقم ٢١١ ص ٧٥٢ .

بالضرورة احداث الأمل بتسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال .
وهلم جرا .

ولا يترتب على هذا التداخل فى جانبه معا صعوبة ما ، اذ أن كل ما يتطلبه القانون هو وقوع طرق احتيالية بأية صورة من الصور ، ولو لتحقيق غرض واحد من الأغراض الآتية الذكر ، وهى من الشمول والانتساع بحيث تشمل كل الغايات التى يصور المحتالون لضعحاياهم امكان تحقيقها . ومن ثم كان فعل الاحتيال نفسه - دون الغرض منه - هو الذى يمثل حجر الزاوية فى بنية الركن المادى للجريمة ، والعنصر المميز لها عن غيرها من الجرائم ، وعن التدليس المدنى .

ولذا نرى أن ورود غايات الطرق الاحتيالية على هذا النحو لا يحقق فائدة تذكر ، وبوجه خاص بعد اذ نص شارعنا على الإيهام بواقعة مزورة بين غايات الطرق الاحتيالية الأخرى . فهو لا يتضمن تحديدا معينا لنطاق الاحتيال غير ما تنطوى عليه الطرق الاحتيالية بطبيعتها من ضرورة الكذب أى الإيهام بوجود واقعة مزورة الى جانب عملية الاخراج والعرض .

وطالما كان هذا الإيهام بوجود واقعة مزورة ينطوى بدوره على جميع غايات الاحتيال الأخرى التى رددتها المادة ٣٣٦ ع ، فلذا يحسن الشارع صنعا لو عدل عن النص على غايات الاحتيال اكتفاء باستتار ركن الطرق الاحتيالية وما فى حكمها ، وبأن تكون الغاية منها هى استيلاء الجانى على منقول مملوك للغير ، باعتبار أن ذلك هو ما يهدف اليه المحتال ، وهو ما تتم به الجريمة ، أما ما زاد عن ذلك فهو تزيد لا مبرر مفهوموا له ولا يأتى بمعنى أو بتخلف جديد .

لا يشترط فى الطرق الاحتيالية ان تكون بأمور محض وهمية

القاعدة فى شأن الطرق الاحتيالية بوجه عام أنه لا يشترط فيها أن تكون كلها بأمور محض وهمية ، بل يتحقق بها الاحتيال ولو كان فيها قدر من الصحة ، طالما كان الكذب والإيهام عنصر واضح فيها ، أما مجرد المبالغة العادية فى وصف أهمية مشروع حقيقى ، أو فى تقدير (م ٣٠ - جرائم الأشخاص والأموال)

امكانيات نجاحه تشجياً للأفراد على الإقبال عليه والمساهمة فيه فأمر تعد من قيسل الدعاية المشروعة ، طالما كان ذلك في الحدود المألوفة التي لا تصل الى حد اختلاق وقائع ، أو افتراض أرقام خيالية ، أو الاستعانة بأسماء معينة على خلاف الواقع . وتقدير ذلك من الأمور الموضوعية التي قد تساعد قرائن الأحوال المختلفة والظروف الحقيقية المحيطة بالمشروع على تبيين حقيقة الأمر فيها .

ويتحقق النصب على الأرجح ولو كانت المعلومات التي ذكرها الجاني حقيقة ، أو لو كان يملك تنفيذ ما ذهب اليه ما دامت ارادته قد انصرفت الى الاستيلاء على ما يطلبه لنفسه دون تنفيذ وعده في حصول الربح أو قضاء المصلحة التي يبغيها المجنى عليه (١) . فالمادة صريحة في أن مجرد أحداث الأمل بحصول ربح وهمي يعد غاية كافية بذاتها في تحقيق معنى الاحتيال ، أما موطن الكذب فهو في إيهام المجنى عليه برغبة تحقيق هذه المصلحة كذبا .

المطلب الثاني

**التصرف في عقار أو منقول ليس ملكا للجاني
ولا له حق التصرف فيه**

هذه الطريقة من طرق النصب ليس لها مقابل في القانون الفرنسي ، وقد أضيفت الى قانوننا عند تعديله في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين (٢) . وقد عبرت المادة ٣٣٦ عن هذه الطريقة بأنها تصرف الجاني « في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه » فهي تتطلب اجتماع عنصرين معا :

(١) راجع جازو ج ٦ فقرة ٢٥٥٩ .

(٢) مناقشات المادة في مجلس شورى القوانين جلسة ١٩٠٣/١١/٧ ملحق الوقائع المصرية في ١٦/١٢/١٩٠٣ رقم ١٤٥ .
وبلاحظ أن هذه الطريقة لا تخرج من كونها انتحالا لصفة كاذبة هي صفة ملكية الشيء المتصرف فيه أو الوكالة عن مالكه وكان يعاقب عليها قديما في فرنسا بوصفها صورة من جريمة خاصة Stoliouat أما الآن فلا يعاقب عليها هناك ما لم تقتزن بطرق احتيالية ، حيث جرى الرأي على أن مجرد انتحال بعض الصفات المدنية غير معاقب عليه على ما سجد في المطلب القبل .

أولهما : التصرف في عقار أو منقول •

وثانيهما : ألا يكون ملكا للجاني ولا له حق التصرف فيه •

وسنعالجها تباعا :

أولا : التصرف في عقار أو منقول

التصرف المقصود من النص يخضع في تحديده لقواعد القانون المدني التي تعتبر تصرفا في الشيء يمه أو تقرير حقوق عينيه أصلية عليه كالالاتفاق والارتفاق ، أو حقوق عينيه تبعية كالرهن التأميني والحيارى • أما ترتيب حقوق شخصية مثل تأجير الشيء أو اعارته أو ايداعه لدى الغير (اذا كان منقولا) فلا يمد تصرفا فيه ، وان جاز أن يمد نصبا اذا نوافرت فيه الطرق الاحتمالية ، أو اتحال الصفة أو الاسم الكاذب •

ثانيا : ألا يكون التصرف مالكا المال ولا له حق التصرف فيه

يستلزم ذلك أن يتحقق في المتصرف شرطان معا بحيث اذا تخلف أحدهما فلا محل للعقاب ، هما ألا يكون مالكا المال ، وألا يكون له حق التصرف فيه • ولما كان توضيح ذلك ينبغي اقتراض أربعة فروض على النحو الآتى :

الفرض الأول : أن يكون المتصرف في المال مالكا إياه ، وله حق التصرف فيه ، وحينئذ لا تقوم الجريمة وهو حكم بديهي لا صعوبة فيه •

الفرض الثاني : أن يكون المتصرف في المال ليس مالكا إياه ، ولكن له حق التصرف فيه : وحينئذ لا تقوم الجريمة كذلك . لأن التصرف سليم لا غبار عليه من الوجهة المدنية • ومن ذلك أن يكون المتصرف وكيلًا عن المالك بموجب عقد أو بحكم القانون كالولي الشرعي ، أو بحكم القضاء مثل الوصى بعد استئذان المحكمة الحسبية ، أو ناظر الوقف بعد استئذان الجهة المختصة عند الاستبدال وهكذا • أما اذا انعدم الاذن فيكون التصرف مما يخضع للفرض الأخير الذي سيرد فيما بعد •

الفرض الثالث : أن يكون المتصرف في المال مالكا إياه ولكن ليس

له حق التصرف فيه ، وحينئذ ينبغى أيضا القول بعدم العقاب تطبيقا لما قلناه من أنه ينبغى للعقاب اجتماع الشرطين معا : ألا يكون المتصرف مالكا المال ، وألا يكون له حق التصرف فيه . على أن ذلك قد أثار بعض البحث فيما يتعلق بالتصرف فى الأموال المحجوز عليها ، ثم فيما يتعلق بإعادة بيع العقار المبيع بمقد عرفى قبل تسجيل العقد السابق .

التصرف فى الأموال المحجوز عليها

ففيما يتعلق بالمنقول المحجوز عليه ، من المسلم به أن الحجز يسلب المالك سلطة التصرف فى المنقول من يوم توقيع الحجز ، والا كان تصرفه باطلا ، حتى ولو كان هو الحارس عليه . ويعد التصرف حينئذ تبديدا مما تعاقب عليه المادتان ٣٤١ ، ٣٤٢ ع ، ويكون من الوجهة المدية تدليسا اذا كان المشتري لا يعلم بالحجز ، ولكنه على أية حال لا يعد نصبا لأن البائع لا يزال مالكا .

وفيما يتعلق بالعقار المحجوز عليه فقد قررت المادة ٤٠٥ من تقنين المرافعات العالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ صراحة عدم نفاذ تصرفات العاصلة بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية سواء أكاف من المدين أم من حائز العقار ، حتى ولو كانت ثابتة التاريخ قبل ذلك . ولكن يلاحظ مع ذلك من الوجهة الجنائية أن تسجيل التنبيه ، وإن كان يحول دون نفاذ تصرفات المدين ، إلا أنه لا يزال عنه صفة المالك ، ومن ثم ينبغى القول بعدم إمكان اعتبار تصرفه نصبا حتى صدور الحكم بمرسئ الزاد ، بل تكون الواقعة مجرد تدليس مدنى . وذلك إزاء وضوح نص المادة ٣٣٦ ع وما تستلزمه من صدور التصرف من غير مالك ، حين رأينا أن المدين يظل مالكا حتى تاريخ صدور ذلك الحكم .

إعادة بيع العقار قبل تسجيل العقد السابق

فيما يتعلق بإعادة بيع العقار المبيع قبل تسجيل عقد البيع السابق ، أثار الأمر وجه خلاف هام فعند وضع مادة النصب الجديدة فى قانون سنة ١٩٠٤ التى اعتبرت نصبا بيع الانسان ما لا يملك وما ليس له حق التصرف فيه ، كانت الملكية فى العقار تنتقل بالنسبة للمتعاقدين بمجرد

توقيع العقد العرفي ، وتتراخي بالنسبة الى الغير الى ما بعد التسجيل . فكان تصرف بائع العقار بعد البيع بعقد عرفي سابق يعد نصبا لا شبهة فيه ، لأنه يكون تصرفا من غير مالك العقار المبيع ومن ليس له حق التصرف فيه ، سواء أكان ذلك قبل تسجيل العقد السابق أم من باب أولى بعد تسجيله ، ومناقشات المسادة في مجلس شورى القوانين قاطعة في ذلك .

ولكن بعد صدور قانون التسجيل في سنة ١٩٢٣ أصبحت الملكية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول ، لا بالنسبة للمتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ، الا بالتسجيل . ويترتب على ذلك أن البائع يظل مالك العين حتى وقت تسجيل العقد العرفي ، ومن ثم اذا باع عقاره يباع ثانيا في الفترة بين تحرير العقد العرفي السابق وتسجيله فيكون البيع صحيحا صادرا من مالك . وتنتقل الملكية الى الأسبق تسجيلا من المشتريين طبقا للمساعدة المعروفة . ومثله كذلك اذا باع في الفترة بين تحرير العقد العرفي السابق وتسجيل صحيفة الدعوى بصحة هذا البيع ونفاذه . ويستوى في ذلك أن يكون المشتري الثاني حسن النية غير عالم بالتصرف السابق أم سيء النية متواطئا مع البائع للاضرار بالمشتري السابق ؛ لصدور البيع في الحالين من مالك .

أما البيع بعد تسجيل العقد السابق ، أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى بصحة العقد ونفاذه ، اذا قضى فيها بالصحة والنفاذ ، فيكون يباع باطلا لصدوره من غير مالك ، ويترتب عليه — حينئذ فقط — وجوب اعتبار البائع محتالا ببيعه ما لا يملك وما ليس له حق التصرف فيه ، ولكن يشترط أن يكون المشتري حسن النية لا يعلم بالتصرف السابق . أما اذا كان يعلم به ومع ذلك قبل الشراء على علانه فينتفى الاحتياط باتضاء الخداع ، الذي هو شرط لا غنى عنه لامكان القول بالاحتياط .

هذا هو الرأي الراجح في العمل ، الذي تميل اليه أحكام محكمة النقض ، والذي نراه ملتصقا مع صريح نص المادة ٣٣٦ وما تستلزمه لاعتبار الواقعة نصبا من ضرورة صدور التصرف من غير مالك ، أما البائع

بمقد عرفى فيظل مالكا بصريح نص القانون حتى تاريخ التسجيل (١) .
الا أن هناك رأيا ثانيا - يقول به بعض الشراح - مقتضاه أنه اذا كان القانون المدنى لا ينقل ملكية العقار الا بالتسجيل فان القانون الجنائى يبنى أحكامه على حقيقة الواقع فحسب . وحقيقة الواقع هى أن المالك اذا باع ثانية بعد البيع بمقد عرفى فان بيعه هذا غير جائز ولا قانونى لمخالفته الالتزامات المترتبة على العقد السابق ، والتي تبيح للمشتري السابق الرجوع عليه بالتعويضات المدنية « وعلى ذلك فان هذا البائع يعاقب متى سلمنا بمعاينة المالك الذى ليس له حق التصرف : ويسأل عن جريمة نصب تامة اذا سجل المشتري الأول قبل المشتري الثانى ، ويسأل عن مجرّد شروع فى نصب اذا سارع المشتري الثانى وسجل عقده أولا » (٢) .

ومع وجاهة الاعتبارات العملية التى يقوم عليها هذا الرأى ، الا أن سنده التشريعى يبدو محل نظر . فالمادة ٣٣٦ تتطلب من الجانى التصرف فى مال ثابت أو منقول « ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه » . أما بائع العقار بمقد عرفى فيظل مالكا اياه حتى تمام التسجيل ، ولا شبهة فى ذلك ، سواء من وجهة القانون أم من وجهة واقع الحال . كما لا شبهة فى أن المالك اذا باع ثانية بعد البيع بمقد عرفى سابق ، فان بيعه الثانى هذا جائز قانونا ومنجج آثاره ولو سجل قبل البيع الأول لكان هو الناقل للملكية دونه .

لذا نرى صاحبه لا يتردد فى دعوة الشارع الى التدخل « حتى يرفع كل لبس ويبين وجهة نظره ظاهرة ملموسة » ، وهو ما يعد تسليما منه بأن الوضع الحالى للنصوص قد لا يمتشى تماما مع رأيه . ومن جانبنا نقول

(١) راجع نقض ١٩٣٢/١٢/١٧ المحاماة من ١٣ رقم ٩١٦ من ٢٩٣ و ١٩٣٣/١١/٢٠ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٦٠ من ٢٠٩ و ١٩٤٤/١٢/١١ ج ٦ رقم ٤٢٠ من ٥٦٠ .

(٢) مصطفى القللى فى « الأموال » ص ٢١٥ - ٢٢٠ وراجع حسن أبو السعود فقرة ٥٧٧ ص ٧٥٠ وما بعدها وقارن أحمد فتحى سرور المرجع السابق فقرة ٥٠٩ ص ٧٣١ ، وعمر السعيد رمضان المرجع السابق فقرة ٤٥٢ ص ٥٣٥ . وهوض محمد المرجع السابق فقرة ٢٦٩ ص ٢٨٢ . ونبيل مدحت سالم المرجع السابق فقرة ١٨٥ ص ٢٣٠ وفوزية عبد الستار المرجع السابق فقرة ٩٤٩ ص ٨٥٤

حبذا لو تم هذا التعديل بما يسمح بعقاب البائع مرتين ، حتى قبل تسجيل العقد السابق . ولكن الى أن يتم التعديل المقترح بالفعل لا محل للقول بأن ذلك هو حكم القانون في وضعه الحالي .

وعلى أية حال ينبغي أن يراعى أن جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال بطرق يجب أن تكون موجهة الى المجنى عليه لخداعه وغشه ، والا فلا جريمة . فاذا كان مشتري العقار من غير مالكة يعلم أن البائع لا يملك هذا العقار ، وانما مثلاً اشتراه بعقد لم يسجله بعد ، فلم تنتقل ملكيته اليه : أو أنه يؤمل في مجرد شرائه مستقبلاً ولو فشل في الشراء فيما بعد ، أو أنه يملكه بتقادم مكسب لكن محل نزاع ، فلا نصب . ومن ثم اذا دفع أمام المحكمة في مثل هذه الحالات بأن المشتري يعلم بظروف العقار المبيع كان عليها أن تحقق هذا الدفاع (١) . ولا يشترط بداهة أن يثبت العلم هنا بالكتابة . أو أن يشار اليه في نفس عقد البيع بل تستخلصه المحكمة من كافة ظروف الصفقة والقرائن المحيطة بها .

ولا يكفي لتأنيهم مسلوك الوسيط في عملية بيع الانسان عقاراً لاسلكه أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك اذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من أمره ، أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذي تصرف فيه (٢) .

الفرض الرابع : يتبقى بعد ذلك هذا الفرض الأخير وهو يتطلب أن يكون المتصرف في المال « ليس مالكا ولا له حق التصرف فيه » ، فحينئذ فقط ينبغي القول بالعقاب كصرح نص المادة ٣٣٦ لاجتماع الشرطين المطلوبين معا ، وذلك سواء أكان المال عقاراً أم متقولاً .

فبالنسبة للعقارات فان ملكيتها تنتقل بتسجيل عقد البيع ، لذا ينبغي القول بقيام الجريمة عند التصرف في عقار الى مشتر ثان بعد بيعه الى مشتر سابق ، وتسجيل العقد السابق ، وبشرط أن يكون المشتري الجديد

(١) نقض ١٩٦٦/٥/١٦ أحكام النقض س ١٧ رقم ١١٤ س ٦٣٦ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٤٠ س ١٨٣ .

بجاهلا العقد السابق (١) . أما اذا كان يعلم به كما في حالة التواطؤ مع البائع للاضرار بالمشتري السابق فلا عقاب لانتفاء الخداع الذي هو أساس جريمه النصب (٢) وبعد كالبيع في هذا الشأن الرهن (٣) ، وعلى العموم كل تصرف في عقار بتقرير حق عيني أصلي أو تبني عليه الى آخر بعد خروجه من ملكية مالكه ومن باب أولى اذا صدر التصرف ممن لم يكن مالكا بالمرءة (٤) .

وكذلك ينطق النص في حالة بيع الواقف عقاره بعد تمام الوقف . ويلاحظ أن قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ جعل رسميه الاشهاد شرطا في صحة انعقاده . ومن ثم صار الوقف لا ينعقد بغير ذلك ، ولا يحول دون تصرف المالك في العقار ، وذلك شأن العقار الموهوب بعقد غير رسمي (٥) .

وهذا الحكم لا يزال قائما لغاية الآن بالنسبة للعقار الموقوف وقفا خيريا . أما الوقف الأهلي فقد ألغى بالقانون منذ سنة ١٩٥٢ .

أما بالنسبة للمنقولات فان النصب بهذه الطريقة متصور أيضا ، على أن الأمر بحاجة الى تفصيل :

(١) فعندما يكون المنقول في غير حيازة صاحبه فان النصب بهذه الطريقة يتحقق عندما يتصرف الحائز غير المالك الى الغير اذا كان الأخير

-
- (١) نقض ١٩٣١/٢/٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٧٤ ص ٢٢٥ .
(٢) نقض ١٩٤٤/١٢/١١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٢٠ ص ٥٦٠ .
(٣) نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ احكام النقض ص ١٧ رقم ٢١٤ ص ١١٣٦ .
(٤) أما المشتري بعقد عرقي اذا تنازل عن هذا العقد الى الغير ليتم التسجيل مباشرة اليه فلا يعتبر بذلك متصرفا فيما لا يملك التصرف فيه ، وان كان غير مالك ، ومن ثم لا تتحقق الجريمة لافتقارها الى أحد الشرطين المطلوبين .

(٥) أما قبل هذا القانون الأخير فكان الوقف ينعقد بأثاره طبقا للشريعة بمباشرة الواقف دون توقف على ضبط أو تسجيل ، وان كانت لوائح المحاكم الشرعية المتعاقبة (سنة ١٨٩٧ ، ١٩١٠ ، ١٩٣١) كانت تقضى بعدم سماع دعوى الواقف عند انكاره الا بأشهاد رسمي مسجل . ولذا قضى في ظلها بقيام جريمة النصب ببيع ملك الغير في حالة بيع الواقف عقاره بعد تمام الوقف بعمل الاشهاد الخاص به وبقطع النظر عن التسجيل (نقض ١٩٦٦/٧/١ مج ١٨ ص ١) .

حسن النية لا يعلم من حقيقة الأمر شيئا . ويمتوى في ذلك أن تكون حيازة الحائز مؤقتة (أى ناقصة) كحيازة المستاجر أو المستعير أو المودع لديه أو الدائن المرتهن ، أو مجرد عارضة (أى حيازة مادية) كحيازة الخادم (١) ، أو ملتقط الشيء المفقود (٢) . فإذا باع أحد من هؤلاء المنقول الذى فى حيازته لشتر حسن النية كانت الواقعة نصبا لوقوع البيع على مالا يملكه البائع ولا يملك التصرف فيه . بل قضى بأنه اذا قام الحائز للمنقول برهنه للنير اعتبار أنه مملوك له كان مرتكبا لجريمة النصب (٣) ، لأن الرهن من أعمال التصرف لا الادارة .

وفى حالة التصرف فى المنقول ممن له الحيازة المؤقتة بمقتضى عقد من عقود الأمانة تنشأ جريمة خيانة أمانة اضرار بمالك المنقول ، فضلا عن جريمة النصب التى وقعت على المشتري ، أو المتصرف اليه حسن النية بوجه عام . ومن ذلك ما قضى به من أنه اذا باع أمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيها أرزا مودعا بالشونة لحساب وزارة الزراعة فانهما يكونان مرتكبين جريمة النصب بالتصرف فى مال غير مملوك لهما ، ولا لهما حق التصرف فيه ، فضلا عن جريمة خيانة الأمانة (٤) .

وكذلك قد يكون المنقول فى غير حيازة صاحبه نتيجة سرقة ، فإذا باع السارق المال الذى سرقه فهو مرتكب جريمة نصب بالنسبة للمشتري ، فضلا عن السرقة بالنسبة لمالك المال . وكذلك اذا صدر نفس الفعل ممن يخفى هذا المال فهو مرتكب جريمة نصب بالنسبة للمشتري فضلا عن الاخفاء بالنسبة لمالك المال بشرط أن يكون المشتري حسن النية لا يعلم شيئا عن مصدر هذا المال ، لأن الخداع أساس جريمة النصب . ومن الواضح أنه يتحقق بالبيع حالة تمدد مادم مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمتين - السرقة والنصب

-
- (١) راجع ما سبق فى ص ٣١٨ - ٣٢٣ عن صور الحيازة .
(٢) راجع ما سبق فى ص ٣٢٤ - ٣٢٦ من النقاط الشئ المفقود .
(٣) نقض ١٩٣٦/٦/٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٨١ ص ٦٠٨ .
(٤) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ .

أو الاخفاء والنصب بحسب الأحوال - وبالتالي ينبغي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد دون غيرها .

(ب) أما عندما يكون المنقول في حيازة صاحبه فينبغي التمييز بين المثليات والقيميات :

- فإذا كان من المثليات كالغلال والأقمشة وباعه صاحبه الى الغير ، ثم عاد وباعه ثانية الى مشتر آخر فلا يتحقق النصب لأن الملكية في المثليات تنتقل بالتسليم لا بمجرد التعاقد ، فيكون البيع الجديد قد وقع على ما يملكه البائع ، سواء أوجدت عنده كمية مماثلة لما باع أم لم توجد . فإذا لم توجد كان العقد مرتبا بالالتزامات المدنية فحسب ، وبالأخص التزامه بأن يسلم المشتري قدرا مماثلا للقدر المبيع .

- أما اذا كان من القيميات فإن ملكيته تنتقل بمجرد التعاقد ، ولذا فاله اذا باع المالك شيئا معينا بذاته ثم عاد وباعه ثانية الى مشتر آخر حسن النية لا يعلم بالبيع السابق كان البيع الجديد نصبا (١) ، اذ أن البائع لم يعد مالكا بمجرد التعاقد السابق .

ويتحقق ذلك أيضا اذا كان المنقول المعين بذاته ليس في حيازة صاحبه ، وكان البائع هو صاحبه متى تم البيع مرتين على النحو الذي يناه . ويتحقق من باب أولى اذا كان البائع ليس مالكا - وبغير تفويض من المالك - لتحقيق الشرطين المطلوبين للعقاب ، وهما صدور التصرف ممن لا يملك المال وليس له حق التصرف فيه .

وتنبغي ملاحظة أن النصب بهذه الطريقة يكفي وحده لتوافر فعل الاحتيال ، فلا يلزم فيه وقوع أية طرق احتيالية مما اشرنا اليها في المطلب السابق لأن كل طريقة من طرق النصب الثلاث قائمة بذاتها تفي عن غيرها ، وعلى هذا اضطردت أحكام النقض (٢) .

(١) نقض ١٩٢٦/١/١٨ مع س ١٨ من ١٠ .

(٢) راجع نقض ١٩١١/٤/٢٢ مع س ١٢ من ١٤٥ و ١٩١٦/٧/١
مع س ١٧ من ١٨١ و ١٩٢٤/١١/٥ و ١٩٢٤/١٢/١٩ و ٦٤١ من ٤
أحكام النقض س ١ رقم ٥٦ من ١٧ .

المطلب الثالث

اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

يقع النصب كذلك بطريقة ثالثة مستقلة عما عداها ، هي اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، وهو ما يقضى بيان ماهية الأمرين تباعا : -

اتخاذ اسم كاذب *Usage d'un faux nom*

اتخاذ اسم كاذب هو بعينه اتخاذ الاسم الذى يعاقب عليه القانون بوصفه تزويرا معنويا اذا وقع بالكتابة . ومثله أن ينتحل المحتال شخصية الغير الذى يشبهه فى الاسم . وكلا الأمرين - اتخاذ الاسم أو الشخصية - يكفیان لقيام النصب ولو وقعا شفاهة ، ولم تصاحبها أية طرق احتيالية . ولا محل للترقية بين اتخاذ الاسم واتخاذ الشخصية ، ففى الحالين يقع المجنى عليه تحت تأثير زائف من وجوب رعاية الشخص المتحلل وتصديق ما يلقى اليه به من مزاعم ، دون أن تسمح الآداب المتعارف عليها بين الناس أن يطلب اليه اثبات حقيقة اسمه أو شخصيته .

ويستوى أن يكون الاسم المتحلل لشخص حقيقى أم خيالى ، كما يستوى أن يكون الاسم كله منتحلا ، أم أن يكون الالتحال وقع على جزء منه فحسب ، كمن يغير اسمه فقط ويستبقى اسم العائلة ، أو العكس .

ولا يمد اتخاذا لاسم كاذب تسمى المتهم باسم عرف به . أو اتخاذ لاسمه المقيد به فى شهادة الميلاد دون اسمه الذى عرف به . وتغيير اللقب يمد على أرجح الآراء اتخاذا لاسم كاذب بشرط توافر قصد اخفاء الجاني شخصيته الحقيقية . والأمر رهن بالوقائع ، وبالأخص بمدى اتصال اللقب باسم صاحبه أو انفصاله عنه .

اتخاذ صفة غير صحيحة *Usage d'une fausse qualité*

يكون ذلك بأن ينسب المحتال الى نفسه كذبا صفة تجعله محلا لثقة المجنى عليه فيه ، كادعائه أنه طبيب أو محام أو مهندس ، أو انتحاله أية شهادة علمية معترف بها ، أو كاتخاذ الرتب العسكرية أو المدنية . وزى أن النص عام يسمح بالانطباق على اتخاذ الرتب الأجنبية كذبا مثل

البارون أو اللورد أو الأمير ، ولو أن اتخاذها يصطحب في الغالب باتحالي الاسم ، وكذلك ادعاء الجنسية الكاذبة . وهذا الأمر الأخير - لو كان وحده - يعد اتخاذا لصفة غير صحيحة .

وهذه الصفة قد ترجع أيضا الى رابطة البنية من شخص معين (١) ، وعلى العموم الى أى ادعاء لرابطة قرابة أو مصاهرة مزعومة ، ومنها أيضا ادعاء الوكالة عن شخص ما . ولذا حكم بأنه يعد نصبا مجرد الاستيلاء على محرك سيارة مملوكة لآخر عن طريق ادعاء الوكالة عنه (١) . وكذلك أن يتقدم الجاني الى المجنى عليه زاعما أنه موفد من قبل والده ليتسلم بضاعة ، مع تقديم أوراق مزورة تثبت هذه الصفة (٢) ، وبداهة أن تقديم هذه الأوراق لا أهمية له في نطاق النصب .

كما حكم بقيام النصب نتيجة مجرد ادعاء الجاني أنه موفد من قبل والد المجنى عليه لأخذ حمارة لبيعه في السوق لحسابه ، فاستولى عليه لنفسه (٣) . ونتيجة ادعائه للمجنى عليها أنه موفد من قبل زوجها لتسلم سلعة معينة لتوصيلها اليه فآخذها لنفسه (٤) . ومن ذلك أيضا ادعاء المشاركة مع شخص في مشروع ما ، أو الرئاسة عليه .

ومن الأمور الشائعة في العمل ادعاء الجاني أنه يشغل وظيفة هامة . وقد حكم بأنه يعد نصبا ادعاء الموظف الصغير أنه « موظف كبير بأحد فروع الحكومة » . وذلك لأن هذه العبارة الأخيرة تحمل في ثناياها الإيهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الرأي ، الى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير (٥) . ويعد من هذا القبيل ادعاء المحتال أنه مدير شركة أو وكيلها ، أو أنه تاجر (٦) ، أو حتى مجرد

(١) نقض ١٩٤٨/٢/٦ المحاماة رقم ٦ ص ٧٦ .

(٢) نقض ١٩٥٥/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٣٦٦ ص ١٢٥١

و ١٩٧٦/٢/١ طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٤٥ ق (غير منشور) .

(٣) نقض ١٩٥٢/٥/٢٦ رقم ٤٧٢ ص ٢٢ ق .

(٤) نقض ١٩١٥/٤/٢٥ الشرائع س ٢ ص ٢٨٢ .

(٥) نقض ١٩٣١/١٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٧٧ ص ٣٧٧ .

(٦) نقض ١٩٣٥/٤/١ المحاماة س ١٥ عدد ١٩٠ ص ٤١٧ .

(٧) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٠٧ ص ٤٠٩ .

وسيط وقومسيونجي (١) • أو أنه من رجال مخبرات الحدود وسناوم والد أحد المعتقلين على إطلاق سراح ابنه المعتقل في مقابل مبلغ من المال (٢) •

وفي الجملة يتعذر حصر الصفات الكاذبة التي يحتمل أن يعمد المحتالون إلى اتخاذها ، ويمكن القول انها جميع الصفات التي تضي على الجاني مكانة خاصة في نظر المجنى عليه تجعله على الثقة فيه وتسليه ما يطلبه منه • ولذا فقد جرى الرأي على القول بأنه اذا لم يكن من شأن الصفة المنتحلة كذبا أن تسبغ على المنتحل مكانة خاصة أو نفع معينه • فلا محل للقول بالعقاب • وكذلك الشأن اذا كان من السير على المجنى عليه أن يتحقق من حقيقة التهم • وكان عليه بحكم الحذر المعادي الدوافع في المعاملات واجب التعري عن حقيقتها ، فاذا أهمل في ذلك أو تسرع فلا يلوم من سوى نفسه •

ويأخذ الفقه الفرنسي بهذه القاعدة ، بالأخص فيما يتعلق بادعاء حالة قانونية ، أو علاقة تكسب حقا قانونيا • وقد قضى في بلادنا بأن انفاذ اجراءات قضائية استنادا الى صفة وكالة كانت قد زالت قبل اتخاذها لا يشكل جريمة نصب ، بل ان أثره هو فحسب عدم فوول تلك الاجراءات لرفعها من غير ذي صفة (٣) • وكذلك الشأن فيما يتعلق بادعاء صفة تتصل بالحالة المدنية état civil كادعاء القاصر كذبا أنه بالغ ، والزوجة أنها لم تزوج أو أرملة (٤) •

وقد جرى القول بذلك أيضا في فرنسا بالنسبة لادعاء ملكية مال والتصرف فيه للمجنى عليه ، فانه لا يمد هناك - اذا صدر وحده - احتيالا مالم يصططب بطرق احتيالية ، حين يعاقب عليه قانوننا بنص صريح كما سبق القول • ولذا لا ينبغي أن يمد احتيالا حتى لدينا ادعاء ملكية مال بقصد آخر غير التصرف فيه ، وقد حكم بذلك فيما يتعلق بادعاء

(١) نقض ١٩٥٠/٢/٦ احكام النقض س ١ رقم ١٢١ ص ٢٨٢ •

(٢) نقض ١٩٦٧/١/٩ احكام النقض س ١٨ رقم ٧ ص ٤٦ •

(٣) نقض ١٩٧٥/١/١٩ احكام النقض س ٢٦ رقم ١٠ ص ٤١ •

(٤) راجع جازو ج ٦ فقرة ٢٤٥٦ وشوفو وهيلي ج ٥ فقرة ٢١٩٩

وبلانش ج ٦ ص ١٦٠ وجارسون فقرة ٨٨ •

ملكية منقول مفقود للاستيلاء عليه ممن التقطه (١) . وقد قلنا ان هذا الادعاء مجردا لا يمد نصبا ما لم يتميز بطرق احتيالية أو ما في حكمها .

اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة يكفي بذاته لقيام الاحتيال
أشرنا الى أن القاعدة في اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أنه أمر يفنى بذاته عن ضرورة الاستماعة بطرق احتيالية من أفعال أو مظاهر احتيال أخرى تؤيد الجاني في ادعائه ، وعلى هذا اجماع الرأي سواء في مصر أم في فرنسا ، وعبرة المسادة ٣٣٦ صريحه لا تدع مجالاً للبس .

وقد اضطرت محكمتنا العليا على هذا الرأي منذ سنين طويلة (٢) .
الا أنها ذهبت في بعض قضاياها الى أنه يلزم أن يصطبب ذلك بطرؤف أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على تصديق الجاني ، تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقتضى ألا يمد الكذب البسيط احتيالا مهما كان موضعه ، ولى ذلك تقول :

« متى كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجنى عليه اقتنع بذلك لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من المتهم الا مجرد كذب لا يتوفر معه المعنى المقصود قانونا من اتخاذ الاسم الكاذب في باب النصب . ذلك لأن القانون ، وإن كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذى جاء به نص مادة النصب ، الا أنه يستلزم أن تحف به طرؤف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحصل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم ،

(١) بنى سوفف الجزئية فى ١٩٢٣/٥/٩ المحاماة س ٤ ض ٢٦١ ومصر الابتدائية فى ١٩٢٧/١٠/٢٢ مج س ٢٩ ص ٢٢٦ وتقض ١٩٣٠/١٢/٢٠ رقم ١٤٧ س ٤٦ ق .

(٢) تقض ١٩١٦/٢/٢٦ مج س ١٧ ص ١٢٨ و ١٩٣٥/٤/٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٥٨ ص ٤٦٣ و ١٩٤٣/٢/٦ ج ٦ رقم ١٠٢ ص ١٤٨ و ١٩٤٤/١/٣١ ج ٦ رقم ٢٩٦ ص ٣٩٣ و ١٩٤٤/٢/٢٨ ج ٦ رقم ٣٠٧ ص ٤٠٩ و ١٩٥٠/٣/٦ احكام النقض س ١ رقم ١٢٩ ص ٢٨٣ و ١٩٥٥/١٠/٢٤ ج ٦ رقم ٣٦٦ ص ١٢٥١ .

وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع « (١) » .
وهذا القضاء يعوزه الوضوح . فما هى الظروف والاعتبارات التى
يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه عنى تصديق مدعى المتهم ، والتى
لا ترقى مع ذلك الى مرتبة الطرق الاحتمالية ، لم يشر الحكم الى شئ .
منها ، كما أن نص القانون جاء خلوا من استلزام شرط كهذا . أما اذا كان
المقصود من هذا القضاء هو القول بأن ادعاء الجانى . اذا كان واضح
الكذب والبهتان بحيث تستبين حقيقته لكل ذى عين فلا نصب . كلابس
رداء مهمل ينتحل اسم وزير أو مدير ، فهو يكون حينئذ مقرا بمبدأ
مسلمنا به من الجميع . الا أن عبارات الحكم لا تتطلب ذلك فحسب . بل
تطلب أن تكون ظواهر الحال مؤيدة للجانى فى كذبه ، ومسوغه سرعة
تصديق المجنى عليه اياه ، والا فلا يتوافر النصب بهذه الطريقة .

ضرورة صدور نشاط ايجابى

ينبنى فى جميع الأحوال أن يكون اتحال الاسم الكاذب أو الصفة
غير الصحيحة بقول أو بكتابة أو بفعل ، كارتداء ملابس ضابط برتبة
معينة ، أى أنه يلزم دائما صدور نشاط ايجابى من الجانى . أما ترك
المجنى عليه يمتد خطا بأن المتهم صاحب اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ،
فلا يعد نصبا . ومن ذلك أن يكون الانسان صاحب صفة معينة ثم تزول
عنه فهو غير مكلف بتبنيه من يستمع اليه الى زوالها ، كالتوكيل الذى
انقضت وكالته ، أو كالموظف الذى ترك وظيفته . أما اذا ادعى بقول
أو بفعل ايجابى أنه لا يزال محتفظا بالوكالة أو بالوظيفة فركن الاحتيال
يعد متحققا ، وذلك تطبيقا لقاعدة أن الكتمان لا يعد نصبا ، وإن حاز أن
يعد تدليسا مدليا .

(١) نقض ١٩٤٨/٢/٩ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٣١ ص ٤٩٠ .

المبحث الثاني

الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات
أو أى متاع منقول

تتطلب المادة ٣٣٦ لقيام النصب التوصل الى « الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول » .
والاستيلاء فى النصب غيره فى السرقة ، فقد عرفنا أنه يكون فى السرقة بانتزاع حيازة المنقول من المجنى عليه رغم أنه . أما هنا فهذا الأخير يقوم طائفا مختارا بتسليم المنقول الى الجانى نتيجة لاحتياله .
واستيلاء الجانى على منقول المجنى عليه فى النصب يتطلب ضرورة بحث ماهية فعل التسليم ، ثم طبيعة المال محل التسليم . وسنعالج كلا من الأمرين فى مطلب على حدة .

المطلب الأول

فصل التسليم

قد يكون تسليم المنقول فى النصب بيد مالكه ، أو غير مالكه كعائزه الحيازة المؤقتة كالمودع لديه ، أو ممن له عليه اليد العارضة فحسب ، كالاحتيال على خادم للاستيلاء على مال مخدومه ، اذ لا أهمية لصفة من صدر عنه التسليم .

وفعل التسليم قد يقع من نفس الشخص الذى كان ضحية الطرق الاحتمالية ، أو من آخر غيره ائتمر بأمره . كما قد يحصل الى الجانى نفسه أو الى شخص آخر غيره . ويستوى أن يكون هذا الأخير سىء النية عالما بحقيقة الواقعة ، أم أن يكون حسن النية لا يعلم عن حقيقة الأمر شيئا . ويكون حينئذ بمثابة آلة فى يد فاعل غيره (١) .

ولا أهمية فى النصب لما اذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة التامة أو المؤقتة أو حتى مجرد اليد العارضة فحسب ، فالجريمة تتم متى صدر تسليم للمال ، بناء على احتيال وقع من المحتال للاستيلاء على هذا المال .

(١) راجع محكمة مصر الابتدائية فى ٢٣/٤/١٩٢٧ المحاماة ص ٨ رقم ٣٦٥ ص ٨٥٥ .

ولا محل لتطبيق قواعد الحيازة المدنية التي مرت بنا عند دراستنا التسليم
النافي للسرقة : لأن الأصل في السرقة هو عدم حصول تسليم أصلا ،
أما هنا فينبغي حصول التسليم دائما .

ولذا فانه اذا تقدم محتال الى صائع . ويمكن من الاستيلاء على
حلية معروضة للبيع ، نتيجة مباشرته طرقا احتيالية . أو اتخاذه اسما كاذبا
أو صفة غير صحيحة : أو عن طريق المبادلة عليها بمنقول لا يملكه ولا يملك
التصرف فيه ، فان الواقعة تكون نصبا في جميع الأحوال وأية كانت
طبيعة التسليم الذي صدر من الصائع .

على أنه ينبغي ملاحظة أنه اذا كان تسليم الحلية لنقل حيازتها التامة
الى المحتال (كصدوره بموجب بيع أو مقايضة مثلا) فاستيلاؤه عليها
يكون نصبا مجردا . واذا كان التسليم لنقل حيازتها المؤقتة اليه
(كصدوره بموجب إيجار أو عارية استعمال مثلا) فاستيلاؤه عليها يكون
نصبا ، وفي نفس الوقت خيانة أمانة . وأما اذا كان التسليم لتمكين اليد
العارضة فحسب (كصدوره لتمكين المحتال من فحص الحلية في حضور
البائع فيأخذها ويلوذ بالفرار) فالواقعة تكون نصبا وفي نفس الوقت
سرقة ، وجلى أنه في هاتين الصورتين الأخيرتين تطبق الأحكام العامة المتبعة
في حالة تعدد الجرائم .

اثبات التسليم

يجوز اثبات التسليم في النصب بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن؛
ولو جاوزت قيمة المال محل التسليم ألفي قرش . ذلك أنه وإن كان
القاضي الجنائي مقيد في الأصل بقيود الاثبات المدنية في اثبات المسائل غير
الجنائية (م ٢٢٥ اجراءات) ، إلا أنه اذا كان الفعل المعاقب عليه هو نفس
الواقعة المراد اثباتها فلا محل للتقيد بهذه القيود ، إذ أن الفئس نحو
القانون يجوز اثباته بكافة الطرق . فضلا عن نوافر مانع حينئذ من
الحصول على كتابة بسبب خوف المستلم من الوقوع تحت طائلة العقاب .
(م ٣١ - جرائم الأشخاص والأموال)

وهو في النصب بوجه خاص يكون عادة على درجة كبيرة من الحذر (١) .
وقد قضى بذلك في قضية محتال أخذ من سيّدة تقودا تتجاوز قيمتها هذا
المقدار يزعم احضار زوجها الغائب عنها غيبة مريبة (٢) .

المطلب الثاني

المال محل التسليم

يسرى على المال محل النصب كل ما عرفنا أنه يسرى على المال
محل السرقة من شروط وخصائص ، فينبغي أولا أن يكون منقولاً ، كما
ينبغي ثانياً أن يكون مملوكاً للغير .

أولاً : كون المال منقولاً

نص قانوننا صريح في أن النصب يكون للاستيلاء على « تقود
أو عروض أو سندات » أو أى متاع منقول « فلا يكون محله عقار (١) » .
أما في فرنسا فالمسألة خلافية إزاء إطلاق نص المادة ٥٥٠ من قانونهم ،
فيرى البعض وجوب وقوعه على منقول (٢) ، حين يرى البعض الآخر
جواز وقوعه للاستيلاء على عقار (٣) . وليست لهذا الخلاف قيمة تذكر
في العمل ، لأن وقوع الاحتيال للاستيلاء على سند مثبت لعق على عقار
يعد نصاً باجماع الآراء ، وهى الصورة المألوفة في النصب للاستيلاء
على عقار .

ويراعى في تحديد المنقول ما ذكرناه عند الكلام في السرقة من أنه
قد يعد منقولاً من الوجهة الجنائية ما لا يكون كذلك من الوجهة المدنية
كالعقار بالتخصيص أو بالاتصال . وينبغي أن يكون المنقول هنا أيضاً
مادياً لا معنوياً . فالأفكار والابتكارات والحقوق المختلفة والديون
والأسرار لا يجوز أن تكون محلاً للنصب ، كما لا يجوز أن تكون محلاً
للسرقة ، وذلك ما لم ينصب التسليم على المحررات المثبتة إياها .

(١) راجع في هذا الموضوع مؤلفنا « مبادئ الإجراءات الجنائية »
طبعة ١٦ سنة ١٩١٨٥ ص ٧٤٥ - ٧٤٩ .
(٢) نقض ١٩٢٩/٢/٧ التواعد القانونية ج ١ رقم ١٩٠ ص ٢٣٤ .
(٣) راجع نقض ١٩١٦/٧/١ النرائع ص ٢ ص ٦١٤ .
(٤) جارسون فقرة ٩٦ .
(٥) جارد ج ٦ فقرة ٢٥٦٥ .

ويرى البعض أنه لا يشترط أن يحصل تسليم مادي للورقة ، فلا فرق بين حمل دائن على تسليم ورقة دين - نتيجة للطرق الاحتمالية - وبين حمله بنفس الطرق على التوقيع على ورقة مخالصة ، أو على اضافة شروط أو التزامات جديدة عليها (١) .

حكم الاحتيال للحصول على منفعة

من المسلم به أنه لا يعد في حكم الاحتيال حصول الفاعل على تحقيق منفعة ما - لا تسليم منقول - ولو كانت لهذه المنفعة قيمة مالية ، كتعيينه في وظيفة ، أو السفر مجانياً . فمن يوهم كسارى القطار أو الترام أن معه اشتراكاً ، أو من يسافر باشتراك غيره . أو من يدعى أنه من رجال الشرطة المرخص لهم بالاتقال مجانياً لا يرتكب نصبا . أما احتيال الجاني للحصول على تذكرة سفر أو ترام أو اشتراك دون دفع الثمن فيعد نصبا (٢) ، اذ في هذه الحالة الأخيرة يتسلم الجاني منقولا ماديا ولا يحقق مجرد منفعة . ومن تطبيقات هذه القاعدة كذلك أنه لا يعد نصبا احتيال المدين للتورب من دفع الدين أو جزء منه أو لتأجيل السداد . واحتيال المشتري لتبسيط الثمن حتى ولو عجز عن دفع الأقساط (٣) . أما احتيال أحدهما للحصول على ورقة المخالصة فيعد نصبا .

ولذا أيضا قضى بأن من يفتش في عداد المياه أو النور بارجاع ابرته الى الخلف بعد أن يكون قد قيد الرقم الصحيح للاستهلاك يعد مرتكباً لفش مدلى في الدليل المثبت للمدين (٤) . ومن ثم لا تعتبر الواقعة نصبا ، كما رأينا فيما مضى أنها لا تعتبر سرقة . أما اذا تلاعب سائق التاكسى في العداد حتى يتمكن من الاستيلاء على أكثر من الأجرة المستحقة فتعد الواقعة نصبا بالاستيلاء على مال لا على مجرد منفعة . ومن باب أولى لا يعد نصبا أن يقع الاحتيال لتحقيق منفعة ذات قبضة معنوية صرف

(١) راجع جارد ج ٦ فقرة ٢٥٦٧ .

(٢) الاسكنارية الابتدائية في ١٧/١١/١٩٠٨ مج ١٠ رقم ٩٩ .

(٣) نقض ١٩٣٤/١/٢٣ الحاماة س ١٤ رقم ١٨٣ ص ٤٣٦ .

(٤) بور سعيد الجزئية في ٢٠/٦/١٩٣٠ الحاماة س ١١ رقم ٢٧٩ .

كالاختيال على شاهد للشهادة في اتجاه خاص ، أو على موظف معين لاتخاذ قرار في معنى معين ، أو على متهم لاتتزع اعتراف منه .

ثانيا : كون المال مملوكا للغير

ينبغي أن يكون الشيء محل النصب مملوكا للغير - كما هو الشأن في السرقة تماما - ودون أى وجه للترقة بينهما . فيعد مملوكا للغير المنقول المفقود والكنوز والآثار ، حين لا يقع النصب على المال المباح ، كمن يحتال على آخر ليسمح له بالصيد في مكان غير مرخص له بالصيد فيه ، كما لا يقع على المال المتروك ، كمن يحتال للاستيلاء على أوراق أو ملابس متروكة لم يملكها أحد بعد والمحتال لا يعلم بذلك .

وكذلك لا يقوم النصب اذا احتال شخص للاستيلاء على منقول مملوك له وهو لا يدري ، أى في حيازة آخر لمجرد استرداد حيازته ، كالمودع الذى يحتال لاسترداد وديعته ، أو المعبّر لاستعادة عاريته ، أو المدين الراهن لاستعادة منقوله المرهون . وينبغي في جميع الأحوال أن يكون هذا المنقول المملوك للفاعل معينا بالذات ، أما اذا لم يكن كذلك فجريمة النصب تعد قائمة (١) .

وقد حدث أن دائما أراد الحصول على دينه من مدينه المماطل بالحيلة ، فأرسل اليه أحجارا على أنها نحاس في طرد حوله عليه بقيمة الدين تماما ، فحكم القضاء بعدم اعتبار الواقعة نصبا لأن المتهم « انما أراد الحصول على دينه » . وهى طريقة مقاصدة جبرية وان كانت غير مشروعة ومقوثة ، ولكن لا يكون عمله فيها جنحة نصب (٢) .

وهذا الحكم يبدو محل نظر لأن الجاني هنا لم يحصل على منقول معين بالذات بل استولى على نقود المدين - وهى من المثليات - بطريق لاخيال ، ففعله كان ينبغي أن يعد نصبا . ولا محل للقول باتقاء النصب لاتماء الضرر الذى لحق المجنى عليه والذى سدد ديننا عليه مستحق

(١) راجع جارسون م ٤٠٥ فقرة ١١٠ وبلانش ج ٥ فقرة ٤٧٥ ، ٢٣٨٢ وذنديه دى فاير Rev. Sc. Crim. ونقض فرنسي في ١٩٤٣/١٢/١٥ في نفس المجلة سنة ١٩٤٦ ص ٧٢ ومقال بوزا سنة ١٩٤٦ ص ٧٢ و ١٩٤٧/١/١٠ في نفس المجلة ص ٢٣٣ .

(٢) نقض ١٩١٦/٦/٢٢ الحقوق س ٢٨ ص ١٢ .

السداد على أية حال ، اذ أن النصب لا يتطلب الضرر كركن قائم بذاته بل هو مفترض - ومستفاد هنا من أن السداد قد فرض على المدين فرضا ، فضلا عن احتمال تأجيله أو وجود منازعة في الدين .

وكل ما يمكن أن يقال ان رغبة الدائن في استيفاء دينه من مدين ماطل قد تعد من قبيل الباعث المشروع الذي لا يؤثر في الجرمية وجودا أو عدما وان جاز أن يعد ظرفا مخففا فحسب . ولذا يعد في محله ما قضى به حكم آخر تشابهت ظروف واقعه مع ظروف الواقعة السابقة . اذ اعتبر نصبا ما عمد اليه دائن أراد اقتضاء دينه بالهيئة من مدينه الماطل فأرسل اليه برميلا به ماء على اعتبار أنه زيت وحوله عليه بقيمة الدين ، وسلمه بوليصة الشحن بعد اذ تسلم منه هذه القيمة (١) .

هل يلزم أن يالحق المجنى عليه في النصب ضرر مادي ؟

ذهب رأى الى القول بأنه يلزم أن يالحق المجنى عليه في النصب ضرر مادي محقق أو محتمل ، فاذا انتهى هذا الضرر فلا تقوم الجريمة . وهو يجعل بذلك للنصب نطاقا غير نطاق السرقة التي قد تقع على شيء ليس له سوى قيمة أدبية بحت : كخطاب عادي أو صورة فوتوغرافية لها قيمة تذكارية فحسب ، كما سبق أن بينا .

ويستند هذا الرأي الى المادة ٣٣٦ التي تستلزم أن يكون الاحتيال للاستيلاء على « نقود أو عروض أو سندات ... أو أى متاع منقول » وأظهر من ذلك المادة ٤٥٥ ع ٢ التي تستلزم استيلاء الجاني « على كل أو بعض ثروة الغير » . وبالتالي يقرر أنه اذا لم يحصل انتقاص للثروة فلا نصب .

بل يرى جانب آخر من الرأي تطبيق هذه القاعدة على نطاق أوسع من ذلك ، والقول بأنه في النصب « لا جريمة ولا عقاب اذا انعدم الضرر كما لو كاذ المجنى عليه قد أخذ مقابل ما سلب منه عند التعاقد (٢) » .

(١) تلا الجزئية في ١٠/١/١٩١٦ مج ١٧ ص ٢٥٠ . وفي هذا المعنى نقض فرنسي في ٢٥/١٠/١٩٢١ دالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٤ ص ٥٧٥ .
(٢) راجع جاردو ج ٦ فقرة ١٥٦٦ وأحمد أمين ص ٧٤٩ . وحسن المرسفاوى فقرة ٤٠٩ ص ١٨٩ .

وقد وجدت هذه القاعدة بعض تطبيقات لدى قضاء محكمتنا العليا ، فاستلزم بعضها بيان ركن الضرر المترتب على النصب حتى تتمكن من مراقبة توافره (١) ، كما رتب أحدها على انتفاء الضرر المادى انتفاء القصد الجنائي لدى الجاني (٢) .

ولكن ذهب رأى ثان الى أن النصب - كالسرقة - لا يتطلب أكثر من وقوعه على منقول مملوك للغير . وأن الضرر هنا - كما هو هناك - عنصر مفترض ومترتب على خصائص الجريمة نفسها ووقوعها على مال الغير . ذلك أن هذه الطائفة من الجرائم يهدف بها القانون الى حماية حرمة الملكية في حد ذاتها بما تخوله المالك من حق التصرف في ملكه بالكيفية التي يريدها ، وفي الوقت الذي يراه ، وبالمقابل الذي يجده مناسباً .

فالضرر المباشر الذي يحظره القانون في هذه الجرائم هو المساس بحقوق المضى عليه على ماله من وجهة مادية باتت ناقص ثروته ، أو من وجهة معنوية باتت ناقص حريته في التصرف في الشيء عندما يريد ، وبالكيفية التي يريدها هو ، لا عندما يريد الجاني وبالكيفية التي يراها . فالسارق يعد سارقاً حتى ولو ترك للمجنى عليه الثمن المناسب للسلعة التي اختلسها . أو لو كان دائناً للمجنى عليه بالمبلغ الذي سرقه أو بأكثر منه ، وكذلك ينبغي أن تكون الحالة أيضاً في النصب وخيانة الأمانة ، إذ لافرق بين هذه الجرائم الثلاث فيما يتعلق ببطل الجريمة ، وكل الفرق هو في الوسيلة التي تقع بها فحسب .

أما فيما يتعلق بنص المادة ٣٣٨ وما تتطلبه من « الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات ٠٠٠ أو أى متاع منقول ٠٠٠ » فهو نص عام ، لا يتطلب تحقق ضرر معين بذاته ، كما لا يتطلب أكثر من أن تكون ارادة الجاني قد انصرفت الى ارتكاب جريمة النصب ، فهو متصل ببيان الجاني المعنوي منها دون جانبيها الموضوعي .

(١) نقض ١٩١٥/١١/٢٠ مج س ١٧ ص ٧٧ . وراجع نقض ١٩٢٥/١١/٥ المحاماة س ٤ ص ٦٤١ .
(٢) نقض ١٩١٢/٦/١٢ السالف الذكر .

ويمكن القول ان هذا الرأي الأخير هو السائد في القضاء الفرنسي، فقد قرر قيسام النصب متى تمت الطرق الاحتمالية للاستيلاء على خطابات للمجنى عليه ليس لها قيمة مادية ولا تصلح لاثبات أمور تمس الذمة المالية ، وفي الاستيلاء على تذاكر انتخابية (١) . كما ذهب الى قيام النصب متى وقع المجنى عليه على عقد تأمين بناء على طرق احتمالية ، حتى لو كان العقد طبيعيا في شروطه . وكان مركز الشركة وسمعتها لاغبار عليهما (٢) ، وفي واقعة شراء المجنى عليه سلعة بناء على طرق احتمالية ، حتى لو كان الثمن مناسباً لقيمتها الفعلية (٣) .

ولا يلزم أن يكون الجاني قد حقق أية فائدة من الجريمة ، ولذا يقوم الاحتمال سواء أسلمت السلعة بالفعل فكانت الجريمة تامة ، أم لم نسلم فكانت الواقعة مجرد شروع ، وسواء أفاد منها الجاني أم لم يجزئ منها فائدة ما ، وهو حكم عام يسرى على الجرائم كافة .

المبحث الثالث

رابطة السببية

يلزم في النصب أن يكون تسليم المال المنقول قد جاء نتيجة للطرق التي اتبناها الجاني . والسببية عنصر لازم في جميع الجرائم ، إلا أنها تكون أحيانا عنصرا مفترضا لفرط اتصال الضرر المباشر الذي يعاقب عليه القانون في الجريمة بالفعل المادى ، فلا تذكر بوصفها عنصرا مستقلا فيها ، وذلك كما هي الحال في جرائم التزوير والبلاغ الكاذب ، وأيضا في السرقة وخيانة الأمانة ، حيث النتيجة التي يحظرها القانون وثيقة صلة بالفعل الاجرامى ، حتى يقال أحيانا ان الاسناد المطلوب اثباته في

(١) مشار إليها في جارسون م ٤٠٥ فقرة ٩٧ .

(٢) نقض فرنسى في ١٨٦٥/٥/٢٦ سبرى سنة ١٨٦٥ ج ١ ص ٣٦٤ .

(٣) نقض فرنسى في ١٩١٥/٢/٢٦ مشار اليه في جارد ج ٦ هامش ص ٢٧٢ و ١٩٣٦/٢/٧ دالوز الأسبوعى ١٩٣ ص ١٦٦ و ١٩٣٦/١٠/٣٠ نفس المجموعة ١٩٣ ص ٥٩٠ .

وراجع في هذا الموضوع جارسون م ٤٠٥ فقرة ٢٢٨٢ و فستان هيلى

وبروشو ج ٢ فقرة ٢٢٧ ودونديه دى فاير Rev. Sc. Crim. P.425

سنة ١٩٣٦ ص ٤٢٥ .

هذا النوع من الجرائم مفرد لا يتطلب أكثر من اسناد الفعل
المادى الى فاعله .

أما في طائفة أخرى من الجرائم فقد لا تترتب النتيجة التى
يحظرها القانون على الفعل المادى حتما ولا بحكم طبيعة الأشياء .
وحيث تكون السببية عنصرا موضوعيا قائما بذاته ومستقلا عن الفعل
المادى ، لازما للربط بين هذا الفعل والنتيجة المطلوبة . وقد قابلنا
ذلك فى جرائم الاعتداء على سلامة جسم المجنى عليه أو صحته . وها نحن
نقابله هنا من جديد فى جريمة من جرائم المال وهى النصب . ولذا يصح
أن يقال ان الاسناد المطلوب اثباته هنا مزدوج يتطلب اسناد الفعل
المادى الى الفاعل ، ثم اسناد النتيجة التى يعاقب عليها القانون
الى هذا الفعل .

ذلك أنه فى النصب ممكن تصور وقوع أفعال الاحتيال ، ثم تسليم
المجنى عليه المال المطلوب الى الجانى دون أن يكون بين الأمرين رابطة
السببية . فالمجنى عليه قد يظن الى ما فى طرق الجانى من خداع
وأكاذيب ومع ذلك يسلمه المال المطلوب بتأثير آخر كالرغبة فى مساعدته،
أو بنية القبض عليه متلبسا . وحيث لا تقوم الجريمة التامة رغم تحقق
ركنى الاحتيال والاستيلاء على المنقول المملوك للغير ، وان جاز أن تعد
الواقعة شروعا فعصب .

وفى ذلك يتضح الفارق بين السرقة والنصب ، فالسرقة تتم بفصل
الفرادى يصدر من الجانى وحده ، أما النصب فيتطلب فعل تسليم يصدر
من المجنى عليه علاوة على فعل الجانى ، ولذا ينبغى أن يكون متربعا على
هذا الأخير متصلا به بصلة السببية ، ومن ثم يلزم أن يكون الاحتيال
سابقا على فعل تسليم المال أو بالأقل معاصر له (١) . أما الاحتيال
اللاحق للتسليم فلا يؤبه به (٢) ، كما لو تم الاحتيال بغية تبرير الاستيلاء
السابق ، أو للتحرر من الالتزام بالرد . كما يلزم أن يكون قد وقع على

(١) نقض ١٩٣٦/٦/٢٤ رقم ٨٦٨ من ٦ ق .

(٢) نقض ١٩٢٥/١١/٤ المحاماة س ٦ رقم ١٧٩ من ٢٢٥ .

حائز المنقول ، سواء أكان مالكا إياه أم غير مالك كالمودع لديه أو كالكوكيل .

فاذا اتفت رابطة السببية بين فعلى الاحتيال والتسليم ، فلا زرى محلا للقول بقيام الجريمة ومن ذلك ما قضى به من أنه لا يعد نصبا :

- اذا فطن المجنى عليه الى حقيقة أكاذيب الجانى ولكنه سلمه مع ذلك المال المطلوب لتمكين رجال الحفظ من ضبطه متلبسا بجريمه (١) .

- وكذلك اذا وقع الاحتيال باتحال الجانى اسما كاذبا هو اسم ابن عم مأمور المركز : وتحصل بذلك على مبلغ من المال من أحد الإعيان على سبيل الصدقة ، وكان المجنى عليه معتادا على هذه الصدقة راغبا فى إعطائها بصرف النظر عن الاسم الكاذب (٢) .

- ومثلا الاحتيال باتحال صفة غير صحيحة هى مخبر فى الشرطة ، اذ لم يثبت أن فى مجرد اتخاذ ذلك الشخص صفة المخبر فى الشرطة ما يحمل المجنى عليه على إعطائه مالا (٣) .

- واذا كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يعمد الطاعنان الى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين . فان قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع اداتهما عن جريمة التزوير (٤) .

وانما يلاحظ أن مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل لتسليم مال المجنى عليه يبنى أن تعد شروعا معاقبا عليه ما دامت تصلح أن تكون سببا من شأنه وحده حمل المجنى عليه على تسليم المال المطلوب تسليمه . وذلك لو فطن الأخير الى حقيقة الأكاذيب فامتنع عن تسليم المال ، أو سلمه بالفعل ولكن لمثل ضبط الجانى متلبسا على ما سنوضحه عند الكلام فى النصب التام والشروع فيه فيما بعد .

(١) مصر الابتدائية فى ١١/٥/١٩٤٣ مج س ٤٣ رقم ٢٤٨ ص ٤٦٠ .

(٢) متوف الجزئية فى ٤/١٠/١٩١٤ مج س ١٦ ص ٦٦ .

(٣) نقض ١٧/٤/١٩٣٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٣ ص ٢٧ .

(٤) نقض ٢٣/٣/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ رقم ٤٢ ص ٧٠٦ .

المبحث الرابع

القصد الجنائي

النصب جريمة عمدية ، فهي تتطلب ابتداء توافر القصد الجنائي العام ، أى انصراف ارادة الجاني الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يستلزمها القانون . وتوافر هذا القصد يتطلب علم الجاني بأن أقواله وأفعاله المادية كاذبة . أما اذا كان هو نفسه مخدوعا في حقيقة الأمر فلا نصب ، كمن يقدم على تأسيس شركة لاستغلال منجم يعتقد بوجوده خطأ ، أو لاستغلال اختراع يعتقد هو عن جهل أو عن تسرع أنه جديد ، أو أنه جدوى مفيد ولا يكون كذلك .

أو كمن يبيع مالا يعتقد لأسباب جدية أنه مملوك له ولا يكون كذلك ، ويستوى حينئذ أن يكون المالك الحقيقي معلوما أم مجهولا^(١) . ومن هذا القبيل أن يبيع الانسان منقولاً يكون قد وجده بين مخلفات مورثة فاعتقد أنه له حين أنه كان مودعا عنده من آخر . أو أن يبيع عقارا يضع يده عليه المدة المكتسبة الملكية ، ثم يتضح بعدئذ وجود سبب قاطع للتقادم يجهله ؛ أو أن وكيله سيق أن باعه الى آخر ولم يخطر به بالبيع لنياحه أو لوفاء الوكيل . وكذلك الأمر أيضا اذا ذكر الانسان أنه يتصف بصفة معينة تكون قد زالت عنه وهو لا يعلم بزوالها ، سواء اكانت هذه الصفة وظيفية ، أم جنسية ، أم رتبة .

ويلزم في النصب الى جانب ذلك قصد خاص أى نية محددة ، هي نية تملك المنقول الذي تسلمه الجاني ، وهو يماثل القصد الخاص في السرقة . وعلى ذلك لا يقوم النصب اذا كانت نية الجاني هي الاطلاع على السلمة المسلمة ، أو الانتفاع بها ، وردها ثانية فالنصب كالسرقة لا يقع على المنفعة ، اذا يهدف العقاب فيهما الى حماية ملكية الرقبة وما تستتبعه من حق المالك في التصرف في هذه الملكية عندما يريد ، وبالمقابل الذي يريده .

(١) نقض ١٤/١١/١٩٣٨ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٦٩ ص ٣٢٨ .

كما لا يقوم النصب أيضا اذا كان الاستيلاء على السلعة بقصد الدعاية أو المزاح مع ثبوت انتفاء نية التملك . وفي ذلك يختلف النصب والسرقة عن بعض الجرائم كالتهديد التي رأينا أن بائع المزاح لا يحول في الغالب دون قيامها ، لأن هذه الجريمة الأخيرة لا يلزم فيها أى قصد خاص ، ولأن الضرر الذى يحظره القانون فيها يتحقق ولو كان البائع المزاح ، الا اذا حال الجاني دون تحقق هذا الضرر على ما وضخناه في حينه .

البسات القصد

سلطة الاتهام هى المكلفة بإثبات القصد الجنائى كما هى القاعدة . وفى الغالب تكون أكاديب المتهم وطرقه الاحتمالية كافية بذاتها للدلالة على سوء القصد . ولذا قضى بأنه اذا زعم المتهم قدرته على تحويل معدن رخيص الى ذهب بما له من معرفة بعلم الكيمياء ، وهو عمل يستحيل تحقيقه عملا ، كان ذلك دليلا على سوء نيته لا يسقطه مجرد قوله بأنه كان يعتقد فعلا بأن ذلك فى امكانه (١) .

أما اذا كانت ظواهر الحال الى جانب المتهم ، وتثير الى احتمال انتفاء علمه بكذب أقواله . فتكون سلطة الاتهام مطالبة بإقامة الدليل على هذا العلم .

وفىما يتعلق بالقصد الخاص ، فالأصل أن من يستولى على سلعة يفعل ذلك بنية تملكها ، الا اذا أقام هو الدليل على غير ذلك .

الباعث

متى قام القصد الجنائى بشرطيه العام والخاص معا فقد قام من الجريمة جانبها المعنوى بصرف النظر عن الباعث . فيستوى أن يكون الباعث على النصب هو حب المال ، أم رغبة الانتقام من المجرى عليه ، أم السخيرية منه واثبات غفلته متى قامت نية التملك . أو حتى لو كان باعثا مشروعا في نظره ، كاحتيال الدائن على مدبنة الماثل لاقتضاء دينه

(١) نقض ١٩١٤/١/١٠ مج س ١٥ رقم ٣١ .

اذ اذن الفاية لا تبرر الوسيلة (١) •

العقوبة

عقوبة النصب هي الحبس بحسب هذه الأقصى المادى هو ثلاث سنوات (م ١٨/١ ع) • وعقوبة الشروع هي الحبس مدة لا تتجاوز سنة (٣٣٦) المعدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢)

ويجوز تشديد العقوبة في حالة العود طبقا للأحكام العامة فيه ، بما لا يتجاوز ضعف الحد الأقصى في حالة المود البسيط (م ٤٩ ، ٥٠ ع) ربما يبيح تطبيق عقوبة الجنائية في حالة العود المتكرر (م ٥١) وفي نفس الحدود المتبعة في السرقة • وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود •

وفضلا عن ذلك نصت المادة ٣٣٦ في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » • وهذه الفقرة تشابه نص المادة ٣٣٠ الخاصة بالسرقة ، ويضع المود لنفس القواعد الخاصة بهذه المادة الأخيرة (٢) ، مع وجه خلاف واحد ، وهو أنه يجوز الحكم بالعقوبة الواردة فيها ولو كانت الواقعة مجرد شروع في نصب لا جريمة تامة ، اذ أن صياغتها أكثر عمومية من صياغة هذه المادة الأخيرة ، فقد قالت « يجوز جعل الجاني في حالة المود » ، ولم تقل مثلها « المحكوم عليهم في سرقة ... » وهي تفرقة غير مفهومة مصدرها — فيما يبدو — سوء صياغة المادة ٣٣٠ •

(١) راجع ما سبق في ص ٤٨٥ — ٤٨٧ في هذا الشأن .
(٢) راجع ما ورد من عقوبة السرقة في ص ٣٥٦ — ٣٥٧ .

الفصل الثاني

في النصب التام والشروع فيه

يغض عن النصب للقواعد العامة فيما يتعلق بتحديد لحظة تمام الجريمة والشروع فيها ، وذلك على التفصيل الآتي :

المبحث الأول

النصب التام

تقتضي القواعد العامة وجوب القول بأن تمام النصب يكون بتسليم المنقول الذي سعى الجاني باحتياله الى الاستيلاء عليه . إذ أن التسليم يمثل الهدف الذي يستهدفه الجاني والحجر الأخير في بناء الجريمة ، فهي تبدأ باستعمال الطرق الاحتمالية وما في حكمها ، وتنتهي بهذا التسليم . وهذا هو الرأي المستقر الآن سواء في مصر أم في فرنسا .

ولم يكن الأمر على هذا الوضوح فيما مضى بالنسبة للقانون الفرنسي ، فقد كانت المادة ٤٠٥ منه تعاقب من « يتوصل الى أن يسلب أو يشرع في سلب كل ثروة الغير أو بعضها » . وقد دفعت صياغتها على هذا النحو الى قول البعض بأن النصب لا يتم بوفوع التسليم ، بل بتحقيق الضرر للمجنى عليه ، أي سلب كل ثروته أو بعضها . فإذا أعاد الجاني المال الى المجنى عليه قبل التعرف فيه أو استهلاكه فالواقعة تكون شروعا لا جريمة تامة ، ويستوى حينئذ أن تكون اعادته اضطرارا أم اختيارا .

وفي سنة ١٨٦٣ تدخل الشارع الفرنسي معدلا صياغة المادة ٤٠٥ بما جعلها تنص على أن النصب يكون « بأن يحمل الجاني الغير على أن يسلمه أو يعطيه ، أو أن يشرع في أن يحصله على تسليمه أو اعطائه مالا » . فربط بين فعل التسليم وتتمام الجريمة ، مغلبا بذلك حكم

القواعد العامة في هذا الشأن (١) *

أما في مصر فلم يكن هناك محل لأن يثار مثل هذا الخلاف الفرنسي القديم ، وكان قد انقضى أمره على النحو السالف ذكره عند وضع قانون عقوباتنا فجاء صريحا في أن النصب يكون بالتوصل الى « الاستيلاء على نفوذ أو عروض » . ولذا فمن المسلم به عندنا أن الاحتيال يتم فصولا بالاستيلاء الذي يكون بتسليم المنقول الى الجاني *

ومن ثم اذا أعاد الجاني المال الى صاحبه بدافع الندم ، أو بدافع الخوف من العقوبة فإن الواقعة تكون رغم ذلك جريمة تامة لا مجرد شروع فيها (٢) . ومثلها اذا تداخل مع المجنى عليه (٣) ، أو اذا تنازل هذا الأخير عن شكواه (٤) *

المبحث الثاني

الشروع في النصب

أشرنا الى القواعد العامة التي تحكم الشروع في القانون المصري عند بحث السرقة ، فلا محل للمودة اليها من جديد هنا . وينفى عن ذلك ترديد القول بأن الأفعال التي تشير الى أن المحتال قد صبح عزمه على المضى في طريقه الاجرامى حتى نهايته ، والتي تؤدي به حالا ومباشرة الى تحقيق جزمه هذا تعد شروعا معاقبا عليه ، طبقا للمذهب الشخصى ، وهو المعمول به في بلادنا (٥) *

وينبنى على ذلك أن يكون مجرد اعداد وسائل الاحتيال فعلا تحضيرا للجريمة ، أما البدء في استعمالها فهو الشروع فيها . ولذا فقد اعتبرت محاكمنا شروعا في نصب ما عبد اليه محتال حاول اقناع المجنى

(١) وهذه هي عبارة المادة الفرنسية :

* Quiconque... , se sera fait remettre ou délivrer, ou aura tenté de se faire remettre ou délivrer des fonds ..

(٢) نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢٨ ص ٢٢٢ .

(٣) نقض ١٩٢٩/٦/٦ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٧٧ ص ٢٢٣ .

(٤) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٧ ص ٤٠٩ .

(٥) راجع ما سبق ص ٣٦٣ - ٣٦٥ .

عليه بأن في مقدوره تقليد أوراق البنكنوت تقليدا محكما ، وأحضر أمامه أدوات التقليد ، وأجرى بها بعض تجارب • وكان ينفى الحصول منه على أوراق بنكنوت صحيحة بحجة تقليدها ، ولكن من سوء حظه كان المجنى عليه من رجال البوليس السرى وقد تنكر لضبطه • واعتبرت الواقعة علاوة على ذلك تقليدا لأوراق البنكنوت المسالية (١) •

كما اعتبر شروعا في نصب أيضا ما عمد اليه الجاني وشريكان له من اعداد شيك مزور بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبا على بنك أمريكا فرع سويسرا ، واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهد الذى تظاهر بقبول هذا العرض ، وسارع الى ابلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مسايرة المتهمين وتقديم أحد المرشدين السريين لهم على أنه هو المشتري للشيك ، وأعدوا كميناً بأحد الفنادق لضبطهم •

وقد قررت محكمة النقض صراحة في هذه الدعوى أن الأصل هو أن مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه الى احتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليم المال أو حتى اذا سلمه بالفعل ولكن بسبب آخر في نفسه (٢) •

والمذهب الشخصى في الشروع هو أيضا المذهب السائد في فرنسا كما هو معروف : ولذلك فقد اعتبرت المحاكم هناك شروعا في نصب الأفعال الآتية : -

- أن يتظاهر مدين بشن كتب بإرسال خطاب مسجل الى الدائن ويضع فيه النقود أمام سيدة وزوجها ، ثم يستبدل به خفية خطابا آخر خلوا من النقود ويسلمه الى ساعى البريد لإرساله مسجلا الى الدائن ، ثم يرسل الى هذا الأخير خطابا آخر يشير فيه الى حصول التخالص ، فان كل ذلك يعد شروعا في احتيال بقصد الحصول على مخالصة عن الدين ، لأن الدائن اذا رفض الاقرار بحصولها سيجد أمامه شهودا على الارسال

(١) نقض ١٩١٢/١١/١٣ مج س ١٥ ص ٢٤ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٤ ص ٦٩ .

ومتاعب في التقاضي وتعريضا بسمته كتاجر ، مما قد يدعوه الى أن يقنع من النعمة بالاياب (١) .

- أن يطالب الجاني الحكومة بمبالغ أكثر مما هو مستحق عليها استنادا الى مستندات مزورة (٢) .

- أن يحصل وكيل شركة تأمين على توقيع المؤمن على بوليصة التأمين بطرق احتيالية ثم يكتشف الأخير حقيقتها فيرفض قبول البوليصة ودفع الأقساط (٣) .

- أن يضبط لاعب الورق وهو يستعمل ورق لعب مغشوش (٤) .

- أن يسلم أحد المسافرين شنطة في المحطة لشحنها الى جهة ما ، ويتسلمها في محطة الوصول دون أن يسلم الايصال الذي بيده سهوا من المختصين ، فيحاول استغلاله في طلب تمويل من شركة السكك الحديدية بحجة أنه لم يتسلم الشنطة ويحرر عدة طلبات بهذا المعنى ، ثم تنكشف الواقعة على حقيقتها (٥) . ويلاحظ أن ركن الشروع في الاحتيال هنا ليس في مجرد التقدم بالمطالبة الزائفة بالتعويض ، بل في احتفاظ الجاني بالايصال ، ثم في الاستعانة به في تأييد هذه المطالبة .

- أن يشحن الجاني بضاعة تالفة ، ثم يطالب شركة النقل بتعويض على زعم أنها مسؤولة عن التلف ، وأنه نتيجة اهمال منها في عملية النقل (٦) .

النصب والجريمة المستحيلة

تسرى على النصب القواعد العامة في الجريمة المستحيلة من حيث

(١) مشار اليه في جارسون فقرة ٤٢٨ .

(٢) مشار اليه في جارسون فقرة ٥١١ .

(٣) مشار اليه في جارسون فقرة ٦٠٠ .

(٤) مشار اليه في جارسون فقرة ٦٦٧ .

(٥) نقض فرنسي في ١٨٨٨/٦/٩ - ١ - ١٤٨ .

وراجع أيضا حكم من محكمة باريس في ١٩٣٦/١١/٩ Gaz trib.

في ٢ مارس ١٩٣٧ .

(٦) نقض فرنسي في ١٨٩٢/٥/١٤ سيري ١٨٩٢ - ١ - ٢٨٨ .

امكان اعطائها حكم الجريمة الخائبة أحيانا ، وادخالها بالتالى فى نطاق الشروع المياقب عليه ، وذلك عندما تكون الاستحالة نسبية لا مطلقة وفقا للقضاء الذى يبدو أنه لا يزال متغلبا فى بلادنا (١) .

وتكون الاستحالة نسبية مثلا اذا كان المائل المطلوب مثليا وموجودا مع المدين ، ولكن بمقدار أقل من القدر المطلوب ، كمن يعرض بقرق احتيالية بيع سند على شركة وهمية مرتفع القيمة ويكون المرض على مجنى عليه مفلس ، اذ من المحتمل امكان حصول هذا الأخير على المبلغ المطلوب منه بطريق القرض أو البيع . وكذلك اذا كانت وسائل الاحتيال ضعيفة الاخراج بحيث اكتشف المجنى عليه حقيقتها ، وقد أشرفنا الى ذلك عند الكلام فى مدى اتقان الطرق الاحتيالية .

وتكون الاستحالة مطلقة اذا كان المنقول الذى يسمى الجاني الى الاستيلاء عليه قيميا معينا بالذات ، وكان غير موجود لدى المجنى عليه كلية لهلاكه أو لسبق التصرف فيه . كمن يحتال للاستيلاء على مستند هام سبق أن أعدمه حائزه ، أو اذا اتعدمت فيه صفة رئيسية مثل كونه مملوكا للغير ، ومن ذلك أن يحتال شخص لاسترجاع سلعة مملوكة له سبق أن رهنها للمجنى عليه . أو اذا كانت طريقة الاحتيال من وضوح الكذب والبهتان بحيث لا تخدع أحدا .

ويجب حصر الطرق المستحيلة فى أضيق نطاق ممكن . اذ ينبغي كقاعدة عامة ألا يعد مستحيلا فى هذا الشأن الا طريقة الاحتيال التى لا يمكن أن تؤدى الى تسليم المال ، والتي لو تم تسليم المال بعدها لتعذر القول بأنه كان نتيجة لها ، فننتفى الجريمة التامة حينئذ لاتفاء رابطة السببية . كما ينتفى الشروع لاستحالة الوسيلة استحالة مطلقة .

(١) راجع ما ورد عن نظريات الاستحالة بوجه عام ص ١٤ - ١٨ وما ورد عن الاستحالة فى الاحتيال بوجه خاص فى كتاب عبد الفتاح مصطفى الصيغى المرجع السابق فقرة ١٤٧ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ . وفى رسالة نادية يحيى أبو شعبة « النظرية العامة للطرق الاحتيالية » ١٩٨٤ ص ٨٤٠ - ٨٥٨ .

الفصل الثالث

بيانات حكم الإدانة في النصب

ينبغي أن يشتمل حكم الادانة في النصب على البيانات العامة الواجبة في الأحكام المختلفة طبقا لما تستلزمه المادة ٣١٠ اجراءات من ناحية ضرورة بيان « الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه » . وقد أشرنا فيما سبق الى أن محكمة النقض تبأثر نوعا من الاشراف على المسائل الموضوعية بما تستلزمه من أن تكون مقدمات الحكم مسوغة ما رتب عليها من نتائج .

وتأسيسا على ذلك ، ينبغي أن يستفاد من حكم الادانة في النصب وقوع فعل الاحتيال . ولا يكفي في بيانه مجرد قول الحكم بأنه قد ثبت من الوقائع أن الجاني استعمل طرقا احتيالية توصل بها الى النصب على المجنى عليه (١) ، بل ينبغي بيان الوقائع التي استنتجت منها المحكمة ، والتي اعتبرتها احتيالا ينافي كافيًا ، والا كان الحكم معيا مستوجبا نقضه (٢) .

— ومن ذلك ما قضى به من أنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعن على أنه قد استعمل طرقا احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أخرج من جيبه خطابا مخبره فيه مرسله بأن يرسل اليه مبلغا معينًا من المال ليرسل اليه سمنا ، وكلف شخصا بقرائه في حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ، ثم طلب الى المجنى عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله الى مرسل الخطاب على

(١) نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ القواعد القانونية ج ١ رقم ٧٣ ص ٩٠ .
(٢) راجع نقض ١٩٢٠/٢/٢٨ المحسامة ج ١ ص ٤٩٩ ،
١٩٢٣/١٢/٣ المحسامة ج ١ رقم ٣٢٦ ص ٤٣٣ و ١٩٢٥/١٢/٧ المحسامة
ج ٧ رقم ٧٨ ص ١٠٩ و ١٩٢٩/٢/٢١ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٧٤
ص ١٨٤ و ١٩٢٩/١١/١٤ نفس المجموعة ج ١ رقم ٣٣ ص ٣٧٩ .

أن يقاسمه الربح ، ولكنه اضطرب في بيان هذه الواقعة فذكر أن الطاعن يتجر حقيقة في المسلي وأن المجنى عليه يعرف ذلك ، ولكنه لم يعرض لما إذا كان الخطاب المشار اليه ، والذي قيل انه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه ، صحيحاً أم مزوراً ، وما إذا كان الطاعن قد رمى من تلاوته سلب مال المجنى عليه ، فانه يكون قاصراً قصوراً يستوجب تقضه (١) .

— كما قضى بأنه يمد قصوراً يعيب الحكم قوله « إن الميهم أوهم المجنى عليه أن في استطاعته الحاقه للعمل بمصلحة السكك الحديدية ، وأن المصلحة تشترط لامكان التمين وجوب دفع تأمين لخزانها ضد اصابات العمل قدره ٣٥ جنيها ، وعلى هذا الأساس استولى على المبلغ جميعه » ، إذ أن هذا القول ليس فيه بيان طريقة الاحتمال التي استعملها المتهم لخداع المجنى عليه وحمله على تصديقه (٢) .

— ومن ذلك أيضاً ما قضى به من أنه إذا اكتفى الحكم فانقول بأن المتهم تصرف بالبيع مع أنه لا يملك في المبيع الاحقة بسيرة ، ولم يورد الظروف التي لا يستلزم الصفقة لمعرفة ما إذا كان هذا المشتري لم يدفع الثمن الا مخدوعاً معتقداً أن البائع مالك ما باعه ، أو أنه دفعه وهو واقف على الحقيقة ، فان قصوره هذا ما يستوجب تقضه (٣) .

— وإذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب — مع تسليمه بتواجد المتهمين معا وبتداخل المتهم الثاني على الصورة التي ذكرها — قد خلا من بيان الوقت والظروف التي تدخل فيها الميهم الثاني ، وهل كان تدخله بسمى من الميهم الأول وتدييره ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف أو بعده ، فان هذا الفصور في بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون

(١) نقض ١٩٥٠/٣/٢١ احكام النقض س ١ رقم ١٤٩ ص ٤٥٢ .

(٢) نقض ١٩٥١/٢/٦ احكام النقض س ٣ رقم ٢٢٨ ص ٦٠٤ .

(٣) نقض ١٩٤١/١/٢٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٩٣ ص ٣٦٦ .

وفي نفس الموضوع راجع نقض ١٩٤٤/١٢/١١ ج ٦ رقم ١٢٠ ص ٥٦٠ .

على حقيقة الواقعة في الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم (١) .

— وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها المتهم في تدعيم مزاعمه ولم يبين حقيقة الأوراق التي قدمها والتي قال الحكم عنها أن ظاهرها يؤيد ما زعمه للمجنى عليه ، وهل كانت صحيحة أم مزورة ، وهل رمى المتهم من تقديمها خداع المجنى عليه وحمله على تصديقه لسلب ماله وأثرها في إيهام المجنى عليه بصحة الواقعة وتسليم المبلغ للمتهم بناء عليها . . . فانه يكون قاصرا مما يوجب نقضه والاحالة (٢) .

هذا حين أنه اعتبر بيانا كافيا للاحتيال باتخاذ صفة غير صحيحة أن يثبت الحكم على المتهم ادعائه بأنه ضابط مباحث وتقديمه بطاقة شخصية يُريد بها هذا الادعاء الكاذب ، مما اغتدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذي طلبه (٣) .

وينبغي أن يستفاد من الحكم أيضا تسلم المال من المجنى عليه ، والاشارة الى هذا المال بما يكفي للتحقق من توافر الخصائص المطلوبة فيه ، فضلا عما يستفاد منه قيام رابطة المبيية بين الاحتيال وتسلم المال (٤) . فاذا لم يستبين منه ما اذا كانت هذه الطريقة سابقة على التسليم بحيث لولاها لما وقع ، أم لاحقة له كان قاصر البيان متعينا نقضه (٥) .

ويجب أن يستفاد توافر القصد الجنائي لدى المتهم ، ولو بطريقة ضمنية مستفادة من سرد الوقائع (٦) ، كما هي القاعدة العامة . وقد قضى

-
- (١) نقض ١٩٥٩/٦/٨ احكام النقض س ١٠ رقم ١٣٧ ص ٦١٩ .
(٢) نقض ١٩٧٥/١/١٩ احكام النقض س ٢٦ رقم ١٢ ص ٥٣ .
(٣) نقض ١٩٥١/١/٢٢ احكام النقض س ٢ رقم ٢٠١ ص ٥٣٥ .
(٤) نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ احكام النقض س ٢١ رقم ١٠٢ ص ٤١٦ و ١٩٧٢/١/٣ س ٢٣ رقم ٦ ص ٢٠ . و ١٩٧٥/٣/١٧ س ٢٦ رقم ٥٧ ص ٢٤٨ .
(٥) نقض ١٩٢٥/١١/٤ الحاماة س ٦ رقم ١٧٩ ص ٢٢٥ .
(٦) نقض ١٩٢٥/٤/١١ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٢٥ ص ٢٦٧ و ١٩٥٦/٦/٤ احكام النقض س ٧ رقم ٢٢٦ ص ٨١٦ .

في قضية خادم شخص مدع طباهم بالاشتراك مع مخدومه في النصب بأنه اذا لم يثبت الحكم علم المتهم بالطرق الاحتمالية ، كان معيبا مستوجبا نقضه (١) . ومما قضى به أنه اذا عبر الحكم عن القصد بأنه « قصد النصب » فان هذا التعبير وان سح أن يكون منتقدا الا أنه لا يصلح أن يكون سببا للطعن ، طالما كان مراد الحكم ظاهرا من أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه منه (٢) .

وينبغي بيان تاريخ الواقعة (٣) ، ومحل وقوعها باعتبارها من البيانات العامة التي يجب أن تشمل عليها الأحكام كافة .

واذا كانت الواقعة شروعا تعين بيان الأفعال التي اعتبرتها المحكمة بدءا في التنفيذ ، وسبب إيقافها أو خيبة أثرها ، كما هي القاعدة في بيان الشروع .

(١) نقض ١٩٢٣/٢/٦ المحاماه س ٤ عدد ٩ ص ١١ .
(٢) نقض ١٩٢٣/١١/٢٠ الفواعد القانونية ج ٣ رقم ١٥٩ ص ٢٩
(٣) نقض ١٩١٣/١٢/٣ المحاماة س ٤ عدد ٢٢٦ ص ٤٣٢ .

الباب الرابع

في إعطاء شيك بدون رصيد

(المادة ٣٣٧ ع)

اعطاء شيك بدون رصيد جريمة حديثة نسبيا في قانوننا ترجع الى تشريع سنة ١٩٣٧ . أما قبله فقد كان الفعل يفلت من العقاب كلية طبقا للرأى السائد . وكان بعض أحكام نادرة قديمة قد رأى اعتباره كافيا لتكوين ركن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب (١) . الا ان هذا القضاء يؤخذ عليه أن اعطاء شيك بدون رصيد أمر يعوزه في الغالب اصطحابه بمظاهر خارجية أخرى ، أى الاخراج الذى يتطلبه النصب أو اتخاذ اسم أكاذيب أو صفة غير صحيحة . أما فيما عدا ذلك فهو لا يعدو أن يكون أكذبا مكتوبا ، وسبق أن عرفنا أن الكذب ، ولو أكدته صاحبه بالكتابة الصادرة منه ، لا يعد احتيالا كفاعة عامة (٢) .

وقد تدخل الشارع الفرنسى بقانون مؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٧ للعقاب على اعطاء شيك بدون رصيد بوصفه جريمة قائمة بذاتها ، ثم كمل أحكامه بعدئذ بعدة قوانين لاحقة . وأما لدينا فقد تدخل بالعقاب على الفعل بالمادة ٣٣٧ من تشريع سنة ١٩٣٧ ، التى أوردتها بعد مادة النصب مباشرة لما بين الجريمتين من تقارب يجعلهما حثرتين من فصيلة واحدة ، ولذا أحال القارئ فيما يتعلق بالعقوبة على تلك المقررة لهذه الجريمة الأخيرة .

وستتناول أحكام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد فى ثلاثة فصول :
نعالج فى أولها أركان الجريمة وعقوبتها ، وفى ثانيها بعض المسائل الخاصة التى تثيرها ، ثم نعالج فى فصل ثالث بيانات حكم الادانة فيها .

(١) مثل نقض ١٩٠٥/١١/١٨ س ٥ ص ١٤ واستئناف مصر فى ١٩١٢/٦/١١ الحقوق س ٢١ ص ٥ .
(٢) راجع نقض ١٩٣٧/١٢/٢٠ القانون والاقتصاد س ٨ ملحق عدد ٥ رقم ٣٢ ص ٦٠ .

الفصل الأول

في أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد وعقوبتها

بعد أن بينت المادة ٣٣٦ عقوبة النصب ، أضافت المادة ٣٣٧ أنه « يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب ، بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينفي بقيمة الشيك ، أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » .

وبين من المادة أن هذه الجريمة تتطلب لقيامها توافر أركان ثلاثة وهي :

أولاً : أن يكون محل الجريمة شيك .
ثانياً : أن يقع أحد أفعال معينة يترتب عليها عدم إمكان صرف الشيك .

ثالثاً : توافر القصد الجنائي لدى الفاعل .
وسنعالج كل ركن منها في مبحث خاص على التوالي .

المبحث الأول

محل الجريمة

محل جريمة المادة ٣٣٧ هو الشيك ، ويمكن تعريفه بأنه « أمر مكتوب يتمكن بموجبه الساحب ، أو شخص آخر معين ، أو حامله ، من قبض كل نقوده — أو بعضها — المقيدة لذمته في حسابه لدى المسحوب عليه عند الطلب » (١) .

(١) وذلك طبقاً لتعريف المادة الأولى من القانون الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٦٥ في فرنسا .

والشيك يختلف عن غيره من الأوراق التجارية كالكمبيالة والسند الاذني في أن هذه الأخيرة أدوات ائتمان لا تستحق السداد الا بعد مضي فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر . أما الشيك فلا يكون بحسب طبيعته الأصلية أداة ائتمان أبداً ، بل انه أداة وفاء فحسب ، لأنه واجب الدفع بمجرد تقديمه انى المسحوب عليه *à vue* ، فهو كالنقود سواء بسواء ، لأنه ليس الا ايضاً بنقود موضوعة تحت تصرف حامل الايصال في أى وقت يطلبها .

والشيك الذي تقصده المادة ٣٣٧ يختلف اختلافاً بينا من حيث عناصره وشروطه عن أدوات البريد (شيكات البوستة) وهي غير قابلة للتداول . كما يختلف بدوره عن شيكات المسافرين التي تصدرها المصارف الكبرى لاذن المسافر وتدفع قيمتها في ابلد الذي يحل فيه بالعملة المحلية ، فهي بمثابة مستندات اذنية .

وقد جرت العادة على تحرير الشيكات على أوراق خاصة منتزعة من دفاتر تسلمها المصارف لأصحاب الحسابات الجارية فيها . الا أنه لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع ومأخوذ من دفتر الشيكات الخاص بالساحب (١) - بل يعتبر الشيك المحرر على ورق عادي كالشيك المحرر على ورق مطبوع متى استوفى بياناته المطلوبة .

بيانات الشيك

ويلزم أن يحتوى الشيك الذى تعنيه المادة ٣٣٧ على بيانات معينة حتى يستوفى شروطه الشكلية . وأهم هذه البيانات هي اسم الساحب وتوقيعه ، واسم المسحوب عليه . وهو فى العادة مصرف ، انما ليس هناك ما يمنع من أن يكون فرداً من الأفراد (٢) فى نظر بعض الشراح ، وان كنا

(١) نقض ١٩٥٧/٦/١٩ احكام النقض س ٨ رقم ١٨٧ ص ٦٩٢ .

(٢) هناك شرائع اجنبية تستلزم أن يكون الشيك على مصرف من المصارف ومن ذلك المادة ٢ من المرسوم بقانون الصادر فى فرنسا فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ .

ومن الشراح من يستلزم التقيد بذلك فى قانوننا (راجع ملش وفال ج ٢ فقرة ١٦٧٧) .

نرى أن طبيعة الشيك بوصفه أداة وفاء لا ائتمان تقتضى أن يكون مسحوبا على مصرف • ولا ينفى صفة الشيك ألا يكون للمصرف المسحوب عليه فرع بالجهة أو بالمدينة التي ائتمت بالشيك لأن المصرف دون فروعه هو الذى - بحسب عبارة محكمة النقض - يستع بالشخصية المموية وهو الذى يتطلب القانون ذكر اسمه باعتباره المسحوب عليه المخاطب بالمصرف حتى تقبل الورقة فى التداول (١) •

كما ينبغى أن يتضمن الشيك اسم حامله أى المستفيد منه ، ويجوز أن يكون الشيك لحامله دون تحديد اسم معين • ويلزم أن تكون قيمة الشيك محددة تحديدا واضحا • وأن تكون عبارة عن مبلغ من النقود لا سلع من السلع ، وأن تكون واجبة الصرف بمجرد الاطلاع عليه • ومكان سحب الشيك ليس بيانا جوهريا فلا يترتب على تخلفه فقدان الشيك لصفته فى القانون التجارى (٢) •

عن تظهير الشيك

ويستوى أن يكون الشيك مدينا أم تجاريا من ناحية البيانات المطلوبة فيه ومن ناحية أحكام المادة ٣٣٧ ع • والشيك المدنى هو ذلك الذى يصدر وفاء لالتزام مدنى ، أما الشيك التجارى فهو ذلك الذى يصدر وفاء لالتزام تجارى • والمفروض أن المظهر اليه الشيك لا يعلم فى غالبية الأحيان نوع الالتزام الذى صدر الشيك وفاء له •

ومن المفروض أن الشيك الاذنى ينبغى أن يتضمن عبارة « ادفعوا لأمر أو لأذن فلان » فإذا لم يتضمن هذه العبارة فهو شيك اسمى لا تنتقل ملكيته الا عن طريق الحوالة المدنية • ولكن ما العمل اذا كان الشيك يتضمن فحسب عبارة « ادفعوا الى فلان » ؟ الراجح فى أحكام القانون التجارى أن مثل هذا الشيك ينبغى أن يعد شيكا اسميا ، وإن كان العمل قد جرى فى المصارف على أن مثل هذا الشيك يقبل الحوالة بطريق التظهير ، أى يعامل معاملة الشيك الاذنى فى هذا الشأن ، ويجرى العمل القضائى على نفس المنوال •

(١) نقض ١١/٢٣/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ رقم ٢٧٣ ص ١١٣٤ •

(٢) نقض ١٩/٦/١٩٥٧ الألف الاشدّة اليه ..

وأحيانا قد يتضمن الشيك عبارة « غير قابل للتحويل » ، وذلك بطريق الختم أو الكتابة التي قد يضعها الساحب أو قد يضعها المستفيد تحقيقا لاعتبارات معينة يتوخاها ، وعندئذ يصبح الشيك اسما بلا نزاع. ويفقد صفته نهائيا بوصفه شيكا اذنيا حتى ولو تضمن صراحه عبارة « ادفعوا لاذن أو لأمر فلان » فلا تنتقل ملكيته الا بطريق الحوالة المدنية. ولذا ينبغي التمييز في هذا الشأن بين الشيك الاسمي الذي لا يمكن تداوله الا عن طريق الحوالة المدنية . والشيك الاذني الذي يتم تداوله عن طريق التظهير ، والشيك لحامله الذي يتم تداوله عن طريق مجرد التسليم .

وينبغي في كل نظير للشيك أن يتضمن نفس البيانات التي يسوجبها القانون التجاري بالنسبة لتحويل الكمبيالة في المادة ١٣٤ ونفسها « يؤرخ تحويل الكمبيالة : ويذكر فيه أن قبضتها وصلت . ويبين فيه اسم من اتفقت الكمبيالة تحت اذنه . ويوضح عليه امضاه المحيل أو خسه » . كما يراعى أيضا نص المادة ١٣٥ التي تنص بأنه « اذا لم يكن التحويل مطابقا لما نقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن نحول له بل يعتبر ذلك بوكيلا له فقط في قبض قبضته ونقل ملكيتها لشخص آخر » .



وهذه الأحكام ولو أنها واردة في شأن الكمبيالة الا أنها تنرى على الشيك أيضا عند رغبة تظهيره (١) . ولذا ينبغي هنا التمييز بين ثلاث صور لتظهير الشيك الاذني على النحو الآتي : -

(١) ويرى محمد اسماعيل يوسف ان الفريضة الواردة في المادة ١٣٥ تجارى لا ينبغي الاعتداد بها في مقام جرمية اصدار شيك بدون رصيد ، وأن تظهير الشيك نظريا بوكيلا يسمى ان يفرض على الحالة التي ينص فيها صراحة على ان التظهير للنوكيل . لا على حالة النقص في بعض البيانات المطلوبة في المادة ١٣٤ « جرمية الشيك » ١٩٦٦ ص ١٩ . وهذا الرأي له قيمته من ناحية اعلاق الباب دون التهرب من المسؤولية الجنائية عن طريق عمد اغفال بعض هذه البيانات بمسوء التنبه . ولكن ينبغي من الناحية العملية صعوبة اثبات سوء النية في مثل هذه الصورة التي تتمثل في مجرد اغفال بيان من البيانات المطلوبة والذي يحدث غالبا نتيجة سهو أو جهل باحكام المادة ١٣٤ هذه .

— فهناك التظهير العام أى ذلك الناقل للملكية وهو الأصل ،
وينضمن معنى التحلى النهائي عن ملكية الشيك . وليس تمة ما يحول دون
إثبات وصول القيمة نقدا الى المظهر . وهذه الصورة من التظهير تقوم
بها الجريمة انطلاقا فى الشيك الاذنى ، ولا تقوم بها فى الشيك الاسمى
الا فى شان الملاحة بين الساحب والمستفيد الاول . فهى لا تقع بالتالى
الا على من تحرر الشيك باسمه نظرا لأن الشيك الاسمى غير معد للتداول
بالطرق التجارية . بل بطرق الحوالة المدنية ، ويقتصر استعماله على
الحالة الى يجب فيها نحصيل قيمته بمعرفة المستفيد (١) .

— وهناك التظهير النوكيلى الذى يمع لتكمين المظهر الى من تحصيل
قيمة الشيك لحساب من ظهره وينبى أن يتضمن على وجه ما معنى
التظهير للنوكيل ويملك المظهر الحق فى استرداد الشيك من المظهر الى
عند الطلب ، ومن تم تسليم الشيك هـا لا يكون نهائيا ولا تنهض به
الجريمة .

— وهناك التظهير التامنى الذى يرمى الى ضمان حق معين للمظهر
الى قبل المظهر . ويراعى هنا أيضا حكم المادة ٧٦ تجارى التى تقضى
بأنه « يكون رهن الصكوك الاسمية كتابه بقتضى تنازل يذكر فيه أنه
على وجه الضمان . ويؤشر به على الصك نفسه ... ويكون رهن
الصكوك الاذنية بنظير يذكر فيه ما يفيد أن القيمة للضمان » (٢) والنخلى
عن الشيك هنا — سواء آكان اسميا أم اذنيا — ليس نهائيا ، حتى عندما
يراعى فيه دقة البيانات المطلوبة ، لأن للساحب أو للمظهر الحق فى
استرداد الشيك بمجرد سداد قيمته نقدا الى الدائن المرتهن ، وبالتالى
فإن التسليم لا ينبى أن تنهض به جريمة اصدار شيك بدون رصيد أسوة
بالحالة السابقة .

(١) نقض ١٩٦٢/١/٨ احكام النص س ١٤ رقم ١ ص ١٠ .
(٢) وهى معدلة بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥١ الجريدة الرسمية
فى ١٩٥٤/١٢/٩ العدد ٩٨ مكرر .

عن تاريخ الشيك

تقتضى طبيعة الشيك كأداة وفاء أن يكون تاريخ السحب هو بنفسه تاريخ الوفاء ، ولذلك فانه اذا حدد في الشيك تاريخ معين لسحب المبلغ غير تاريخ تحريره فقد الشيك عنصره المميز واقلب من أداة وفاء الى أداة ائتمان ، وخرج بذلك عن امكان تطبيق احكام المادة ٣٣٧ عليه ، ويكون شأنه في ذلك شأن الكميالة والسند الاذني (١) .

ويعتبر في جميع الأحوال أن التاريخ الموضوع على الشيك هو نفسه تاريخ اليوم الذي أعطى فيه - فيعاقب الساحب على أية حال إذا لم يكن له الرصيد المطلوب (٢) - فلا يقبل من الساحب إثبات صورية التاريخ ، لأن العبرة هنا بالحالة الظاهرة وحدها وبغض النظر عن حقيقة الواقع ، طالما كان الشيك يصلح أداة وعاء في التاريخ الموضوع عليه (٣) .

ولذا لا يحول دون قيام الجريمة أن يقر الساحب أنه تسد سلم
الشيك الى المستفيد قبل التاريخ الموضوع عليه ولو بعدة أشهر . فصار
بدلك أداة نسيان لا مجرد أداة وفاة . ويطلب إثبات ذلك بنهاده الشهود
« لأن الشيك يعتبر بحسب ظاهره شيكا بالمعنى القانوني . وإن تاريخ
تحريره هو تاريخ استحقاقه . كما يبدو الطلع عليه ، ومن ثم لا يجدي
أن يثبت الطاعن أن الشيك حرر في تاريخ سابق على تاريخه الظاهر ،
ولا موجب لأن ترد المحكمة على هذا الدفاع متى كانت طبقت القانون على
الواقعة تطبيقاً صحيحاً » (٢) .

ولا يتغير الوضع عن ذلك شيئا اذا كان لدى الساحب دليل مكتوب على اصدار الشيك في تاريخ قبل التاريخ الموضوع عليه ، كما لو كان

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض من ٢٩ رقم ٨٤ من ٤٤٢ .
 (٢) نقض ١٩٦٣/٢/٢ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٤٥ من ٦٠٩ .
 (٣) نقض ١٩٤٧/١١/٤ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ١٠٠ من ٢٠٠ .
 و ١٩٥١/١٢/١ أحكام النقض من ٣ رقم ٩٩ من ٢٦١ . و ١٩٥٤/٥/١٧
 من ٥ رقم ٢١٢ و ٦٣١ و ١٩٥٤/١٢/٦ رقم ٦ رقم ٨٦ من ٢٥٣
 و ١٩٥٥/١١/١١ رقم ٣٨٧ من ١٢١٤ .
 (٤) نقض ١٩٤٨/٦/١ مجموعة عاصم كتاب ٣ رقم ١٣٧ من ١٨٧
 و ١٩٥٢/١٢/٣ أحكام النقض من ٤ رقم ١١٢ من ٢٨٨ و ١٩٦٥/١/١٢
 أحكام النقض من ١٦ رقم ١٤ من ٥٨ و ١٩٧٠/١/١١ من ٢١ رقم ١٢
 من ٥٤ .

الساحب قد أرسله بالبريد الى المستفيد وتلقى منه خطابا يفيد وصوله
في تاريخ سابق على الاستحقاق .

واذا لم يضع الساحب تاريخا على الشيك فالعبرة تكون بالتاريخ
الذي يضعه المستفيد ، اذ مقتضى عدم وضع التاريخ أن يكون الساحب
قد فوض المستفيد في وضع التاريخ الذي يراه قبل تقديم الشيك الى
المصرف المسحوب عليه^(١) . وهذا الفروض مفترض مالم يقدم الدليل
على خلافه^(٢) .

وانما تتغير طبيعة الشيك من أداة وفاء الى أداة ائتمان ويفلت من
تطبيق أحكام القانون الجنائي عليه ، اذا تضمن تاريخين - لا تاريخا
واحدا فحسب - احدهما تاريخ اصداره ، والثاني تاريخ استحقاقه .
فحينئذ فقط يأخذ الشيك حكم الكمبيالة ويفلت الساحب من العقاب حتى
اذا لم يكن ثمة رصيد ما من مبدأ الأمر ، أو حتى اذا لم يتمكن من ايداع
الرصيد المطلوب في تاريخ الاستحقاق ، وعلى هذا اضطردت أحكام
القضاء^(٣) .

ومن تطبيقات هذه القاعدة أيضا أنه اذا كان الشيك بعد التأشير
عليه باستزال ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين فقد فقد بذلك
منذ هذه اللحظة والى حين تقديمه للبنك مقوماته كأداة وفاء تجري معرى
النقود واقلب الى أداة ائتمان ، فخرج بذلك عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ ع
وتعين لذلك تبرئة المتهم^(٤) .

عن مظهر الشيك

وقد حكمت محكمة النقض بالبراءة كذلك لأن الورقة التي كان
الطاعن قد دين عنها بالحكم المطعون فيه باعتبارها شيكا ، لا يدل مظهرها

(١) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ رقم ٦٨ ص ٢٢ ق .

(٢) نقض ١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٢٨٨ ص ٦٦١ .

(٣) راجع نقض ١٩٤١/١١/١٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٠٠
ص ٥٦٨ و ١٩٤١/١٢/١ ج ٥ رقم ٣١٣ ص ٥٦١ و ١٩٤٤/١/١٩ المحاماة
س ٢٦ رقم ١٥٩ ص ٤٢٦ و ١٩٧١/١/١٧ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٣
ص ٥١ و ١٩٧٦/٥/١٧ س ٢٧ رقم ١١٠ ص ٤٩٤ .

(٤) نقض ١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ٦٤ ص ٣١٧ .

على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً إذ صيغت في صورة خطاب الى مدير البنك مشفوع بعبارة التحية . وتدل عباراتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها فهي ليست امر! بالدفع مستحق الأداء لدى الاطلاع (١) .

وهذا الحكم لا مطمئن عليه فيما ارتأه من أن صياغة الخطاب قد لا تشير الى أنه شيك بالمعنى المعروف قانوناً . الا أن ما استورد اليه بعدد من القول بأن صياغة العبارات تدل على أنه أصدر في يوم سابق على تاريخ الاستحقاق لا يبدو لنا ملتصقا تماما مع ما استقر عليه قضاء المحكمة من أن اثبات صورية التاريخ أمر غير مقبول بالقرائن ولا بأية طريقة من الطرق ، طالما لم يتضمن المحرر تاريخين أحدهما للمسود وثانيهما للاستحقاق .

عن عدم وجوده في أوراق الدعوى

ولا ينفي وقوع الجريمة عدم وجود الشيك عند المحاكمة اذا قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شروطه القانونية . وللمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كدليل في الدعوى اذا اطمأنت الى صحتها (٢)

وبعبارة أخرى فان من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة لا ينفي وقوع الجريمة وأن للمحكمة أن تكون عقيدتها في هذا الشأن بكل طرق الاثبات . فاذا كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب ضم الشيك ، وكان الحكم المسانف قد أقام قضاؤه بالادانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحض الاستدلالات فان ما يشيره الطاعن من عدم اطلاع المحكمة على الشيك محل الجريمة

(١) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ رقم ١٣١ ص ٣٢٩ .
وكان نص الخطاب كالآتي : « جناب المحترم وكيل بك ... بحية واحتراما ، يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ادفعوا لحضرة مبلغ من حسابي الجاري بالبنك وتفصلوا بقبول اسمي احتراماً » .
(٢) نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ رقم ٧٥ ص ٣٧٢ و ١٩٦٢/١/١١ س ١٣ رقم ١٢١ ص ٥٢١ و ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ رقم ١٣٨ ص ٧٦٨ و ١٩٦٤/١/٢٦ س ١٥ رقم ١٢٠ ص ٦١٠ و ١٩٧٤/١٢/٩ س ٢٥ رقم ١٨١ ص ٨٤٢ .

يكون غير مديد (١) .

عن ملابسات تحريره ودواعيه

هذا والمحكمة الجنائية تكون في شأن ملابسات الشيك أو ظروف تحريره ، أو الأسباب التي دفعت لاصداره حرة العقيدة ولا تنقيد في هذا الشأن بحجة الحكم المدني (م ٤٥٧ اجراءات) (٢) لأن الأصل هو أن المحكمة الجنائية تكون مختصة بموجب المادة ٢٢١ اجراءات بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (٣) .

وعلى أية حال فما دام الشيك قد استوفى المقومات التي يجعل منه أداة وفاة في نظر القانون فلا عبرة بما يقوله الساحب من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون نأميناً لدينه الناشئ من عمليات تجارية جرت بينه وبين المستفيد ، وأنها في قيمة هذا الدين ، إذ أنه لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات ، كما أنه لا عبرة في قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسح بسبب تحريره ، ولا بالفرض منه (٤) .

عن تسليم الشيك

والأصل أن اعطاء الشيك يكون بتسليمه للمستفيد يدا بيد ، أو بالواسطة ، أو عن طريق رسول ، أو بإرساله بالبريد المسجل أو العادي . ويلزم على أية حال أن يبين من ظروف الدعوى أن التسليم كان

(١) نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض من ٢٢ رقم ٧ ص ٢٨ .
وراجع في مؤلفنا « ضوابط نسبب الأحكام الجنائية » طبعة ثانية سنة ١٩٧٧ بعض نماذج من الدفوع الجوهرية في جرائم الشيكات في ص ٢٠٤ - ٢٠٤ ، والنظرية العامة في طلبات التحقيق المعينة في ص ٢١٥ وما بعدها . وبخاصة في شأن طلب ضم قضايا أو تحقيقات أو مستندات في ص ٢٥٧ - ٢٦٢ .

(٢) راجع في هذا الشأن مؤلفنا في « مبادئ الاجراءات الجنائية » طبعة ١٦ سنة ١٩٨٥ ص ٢٥٩ وما بعدها .

(٣) نقض ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض من ٢٢ رقم ١٩ ص ٧٨ .

(٤) نقض ١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض من ٢٥ رقم ٢٨ ص ١١٩ .

على وجه تخطي فيه الساحب نهائيا عن حيازة الشيك تخليا حرا ومقصودا الى المستفيد رأسا أو بالواسطة .

فإذا اتفقت ارادة التخلي عن الحازة ، مثلا بسبب فقدان الشيك ، أو سرقة باكره أو بلا اكراه ، انهار عنصر هام في الركن المادي للجريمة وهو عنصر الاعطاء . ولذا فانه اذا كان دفاع المتهم يقوم أساسا على أن توقيعه على الشيكين مزورين عليه . فلم يأذن بهما لولده قبل السحب أو يبيزه عليه من بعده ، مما لازمه أنه لم يتخل عن حيازة الشيكين بمحض ارادته ، وكانت المحكمة قد افترضت اقامة المتهم الطاعن لولده بالتوقيع افتراضا من مجرد سكوته بعد علمه دون تدلبل على هذا العلم ، وقعدت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع ... فان الحكم يكون مشوبا بالقصور^(١) .

ولا يوجد ما يمنع من تسليم الشيك الى المستفيد بغير ادراج قيمته : أو بغير اثبات التاريخ ، لأن مقتضى ذلك هو نفويض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديم الشيك الى المسحوب عليه . ولا يوجد ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط انساحب . وقفقت يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأنه اذا خلا من التوقيع أصبح ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل^(٢) .

المبحث الثاني

الأفعال المادية

تتطلب جريمة اعطاء شيك بدون رصيد : نكاذب فعل من الأفعال المادية الأربعة الآتية :

أولا : اعطاء شيك بدون رصيد ، أو برصيد غير كاف

يلزم بداهة حتى يتوافر السلوك المادي المطلوب للجريمة أن يقوم الساحب بعد كتابة الشيك بلا رصيد بتسليمه تسليما رضائيا الى المستفيد،

(١) نقض ١٩٧١/٣/١ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٢٤ من ١٨٤ .
(٢) نقض ١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٩٠ من ٣٦٧ .
و ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ رقم ٧٦ من ٣٥٥ و ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ رقم ٥٥ من ٢٤٢ .

أو الى وكيله ، بشرط ألا يكون التسليم على وجه الوديعة الذى يتعين استردادها بعد أجل قريب أو بعيد ، بل على وجه يتخلل فيه الساحب نهائيا عن ملكية الشيك (١) .

هذا وإن كان هناك من يرى بأن اصدار الشيك يتحقق بمجرد تسليم الساحب الشيك الى وكيله حتى وإن ظل من الناحية القانونية على ذمة الساحب استنادا الى أن حكمة الحماية القانونية للشيكات وكونها أداة وفاء تقتضى اعتبار الشيك قد طرح للتداول بمجرد تسليمه الى وكيل الساحب (٢) ، ومن باب أولى بمجرد تسليمه الى وكيل المستفيد .

على أنه فى الواقع ينبغى دائما الرجوع الى ظروف التسليم ، وهل كانت تسمح للساحب باسترداد الشيك عند طلبه أم لا . فإذا تبين ذلك فلا وجه فى تقديرنا للقول بأن ركن اصدار الشيك قد تحقق فعلا . أما اذا تبين أن التسليم كان نهائيا لا رجوع فيه فإن ركن الاصدار يكون متوافرا سواء أكان التسليم الى وكيل الساحب أم الى وكيل المستفيد (٣) .

وعند الارسال بالبريد تكون العبرة بوصول الشيك فعلا الى المستفيد أو الى وكيله لأن الرسالة تبقى على ملكية صاحبها الى أن يتسلمها المرسل اليه طبقا لقواعد القانون المدنى .

* * *

والعبرة فى تقدير وجود الرصيد وكفايته هى بالتاريخ الموضوع على الشيك كما قلنا . ولذا فانه اذا وضع الساحب على الشيك تاريخ لاحق حتى يتمكن من وضع الرصيد أو تكملته قبل حلول هذا التاريخ فالجريمة لا تقوم بعد ، لأن الشيك غير قابل للصرف قبل حلول التاريخ الموضوع عليه .

(١) تقضى ١٩٥٨/٥/٢٧ احكام النقض من ٩ رقم ١٤٩ من ٥٨٢ .

وراجع محمد اسماعيل يوسف المرجع السابق ص ١١ - ١٢ .

(٢) حسن المرصفاوى فى جرائم الشيك ص ١٠٢ .

(٣) ويراعى ما سبق ذكره عند تظهير الشيك الى الوكيل فى ص

وطبقا لبعض الآراء أنه إذا وضع الساحب مقابل الوفاء أو إذا أكمله ولو بعد إصدار الشيك ، ولكن قبل صرف قيمته - إذا تأخر المستفيد من باب المصادفة عن انتقدهم به إلى المسحوب عليه - فإن ذلك يحول دون القول بتمام الجريمة لانتفاء الضرر .

على أن ثمة رأيا يرى أنه لا يلزم توافر الضرر كركن موضوعي مستقل في هذه الجريمة ، وأنه عنصر مفترض فيها على وجه الدوام ، لأنه إذا لم يكن قد لحق المستفيد ضرر محقق في الصورة الآتفة الذكر ، فإن الضرر كان مع ذلك محتملا لو كان المستفيد قد قدم الشيك بعد تسليمه مباشرة إلى المسحوب عليه : أو لو كان قد حوله إلى آخر قام على الفور بتقديمه إلى هذا الأخير .

وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي قائلة في دحض الرأي المقابل « ان هذا القول كله مغاير لصريح النص الذي صدر به القانون ، فلا يمكن بأي حال التعويل عليه ... ولأن الساحب لا يمكنه أن يسيطر على الظروف والحوادث المستقبلية التي قد تحول دون تقديم هذا المقابل » (١) .

وتأسيسا على هذا الرأي ذهبت محكمة النقض أيضا إلى أنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإن مفاد ذلك أنه قد صدر في هذا التاريخ ويكون لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه . ومن ثم فإن ما تسك به الطاعن من أن توقيع الحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ إجراءات دعوى الصلح اللاحقة بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته . هو الأمر الذي جملة يعجز عن أداء هذا المقابل - ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية ما دام لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .

ذلك بأنه متى كان التاريخ المدوّن بالشيك هو المعتبر قانونا تاريخ إصداره ، وكان توقيع الحجز والبدء في إجراءات دعوى الصلح اللاحقة

(١) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٣ ص ١٠١ .

قد تم قبل هذا التاريخ ، وجب أن ينظر الى هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحجز والبدء في اتخاذ تلك الاجراءات وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب ، وقد أقر الطاعن بأنه كان فيه عاجزا عن توفير مقابل الوفاء بقيمته مما تتحقق معه الجريمة .

كما ذهب نفس الحكم أيضا الى أن سوء النية في هذه الجريمة يتوفر بمجرد علم مصدّر الشيك بعدم وجود مقابل له في تاريخ اصداره ، وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه ، فلا غربة بما يدفع به الطاعن من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الحجز على حسابه الجارى لدى البنك ، وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ اجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقعى (١) .

وهذا القضاء بحاجة الى مراجعة في بعض جوانبه الأساسية : -

أولها : أن ما دفع به الساحب من أن توقيع الحجز على حسابه ، واتخاذ اجراءات دعوى الصلح الواقعى بعد اصدار الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء ، هو الأمر الذى جعله يعجز عن أداء هذا المقابل انما هو دفع ينبغى أن يرفع عنه المسؤولية الجنائية سواء أكان يقبل منه الادعاء بأن الشيك قد حرّر في تاريخ سابق على التاريخ الذى يعمله ، أم أكان لا يقبل منه ذلك . فهذا دفع مستقل عن ذاك في خصائصه وآثاره ، وكان لا ينبغى الربط بين الدفعين على النحو المتعجل الذى انساق اليه عبارات هذا الحكم .

ثانيا : والنقطة الثانية أن ما ذهب اليه هذا الحكم من أنه يجب أن ينظر الى هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحجز والبدء في اتخاذ اجراءات الصلح الواقعى ينبغى أن يفهم على أنه لا ينطبق على كل حالة من هذا القبيل ، بل ان هذا الافتراض يقبل اثبات العكس ، فالمسؤولية الجنائية لا يمكن أبدا أن تقام على مجرد افتراض ، وهذه قاعدة هامة

(١) نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ احكام النقض س ٢٣ رقم ٥٤ ص ٢١٩ .

في مبادئها لا تعرف أن لها استثناء واحد . وقد أكدها هذا القضاء عندما قرر أن « الطاعن قد أقر بأنه أصدر الشيك في وقت كان فيه عاجزا عن توفير مقابل الوفاء بقيمته مما تتحقق معه الجريمة » . فلولا هذا الاقرار لكان من حقه تحقيق دفعه موضوعاً . وهو هل أصدر الشيك قبل توقيع الحجر واتخاذ اجراءات الصلح الواقى أم بعدهما ؟ ...

ثالثها : أن افتراض علم الساحب بحالة رصيده في المصرف المسحوب عليه افتراض غير نهائى بدوره لأنه مرتبط بسوء النية . وإذا صح افتراض سوء النية لدى الساحب اذا أصدر الشيك بعد توقيع الحجر ، فانه من المتعذر هذا الافتراض اذا تبين أن الاسدار كان سابقا لتوقيع حجر غير متوقع حصوله وذلك بصرف النظر عن التاريخ الموضوع على الشيك ، وعن كونه تاريخا واحدا . مما لا تنتفى به صفة الورقة المصدرة بوصفها أداة وفاء وليست أداة ائتمان .

هذا الى أن افتراض علم الساحب بحالة رصيده هو في حقيقته مؤسس على قرينة قد تكون ظالمة في كثير من الاحباب . لذا فهى قرينة غير قاطعة وتقبل اثبات العكس بكل السبل . بما في ذلك البيئة والقرائن . وعلى هذا اجماع الفقه . والتعويل في هذا المقام يكون على القرائن بوجه خاص فهى التى قد تعمل القاضى على السك في مدى سوء نية الساحب ومدى علمه بحالة رصيده الفعلية في المصرف المسحوب عليه ، والشك ينبغى أن يفسر لمصلحة المتهم عملا بالمبدأ العام في الاثبات الجنائى ، وهو مبدأ عام لا يعرف استثناء واحدا .

كما ذهبت المحكمة أيضا الى أنه لا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته ايداع قيمة الشيك بسبب الحكم باشهار افلامه اذ كان يتعين عليه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحريره (١) .

ولا عبرة أيضا باستبدال الدين الثابت بالشيك باتفاق الطرفين

(١) نقض ١٩٥٢/١٢/٢٠ احكام النقض من ٤ رقم ١١٢ من ٢٨٩ و ١٩٥٦/٢/٩ من ١٠ رقم ٢٨ من ١٧٥ .

وتقسيمه فانه لا يحو جريمة اصدار هذا الشيك بدون رصيد (١) .

وإذا سدد الساحب قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع رصيدها له في البنك يقابل قيمة الشيك فإن ذلك لا يؤثر في الجريمة ما دام هو يفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيك من المجني عليه (٢) . وبالتالي فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما انتهى اليه من تبرئة المتهم على أساس أن الدين محل الشيك قد استبدل باقرار التخالص الذي قدمه ، وأنه كان يتعين على المستفيد من الشيك أن يرده الى المتهم بعد تمام الوفاء بقيمته ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون لأن احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالصه مع الساحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، ومن ثم فهو لا يصلح بذاته سببا للاباحة (٣) . وهذا القضاء لا يبدو في محله اذا ما تبين أن امتناع المستفيد عن رد الشيك الى الساحب رغم التخالص معه كان بلا مبرر مشروع ، ومقروفا بسوء النية .

ولا اعتبار لمقدار النقص في الرصيد ، ولكن قد يكون النقص التافه الضئيل الشأن قرينة على اتفاء سوء القصد ، أى على خطأ الساحب في حساب رصيده خطأ ماديا فحسب ، وتقدير ذلك من الأمور الموضوعية .
ثانيا : اعطاء شيك مقابل رصيد غير قابل للسحب

تتحقق الجريمة كذلك اذا كان مقابل الوفاء غير قابل للسحب لأى سبب من الأسباب كتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير بأمر قضائي أو ادارى أو عسكري ، كما في حالة وضع أموال رعايا الأعداء تحت الحراسة وقت الحروب ، وكذلك نتيجة لتوقيع الحجز على الساحب (٤) ،

- (١) نقض ١٨/١٠/١٩٦٦ احكام النقض س ١٧ رقم ١٨٦ ص ٩٩٧ .
(٢) نقض ٢٩/٤/١٩٥٨ احكام النقض س ٩ رقم ١٢١ ص ٤٤٣ و ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ رقم ١١٩ ص ٦٠٥ و ٢/٨/١٩٦٦ س ١٧ رقم ٥٥ ص ٢٧٨ و ١/٢٠/١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٣٢ ص ١٥٢ .
(٣) نقض ٢٣/١٠/١٩٧٢ احكام النقض س ٢٣ رقم ٢٣٤ ص ١٠٨٣ .
و ١٩/٢/١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٧٦ ص ٣٥٥ .
(٤) نقض ٢٧/٦/١٩٧١ احكام النقض س ٢٢ رقم ١٢١ ص ٤٩٧ .
و ٢٢/١٢/١٩٨٠ س ٣١ رقم ٢١٤ ص ١١٠٧ .

أو لقصره . أو لاشتهار افلاسه ، ويستترط بدهانه علم الساحب بذلك قبل
اصدار الشيك .

اما اذا كان الرصيد قد وضع تحت الحراسة أو التحفظ بعد اصدار
الساحب للشيك فعلا فلا تقوم الجريمة . وقد فالت محكمة النقض في
حكم لها ان هذا الوضع يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب عليها
انعدام مسئولية الساحب (١) .

وكان الأولى أن تمتنع المسئولة هنا لانتفاء القصد الجنائي لدى
الجانبي . أما موضوع القوة القاهرة فلا ينبغي أن يثار الا بعد أن تكامل
أركان الجريمة ابتداء ، وهو ما لم يحدث في مثل هذه الصورة اننى انتهى
فيها من أساسه انصراف ارادة الجاني الى تحقيق السلوك المعاقب عليه ،
بانتفاء العلم بوضع الرصيد تحت التحفظ ، فاهيك بتوقع هذا الوضع اذا
كان اصدار الشيكات قد حدث من قبل .

ثالثا : اعطاء شيك ثم سحب الرصيد قبل صرفه

مقتضى هذا الفعل أن يصدر الشيك سليما ، ويكون الرصيد وقت
الاصدار كافيا وقابلا للسحب ، ثم يعتمد الساحب سحب هذا الرصيد كله
أو بعضه قبل صرف الشيك بحيث لا يترك مقابلا كافيا للوفاء . أو بمباراة
محكمة النقض أن قيمة الشيك من حق المسحوب له فلا يجوز للساحب
أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها . ولا يجدى
المتهم ما قد يثيره من الجدل حول الظروف التى أحاطت به وأدت الى
سحب الرصيد ، أو حتى صدور قرار بتأجيل الديون بسبب ظروف
المدون الثلاثي في سنة ١٩٥٦ (٢) .

ولا يحول دون قيام الجريمة أن يسحب الساحب الرصيد بعد أن
يتأخر المستفيد في صرف الشيك مدة طالت أو قصرت ، حتى ولو تأخر عن

(١) نقض ١٦/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٧١ ص ٩٣٥ .

(٢) نقض ١٩/١٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١١ رقم ١٧٧ ص ٩٠٩ .

الميعاد المقرر في المادة ١٩١ من القانون التجارى (١) . وفى ذلك تقول محكمة النقض « ان عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء . وانما يخوله فقط أن يثبت كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء موجود ولم يستعمله في منفته » (٢) .

بل تجرى البنوك على جواز تقديم الشيك لصرفه في خلال سنة من التاريخ الذى يحمله بالأكثر ، ولكن هل يجوز للساحب سحب الرصيد بعد مضي هذه المدة ؟ لم يعرض الأمر على القضاء ، وزى أنه لا مانع من القول بذلك طالما أصبح الشيك غير قابل للصرف بطبيعته ، ولا محل عندئذ للقول بالعقاب لاتفاء حكمته اذ لم يعد مثل هذا الشيك أداة وفاء . بل اعدمت قيمته بهذا الوصف وأصبح مجرد سند مديونية خاضع لأحكام الالتزامات المدنية .

رابعاً : اعطاء شيك ثم اصدار امر بعدم صرفه

تقتضى هذه الصورة أن يصدر الشيك سليماً ويكون الرصيد وقت الاصدار كافياً وقابلاً للسحب ، ولكن يصدر الساحب أمراً الى المسحوب عليه بعدم الدفع Blocage de provision ou opposition indue وذلك بصرف النظر عن الأسباب التى دفعت الساحب الى ذلك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها في قيام المسؤولية (٣) .

وقد استقر القضاء في فرنسا على أن الساحب لا يملك اصدار امر بعدم صرف الشيك لأى اعتبار كان ، ولو كان لمثل اكتشافه وجود خطأ

(١) وهى تقضى بأن « أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة ايام محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التى يكون الدفع فيها ، وأما اذا كانت مسحوبة من بلد اخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية ايام محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة » .
(٢) نقض ١٩٤٧/١١/٤ الآنف الإشارة اليه . وكذلك نقض ١٩٥٦/٤/٢٢ أحكام النقض س ٧ رقم ١٧٦ ص ٦٢٧ و ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ رقم ١٢٤ ص ٥٦٢ و ١٩٧١/١/١٧ س ٢٢ رقم ١٣ ص ٥١ .
(٣) نقض ١٩٥٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٨ رقم ٢١٨ ص ٨١١ و ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ رقم ١٧٦ ص ٨٢٠ و ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥ رقم ١٢٤ ص ٦٢٧ .

في الحساب أو فساد في البضاعة التي دفع الشيك ثمنها ، أو أى خطأ مدنى من المستفيد ، إذ أن سبيل استرداد ما دفع في غير محله هو مطالبه المستفيد بذلك .

كما قضى في بلادنا بأنه لا يجوز أن يصدر الساحب أمرا بعدم صرف الشيكات التي أصدرها الى صاحب مجلة في مقابل نشر صحفيين في مجلته عن موضوع معين ، مع أن الاتفاق على النشر كان يتضمن نصا صريحا على « استحقاق الشيكات اذا نفذت المجلة اتفاقها معه في عدد المجلة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٢ والا ألغيت الشيكات » .

وقد ألغى الساحب الشيكات لعدم تنفيذ الاتفاق لكن محكمة النقض أصرت على أن الأمر بعدم الدفع لا يجوز صدوره الا « في الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدن على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ، ولا تصلح مجردة سببا للإباحة » (١) .

ولذا قضى أيضا بأنه اذا أصدر الساحب أمره الى البنك بعدم صرف الشيك استنادا الى أنه سدد قيمته الى المستفيد قبل تقديم الشيك الى البنك المسحوب عليه ، وأن المستفيد احتفظ بالشيك بعد تخلصه معه بغير وجه حق ، فلا عبرة بهذا الدفاع لأن ذلك لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء (٢) .

(١) نقض ١٩٦٦/١/١٧ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٠ ص ٥٧ ، و ١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١٧ رقم ١٨٨ ص ١٠٠٥ و ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ رقم ٩٥ ص ٤٩٧ .

(٢) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ رقم ١٠٠ ص ٥١٨ .

وينطبق على هذا القضاء نفس الاعتراض الذي اسلفناه في ص ٥٢٤ حالة ما اذا تبين أن الامتناع عن رد الشيك كان عملا بلا مبرر مشروع ومقرونا بسوء النية ، لأن حق الساحب في الحماية عندئذ يرجع بلا ريب حق المستفيد اذا كان سيء النية .

وانما يجوز استثناء - طبقا لهذا الرأي السائد - اعطاء أمر بعدم صرف الشيك في حالة افلاس المستفيد حيث لا تحدى المطالبة في رد ما دفع بغير وجه حق : ويستوى في ذلك أن يكون قد حكم فعلا بأشهار افلاس المستفيد أم أن نكون قد أقيست عليه دعوى اشهار الافلاس من قبل تاريخ استحقاق الشيك^(١) . وكذلك في حالة سرقة الشيك سرقة بسيطة ، أو من باب أولى سرقة بطرّف مشددة . وينبغي أن تقاس عليها حالة ما اذا تبين أن الدفع كان بناء على طرق احتيالية مما يعتبرها القانون نصبا^(٢) . أو كان بناء على جريمة تهديد^(٣) . وكذلك أيضا اذا كان الشيك معلا لجريمة تبديد وقعت اضرارا بالساحب أو المستفيد^(٤) . وكذلك في حالة صياح الشيك وما يجرى مجراها^(٥) .

والظاهر أن محكمة النقض تطبق في هذا المفام نظرية الدفاع الشرعى عن المال بشئ من التجاوز ، لأن هذا الدفاع يكون بفعل من أفعال القوة . أما الدفاع الشرعى هنا فيكون بإصدار أمر الى البنك بعدم دفع قيمة الشيك^(٦) .

قواعد عامة على هذه الأفعال

١ - من المتفق عليه أن الأفعال المختلفة الآتفة الذكر واردة على سبيل الحصر لا المثال ، وهى تتضمن فى الواقع أغلب صور المراقيل التى قد يضعها الساحب ليحول دون صرف الشيك الصادر منه ، إلا أن هناك بعض عراقيل أخرى متصورة مثل تعمد الساحب وضع توقيعه بطريقة تغاير النموذج المأخوذ منه الموردع عند المسحوب عليه ، ومن ذلك مثلا

(١) راجع مثالا فى نقض ١٩٦٦/٤/٧ أحكام النقض س ١٧ رقم ٤٤ ص ٢٣٠ .

(٢) راجع مثالا فى نقض ١٩٦٥/١١/١ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٤٣ ص ٧٦١ .

(٣) راجع مثالا فى نقض ١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٩١ ص ١٤٠٣ .

(٤) نقض ١٩٦٣/١/١ أحكام النقض س ١٤ رقم ١ ص ١ .

(٥) نقض ١٩٧٤/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٥٥ ص ٢٤٢ .

(٦) راجع عبد الفتاح مصطفى الصيغى « المساعدة الجنائية » بيروت ١٩٦٧ ص ٢٨٧ .

التوقيع باسمين من أسمائه حالة كون هذا النموذج يتطلب التوقيع بثلاثة أسماء ، وذلك رغم وجود الرصيد الكافي القابل للسحب .

وقد يقال ان تعمد ذلك يصحح أن يعد أمرا ضمنيا بعدم دفع الشيك .
الا أن مثل هذا القول يؤخذ عليه أنه لا يتمشى مع طبيعة الأمر بعدم الدفع وهو يكون لاحقا لاصدار الشيك ومستقلا عنه ، ولا مع ورود الأفعال المعاقب عليها في المادة ٣٣٧ على سبيل الحصر لا المثال كما قلنا .
وقد حدث في هذا الشأن أن حكمت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المظنون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق المتهم ما دام قد وقع الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف ، فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون فوق قصوره (١) .

وبعبارة أخرى أن مخالفة التوقيع للنموذج المحفوظ في المصرف كما لا يصلح موضوعا للعقاب بذاته ، فانه لا يكشف بذاته عن حقيقة حالة رصيد الساحب في المصرف .

٢ - وجريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب . . .
أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وافادة البنك بعدم وجود الرصيد ليست بالتالى سوى اجراء كاشف للجريمة (٢) . كما لا ينفي الجريمة من باب أولى تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ لاحق لتاريخ اصداره (٣) .

٣ - وبالتالي فان البحث في توافر الشروط القانونية لصحة الشيك انما ينظر فيه الى وقت تحريره ، ويظل التزام الساحب بتوفير الرصيد قائما الى حين صرف قيمته ، وذلك بغض النظر عن مصير الشيك ، أو عن

(١) نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ احكام النقض س ١٧ رقم ٢١٣ ص ١١٣٢ .

(٢) نقض ١٩٦٣/١٢/١٦ احكام النقض س ١٤ رقم ١٧١ ص ٩٣٥ .

(٣) نقض ١٩٦٤/١/٦ احكام النقض س ١٥ رقم ٣ ص ١٥ .

الشخص الذى آل اليه . ويراعى أن حتى وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشيك عن طريق من آل اليه الحق الثابت به بطريق الميراث (١) .

٤ - ويترب على ذلك أيضا أن الاختصاص بالفصل في هذه الجريمة يعقد لمكان المحكمة التى وقع فيها فعل تسليم الشيك ، بصرف النظر عن مكان المحكمة التى يوجد بدائرتها المصرف المسحوب عليه ولا عبء أيضا بالأفعال السابقة على تسليم الشيك لأنها تعد من قبيل الأفعال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد الى المستفيد (٢) .

وإذا وقع فعل تسليم الشيك فى خارج البلاد ، وكان الشيك مسحوبا على مصرف موجود فى داخل البلاد اعتبرت الجريمة واقعة خارج البلاد متى عاصر ذلك علم الساحب بعدم وجود رصيد له يغطى قيمته (٣) . ولكن يراعى بطبيعة الحال حكم المادة ٣ ع (أولا) و ٣ منه مما قد يؤدى الى تعدد جهات الاختصاص بالفصل فيها وتوزيعها بين مصر والخارج .

٥ - ومن المقرر أن اصدار المتهم لعدة شبكات - كلها أو بعضها - بغير رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها - يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه وفقا لما تنقضى به المادة ١/٤٥٤ إجراءات بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى اصدار أى شيك منها .

فاذا دفع بانتضاء الدعوى الجنائية لهذا السبب ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على الدفع بأن التاريخ والقيمة يختلفان فى كل من الشيكين ، دون أن يبين ما إذا كانا قد حرا فى تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات الجنى عليه ، أم أن كلا منهما يختلف فى ظروف تحريره والأسباب التى دعت الى اصداره ، وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق أو القيمة لا ينغى بذاته أن اصدار الشيكين كان وليد نشاط

(١) نقض ١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٠٦ ص ٥٥٦ .

(٢) نقض ١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ رقم ١٥٥ ص ٨١١ .

(٣) نقض ١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٢ رقم ٢٠٤ ص ٨٤٦ .

اجرامى واحد تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى فى اصدار
أيهما ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أوردته قد رد على الدفع
وأورد العناصر الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله بما يبييه
بالتقصير (١) .

المبحث الثالث

القصد الجنائى

اعطاء شيك بدون رصيد جريمة عسدية تتطلب توافر القصد الجنائى،
اذ هى ليست جريمة خطأ أو إهمال . ومن ثم فلامحل للقول بقيامها اذا كان
الساحب يمتقد خطأ وقت اعطاء الشيك أن الرصيد قائم لم يتم سحبه بعد ،
أو أنه كافى للوفاء بقيمة الشيك ، أو أنه قابل للسحب ، ولم يكن الأمر
كذلك ، ما دام اعتقاده كان مبنيا على أسباب جدية مقبولة .

وقد استلزم القانونان المصرى والفرنسى توافر سوء النية
Mauvaise foi والسائد فى فرنسا هو القول بأن هذه العبارة لا تفيد
شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائى العام ، أى انصراف ارادة الساحب
الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون ،
دون أن تشير الى أى قصد خاص أو الى أية نية محددة من أى نوع كانت .
وأما فيما يتعلق بنا فقد ذهب حكم لمحكمة النقض المختلطة الى أنه
يلزم فى هذه الجريمة قصد خاص هو « قصد الاضرار أو الاثراء على
حساب الغير » (٢) .

الا أنه يمكن القول بأن قضاءنا قد استقر بشكل واضح على القول
بأن كل ما يتطلبه القانون من ركن معنوى فى هذه الجريمة هو توافر
القصد الجنائى العام لدى الجانى ، وهو ما يقتضى اصدار الشيك حالة

(١) نقض ١٩٧١/١١/٢٩ احكام النقض س ٢٢ رقم ١٦٤ ص ٦٧٣ .
و ١٩٧٢/٤/٢٠ س ٢٣ رقم ١٤٠ ص ٦٢٧ و ١٩٧٢/١/٢٩ س ٢٤ رقم
٢٦ ص ١٠٨ و ١٩٧٦/٥/١٧ س ٢٥ رقم ١١١ ص ٤٩٧
(٢) نقض مختلط ١٩٤٦/١/٢٨ مجلة التشريع والقضاء المختلط ٥٨
ص ٨٥ .

كونه يعلم وقت اصداره بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب (١) .
وقد عيّرت محكمة النقض عن هذه المعاني بقولها ان هذه الجريمة تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وأن سوء النية يتوافر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب . ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بقيمة السندات التي أصدر الشيك ضمانا لها ، وأن وفاءه بما قد تم قبل تقديم الشيك الى البنك المسحوب عليه لعرف قيمته ، ما دام أنه يفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيك من المجني عليه (٢) .

كما قالت أيضا ان مجرد اصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبله ولا عبرة

(١) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ الفواعد القانونية حـ ٥ رقم ٦٣ ص ١٠١ .
و ١٩٣٨/٦/١ ج ٧ رقم ٦١٤ ص ٥٧٩ و ١٩٥١/١/١٥ احكام النقض
س ٢ رقم ١٨٩ ص ٥٠١ و ١٩٥١/١٠/٢٩ س ٣ رقم ٤٤ ص ١١١
و ١٩٥١/١٢/١٠ رقم ٩٩ ص ٢٦٢ و ١٩٥٢/١٠/٢٨ س ٤ رقم ٢٣
ص ٥٢ و ١٩٥٦/١١/١٣ س ٧ رقم ٢٢٠ ص ١١٥٧ و ١٩٦١/٥/٢٢ احكام
النقض س ١٢ رقم ١١١ ص ٥٨٦ و ١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣ رقم ٢٠٤
ص ٨٤٦ و ١٩٥٩/٢/٢٩ احكام النقض س ١٠ رقم ٢٨ ص ١٧٥ .
وقد ذهب هذا الحكم الأخير الى أنه لا عبرة بما يدفع به المتهم من
عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشهار افلاسه اذ انه كان
متعمنا أن يكون مقابل الوفاء موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ...
كما ذهب حكم آخر الى انه لا عبرة بما يقوله المتهم من انه اراد من تحرير
الشيكات التي أصدر أمره بعدم صرفها أن تكون تامينا لديه أو انه قد أوفى
الدين الذي حررت تامينا له في يوم تحريرها ، اذ أن المتهم لا يستطيع ان
ينير من طبيعة الشيك ولا أن يخرجه عما خصه به القانون (نقض
١٩٥٩/٦/٢٣ احكام النقض س ١٠ رقم ١٤٩ ص ٦٦٩) .

وراجع ايضا في شأن القصد الجنائي نقض ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥
رقم ١٢٤ ص ٦٢٧ و ١٩٦٤/١١/٢٣ رقم ١٤١ ص ٧١٧ و ١٩٦٤/١٢/٢٨
رقم ١٦٩ ص ٨٦٦ و ١٩٦٦/٣/٨ س ١٧ رقم ٥٥ ص ٢٧٨ ،
١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ رقم ٢٥٦ ص ١٢٦٦ .
(٢) نقض ١٩٦٦/١٠/٢٤ احكام النقض س ١٧ رقم ١٨٨ ص ١٠٠٥
و ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ رقم ٦٤ ص ٢٧٤ . وراجع ما سبق في هذا الشأن
في ص ٥٢٤ وهامش (٢) من ص ٥٢٧ .

بعد ذلك بالأسباب التي دفعته الى اصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع لية خاصة لوقوع هذه الجريمة (١) .

كما قالت أيضا ان عبارة « بسوء نية » الواردة في المادة ٣٣٧ لا تقيد شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائي العام دون أن تشير الى قصد خاص من أي نوع كان (٢) .

وهذا القضاء لا يسعنا الا تأييده ، فنية الاضرار التي أشار اليها الحكم المختلط لا محل لاستلزامها طالما كان الضرر في هذه الجريمة عنصرا مفترضا مندمجا في الفعل المادى ومتصلا به ، على ما أشرنا اليه فيما سلف ، بحيث يتعذر تصور وقوع هذا الفعل دون تحقق الضرر المباشر الذي يسطره القانون ويعاقب عليه فيها .

كما أنه لا محل للقول بأنها تتطلب لية التملك أو الاثراء أو أية لية أخرى من هذا القبيل ، لأن هذه الجريمة لا تقع على مال الغير ، بل هي في الواقع جريمة ملتزم بالدفع يريد أن يتخلص من التزامه بالوفاء عن طريق العبث بأداة الوفاء لا أكثر . فهي أشبه الجرائم من ناحية القصد المطلوب باستعمال سند مخالصة مزور ، وهي لا تتطلب شيئا أكثر من العلم بتزوير هذا السند (٣) .

(١) نقض ١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض من ١٧ رقم ٢٠٩ من ١١١٥ و ١٩٦٧/٤/١٧ من ١٨ رقم ١٠٣ من ٥٢٤ .

(٢) نقض ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض من ٢٠ رقم ٢٠٠ من ١٠٢٧ . وللزيد راجع عند الفتح مصطفى الصيغى . المرجع السابق فقرة ١٨٦ - ١٨٩ من ٤٨٧ - ٤٨٤ .

(٣) وقد أدت مناقشات مجلس النواب عند بحث مشروع المادة ٣٣٧ الى بعض اللبس في شأن القصد المطلوب في هذه الجريمة . ذلك أن بعض المناقشين كان قد اقترح اضافة عبارة « سوء النية » الى المادة توصلا الى عدم العقاب على بعض صور معينة رأى عدم العقاب عليها في مثل تحرير شيك من متبوع الى تابع لصرفه له ثم تنضح بصدق عدم وجود رصيد أو نفاذه قبل تقديم الشيك ، وإذا حدث خطأ في حساب الرصيد وضبط مقداره ، على الأقل في نطاق معين مثل ١٠ أو ٢٠٪ نقصا أو زيادة ... وهكذا . فاضيفت العبارة الآتية الذكر ، وأصبح النص المصرى بهذه الاضافة مطابقا لنص القانون الفرنسى .

البيات القصد

العلم بعدم توافر الرصيد المطلوب ، أو بوجود مانع يحول دون صرفه علم مفترض لدى الساحب . أو بعبارة أخرى ان عدم وجود رصيد كاف قابل للسحب يعد قرينة على سوء القصد ، اذ أن الساحب يعلم عادة الظروف المحيطة برصيده . ولكنها بداهة قرينة غير قاطعة ، بمعنى أن له أن يثبت انتفاء العلم بهذه الظروف ، واعتقاده لأسباب جدية بتوافر الرصيد المطلوب .

وهذا أمر تستخلصه المحكمة من كافة القرائن مثل قيمة الشيك ، وظروف اصداره ، وتاريخ اصداره ، وظروف الرصيد ، ومبلغ النقص فيه ، ومكانة الساحب الاجتماعية . والشك فيه ينبغي أن يفسر لمصلحة المتهم (١) . وتقدير المحكمة هنا موضوعي لا رقابة فيه لمحكمة النقض الا في حدود ذلك الاطار العام الذي تراقب فيه عناصر الموضوع ، وبوجه خاص بسلامة الاستنتاج . وخلوه من شوائب التسيب المختلفة (٢) .

وقد رسم القانون الفرنسي قرينة قانونية على قيام سوء النية بتشريع صادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، فنص على أن هذه النية تكون مفترضة اذا لم يتم الساحب في خلال خمسة أيام من تاريخ اصداره بخطاب موصى عليه من المسحوب عليه أو المستفيد بإيداع الرصيد أو بتسليمته . على أن قيام الجريمة لا يتوقف على هذا الانذار ، بل هو وسيلة لسهولة الالبات فحسب ، تنفي عنها الأدلة الأخرى اذا كانت كافية على توافر سوء القصد (٣) .

وحيثاً لو أخذنا بمثل هذا النص في بلادنا فانه كفيل بدرء مشكلات عملية كثيرة وبحماية المستفيد من الساحب اذا كان من سوء النية ، وحماية الساحب

(١) راجع ما سبق في ص ٥١٦ - ٥١٧

(٢) للمزيد راجع مؤلفنا في « ضوابط تسبب الاحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق » طبعة ٢ سنة ١٩٧٧ ص ٤٦١ - ٥٢٨ .

(٣) نقض فرنسي في ١٦٤٧/٢/٨ Sem. Jur. سنة ١٩٤٨ ج ٤ ص ٢١ .

من نفسه اذا كان ضعيف الذاكرة وكثيرا ما تخونه الذاكرة في شأن رصيده،
بالاضافة الى الاعتبارات المتنوعة الأخرى مثل الخطأ غير المتعمد في حساب
ارصيد ، خصوصا اذا كان هذا الرصيد محلا لعمليات سرمة متنوعة .

ومتى توفر سوء القصد فلا عبرة بالباعث من تحرير الشيك . ولذا
قضى بأنه « لا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن
يكون تأمينا لدائنه ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل
منها أداة وفاء في نظر القانون » (١) .

العقوبة

أحالت المادة ٣٣٧ القارئ على عقوبتي المادة ٣٣٦ الخاصة
بالنصب . وهاتان العقوبتان هما الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات
بالنسبة للجريمة التامة ، والحبس الذي لا يتجاوز سنة واحدة بالسنة
للشروع فيها

وفي حالة العود يجوز جعل الجاني تحت ملاحظة البوليس مدة سنة
على الأقل وستين على الأكثر . وينبغي اعتبار جريمة اعطاء شيك بدون
رصيد مماثلة للنصب في تطبيق أحكام العود لأنها من فصيلتها - وإن
خالفتهما في الوصف القانوني - ولأن صور التماثل الواردة في المادة
٤٩ ع جاءت على سبيل التمثيل لا الحصر .

وإذا أصدر المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد عن معاملة
واحدة في يوم واحد ، وإن جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، فإن
هذا مما يقتضى توقيع عقوبة واحدة عملا بنص المادة ٣٣ ع (٢) .

والشروع في هذه الجريمة غير متصور بسهولة ، لأنها تتم باعطاء
الشيك الذي لا رصيد له الى المستفيد . أما الأفعال السابقة على ذلك ،
مثل تحرير الشيك ، والتوقيع عليه ، ووضعه من الدفتر ، فتعد أفعالا

(١) نقض ١٢/٢/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٢٦ ص ١٤٤٢
(٢) نقض ٢٧/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ رقم ١٤٦ ص ٢٨٢ .
و ١١/١١/١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٥٠ ص ٧٩٢ و ٢٩/٥/١٩٦٧ س ١٨ رقم
١٤٥ ص ٧٣٠ .

تجسرية لاحتمال عدول الساحب عن تسليم المستفيد إياه (١) .

ويمكن مع ذلك تصور الشروع في صور استثنائية نادرة ومن ذلك أن يصدر الساحب الشيك ، ثم يصدر أمرا الى البنك بعدم صرفه ، أو أن يقوم بسحب الرصيد ولكن يتضح أن المستفيد كان قد سبق الجاني وصرف الشيك فعلا قبل وصول الخطاب الصادر من الساحب الى البنك (جربة خائبة) . وكذلك أن يرسل الساحب شيكا بغير رصيد في خطاب الى المستفيد فيضبط الخطاب لسبب ما بعد القائه في صندوق البريد ، وقبل وصوله الى المستفيد (جربة موقوفة) .

وعقاب الشروع هنا كمقاب الشروع في النصب . ذلك أن نص المادة ٣٣٧ الخاص بجربة اعطاء شيك بدون رصيد أحال القاري . في شأن العقوبات الى المادة ٣٣٦ ، وهذه الأخيرة تعاقب على الشروع بالحس مدة لا تتجاوز سنة (٢) .

الاختصاص بالجربة

ومكان وقوع جربة اعطاء شيك بدون رصيد هو أساسا مكان تسليم الشيك الى المستفيد منه (٣) . الا أنه يعتبر أيضا مكانا لوقوعها مكان المصرف المسحوب عليه ، لأن هذا المكان الأخير وقعت فيه بعض عناصر داخلية في بنيان أركان السلوك المادى المعاقب عليه ، والذي قصده المادة ٣١٧ لجرائم بجريمتها عن « المكان الذى وقعت فيه الجريمة » .

فالذا وقع تحرير الشيك وتسليمه في بندر الجيزة وكان مسحوبا على مصرف كائن بمصر الجديدة مثلا كان الاختصاص والمحاكمة محكمة مصر الجديدة المختصة مكانها بوقع المصرف ، بالإضافة الى الاختصاص المنعقد لمحكمة بندر الجيزة بوصفها محكمة موقع تحرير الشيك وتسليمه الى المستفيد .

- (١) نقض ١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ رقم ١٥٥ ص ٨١١ .
(٢) قادن توفيق الشاوى في « جرائم الأموال » ص ١٤٨ وحسن المصفاوى في « جرائم المال » ص ٢٢٧ وفي مؤلفه عن « جرائم الشيك » ١٩٦٢ ، محمد عطية راعب في « جريمة اصدار شيك بدون رصيد » ص ٢٨ ومعوض عبد التواب في « الوسيط في جرائم الشيك » ١٩٨٣ ص ١٣٣ .
(٣) نقض ١٩٨٠ ١١/١٧/١٢ أحكام النقض س ٣١ رقم ١٩٦ - ١٠١٢ .

الفصل الثاني

فيما تثيره جريمة إعطاء شيك بدون رصيد من مسائل خاصة

أثارت جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بعض مسائل خاصة
وخلافا في وجهات النظر بشأن الأمور الآتية وهي :

— مدى تأثير علم المستفيد من الشيك بانعدام الرصيد أو نقصه
أو عدم قابليته للصرف في قيام الجريمة ، ومدى مسئولية قص المستفيد
الذي قد يقبل الشيك رغم العلم بذلك ، بالإضافة الى مسئولية الوكيل
في السحب وما يتصل بذلك من أمور .

— مدى تأثير بطلان الالتزام بالدفع ، أو وجود عيب شكلي
بالشيك في قيام الجريمة .

— مدى حق المضرور من هذه الجريمة في الادعاء مدنيا أمام
القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية .

وسنخصص لكل أمر منها مبحثا على حدة :

المبحث الأول

تأثير علم المستفيد من الشيك بحقيقة الواقع
وعلم الوكيل في السحب

قلنا ان الضرر الأول الذي يقصده القانون بالحظر المباشر ويعاقب
عليه في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو الاخلال بالثقة التي ينبغي أن
يكون الشيك محلا لها بوصفه أداة وفاء وتعامل ، حكمها حكم النقود من
الوجهة الاقتصادية . فالقانون لا يعاقب هنا على مجرد غش المتعامل
والتدليس عليه أو على سلب نقوده بالخدعة كما هي الحال في النصب .
لذا كان من المتفق عليه في فرنسا منذ زمن بعيد أن علم المستفيد من الشيك

بحقيقة الظروف المحيطة برصيد الساحب لا ينفي جريمة الشيك ولا يحول دون قيامها (١) .

فكثيرا ما يحصل في العمل أن يقبل المستفيد الشيك المعطى اليه حالة كونه يعلم بعدم وجود مقابل للوفاء بقيمته ، وذلك اعتمادا على أن الساحب سيودع هذا المقابل قريبا ، أو بنية تحويل انشيك الى متعامل آخر لا يعلم عن حقيقة الأمر شيئا ، أو لاستغلاله ضد الساحب في التشهير به وتهديده بالدعوى الجنائية ، ويحصل ذلك بالأخص في دور الميسر والأندية الليلية . ففى كل هذه الأحوال تقوم الجريمة قبل الساحب رغم علم المستفيد بحقيقة الواقع ، وهو ما قضت به محكمة النقض في أكثر من حكم لها (٢) .

مسئولية المستفيد الذى يقبل الشيك رغم علمه بحقيقة الواقع

أثير البحث عن امكان مساءلة المستفيد الذى يقبل الشيك وهو عالم بحقيقة الواقع ، اذ لا يمكن حينئذ عده مجنيا عليه ، بل المجنى عليه هو المجتمع من جراء وجود أداة تعامل فاسدة فى السوق قد يقع ضحيتها أى متعامل تلقى الظروف فى طريقه بهذه الأداة . وإذا كان المستفيد متفقا مع الساحب من مبدأ الأمر على اصدار الشيك على هذا النحو ، فليس ثمة ما يمنع من اعتباره شريكا للساحب فى جريمته بطريقة أو أكثر من التحريض أو الاتفاق أو المساعدة طبقا للقواعد العامة فى الاشتراك .

أما اذا اتفق الاتفاق السابق بين المستفيد والساحب ، وعلم الأول بحقيقة الواقع من مصدر خارجى ومع ذلك قبل الشيك رغم عيه ، فلا وجه لامكان القول بمسألتة ، لا بوصفه شريكا فى اصدار الشيك

(١) راجع جازو ج ٦ فقرة ٢٥٨٩ ص ٤٤١ . وجوابه ص ٣٧٢ .
(٢) نقض ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض ص ٢ رقم ٢٠٦ ص ٥٤٨ وكانت محكمة الجنج المستأنفة قد قضت ببراءة المتهم استنادا الى ما ثبت من علم المستفيد بعدم وجود الرصيد لدى الساحب ، فطلعت النيابة فى حكم البراءة بطريق النقض ، واخلفت محكمة النقض بوجهة نظرها هذه .
(راجع فى نفس المعنى نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض ص ١١ رقم ١٢٧ ص ٦٧٠) و ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ رقم ٢٨ ص ١١٩ .

لانتفاء الاتفاق السابق ، ولا بوصفه فاعلا أصليا ، لأن القانون يعاقب على فعل اصدار الشيك - أى اعطائه الى المستفيد - ويركز فيه الجريمة ، دون فعل قبوله .

ولتدارك هذا الوضع تدخل الشارع الفرنسى بمرسوم بقانون صادر فى ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ فنص فيه على عقاب من يقبل أن يتسلم شيكا صدر بدون رصيد مع علمه بذلك ، بوصف هذا القبول فعلا أصليا قائما بذاته لا اشتراكا فى جريمة اصداره . كما لا يعاقب التشريع المصرى كذلك على فعل تحويله من المستفيد الى آخر مع العلم بانعدام الرصيد أو بعدم كفايته ، بعد قبوله على هذا النحو من الساحب .

ويراعى فى شأن تطهير الشيك الاذنى أن تداوله يكون بالطرق التجارية ، ومن شأن تطهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ، ويخضع لقاعدة تطهير الدفوع مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره ، وانما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تطهيره .

وبالتالى فإن تطهير الشيك الصادر لحامله - أو لأمر شخص معين أو اذنه - لا يحول دون وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ ع ، بل تقع الجريمة فى هذه الحالة على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا (١) .

ولما كانت العلاقة عندئذ لا تكون مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره ، وانما يتعداها الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تطهيره ، فانه يكون لهذا الأخير صفة الملقى المدني بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة لوقوع الضرر المباشر عليه ، وله الادعاء أمام القضاء الجنائى بالتبعية للدعوى الجنائية (٢) . وتكون

(١) نقض ١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٨ ص ٣٣ .

(٢) نقض ١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٩١ ص ٩٢٦ .

وقارن نقض ١٩٦٣/١/٨ س ١٤ رقم ١ ص ٨ ، وكان قد ذهب الى غير ذلك فيما يتعلق بإمكان الادعاء المعنى بالتعويض من الضرر الناجم من الجريمة أمام القضاء الجنائى بمعرفة المظهر اليه .

صفته في المطالبة بالتعويض متوافرة أمام القضاءين المدني أو الجنائي^(١) ،
وحتى دعواه المباشرة قبل التهمته صاحب تكون مقبولة^(٢) .

عن الوكالة في اصدار الشيك

كما ينبغي أن يراعى أيضا أن سوء النية في جريمة اصدار شيك
بدون رصيد يتوافر بمجرد علم صاحب بعلم وجود مقابل وقاء له في
تاريخ اصداره . وعلى صاحب أن يتابع حركات رصيده لدى المصرف
للتحقق من وجود الرصيد قبل اصدار الشيك .

وقدس هذا الالتزام يقع أيضا على الوكيل في السحب عندما يسحب
على رصيد موكله ، لأن طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة وهو اصدار
الشيك يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد . فإذا أخل بهذا
الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق
بفعله وحده اطلاقه في التداول .

ولا ينبغي في ذلك اثباتا لحسن نية مجرد اعتقاد الوكيل في وجود
رصيد لموكله لدى الجهة المسحوب عليها أو كفايته ، بل يتعين عليه أن
يقوم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كفايته^(٣) .

ويعتبر الوكيل الذي سحب شيكا لحساب شخص آخر دون أن
يكون له رصيد قائم وقابل للسحب فاعلا أصليا للجريمة ، لأن وكالته
لا تنفي أنه هو الذي قارف السلوك المعاقب عليه^(٤) . وبالتالي فلا محل
للقول بأنه مجرد شريك ، بل الأولى أن يعتبر الموكل شريكا له بالاتفاق
والمساعدة متى كان الموكل نفسه سوء النية ، وثبت الاتفاق بينهما على
التصرف على هذا النحو . وإذا حسنت نية أحدهما وساءت نية الآخر
وجبت مساءلة كل منهما بحسب قصده الشخصى طبقا لحكم
المادة ٤٢ ع .

-
- (١) نقض ١٩٦٦/٦/٢٠ احكام النقض من ١٧ رقم ١٥٧ من ١٣٢ .
(٢) نقض ١٩٧٠/٤/٥ احكام النقض من ٢١ رقم ١٢٣ من ٥١٠ .
و ١٩٧٠/٥/١١ رقم ١٦٧ من ٧٠٧ .
(٣) نقض ١٩٦٦/١٠/٣١ احكام النقض من ١٧ رقم ١٩٣ من ١٠٢٧ .
(٤) نقض ١٩٦٣/٢/٥ احكام النقض من ١٤ رقم ٢٢ من ١٠٣ .

المبحث الثاني

بطلان الالتزام بالدفع او وجود عيب بالتشيك بطلان الالتزام بالدفع

ذهب بعض أحكام القضاء في فرنسا في وقت من الأوقات الى القول بأن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا تقوم اذا كان الدين الذي أعطى للشيك سدادا له باطلا لسبب من أسباب البطلان المختلفة . وبالأخص لقيامه على سبب مخالف النظام العام او لحسن الآداب . وذلك استنادا الى القول بأن الساحب غير مطالب بسداد دين كهذا ما دام لا يستع بمعاية القانون المدني (١) .

الا أن القضاء الفرنسي ما لبث ان عدل - في اتجاهه الغالب - عن هذا الرأي ، وأصبح الرأي السائد حاليا ، سواء في الفقه ام في القضاء ، أنه لا أهمية لسبب الدين ، وأن الجريمة تقوم مهما كان الالتزام باطلا او قابلا للبطلان ، وأيا كان سبب البطلان : مخالفة سببه للنظام العام وحسن الآداب (٢) ، أم فقدان أهلية الساحب كصدور الشيك من محجور عليه أو من تاجر مغفل . أم فقدان ركن من أركان العقد الذي نشأ عنه الالتزام بالوفاء .

وذلك استنادا الى أن القانون ينافي في هذه الجريمة على الاخلال بالثقة الموضوعية في الشيك بوصفه اداة وفاء لا أكثر . وقد يحول الشيك الى مستفيد حسن النية لا يعلم شيئا عن مصدر الالتزام أو ظروفه أو مدى أهلية الساحب فيضار به دون ذنب جناه . وانما قد تثار أهمية صحة الالتزام أو عدم صحته عند رفع دعوى المطالبة بقيمة الشيك : لا عند المحاكمة الجنائية على اصداره .

وفي هذا الشأن يقرر الفقيه بوزا Bousat ان اختلاف مفهوم الشيك في التشريع الجنائي عن مفهومه في القانون التجاري يرجع الى

(١) راجع محكمة باريس في ١٧/١/١٩٢٦ دالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٦ - ٢٢٩ . ونقض فرنسي في ١/٦/١٩٣٤ سيري ١٩٣٤ - ١ - ١٥٥ .
(٢) راجع نقض فرنسي في ٢٢/١/١٩٢٧ دالوز الأسبوعي سنة ١٩٢٧ .

ذاتية قانون العقوبات واستقلاله عن غيره من الأنظمة التشريعية الأخرى ، بحيث لا يصح تقييد القضاء الجنائي بأوضاع ونصوص غير جنائية ومفرقة في الاشتراطات الشكلية التي قد يؤدي التزم في تطبيقها الى عجز القضاء الجنائي عن تحقيق الأهداف التي توخاها الشارع من التجريم (١) .

كما يقرر هييجنى Hugueney أن المغايرة بين الشيك الصحيح والشيك الباطل رجوعا الى قواعد القانون التجارى تفرقة دقيقة وهشة ، ومن المغايرة نقلها الى نطاق التشريع العقابى بلا حذر نظرا الى أن أحكام التشريع العقابى ينبغى أن تؤسس دائما على واقع الأمور ، وعلى حقيقة ما يقصده الناس من معاملتهم وتصرفاتهم (٢) .

ولا ينبغى أن يفوتنا أبدا أن التشريع العقابى فى أساسه تشريع موضوع لتحقيق الدفاع الاجتماعى عن طريق تجريم كافة الأفعال التى قد تهدد المصالح المشروعة للآخرين . وفى ذلك يختلف الجزاء الجنائى اخلافا بينا عن الجزاء الادارى أو التجارى أو المدنى الذى يختلف عنه فى أسلوبه وموضوعه .

ثم ان الشيك أداة وفاء تجرى مجرى النقود « ولايتاح له أداء هذه الوظيفة الا اذا كان محل ثقة كاملة من جمهور المتعاملين وتوفير هذه الثقة يقتضى العقاب على كل عبث بهذه الأداة . فالورقة التى تحمل مظهر الشيك يجب احاطتها بالحماية التى تكفل الثقة بها حتى ولو كانت فاقدة لشرط أو أكثر من الشروط القانونية اللازمة لصحتها فى نظر القانون التجارى ، ما دام هذا العيب لا يحول دون تداولها بين الناس باعتبارها

(١) « مجلة العلم الجنائى والتشريع العقابى المغارب » سنة ١٩٤٥ ص ٢٦٧ وسنة ١٩٤٦ ص ٢٤٢ .

(٢) راجع مسيرى ١٩٤٢ - ١ - ١٤٩ فى تعليق لهيجنى على حكم نقض فرنسى .

شيكاً» (١) .

ثم ان قيام الشيك بهذه الوظيفة يحقق مصلحة اجتماعية هامة
اذ يقلل من مخاطر حمل النقود ويشجع الأفراد على ايداع نقودهم في
المصارف وبالتالي على استثمارها في مختلف المشروعات (٢) .

وقد أخذت محكمتنا العليا بهذا الرأي الأخير ، فاعتبرت الجريمة
قائمة رغم ما دفع به المتهم من أنه أصدر الشيك محل الجريمة سداداً
لدين قمار (٣) . كما قالت في حكم آخر ان المسؤولية الجنائية في صدد
المادة ٣٣٧ ع لا تآثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى
الشيك (٤) .

كما أخذ القضاء الفرنسي بنفس المبدأ فأصبح حماية القانون
الجنائي على شيك لا يستند الى سبب صحيح ومشروع (٥) . وعلى آخر
صادر من شخص عديم الأهلية المدنية (٦) . كما قضت محكمة النقض
هناك بأن الشيك في نظر قانون العقوبات هو السند الذي يحل جميع
مظاهر الشيك متى كان الساحب قد أصدره وقبله المستفيد بوصفه
كذلك (٧) .

وجود عيب شكلي بالشيك

اذا كان الشيك نفسه كآداة وفاء معيباً بيب شكلي فقد اختلفت
الآراء في مدى تمتعه بحماية القانون الجنائي ، وفي مدى الرجوع في شأن
البيانات المطلوبة فيه الى قواعد القانون التجاري . ويضيق المقام هنا

(١) (٢ ، ١) راجع ادوار غالي الدهبي في تعليق له بعنوان « القصد
الجنائي في جريمة اعطاء شيك دون مقابل الوفاء » في مجلة « دراسات
قانونية » وهي من منشورات جامعة بنغازي مجلد سنة ١٩٧٥ ص ٥٤٩ -
٥٦٩ . وفي مؤلفه في « شرح قانون العقوبات الليبي - القسم الخاص »
سنة ١٩٧١ ص ٣٧٩ ومعرض عبد التواب في « جرائم الشيك » ١٩٨٣
ص ٥٩ وما بعدها

(٣) نقض ١٩٤٨/٧/١٦ مجموعة ماصم كتاب ٣ رقم ٩٢ ص ٩٣ .
(٤) نقض ١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٣٨ ص ٧٦٨ .
(٥) نقض فرنسي في ١٩٢٧/١/٢٢ داللو الأسبوعي ١٩٢٧ - ١١٦
و ١٩٣٢/١١/١٩ - ١٦ - ١ .

(٦) محكمة السين في ١٩١٤/٤/٧ سبر ١٩٢٦ - ١٤٩ .

(٧) نقض فرنسي في ١٩٤٠/١٠/٩ سبر ١٩٤٢ - ١ - ١٤٩ .

عن تفصيل الآراء المهجورة • وانما يكفي أن تقرر أن المذهب السائد الآن هو القول بأنه طالما كان المحرر يوحى في ظاهره بأنه شيك ، وكان قد صدر وقبل بهذا الاعتبار والوصف ، فانه يعتبر كذلك في نظر القانون الجنائي ، ومهما كانت البيانات التي يتطلبها فيه القانون التجارى ناقصة أو معيبة • أما اذا لم يستجمع المحرر في الظاهر مقومات الشيك فانه لا يصلح محلا لحماية القانون الجنائي •

ولذا قضت المحاكم الفرنسية بالعقاب حتى ولو خلا الشيك من تاريخ السحب (١) ، أو من مكان السحب (٢) • أو حتى لو كان قد سحب على يياض (٣) لأن المفروض أن الساحب قد فوض المستفيد من الشيك في تكملة البيان الناقص منه • كما اعتبرت أن المحرر يعتبر خاليا من مقومات الشيك في ظاهره وبالتالي يفلت صاحبه من العقاب اذا خلا من توقيع الساحب (٤) • أو من تعيين المسحوب عليه (٥) ، أو من الأمر بالدفع (٦) •

المبحث الثالث

الادعاء معنيا بقيمة الشيك بالتسمية للدعوى الجنائية

طبقا للقاعدة العامة ينبغي أن تقتصر الطلبات في حالة الادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية على تمويض الأضرار الناشئة عن الجريمة مباشرة فحسب •

-
- (١) محكمة باريس في ١٤/١/١٩٢٥ دالوز الأسبوعى ١٩٢٥ - ٢٠٥ •
(٢) محكمة باريس في ٧/٥/١٩٥٢ منشور في Juris classeur ١٩٥٢ - ٢ - ٧١٣٩ •
(٣) باريس في ١٤/١/١٩٢٥ دالوز ١٩٢٥ - ٢٠٥ •
(٤) نقض فرنسى في ٢٠/٤/١٩٣٩ سبرى ١٩٣٩ - ٢١ - ٢٠٩ •
(٥) جرينويل في ٢٨/١٢/١٩٢٢ دالوز الأسبوعى ١٩٢٥ - ٥٦٧ •
(٦) نقض فرنسى في ١١/٥/١٩٣٥ Réc. Gaz. Pal. ١٩٣٥ - ١٧٨٢ •

وراجع مقال محمد أمين بدر من « معنى الشيك » في مجلة مصر المعاصرة س ١٩٥٤ عدد ٢٧٥ • ومؤلف محمد عطيه راغب عن « جريمة إصدار الشيك بدون رصيد » (ص ٩٣ - ١٠١) •

وجلى أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن الجريمة ، بل هى عبارة عن دين مستحق سابق على وقوعها غير مترتب عليها . ولذا كان الرأى المعمول به فى بلادنا هو أنه لا يجوز للمستفيد أن يطالب بقيمة الشيك الصادر بدون رصيد أو ما فى حكمه بطريق الادعاء المدنى بالتبعية لدعوى المحاكمة الجنائية (١) ، بل يجوز له أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر مباشر عن نفس الفعل المعاقب عليه فحسب وما تكبده من مصاريف ، طبقا للقواعد العامة .

أما المطالبة المدنية بقيمة الشيك ، عندما يكون لها محل ، فتختص بها المحكمة المدنية دون غيرها ، الا اذا رأى القانون أن يقرر غير ذلك بنص صريح استثناء من القواعد العامة ، فيبيح للمستفيد طريق المطالبة بقيمة الشيك بالتبعية للدعوى الجنائية . وذلك تيسيرا للإجراءات ، ومساعدة له فى اقتضاء حقه سريعا من الساحب (٢) .

(١) نقض ١٩٦٢/٢/١ أحكام النقض س ١٣ رقم ٣٣ ص ١٢٤ و ١٩٦٣/١/٨ ص ١٤ رقم ١ ص ١٠ .

(٢) ومن ذلك ما أباحه الشارع الفرنسى فى تعديل سنة ١٩٣٨ للمستفيد من الحق فى الادعاء مدنيا بقيمة الشيك بالتبعية للدعوى الجنائية الى جانب التعويضات . وللمزيد راجع مؤلفنا فى « مبادئ الإجراءات الجنائية » طبعة ١٦ سنة ١٩٨٥ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

الفصل الثالث

بيانات حكم الإدانة

في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد

أشراً فيما سبق الى ما تتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من ناحية البيانات التي ينبغي أن تشمل عليها الأحكام ، وبخاصة بيان الواقعة المستوجبة العقوبة ، والظروف التي وقعت فيها مع الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

فينبغي لذلك أن يشتمل حكم الادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد على ما يفيد توافر الأركان المختلفة للجريمة . وأول هذه الأركان وقوع الجريمة على شيك ، بما يستلزمه من خصائص تميزه عن غيره من الأوراق التجارية . وقد قضى بأنه اذا لم يتضمن الحكم الصادر بالادانة أن الورقة التي أصدرها المتهم شيك ، واستعاض عن ذلك بالقول بأنه حرر أذنين على البنك محررين على ورق عادي ، بما لا يفيد أنهما مستوفيتان لشروط الشيك كما هو معرف به في القانون ، فانه يكون قاصر البيان متعينا قضا (١) .

كما ينبغي أن يستفاد من الحكم عدم وجود رصيد أو عدم قابليته للصرف ، أو ما يفيد سحب الرصيد بعد اصدار الشيك ، فلا يفي عن ذلك الاشارة الى مجرد امتناع المصرف المسحوب عليه عن صرفه ، اذ قد يكون ذلك لأسباب أخرى غير تلك التي ذكرها القانون على سبيل الحصر .

كما لا يفي عن ذلك الاشارة الى مجرد توقيع الساحب على الشيك واقادة البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك ، ودون بحث أمر الرصيد وجودا وعدما ، واستيفائه شرائطه ، فان ذلك يعد قصورا

(١) نقض ١٩٤٦/٥/٢١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٦٢ ص ١٥٧ .

في الحكم (١) •

كما لا يفتنى عن ذلك الاشارة الى أن المجنى عليه قد أفاد بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم ، وأن المتهم أجاب بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويحصل منه على اتصال بالتخالص ، فان هذا القول ينطوي على قصور في البيانات (٢) •

واذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما يشهده من أن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت اصدار الشيك رصيد قائم وقابل للسحب وهو دفاع هام - لو صح لتغير به مصير الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصى لتقف على مبلغ صحته - أو أن ترد عليه بما برر رفضه • أما وهى لم تفعل مكتفية بقولها ان الجريمة المسندة الى المتهم قد اكتملت أركانها في جابه ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً للنقض (٣) •

وكذلك اذا كان بين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها أن البنك أفاد بعدم تطابق التوقيع دون بحث أمر رصيد الطاعن ، وأن الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن ولم يبحث أمر رصيده في المصرف وجوداً وعدماً واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفع جوهرى •• فان الحكم يكون معيباً بالقصور (٤) •

وكذلك قضى بأن علم المتهم باعطاء شيك بدون رصيد بأنه مدين لا يفيد علمه بتوقيع الحجز على رصيده في البنك ، وما ترتب على ذلك من توقف البنك عن صرف الشيك الذي أصدره • فاذا قعد الحكم عن استظهار علم الساحب بتوقيع الحجز على رصيده في البنك كان ذلك قصوراً منه في استظهار القصد الجنائى في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد

-
- (١) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ احكام النقض س ١٨ رقم ١٨٠ ص ٨٩٨ و ١٩٣١/١/٢١ س ٢٢ رقم ٢٩ ص ١١٦ و ١٩٧١/٢/٢٥ رقم ٣٧ ص ١٥٥ و ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ رقم ٤٨ ص ٢٢٠ و ١٩٧٤/١١/١٠ رقم ٢٥ ص ١٥٦ و ٧٢٤ ص ١٩٧٥/٢/١٧ و ٢٦ رقم ٣٦ ص ١٦٢ •
(٢) نقض ١٩٧٠/٦/٢٩ احكام النقض س ٢١ رقم ٢٢٠ ص ٩٢٥ •
(٣) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ احكام النقض س ١١ رقم ١٢٦ ص ٦٦٧ •
(٤) نقض ١٩٧٣/١٢/٣٠ احكام النقض س ٢٤ رقم ٢٦٠ ص ١٢٨ • و ١٩٧٦/١/٥ طعن رقم ١٤٨٢ س ٤٥ ق •

بما يستوجب نقضه (١) .

وفي الجملة ينبغي أن يرد بالحكم ما يفيد علم المحكوم عليه بعدم وجود رصيده له أو بعدم قابليته للصرف ، وهو علم مفترض كما قلنا ، فلا ينبغي يأنه بعبارة خاصة إلا إذا دفع باتقاء القصد (٢) . وتقدير توافر هذا القصد من عدمه أمر موضوعي لا يخضع لرقابة النقض إلا في الحدود العامة التي ترأب فيها كافة عناصر الموضوع ، مثل صحة الاسناد ، والاستدلال واتقاء الغموض والتناقض ، وما إلى ذلك ، فلا نصح المجادلة فيه أمامها إلا في نطاق هذه الحدود (٣) .

ويلزم بيان تاريخ الشيك ، وما يؤدي إلى القول بتوافر شروطه الشكلية التي تصفى عليه بالأقل مظهر الشيك وكذلك مكان وقوع الجريمة . وإذا دفع المتهم بأن ورقة الشيك تحمل تاريخين كان ذلك دافعا جوهريا . وكذلك إذا طلب الاطلاع على الشيك للتحقق منه كان ذلك أيضا طلبا جوهريا ، لأن من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة أو عدم قيامها . فإذا استند الحكم إلى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا فإن ذلك لا يكفي ردا على دفاع المتهم ، وتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع والحكم معينا بما يستوجب نقضه (٤) . وكذلك إذا كان الحكم في شأن بيان وجود تاريخ واحد للشيك قد وقع في تناقض أو غموض ، فإن ذلك يجعله معينا واجبا نقضه (٥) .

وإذا دفع بأن الشيك تسلم للمستفيد في تاريخ سابق على التاريخ الموضوع عليه ، فالمحكمة غير مطالبة بالتصديق لهذا الدفاع بالنقض ، لأنه لا يحول دون قيام الجريمة (٦) .

-
- (١) نقض ١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ٩ ص ٤٠ .
 - (٢) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ رقم ١٢٧ ص ٦٧٠ .
 - (٣) نقض ١٩٦٠/٣/٧ أحكام النقض س ١١ رقم ٤١ ص ٢٠٨ .
 - (٤) نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ رقم ٤٤ ص ١١١ .
 - (٥) نقض ١٩٧٥/٦/٩ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١١٨ ص ٥٠٥ .
 - (٦) نقض ١٩٤٨/٦/١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦١٤ ص ٥٧٩ .

أما إذا دفع المتهم بأن النسيك زور في عنصر هام منه مثل زوير التوقيع ، أو القيمة ، أو التاريخ . أو اسم المسحوب عليه ، أو اسم المستفيد ... فإن ذلك يكون دفعا جوهريا يخضع للقواعد العامة في الطعن بتزوير أى مستند هام في الدعوى . ويكون اغفال الرد غابة قصورا في التسيب وأخلالا بحق الدفاع^(١)

ومتى كان الدفع جديبا وجب تحقيقه بالأساليب المؤدية الى ذلك وعدم الفصل في الدعوى الى حين البت برأى حاسم في هذه النقطة الأولية أو الفرعية بحسب الأحوال . وهى تعتبر أولية اذا كان الفصل فيها يدخل في اختصاص نفس المحكمة المطروحة عليها دعوى إصدار الشيك بدون رصيد ، حين أنها تعتبر مسألة فرعية اذا كانت دعوى جنائية بتزوير الشيك ، وعندئذ تبعن إيقاف الدعوى الأصلية الى حين الفصل في دعوى التزوير هذه .

وفي الحالتين يتمتع على المحكمة المطروحة عليها الدعوى الأصلية الفصل فيها الى حين البت في موضوع الدفع بالتزوير . أو في موضوع دعوى التزوير اذا كانت مطروحة على القضاء الجنائي ، فإذا تسكك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن الشيكات موضوع الاتهام لم تصدر منه ، وطعن عليها بالتزوير ، فأحيلت الى قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى انتهى في تقريره الى أن الطاعن لم يحرر بيانات سلب هذه الشيكات ، وأرجأ البت في أمر التوقيعات الى حين موافاته بأوراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن ... ولكن المحكمة لم تعمل على تحقيق هذا الطلب ولم تعرض اطلاقا لهذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان والاخلال بحق الدفاع (٢) .

وهذا كله يصح بطبيعة الحال اذا كان الطعن بالتزوير جديبا يؤيده الظاهر من جهة . ويحتاج من جهة أخرى الى خبرة فنية للبت فيه . أما اذا كان الوضع غير ذلك فان الأمر مختلف ، وبالتالي لا داع للأنصاف ولا للخبرة .

(١) تقضى ١٩٧٨/١٠/٣٠ احكام النقض من ٢٩ رقم ١٥٢ من ٧٥٧

(٢) نقض ١٩٧٢/١١/٥ احكام النقض من ٢٣ رقم ١٥٢ من ١١١٨ .

ومن ذلك اذا دفع المتهم بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به ، وأن تاريخ اصداره كان مثبتا تحت توقيعه . ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا المتهم الى اتخاذ طريق الطعن بالتزوير ولكن المحكمة ردت على هذا الدفع بأنها لم تتبين من الاطلاع على الشيك ما ينم عن أنها كانت تحمل تاريخا آخر أسفل امضاء المتهم على نحو مازعم . كما استدلت المحكمة من ابداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة على فساد ذلك الادعاء فان قضاءها يكون سليما لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم باجابة طلب ندب خير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، وما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا يستطيع المحكمة بنفسها أن تشرح طريقها لابداء رأى فيها^(١) .

* * *

واذا دفع صاحب الشيك بأنه وقع عليه تحت تأثير اكراه ، أو طرق احتمالية ، أو تهديد معاقب عليه ، أو أن المستفيد حصل على هذا الشيك بطريق الغش والتدليس^(٢) ، أو نحو ذلك كان مثل هذا الدفع جوهريا فيتعين على المحكمة تحقيقه والتعرض له في أسباب حكمها قبولاً أو رفضاً . فاذا أعرضت عنه كلية ، أو ردت عليه بأسباب قاصرة مشوبة بعيب من عيوب التسيب المختلفة كان حكمها معيباً^(٣) .

ولا يشترط تحديد نوع الضرر الذي لحق المجنى عليه ، اذ الضرر هنا ركن مفترض كما قلنا^(٤) .

ولا تشترط الاشارة الى عدم علم المستفيد بحقيقة الواقع ، أي تقي علمه به ، لأن ذلك لا يؤثر في الجريمة وجوداً أو عدماً .

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٣٣ من ١١٣٦ .
وللمزيد راجع مؤلفنا « ضوابط تسيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق » طبعة ٢ سنة ١٩٧٧ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، ٢٠٢ - ٢٠٤ ، ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) نقض ١٩٧٥/٢/٧ أحكام النقض س ٢٦ رقم ٤٣ ص ١٩٧ .

(٣) نقض ١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٠٠ ص ٥٢٤ .
و ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ رقم ٤٣ ص ٧٦١ و ١٩٨٠/١٢/١٨ س ٣١ رقم ٢١٣ ص ١١٠ .

(٤) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٦٤ ص ١٠١ .

الباب الخامس في خيانة الأمانة (المادة ٣٤١ ع)

أشرنا فيما سبق الى أن تمييز أركان جريمة خيانة الأمانة عن السرقة تمييز حديث نسبيا ، يرجع الى تشريع الثورة الفرنسية . فقد كانت أغلب الأفعال المعاقب عليها الآن بوصفها خيانة أمانة تدخل تحت وصف جريمة سلب مال الغير بوجه عام كما كان يعرفها القانون الروماني *furtum* . فلم تكن هذه الجريمة هي فعل انتزاع الحيازة فحسب *contrectatio* بل كانت تشمل أيضا بعض أفعال تبديد مال الغير بسوء نية (١) . كما كان الكثير من هذه الأفعال يفلت من العقاب كلية ، ويمد مجرد أفعال غش وتدليس مما يستوجب المساءلة المدنية فحسب .

وظلت الحال في جوهرها على هذا المنوال في تشريع النظام القديم في فرنسا . وعند وضع تشريع الثورة في سنة ١٧٩١ تضمن لأول مرة النص على عقاب خيانة الأمانة بوصفها جريمة قائمة بذاتها تمييز عن جريمة أخرى من جرائم سلب مال الغير ، وهي السرقة ، بفعل السلب الذي يتميز به النصب أيضا . ولكن التسليم يكون هنا بمقد من عقد الأمانة ، ولا يكون نتيجة أية طرق احتيالية كما في النصب .

ويمكن القول في معرض التفرقة بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة من زاوية الفعل المادى في كل منها أن ما يصدر من الجاني في السرقة هو انتزاع حيازة المال بغير رضا المجنى عليه ، وفي النصب هو الاستيلاء على حيازته برضا صاحبه نتيجة للاحتيال ، أما في خيانة الأمانة فهو الاحتفاظ بالحيازة بعد تسليم المال بمقتضى عقد أمانة معين ، وكل ذلك للوصول الى غاية مشتركة واحدة هي تملك مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(١) *Contrectatio rei fraudulosa liveri faciendi gratia.*

وقد كان عقد الأمانة في التشريع الفرنسي في مبدأ الأمر هو عقد الوديعة فحسب ، ثم أضيف اليه في المادة ٤٠٨ من تشريع سنة ١٨١١ عقد الاستصناع بأجر ، ثم أضاف قانون صدر في سنة ١٨٣٢ عقود الإيجار والوكالة والاستصناع ولو بغير أجر ، وأخيرا أضاف قانون صدر في سنة ١٨٦٣ الى عقود الأمانة عقدي الرهن وعارية الاستعمال ، فاتخذت المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات هناك بذلك شكلها الأخير الذي أخذنا عنه أحكام خيانة الأمانة في قوانيننا المتعاقبة . والذي انتهت اليه المادة ٣٤١ من القانون الحالي .

ولكن مع استقرار التمييز بين هذه الجريمة وبين السرقة والنصب من ناحية طبيعة الفعل المادى في كل من هذه الجرائم الثلاث الا أنه يجمع بينها أنها تقع كلها بنية تملك مال منقول مملوك للغير ، ولذا اعتبرها الشارع متماثلة في أحكام العود . كما يميل الرأي السائد الى معاملتها كلها على قدم المساواة فيما يتعلق بشرط الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى الجنائية عنها عند وقوعها على الأزواج أو الأصول أو الفروع على ما وضحناه في حينه .

وسنعالج أحكام خيانة الأمانة في فصول أربعة على النحو الآتى : -

الفصل الأول : في أركان خيانة الأمانة والشروع فيها .

الفصل الثانى : في الخيانة التامة للأمانة وعقوبتها .

الفصل الثالث : في طبيعة الجريمة وتحديد تاريخ ارتكابها .

الفصل الرابع : في بيانات حكم الادانة فيها .

الفصل الأول

في أركان خيانة الأمانة وعقوبتها

نصت المادة ٣٤١ على أن « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرارا بمالكيها أو أصحابها أو واضى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة ، أو الاجارة ، أو على سبيل عارية الاستعمال ، أو الرهن ، أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها ، أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس . ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » .

ويمكن استنادا الى هذا النص تعريف خيانة الأمانة بأنها « كل اختلاس أو تبديد أو ما في حكمهما لمال منقول سلم الى الجاني بعقد من عقود الأمانة اضرارا بمالكة أو بحائزه » .

ومنه يتضح أن أركان الجريمة خمسة كالآتي :

الركن الأول : تسليم المال الى الجاني بعقد من عقود الأمانة .

الركن الثاني : فعل مادي هو اختلاس هذا المال أو تبديده أو استعماله استعمالا يحد في حكم التبديد .

الركن الثالث : وقوع هذا الفعل على مال منقول للغير .

الركن الرابع : أن يلحق المجنى عليه ضرر .

الركن الخامس : توافر القصد الجنائي .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث مستقل على التوالي .

المبحث الاول

تسليم المال بعقد امانة

ينبنى في جريمة خيانة الأمانة أن يكون المجنى عليه قد سلم المال الى الجاني بعقد من عقود الأمانة ، وهو ما يقتضى بحث ماهية التسليم ، ثم عقود الأمانة ، وأخيرا بحث بعض القواعد العامة التى تحكم هذه العقود فى نطاق جريمة خيانة الأمانة .

المطلب الاول

ماهية التسليم فى خيانة الأمانة

يلزم أن يحصل تسليم المال الى الجانى ، والتسليم هو كما قلنا العنصر المميز لخيانة الأمانة عن السرقة ، فاذا اتفق التسليم كلية فواقعة الاختلاس سرقة لا خيانة أمانة . ولذا لا يمكن أن تكون الواقعة سرقة وفى نفس الوقت خيانة أمانة ، فالتعدد المعنوى بينهما غير متصور الوقوع ، لانه اما أن يسبق الاختلاس تسليم ناقلا للحيازة المؤقتة بعقد من عقود الأمانة ، فتكون واقعة الاختلاس خيانة أمانة ، واما ألا يحصل تسليم مطلقا ، أو تسليم ناقلا لليد العارضة فصعب فتكون الواقعة سرقة مجردة .

والتسليم يكون هنا بعقد ناقلا للحيازة المؤقتة ، فاذا كان ناقلا للحيازة المادية أى اليد العارضة فصعب كما بحثناها فى السرقة فواقعة الاختلاس تظل سرقة لا خيانة أمانة ، وأما اذا كان ناقلا للحيازة التامة ، كما هى الحال فى البيع أو الهبة ، فهو يحول دون قيام الجريمتين معا : السرقة وخيانة الأمانة ، ولكنه لا يحول دون قيام النصب بشرط وقوعه نتيجة احتيال ، وقد أشرنا الى ذلك فيما سبق (١) .

فقصارى القول اذن أن الصفة المميزة للتسليم هنا هى أنه لا يعطى الجانى سوى الحيازة المؤقتة على المنقول أى حيازته اياه على ذمة مالكه ، وهى تتضمن الالتزام برده الى هذا الأخير ان عاجلا أو آجلا . وقد قلنا

(١) ولذا فقد سبق أن رأينا أن التعدد المعنوى متصور الوقوع بين خيانة الأمانة والنصب وبين السرقة والنصب (ص ٤٨٧) .

فيما سبق ان الحيابة المؤقتة يميزها عن الحيابة التامة توافر عنصرها المادى *Le corpus* دون المعنوى *L'animus domini* اذ ينتفى فيها اعتقاد الحائز أنه يحوز الشيء بوصفه مالكا . وتفسير هذه الحيابة المؤقتة الى تامة هو الأمر الآثم الذى يخرطه القانون هنا .

وينبغى أن ينصب التسليم فى خيانة الأمانة على نفس النىء المختلس والذى انتقلت حيازته مؤقتا الى الأيمن . فاذا سلم انسان سترته الى كواء لكيها ولكنه نسي بداخلها حافظة نقوده فاختلسها الكواء أو اختلس شيئا مما فيها ، فالواقعة سرقة فى القانون بمقتضى المادة ٣١٨ ع والأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٨ الخاص بالعمور على الأشياء المفقودة : لا خيانة أمانة ، لأن التسليم هنا انصب على السترة وحدها لا على حافظة النقود التى لم تكن موضوع عقد الأمانة ولم يشملها التسليم .

ويقع تسليم المال من المجنى عليه نفسه كما هى العادة ، وانما قد يقع أيضا من شخص آخر يسلمه الى الجانى كىما يحتفظ به على ذمة مالكة أو يوصله اليه . كالبائع الذى قد يسلم سلعة معينة الى مستخدم فى المتجر لتوصيلها الى مالكةا وهو المشتري ، أو كالمشتري الذى يسلم الثمن الى صراف المحل التجارى لتوصيله الى البائع . كما قد يقع تسليم المال من شخص لا يملك عليه بدوره سوى الحيابة المؤقتة كمستأجر المال يؤجره من باطنه الى مستأجر جديد ، أو كمستعير يميزه بدوره الى مستعير آخر ، أو كالمودع عنده يودعه من جديد عند مودع لديه ثانٍ وهكذا .

التسليم المعنوى

من المتيق عليه أن التسليم فى خيانة الأمانة قد يكون ماديا ، أى بنقل الشيء من يد الى يد كما هى الحال فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون معنويا صرفا غير مصحوب بفعل مادى ، وذلك بخروج الشيء خروجا حكما بتصرف قانونى من حيازة الحائز مع بقاء يده عليه كما كانت . ذلك أن التسليم المعنوى هو عبارة عن مجرد تغيير فى صفة الحيابة من تامة الى مؤقتة . ومن صورة أن يشتري مشتر سلعة معينة من تاجر بمقد بات ،

ولا ينسلمها على الفور بل يتركها ودية لدى البائع ، فهذا الأخير يعد خائناً الأمانة إذا بددها أو اختلسها من صاحبها وأنكرها عليه (١) . ومثل ذلك إذا ترك المشتري السلعة عند البائع رهنا في مقابل باقى الثمن ، أو إذا تركها لديه لاستصناعها ، كمن يشتري قطعة قماش من « تاجر وترزى » ويتركها عنده لتفصيلها له .

وقد قضى بأن زارع الأرض إذا التزم بدفع قيمة الأجرة عينا ، مثلا كمية معينة من القطن ، ثم احتفظ بنصيب المالك ودية بين يديه حتى يتم التصرف فيه ، يكون خائناً الأمانة إذا تصرف بعد ذلك في هذا القطن دون موافقة المالك واستولى على الثمن لنفسه (٢) ، والتسليم هنا معنوى بعث كما هو ظاهر .

ومن صور التسليم المعنوى أن يعين أحد حائزى المنقولات الشائعة المتنازع عليها حارسا عليها الى حين الفصل في النزاع ، فان صفته في الحيازة تنقلب من تامة الى مؤقتة مع أنه لم يحصل تسليم ماذى اليه ، وبالتالي يعد خائناً للأمانة اذا تصرف فى شيء منها قبل أن يقضى فى النزاع نهائيا ، أو بعد اذ يقضى بعدم ملكيته لها . وقد يقع التسليم المعنوى على قيميات أو مثليات بشرط أن يلتزم الأمين برد الشيء الى صاحبه .

التسليم الرمزى

قد يكون التسليم الى الأمين رمزيا صرفا ، فلا يقع تسليم فعلى للأشياء موضوع عقد الأمانة ، بل تسلم له أشياء أخرى تعد رمزا لها ، فتعفى عن التسليم المادى ، ومن ذلك تسليم السندات المعطاة عن البضائع والمهود بها الى أمين النقل ، أو المودعة فى المخازن ، فهو يقوم مقام تسليم البضائع ذاتها (م ١/٩٥٤ مدنى) . كما أن مفتاح المخزن أو الخزائنة يشبه تذكرة أمين النقل من ناحية أن تسليم أى منهما يجعل حائزها صاحب حيازة رمزية للمنقول ليس فى يده فعلا (٣) . وانما ينبغى

(١) نقض ١٤/٣/١٩٥٠ احكام النقض س ١ رقم ١٣٦ ص ٤٠٦ .

(٢) نقض ١٦/١/١٩٥١ احكام النقض س ٢ رقم ١٩٤ ص ٥١٨ .

(٣) نقض ٣٠/١/١٩٤٧ مجموعة حاصم كتاب ١ رقم ٤٧ ص ١٢٦ .

في جميع الأحوال أن يكون التسليم الرمزي معبرا عن تسليم فعلى ،
ونقل حقيقى للحيازة المؤقتة الى الأمين ، والا فلا تقوم الجريمة ، فهو
قرينة قانونية على التسليم الفعلى ، ولكن غير قاطعة ، فللاأمين أن يثبت
بكافة الطرق أن الأشياء موضوع هذه الأمانة لم تصل الى حيازته الفعلية
لسبب أو لآخر .

المطلب الثانى

عقود الأمانة

تستلزم المادة ٣٤١ تسليم المال الى الحائز بعقد من عقود الأمانة
وهى : « الوديعة ، أو الاجارة ، أو على سبيل عارية الاستعمال ، أو
الرهن ، أو اذا كانت سلمت له بصفته وكيلأ بأجرة أو مجانا بقصد عرضها
للبيع أو بيعها ، أو استعمالها فى أمر معين .. » أى أن القانون قد حدد
العقود التى ينبغى أن يتم التسليم بمقتضاها فى هذه الجريمة بستة عقود
وهى الوديعة ، والاجارة ، وعارية الاستعمال ، والرهن ، والوكالة ،
والعمل . ويلزم أن نشير ابتداء الى حقيقتين رئيسيتين فى شأنها :

الحقيقة الأولى : أن هذه العقود واردة على سبيل الحصر لا المثال ،
فلا محل للتوسع فيها أو للقياس عليها (١) ، ولو أنه يندر فى العمل قيام
عقود للأمانة غيرها .

ويميل بعض الشرائع الأجنبية الى تقرير العقاب فى كل حالة يوجد
فيها أى مال منقول تحت يد المبلد بصفة أمانة دون أى تحديد لأنواع
العقود . ومنها القانون البلجيكي الصادر فى سنة ١٨٧١ (م ٤٩١) ،
والبولونى الصادر فى سنة ١٩٣٣ (م ٢٦٢/٢) ، وإن كانا مع ذلك يتطلبان
حصول التسليم السابق للمنقول الى الجاني ، والقانون الايطالى الصادر
فى سنة ١٩٣٠ (م ٦٤٦) ، وهو لا يأبه بنوع العقد ولا حتى بحصول
التسليم . وقد أخذ بوجهة النظر هذه المؤس الساج لتوحيد قانون

(١) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٧٩ ص ٨١٥ .
و ١٩٧٠/٣/٢ ص ٢١ رقم ٨١ ص ٣٢٥ .

المقوبات الذى عقد بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٣٨ (١) •

والحقيقة الثانية : هى أن مناط العقاب فى هذه العقود جميعا ليس فى مجرد الفس أو التدليس ، بل فى الاعتداء على ملكية الغير • لذا ينبغى أن ينصب الفعل المادى فيها على سلب مال الغير - أى ملكية الرقبة - لا على مجرد مخالفة شروط التعاقد ، بالفئة هذه المخالفة ما بلغت من الخطورة ومن الأضرار بثروة مالك المال (٢) •

بقى أن نمر على هذه العقود الستة مورا سريعا بقدر ما تعيننا فى جريمة خيانة الأمانة فيما يلى :

العقد الأول الوديعة

عرفت المادة ٧١٨ من القانونى المدنى الوديعة Dépôt بأنها « عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يرده عينا » • وقد نظمت أحكام الوديعة المواد من ٧١٨ الى ٧٣٨ من القانون المدنى • وقد أصبحت الوديعة عقدا رضائيا فى قانوننا بعد أن كانت عقدا عينيا لا يتم الا بالتسليم فى القانون المدنى السابق ، أخذا بتقليد روماني بالم ظل باقيا بعد أن اختفى ما يبرره (٣) •

والتزام المودع عنده برد الشيء بعينه الى المودع عند طلبه شرط أساسى فى الوديعة ، فاذا انتهى هذا الشرط وجاز للمودع عنده أن يرد المسال أو قيمته أو ما يماثلته انتهى معنى الوديعة • ولذا قضى بأنه اذا سلم القطن الى محلج بموجب إيصالات ذكر فيها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ، ثم تصرف صاحب المحلج فى القطن بدون إذن صاحبه ، فلا يعتبر ذلك تبديدا (٤) •

(١) جلسة ١٩٣٨/١/١٨ راجع ص ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٧١ من اعمال المؤتمر •

(٢) نقض ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض ص ١٩ رقم ٦٤ ص ٢٤٤ •

(٣) راجع مجموعة الاممال التحضيرية للقانون المدنى ج ٤ ص ٤٠٧ •

(٤) نقض ١٩٣١/١٢/٢١ مج ص ٣٣ عدد ١٧٦ ص ٨ •

كما أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر أركان الجريمة في حق المتهم بما أثبت من اقرارها بوجود منقولات المدعية بالحق المدني في العجبرة التي تقطنها وزوجها والمحقق بمنزلها ، ومن أنها لم تمكن المدعية بالحق المدني من دخول هذه العجبرة ولا من مجرد محتوياتها ومما أبدته من استعدادها لحراسة ما بها من منقولات ، وذلك دون أن يدلل على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا وانتقال حيازة المنقولات الى المتهمه على نحو يجعل يدها عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكها إياها وحرمان صاحبتها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائي في حقها ، فإنه يكون معييا بالقصور بما يطله ويوجب نقضه^(١) .

وقد نصت المادة ٧٢٥ مدني على أنه « إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أي شيء آخر مما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده مأذونا له في استعماله اعتبر العقد قرضا » . وهو نص يترتب عليه انتفاء الجريمة عندئذ مهما امتنع المودع عنده عن الرد أو عجز عنه ، ويوصف هذا العقد أحيانا بأنه وديعة ناقصة *Depôt irrégulier* ، وما يميزها عن الوديعة التامة هو الاذن للمودع عنده باستعمال النقود ، بحيث إذا انتفى هذا الاذن ظل العقد مع ذلك وديعة بمعناها الصحيح ، ويكون امتناع المودع عنده عن الرد مما تتحقق به عناصر الجريمة^(٢) .

وإذا كانت الوديعة من القيميات ، ولكن أبيع للمودع عنده أن يرد قيمتها في حالة التلف أو الهلاك ، فإن العقد يكون مع ذلك وديعة تامة ، ومن ذلك ما قضى به من أن جهاز الزوجة من القيميات ، وأنه إذا سلم والد الزوجة الى زوج ابنته هذا الجهاز بموجب عقد وديعة فتصرف فيه هذا الأخير عد مبددا ، دون أن ينفي ذلك « مجرد الاشتراط على رد قيمة الشيء إذا فقد ، لأنه نص على أن الرد يكون عينا ما دام الشيء موجودا^(٣) » .

(١) نقض ١٩٧٦/١/٢٥ طعن رقم ١٥٦٢ س ٤٥ ق (غير منشور) .

(٢) نقض ١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ رقم ٧٣ ص ٣٠٨ .

(٣) نقض ١٩٤٩/٦/٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩٢٣ ص ٩١٢

و ١٩٦٩/١٢/١٢ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٩٦ ص ١٤٣٤ .

ومما يتصل يبحث متى تتوافر الوديعة ، تسليم حرز مغلق الى شخص مع احتفاظ مالكه بفتاحه ، وبالعكس تسليم المفتاح مع الاحتفاظ بالحرز ، والمبرة هي بالبحث عن الهدف من التسليم وطبيعته وآثاره ، وقد عالجنا ذلك عند الكلام في تطبيقات ربط فعل الاختلاس بنظرية الحيازة المدنية في جريمة السرقة •

وانما يكفي أن نذكر هنا أنه لا يلزم في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا ، بل يكفي التسليم الاعتباري اذا كان المودع لديه حائزا من قبل (١) •

الوديعة الاضطرارية او اللازمة

هي وديعة قد تنشأ عن ظروف قهرية تضطر الانسان الى ايداع ماله عند أول من يصادفه وقبل الايداع لديه (٢) ، كما في حالة حصول حريق أو فيضان أو حوادث نهب ... وهي تخضع للأحكام العامة في الوديعة ، الا أنه يجوز اثباتها بالبينة بالغة ما بلغت قيمتها ، لتعذر الحصول على دليل كتابي في الظروف التي تنعقد فيها •

وتشبه الوديعة الاضطرارية أو تعد نوعا منها الوديعة الجارية ، مثل وديعة أمتعة المسافر اذا نزل في خان أو فندق (٣) ، وهي أيضا يجوز فيها الاثبات بالبينة بالغة ما بلغت قيمتها ، لأن العرف لم يجر فيها على أخذ دليل كتابي ، ولأنه يصعب فيها التعامل بالكتابة •

وتسرى أحكام الوديعة الجارية على المحلات التي ينزل فيها المسافرون وان لم يقدم لهم فيها الطعام ، وعلى الغرف المفروشة • ولكنها

(١) نقض ١١/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ رقم ٢٦٢ ص ١٢٣٩ •

(٢) بودري لاكانتري وفاهل فقرة ١١٨٢ •

(٣) وبلاحظ أن المادة ١٠٧ مدني نصت في فقرتها الأولى على أنه « يكون اصحاب المادق والخانات وما مالها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الاشياء التي يأتي بها المسافرون والنزلاء مسئولين حتى من فعل المترددين على الفندق أو الخان » • وقد وضعت المادتان ١/٧٢٧ و ٧٢٨ قيودا معينة على مدى هذه المسؤولية •

وهي بطبيعة الحال مسئولية مدنية صرف مبنية على قرينة الإهمال في الحراسة •

لا تنطبق على أصحاب المحلات التي يمكث فيها الأشخاص فترة قصيرة دون إقامة كالأندية والمطاعم والمقاهي والملاهي بلأن ما يكون مع الرواد منها من سلع مختلفة ، كالمعاطف والقفازات والعصى ، لا يسلم الى أصحاب هذه المحال بل يبقى في حيازة أصحابها وتحت حراستهم (١) . فإذا اختلس انسان أو أحد من العمال شيئا منها فالواقعة سرقة ، أما اذا أودعت هذه الأشياء ايداعا فعليا بتسليمها في الأمانات واختلس من سلمت اليه شيئا منها ، فالواقعة خيانة أمانة لا سرقة .

وقد قضى بأنها تعد ودیعة اضطرارية تقلت من قيود الالابات بالكتابة أن يودع شخص عند آخر تربطه به صلة عمل مبلغا من النقود ليحفظه لديه الى الصباح ، لمناسبة مييتهما معا في غرفة واحدة بإحدى القرى ، فيأخذه ويفر به ، وتكون الواقعة على هذا النحو خيانة أمانة لا سرقة (٢) .

الوديعة القانونية

بجانب الوديعة التي يكون مصدرها عقد توجد وديعة مصدرها القانون وتسرى عليها بطبيعة الحال أحكام خيانة الأمانة كالوديعة العقدية، ومن صور الوديعة القانونية أن يكون لقاصر اموال في يد وليه الشرعى . ويلاحظ أن الولي الشرعى لا يعتبر خائنا الأمانة اذا تصرف فيها دون اذن المحكمة المختصة ، بشرط أن يكون عدلا مستورا الحال ، أخذا بقاعدة شرعية مقررة وهي قرينة لمصلحة الولي غير قاطعة .

ويمد كذلك مودعا لديهم قانونا الأمانة الحكوميون على الودائع والأوراق المكلفون بحكم وظائفهم بالمحافظة عليها : وبشرط حصول التسليم اليهم . الا أن المادة ١١٢ ع تماقب على ما يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمانة على الودائع أو الصيارفة من اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال التي في عهدهم بوصف ذلك جناية اختلاس ، وهي صورة مشددة من صور خيانة الأمانة .

(١) راجع محمد كامل مرسى « العقود المسماة » طبعة سنة ١٩٤٩

فقرة ٣٣٧ ص ٤٤٤

(٢) تقضى ١٩٣٥/٥/٢ المحاماة س ٥١ ص ٤٤١ .

الحراسة

من المتفق عليه أن أحكام خيانة الأمانة تسرى على الحراسة
sequestré بوصفها صورة خاصة من الوديعة ، أو بعبارة أدق هي عقد
يجبها مع الوديعة نوع واحد ، وكل الفارق بينهما هو أن الحارس
مكلف بإدارة المال ورده الى من يثبت له الحق فيه ، لأنها تكون عادة
على الأموال المتنازع عليها .

والحراسة اما أن يحدد نطاقها المقد أو نص القانون ، وبحسب
مصدرها تكون عقدية أو قانونية أو قضائية . وتكون الحراسة عقدية
كما في حالة اتفاق اثنين متنازعين على مال على ايداعه عند ثالث حتى ينتهي
النزاع ، فاذا لم يتفقا على ذلك جاز للقضاء أن يعين حارسا للمحافظة
على حقوق الطرفين حتى يتم الفصل فيه .

ومجرد الاخلال بما قد يفرضه حكم تعيين الحارس القضائي من
واجب ايداع الربح أو الثمن في خزانة المحكمة لا يفيد بذاته ارتكاب
جريمة التبديد ، بل لا بد أن يثبت أن مخالفة الحارس لهذا الواجب قد
أملأها عليه سوء القصد ونجم عنها ضرر بالمجنى عليه (١) .

وتعد الحراسة على الأموال المحجوز عليها حراسة قانونية لأن
قانون المرافعات فرض اقامتها (٢) . وهي تخضع لقواعد خاصة بها بوصفها
من ضمن اجراءات التنفيذ على أموال المدين . ومن المتفق عليه أن
أفعال التبديد لها هنا مدلول واسع ، وإن كانت في النهاية تخضع لحكم
المادة ٣٤١ ع إذا لم يكن الحارس هو المالك ، ولحكم المادتين
٣٤١ و ٣٤٢ إذا كان الحارس هو نفس المالك . وهذه المادة الأخيرة
تقيم جريمة على حدة تعد ملحقمة بخيانة الأمانة ، ولنا عودة إليها في
الباب المقبل .

(١) تقص ١٩٦٤/٢/٤ أحكام النقض س ١٥ رقم ٢٤ ص ١١٨ .

(٢) راجع محمد كامل مرسى المرجع السابق فقرة ٣٧٦ ص ٤٩١ .

العقد الثاني الإيجار

ينبغي التمييز بين إيجار الأشياء وإيجار العمل ، والمقصود هنا إيجار الأشياء فحسب ، أما إيجار العمل فقد أشارت إليه المادة ٣٤١ في ذيل احصائها لعقود الأمانة . وقد عرفت المادة ٥٥٨ من القانون المدني الإيجار بأنه « عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم » ، ويختلف الإيجار عن عارية الاستعمال في أن الأجرة ركن لازم فيه بينما عارية الاستعمال تكون بلا مقابل . وتقع جريمة التهديد سواء أكان الشيء المؤجر مالا أم عقارا ، ما دام محل الفعل المادى منقولا ، فمن يستأجر منزلا ، وهو عقار بطبيعته ، وينزع منه أجزاء أو أحجارا أو أخشابا ويستولي عليها يعد مبددا .

وقد قضى بأن جريمة التهديد لا تقوم ما دامت مدة الإيجار لم تنته بعد ، لأن المستأجر مسئول عن رد ما تسلمه الى صاحبه في نهاية هذه المدة ، فلا يمكن القول بتوافر سوء النية عنده قبل ذلك ، وسوء النية شرط ضروري في جريمة التهديد (١) . وهذا الرأي لا يمكن قبوله على إطلاقه ، والأمر رهن بشبوت وقوع الاختلاس أو التهديد مع سوء النية ، وتوافر الضرر المحقق أو المحتمل . فاذا أمكن اثبات العناصر المطلوبة قبل انتهاء مدة الإيجار فليس هناك مانع من امكان القول بتكامل الجريمة منذ تاريخ وقوع الفعل المادى .

كما قضى أيضا بأن النص في المقد على دفع قيمة الشيء محل التماقد في حالة عدم رده لا ينفي أن تكون نية العاقدین قد انصرفت الى اعتبار العقد إيجارا . واستخلاص هذه النية مما يسوغها أمر تقديرى متروك لمحكمة الموضوع (٢) .

(١) تقض ١٩٢٩/٤/٤ المحاماة س ٩ عدد ٥٤٧ ص ٨٣٥ .

(٢) تقض ١٩٦٨/٤/١٥ احكام النقض س ١٦ رقم ١٠ ص ٤٦٤ .

العقد الثالث عارية الاستعمال

عرفت المادة ٦٥٣ مدنى عارية الاستعمال *prêt à usage* بأنها « عقد يلتزم به المعيّر ان يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو غرض معين على أن يردّه بعد الاستعمال » . وقد كانت العارية عقدا عينيا يتم بالتسليم فى القانون المدنى القديم ، ثم جعلها القانون الحالى عقدا رضائيا يتم بتلاقى الايجاب والقبول .

وتنبغى التفرقة بين عارية الاستعمال وهى ترد على المنفعة فحسب وتنقل الحيازة المؤقتة ، وعارية الاستهلاك وهى ترد على ملكية الرقبة وتنقل الحيازة التامة . فهذه الأخيرة فى حقيقتها الفعلية قرض ، والإصل فيها أن تكون بلا فائدة الا اذا نص على خلاف ذلك ، وقد أدمج القانون المدنى الحالى أحكامها فى أحكام القرض .

وفىصل التفرقة بين نوعى العارية لا يثير صعوبة ما فى المتاد . لأنه اذا نصب الاتفاق على رد الشئ بذاته فهو يتضمن عارية استعمال ، أما اذا انصب على رد ما يماثله عينا أو ثمنه فقد عارية استهلاك أى قرض . والقرض كما نعلم ينقل الحيازة التامة ، فلا يعد من عقود الأمانة . واذا تضمن العقد التزام المستعير برد الشئ عينا ما دام موجودا ، وبرد قيمته اذا فقد أو هلك ، فإن هذا الشرط لا ينفى عن العقد صفته كعارية استعمال لا استهلاك ما دام الأصل هو الرد عينا . وهى قاعدة عامة مرتبنا تطبيقاتها فى الوديعة والايجار .

وأخيرا لا ينبغى الخلط بين عارية الاستعمال - وهى تتضمن تسليم الشئ الى آخر لاستعماله بعيدا عن رقابة صاحبه - وتسليم الشئ اليه بقصد تمكين يده المارضة لتجربته تحت رقابة صاحبه . ففرق بين اعارة سلمة الى شخص لاستعمالها بدون مقابل ، وبين تسليمها اليه لتجربتها لحظات معدودة بنية بيعها اليه وقبل الاتفاق على الثمن . فاختلاس السلمة فى الحالة الأولى يعد خيانة أمانة ، أما فى الحالة الثانية فيعد سرقة .

المقد الرابع الرهن

الرهن الذى أشارت اليه المادة ٣٤١ ع هو الرهن الحيازى دون التأمين . والرهن الحيازى يقع على عقار كما قد يقع على منقول ، ويتضمن التنازل عن الحيازة المؤقتة الى المرتهن . أما الرهن التأمينى فيقع على المقار دون المنقول ولا ينقل الحيازة الى المرتهن . وقد عرفت المادة ١٠٩٦ مدنى الرهن الحيازى Nantissement بقولها انه « عقد به يلتزم شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره اد يسلم الى الدائن أو الى أجنبى يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين ، أو أن يتقدم الدائن الماديين والدائنين التالين له فى المرتبة فى اقتضاء حقه من ثمر هذا الشيء فى أى يد يكون » .

فمقد الرهن الحيازى يتضمن التزاما صريحا بالرد (راجع م ١١٠٧ مدنى) ، ولا يجوز الاتفاق على أن يصبح الدائن مالكا للمال عند عدم سداد الدين ، ولكن المادة ١١٢١ مدنى نصت استثناء على أنه :

١ - يجوز للدائن المرتهن اذا لم يستوف حقه أن يطلب من القاضى الترخيص له فى بيع الشيء المرهون بالمزاد العلنى أو بسره فى البورصة أو السوق .

٢ - ويجوز أيضا أن يطلب من القاضى أن يأمر بتملكه الشيء وفاء للدين على أن يحسب عليه بقيمته بحسب تقدير الخبراء . وجلى أن استيلاء الدائن على المال أو تصرفه فيه بدون استيفاء الاجراءات المطلوبة يمد حياة أمانة .

وقد حكم بأنه اذا تصرف الدائن المرتهن فى الشيء المرهون تصرف المالك فى ملكه بأن رهنه رهننا جديدا باسمه الخاص ، وفى وقت كان هو فى حالة عجز مالى ظاهر ، عد مرتكباً جريمة التهديد . لأن ذلك يتضمن من المتهم معاملة المال المرهون معاملة ملكه الخاص ، خصوصا فى ظروف

كظروفه التي كان محتما فيها ضياع الشيء المرهون (١) .

المفند الخامس الوكالة

عرفت المادة ٦٩٩ مدنى الوكالة Mandat بأنها « عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل » . وقد ينصب فعل الاختلاس أو التبديد فى الوكالة على المبلغ الذى تسلم الى الوكيل لاجراء العمل القانونى مثل شراء بضاعة (٢) ، أو على ثمن الشيء الذى وكل فى بيعه ، أو على النقود التى كلف بتحصيلها من العملاء ، أو حتى لو باع المسال الموكل ببيعته بأكثر من الثمن المتفق عليه واحتفظ بالفرق لنفسه دون علم الموكل . . وهكذا .

والأصل فى الوكالة أن تكون تبرعية (م ٧٠٩ مدنى) الا اذا اتفق على غير ذلك . وقد تكون الوكالة بأجر منتظم ، أو بأجر يدفع دفعة واحدة ، كما قد تكون بالعمولة . وقد قضى مرارا بأن الوكيل بالعمولة يسد خائنا الإمامة اذا اختلس الأشياء المسلمة اليه لنفسه ولم يسدد ثمنها عند مطالبته به (٣) .

وتميل المحاكم الى التوسع فى تحديد معنى الوكالة فتجعلها تنصرف الى كل تكليف صادر الى شخص بقبض مبلغ أو تحصيله لحساب شخص آخر (٤) . ومن صور هذا التوسع اعتبار الشريك الذى يتولى ادارة أموال الشركاء بوجه عام وكيلا عنهم ، بفض النظر عن نوع الشركة ، سواء أكانت شركة مساهمة أم توصية أم تسمية أم محاصة (٥) أم تضامن (٦) .

(١) نقض ١٩١٨/١١/٩ مج س ٢١ ص ٢ .

(٢) نقض ١٩٤٤/١٠/٣٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٥٢٢ .

(٣) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ رقم ٨٠٧ س ٤٦ ق و ١٩٢١/٦/٢٨ رقم ٧٤ س ١ ق و ١٩٣٢/١١/١٤ رقم ١٩ س ٣ ق .

(٤) نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ رقم ٣٦ ص ١٠٢ و ١٩٦٧/١١/٧ رقم ١٨ رقم ٢٢٦ ص ١٠٩٢ .

(٥) نقض ١٩١٧/٣/٣ الشرائع س ٤ رقم ١١٠ ص ٣٩٤ .

(٦) نقض ١٩٣٦/٦/١ المحاماة س ٧ رقم ٤ و ١٩٢٠/٥/٢٠ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١١١ ص ٢١٤ و ١٩٥٩/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٥٧ ص ٧١١ .

وذلك بشرط أن يتضمن عقد الشركة وكالات الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة . أو عند تسليم أحد الشركاء بصفته هذه شيئا من رأس مال الشركة فيعتبر وكيلًا ويقع اختلاسه المال تحت طائلة المادة ٣٤١ ع (١) . وعلى العموم تعتبر المحاكم الشريك في الشركة وكيلًا عن الشركاء عند عدم تعيين مدير لها . وقد قضى بأنه يعد مبدأ الشريك في استغلال مطحن إذا اختلس شيئا من المال المشترك (٢) ، ومثل الشريك في استغلال حديقة وورشة طوب (٣) . وحتى في فترة التصفية فإن موجودات الشركة تعتبر مملوكة لها لا ملكا شائما بين الشركاء ، فلا يحق لأحد منهم التصرف في شيء منها (٤) .

كما يعتبر الوارث وكيلًا عن باقي الورثة فيما يتعلق بالمنقولات الشائعة التي آلت إلى الجميع بالميراث (٥) . وقد قضى بأنه إذا تسلم أحد الورثة باعتباره نائبا عن باقيهم سندًا ببلغ ما لاستعماله في أمر معين ، فرفع بهذا السند دعوى باسمه شخصيا مدعيا أن هذا السند كان تحت يده هو ، وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة ، فإن هذا الشخص يكون قد غير حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . ويكون مختلسا هذا العمدة ، أي خائنا الأمانة (٦) . كما قضى بأن تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى المحامي لرفع دعوى استرداد لصالحها يعد توكيلا منها له لاستعمالها في أمر معين لمنفعتيها فاختلاسها يعد خيانة أمانة (٧) .

وقضى بأن تسليم المجنى عليها أوراق النقد إلى المتهم لابلدها بأوراق مالية بقيمة بقيمتها إنما هو تسليم بسيط لم ينقل إليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لترض وقتي هو ابدالها بأوراق مالية

-
- (١) نقض ١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ رقم ١٠٥ ص ٢٥٣ و ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ رقم ١٦٤ ص ٨١٨ .
 (٢) نقض ١٩٤١/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ رقم ٣٦ ص ١٠٢ .
 (٣) نقض ١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ١ رقم ٢٣٦ ص ٦٢٠ .
 (٤) نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢٥ ص ٨١١ .
 (٥) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ رقم ٢٦٨ س ٢ ق .
 (٦) نقض ١٩٣٦/١٠/٢٦ رقم ٢٠٧٩ س ٦ ق .
 (٧) نقض ١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٨٦ ص ١٣١٢ .
 (م ٣٦ - جرائم الأشخاص والأموال)

بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنيها المادى والمنوى للمضى عليهما كل بمقدار ما سلمه . ويصبح المتهم فى هذه الحالة وكيلًا عن كل منهما فى قضاء الغرض الذى تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين انتقلت اليه الحيازة لأقصى ، فإذا ما اختلس المال المسلم اليه طبقت فى حقه المادة ٣٤١ ع (١) .

وبأنه متى كان الثابت أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوم ، وقد عهد الى المتهم بأمانة صندوقها الا أنه لم يقم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، فإن الوقائع على هذا النحو تدل على قيام علاقة وكالة بالأجر بين أعضاء الجمعية وبين المتهم يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع . هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المشابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية (٢) .

وتسليم نقود الى شخص لشراء منقولات منزل الزوجية ، يعتبر توكيلا له بالشراء ، فإذا امتنع عن الشراء وعن رد النقود الى صاحبها رغم مطالبته يعتبر فعله خيانة أمانة (٣) . وكذلك تسليم نقود من شخص الى شخص لشراء بضاعة للاتجار فيها معا شركة فيما بينهما ، اذا كان المستلم لم يشتري البضاعة ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه فانه يعد مبديا لأن تسلمه المبلغ من شريكه انما كان بصفته وكيلًا له (٤) .

وتسرى فى شأن الوكالة قاعدة عدم التوسع فى تفسير التوكيل الخاص ، وضرورة التزام الوكيل فى تصرفاته الحدود المرسومة له فى عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم

-
- (١) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ احكام النقض س ١٧ رقم ٢٢٨ ص ١٢٠٣ .
ودارجع نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ رقم ١٣٣ ص ٧٠٣ .
(٢) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٢ احكام النقض س ٢٠ رقم ٢٩٩ ص ١٤٤٤ .
(٣) نقض ١٩٥٩/٦/١ احكام النقض س ١٠ رقم ١٣٢ ص ٥٩٥ .
(٤) نقض ١٩٧٦/٦/٧ طعن رقم ٢٨٩ س ٤٦ ق (غير منشور) .

التقيد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل ، بل يجب اعماله مع هذا
القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده .

ولذا قضى بأن قيام المتهم برهن القطن المعفوض يبيمه بقصد تحقيق
الغرض من التوكيل الذى كان يهدف اليه المدعى بالحق المدنى وهو
تمديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعى وللأموال الأميرية ، لا يعد
في صحيح القانون تبديدا معاقبا عليه جنائيا (١) .

تحويل ورقة تجارية الى آخر

يثار البحث أحيانا فيما يتعلق بتحويل كميالة أو سند اذنى أو شيك
الى آخر ليقبض قيسته بدلا من الدائن ، وهل يعد المحول اليه وكلاء عن
المحول أم لا . وفي الواقع ينبغي البحث عن نية المحول ، فإذا كان التحويل
مجرد توكيل بالقبض والتحصيل لحساب المحول فاختلاس المبلغ يعد
خيانة لهذه الوكالة (٢) . أما إذا كان المقصود منه تمليك المحول اليه المبالغ
الواردة بهذه السندات - سدادا لدين أو دفعا لثمن سلعة أو نحوهما -
فالوكالة تعد حينئذ منتفية بما يحول دون قيام الجريمة (٣) .

النيابة القانونية

الى جانب الوكالة العقدية توجد صور أخرى من الوكالة يحدد
القانون - لا العقد - نطاقها . وقد جرى الرأى على تسميتها بالنيابة
القانونية *Représentation légale* ، ومن صورها نيابة الولى والوصى
والقيم والحارس القضائى ، والسنديك أى وكيل الدائنين في اجراءات
التقليسة (٤) ، وذلك بالنسبة للأموال المسلمة اليهم لإدارتها . أما إذا كان

(١) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٤ ص ١٠٣٥ .

(٢) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٧ ص ٢٠ .

(٣) راجع جارسون فقرة ٤١٥ .

(٤) قد ينظر الى النيابة بالنسبة الى المصدر الذى يضى على النائب
سفة النيابة فتكون قانونية كما فى الولى ، وقضائية كما فى الوصى
والقيم والحارس . أما بالنسبة للمصدر الذى يحدد نطاقها فجميع
هذه الصور تعد نيابة قانونية . (راجع عبد الرزاق السنهورى
« الوسيط » ص ١٨٩ وهاش ١) .

تسليم المال لمجرد حفظه ورده عنا دون ادارته فتكون يدهم عليه يد مودع لديه لا نائب ، وفي الحالين يكون الاستيلاء على المال خيانة للأمانة .
ومن المتفق عليه أن أحكام خيانة الأمانة تسرى على جميع هؤلاء ، إذا اختلس أحد منهم شيئا من أموال من ينوب عنه . ولذا قضى بإدانة وصي لأنه اختلس شيئا من مال القاصر (١) ، وأيضا بإدانة مشرف اتفق مع الوصي ويد شيئا من مال القاصر (٢) .
وفي ظل نظام الوقف كان ناظر الوقف نائبا عن جهة الوقف (٣) ، وكان بعض الآراء يرى اعتباره نائبا عن المستحقين (٤) .

وإذا تمددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا فإن تخلف أحدها لا ينهض لاسقاط الوكالة ما دام المال قد بقي تحت يده بموجب أى سند منها ، وما دام هو لم يقم من جانبه بمسا توجبه الوكالة الثابتة في حقه بتسليم المال المهود إليه (٥) .

وتثير الفضالة شيئا من الصعوبة ، فالبعض يميل الى أن يخضعها الى حكم النيابة القانونية قياسا عليها ، فيقول انه اذا أبرم الفضولي أمرا معينًا ، كان اشترى سلعة لمصلحة المستفيد وساءت ليته فاختلس شيئا منها ، فلا مانع من اعتباره خائنا للأمانة (٦) . ولكن المادة ٣٤١ أغفلت النص على الفضالة وهي وان كانت تشبه في بعض جوانبها النيابة القانونية الا أن مصدرها شبه عقد مستقل في الكثير من خصائصه استقلالًا بينا عن

= وليس للفرقة بين صور النيابة المختلفة - سواء بحسب المصدر الذي يحدد نطاقها أم بحسب المصدر الذي يصفى صفة النيابة على النائب - من أهمية في نطاق خيانة الأمانة ، بل تسرى أحكامها عليها جميعا كما قلنا .

(١) نقض ١٩١٣/٣/٢٢ مج س ١٤ عدد ٧٢ و ١٩١٨/٥/١١ مج س ١٩ عدد ٨٨ .

(٢) نقض ١٩٢٤/٤/٧ رقم ٤٦٠ س ٥١ ق .

(٣) نقض ١٩٣٧/٤/١٩ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٧٢ ص ٦٦ وقادر نقض ١٩٢٦/٦/٧ المحاماة س ٧ عدد ٣٢٣ .

(٤) راجع نقض ١٩٦١/١/١٠ أحكام النقض س ١٢ رقم ٩ ص ٦٩ .

(٥) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٠٥٣ .

(٦) راجع مصطفى القلي « الأموال » ص ٣٥٥ .

صور النياية الأخرى ، ولذا ينهب البعض الآخر الى القول بأن قاعدة التفسير الجنائي الضيق لا تسمح بمثل القياس سالف الذكر ، وهذا هو ما يبدو لنا أولى بالاتباع (١) .

العقد السادس القيام بعمل مادي

عبرت المادة ٣٤١ عن هذا العقد بقولها : « كل من اختلس .. مبالغ .. وكانت لم تسلم له الا على وجه الوديعة .. أو لاستعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره .. » ، وهو تعبير مضطرب تشير به المادة الى نوعين من العقود : -

اولهما : عقد الاستصناع أى اجارة العمل ، كتسليم أخشاب الى نجار لصناعتها اثاثات ، أو شيء من الأشياء الى صانع لاصلاحه أو تنظيفه أو تركيبه .. الخ . وقد عرفت المادة ٦٧٤ من القانون المدني عقد اجارة العمل بأنه « هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » .

وثانيهما : أن يكون العقد عن عمل بدون أجر كأن يسلم الانسان الى صديق له منقولا لاصلاحه بنفسه بغير مقابل ، أو لنقله من مكان الى آخر . فمثل هذا العقد يتعذر وصفه بأنه عقد عمل ، لأن الأجرة ركن في هذا الأخير كما هي في عقد اجارة الأشياء . بل يكون العقد حينئذ غير مسمى ، ولكنه يدخل في نطاق خيانة الأمانة ، لأنه يتضمن القيام بعمل مادي ، أو بعبارة أخرى يتضمن على الرأى السائد معنى « استعمال الشيء في أمر معين لمنفعة المالك » على حد تعبير المادة ٣٤١ ع .

وبنى بداهة أن يكون التسليم لنقل الحيازة المؤقتة بمقتضى العقد ، لا لتمكين اليد العارضة فحسب ، وأن يقع الاختلاس أو التبديد على نفس الشيء الذى تسلمه المستلم لصناعته أو لاصلاحه . أما اذا أخذ

(١) راجع جارسون فقرة ٢٨٨ والموسوعة الجنائية فقرة ١٦٠ ص ٢٧٤ .

العامل أجرته مقدما ولم يتم العمل المتعاقد عليه فالواقعة تكون مجرد
إخلال بشروط العقد لا خيانة أمانة ، لأن الأجرة سلمت الى العامل تسليما
ناقلا انجازا التامة لا المؤقتة ، فهي دين خاضع في أحكامه للقانون
المدني وحده .

المطلب الثالث

قواعد عامة على عقود الأمانة

تكييفها - استبدالها - اثباتها - بطلانها

تسرى على عقود الأمانة المختلفة قواعد عامة تتعلق بتكييفها
واستبدالها وإثباتها وبطلانها ، وسنتناول كل أمر من هذه الأمور ، بقدر
اتصاله بجريمة خيانة الأمانة ، في فرع خاص على التوالي .

الفرع الأول

تكييف العقد

من المتفق عليه أن تفسير عقد الأمانة وتكييفه ، أي إعطاء وصفه
القائلي الصحيح يرده الى نص خاضع له ، أمر يخضع لسلطان المحكمة
دائما سواء في النطاق الجنائي أو المدني (١) . والعبرة في تكييف العقد هي
بطبيعته كما يحددها القانون لا بالوصف الذي يصفه به الطرفان ، أي
بمعقبة الواقع لا بصيغة الفاظه ، ومن ثم يعد الفصل فيه فصل في مسألة قانونية
تخضع لرقابة النقض ، لا في مسألة موضوعية . ولذا قضى بأنه اذا وصف
العقد بأنه ودیعة الا أنه اشترط فيه أن يقوم المودع عنده بدفع فوائد عن
المبلغ ، وقام فعلا بدفعها فترة من الزمن فالمقد قرض لا ودیعة ، والامتناع
عن رد المبلغ لا يكون بالتالي خيانة أمانة (٢) .

وإعطاء العقد وصفه الصحيح ليس دائما على نفس الدرجة من
السهولة والوضوح ، لأن المقد كثيرا ما يكون متراوح الطبيعة ، أو مركبا

(١) راجع مثلا نقض ١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ رقم ١٠٥
ص ٣٥٣ .

(٢) الاسكتلندية الابتدائية في ١٩٢٥/٥/٣١ الحمامة س ٦ عدد ٢٥
وراجع نقض ١٩٢٦/١١/٢ الحمامة س ٧ عدد ٣٦٤ .

من أكثر من نوع ، وأكثر صعوبات التكيف في نطاق خيانة الأمانة . تثار فيما يتعلق بعقود البيع : وبخاصة منها البيوع المؤجلة الثمن ، وهي تتطلب شيئا من الإيضاح على النحو الآتي : -

عقود البيع

عقد البيع ، ومثله المعاوضة ، نافل الملكية من تلفاء نفسه كقاعدة عامة لأنه عقد رضائي ، وهو ليس من عقود الأمانة ولا يتضمن التزاما بالرد ، وإن تضمن الالتزام بالتسليم ، ومن ثم فلا يكون عدم تنفيذ أى التزام من الالتزامات المترتبة عليه سببا في قيام الجريمة . ومن ذلك أن يتمتع البائع عن تسليم السلعة بعد تسليم الثمن سواء أكانت معينه بالدات ، أم من باب أولى معينه بالنوع فلا تنقل ملكيتها إلا بالفرز . أو أن يتمتع المشتري عن دفع الثمن بعد تسليم السلعة .

الا أنه قد يكون البيع مصحوبا بالإيداع ، كما إذا اتفق على أن الشيء المبيع يظل وديعة عند البائع إلى أن يتسلمه المشتري ، أو أن يظل الثمن وديعة عند المشتري إلى أن يطلبه البائع ، بغير أن يكون للوديع الحق في استعمال النقود ، فلا مانع حينئذ من القول بخيانة الأمانة إذا بدد البائع الشيء المبيع ، أو إذا بدد المشتري الثمن . وقلنا أن التسليم يكون حينئذ مضمونا لا ماديا .

وينبئ في مثل هذه الحالة تحديد لحظة انتقال ملكية الشيء المبيع لأنه يتوقف عليه تحديد لحظة بدأ الوديعة ، والمرجع في ذلك يكون إلى قواعد القانون المدني . فمثلا إذا كان انتقال الملكية في البيع المعين بالذات ويلحق به البيع المعين جزافا (م ٤٣٩ مدني) يكون بالتعاقد ، فانه في البيع المعين بالنوع لا بالذات يكون بالفرز أى بالعدد أو الوزن أو الكيل أو المقاس (١) .

(١) بل إن المحاكم الفرنسية تتوسع في العقاب وتفترض - كقاعدة عامة - أنه إذا ظل البيع تحت يد البائع بعد انتقال الملكية إلى المشتري فانه يظل بوصفه وديعة سواء أكان الشيء معينا بالذات ، فانقلت الملكية بحكم التعاقد أم كان غير معين بأن كان من الأشياء المنقضية ، ثم تعين بالوزن أو الكيل مثلا ...

ومثلا البيع تحت شرط واقف لا ينقذ الا عند تحقق الشرط ، ومن ذلك البيع بشرط المذاق أو التجربة . وقد قلنا في مناسبة سابقة فيما يتعلق بهذا البيع الأخير ان محكمتنا العليا ذهبت الى أن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة انما يكون على سبيل الوديعة باختلاسه يكون خيانة امانة لا سرقة (١) . وذلك ما لم يتحقق شرط قبول المبيع فيمستند أثره عندئذ الى الوقت الذي نشأ فيه البيع (م ٢١٤/٢ مدني) وينتفى بذلك فعل الاختلاس كلية (٢) .

وقد نص القانون المدني على البيع بشرط التجربة مقررا أنه يعد ييما « معلقا على شرط واقف وهو قبول المبيع ، الا اذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ » (م ٢١٤/٢ مدني) وإذا تحقق الشرط الفاسخ فيكون تحققه أيضا باثر رجعي ، ويعتبر المبيع وديعة بين يدي المشتري ، فاذا اختلسه فهو خائن للأمانة .

البيع المؤجلة الثمن

لتحديد لحظة انتقال الملكية أهمية عملية خاصة فيما يتعلق بالبيع المؤجلة الثمن . وهذه العقود توصف أحيانا بأنها عقود ايجار تنقلب الى عقود بيع عند دفع آخر قسط من الأجرة ، ويطلق عليهما اسم البيوع الإيجارية location-vente ، وقد انتشرت انتشارا خاصا في عصرنا الحالي ، وأثارت خلافا طويلا حول حقيقة طبيعتها ، خصوصا من ناحية اتصالها بجريمة خيانة الأمانة .

(١) راجع ما سبق في ص ٣٤٠

(٢) وهي في الواقع نتيجة شاذة . اذ يكون قيام الجريمة عندئذ رهنا بإرادة الجاني نفسه وهو صاحب الرأي في قبول المبيع من عدم قبوله . وقد يقال في الاعتراض على هذه النتيجة أن الأمر الرجعي لتحقيق الشرط الواقف أو الفاسخ أمر افتراضي في القانون المدني لا يصح أن يؤثر في واقع الحال الذي ينبغي أن تؤسس عليه دائما الأحكام الجنائية ، والذي يقتضي من ثم تجاهل رجعية أثر الشرط كلية . وقد قابلنا تطبيقا لذلك في نطاق السرقة عند قسمة المال السائل (ص ٢٤٠) . ولو اتساق في الواقع لا نميل الى هذا الفصل الضارب بين أحكام القانونين المدني والجنائي ، مهما قبل من بعض نتائج الربط بينهما ، ولا نجد في القضاء السائد ما يعبر عن رغبة اعتناق قاعدة موحدة فيه ، ولو أنه احوج ما يكون الى شيء من ذلك .

ويمكن القول بصفة عامة ان الراجع هو تغليب صفة البيع فيها باعتبار أن نية الطرفين الحقيقية هي نقل الملكية ، وأن حقيقة العقد هي أنه بيع بالتقسيط . أما وصفه بأنه إيجار ينقلب الى بيع فهو وصف زائف يعطيه البائع العقد حتى يطمئن الى أن نقل الملكية الى المشتري يكون موقوفا على استيفاء الثمن كله منه ، رغم تسليم المبيع اليه ، ومن ثم الى حرصه على الشيء المبيع ، والا عد خائنا الأمانة .

وقد جرى قضاؤنا السائد على الأخذ بالرأى المتقدم (١) . كما أقره صراحة القانون المدني في المادة ٣٠٤ منه ، التي بينت في فقراتها الثلاث الأولى بعض أحكام البيع اذا كان مؤجل الثمن ، ثم أضافت في فقرتها الرابعة أنه « تسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سمي المتعاقدان البيع إيجارا » ، ففصل بذلك في مسألة ظلت محل خلاف أمدا طويلا في بلادنا ، ولا تزال في فرنسا . وطبقا للمادة ٣٠٤ هذه « اذا كان البيع مؤجلا الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله حتى ولو تم تسليم المبيع » . فاذا تضمن البيع مثل هذا الشرط ولم توف الأقساط كلها فتكون يد المشتري على الشيء المبيع يد مودع لديه لا مالك ، أى يد أمين فحسب . أما اذا وفيت الأقساط جميعا فان انتقال الملكية الى المشتري « يعد مستندا الى وقت البيع » على حد تعبير الفقرة الثالثة منها ، وتنتفى بالتالى جريمة خيانة الأمانة . لو كان المشتري قد تصرف في الشيء المبيع تصرف المالك ثم قام بعدئذ بدفع باقى الثمن يرمته .

ثم صدر القرار بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية وقد نص في المادة ٤٢ منه على أنه « يحظر على المشتري بدون إذن سابق من البائع أن يتصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في السلعة

(١) راجع نقض ١٩٣٤/٥/٢١ النشرة القانونية للنسابة العمومية
س ٤ عدد ١ و ٢ ص ٦٨ ومحكمة دكرنس في ١٩٣٣/٢/٢٢ المحاماة
س ٥ رقم ٢١ ص ٤٨ والمنصورة الكلية في ١٩٣٤/٣/٧ مع س ٣٥
عدد ٢١٨ . وراجع في تكليف عقد البيع بقدر اتصاله بخيانة الأمانة
حسن المرصاوى في « جرائم المال » ص ٢٥٢ - ٢٥٨ .

موضوع التقييط قبل الوفاء بثمنها » كما نصت المادة ٤٥ منه على أنه « مع عدم الإخلال بقوة أشد نص عليها قانونا يعاقب كل مخالف لأحكام المواد من ٣٣ الى ٣٧ ومن ٣٩ الى ٤٢ بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويعرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين » (١) .

ومتفق على هذه النصوص الجديدة أنه اذا توافر في بيع المنقول المشتري بالتقييط أركان جريمة خيانة الأمانة حسبما بينها المادة ٣٤١ عقوبات ، فان حكم هذه الأخيرة هو الواجب الاتباع وحده ، لأنه يمثل الوصف الأشد للجريمة عملا بقاعدة المادة ٣٣/١ ع . أما اذا لم تتوافر للواقعة أركان خيانة الأمانة فينطبق حكم المادة ٤٥ من القرار بقانون الآنف الذكر على اعتبار أنها أنشأت في الواقع جريمة على حدة ، هي جريمة التصرف في السلعة موضوع التقييط بدون اذن سابق من البائع (٢) حتى ولو قيل بأن مثل هذا البيع ينقل الملكية فورا الى المشتري ، وبأنه يعد في حقيقته يما ، وليس ايجارا ماله أن يصبح يما .

القرع الثاني

استبدال العقد

قد يستبدل عقد الأمانة بآخر أثناء الحياة *intersion* . وتغير سند الحياة بإحلال عقد من عقود الأمانة محل عقد أمانة آخر أمر لا أهمية له في نطاق خيانة الأمانة ، لأنه لا يترتب عليه تغيير في صفة الحياة ، ومن ذلك أن يحل ايجار محل عارية ، أو ودیعة محل رهن .

والما تكون لتغير سند الحياة أهمية خاصة ، اذا حل محل عقد الأمانة عقد آخر ناقل الحياة التامة ، ومن ذلك أن يحل بيع محل الوديعة أو الايجار . فعندئذ يتغير الوضع بداهة بتغير صفة الحياة من مؤقتة

(١) للمزيد راجع في هذا الموضوع « الوسيط في القانون التجاري »
لائم أمين الخولي الطبعة الأولى ١٩٥٨ ج ٤ ص ١٦٥ ، ١٦٠ والسيد
حسن البنغال « خيانة الأمانة في التشريعات العربية » ص ١٦٧ .

(٢) وذلك قبل الوفاء بثمن هذه السلعة ، حتى ولو كان الوفاء قد
جرى بعملية مقاصة صحيحة ، نقض ١٩٧٩/٦/١٧ أحكام النقض س ٣٠
رقم ١٤٩ ص ٧٠٦ .

الى تامة ، بما يترتب عليه من وجوب القول بانتفاء الجريمة عند التصرف في المال المبيع .

وينبغي في الاستبدال الذي يحدث هذا الأثر أن يكون حقيقيا لا صوريا ، وأن يكون باثا ، فلا عبرة باستبدال معلق على شرط واقف اذا لم يتحقق هذا الشرط (١) .

كما ينبغي أن يكون الاستبدال قد وقع قبل وقوع فعل الاختلاس أو التبديد ، فلا عبرة بالاستبدال اللاحق له (٢) ، اذ يكون عندئذ بمثابة الرضاء اللاحق لوقوع الجريمة . ولذا فانه لا عبرة أيضا بتنازل صاحب الأمانة عنها بعد حصول التبديد بالفعل ، وذلك أية كانت صورة هذا التنازل . كما حكم بأنه اذا منح المجنى عليه الى المتهم بخيانة الأمانة مهلة للرد فان ذلك أمر لا يقبل عقد الأمانة الى عقد دين عادي ، لأن التأجيل لا يغير سبب الدين (٣) .

الفرع الثالث اثبات العقد

يعد اثبات عقد الأمانة من الأمور الأولية *Préalable* التي يتوقف عليها الحكم في دعوى خيانة الأمانة ، والتي تختص المحكمة الجنائية بالفصل فيها طبقا للقاعدة العامة التي وضعتها المادة ٢٢١ اجراءات . كما تختص أيضا بالفصل في الدفوع المتصلة بالمقد ، مثل حصول الرد ، أو التخالص ، أو المقاصة ، أو تضيير سند الحيازة ، أو عدم تسليم السلعة ، أو وجود حساب بين الطرفين لم تتم تصفية بعد ، الى آخر هذه الأمور التي يصح أن تثار في الدعوى الجنائية وتتصل بها ، فقاضى الدعوى هو قاضى الدفع كما هو معلوم .

(١) جارسون فقرة ٣٠٤ .

(٢) نقض ١٩٣٤/٢/١٣ مج س ٣٥ عدد ٩٩ و ١٩٤١/٥/١٩ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٦٤ ص ٥٢٠ .

(٣) نقض ١٩٢٠/٤/٣ مج س ٢٢ ص ١ عدد ١ .

وبحسب الأصل تكون المحكمة الجنائية مقيدة فيما يتعلق بإثبات الأمور المدنية البحث بقواعد الاثبات التي رسمها القانون المدني (١) . لأنه اذا قيل بغير ذلك لكان لصاحب المال أن يتهرب من قيود الاثبات المدنية بولوج الطريق الجنائي دائما وعلى ذلك استقر القضاء منذ زمن بعيد (٢) ، ونص عليه قانون الاجراءات في المادة ٢٢٥ منه .

الا أن محكمة النقض قد أوردت على هذه القاعدة تحفظا هاما عندما ذهبت الى أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة تصبح في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الأمانة اذا زاد موضوعه عن عشرين جنيتها احتياطا لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسؤوليته وعقابه الا بناء على الدليل المعتبر في القانون . ولا كذلك البراءة لاتتفاء موجب تلك الحيلة واسلاسا لمقصود الشارع في الا يعاقب برىء مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة (٣) .

كما أن العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب تكون بالواقع ، اذ لا يصح تأييم اسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة (٤) .

وبعبارة أخرى ان محكمة النقض طبقت مبدأ اقناعية الدليل في المواد الجنائية في شأن ثبوت عقد الأمانة أمام القضاء الجنائي عند القضاء

(١) ينظمها حاليا قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) راجع مثالا نقض ١٨٩٨/٢/١٢ القضاء س ٥ ص ١٨٣ و ١٩٢١/٢/٢٨ الحماية س ٢ عدد ٢ و ١٩٢٨/٦/٦ مع س ٢٩ عدد ٩٣ و ١٩٣٥/٥/٢ و ١٢٩٨ س ٥ ق و ١٩٤٠/٥/٢٧ القواعد القانونية ج ٥ رقم ١١٤ ص ٢١٩ و ١٩٤٢/٦/٢١ ج ٦ رقم ٢٢٣ ص ٢٩٥ و ١٩٤٥/٢/٥ ج ٦ رقم ٤٩٧ ص ٦٤٢ .

(٣) نقض ١٩٦٩/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٩٢ ص ٤٣٣ و ١٩٧٤/٧/٩ ص ٢٥ رقم ١٢٢ ص ٥٧٣ .

(٤) نقض ١٩٦٢/١٢/١٨ أحكام النقض س ١٣ رقم ٢٠٨ ص ٨٦٣ ، ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ رقم ١٨٠ ص ٩٤٥ ، ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ رقم ١١١ ص ٥٦٢ ، ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ رقم ٢٣٢ ص ١١٧٦ .

بالاداة ، ولم تطبق قاعدة أخذ الخصم بإقراره السائدة في الأمور المدنية ،
لاعتبارات جنه لمل أهمها خطورة المسؤولية الجنائية وما ترتبه من آثار
بالمقابلة بالمسؤولية المدنية وأيضاً لتعذر الفصل بين اقتناع القاضى الجنائى
بتوافر العقد واقتناعه بسائر العناصر الجنائية عند الاتجاه الى توقيع
العقوبة .

وبالتالى طبقت المحكمة العليا مبدأ اقتناعية الدليل هذا على اثبات
أو نفي تسلم المنقولات محل عقد الأمانة ولو تجاوزت قيمتها عشرين
جنيهاً . وشرحت وجهة نظرها في هذا الشأن في قضاء لها قائلة : « ان
القانون يقيد القاضى بالنسبة لاثبات عقد الأمانة بقواعد الاثبات المقررة
في القانون المدنى ، أما واقعة الاختلاس ، أى التصرف الذى يأتية الجاني
ويشهد أنه حوكل حيازته الى حيازة كاملة ، أو نفي هذا الاختلاس ويدخل
فيه رد الشيء موضوع عقد الأمانة ، فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة
طرق الاثبات بما فيها البينة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد استلزم
تطبيق قواعد الاثبات المدنية على واقعة رد منقولات المدعية بالحق المدنى
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ... » (١) .

والاثبات بالكتابة لا يمد من النظام العام ، فيجوز التنازل عنه وقبول
الاثبات بالبينة . لذا قضى بأنه اذا لم يعترض المتهم بخيانة الأمانة على
اثبات الواقعة بالبينة ، عندما يتطلب القانون الكتابة ، فذلك يمد تنازلاً
منه عن طريق الاثبات بالكتابة وقبولاً للاثبات بالبينة (٢) .

ولكن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة دفع جوهرى فاذا ما أبداه
صاحب الشأن بالفعل وجب الرد عليه والا كان اغفال الرد قصوراً في
التسبيب (٣) .

(١) نقض ١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض من ٢١ رقم ٢٥ من ١٠٢ .
(٢) نقض ١٩٤٢/٤/١٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٧١ من ٢٤٠ .
و ١٩٤٥/٢/٥ ج ٦ رقم ٤٨٧ من ٦١٢ ، ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض
من ٨ رقم ٢٤٩ من ٩١٤ ، ١٩٦٥/١٢/٦ من ١٦ رقم ١٧٦ من ١١٦
و ١٩٧٥/١٠/١٩ من ٢٦ رقم ١١ من ٤٦ .
(٣) نقض ١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض من ١٢ رقم ٢١ من ١١٧ .

وتنطبق هنا أيضا قواعد الالبات المدنية الأخرى ، مثل عدم جواز تجزئة الاقرار على صاحبه « الا اذا انصب على وقائع متعددة ، وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى » (م ١٠٤/٢ من قانون الالبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) • وقد قضى بأن قاعدة عدم تجزئة الاقرار هذه يؤخذ بها حيث يكون الاقرار هو الدليل الوحيد على المتهم بخيانة الأمانة • أما اذا كان الأمر على غير ذلك فلا مانع من القول بالتجزئة (١) •

ذلك فيما يتعلق باثبات الأمور المدنية الصرف ، أما فيما يتعلق باثبات عناصر الجريمة الأخرى ، مثل فعل الاختلاس أو التبيد وركن الضرر والقصد الجنائي ، فهو مما يخضع للقواعد العامة في الالبات الجنائي فمجوز فيه كافة الطرق بما فيها البينة والقرائن (٢) •

الفرع الرابع

بطلان سند الحياة

قد يلحق سند الحياة سبب من أسباب البطلان المختلفة ، سواء اكان هذا السند عقدا ، أم حكما قضائيا كما في حالة النيابة القضائية • ولا أهمية في نطاق خيانة الأمانة لكون سند الحياة صحيحا أم باطلا ، وأيا كان نوع البطلان ومصدره •

فمناطق العقاب في الجريمة ليس في الاخلال بشروط العقد وما يترتب من التزامات كما قلنا ، بل هو في الاعتداء على ملكية الرقبة في المال المسلم بمقتضى العقد • فكون العقد باطلا أمر لا ينفي وقوع التسليم مع قيام الالتزام بالرد ، كما لا ينفي امكان حصول التبيد بسوء نية مع توافر ركن الضرر ، وهذه هي كل عناصر الجريمة • ولذا قضى بقيام خيانة الأمانة في قضية شخص وكفل في استئجار منزل لغرض مخالف للآداب

(١) نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ رقم ٤٧ ص ١٢٠ .
(٢) راجع جادو ج ٦ فقرة ٢٦٥٧ وجارمسون فقرة ٥٨٠ ونقض ١٦٦٠/١١/١ أحكام النقض س ١١ رقم ١٤٤ ص ٧٥١ ، ١٩٦١/١٠/١٦
س ١٢ رقم ١٥٥ ص ٧٩٧ .

وتسلم مبلغا لهذا الغرض فاختلفه لنفسه (١) .

المبحث الثاني

فعل الاختلاس أو الاستعمال أو التبيد

عبر قانوننا عن الفعل المادى فى خيانة الأمانة بقوله « كل من اختلس ، أو استعمل ، أو بدد مبالغ .. الخ » . وقد سبق أن عرفنا أن التسليم فى خيانة الأمانة يكون بمقد ناقل الحيازة المؤقتة ، وكل فعل يقصد به العائز تغيير هذه الحيازة المؤقتة الى تامة تقوم به جريمة خيانة الأمانة . أو بالأدق كل فعل مادى يكشف عن تغيير العائز نيته ، وانصرافها الى اضافة المال المسلم اليه الى ملكه الخاص تقوم به الجريمة (٢) . وهذا الفعل كثيرا ما يكون فعلا سلبيا بعنا ، وهو الامتناع عن رد المال الى صاحبه رغم طلبه فى الوقت الذى حدده المقدر أو المطالبة .

والأفعال التى تتضمن تغيير العائز نيته على الوجه الآف الذكر ، عبر عنها القانون باختلاس المال أو استعماله أو تبديده ، وهى تحتاج الى شىء من الايضاح .

أولا : الاختلاس Détournement

اختلاس المال فى خيانة الأمانة غيره فى السرقة ، فقد رأينا أنه يعنى فى السرقة انتزاع حيازة المال من المجنى عليه دون رضائه ، أما هنا فلا محل لانتزاع الحيازة ، لأن الجانى هو بطبيعة الحال صاحب هذه الحيازة - بصفة مؤقتة - وحارسها ، وإنما يعنى الاختلاس هنا مجرد تحويل الشئ عن وجهته واضافته الى ملك حائزه دون أن يخرج من حيازته .

ومن صور الاختلاس فى خيانة الأمانة أن يؤتمن الجانى على ملابس لكيرها فيمتولى عليها لنفسه ، أو على ساعة لاصلاحها فينكرها على صاحبها ويرفض ردها اليه ، أو أن يستأجر آلة من الآلات فينتزع أجزاء جيدة

(١) نقض ١٩٣٧/٥/٢٤ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٨٧ ص ٧٤ .

(٢) راجع نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ احكام النقض ص ٧ رقم ١٨٢ ص ٦٥٤ ، ١٩٥٩/١٢/٢٩ ص ١٠ رقم ٢٢٠ ص ١٠٧٢ ، ١٩٦٤/٣/٢٢ ص ١٥ رقم ٤١ ص ٢٠٢ .

منها ويضع بدلها أخرى تالفة ، أو أن ترهن حلية عند صائغ فيخفيها في مكان ما لكي يرد بدلا منها حلية أخرى أقل منها في القيمة ، أو أن يوكل شخص في بيع منقول فيأخذه لنفسه وهكذا .

ثانيا : الاستعمال Emplol

من المتفق عليه أن النص ينصرف ابتداء الى الاستعمال بقصد التملك ، كمن يؤتمن على ملابس لفرض من الأغراض فيترديها بنية تملكها . وهو على هذا الوضع يكون صورة من صور تغيير الشيء عن وجهته لتملكه ، فلا يكفي اذا مجرد استعمال المال استعمالا مخالفا لشروط العقد ، لأن القاعدة في خيانة الأمانة هي أنه يلزم وقوع الفعل على ملكية الرقبة ، ولا يفي عن ذلك وقوعه على مجرد المنفعة ، وهذه قاعدة مضطردة في جميع جرائم سلب مال الغير .

ولذا يقول الأستاذ أحمد أمين ان ورود لفظ الاستعمال في المادة الى جانب أفعال الاختلاس والتبديد كان تزييدا لا داعي له ومدعاة للخلط . فانه « اذا كان الشارع قد أراد به الاستعمال المقترن بنية التملك فلا يكون قد جاء بمعنى جديد ، لأن الاستعمال على هذا الوجه لا يخرج عن أن يكون اختلاسا بالمعنى المتقدم . وإن كان قد أراد به الاستعمال المجرد عن نية التملك فانه يكون بذلك قد خالف الاجماع ، وأدخل في جريمة خيانة الأمانة ضورا اتفق الشراح على عدم جواز العقاب عليها » (١) .

الا أننا نفضل القول مع جانب آخر من الرأي بأن النص قد قصد بإبراده لفظة الاستعمال (التي لم ترد في المادة ٤٠٨ ع.ف) أن يضيف الى أفعال خيانة الأمانة بعض حالات قليلة أثارت في فرنسا جانبا من التردد والاضطراب .

ومن ضمن هذه الحالات سوء الاستعمال المتعمد الذي يصبح بمثابة

(١) ص ٧٧١ . وراجع ايضا جرائمولان ج ٢ فقرة ١٩٣٩ وحسن المصفاوى فقرة ٧٥١ - ٧٩٢ ص ٣١٢ وما بعدها ومبد الميمن بكر فقرة ٤٦٢ ص ٩١٠ - ٩١٣ .

الاتلاف (١) ، وهو يعد خيانة أمانة كما منرى . ومن ذلك أن يسمى الأمين استعمال المال أو استغلاله بما قد يؤدي الى ضياعه لغاية في نفسه . وقد حكمت محكمة باريس بأنه اذا عمد مدير شركة الى استغلال أموالها في عمليات تنطوي على المغامرة وتخرج عن نشاط الشركة ، لتحقيق مصلحة شخصية ، فانه يكون خائفا الأمانة (٢) . ولكن بعض الشراح الفرنسيين انتقد هذا الحكم ورأى فيه توسعا قد لا يسمح به نص المادة الرئيسية (٣) .

ومن ضمن هذه الحالات أيضا أن يسلم مهندس رسوما فنية الى مقاول لتنفيذها فيعمد بدون موافقته الى نسخ صور منها للتصرف فيها بغير علمه . أو أن يسلم مؤلف أصول كتابه الى ناشر لطبع عدد معين من النسخ فيطبع سرا أكثر من العدد المتفق عليه . أو أن يسلم مخترع أصول اختراعه الى مصنع لايخرجه الى حيز الوجود فيستخدمها المصنع في اخراج هذا الاختراع قبل عقد الاتفاق مع المكتشف .

ومن ضمن هذه الحالات أيضا التصرف في المال محل الأمانة برهنه الى الغير مع نية ارجاعه الى صاحبه بمدفك الرهن ، ولو أن الرهن يصح اعتباره أيضا من أفعال التبديد لأنه من التصرفات ، والعبرة كلها هي بثبوت نية تملك المال أو حرمان صاحبه منه .

وفيما عدا هذه الحالات الاستثنائية النادرة لا ينبغي التوسع في مدلول كلمة الاستعمال ، ولا القول بأنها تتضمن أفعال الاتفاع المؤقت غير المصحوب بنية التملك . ويمكننا القول بوجه عام بأن الاستعمال الذي يعنيه النص يتصرف فحسب الى معنى ادارة المال ، اذا اساء الأمين هذه الادارة بنية النش وبما يقتضى خروجه من حيازته ولو مؤقتا على نحو أو آخر ، بحيث يصبح تنفيذ الالتزام بالرد مستحيلا أو بعيدا

(١) مصطفى القلى « الاموال » ص ٤٠٢ والسيد حسن البغال .
المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٩ .
(٢) محكمة باريس في ١٨/٧/١٩٢٨ سىرى س ١٩٢٨ - ٢ - ٢٠٣ .
(٣) راجع دونديه دى فابر مجلة Sc crim س ١٩٢٨ ص ٧١٩ .
(م ٢٧ - جرائم الأشخاص والاموال)

الاحتمال . ويدخل في أعمال الإدارة تأجير الشيء محل الأمانة من جديد الى مستأجر آخر من الباطن ، أو اعارته شرط وجود أسباب مقبولة لتوقع هلاكه عند الأمين الجديد . ويكون الاستعمال بهذا المعنى المحدود أقرب الى معنى التهديد منه الى الاختلاس في خيانة الأمانة ، ومنه الى معنى الانتفاع المجرد من باب أولى .

فلا يعد استعمالا معاقبا عليه هنا أن يحتفظ الأمين بالشيء موضوع الأمانة لكي يستعمله فترة أخرى بأجر كما في الإيجار ، أو حتى بغير أجر كما في عارية الاستعمال ، أو أن يسمى استعماله أو إدارته بغير غش خلال مدة العقد . . . ولو رغم رضاء المالك والمطالبة بالرد ، إذ أن طبيعة الجريمة نفسها تتنافر مع مثل هذا القول وتأباه .

ثالثا : التهديد Dissipation

هو التصرف في الشيء المسلم تصرف المالك . وهو يتضمن الاختلاس لأنه يتطلب أولا تحويل الشيء عن وجهته وإضافته الى ملك حائزه ، أى تغيير النية ، وهو ما يعد اختلاسا في نطاق التهديد كما قلنا . ثم يتطلب ثانيا التصرف في هذا الشيء بالبيع أو الهبة أو المقايضة أو الاستهلاك أو الاتفاق أن كان تقودا ، وفي الجملة كل تصرف يخرج الشيء من حيازة الأمين خروجاً تاماً يتعذر معه رده الى صاحبه (١) . وبالتالي لا يعد تهديدا مجرد تسليم الأمين الشيء المؤمن عليه الى غيره ما لم يثبت أنه قصد من وراء ذلك التصرف فيه (٢) .

ويعد تهديدا على رأى الرأى اتلاف المال عمدا أو اعدامه كلية اضرازا بمالكة ، بعد تسلمه منه بصفة أمانة . لأنه نوع من تصرف المالك لا يملكه مجرد الحائز المؤقت ، ولأنه ينطوى على معنى الاختلاس

(١) وقد حكم بأنه بعد تهديدا ان يحرق المجنى عليه مسندا باسم المتهم ويودعه لديه على وجه الأمانة لتحويله الى صاحب الحق فيه عند تحقق الشرط المتفق عليه ، اذا سلم المتهم السند للمدين اضرازا بصاحب الحق فيه (نقض ٢٧/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ رقم ٢٧٦ ص ٧٥٨) .
(٢) نقض ٨/١٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٠٧ ص ٧٧٣ ، ٢٣/٢/١٩٦٤ ص ١٥ رقم ٤١ ص ٢٠٢ .

والتبديد كما تتطلبهما خيانة الأمانة (١) . ولا وجه لأن يرد على هذا الرأي بأن الجاني لم يستفد من الائلاف ، إذ أن القاعدة العامة هي أنه لا يشترط أن يحقق الجاني من جريمته أية فائدة . ولكن لا يعد تبديدا بطبيعة الحال أن يسلم الأمين الشيء المؤمن عليه الى غيره ما لم يثبت أنه قصد التصرف فيه (٢) .

المبحث الثالث

محل خيانة الأمانة

يشترط في خيانة الأمانة أن تقع على مال منقول مملوك للغير . أي أنه ينبغي أن تمتد لهذا المال جميع الخصائص المطلوبة سواء في السرقة أم في النصب على ما سبق بيانه تفصيلا (٣) ، فهذه الجرائم الثلاث يجمع بينها جامع وقوعها على نفس النوع من المال .

وقد عبرت المادة ٣٤١ ع عن محل خيانة الأمانة بما يفيد أنه يكون « مبالغ أو أمتعة أو قودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تسك أو مخالصة أو غير ذلك » ومن الواضح أن هذا الإحصاء وارد على سبيل المثال لا الحصر .

ومن ثم فمن المتفق عليه أن خيانة الأمانة تقع على كل مال منقول إما كان نوعه وقيمته ، حتى ولو كانت هذه القيمة معنوية صرف كمن يبيع خطابا أو تمن عليه به أمور ماسة بالشرف . ويشجع قانوننا على هذا التفسير الواسع حين لا يشجع عليه القانون الفرنسي الذي تطلب في المادة ٤٠٨ أن يقع التبديد على « أوراق أو قسود أو بضائع أو تذاكر أو مخالصات أو أي أوراق أخرى تصوى أو ترتب التزاما أو مخالصة » (٤) ، ولذا فقد حكم لدينا بأنه يجوز تبديد عقد مزور كما يجوز تبديد عقد

(١) جارسون فقرة ١٣ .

(٢) نقض ١٦٥٧/١٠/٨ أحكام النقض من ٨ رقم ٢٠٧ ص ٧٧٣ .

(٣) راجع ما سبق في باب السرقة ص ٣٢٩ - ٣٤٩ .

(٤) جاردو ج ٦ فقرة ٢٦٢٥ وجارسون فقرة ١٩٥ وبلانش ج ٦

فقرة ٢٣٥ .

صحيح ، فمثل هذا المقد قيمة عند صاحبه (١) .

ولا تقع خيانة الأمانة على العقار ، كما لا تقع على الأمور المعنوية
الصرف كمن يؤتمن على سر فيخونه أو على اختراع فيذيمه .

كما لا تقع من الجاني على ملك نفسه حتى ولو تسلم اليه بصفته
أمانة ، الا في حدود النص الاستثنائي الذي أتت به المادة ٣٤٢ ع والتي
تقضى بأنه « يحكم بالمقنونات السابقة على المالك المعين حارسا على
أشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها » . فهذا
النص يقيم جريمة على حدة - ملحقة بخيانة الأمانة - تتضمن استثناء من
القاعدة العامة ، وهي تقابل جريمة المادة ٣٣٣ فيما يتعلق بسرقة مالك
المال المحجوز عليه ملك نفسه ، ولنا عودة اليهما في الباب المقبل .

أما فيما عدا هذا النطاق فلا محل للقول بإمكان وقوع خيانة الأمانة
من قس مالك الشيء ، ومن ذلك مثلا أن يؤجر الدائن المرتهن دابة أو آلة
مرهونة له رهنا حيازيا الى قس المدين الراهن فيبيدها الأخير اضرارا
بعقوق دائئته ، فلا خيانة أمانة لأن فعل التبديد لم يقع على ملك الغير .
ولذا لا يمد في محله ما ذهب اليه حكم قديم ، من أنه اذا أعار حارس على
جاموسة محجوز عليها هذه الجاموسة الى صاحبها ليشتغل بها فاختلسها
الأخير لنفسه فإن الواقعة تكون بالنسبة له خيانة أمانة (٢) .

(١) نقض ١٩١٤/٤/٤ الشرائع ص ١ من ١٥٩ من تبديد مقد مزور
ونقض ١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض ص ١٧ رقم ١٩٤ من ١٠٣١ من
تبديد عقدين صحيحين .

(٢) نقض ١٩١٦/١٢/٢٣ الشرائع ص ٤ رقم ٦٨ من ٢٥٤ ق .
ولا تكون الواقعة في هذه الحالة جريمة اختلاس أشياء محجوز عليها
من مالكةا (م ٣٢٣ ع) لانقضاء فعل انتزاع الحيازة . كما لا تكون جريمة
تبديد أشياء محجوز عليها من مالكةا المعين حارسا عليها (م ٣٤٢) لأن
المالك لم يكن هو الحارس على الجاموسة المحجوز عليها . ولكن اذا توافر
سوء النية لدى الحارس غير المالك جاز معده مبددا في نطاق المادة ٣٤١
وجاز اعتبار مالكة الجاموسة غير الحارس شريكا له بالاتفاق والمساعدة .

المبحث الرابع

الضرر

قلنا فيما سبق ان كل جريمة يترتب عليها ضرر مباشر هو الذى يحظره القانون ويعاقب عليه ، وأن هذا الضرر قد يكون نتيجة مفترضة ومتصلة بالفعل المادى أو تى صلة بحيث لا يمكن فصلها عنه بحكم طبيعة الأشياء ، وقد قابلنا هذا الوضع فى غالبية الجرائم كالقتل والضرب والجرح والسرقة والنصب .

كما قد يكون الضرر أحيانا عنصرا مندمجا فى الركن الممنوع للجريمة أى ينبى أن تتوافر فيها لية الأضرار ، كما هى الحال فى جرائم تزيف المسكوكات ، وتزوير الأختام والدمغات والعلامات وما فى حكمها والبلاغ الكاذب . فيعاقب عليها الجانى متى قامت لديه هذه النية ، ولو لم يتحقق الضرر الذى يحظره القانون ، ولذا يسمى هذا النوع من الجرائم أحيانا بالجرائم الشكلية .

الا أن هناك طائفة من الجرائم تستلزم الضرر ركنا موضوعيا مستقلا عن الركن الممنوع للجريمة ، كما هو مستقل عن الفعل المادى فيها وقائم بذاته . وذلك لأن الضرر فيها قد يتحقق أحيانا ، وقد لا يتحقق رغم قيام الفعل المادى ، بما تنتمى معه الحكمة من العقاب ، كما هى الحال فى تزوير المحررات وشهادة الزور مثلا ، وكما جرى الرأى بالنسبة لغيابة الأمانة سواء فى مصرف أم فى فرنسا .

وقد أشارت الى ركن الضرر فيها اشارة صريحة المادة ٣٤١ التى قالت « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ . . اضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » . ولا عبرة بمقدار الضرر ، فالجريمة تقوم مهما كان مقداره من الضالة ، ولا أهمية لما اذا كان الجانى قد استفاد من الجريمة أم لم يستفد طبقا للقاعدة العامة . ويستوى أن يكون الضرر ماديا كتبديد مال ، أم أدبيا كتبديد أوراق لها قيمة عالية أو تذكارية .

ومن صور الضرر الأدبى ما قضت به المحاكم الفرنسية من أنها

اعتبرت خائناً الأمانة عاملاً باحدى شركات الألبان أضاف الى اللبن الذى يوزعه لحساب الشركة كمية من الماء واحتفظ بفرق الثمن لنفسه . وذلك لأن الشركة وان لم يصبها ضرر مادى الا أنها قد أصيبت بضرر أدبى هو تعريض سمعتها لفقدان الثقة فيها (١) .

ويشبه ذلك ما قضى به من أنه متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى أكياس السماد التى سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ، ثم أدان أمين الضوثة ومساعدته فى تبديد السماد ، فلا يجدى فى دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر فى الجريمة اذ أن الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، لأن هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشترين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها هى أيضا (٢) .

كما يستوى أن يكون الضرر محققا ، أم محتملا فحسب (٣) . ومن صور الضرر المحتمل أن يرد الجانى المال الذى بدده أو قيمته بعد وقوع التبديد بالفعل وبعد مطالبة ببدلة طالت أو قصرت ، ومن باب أولى بعد اقامة الدعوى عليه . فحينئذ يمكن القول بأنه وقت المطالبة بالرد كان الضرر محتملا بقدر احتمال عجز المتهم عن الرد نتيجة للتبديد وذلك فضلا عن أن جزءا من الضرر قد تحقق فعلا نتيجة التأخير فى تنفيذ الالتزام بالرد فى الميعاد أو فور المطالبة بحسب الأحوال . وتعتبر الجريمة قائمة رغم رد ثمن الشئ عينا أو تمويض المجنى عليه بما يوازى قيمته (٤) ، وكل أثر الرد أنه يجوز أن يعد ظرفا قضائيا مخففا العقوبة فحسب .

(١) نقض قرنى فى ١٨٨٢/٤/٦ بلسان س ٩٨ ومشار اليه فى جارسون فقرة ١٥٦ .

(٢) نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ رقم ١٦٥ ص ٤٣٦ .

(٣) نقض ١٩٦١/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٢٦ ص ٦١٦ .

(٤) نقض ١٩٢٣/٣/٥ الحمامة س ٣ عدد ٢١٧ و ١٩٢٤/١١/٦

الحمامة س ٥ و ٢٠٩ و ١٩٢٤/١٢/٢٤ رقم ٦٨ س ٥ ق و ١٩٢٩/١١/١٤

رقم ٢٤٢٤ س ٤٦ و ١٩٣٣/٣/١٣ رقم ١٣١١ س ٣ ق . و ١٩٤٠/٥/١٣

القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٠٨ ص ١٩٧ و ١٩٤٢/١٠/٢٥ رقم ٤٤٨

ص ٦٩٦ .

وراجع جارو ج ٦ فقرة ٢٦٢٢ وجارسون فقرة ٣٤ .

أما انتفاء الضرر كلية فصورته أن يقع التبديد بالفعل من المتهم ، ولكنه يتمكن من استعادة المال ورده الى المجنى عليه قبل التاريخ المحدد للرد ، وكذلك اذا زال الالتزام بالرد بأن أصبح الأمين مالكا الأمانة اثر ظرف مجهول ، أو اذا أنفق الوكيل المال الذي قبضه على ذمة الموكل ، ثم اتضح من عمل الحساب بينهما فيما بعد أنه قد صار دائما للموكل بدلا من أن يكون مدينا له (١) .

ولا يحول دون تحقق الضرر أن يقال ان المبدد ملئء قادر على دفع التعويض المناسب ، ما دام قد عجز عن الرد عينا في الميعاد . والتعويض الذي يجيء متأخرا وبعد المطالبة لا ينفي الضرر كما قلنا ، ومن باب أولى ذلك الذي يجيء بعد المقاضاة (٢) .

على من يقع الضرر ؟

أشارت المادة ٣٤١ الى أن الاضرار تكون « بمالكى السلعة أو أصحابها أو واضعى اليد عليها » (٣) . والضرر يلحق بصفة أصلية مالك السلعة ، وهو عادة شخص معلوم . وقد يكون غير معلوم كشخص تودع عنده أموال لتوزيعها على جهات بر فييدها قبل أن يتم اختيار هذه الجهات ، أو كشخص يودع عنده مال مفقود من صاحبة المجهول فييده .

كما قد يلحق الضرر المباشر العائز السابق ، كالتبديد اضرارا بمستأجر أو بمودع عنده أو بمستعير سابق . ومن المحتمل أن يتحمل هذا العائز السابق الضرر كله - دون المسالك - اذا رأى من جانبه تعويض هذا الأخير عنه ، أو شراء سلعة له بدلا من تلك التي بددت . وأخيرا قد يلحق الضرر واضع اليد على السلعة ، ولو كانت يده عارضة كالخادم الذى يعير سلعة مملوكة لمخدومه الى جار أو يسلمها الى صانع ، فيختلسها هذا أو ذاك اضرارا بالخادم أو بالمخدوم .

(١) الموسوعة الجنائية ج ٣ رقم ٢٢ ص ٢٢٢ .

(٢) جارمسون فقرة ١٤ ، ١٥٨ .

(٣) وكانت تقصد مالكى السلعة أو حائزيها أو واضعى اليد عليها .
propriétaires, possesseurs, ou détenteurs

وسبق أن بينا في المبحث السابق كيف أنه اذا بدد نفس مالك المال ماله اضارا بالحائز المؤقت ، فلا تقوم الجريمة مهما توافر من ضرر بهذا الأخير لأن توافر عنصر الضرر بالحائز لا يفنى عن ضرورة وقوعها على مال الغير .

المبحث الخامس

القصد الجنائي

تتطلب خيانة الأمانة بوصفها جريمة عمدية - بادئ ذي بدء - توافر القصد الجنائي العام ، أى انصراف ارادة الجاني الى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . والعلم بأركان الجريمة يتطلب ان يعلم الجاني أن المال محل الجريمة مملوك للغير ، وأنه ملتزم برده الى صاحبه ، أما اذا اعتقد لاسباب جدية صحيحة أنه مالك اياه ، أو أنه لا التزام عليه بالرد ، لأنه قد سلم اليه بصفة هدية أو قرض لا وديعة ، فلا محل للقول بتوافر الركن المعنوي .

وكذلك اذا اعتقد الأمين لأسباب جدية مقبولة أن من حقه حبس هذا الشيء قانونا لقيام نزاع مدنى بينه وبين صاحبه لم يفصل فيه القضاء بعد ويتوقف عليه تحديد العلاقة بين الطرفين ، فلا محل أيضا للقول بتوافر نية تملك الأمين لهذا المال واضافته الى ملكه الخاص (١) .

كما ينبغي أن يعتمد الجنائي التبييد أو الاختلاس ، أما اذا هلك منه المال بقوة قاهرة أو حتى عن اهمال أو سوء استعمال ، لا عن سوء قصد ، فلا تقوم الجريمة . واذا اعتقد لأسباب جدية باتفاء الضرر فلا تقوم أيضا ، كأن ينفق الوكيل مبلغا من المال سلم اليه بمقتضى الوكالة اعتمادا على ثروته الخاصة ، واعتقادا منه بأنه سيتمكن من رد المبلغ الى الأصل في الوقت المحدد ، وذلك حتى ولو عجز

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٥ رقم ٤١ ص ٢٠٢ و ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٥ رقم ١٤ ص ٦١ .

بمدئذ عن الرد نتيجة كارثة مالية حاقت به مثل حريق ، أو افلاس .
ويرى جارسون الأخذ في هذا النطاق ينظرية القصد الاحتمالي فيجعل
الجاني مسئولاً عن الأضرار التي تتفق مع السير المادى للأمور والتي
كان عليه أن يتوقعها ، غير مسئول عن الأضرار التي تنجم عن عوامل
شادة غير مألوفة (١) .

وقد ذهب جانب من الرأي الى أنه يكفي لقيام الركن المعنوى في
خيانة الأمانة توافر هذا القصد العام (٢) ، الا أن جانباً آخر
يتطلب ضرورة توافر قصد خاص أى نية محددة لدى الجاني هي نية
تملك المال وحرمان صاحبه منه بالتصرف فيه تصرف المالك (٣) .
ونرى أن هذا الرأي الثانى أولى بالاتباع ، لأنه لا محل للمغايرة بين
جريمة خيانة الأمانة من جانب وجرائم سلب مال الغير الأخرى -
وبالأخص السرقة والنصب - من جانب آخر . فكلها ترجع الى أصل
تاريخى واحد *furtum* ، ويجبها قصد واحد هو ارادة تملك
مال الغير وحرمان صاحبه منه .

ومن استقراء قضاء النقض يبين أنه اتجه اتجاهها واضحاً -
وبالأخص في عهده الأخير - نحو تطلب هذا القصد الخاص بمبارات
لا يعوزها الوضوح . ومن ذلك قوله : « ولما كان القصد الجنائى
في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم
اليه أو خلطه بما له ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه

(١) جارسون فقرة ١٩ ، ٣٧ .

(٢) جارسون فقرة ١٥ ، ٣٣ .

وراجع استئناف مصر في ١٩١٦/٣/١ المحقوق من ٣١ من ٩٨ ونقض
١٩٢٣/٣/٥ الحاماة من ٣ من ٢٨٦ عدد ٢١٦ و ١٩٢٩/٤/٤ الحاماة
من ٩ عدد ٥٧ .

(٣) راجع جارو ج ٦ فقرة ٢٦١٨ و ٢٦٢٢ وشوفو وهيلى ج ٥ فقرة
٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤ وبالنسبة للقانون المصرى راجع أحمد أمين من ٧٩٨
والوسوعة الجنائية ج ٣ فقرة ٤ من ٣٠٨ وعبد العظيم مرسى وزير المرجع
السابق فقرة ٢٦٥ من ٥٧٣ - ٥٧٧ .

وحرمان صاحبه منه (١) » •

ومثل قوله أيضا « اذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه ... ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم • وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي نسله الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بصاحبه فذلك قصور يستوجب لقضه (٢) » •

ومثل قوله « ان مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه به لا يكفي لتحقيق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما لم يتوافر في حقه فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه (٣) » •

الا أننا نضيف هنا أنه اذا كان فعل اتلاف المال عمدا أو حتى ادارته بنية الغش يكفي لقيام الجريمة ، فينبغي القول بأن القصد الخاص في خيانة الأمانة يتحقق بنية التملك ، أو بنية حرمان صاحب المال منه ، أى بإحداهما دون الأخرى ، فلا يلزم اجتماعهما معا (٤)

عن الاثبات

اثبات القصد الجنائي مسألة موضوعية تخضع للقواعد العامة ، إلا أنه في نطاق خيانة الأمانة قد يثير صعوبات خاصة • وهذا أمر تتراوح دقته بحسب طبيعة الفعل المادى المسند الى المتهم ، فإذا كان هذا الفعل هو اختلاس الشيء محل الأمانة - وهو يعنى هنا مجرد

(١) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ رقم ١٢٩ من ٣٧٤ وراجع نقض ١٩٥١/٤/١٦ س ٢ رقم ٢٦٦ من ١٠٠٤ و ١٩٥٤/١٢/٢٧ س ٦ رقم ١١٦ من ٣٥٩ و ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ رقم ٩٤٥ و ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ رقم ٦١٨ •

(٢) نقض ١٩٥٢/١/٦ أحكام النقض ٤ رقم ١٤٠ من ٣٥٩ و ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ رقم ٣٩ من ١٧٦ •

(٣) نقض ١٩٧٥/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٠٦ من ٤٥٤

(٤) كما هي الحال أيضا في النصب والسرقة . فان الحصول على مال المجنى عليه ولو بنية أهدائه انتقاما منه يكفي لتوافر القصد الجنائي المطلوب في هذه الجرائم جميعها . فهي من جهة لا تتطلب باعث الكسب ، ومن جهة أخرى لا يعنى فيها بالباعث كركن فيها •

الاحتفاظ بالحيازة مع تغيير النية - فيجب اقامة الدليل على حصول التغير الطارئ على النية بصدور أفعال مادية من الأمين . ولعل أكثرها ذيوغا امتناعه عن رد الشيء دون سبب مقبول ، او انكاره تسلمه اياه .
واذا كان هذا الفعل هو استعمال هذا الشيء على النحو الذى يتطلبه القانون ، والذى وضئاه فيما سبق ، فيجب اقامة الدليل على انصراف نية العائز الى حرمان صاحب المال منه ، أو بالاقول على وجود أسباب جديفة لتوقع هذه النتيجة ، وتشير الى توافر نية النفس لديه .

وأخيرا اذا كان هذا الفعل هو تبديد الشيء محل الأمانة ، فان أفعال التبديد ، بما تتطلبه من خروج المال من حيازة الأمين نهائيا نتيجة يسع أو استبدال أو هبة .. تكفى بذاتها لامكان القول باقتراض سوء القصد .

والأصل فى هذه الجريمة أنه يلزم فيها ابتداء تخلف المتهم عن رد الأمانة رغم مطالبة بها لامكان القول بحصول التبديد أو الاختلاس عن سوء قصد . لذا ينبغى كقاعدة عامة حصول مطالبة الأمين أو تكليفه برد الأمانة بصورة من الصور أولا . وهذا التكليف قد يكون رسميا على يد محضر أو عرفيا ب خطاب ، بل حتى قد تكفى المطالبة الشفوية^(١) مباشرة ، أو بواسطة رسول .

ويراعى أن مجرد الامتناع عن الرد وحده لا يصلح دليلا على حصول التبديد اذا كان للامتناع ما يبرره . مثل حق العيص المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من التقنين المدنى والذى يبيح « لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يمرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومربط به . أو ما دام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا . ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محزره اذا هو أئفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ،

(١) تقضى ١٩١٩/٢/١ مج س ٢٠ عدد ٦٠ و ١٩٢٨/٤/١٠ احكام النفس س ٢٩ رقم ٧٥ ص ٣٩٣ .

فان له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له ،
الا أن يكون الالتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » •

ومن ذلك أن يمتنع المتهم عن رد المنقولات التي تسلمها لاصلاحها
مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بياقيه ، ومع ابداء
استعداده للرد عند استلام ما يستحقه من الأجر (١) • أو لاعتقاده
لأسباب جدية تشهد بها الأوراق التي قدمها بأن بعض هذه المنقولات
مملوك له لا للمطالب بالتسليم أو بالرد (٢) •

وكذلك لا يثبت القصد الجنائي بمجرد قعود المتهم عن رد الأشياء
المسلمة اليه الى صاحبها ، بل ينبغي أن يثبت فوق ذلك توافر نية
تملك المال وحرمان صاحبه منه • فإذا كان المتهم قد دفع بأنه عرض
المنقولات المتهم بتبديدها على زوجته بالطريق الرسمي وطلب ضم
قضية مدنية تتضمن هذا العرض ، فاستجابت له المحكمة ثم عدلت
عن تنفيذ هذا القرار بلا سبب يرر الصدول ، فان حكمها بالادانة
يكون معنيا بالاخلال بحق الدفاع (٣) •

وكذلك اذا تفى المتهم واقعة الاختلاس أو التبديد وطلب سماع
شاهد نفيه فلا يجوز للمحكمة أن تحجب نفسها عن مناقشة أقوال هذا
الشاهد وبيان دلالتها في تفى جريمة خيانة الأمانة المسندة اليه ، بدعوى
أنه لا يجوز له أن يثبت بشهادة الشهود ما يخالف الاقرار الموقع عليه
منه بوجود عجز في عهده والمقدم من المجنى عليه • وذلك لأن واقعة
الاختلاس واقعة مادية يجوز اثباتها ونفيها بكافة طرق الاثبات بما فيها
البينة رجوعا الى الأصل العام وهو مبدأ حرية القاضى الجنائى • فإذا
حجبت المحكمة نفسها عن سماع هذا الشاهد ، وعن فحص مستندات
تمسك المتهم بدلائلها على تفى حصول الاختلاس وطلب نذب خبير

(١) نقض ١٩٥٧/٤/٢ احكام النقض س ٨ رقم ٩٢ ص ٣٥٠
و ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ رقم ١١٧ ص ١٧ و ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ رقم ٢٣٨
ص ١٠٦٧ •

(٢) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ احكام النقض س ٢٢ رقم ١٢٢ ص ٥٠٣ •

(٣) نقض ١٩٧٣/٢/١١ احكام النقض س ٢٤ رقم ٣٩ ص ١٧٦ •

لنقصها ، كان حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع (١) .

وكذلك اذا تمسك المتهم بأنه لم يتسلم المضبوطات وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلمها فهو دفع جوهري ينبغي ألا تقعد المحكمة عن تحقيقه والا كان حكمها قاصرا (٢) .

وقد يثبت الفعل المادى مع سوء القصد دون أية مطالبة . وذلك فى أحوال قليلة منها مثلا أن يحصل صراف مبلغا كبيرا ويهرب به ، أو أن يبلغ عن سرقة النقود التى حصلها ثم يتضح كذب بلاغه . أو أن يثبت تلاعب الوكيل فى دفاتر الحساب والفواتير لاختفاء مبالغ بددها ، وفى الجملة يثبت بالاعيب الأمين وأكاذيبه وخداعه ، أو اخفائه المبالغ والأشياء المسلمة اليه ، وكل ما يظهر بجلاء توافر سوء القصد عنده (٣) .

ومن الملاحظ أنه اذا كان الشيء موضوع عقد الأمانة قيمياً فإن مجرد تصرف الأمين فيه يعد كافياً للدلالة على سوء القصد ، لأنه واجب الرد بذاته . ومن ذلك أن يبيع الأمين هذا الشيء أو يقايض عليه أو حتى يرهنه ، وفى الجملة أن يتصرف فيه أى تصرف يتعذر عليه معه الاحتفاظ به أو استرجاعه لتنفيذ التزامه بالرد (٤) . ولا يفسر من ذلك شيئاً أن تكون لديه نية تمويض المجنى عليه بما يساوى قيمته أو ثمنه وقت التبديد (٥) . أو حتى أن يقوم الأمين فعلاً بدفع ثمن الناقص من الأثبات التى بمهدهته بعد وقوع جريمة التبديد ، فإن هذا الدفع لا يمحو الجريمة ، ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائى لديه (٦) .

(١) نقض ١٩٧٤/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٥ رقم ٤٠ ص ١٨٣ وراجع نقض ١٩٧٥/٦/٨ س ٣٦ رقم ١١٦ ص ٤٩٧ .

(٢) نقض ١٩٧٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٠٦ ص ٤٩٤ .

(٣) جازو ج ٦ فقرة ٢٦٢٠ ونقض ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ رقم ١٢٦

ص ٦١٦ .

(٤) راجع نقض ١٩٢٩/٤/٣ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٧١

ص ٥٠٩ .

(٥) طنطا الابتدائية فى ١٩٠٦/٣/٢٦ مج س ٧ ص ١١٢ .

(٦) نقض ١٩٥٦/١١/١٩ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٢٣ ص ١١٦٤ .

أما إذا كان هذا الشيء مثليا فلا يكون التصرف فيه دالا بذاته على توفر سوء القصد . والأشياء المثلية ، طبقا لتعريف المادة ٨٥ مدني ، هي التي « يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء ، والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو المقاس أو الكيل أو الوزن » ، مثل الغلال والنقود . ولذا يلزم فيها عادة التكليف بالرد لظهار سوء قصد المتهم وعدم رغبته أو عدم قدرته على الرد .

وكثيرا ما يكون موضوع العقد نقودا ويدفع المتهم بوجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المجنى عليه ، فعليه أن يقدم الدليل على صحة هذا الدفع . فان أفلح انتفت خيانة الأمانة ، أما اذا عجز عن اثبات وجود الحساب وأن له ديناً في ذمة المجنى عليه ، أو اذا استبان أن هذا الدين الذي له أقل من المبلغ المطالب برده الى صاحبه ، وأنه كان يعلم ذلك ، فلا يكون لهذا الدفاع قيمة في درء التهمة . وكذلك الحال اذا استبان أن المتهم يطلب اجراء مقاصة لم تتوافر لها شروطها طبقا للقانون المدني . ومن ذلك أن يكون دين الأمين غير مستحق الوفاء ، ورغم ذلك احتجز مبلغ الأمانة على غير رضا صاحبه ، فان حجه يعد قرينة على نية تملكه (١) .

أما اذا ظهر أن الحساب قد حصلت تصفيته فعلا بما يفيد مديونية المتهم وتمسده بالرد على أقساط ، فالجريمة قائمة من باب أولى (٢) . والدفع بوجود حساب موضوعي لا تجوز للمتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) . واذا أثير أمام محكمة الموضوع ، وكان له ما يبرره من ظروف الدعوى ، فعلى المحكمة أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة بالبراءة أو الادانة اذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا تتحقق به جريمة

(١) نقض ١٩٣٧/٦/١٤ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩٥ ص ٧٩ .

(٢) نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ القانون والاقتصاد س ٨ ملحق عدد ٧ رقم

٩١ ص ١٢٥ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ احكام النقض س ١ رقم ٣٦ ص ١٠٢ .

الاختلاس (١) •

فإذا دفع المتهم بوجود حساب بينه وبين المجنى عليه لم تتم تصفيته
بعد ، وكان هذا الدفاع جدليا تشهد به الأوراق ، فانه ينبغي على المحكمة
حتى يستقيم قضاؤها أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع
أن تحكم في موضوع التهمة ، فإذا لم تعمل كان حكمها معيبا بالقصور
وبالاخلال بحق الدفاع (٢) •

وإذا طلب المتهم ضم دفاتر المجنى عليه التجارية على أساس أنه ثابت
فيها ما يفيد في كشف الحقيقة وتعيين خبير لتصفية الحساب بينهما ، كان
هذا طلبا جوهريا ، فإذا أغفل الحكم الإشارة الى هذا الطلب أو الرد
عليه كان معيبا بما يستوجب نقضه (٣) •

العقوبة

خيانة الأمانة في قانوننا جنحة دائما (٤) . وعقوبتها هي الحبس ،
ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى • وتخضع العقوبة
هنا للتشديد في حالة العود طبقا لأحكامه العامة ، سواء أكان عودا بسيطا
(م ٤٩ ، ٥٠ ع) أم متكررا (م ٥١) بما يجيز - بالنسبة لهذا الأخير -
توقيع عقوبة الجنابة ، وتعتبر المرفقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة
في العود •

(١) نقض ١٩٥٧/٤/٨ أحكام النقض من ٨ رقم ١٠٠ من ٣٧٤
و ٢٨/٥/١٩٧٣ من ٢٤ رقم ١٣٦ من ٦٦١ •

(٢) نقض ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض من ٢٠ رقم ١٨٤ من ٩٣٣ •

(٣) نقض ١٩٥٦/١١/٢٦ أحكام النقض من ٧ رقم ٣٢٨ من ١١٨٢ •

(٤) ومع مراعاة ما ذكرنا سابقا عن حكم المادة ١١٢ ع •

وبلاحظ أن القانون الفرنسي يجعل خيانة الأمانة أحيانا جنابة عقوبتها
السجن ، وذلك إذا صدرت من موظف أو موقق عمومي أو تابع أو خادم
بالاجبرة أو تلميذ أو كاتب أو مندوب أو عامل أو صبي اضرارا
بممتلكاته •

ولا يجوز في حالة المود في خيانة الأمانة الحكم بعقوبة مراقبة الشرطة التي رأينا أنها عقوبة تكميلية جوازية في حالة المود في السرقة التامة (م ٣٢٠) وفي حالة المود في النصب التام أو الشروع فيه (م ٣٣٦) إذ لم يرد هنا مقابل لنص هاتين المادتين الأخيرتين ولا محل للقياس عليهما (١) ، ولأن التماثل بين هذه الجرائم مقصور على اعتبارها سوابق متماثلة في العود يحل بعضها محل البعض الآخر (٢) .

(١) راجع نقض ١٩٢٩/٥/٢٣ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٦٨ ص ٢١٠ .

(٢) ويلاحظ أن قيد شكوى المجنى عليه الوارد في المادة ٣١٢ ع بخصوص تحريك الدعوى العمومية يسرى هنا بحسب الراجع عملاً (راجع ما سبق ص ٤٠٧ - ٤١٢) .

الفصل الثاني

في الخيانة التامة للأمانة والشروع فيها

الأمر المعاقب عليه في خيانة الأمانة يتم باختلاس المال محل التعاقد أو تبديده ، أو باستعماله استعمالا يعد في حكم التبديد . وسبق أن قلنا ان الفعل المادى في هذه الجريمة لا يتطلب في الواقع شيئا أكثر من تغيير وجهة المال Détournement فهو لا يتطلب من الجانى انتزاع حيازته ، لأنه صاحب هذه الحيازة مؤقتا ، بل كل ما تتطلبه الجريمة هو ظهور نية الاستيلاء على المال ، أى مجرد تغيير صفة الحيازة من مؤقتة الى تامة لا أكثر . أو كما يقول جaro : في السرقة على الجانى أن ينتزع الحيازة من المجنى عليه حتى يملك المال ، ومن الجائز أن يفسد نتيجة لظرف قهرى خاص يفاجئ به ، أو أن يخاف فيهرب . أما في خيانة الأمانة فان المال بين يدي الجانى ، ولا يوجد عائق مادى يحول دون تملكه إياه فالارادة والتفويض غير قابلين للفصل (١) . ولا يغير من ذلك شيئا القول بأن نية تغيير صفة الحيازة تثبت عادة بأعمال مادية خارجية ، قد تكون ايجابية كبيع المنقول أو عرضه للبيع ، كما قد تكون سلبية كمجرد الامتناع عن اعادته الى صاحبه رغم طلبه .

وقد عبرت محكمة النقض عن ذلك بقولها ان خيانة الأمانة تتحقق « بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أوتمن عليه مملوكا يتصرف فيه تصرف المالك ، ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذى أوقمه » (٢) . وبقولها في حكم آخر ان خيانة الأمانة تتم « بمجرد خروج الأمين عن مقتضى عقد الأمانة ، والمقاد عزمه على التصرف فيما أوتمن عليه تصرف المالك ، أما محاولته

(١) جaro ج ٦ فقرة ٢٦١٥ .

(٢) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ .

(٣) ٢٨ - جرائم الأشخاص والأموال)

التصرف فيه بعد ذلك فانها لا تخرج عن كونها من أدلة الإثبات » (١) .
 فإذا كان الأمر كذلك ، وكان مجرد تغيير النية أمر تتم به الجريمة ،
 فإن الشروع يكون غير متصور فيها . وقد استقر قضاؤنا كذلك على هذا
 الرأي منذ زمن بعيد (٢) ، فذهب الى أنه لا يشترط أن يكون الجاني قد
 تصرف في الشيء الذي أؤتمن عليه تصرفا نهائيا لامكان القول بتمام
 الجريمة ، بل يكفي أن يكون قد باعه بالفعل ولم يسلمه الى المشتري بعد ،
 أو حتى عرضه للبيع مجرد عرض ، ولم تلق المحكمة بالا الى ما قيل من
 أن مثل هذه الأفعال تمد شروعا غير معاقب عليه (٣) . كما قضى بأنه اذا
 سلم الأمين الإمانة الى الغير لبيعها لكان ذلك منه اختلاسا تقوم به
 الجريمة التامة لثبوت التغيير الطارىء على نية الحيازة (٤) .

وقلنا فيما سبق انه لا يحول دون القول بقيام الجريمة رد الشيء أو
 ما يقابله بعد تبديده بالتفصل اذا كان قبيحا ، وتعد الواقعة جريمة تامة
 لا مجرد شروع .

أما اذا كان من المثلثات ، ففرض من اثنين . اما أن يكون الجاني
 ... وقت التصرف فيه - راغبا في الرد قادرا عليه ، وحينئذ لا تقوم الجريمة
 مطلقا ، واما ألا يكون كذلك ، وحينئذ تمتد الواقعة أيضا جريمة تامة
 لا مجرد شروع منذ ذلك الوقت .

ولذلك فإن الفعل التحضيرى في هذه الجريمة غير متصور كذلك ،
 شأنه شأن الشروع فيها ، ولننص للأسباب .

(١) نقض ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة عاصم الكتاب الأول رقم ٨٣
 ص ١٧٨ .

(٢) راجع استئناف مصر في ١٨٩٩/١١/١ مج س ١ ص ١٢٩ ونجع
 حمادى الجزئية في ١٩٢٤/٩/٢١ المحاماة س ٥ عدد ٢٠٧ ونقض
 ١٩٢٩/١٢/١٢ مج س ٣٨ عدد ١٢١ و ١٩٥٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س
 ١٠ رقم ٢٢٠ ص ١٠٧٢ .

(٣) الأوبكية الجزئية في ١٩٢٢/٦/٢١ المحاماة س ٣ عدد ١٧٣
 ص ٢٢٢ .

(٤) نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ رقم ١٢٨٥ س ٥ ق .

الفصل الثالث

في طبيعة الجريمة

وتحديد تاريخ ارتكابها

من المتفق عليه أن خيانة الأمانة جريمة وقتية تتم بمجرد ونسوع اختلاس المال محل الأمانة أو تبديده ، لأنها ليست جريمة مستمرة استمرارا ثابتا ولا متجددا (١) ، فهي وإن كانت تتطلب حيازة الجاني للمال إلا أن مناط العقاب ليس في هذه الحيازة ، سواء أكانت قبل طروء نية اختلاسه أم بعده ، بل في وقوع الفعل المادى سواء أكان اختلاسا أم استعمالا أم تبديدا لهذا المال .

وترتب على ذلك أن المدة المسقطه للدعوى المرمية فيها يبدأ سريانها من تاريخ وقوع هذا الفعل المادى ، وربما من تاريخ طلب الشئء المختلس والامتناع عن رده ، أو ظهور عجز المتهم عن ذلك (٢) . أو بالأدق من اليوم التالى طبقا للقاعدة المتبعة في احتساب مدد القوط ، لا من التاريخ المحدد لرد المال أو تاريخ المطالبة برده . لذا ينبغي دائما تحديد تاريخ الاختلاس أو التبديد أو ما في حكمهما في خيانة الأمانة . وتحديدته يثير صعوبات خاصة لا يثيرها في غيرها من الجرائم ، وذلك بالنظر الى وجود المال في حيازة الجاني من مبدأ الأمر .

وتاريخ الفعل المادى سابق عادة على تاريخ المطالبة برد المال . وانما يمكن القول استثناء ، طبقا لما لاحظته محكمة النقض ، بأنه « لما كان التبديد في العادة معروفا للأمين خافيا على صاحب الشأن ... فتاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة ، وهو تاريخ ظهوره والعلم به . يعتبر

(١) راجع نقض فرنسى في ١١/١١/١٩٤٩ بملتان رقم ٣٠١ .

(٢) نقض ١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض ص ٢٥ رقم ١١ ص ٤٦ .

مبدئياً وبصفة مؤقتة تاريخاً له ، وذلك الى أن يدعى الجاني أسبقية الطائفة عليه ويثبت دعواه ، أو تبين للقاضي من تلقاء نفسه هذه الأسبقية أخذاً مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها (١) .

فالتاريخ الفعلي للتبديد هو المعول عليه في نهاية الأمر ، والرأى مستقر على ذلك (٢) . ولهذا قضى بأن تاريخ وقوع الاختلاس ليس هو بالضرورة تاريخ الحكم المدني الذي ألزم المتهم بالرد ، لأن الأحكام مقررّة للحقوق لا منشئة إياها (٣) . كما قضى أيضاً بأنه اذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب الى المجلس الحسبي مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد أموال القصر المسندة اليه ، على أساس أن أسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه اختلسها لنفسه ، فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته في تملك الشيء المودع لديه (٤) .

وتحديد تاريخ وقوع خيانة الأمانة أمر موضوعي لا رقابة فبه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع ، بشرط أن تبني هذه الأخيرة رأياً على ما تشير به ظروف الدعوى ووقائعها . أو بمباراة أخرى ان تاريخ خيانة الأمانة يخضع في تحديده لسلطة قاضي الموضوع ، ومتى أقام الدليل عليه فهو بمعزل عن كل رقابة (٥) . أما اذا بنى هذا التاريخ على اعتبارات قانونية أو افتراضية لا تتصل بالواقع ، فقد خرج الأمر بذلك من دائرة الأمور الموضوعية الى دائرة الأمور القانونية التي لمحكمة النقض حق الاشراف عليها (٦) .

(١) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٢٥ ص ٧٣٠ و ١٩٥٩/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٥٤ ص ٦٩٤ .

(٢) نقض ١٩٤٢/٦/١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٢٤ ص ٧٦٧ و ١٩٤٣/٢/٢٢ ج ٦ رقم ١١٧ ص ١٦٧ .

(٣) نقض ١٩٢٦/١/٤ رقم ٤٠ ص ٤٣ ق .

(٤) نقض ١٩٤٢/٦/٨ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٢٤ ص ٦٧٧ .

(٥) نقض ١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٧٧ ص ١١٤٨ و ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ رقم ٣٠٧ ص ١٤٨٨ .

(٦) نقض ١٩٣٠/٤/١٧ المحاماة س ١٠ عدد ٤٢٣ .

الفصل الرابع

بيانات حكم الإدانة في خيانة لأمانة

حكم الادانة في الجرائم المختلفة ينبغي أن يتضمن بيانات معينة أشارت اليها المادة ٣١٠ اجراءات بأنها بيان الواقعة المستوجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، مع الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه . وبيان الواقعة يتطلب أن يستفاد من حكم الادانة توافر أركان الجريمة المختلفة .

فيلزم هنا بيان نوع العقد الذي تم التسليم بقتضاه حتى تسكن مراقبة ما اذا كان يدخل ضمن عقود الأمانة التي ذكرها القانون على سبيل العصر أم لا (١) . أو على حد تعبير حكم من الأحكام يلزم أن يبين « على أى وجه أو صفة أو كيفية سلمت الأشياء المختلة الى المتهم » (٢) ولذا حكم بأنه اذا دفع المتهم بتبديد مبلغ من المال بأن الواقعة ليست وكالة بل معاملة مدنية ، ولم يمن الحكم باستظهار حقيقة الواقعة والملاقة التي جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر ، فانه يكون قاصرا متعينا لقضه (٣) .

واذا كان دفاع المتهم بخيانة الأمانة يتطلب من المحكمة أن تطلع على عقد الأمانة وتتعرف على نوعه ، ولكنها لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على العقد وتحققها من نوع العقد المبرم بين المتعاقدين ، فان حكمها يكون ميبيا بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه (٤) .

(١) نقض ١٩٠١/١/٥ الحقوق ١٦ ص ٤٩ و ١٩٢٢/١/٢ الحماية
س ٣ عدد ١٩١ ص ٢٦١ و ١٩٢٤/١٢/٤ الحماية س ٤ ص ٧٢٦ .

(٢) نقض ١٩٠٨/٤/١١ مج س ١٠ ص ٣٦ .

(٣) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ رقم ١١٧ ص ٥٢٧ .

(٤) نقض ١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ رقم ١٧٩ ص ٨٦٥ .

وإذا دفع المتهم بأن العلاقة بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فإن الحكم إذا لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصرا (١) .

وإذا كان عقد الأمانة ثابتا بالكتابة فيها ، والا لزم ببيان كيفية ثبوته . فإن كانت المحكمة قد قبلت اثباته بالشهادة رغم أن قيمته تتجاوز نصاب الاثبات بالبينة وجب بيان مبررات ذلك ، وما اعتبرته المحكمة مانعا ماديا أو أدبيا حال دون أخذ سند كتابي . كما حكم بأنه يجب بيان استمرار هذا المانع أو زواله بيافا كافيا ، ما دام كان ذلك محل نزاع بين الخصوم (٢) . أما إذا انتهى هذا النزاع فلا ضرورة لذكر السبب المانع من أخذ سند كتابي باعتبار أن هذا البيان يتعلق بإجراءات الاثبات لا بواقعة من وقائع الدعوى (٣) .

كما ينبغي أن تبين المحكمة ما اعتبرته مبدأ للثبوت بالكتابة تجوز تكميلته بشهادة الشهود . وقد قضى بأنه لا يكفي القول بأن « أقوال المتهم في التحقيق تعد اعترافا ضمينا منه بصحة الواقعة مما يجوز معه الاثبات بشهادة الشهود » ، بل كان يجب أن تبين المحكمة الأقوال التي ائترعت منها هذا الاعتراف ، حتى يتمنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان يصح اعتبارها اعترافا ضمينا يجوز معه الاثبات بشهادة الشهود أم لا ، واغفال ذلك يعد قصورا موجبا لنقض الحكم (٤) .

وإذا تمسك المتهم بصورة المقد الذي كان أساسا لتوجيه تهمة التبيد اليه ، فإن هذا الدفاع لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها لا يلزم له رد صريح خاص ، إذ أن الرد عليه مستفاد ضمنا من اعتماد الحكم على هذا المقد كدليل اثبات في الدعوى مما مفاده أن محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة التقدير ، قد اطرحت هذا الدفاع (٥) .

(١) نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ رقم ١٢٦ ص ٦٣٢ .

(٢) نقض ١٩٥٣/١/٢٦ رقم ١٢٤٠ ص ٢٢ ق .

(٣) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٨ ص ٢٥ .

(٤) نقض ١٩٣١/١/٢٥ الحماية س ١١ عدد ٥١٥ ص ١٢٥ .

(٥) نقض ١٩٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ رقم ١٩٤ ص ٥٩٣ .

وإذا دفع المتهم بتزوير السند المقدم من المجنى عليه بوصفه عقد أمانة كان هذا الدفع جوهريا لاتصاله بتوافر أو عدم توافر ركن في الجريمة مما يتعين على حكم الادانة ، أن يرد عليه بما يفنده والا كان قاصرا (١) . ويتعين أن يستبين من الحكم وقوع اختلاس للمال أو تبديد له ، ولا يكفي قوله بأن المتهم قد تأخر في رده ، إذ أن التأخير وحده لا يعد اختلاسا (٢) ، ما لم تثبت نية تملك المال وحرمان صاحبه منه وهو ما ينبغي أن يستظهره الحكم في وضوح كاف (٣) .

ويراعى أن حصول السداد للمبلغ المدعى تبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية . لذا قضى بأنه إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية الى مخالصة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد استلامه المبلغ موضوع ايصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلي الا أنها لم تشر اليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة ضحة تطبيق القانون ، ويكون الحكم معيبا بالقصور الذي يطله (٤) .

ويلزم أن يعين الحكم محل الجريمة تعيينا كافيا . ويحسن بيان نوع الشيء المختلس ، أو مقدار المبلغ ولا يلزم تحديده بالضبط ، إذ قد يكون ذلك متعذرا بسبب وجود حساب تنبئ تصفيته بين الطرفين (٥) .

وعادة لا يحتاج ركن الضرر الى بيان خاص لأنه نتيجة مترتبة على امتناع المتهم عن الرد أو عجزه عنه . الا أنه يحتاج الى هذا البيان في الأحوال التي يدفع فيها المتهم باتفائه كلية . وتقدير امتناع المتهم عن الرد

(١) نقض ١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٤٣ ص ٥٩٧ .

(٢) نقض ١٩١٤/٤/١٤ الشرائع س ١ ص ١٩٧ .

(٣) نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ رقم ١٢٦ ص ٦٣٢ .

(٤) نقض ١٩٦٠/٢/١ أحكام النقض س ١١ رقم ٣٧ ص ١٩٧ .

(٥) جارسون فقرة ٧٩٧ .

- أو عجزه عنه أمر يفصل فيه قاضى الموضوع دون رقابة عليه من أحد (١) .
- ويلزم أن يرد بالحكم ما يؤدي الى القول بتوافر القصد الجنائي (٢) .
- ولا يشترط بيانه بعبارة صريحة ، بل يكفي أن يستبين من كيفية سرد الواقعة توافر نية تملك المال وحرمان صاحبه منه (٣) .

وقد قضى بأنه يمد قاصرا في بيان القصد الجنائي قول الحكم المطعون فيه ان المتهم « اختلس من المجنى عليه مبلغا معينا من البنكنوت استلمه على ذمة صرفه ذهباً » (٤) ، أو قوله ان المتهم تسلم الأشياء المبددة ثم لم يردّها « لأن هذا القول لا يثبت انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه » (٥) .

أو قوله « ان المتهم بتبديد راديو قد امتنع عن رده الى صاحبه دون بيان سوء نيته » (٦) أو قوله « ان المتهم بالتبديد قد تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضرارا به » (٧) أو قوله « انها ثابتة من خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهنه القطن باسمه دون اسم المجنى عليه في مطلع بميد عن مزرعته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل » (٨) .

— وإذا دفع المتهم بخيانة الإمانة بأن له حق الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر اصلاحه طبقا للمادة ٢٤٦ مدنى فان هذا الدفع جوهرى لأنه من شأنه ان صح وحسنت النية انصدام

-
- (١) نقض ١٩٢٩/٥/٩ المحاماة س ٩ عدد ٥٦٩ ص ١٠٠٥ و ١٩٢٩/١١/١٤ المحاماة س ١٠ عدد ١٢١ ص ٢٦٥ .
 - (٢) نقض ١٩٢٢/١١/٦ المحاماة س ٣ عدد ١٢ ص ١٢١ و ١٩٥٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢١ ص ٧٤ و ١٩٦٢/١١/٦ س ١٣ رقم ١٧٣ ص ٧١١ و ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ رقم ١٨٢ ص ٩٨٥ .
 - (٣) نقض ١٩٥٠/٢/١٤ أحكام النقض س ١ رقم ١٣٦ ص ٤٠٦ و ١٩٥٦/١١/١٩ س ٧ رقم ٣٢٣ ص ١١٦٤ .
 - (٤) نقض ١٩١٣/١١/٢٢ الشرائع س ١ ص ٨٧ .
 - (٥) نقض ١٩٥٣/١/٦ رقم ١١٦٠ س ٢٢ ق .
 - (٦) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٢١ ص ٥٩٧ .
 - (٧) نقض ١٩٦٢/١١/٦ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٧٣ ص ٧١١ .
 - (٨) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ رقم ٢١٤ ص ١٠٣٥ .

المسئولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ ع ، واغفال الرد عليه بما يدفعه قصور
في السبب (١) .

كما قضى بأنه يعد قاصرا قول الحكم ان المتهم تسلم الماشية
موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة « الفصل » بشأنها دون أن يثبت
قيام القصد الجنائي لديه ، لأن هذا القول لا تتوافر به أركان جريمة
التبديد (٢) .

ذلك حين لا يعد قاصرا في بيان ركن القصد الجنائي في حكم
الادانة في هذه الجريمة متى كان مستفادا من ظروف الواقعة الميينة به
أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى
عليه من الشيء المسلم اليه اضرارا بالمجنى عليه (٣) .

ومتى قرر الحكم المطعون فيه أن سوء القصد متوافر للأسباب التي
بينها فلا رقابة عليه لمحنة النقص لأن تقدير ذلك أمر موضوعي (٤) .
واذا كانت التهمة المسندة الى المتهم هي الاشتراك في تبديد وجب
أن ترد بالحكم وقائع الاشتراك ، وما يدل على علمه بالواقعة (٥) .

-
- (١) نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٢٨ من ١٠٦٧ .
 - (٢) نقض ١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٨٠ من ١٢٥٢ .
 - (٣) نقض ١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ رقم ٢٤٥ من ١٢٧٦ .
 - (٤) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٢ رقم ١٦٠٦ س ٤ ق .
 - (٥) نقض ١٩٢٣/٤/١٢ الحاماة س ٤ عدد ١٦٠ ص ٢٢٢ .

الباب السادس

في الاعتداء على المحجوز

(المادتان ٣٣٣ و ٣٤٢ ع)

بعد أن بينت المادة ٣٤١ أركان جريمة خيانة الأمانة وعقوبتها
— على ما وضعناه في الباب السابق — أضافت المادة ٣٤٢ أنه « يحكم
بالمقوبات السابقة على المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها
قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها » . وهي تقابل المادة ٣٣٣ الواردة
في باب السرقة والاعتصاب والتي نصها « اختلاس الأشياء المحجوز عليها
قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة : ولو كان حاصلا من مالكها .
ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلقة
بالاعفاء من العقوبة » (١) .

وفي الحالين كان تدخل الشارع ضروريا إذ أن جريمتي السرقة
وخيانة الأمانة لا تقمان — كما قلنا — على مال مملوك لنفس الجاني ، فكان
لا بد من مثل هذين النصين اللذين يقيمان في الواقع صورتين على حدة من
جرائم الأموال تمييزان بإمكان وقوعهما على المال المملوك لنفس الجاني
ونلتحق أولاهما في المعتاد بخيانة الأمانة ، وثانيتهما بالسرقة . ولكن تجمع
بينهما خصائص مشتركة : أجدرها بالذكر اتطادهما في طبيعة الفعل
المادى في كليهما — من ناحية تضمنه معنى الاعتداء على حيز — ووقوعه

(١) ويرامى أن المادة ٣١٢ ع بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٤٧ أصبحت تنص على مجرد قيد الشكوى لامكان تحريك الدعوى
الجنائية بعد أن كانت تنص فيما مضى على الاعفاء من العقاب .

على أشياء محجوز عليها ، وفي أن القصد الجنائي في كل منهما يتحدد بنية عرقلة هذا الحجز .

وكل الفارق بينهما هو أن نطاق المادة ٣٤٢ يكون عند اختلاس المال المحجوز عليه بمعرفة الحارس ولو كان مالكا ، حين أن نطاق المادة ٣٣٣ يكون عند اختلاس المال المحجوز عليه بمعرفة غير الحارس عليه ولو كان مالكا . فهما في الواقع صورتان مختلفتان لجريمة واحدة هي جريمة الاعتداء ، ولو من مالك ، على حجز قائم . وسنعالج فيما يلي أركانها في صورتها معا في فصل أول ، ثم بيانات حكم الادانة في فصل ثاني .

الفصل الأول

في أركان الاعتداء على المحجوز وعقوبته

يمكننا تعريف جريمة الاعتداء على المحجوز بصورتها الواردتين في المادتين ٣٣٣ و ٣٤٢ معا بأنها « تعمد عرقلة اجراءات الحجز القضائي أو الادارى عن طريق اختلاس المال المحجوز عليه ، وذلك بمعرفة غير الحارس عليه (م ٣٣٣) ، أو تبديده أو حبسه عن التنفيذ بمعرفة نفس الحارس (م ٣٤٢) ، ولو كان أيهما مالكا » .

ومن هذا التعريف يبين أن أركان الصورتين معا مشتركة وهى : -
الركن الأول : وقوع فعل مادی هو الاختلاس أو التبديد أو حبس المال عند التنفيذ .

- الركن الثانى : أن يكون محل هذا الفعل أشياء محجوز عليها .
- الركن الثالث : توافر القصد الجنائي لدى الفاعل .
- وسنعالج كل ركن منها في مبحث خاص على التوالى .

المبحث الأول

الاختلاس أو التبديد وما في حكمهما

عبرت المادة ٣٣٣ عن الفعل المادى في هذه الجريمة بأنه «اختلاس» .
كما عبرت عنه المادة ٣٤٢ بنفس اللفظ « اختلس .. » والاختلاس في السرقة هو انتزاع العيازة ، وهو في خيانة الأمانة تغيير العيازة من لاقصة الى تامة ، أما هنا فقد أعطاء قضاء النقض المستقر وطبيعة الجريمة نفسها ، مدلولاً أوسع من ذلك بكثير ، فمدلوله هنا يشمل بادئ ذى بدء الاختلاس كما عرفناه في السرقة اذا كان المختلس غير الحارس على الأشياء المحجوز عليها . ويشمل ثانياً الاختلاس كما عرفناه في خيانة الأمانة اذا كان المختلس هو نفس الحارس عليها . ويشمل أيضاً التبديد كما عرفناه

في هذه الجريمة الأخيرة ، فهو يتحقق في الحالين بخروج المال من حيازة الحائز نتيجة بيعه (١) ، أو المبادلة عليه ، أو استهلاكه ، أو اعدامه ، أو رهنه .

وفضلا عن ذلك فللفعل المادى في الاعتداء على الحجز مدلول آخر جديد ، فهو يتحقق بكل فعل يرمى الى عرقلة التنفيذ على الأشياء المحجوز عليها بعدم تقديمها يوم البيع (٢) وتعتبر عرقلة التنفيذ سلوكا قائما بذاته ، يكفي وحده لتوافر الركن المادى للجريمة ولو تبين أن الحارس على الأشياء المحجوزة لم ييدها أو يتصرف فيها ، بل يكفي أن يستمع عن تقديمها يوم البيع ، أو يمتنع عن الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز (٣) .

فعرقلة التنفيذ هذه هي العنصر المميز لجرائم الاعتداء على الحجز عن غيرها من جرائم المال ، ان صح وضعها بين جرائم المال ، وهي أحق أن توضع بين الجرائم المضرة بالمصلحة العامة لما تتضمنه من معنى الاعتداء على الأمر الصادر من السلطة التي أوقعت الحجز .

ولأفعال عرقلة التنفيذ هذه صور متعددة : -

- فمنها اخفاء الأشياء المحجوز عليها وعدم تقديمها للمحضر يوم البيع ، ولو أظهرها الحارس فيما بعد ، وفي الجملة كل امتناع عن تقديم

(١) مع ملاحظة ما تنص عليه المادة الثانية من دكريتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ التي تجيز للمدين أن يتصرف في الحاصلات الزراعية المحجوزة ليسدد الأموال الاميرية المتوقع من أجلها الحجز متى كان البيع والسداد كلاهما حاصلين في ظرف الأربعين يوما التالية لتاريخ الحجز . وهو نص استثنائي يفسر في أضيق نطاق ، ولذا رفضت محكمة العليا تطبيقه على بيع محصولات زراعية تسديدا لدين لبنك التسليف الزراعى (نقض ١٩٤٠/١/١٥ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٥ ص ٧٥) .

(٢) راجع مثلا نقض ١٩٥٢/١/٢٧ احكام النقض س ٤ رقم ١٦٧ ص ٤٣٧ .

(٣) راجع مثلا نقض ١٩٧٢/٢/٥ احكام النقض س ٢٤ رقم ٢٩ ص ١٢٦ .

الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه بقصد عرقلة التنفيذ^(١) .
وانما يشترط أن يكون طلبها من ذي صفة قانونية فيه^(٢) ، وأن يكون
الامتناع من جانب الحارس دون غيه ، وبغير عذر مقبول . وتقدير عذر
الحارس أمر موضوعي متى كان التقدير مبنيا على أسباب سائفة^(٣) .
ولا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . وكل ما هو
مطلوب منه هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . ولذا فقد قضى بأن
عدم عثور الصراف والمدة وشيخ البلد على المحجوزات في تاريخ سابق
على ميعاد البيع لا يفيد بذاته التصرف فيها أو توافر إرادة عرقلة
التنفيذ^(٤) . أما ثبوت التبيد فهو يؤدي إلى عرقلة التنفيذ ومن ثم فلا
يجب على الحارس شيئا أن يدفع بأن له أيضا حبس المحجوزات عملا بالمادة
٢٤٦ مدني^(٥) .

— ومنها أن يقوم الحارس بنقل الأشياء المحجوز عليها إلى جهة
يجعلها الدائن الحاجز ، دون أن يخطره بهذا النقل ، ودون أن يستأذن فيه
الجهة القضائية المختصة حتى إذا جاء المحضر في يوم البيع لم يجدها
مكانها ، وذلك بالنظر لما ينطوي عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة
الحاجز ، ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز
وللسلطة التي أوقعتها^(١) .

— بل يعد عرقلة لأجراءات التنفيذ مجرد تعمد الحارس الغياب
بسوء نية في اليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها عن محل الحجز ،
حتى لا يجده المحضر ، ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعه^(٢) .

(١) راجع مثلا نقض ١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض من ٤ رقم ٢٠٩
ص ٥٧٠ و ١٩٦٠/١/٢٥ من ١١ رقم ٢٠ ص ١٠٦ و ١٩٧١/٥/١٦ من ٢٢
رقم ٩٩ ص ٤٠٦ و ١٩٧٥/٢/١٧ من ٢٦ رقم ٢٥ ص ١٥٨ .
(٢) ولذا قضى بأن الجريمة لا تقوم بعدم تقديم الأشياء المحجوز عليها
إلى مندوب وزارة الأوقاف الحاجزة لأنه لا صفة له في مباشرة بيع المحجوز
ولا في المطالبة به لبيعه (نقض ١٩٤٩/٤/١٢ القواعد القانونية ج ٧ رقم
٨٦٦ ص ٨٣١) .

(٣) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض من ٦ رقم ١٦ ص ١٤٧ .
(٤) نقض ١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض من ١٠ رقم ١٠١ ص ٤٦٧ .
(٥) نقض ١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض من ٢٩ رقم ١٦٣ ص ٧١٢ .
(٦) نقض ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض من ٢ رقم ٢٥٩ ص ٦٨١ .
(٧) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض من ٣ رقم ٨ ص ١٦ .

ويلاحظ أن دعوى الاسترداد توقف بيع الأشياء المحجوز عليها ،
وقيامها صحيحة ينتفى معه إمكان القول بحصول عرقلة في التنفيذ من
جانب الحارس ، ولكن على الحارس عندئذ أن يحضر يوم البيع ويقدم
ما لديه من أوراق للمحضر حتى يتعرف هذا الأخير على مدى تأثيرها في
وقف البيع أو عدمه . كما عليه أن يقيد الدعوى في الوقت المعين في المادة
٥٣٨ مرافعات وهو يوم بالأقل في المواد الجزئية ويومين فيما عداها والا
وجب الحكم ببناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ ، ومن ثم
لا يجدى الحارس حينئذ الدفع بقيام دعوى الاسترداد . وإذا كان المتهم
باختلاس المحجوزات لم يقدم للمحكمة الا الصحيفة التي أعلن بها دعوى
الاسترداد ولم يذكر أنه قيد الدعوى وأنها استوفت باقى الشروط « فإن
إنعاه على حكم الادانة لعدم اعتداده بتلك الدعوى يكون على غير
ساس » (١) .

بل قضى بأن تسليم الحارس على الأشياء المحجوز عليها هذه الأشياء
الى وكيل الحاجزة يعتبر اخلافا بواجبات الحراسة وتصرفا في المحجوزات
بغير الطريق الذى رسمه القانون (٢) .

— ومن صور عرقلة التنفيذ أيضا أن يوقع الحارس حجزا صوريا
على الأشياء المحجوز عليها بقصد منع التنفيذ (٣) .

— ومنها أيضا أن يعطى الحارس الشيء المحجوز رهنا لأحد
دائنيه (٤) .

وكان بعض الأحكام القديمة يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوز
عليها الى المكان المحدد لبيعها ، على أنه قد عدل عن هذا الاتجاه الى عدم
التزام الحارس بالنقل ، وذلك لأنه يتطلب منه مصروفات وعناء ومشقة

(١) نقض ١٩٥٤/٢/٩ احكام النقض س ٥ رقم ١٠٦ ص ٣٢٥ .

(٢) نقض ١٩٦٣/٣/١٨ احكام النقض س ١٤ رقم ٤٠ ص ١٩١ .

(٣) نقض ١٩٢٣/٢/٦ المحاماة س ٤ عدد ١ ص ٥ و ٥٢٥/١٢/١٩٤٤ .

القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٢٩ ص ٥٧٤ .

(٤) دالوز الهجائي السرقة فقرة ٦٧٩ .

مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها (١) . وذلك حتى ولو كان الحارس قد تعهد بنقل الشيء المحجوز عليه الى مكان البيع ، لأن مثل هذا التعهد لا يصح اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة ، لأنه اخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون (٢) .

الضرر في الاعتداء على المحجوز ركن مفترض

يعتبر الضرر في جرائم الاعتداء على المحجوز ركنا مفترضا ومتربيا حتما على وقوع الفعل المادى فيها ، فهو ليس ركنا موضوعيا قائما بذاته يستلزم بيانا خاصا في حكم الادانة فيها . وفي ذلك تقول محكمة النقض « ان عدم مراعاة ما يقضى به القانون في مسائل الحجز ، ثم التأخير الذى لا مبرر له والذى يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز عليه وتحصيل قيمته نقدا كاف بذاته لتكوين ركن الضرر » (٣) .

طبيعة الجريمة وتحديد تاريخ ارتكابها والباثها

الاعتداء على الحجز في أية صورة من صوره جريمة وقتية ، فيسرى التقادم من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز (٤) . وإذا لم يكن تاريخ وقوع الاختلاس معروفا فيعتبر يوم ظهوره تاريخا للجريمة (٥) ، ويجوز اعتبار تاريخ محضر التبديد تاريخا مبدئيا لها ، وللمتهم اذا شاء أن يثبت وقوعها في تاريخ سابق . كما قضى بأنه لا يصح اعتبار اليوم المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها تاريخا للاختلاس ، بل لابد للتحقق في الواقع

-
- (١) من الأحكام التى في هذا المعنى نقض ١٩٤٣/٢/١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٩٤ ص ١٣١ و ١٩٤٧/١/١٠ ج ٧ رقم ٢٢٢ ص ٢٠٩ و ١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض ص ٣ رقم ٢٥٧ و ٦٩٠ و ١٩٥٣/٤/٢٠ ص ٤ رقم ٢٦٢ ص ٧٢٤ و ١٩٥٦/١١/٢٦ ص ٧ رقم ٢٢٧ ص ١١٨ و ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٢٦ رقم ٥٥ ص ٢٤٣ .
- (٢) نقض ١٩٤٣/٤/٥ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٥٤ ص ١٢٢ و ١٩٤٧/٣/١٠ ج ٧ رقم ٣١٢ ص ٣٠٩ و ١٩٥٦/١١/٢٦ أحكام النقض ص ٧ رقم ٢٢٧ ص ١١٨ و ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ رقم ٢٠ ص ٧٢ و ١٩٥٨/٢/٣ ص ٩ رقم ٣٢ ص ١١٥ .
- (٣) نقض ١٩٢٩/٥/١٦ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٩ ص ٣٠٦ .
- (٤) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٦٥ ص ٦٢٢ .
- (٥) نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض ص ٢٢ رقم ٥ ص ٢٠ .
- (م ٣٩ - جرائم الأشخاص والأموال)

وامكان القاضي من الأخذ به من دليل خاص يدل عليه (١) .
ومن جهة أخرى فان الجريمة تتم متى ثبت تصرف المحجوز عليه في
المحجوزات ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع . ولذا فان اعتراف المتهم
بتصرفه في المحجوز يقيم مسؤوليته عن الاختلاس ولو لم يعلن يوم
البيع (٢) .

وتحديد التاريخ - كما هي القاعدة - أمر موضوعي لا يخضع
لرقابة النقض الا اذا كان قضاء قاضي الموضوع فيه غير مستمد من الواقع
الثابت في أوراق الدعوى بل مؤسسا على اعتبارات قانونية صرف (٣) .
ويخضع الاختلاس أو التهديد أو ما في حكمهما في اثباته للقواعد
العامة فلا يشترط له محضر يعرره موظف معين ، بل للمحكمة أن تقتنع
بشبهات الواقعة من أي دليل أو قرينة مما يقدم اليها في الدعوى (٤) .

المبحث الثاني

محل الجريمة

مال محجوز عليه

ينبغي أن يكون المال محل الاختلاس أو التهديد أو عرقلة التنفيذ
منقولاً محجوزاً عليه جزئاً قضائياً أو ادارياً ، فلا تقوم اذا كان المال
المحجوز عليه عقاراً بطبيعته ، ويرجع في تحديد معنى المنقول هنا الى
ما سبق بيانه بشأنه في السرقة .

ويشترط أن يكون هناك أمر حجز قائم ، سواء أكان تحفظاً أم

-
- (١) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٢٥ ص ٧٣٠ .
(٢) نقض ١٩٥٦/٢/٣١ احكام النقض س ٧ رقم ٣٦٦ ص ١٣٤٢ و
١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ رقم ٩٢ ص ٣٣٧ .
(٣) راجع نقض ١٩٤٢/٢/٨ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٠٤ ص ١٤٩ و
١٩٤٤/٣/٢ ج ٦ رقم ٣٢٢ ص ٤٤٢ .
(٤) نقض ١٩٤٢/١١/٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢ ص ١٤
و ١٩٤٢/١١/١٦ رقم ١٨ ص ٢ و ١٩٥٥/١١/٢١ احكام النقض س ٦
رقم ٤٠٠ ص ١٣٦٨ و ١٩٥٩/٦/٨ س ١٠ رقم ١٣٨ ص ٦٢٣
و ١٩٦٥/٣/٢٠ س ١٦ رقم ٧٠ ص ٣٢٩ و ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ رقم ٧٥
ص ٣١٨ .

تنفيذا ، قضائيا أم اداريا كذلك الذى تأمر به السلطة الادارية استمتمالا
لحقها فى التنفيذ المباشر وتوقعه بمعرفة الصراف أو مأمور الضرائب
أو غيرهما (١) .

ولا يشترط أن يكون الحجز صحيحا أو موقعا بناء على سند سليم ،
ولذا قضى مرارا بأن الحارس على الأشياء المحجوز عليها يكون مسئولاً
عن التبديد حتى ولو كان الحجز مشوباً بما يطله ، وأن مسئولية تكون
قائمة ما لم يقض بطلانه من جهة الاختصاص قبل وقوع التبديد (٢) . كما
قضى بأن الحجز التحفظي واجب الاحترام ولو لم يحكم بشيئة ما دام
لم يصدر بعد حكم من جهة الاختصاص بطلانه (٣) . وبأن الجريمة تتحقق
ولو اختلس المتهم متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره ، ولا يشفع
له أنه إنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه ، فإن أخذ الانسان حقه بنفسه
غير جائز (٤) . وبأن الجريمة تقوم ولو اختلس المالك متاعه المحجوز
لاعتقاده براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، وأن التخالص من الدين
قبل توقيع الحجز لا ينفي جريمة الاختلاس (٥) . ولا تنفيها المنازعة في
أصل الدين المحجوز من أجله (٦) . ولا ينفيها السداد اللاحق لوقوع
الجريمة (٧)

عن الحراسة

يشترط أن يكون هناك حجز قائم ، أى إجراءات لها بالأقل مظهر

- (١) ووجود شركاء للمتهم المحجوز عليه في الدين المحجوز من أجله
أمر لا تأثير له في مسئولية ما دام هو المحجوز ضده والحارس (نقض
١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض من ٧ رقم ٨٥ من ٢٨١) .
- (٢) نقض ١٩٤٣/٢/٢٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢٠ من ١٧٠
و ١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النقض من ١٠ رقم ١٢٤ من ٥٥٨ و ١٩٦٠/١٠/٣١
من ١١ رقم ١٤٣ من ٧٤٨ و ١٩٦٢/١/٨ من ١٤ رقم ٢ من ١٦
و ١٩٦٧/٥/٣٠ من ١٨ رقم ١٤٨ من ٧٤١ و ١٩٧١/١١/٢٨ من ٢٢
رقم ١٦١ من ٦٦٢ و ١٩٧٢/٢/٥ من ٢٤ رقم ٢٩ من ١٢٦ و ١٩٧٥/٢/١٠
من ٢٥ رقم ٣٠ من ١٣٦ و ١٩٧٥/٤/٧ رقم ٧٥ من ٣١٨ .
- (٣) نقض ١٩٥١/٥/٢١ أحكام النقض من ٢ رقم ٤١١ من ١١٢٦
و ١٩٥٥/١١/٢١ من ٦ رقم ٤٠٠ من ١٣٦٨ و ١٩٥٨/١١/١٧ من ٩ رقم
٢٢٩ من ٩٣٧ .
- (٤) نقض ١٩٤٢/١١/٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٢ من ١٤ .
- (٥) نقض ١٩٤٣/٢/١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٩٠ من ١٢٣ .
- (٦) نقض ١٩٥٢/٥/٢٥ أحكام النقض من ٤ رقم ٣٢٠ من ٨٨١ .
- (٧) نقض ١٩٨٠/١/٢٨ أحكام النقض من ٢١ رقم ٢٧ من ١٣٩ .

للمحضر القانوني، أما إذا كان المحضر قد فقد وجوده أو مقوماته الأولى لنقص جوهري في هذه الإجراءات ، فلا محل لأن يحيطه القانون الجنائي بأية حماية . فإذا لم يعين حارس على المحضر فلا تقوم جريمة التمييز لأن المحضر لا يتصور قيامه قانونا إلا إذا كانت الأشياء قد وضعت تحت يد حارس (١) .

وتنص المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات الجديد على أنه « إذا لم يجد المحضر في مكان المحضر من قبل الحراسة وجب عليه أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للمحافظة على الأشياء المحجوزة ، وأن يرفع الأمر على الفور لقاضي التنفيذ ليأمر إما بنقلها وإيداعها عند أمين يقبل الحراسة يختاره الحاجز أو المحضر ، وإما بتكليف أحد رجال الإدارة بالمنطقة الحراسة مؤقتا » .

كما تنص المادة ٣٦٦ على أن « يوقع الحارس على محضر المحضر فإن لم يفعل تذكر أسباب ذلك فيه ، ويجب أن تسلم له صورة منه فإذا رفض استلامها تسلم إلى جهة الإدارة » وعلى المحضر اثبات كل ذلك في المحضر » .

حين تنص المادة ١١ من قانون المحضر الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (معدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩) على أنه « يعين مندوب الحاجز عند توقيع المحضر حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا . وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، وكان المدين أو الحائز حاضرا قلقه الحراسة ، ولا يعتد برفضه إياها (٢) » أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » .

(١) نقض ١٩٤٢/٦/١ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٤٤ ص ٦٧٠ ونقض ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٠٥ ص ١٢٨١ و ١٩٥٦/٤/١٠ س ٧ رقم ١٥٥ ص ٥٣٢ و ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ رقم ١٤ ص ٦٠ ، ١٩٦١/٥/٩ س ١٢ رقم ١٠٦ ص ٥٦١ و ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ رقم ١٠٤ ص ٤٢٤ .

(٢) لذا قضى بأنه إذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المعلن ضده (التهم بالتبديد المحكوم ببراهنه) كان حاضرا وقت توقيع المحضر ، وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها ، ومع ذلك لم يناقش الحكم ببراءة التهم هذه المفردات ، ولم يتعرض لبحث الزعم في توافق أركان =

ويراعى دائما أن مناط الالتزام بالحراسة رغم رفضها أن يكون من ينطت به الحراسة مدينا أو حائزا ، فإذا دفع المتهم بأنه غير مدين ولا حائز كان دفاعه جوهريا يجب على المحكمة تحقيقه ، والا كان حكمها بالادانة باطلا (١) .

وعلى أية حال يشترط لانقضاء الحجر الإداري توافر عناصر وشروط مخصصة منها أن يكون الحارس الذى ينصبه مندوب الحجر مدينا أو حائزا حتى لا يمتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالى مساءلته جنائبا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجر . واذ كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارسا وترك المحجوزات لديه على الرغم من رفضه الحراسة وأنه ليس المدين ، دون أن يستظهر أنه عين حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات ، والأدلة التى يستخلص منها ذلك ، ودون أن يحصى دلالة ما قالت به محكمة أول درجة من أنها لا تظنن الى سلامة إجراءات الحجر التى اتخذت ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه (٢) .

من الحراسة عند تعدد المحجوز

هذا وقد نصت المادة ٣٧١ من قانون المرافعات الحالى على أنه اذا انتقل المحضر لتوقيع الحجر على أشياء كان قد سبق حجزها وجب على الحارس عليها أن يبرز صورة محضر الحجر ويقدم الأشياء المحجوزة . وعلى المحضر أن يبررد هذه الأشياء فى محضر ويحجز على ما لم يسبق حجزه ويجعل حارس الحجر الأول حارسا عليها ان كانت فى نفس المحل .

وبلن هذا المحضر خلال اليوم التالى على الأكثر الى الحاجز الأول والمدين والحارس اذا لم يكن حاضرا والمحضر الذى أوقع الحجر الأول .

= الجريمة المسببة اليه فانه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون (نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٥٣ من ١٢٥٦ و ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٢ رقم ١٩٧ من ٨٧٩) .
وراجع فى هذا الشأن نقض ١٩٦٢/١/١٥ س ١٣ رقم ١٢ من ٤٤ ،
١٩٦٢/٤/٣ رقم ٧١ من ٢٨٣ و ١٩٦٥/٣/٢٠ س ١٦ رقم ٧٠ من ٣٢٩ .
(١) نقض ١٩٧٥/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٦ رقم ٥١ من ٢٢٩ .
(٢) نقض ١٩٧٦/٤/٥ طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق .

ويرتّب على هذا الاعلان بقاء الحجز لمصلحة الحاجز الثانى ولو نزل عنه الحاجز الأول ، كما يعتبر حجزاً تحت يد المحضر على المبالغ المتحصلة من البيع (١) .

كما تقضى المادة ٣٧٢ منه بأنه اذا وقع الحجز على المنقولات باطلا فلا يؤثر ذلك على المحجوز اللاحقة على نفس المنقولات اذا وقعت صحيحة فى ذاتها .

وتقضى المادة ٣٧٣ بأن الحارس يعاقب بمقوية التبيد اذا تعدد عدم ابراز صورة محضر الحجز السابق للمحضر وترتب على ذلك الاضرار بأى من الحاجزين .

ومناد ذلك أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول ، وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التى يظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما . وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذاً لأى حجز من المحجوز الموقعة عليه ، بل ان واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ، ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسؤوليته وحده (٢) .

عن انقضاء الحراسة

ولا تنتهى الحراسة فى الحجز الا بانتهاء الحجز نفسه لأى سبب من الأسباب مثل بيع الأشياء المحجوزة ، أو الحكم فى دعوى الاسترداد بملكية المسترد للأشياء المحجوز عليها ، أو بحكم قاضى التنفيذ باعفاء الحارس من الحراسة لأسباب توجب ذلك (م ٣٦٩ مرافعات) .

أما نقل الأشياء المحجوز عليها لأى سبب من الأسباب ، ولو كان بموجب أمر من قاضى التنفيذ فلا يرتّب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة

(١) نقض ١٩٦٣/٣/١٨ أحكام النقض س ١٤ رقم ٤٠ ص ١٩١ .

(٢) نقض ١٩٦٥/١٤/٢٨ أحكام النقض س ١٦ رقم ١٨٦ ص ٩٧٩ .

ويقع على عاتق الحارس ارشاد المحضر الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها وليس على المحضر أن يبحث عنها بنفسه . وامتناع الحارس عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها يكفى لاعتباره مبددا (١) .

ولا ينتهى الحجز وبالتالي الحراسة عليه نتيجة اتفاق الحارس مع الدائن على بيع الأشياء المحجوز عليها واحلال غيرها محلها ، لأن الحجز وقع بأمر السلطة القضائية ، فيكون الحجز قائما قانونا لا ينهيه تصريح الدائن للمدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله (٢) .

عن انتفاء محضر الحجز وسقوطه

لا عقاب على تبديد المحجوزات أو اختلاسها اذا لم يكن قد عمل بالحجز محضر ، لأنه في هذه الحالة أيضا لا يكون هناك حجز باطل ، بل ان الحجز يعتبر غير موجود (٣) .

كما قضى بأنه اذا كان المتهم قد دفع بأن الحجز باطل لأن الذى أوقفه فراش بوزارة الأوقاف فلم يرد الحكم على هذا الدفع بما يفنده فانه يكون معينا متعينا لنفسه (٤) .

واذا زال قيد الحجز عن المحجوز عليه قبل حصول التبديد فلا تقوم الجريمة . ومن ذلك مثلا أن يوفى المدين المحجوز عليه قيمة المبلغ المحجوز به بالكامل قبل اليوم المحدد للبيع . أو أن يتصرف المدين في الأشياء المحجوز عليها بعد أن يكون قد وفى ما عليه من الدين ، أو اذا تصالح مع الدائن (٥) . أو بعد اذ يكون قد أودع مبلغ الدين على ذمة الدائن في

(١) نقض ١٩٦٤/٢/٤ احكام النقض س ١٥ رقم ٢٥ ص ١٢٢ و ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ رقم ٣٥ ص ١٥٨ .

(٢) نقض ١٩٦٠/٥/١٦ احكام النقض س ١١ رقم ٨٦ ص ٤٤٩ .

(٣) محكمة مصر الابتدائية في ١٩٣٨/٤/٩ الحاماة س ٩ رقم ٥٨ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ احكام النقض س ٣ رقم ٤١ ص ١٠٢ .

(٥) نقض ١٩٤٣/١/١٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٣ ص ٨٧ .

وراجع نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ احكام النقض س ٩ رقم ٢٠٥ ص ٨٣٦ .

خزينة المحكمة (١) . وكذلك بعد اذ يودع المحجوز على مال المدين تحت يده في خزنة المحكمة مبلغا مساويا للمدين المحجوز من أجله ويخصصه للوفاء بمطلوب الحاجز عند الاقرار له به أو الحكم له بشيئته .

لذا قضى بأنه اذا دفع المتهم بالتبديد إثباته سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات فان هذا يكون دفعا جوهريا ينفي على حكم الادانة أن يعرض له ويرد عليه والا كان قاصرا (٢) .

ففي كل هذه الأحوال يزول قيد الحجز عن المحجوز لديه ، فلا يعتبر التصرف في الأشياء المحجوزة تبديدا ، ولا اختلاسها سرقة .

ومن ذلك أيضا ما تقضى به المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ من اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم بيع الأشياء المحجوز عليها خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، وذلك ألا اذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين ، أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة ، أو لوجود نزاع قضائي ، أو بحكم المحكمة ، أو بمقتضى القانون ، أو لاشكال إثارة المدين أو الغير ، أو لعدم وجود مشتمل للمنفقول المحجوز . فاذا كان الثابت أن المحضر لم يجد الأشياء المحجوز عليها في اليوم المحدد للبيع وكان مياعدا هذا اليوم بنقد اقضاء فترة البتة الأشهر ، فلا تقوم جريمة التبديد قانونا . لتخلف ركن قيام الحجز .

وكذلك الشأن أيضا في الحجز القضائي اذا أله طبقا للمادة ٣٧٥ مرافعات يعتبر الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه الا اذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون . والبطلان طبقا لهذه المادة وان كان يقع بقوة القانون الا أنه غير متعلق بالنظام العام . بل مقرر لمصلحة المدين وحده فيسقط حقه في التمسك به اذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا

(١) نقض ١٩٢٩/١١/٢١ القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٢٢ ص ٤٨٠ .

(٢) نقض ١٩٦٧/٣/١٣ احكام النقض ن ١٨٠ رقم ٧٢ ص ٣٩٠ .

طبقا للمادة ٢٢ مرافعات (١) •

وهو على أية حال دفع جوهرى من الدفع. التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو أن ترد عليها بأسباب سائلة لأنه لو صح يؤدى الى تقى عنصر أساسى من عناصر الجريمة • فاذا دفع المتهم باعتبار الحجز كان لم يكن لمضى الميعاد المبين فى المادة ٣٧٥ مرافعات كان على الحكم أن يعرض له والا كان قاصرا معيبا (٢) •

واذا رد الحكم بالادانة على هذا الدفع بأن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان كان مثل هذا الرد خطأ فى تطبيق القانون يستوجب النقض (٣) ، لأن سقوط الحجز أو اعتباره كأن لم يكن اعمالا لحكم القانون شئ ، والدفع ببطلانه لعب فى الشكل أو فى الموضوع شئ آخر (٤) •

وتنص المادة ٢١ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه « يجوز حتى يوم البيع وقف اجراءات الحجز والبيع ، وذلك بأداء المبالغ والمصروفات • وفى هذه الحالة يرفع الحجز ، وتسلم للمدين الأشياء المحبوزة بموجب محضر يحرره مندوب الحاجز ، ويتضمن اخلاء عهدة الخارس » •

ولذا فانه اذا دفع المتهم بأنه سدد ما كان مطلوبا منه للحكومة قبل اليوم المحدد للبيع وأن بنك التسليف قبل تقسيط المبلغ المطلوب منه ، كان هذا دفاعا جوهريا ، وكان على الحكم أن يبين قيمة المحبوزات

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٤/١٤ احكام النقض س ١٠ رقم ٩٤ ص ٤٣٠ و ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ رقم ٨٦ ص ٤٤٩ و ١٩٦٣/٢/١٢ س ١٤ رقم ٢٨ ص ١٢١ و ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ رقم ٨٢ ص ٤٢١ والدفع ببطلان الحجز لعدم البيع فى خلال الميعاد المحدد مقرر لصلحة المدين دون الخارس نليس لهذا الأخير ان يتمسك به اذا سكت عنه المدين (راجع نقض ١٩٥٩/٥/١٩ احكام النقض س ١٠ رقم ١٢٤ ص ٥٥٨ • ونقض ١٩٦٣/٢/١٢ س ١٤ رقم ٢٨ ص ١٢١) •

(٢) نقى ١٩٧٣/٥/٧ احكام النقض س ٢٤ رقم ١٢٥ ص ٦١٤ •

(٣) نقض ١٩٧٣/١٢/٢ احكام النقض س ٢٤ رقم ٢٢٦ ص ١١٠٤ •

(٤) راجع ما سبق فى ص ٦١٥ - ٦١٨ •

منسوبة الى المبلغ الذى أوفاه المتهم قبل يوم البيع ، والا كان مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه (١) .

اما زوال قيد الحجز بعد حصول التبديد فلا أثر له فى محو الجريمة ، ولو كان ذلك مثالا لسداد الدين وتنازل الدائن عن الحجز بعد وقوع التبديد (٢) .

المبحث الثالث

القصد الجنائى

الاعتداء على الحجز جريمة عديدة فيلزم ابتداء أن يتوافر لدى الجانى القصد الجنائى العام الذى يتضمن ارادة تحقيق الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وتوافر هذا القصد يتطلب بداهة العلم بقيام الحجز ، وباليوم المحدد للبيع ، أو باليوم الذى قد يكون تأجل له البيع (٣) .

والأصل أن يكون علم المتهم بالحجز عن طريق توقيعه على محضر الحجز أو اعلانه به رسميا ، والاعلان لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به ، بل للمحجوز عليه أن يقيم الدليل على أنه لم يعلم به (٤) ، وذلك مثلا اذا لم يكن الاعلان لشخصه . وفى نفس الوقت فانه لا يتحتم أن يكون علم المتهم بقيام الحجز أو بتاريخ البيع قد حصل عن طريق الاعلان الرسمى ، بل يكفى ثبوته بأية طريقة من الطرق (٥) . وبشرط أن يكون ذلك عن

(١) نقض ١٩٦٢/١١/١٩ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٨٣ ص ٧٤٨ .
(٢) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ رقم ٢٢ ص ٦١ و ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ رقم ٩١ ص ٣٩٦ . وما سجد عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة .

(٣) نقض ١٩٣٨/٤/٤ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٩٧ ص ٢٠٢ و ١٩٤٦/٤/١٥ ج ٧ رقم ١٤٠ ص ١٢٥ .

(٤) نقض ١٩٤٨/١/٢٠ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥١٧ ص ٤٧٥ .
(٥) نقض ١٩٣٨/١١/٢١ القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٧٩ ص ٣٦٢ و ١٩٥٥/٦/٦ أحكام النقض س ٦ رقم ٣١٣ ص ١٠٦٦ و ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ رقم ١٢٣ ص ٥٠٧ .

وقد استلزم بعض الأحكام أن يكون اثبات العلم بالحجز عن طريق أوراق الحجز الرسمية (نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٠ ص ٤٣) .

طريق اليقين لا عن طريق اعتبارات نظرية (١) . فاذا اعترف المتهم مثلا بعدم وجود الأشياء المحبوزة لديه فانه لا جدوى من الدفع بعدم اعلانه باليوم الذى تحدد للبيع (٢) .

وعلى أية حال ينبغي أن يبين من الحكم أن علم المتهم باليوم المحدد للبيع علم حقيقى ، فاذا انتقل القائم على التنفيذ لبيع المحبوزات فى غير اليوم الذى كان محددًا للبيع وأثبت وقوع التبديد استنادا الى أنه لم يجد المتهم الحارس ولا المحبوزات ، فان هذا القول لا يكفى للدانة نظرا لانتقال القائم بالتنفيذ لمباشرة فى غير اليوم المحدد والذى ما كان يعلم به المتهم من قبل (٣) .

واذا اعترف المتهم بتصرفه فى الأشياء المحبوز عليها فلا يصح الحكم ببراهته استنادا الى عدم علمه باليوم المحدد للبيع (٤) . ولا يصح اذا حكم بادانته أن يطالب المحكمة بالحديث فى موضوع العلم اليقيني بيوم البيع ، ولا يقبل منه مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن (٥) .

والدفع باتفاء العلم بيوم البيع هو من الدفوع التى ينبى أن تثار أمام محكمة الموضوع ، فلا تصح اثارته لأول مرة فى النقض (٦) . وهو من الدفوع الجوهرية التى يمتنع على المحكمة أن ترد عليها ، والا كان حكمها قاصرا معيبا .

وينبى أن يكون الرد منطقيا سائما ، قائما على الواقع الفعلى لا على

(١) نقض ١٩٣١/١١/٢٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢١٢ ص ٥٩٠ و ١٩٦٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ١١ رقم ٩٣ ص ٤٩٣ .

(٢) نقض ١٩٥٤/١/١١ أحكام النقض س ٥ رقم ٧٦ ص ٢٢٤ وراجع نقض ١٩٥٤/٢/٨ س ٥ رقم ١٠١ ص ٢١٥ .

(٣) نقض ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٠٠ ص ٤٥٧ . و ١٩٧٦/٦/٧ طعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ ق .

(٤) نقض ١٩٥٨/٣/٢٤ أحكام النقض س ٩ رقم ٩٢ ص ٢٣٧ و ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ رقم ١٨٣ ص ٧٦١ .

(٥) نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٥ ص ٧٥ . نقض (٦) ١٩٥٤/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٦ رقم ٤٢ ص ١٢١ و ١٩٦٩/١١/٤ س ٢٠ رقم ٢٤٣ ص ١٢١٦ .

مجرد الاعتبارات الافتراضية، أو المدنية . ومن ذلك مثلا أن يستند حكم الادانة في رده على الدفع بانتفاء العلم بيوم البيع الى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت المتهم عن طريق اليقين كما قلنا ، إذ أن « مثل هذه الاعتبارات إذ صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية التمسك بها » (١) .

ويلزم في هذا النوع من الجرائم قصد خاص أو نية محددة هي نية عرقلة التنفيذ أو تعطيل الحجز (٢) ، فإذا اتفق هذا القصد التفت الجريمة ، ولو كان تصرف الحارس يفاخر الالتزامات التي يعرضها عليه القانون من وجه أو من آخر (٣) . ومن ذلك مثلا أن يستعمل الحارس غير المالك الأشياء المحجوز عليها أو يستغلها أو يغيرها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٦٨ مرافعات فإن كل ما قد يترتب على ذلك هو أن يحرم من أجر الحراسة فضلا عن الزامه بالتمويضات (٤) .

ولا ينفي توافر القصد أن يسدد المدين الدين ، أو أن يتصالح مع الدائن ، أو أن يتنازل الحاجز عن حجزه للسداد بعد حصول التبيد

(١) نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ رقم ١٦٦ من ٥٨٥ ، ١٠/١١/١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٤٥ من ١٢٢٦ و ١٩٧٤/٣/٣ س ٢٥ رقم ٤٧ من ٢١١ .

(٢) راجع نقض ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ رقم ٩٥ من ٢٨٣ و ١٩٥٥/٣/١٤ س ٦ رقم ٢٠٧ من ٦٣٨ و ١٩٥٥/١٠/٢٤ رقم ٣٦٩ من ١٢٦١ و ١٩٦٠/١/٢٥ س ١١ رقم ٢٠ من ١٠٦ ، و ١٩٦٢/١٢/٣ س ١٣ رقم ١٦٤ من ٨٠٢ ، ١٩٦٥/١/١٨ س ١٦ رقم ١٨ من ٧٥ و ١٩٧٥/٢/١٦ س ٢٥ من ١٤٨ .

(٣) راجع صورة لانتفاء قصد عرقلة التنفيذ في نقض ١٩٥٣/١/٢٧ أحكام النقض س ٤ رقم ١٦٧ من ٤٣٧ و ١٩٥٧/١٢/٣٠ س ٨ رقم ٢٧٧ من ١٠١١ .

(٤) تقضى المادة ٣٦٨ مرافعات بأنه « لا يجوز أن يستعمل الحارس الأشياء المحجوز عليها ولا أن يستغلها أو يغيرها ولا يحرم من أجره الحراسة فضلا عن الزامه بالتمويضات » . انما يجوز إذا كان مالكا لها أو صاحب حق في الانتفاع بها أن يستعملها فيها خصصت له .

وإذا كان الحجز على ماثية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مشغل أو مؤسسة جاز لقاضي التنفيذ بناء على طلب أحد ذوى الشأن أن يكلف الجارس بالإدارة أو الاستغلال أو يستبدل به حارسا آخر يقوم بذلك » .

بالفعل (١) . وقد جرت المحاكم على الأمر بوقف تنفيذ العقوبة في مثل هذه الأحوال .

كما لا ينفي توافر القصد الجنائي أن يحتج الحارس - الذي امتنع عن تقديم الأشياء المحجوز عليها الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ - بأنه يعلم بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، اذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بالغاء الحجز (٢) .

ولكن ينفي توافر القصد الجنائي الجهل أو الخطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية . فاذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به التهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لأنه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء أمر الأداء الذي وقع الحجز نقاذاً له ، وهو دفاع جوهري ، فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب قضاؤه (٣) . وهذا القضاء يعتبر تطبيقاً خاصاً للمبدأ العام الذي جرت عليه أحكام النقض من ناحية جواز الاعتداد بالجهل بأحكام القوانين الأخرى غير القانون الجنائي ، وهو هنا قانون المرافعات المدنية . وتقدير توافر القصد الجنائي يستخلصه قاضي الموضوع من كل ما قد يؤدي اليه (٤) .

العقوبة

عقوبة المادة ٣٤٢ هي نفس عقوبة خيانة الأمانة (م ٣٤١) لأنها تفترض وقوع الفعل المعاقب عليه من أمين وهو الحارس على المال المحجوز عليه ، ولو كان مالكا اياه . وتسرى عليها أحكام العود ، فتطبق المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ متى توافرت شروطها (٥) . كما تعتبر فيها مماثلة

-
- (١) راجع مثلاً نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢ رقم ١٢٢ ص ٢٨١ و ١٩٥٢/٢/٤ س ٣ رقم ٢٥٦ ص ٦٨٨ و ١٩٥٥/١١/١ س ٦ رقم ٢٧٤ ص ١٢٧٩ و ١٩٥٦/١/٢٤ س ٧ رقم ٢٩ ص ٧٤ و ١٩٦٢/١/٨ س ١٤ رقم ٢ ص ١٦ و ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ رقم ٨٢ ص ٤٢١ .
(٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٢٠ ص ٥٨٢ .
(٣) نقض ١٩٦٠/٣/١٥ أحكام النقض س ١١ رقم ٥٣ ص ٢٧٠ .
(٤) نقض ١٩٣٨/١/١ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٤٨ ص ١٤١ .
(٥) نقض ١٩٤٣/١١/٢٩ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٦٨ ص ٢٤٣ .

لجريمتي السرقة والنصب ، ومن باب أولى خيانة الأمانة ولا نص على عقاب الشروع فيها .

أما عقوبة المادة ٣٣٣ فهي نفس عقوبة السرقة لأنها تفترض وقوع الفعل المعاقب عليه من غير حائز ولو كان مالكا إياه ، ولذا فانه :

أولا : يعاقب على الشروع فيها طبقا للمادة ٣٢٠ ع .

ثانيا : اذا توافر في الفعل ظرف مشدد للسرقة فانه ينطبق عليها ، ومن ثم قضى بأن شروع المتهمين أثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لأحدهم والمحبوز عليه لصالح آخر حالة كون أحدهم يحمل سلاحا يمد شروعا في جناية سرقة طبقا للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ ، ٣٣٣ ع (١) . وهي تعتبر مماثلة أيضا للسرقة والنصب وخيانة الأمانة في أحكام العود .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٣ على أنه لا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من القانون ٠٠٠ (الخاصة بدمم تحريك الدعوى الا بناء على شكوى من المجنى عليه) (٢) .

وتنطبق الأحكام الصامدة للاشتراك في جريمتي المادتين ٣٤٢ ، ٣٣٣ مما .

(١) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٦٦ ص ٦٢٣ .

(٢) راجع ما سبق في ص ٣٦٢ ، ٤٠٤ .

(٣) راجع ما سبق في ص ٤٠٧ .

الفصل الثاني

بيانات حكم الإدانة في جرائم الاعتداء على الحجز

تلزم مراعاة القواعد العامة في تحرير أسباب الادانة ، وما تتطلبه المادة ٣١٠ اجراءات من ضرورة اشمال الحكم على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة ، والظروف التي وقعت فيها ، مع الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وبيان الواقعة يتطلب أن يستفاد من الحكم توافر عناصر الجريمة وأولها هنا فعل الاختلاس أو التبيد ، أو ما في حكمهما . ويكفي في بيانه أن يذكر الحكم أن مندوب العجز قد ذهب الى المتهم وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود (١) . حين لا يكفي قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر التبيد المورخ ... ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لنص مادة التبيد » (٢) . كما قضى بأن ادانة المدين (غير الحارس) بالاشتراك مع الحارس في اختلاس الشيء المحجوز عليه تأسيسا على أنهما لم يقدماه في يوم البيع ، وعلى أن المحضر فتنش عنه بمنزل المدين فلم يجده فان ذلك يكون قصورا في بيان واقعة الاشتراك بالنسبة الى المدين ، وفي التدليل على ثبوتها في حقه (٣) .

كما قضى بأنه اذا دفع المتهم بأنه لا يعلم بالحجز أصلا فانه لا يمد ردا سائغا على هذا الدفع قول الحكم « بأن أقواله في التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع » لأن هذا الرد لا يكفي لتفنيد دفاعه واثبات العلم ،

(١) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ احكام النقض من ١ رقم ٦٢ ص ١٨١ .
(٢) نقض ١٩٥٤/٢/١٥ احكام النقض من ٥ رقم ١١٢ ص ٢٤١ و ٢/٢٣/١٩٧٠ احكام النقض من ٢١ رقم ١٠٨ ص ٤٤٧ .
(٣) نقض ١٩٤٥/١٢/٣ القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٢٣ ص ١٨ وراجع نقض ١٩٦٢/١/١٦ احكام النقض من ١٣ رقم ١٤ ص ٥٥ .

فضلا عن أنه لم يبين مؤدى أقوال المتهم في التحقيقات التي يرى أنها تؤكد
فساد هذا الدفاع (١) .

وبأنه اذا دفع المتهم بالسداد قبل التاريخ المحدد للبيع ويتنازل
الجهة العاجزة عن الحجز كان هذا دفعا جوهريا لا يفتى في الرد عليه
أن يقول الحكم بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائي في الجريمة ،
بل كان ينبغي أن يستظهر تاريخ التنازل ، وما اذا كان سابقا على اليوم
المحدد للبيع أم لاحقا له (٢) .

ـ واذا كان المتهم قد أثار بجلسة المعارضة الاستثنائية دفاعا
مقتضاه أنه لم يعين حارسا في محضر الحجز الإداري لأنه لم يكن مدينا
ولا منتقما من الإصلاح الزراعي ، بل كان مجرد مرافق لمندوب الحجز
بصفته من رجال الإدارة وقد رفض التوقيع على محضر الحجز بصفته
مدينا ... فإن هذا يعد دفعا جوهريا مما كان على المحكمة أن تقسطة
حقه فتحصن عناصره ، وتستظهر مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه ،
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور (٣) .

وتاريخ التبديد بيان جوهري في حكم الادانة به . أما خلوه من
مكان الحجز (٤) ، أو من تاريخ توقيع الحجز فقد قضى بأنه لا يطن
في صحته ، وإن كان الأصوب على أية حال أن يرد في الحكم . ويكون
لذكر تاريخ الحجز أهمية خاصة اذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز
أصلا أو بتاريخ وقوعه (٥) . كما ذهب حكم آخر الى أن اغفال تاريخ

(١) نقض ١٩٥٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٨ رقم ١٢١ ص ٧٩٢ .

(٢) نقض ١٩٦٢/١/٩ . أحكام النقض س ١٣ رقم ٨ ص ٣٢ .
ويراجع في خصوص الرد على الدفع بالسداد السابق نقض
١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ رقم ١١٧ ص ٤٦٧ ، ١٩٦٢/١١/١٩ رقم ١٨٣
ص ٧٤٨ .

(٣) نقض ١٩٧٤/١/٢٨ طعن رقم ١٢٤٣ س ٤٣ ق (غير منشور)
و ١٩٧٥/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٦ رقم ٥١ ص ٢٢٩ .

(٤) راجع نقض ١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ رقم ١٣٨
ص ٦٢٣ .

(٥) نقض ١٩٦٢/١٠/٢٠ القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٥٣ ص ٢٠٢ .

الحجز لا اعتداد به ما دام تاريخ التبييد مذكورا فيه ، وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ، ويبين أهمية هذا التصور ووجه تأثيره في اداته وعدمها (١) . حين أن بعض الأحكام استلزم أن يكون الحكم شاملا لبيان تاريخ حصول التبييد وتاريخ الحجز ، وكذا السلطة التي أوقعت ، والا كان باطلا (٢) .

وإذا دفع المتهم بطلان محضر التبييد فالرد على ذلك غير لازم . لأن فعل الاختلاس ثبت حتى بلا محضر أصلا (٣) .

أما الدفع ببطلان محضر الحجز ، أو بانهضامه ، أو باعتباره كأن لم يكن (٤) فهو دفع جوهري . ومثله الدفع بعدم قيام الحجز لمثل التغافل السابق . فإذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لاعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير في إجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بإداته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسيب بما يجب نقضه (٥) .

ومنى كان الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة التبييد استنادا الى ما أثبتته المحضر في محضره من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التي كان يراد تسليمها الى المتهم الأول رئيس مجلس إدارة الشركة

(١) نقض ١٩٢٢/١٠/٢٤ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٩ من ٦٠٥ و ١٩٥٩/٢/٢٤ أحكام النقض من ١٠ رقم ٧٩ من ٣٥٧ .

(٢) نقض ١٩٣٠/٤/١٠ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢١ من ١٥ . كما استلزم حكم آخر أن يبين الحكم بالإدانة متى كان الحجز الإداري الذي توقع ومن الذي أوقفه وما علاقة المتهم به ، وهل أعلن إليه أم لا ، ومتى كان إعلانه وما دليل هذا الإعلان ؛ ويكون كله أخذا من الأوراق الرسمية المحررة بمقتضى المادتين ٤ ، ٥ من ديكريو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجوز الإدارية . (نقض ١٩٣٠/١٢/٢٥ القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٢٨ من ١٧٥) .

(٣) نقض ١٩٤٢/١١/١٦ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٨ من ٢٠ .

(٤) نقض ١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض من ٢٤ رقم ٢٢٦ من ١١٠٤ .

(٥) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض من ١٣ رقم ١١٧ من ٤٦٧ .

(م ٤٠ - جرائم الأشخاص والأموال)

الجديد والذي عين حارسا بدلا من الطاعن ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التي كان يديرها قبل تأميمها ، وتستظهر ما اذا كان صحيحا أم غير صحيح ... فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه (١) .

كما يشترط أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فان الدفع بعدم العلم يوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدولته ، ويتمين على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا (٢) .

وفي الجملة ينبغي أن يستفاد من حكم الادانة توافر القصد الجنائي بشرطيه ولو ضمنا . فلذا ينبغي أن يثبت علم المتهم باليوم المحدد للبيع . وقد حكم بأنه يعد قصورا في اثبات هذا العلم الاعتماد على قول المحضر في محضر التبييد ان اجراءات البيع استوفيت قانونا (٣) .

ولا يلزم أن يذكر الحكم صراحة توافر القصد الخاص ، بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على معنى سوء نية مختلص الأشياء المحجوز عليها (٤) ، وذلك الا اذا كان سوء القصد محل شك في الواقعة المطروحة . ولذا حكم بأنه اذا كان الحارس قد ادعى أنه حفظ المحجوزات في محل مأمون وأنه لم يقدمها للبيع لتفنيه بمحل عمله فلم يبحث حكم الادانة في امر عدم تقديم المحجوزات ، وهل كان بسوء قصد أم للسبب الذي ادعاه ، كان ذلك قصورا في الحكم (٥) .

(١) نقض ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ رقم ١٤٤ ص ٦٠٧ .

(٢) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٢٠ ص ٤٧٦

و ١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٧٣ ص ٣٣٥ و ١٩٧٦/٦/٧ طعن رقم ٢٨٤ س ٤٦ ق

(٣) نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٦٩ ص ٧٢٢ .

(٤) نقض ١٩٣٤/٤/٣ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٢٨ ص ٣٠٧

و ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٤٣ ص ١٧٧ و ١٩٧٥/٥/٢٦ ص ٢٦ رقم ١٠٨ ص ٤٦٥ .

(٥) نقض ١٩٢٩/٣/٢٨ القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٠٧ ص ٢٥٢

و ١٩٦٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٦ رقم ٣٧ ص ١٦٦ .

وكذلك اذا دفع بعدم مسئولية عن تبديد المحجوزات استنادا الى
أن الدائرة التي يعمل بها قد استولت عليه بغير علم منه أو رضاء ، فإن
هذا الدفع لو صح لامتنع القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، وبالتالي
ينبغي أن يرد حكم الادانة عليه ردا سائما ، والا كان مشوبا بالقصور
الموجب لنقضه (١) .

وتنص المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري على
أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة
اجراءات الحجز ، أو باسترداد الأشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز
والبيع الادريين ، وذلك الى أن يفصل نهائيا في النزاع » (معدلة بالقانون ٣٠
لسنة ١٩٧٣) .

وأسسا على ذلك فإن دفاع التهم بالاستناد الى نص هذه المادة يمد
جوهرها لأنه يتجه الى قضي عنصر أساسي من عناصر الجريمة فإن أغفلت
الحكمة في حكمها بالادانة التمرض له ايرادا له وردا عليه بما يسوغ لمرأه
كان حكمها منطويا على الاخلال بحق الدفاع والقصور الذي يستوجب
نقضه (٢)

وفهم دعوى التبديد على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل
ومن هو الشريك في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا ، ومن
المقصود باداته من المتهمين لا يمد خطأ ماديا ، بل يعيب الحكم الصادر
بالتناقض والتخاذل (٣) .

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٧ احكام النقض س ١١ رقم ٢٢ ص ٢١٠ .

(٢) نقض ١٩٨٠/١٢/١ احكام النقض س ٢١ رقم ٢٠٣ ص ١٠٥٦ .

(٣) نقض ١٩٥٩/٦/٢٢ احكام النقض س ١٠ رقم ١٤٨ ص ٦٦٦ .

الباب السابع

في إخفاء الأشياء

المتحصلة من جنابة أو جنحة

(م ٤٤ ع مكررة)

كالت المادة ٦٩ من قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ نعتبر إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة صورة خاصة من صور الاشتراك اللاحق في تلك الجنابة أو الجنحة . اذ كان نصها كالآتي : « كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جنابة أو جنحة يعد مشاركا لفاعل تلك الجنابة ويماقب بمثل العقوبة التي يحكم عليه بها ان كان يعلم ذلك » . وكان هذا النص مقتبسا من المادتين ٦٢ . ٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ .

واختيار المصنف شريكا للمارق أمر شاذ يخالف قاعدة أساسية في المساهمة الجنائية ، هي ضرورة قيام اتفاق سابق بين الجناة على ارتكاب الجريمة أو بالأقل تفاهم فيما بينهم عليها ، حين أن جريمة الاخفاء لا تتطلب حصول هذا الاتفاق ولا التفاهم ، وما قد يقتضيه من تحريض أو مساعدة في ارتكاب الفعل الأصلي . وإذا تحقق أمر من ذلك وجب اعتبار الجاني مساهما في الجريمة سواء أصدر منه فعل الاخفاء أم لم يصدر . وكذلك ينبغي في الاشتراك دائما أن يكون بأفعال سابقة على الفعل الأصلي أو بالأقل معاصرة له ، حين أن الاخفاء يكون دائما لاحقا له . وشأن إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة شأن إخفاء الجاني الهاربين من وجه العدالة ، والذين كان القانون على الدوام — ولا يزال — يعتبر مقارفيه مرتكبي جرائم خاصة لا شركاء في جرائم من أخفهم .

وقد كان هذا الوضع الاستثنائي الشاذ مثار انتقاد سواء في مصر أم في فرنسا . ولذا غيرته بقريننا الصادر في سنة ١٩٠٤ فنص في المادة

٢٧٩ منه على عقاب اخفاء الأشياء المسروقة بوصفه جريمة قائمة بذاتها لا اشتراكا في السرقة (١) ، واستبعد لغير علة مفهومة اخفاء الأشياء المتحصلة من الجرائم الأخرى كالنصب وخيانة الأمانة وغيرهما ، ولعله افترض فيمن يخفي الأشياء المتحصلة منها عدم إمكانه العلم بمصدرها .

وعند وضع تشريعنا الحالي في سنة ١٩٣٧ ظل نص المادة ٢٧٩ على ما هو عليه بعد أن صار نصا للمادة ٣٢٢ منه . وفي ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ صدر قانون ألغى هذه المادة الأخيرة وأحل محلها المادة ٤٤ ع مكررة التي تعاقب على اخفاء الأشياء المسروقة بوصفه جريمة قائمة بذاتها أى أن المادة الجديدة أقرت الوضع القائم من هذه الناحية ، ولكنها في الوقت نفسه عممت قاعدة العقاب على اخفاء الأشياء المتحصلة من أية جنابة أو جنحة بوجه عام .

وهكذا مرت هذه الجريمة بتطورات أساسية : فمن صورة خاصة منقطعة النظير لاشتراك في الجريمة لاحق لوقوعها ، الى جريمة مستقلة تعاقب على اخفاء الأشياء المسروقة فحسب دون الأشياء المتحصلة من جرائم أخرى ، الى أن أخذت شكلها الأخير بوصفها جريمة مستقلة تعاقب على اخفاء الأشياء المتحصلة من السرقة ، أو من الجنایات والجنح الأخرى أيا كان نوعها .

واقطاب فعل الاخفاء من صورة خاصة للاشتراك في الجريمة الأصلية الى جريمة مستقلة قائمة بذاتها اعتبار يسبغ على بحث هذه الجريمة أهمية خاصة من الوجهة القانونية . فهو يكشف لنا عن مدى الفروق في النتائج العملية التي قد تترتب على تكييف الفعل على نحو دون آخر ، وأهمها :

أولا : أن عقوبة من أخفى الأشياء المتحصلة من جنابة الى جنحة كانت تتوقف على نوع الجنابة أو الجنحة التي كانت مصدر تلك الأشياء

(١) كما عمدا للشارع الفرنسي بدوره الى العدول من اعتبار فعل الاخفاء اشتراكا في الجريمة الأصلية ، فأصدر في ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ تشريعا يعاقب على اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة بوصفه جريمة مستقلة ، على النحو الذي تردده المادتان ٤٦٠ و ٤٦١ من التشريع الجنائي القائم .

وعلى العقوبة المقررة لها ، حتى ولو كان المخفي مجهول طبيعة ما أحاط بها من ظروف . اذ من المعلوم أن الظروف العينية يرسى أثرها في التشديد على جميع المساهمين في الجريمة سواء أكانوا فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، وسواء أعلموا بها أم لم يعلموا ، أما الآن فهو لا يتأثر بها الا اذا علم بها بصريح نص المادة ٤٤ ع .

ثانيا : كانت الدعوى العمومية عن الاخفاء تسقط بسقوط الدعوى العمومية عن الفعل الأصلي . اذ أن القاعدة في تجريم فعل الشريك هي وجوب ارتباطه بفصل أصلي معاقب عليه ، ويظل معاقبا عليه الى وقت تحريك الدعوى الجنائية قبل الشريك . وذلك مع أن الاخفاء حالة مستمرة لا ينبغي أن يبدأ سريان مدة سقوط الدعوى بالنسبة لها الا من وقت انقطاعها .

ثالثا : أن حجية الشيء المقضى به كانت تحول دون إعادة محاكمة المخفي حتى ولو استمر حائزا المال بعد الادانة ، اذ كان يستفيد من قاعدة عدم جواز إعادة محاكمة مرتكب الجريمة ولو استمر حائزا المال المتحصل منها ، بوصف أن ذلك لا يعدو أن يكون استمرارا للأثر من آثار الواقعة التي سبق أن عوقب عنها . أما الآن فليس ثمة مانع من إعادة محاكمة المخفي عن حالة الاخفاء اللاحقة للحكم ، كما هي القاعدة في شأن الجرائم المستمرة استمرارا متجهدا .

رابعا : أن فعل الاخفاء كان ينبغي أن يخضع كقاعدة عامة لقانون البلد الذي وقعت فيه الجريمة الأصلية - ولمحاكمها - بوصفه اشتراكا فيها ، عملا بقاعدة اقلية القوانين الجنائية . أما الآن فإن فعل الاخفاء ينبغي أن يخضع لقانون البلد الذي وقع فيه - ولمحاكمها - بصرف النظر عن المكان الذي وقعت فيه جريمة الحصول على الأشياء المخفأة .

خامساً : انه كان يجوز الحكم فيما يتعلق بالتعويضات المدنية والغرامات النسيية والمصاريف بالتضامن فيما بين مرتكب الجريمة ومخفى الأشياء المتحصلة منها ، وذلك لأن الواقعة المستوجبة المسؤولية كانت تعد مشتركة بين الاثنين . أما بعد اعتبار الاخفاء جريمة مستقلة فلا تضامن في هذه الأمور كقاعدة عامة والا في نطاق معين سنعود الى بيانه فيما بعد .

بعد هذه النظرة العامة الى الجريمة بقي أن نعالجها في ثلاثة فصول نخصص أولها لأركانها وعقوبتها ، ونخصص ثانيها لبعض ما تثيره من مسائل خاصة ، وثالثها للكلام في بيانات حكم الادانة فيها .

الفصل الأول

في أركان جريمة إخفاء الأشياء

المتحصلة من جنابة أو جنحة وعقوبتها

نصت المادة ٤٤ ع مكررة على أن كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جنابة أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين . وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » .

والمستفاد منها أنه يلزم لانطباقها توافر أركان ثلاثة وهي :

الركن الأول : صدور فعل مادي هو الاخفاء .

الركن الثاني : أن يكون محل هذا الفعل أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة .

الركن الثالث : قيام قصد الجنائي لدى المخفي ، بما يتطلبه من ضرورة علمه بمصدر الأشياء التي يخفيها .

وسنعالج كل ركن منها في مبحث خاص على التوالي :

المبحث الأول

فصل الاخفاء

قد يشير ظاهر كلمة الاخفاء *recel* الى أن المقصود هو تخبئة الشيء بوضعه في مكان خفي عن الأبصار بعيد عن متناول الأيدي . ولكن الاخفاء لمة غير في جريمة الاخفاء : إذ أن له فيها مدلولاً واسعاً كل الانساع ، بحيث يكفي فيه مجرد حيازة الشيء سواء أكانت حيازة قانونية بمعناها الصحيح أم مجرد حيازة مادية *simple detention* *materielle* ، أو عبارة أخرى أنه مجرد تسلم الشيء المتحصل من جنابة

أو جنحة مع العلم بأنه كذلك (١) . وبالتالي فإنه لا يشترط فيه الاحراز المادى ، بل يكفي اتصال الجانى بالأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة وابتساط سلطانه عليها بصورة حقيقية بسبب هذه الحيازة القانونية أو المادية (٢) .

وفى هذا الصدد تقول محكمة النقض ان « فعل الاخفاء متحقق بكل اتصال فعلى بالمال المتحصل من الجريمة مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله » . (٣) وبهذا المعنى يتحقق الاخفاء ولو كانت حيازة الشيء علنية غير مستترة ، كمن يرتدى حلة مسروقة ويسير بها فى الطريق العام ، أو كمن يشتري الشيء المسروق جهارا نهارا مع علمه بسرقة (٤) .

أما مع ذلك يلزم فيه الاحتفاظ بالشيء ولو لفترة قصيرة ، أو مساعدة الجانى على هذا الاحتفاظ أما مجرد امساك الشيء أو لمسّه بطريقة عابرة بدافع من حب الاستطلاع مثلا مع التخلي عنه على الفور فلا يعد اخفاء ولو كان مع العلم بمصدره . وإذا كان التسلم بموجب عقد فيستوى أن يكون المقدر شراء ، أم هبة ، أم معاوضة ، أم إيجار ، أم عارية استعمال أو استهلاك ، أم قرض . الخ .

وقد أجملت محكمة النقض هذه المعانى مجتمعة فى حكم لها عندما قالت انه « لا يشترط فى هذه الجريمة أن يكون الاخفاء فى مكان بعيد عن الأنظار وعن متناول الناس ، أو أن تكون الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام الجانى حين حاز الأشياء كان عالما بسرقتها » (٥) . ويستوى أن يصدر التسليم فيها عن مرتكب الجريمة الأصلية

-
- (١) نقض ١٩٤٢/٥/٤ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٩٩ ص ٦٥٧ و ١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥ رقم ٨٧ ص ٣٦١ .
(٢) نقض ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ رقم ١ ص ١ .
(٣) نقض ١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ رقم ١٦ ص ٩٨ .
(٤) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢١ ص ٢٩٤ .
(٥) نقض ١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥ رقم ٨٧ ص ٢٦١ وراجع نقض ١٩٥٦/١/٢١ س ٧ رقم ٣٧ ص ١٠٨ .

بنفسه ، أم عن مخف سابق ، أم عن شخص حسن النية لا يعلم عن الجريمة شيئاً ما دام المستلم يعلم بها . ومن يسرق الشيء المسروق من الماروق يمد فعله اخفاء كما يمد سرقة ، وتطبق هنا أحكام التعدي المعنوي (١) ، فيؤخذ الجاني بمقوبة الوصف الأشد .

وقد قضى في فرنسا بأنه يمد اخفاء أن يقبل المستفيد من شيك أن يصرفه من البنك على رصيد أودعه الساحب ، وهو يعلم بأن هذا الرصيد متحصل من جملة جرائم نصب ، إذ أن الساحب كان محتالاً معروفاً ، وكان المستفيد صحفياً قبض بهذا الشيك ثمن سكوته عن فضائح المحتال (٢) .

وينبغي أن يصدر من الجاني نشاط إجباري بفعل مادي مثل حيازة الشيء أو تسلمه أو حجزه ، أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته الفعلية (٣) ، أي يجب أن يكون الجاني قد قام شخصياً وعمداً بفعل الاخفاء (٤) . أما مجرد علم الشخص بوجود الشيء المتحصل من جريمة في مكان ما دون تدخل في الاخفاء فلا يمد اخفاء (٥) .

فالزوجة التي تعلم أن زوجها يحوز في المنزل أشياء مسروقة لا تعد مخفية إياها ، ولا سيما إذا كان المنزل هو منزل الزوج ، إذ من البديهي أنه ليس من حقها أن تمنعه من التصرف حسبما يشاء في منزله (٦) . وهذا الرأي سليم طالما كان دور الزوجة سلبياً بحيث اقتصر على العلم بوجود الشيء في المنزل أما إذا أخفت الشيء بيديها في مكان ما فيتحقق بذلك فعل الاخفاء كما يتطلبه القانون ، وكذلك الشأن إذا عرضته للبيع أو استعملته في أمر ما . ومن ذلك مثلاً إذا سلمها زوجها طعاماً مسروقاً فقامت بطهيه له

(١) جارسون م ٥٩ ، ٦٠ فقرة ٢٢٨ .

(٢) نقض فرنسي في ١٩٢٥/٨/٣ دالوز ١٩٢٧ - ١ - ٩٤ . وبلاحظ دوندييه دي قابر على هذا الحكم أنه جعل حدود الجريمة غامضة بعض الشيء ، وربما فتح الباب إلى تحكم قاضي الموضوع ، وهو ما لا يخلو من الخطر (مجلة Rec. crim سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٤٤) .

(٣) نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ رقم ٢٦٣ ص ١٢٩٤ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٢/٨ أحكام النقض س ٦ رقم ١٦٦ ص ٥٠٥ .

(٥) جنابات بنى سوييف في ١٩٧٢/٢/٢١ الحماية س ٧ ص ٨١٢ .

(٦) بنى سوييف الابتدائية في ١٩١٤/٤/١٦ مج س ١٤ ص ٢٦٩ .

وهي علم بمصدرة ولو لم تأكل منه ، أو قماشاً مسروقاً فحايته له رداء ، وهي لا يمكنها أن تدفع بأن عليها طاعة زوجها ، لأن الطاعة على الزوجة واجب بدني يحت لا ينفي أن لها ارادة مستقلة ومسئولية جنائية قائمة بذاتها ، وهما تتطلبان منها أن تخالف زوجها في معصية القانون. (١) .

ومن يتوسط في رد شيء متحصل من جريمة ولو مقابل مبلغ من المال يتقاضاه من المالك ، لا يعد مخفياً حتى وإن كان يعلم مكان هذا الشيء ، لأنه لم يتم بدور إيجابي في الاخفاء (٢) . وهذا الرأي سليم في جوهره ولكنه بحاجة الى اضافة بعض تحفظات . أولها أنه إذا كان الوسيط في رد المال قد تقاضى من المخفي جزءاً من الحلوان الذي تسلمه هذا الأخير وجب بدوره أن يعد مخفياً هذا الجزء المتحصل من الجريمة . وثانيها أنه إذا كان الوسيط متواطئاً مع المخفي ، أى متفقاً معه على استمرار الاخفاء أو مساعداً إياه فيه ، أو معرضاً إياه عليه للحصول على الحلوان المطلوب من المالك ، وجب عليه شريكاً للمخفي بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض بحسب الأحوال ، طبقاً للقاعدة العامة . وثالثها أن من يتوسط في بيع المال المخفي الى الغير مع علمه بمصدرة يمكن أن يعد بوساطته وحدها شريكاً لهذا المخفي الجديد بالمساعدة والاتفاق .

والقاعدة أن فعل الاخفاء يتحقق بكل سلوك إيجابي وبكل اتصال فعلي بالمال المتحصل من الجريمة مهما كانت ظروفه أو دوافعه أو سائر ملبساته . ومهما كانت المدة التي ظلها قائماً ، وأن التخلي عن حيازة المال - وإن كان يعد مبدءاً لتقادم الدعوى - إلا أنه لا يحول دون محاكمة الحائز ، ولو قام برده الى صاحبه بدافع من الندم بعد تحقق أركان الجريمة بالفعل ، إذ يعد حينئذ من صور التوبة الإيجابية التي لا تحول دون القول بالمقاب .

(١) راجع نقض فرنسي في ١٨٨٩/١/٣ دالوز ١٨٩٠ - ١ - ١٩٣٧ .
(٢) جارسون فقرة ٢٣٢ وأحمد أمين ص ٦٨٢ وراجع في هذا الموضوع نقض ١٩٦٣/٥/١٣ أحكام النقض ص ١٤ رقم ٨٧ ص ٣٩٩ .

المبحث الثاني

محل الاخفاء

ينبغي أن يكون محل الاخفاء مالا منقولاً مملوكاً للغير ، والقاعدة أن كل ما يصلح للسرقة يصلح للاخفاء اذا ما تحصل من جناية أو جنحة (١) .
وتعمير النص الحالي يتسع للأشياء المتحصلة من أية جناية أو جنحة وأياً كان نوعها ، سرقة أو غشور على أشياء مفقودة بنية تملكها (٢) أو نصب أو خيانة أمانة أو قتل أو تزيف مسكوكات أو ابتزاز مال بالتهديد أو تزوير سند واستعماله . . الخ .

ولا ينبغي أن يختلط اخفاء الشيء المتحصل من جناية أو جنحة مع اخفاء جسم الجريمة نفسه ، فاخفاء جثة قتيل أو سند مزور ، وكذلك اخفاء الآلات والادوات المستعملة في ارتكاب الجريمة ، أمر لا تطبق عليه المادة ٤٤ ع مكررة ، بل ينبغي أن يكون محل الاخفاء هو ثمرة الجريمة .
سواء أكانت هي الشيء المتحصل منها بذاته أو ثمنه أم شيء مشتري بمال متحصل من جناية أو جنحة أم متبذل به . كعملة كبيرة صرفت الى عملة صغيرة أو بالعكس ، أو حتى على الحلوان الذي تحصل عليه الجاني من رد الشيء الى صاحبه بعد أخذه منه بطريق الجريمة (٣) . أو كمال متحصل عليه من جناية اختلاس أموال أميرية اذا نيت به عمارة باسم زوجة المتهم المختلس وهي تعلم بمصدر هذا المال فانها قد تعتبر مخفية لهذا المال وهو منقول ولا ينبغي أن يقال ان الاخفاء لا يتحقق عندئذ لعدم امكان وقوعه على عقار (٤) . وقد خرجت الأشياء المتحصلة من المخالفات كاخفاء الثمن المتحصل من بيع طعام فاسد عن جمل بحقيقته .

ومن الواضح أنه اذا لم يكن الشيء متحصلاً من جناية أو جنحة

(١) راجع ما ورد باب السرقة من ٣٢٩ - ٣٤٩ .

(٢) نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٥٢ من ١٢٧٤

(٣) راجع نقض ١٩٤٣/٦/٢١ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٢١

ص ٣٩٤ .
(٤) راجع نقض ١٩٦٣/٥/١٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ٧٩ من ٤٠٢ .

فلا عقاب على حيازته ، حتى ولو تحصل عن غلط من المسلّم أو تدليس من المستلم . ومن الواضح كذلك أنه لا عقاب على من يحوز شيئاً حتى ولو اعتقد عن غلط أنه متحصل من جنابة أو جنحة ولم يكن الامر كذلك ، كما لو كان قد اشتراه رخيصاً على اعتبار أنه مسروق ، وكان في حقيقته لا يقوم بأكثر من الثمن الذي اشتراه به . وعندئذ تتحقق حالة استحالة مطلقة لفقدان محل الجريمة ، وفي نفس الوقت قانونية لفقدان عنصر من عناصرها المطلوبة .

ولا تظل جريمة الاخفاء قائمة الا اذا غل الفعل نفسه الذي تحصلت الأشياء المخفأة عن طريقه معدوداً جريمة . فإذا صدر عفو شامل عن الجريمة نفسها فهو ينصرف الى اخفاء الأشياء المتحصلة منها أيضاً (١) ، لأن العفو الشامل يزيل الصفة الاجرامية عن الفعل نفسه بأثر رجعي فيصبح كما لو كان مباحاً من مبدأ الأمر .

المبحث الثالث

القصد الجنائي

اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة جريمة عمدية ، فهي تتطلب توافر القصد الجنائي العام أى انصراف ارادة الجاني الى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . وتوافر القصد العام يتطلب أن يعلم المخفي بأن ما يخفيه متحصل من جنابة أو جنحة ، ويستوى أن يعلم بذلك عند بدء الحيازة أم بعد بدئها بفترة طالت أم قصرت (٢) ، طالما لم يتخل الطائر عن حيازته الشيء فور علمه بمصدره . ولا يلزم العلم بنوع الجنابة أو الجنحة (٣) ، ولا بأسماء فاعليها أو المجنى عليهم فيها (٤) ، ولا بئكان وقوعها أو بتأريضها ، بعد اذ صار الاخفاء جريمة

(١) راجع نقض فرنسي في ١٩٣٦/١/٨ سري ١٩٢٨ - ١ - ٣٨ .
(٢) المنيا الجزئية في ١٩٢١/٨/١١ الحاماة س ٢ ص ١٥١ ونقض ١٩٢٩/٥/٢٣ رقم ١٥٧٨ س ٤٦ ق
(٣) نقض فرنسي في ١٩٤٦/٣/٢١ Sem . Jur ١٩٤٦ - ٤ - ٨٢ .
(٤) نقض فرنسي في ١٩٣٩/٦/٧ بلتان ١٢٣ .

مستقلة لا اشتراكا في جريمة (١) . ولا يلزم في الاخفاء أن يتوافر أى قصد خاص لدى المخفى مثل نية تملك الشيء أو نية الاضرار بصاحبه أو بالغير (٢) .

اثبات القصد

اثبات علم المخفى بمصدر الأشياء التى يخفيها هو عادة موطن الصعوبة الحقيقية في اثبات هذه الجريمة ، وهو أمر موضوعى كثيرا ما تتمذر اقامة الدليل عليه ، على أنه قد تساعد على ذلك قرائن الأحوال المختلفة (٣) .

وأكثر القرائن شيوعا في هذا النطاق هى قرينة ثمن الشراء . فمن الجلى أنه اذا كان ثمن السلعة المشتراة يقل كثيرا عن ثمن المثل كان ذلك أدل على علم المشتري بمصدرها . على أنه ينبغي كثير من التحفظ في الأخذ بهذه القرينة ، فقد تتفاوت أثمان السلع - ولو تماثلت - تصاوتا كبيرا طبقا لحالة السلعة ونوعها ووقت شرائها وظروف البائع والمشتري وحالة السوق بوجه عام .

وقد تساعد الملابس الأخرى للصفقة في اثبات العلم ، ومن ذلك وقت ابرامها ومكانه ، وصفة البائع من ناحية كونه تاجرا أم لا ، ومن ناحية صلته بالتعامل في مثل الشيء المبيع ، وكذلك مدى صلته بالمشتري . وفي الجملة يكون علم المستلم بمصدر الشيء المخفى أكثر وضوحا بقدر ضعف مبررات الثقة فيمن تلقى عنه الحيازة . وقد يكون عجز الحائز عن اثبات مصدر الشيء الذى يحوزه بطريقة مقبولة قرينة لها قيمتها في اثبات علمه بالجريمة (٤) ، ومثلها كيفية الاحتفاظ بالشيء ومكان وضعه ، وتصرف

(١) نقض ١٩٤٢/١/١٥ القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٢٠ ص ٨٦٠ .

(٢) نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٤٠ ص ٢٤

و ١٩٦١/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٢ رقم ٥٢ ص ٢٨٤ .

(٣) نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٧٧ ص ١٢٤٠ .

و ١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ رقم ٢٤٠ ص ١١٧٦ و ١٩٧٧/١/١٦ ص ٢٨٨ رقم ١٦ ص ٧٧ .

(٤) نقض ١٩٦١/١١/٢٧ المحامة س ٢ ص ٤٣٩ وسوهاج في

١٩٦٣/١/٢٩ مج س ٢٦ ص ٢١ .

الجاني وقت البحث عنه ، مثل تعمد الجاني قتله من مكان الى مكان آخر عندما شعر بانكشاف أمره (١) .

واذا لم يثبت علم حائز الشيء بمصدره بطريقة قاطعة فلا تقوم الجريمة حتى ولو كانت ظروف الحصول عليه من شأنها أن توقظ الشك في نفسه عن عدم مشروعية مصدره ، وتوجب عليه التحري عن هذا المصدر . لذا فإن هناك شرائع أجنبية قليلة تعاقب على شراء سلعة متحصلة من جريمة في ظروف مزينة قد تبيح على الشك وتقضي التحري عن مصدرها بوصفه جريمة قائمة بذاتها ومستقلة عن جريمة الاخفاء . ومن ذلك المادة ٧١٢ من قانون العقوبات الايطالي ، والمادة ١٤٤ من قانون العقوبات السويسري .

الا أن التوسع في العقاب على هذا النحو أمر غامض الحدود ، وقد لا يخلو من خطر الحد من حرية التعامل لما يليق به على المشتري من عبء التحري والبحث عن مصدر الشيء الذي يشتريه عندما يلاحظ مثلاً رخص ثمنه ، أو يتمتع عن شرائه كلفة والا وقع تحت طائلة العقاب ، وهو ليس بالأمر الذي يسهل قبوله عملاً .

العقوبة

هي العبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة . وعلى ذلك قد يكون الاخفاء جنحة كما قد يكون جناية بصحب الأحوال . والعلم بالظروف المشددة للجريمة التي كانت مصدر الشيء المخفي من نوع الظروف المشددة التي ترجع الى قصد الفاعل من الجريمة أو الى كيفية علمه بها ، فهو ينصرف أثره في التشديد الى من يتصف به ، ولا يسرى على من لا يتصف به ، سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً (راجع ٤١ / ثانياً) .

وهذا العلم بالظروف المشددة للجريمة ينبغي أن يقام الدليل على

(١) نقض ١١/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٥١ ص ١٠٥٠ .

توافره بطريقة يقينية فلا يكفي في هذا الشأن أن يورد الحكم عبارات
مرسلة غير واضحة الدلالة على المراد منها ، ولا تؤدي بطريق اللزوم الى
تعيين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء المخفاة (١) .

ويستلزم التشريع الفرنسي في المادة ٤٦١ أن يكون العلم بالظروف
المشيدة معاصرا بدأ الحيازة (٢) ، حين أن قانوننا لا يستلزم ذلك .
ولذا تسرى لدينا القاعدة العامة في أن للعلم اللاحق نفس الأثر الذي
للعلم المعاصر بدء الحيازة ، سواء فيما يتعلق بقيام الجريمة
أم بمقدار العقوبة .

وتنص المادة ٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي (قانون ٢٢ مايو سنة
١٩١٥) على أن اخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة يعد مائلا في
العود للجريمة التي تحصلت عن طريقها الأشياء المخفاة . ولا يوجد في
قانوننا نص مقابل ، الا أن التماثل في أحكام العود وارد في المادة ٤٩ منه
على سبيل المثال لا الحصر ، لذا لا نجد ما يمنع من اعتبار اخفاء الأشياء
المتحصلة من جريمة مماثلا نفس الجريمة التي تحصلت عن طريقها
الأشياء ، وقد حكم بذلك لدينا فيما يتعلق بالمرقة بالأقل (٣) .

(١) نقض ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النفض من ٢١ رقم ٦٢ من ٢٥١ .

(٢) هذه هي عبارة المادة : *... circonstances du crime* .

dont il (le recéleur) aura connaissance au temps du recélé

(٣) أسبوط الجزئية في ١١/٤/١٩١٠ مج ٢١ عدد ٩٨ وكفرالشيخ

الجزئية في ١١/٥/١٩١٩ مج ٣١ عدد ٢٧ .

(م ٤١ - جرائم الأشخاص والاموال)

الفصل الثاني

في بعض ما يثيره من مسائل خاصة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة

سنعالج في هذا الفصل بعض القواعد العامة اللازمة لتذليل ما قد تثيره جريمة الاخفاء من مسائل خاصة بها في صدد الأمور الآتية وهي :

- طبيعة الجريمة .
- كيف أن مرتكب الجريمة لا يعد مخفيا الأشياء المتحصلة منها .
- الشروع فيها والاشتراك .
- توزيع الغرامات النسبية والمصاريف والتمويضات المدنية بين مرتكبي الجريمة ومرتكبي إخفاء الأشياء المتحصلة منها .
- استرداد الشيء المخفى من العائز الحسن النية .
- سيكون علاجنا هذه القواعد على الترتيب الآف الذكر .

المبحث الأول

طبيعة الجريمة

استقر الفقه والقضاء السائدان سواء في مصر أم في فرنسا على أن إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة يعد جريمة مستمرة استمرارا متجددا ، وعلى ذلك تسرى عليها كافة الأحكام المتعلقة بهذا النوع من الجرائم . فمثلا تتحقق الجريمة متى استمر المخفى على حيازة الأشياء المخفأة بعد أن اتضح له أنها متحصلة من جناية أو جنحة ولو لم يكن عالما بذلك من قبل (١) . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من وقت انقطاع

(١) نقض ١٩٥٤/٢/٨ احكام النقض س ٥ رقم ١٠٤ ص ٢٢١ .

حالة الاستمرار بتخلي الحائز عن حيازة الشيء^(١) : ويستوى في ذلك أن يكون التخلي عنه قد وقع اضطرارا أم اختيارا . وقد حكم في فرنسا بأنه إذا قام باخفاء نفس الشيء مخفون متعاقبون فمدة انقضاء الدعوى العمومية لا تبدأ بالنسبة لهم جميعا الا من الوقت الذي يتخلّى فيه المخفي الأخير عن حيازة الشيء الى حائز جديد حسن النية ، أو يرجعه الى صاحبه ، أو حتى يدمه ، لأن طبيعة الاخفاء كجريمة مستمرة تظهر كل واحد من المخفيين المتعاقبين لا كفعل جريمة مستقلة : بل كمساهم في جريمة واحدة وقعت تنفيذاً لنفس المشروع الاجرامى ولتحقيق نفس الهدف^(٢) .

وقد تكون مدة السقوط ثلاثة أعوام من ذلك التاريخ أو عشرة طبقا لوصف الواقعة ، وهل هي جناية أم جنحة . وتكون كل محكمة وقعت فيها حالة الاستمرار مختصة بنظر الدعوى . والحكم الصادر فيها بالعقوبة لا يمنع من تجديد الدعوى من جديد اذا ظلت حالة الاستمرار قائمة بالنظر الى أنه استمرار متجدد كما قلنا وليس من قبيل الاستمرار الثابت . واذا صدر عفو عن العقوبة فيها فانه يسرى على المرحلة السابقة على صدوره فحسب ، دون اللحق منها له .

وكان هناك رأى مهجور يقول ان الاخفاء جريمة وقتية تقع بمجرد أخذ الشيء أو تسلمه Reception أما الاحتفاظ به بعد ذلك Conservation فهو أثر حتى من آثار التسلم ، كما أن احتفاظ السارق بما سرق أثر حتى من آثار السرقة ، وهذا الاعتراض يرد عليه بأن ما يعاقب عليه القانون في هذه الجريمة ليس هو تسلم الشيء في حد ذاته ، بل النصوص صريحة في أنها تعاقب على الاخفاء Recel ، وهو يتضمن معنى الاحتفاظ بالشيء وحيازته بعد التسلم لمدة طالت أم قصرت كما قلنا . فهو حالة مستمرة وليست واقعة وقتية عابرة ، أما في السرقة فالقانون يعاقب على واقعة وقتية عابرة هي انتزاع حيازة الشيء من المجنى

(١) تقض ١٩٠٥/١٢/٣٠ مج ٧ ص ٦٠ ، ١٩٢٤/٤/٣٠ القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٤٠ ص ٣٢٣ .
(٢) نانسى في ١٩٥٠/٥/٢٤ جازيت دى باليه ١٩٥٠ - ٢ - ٢٣٦ .

عليه ، فلا محل لقياس هذه الجريمة على تلك ، ولذا فلم تأخذ محكمة النقض الفرنسية ، ومعها الفقه السائد ، بهذا الاعتراض ، بل هي تصر دائما على اعتبار الاختفاء جريمة مستمرة (١) .

الا أن اعتبار الاختفاء جريمة مستمرة أمر قد يثير صعوبة خاصة فيما يتعلق باختفاء الأشياء المثلثة التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء ، والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو المقاس أو الكيل أو الوزن (م ٨٥ مدني) مثل النقود والغلل . فإذا أخفى المتهم جنيتها وسط تقوده الأخرى التي اعتاد أن ينفق منها كل يوم يتعذر القول بأن حالة الاستمرار تظل قائمة طالما كان معه أي مبلغ قيمته جنيه . ومثلها إذا أخفى تاجر غلال أردبا من القمح - اشتراه وهو يعلم أنه مسروق - وسط غلاله الأخرى التي قد يتناولها البيع والشراء بكميات تتجاوز هذا الأردب .

فمثل تلك الحالات يتعذر فيها تحديد لحظة انقطاع حالة الاستمرار وهو ما دعا محكمة استئناف باريس الى القول في بعض أحكامها بأن اعتبار الاختفاء جريمة مستمرة متوقف على كون الشيء المخفي معينا بالذات ، أما فيما عدا ذلك فالجريمة وقتية تقح بأخذ الشيء المتحصل من الجريمة (٢) .

وهذا الرأي لا يبدو لنا سديدا ، لأن طبيعة الجريمة لا ينبغي أن تتوقف على كون الشيء قيما أو مثليا ، ولأن اعتبار الشيء من هذا النوع أو ذاك رهن بارادة الأفراد . وإنما يمكننا القول بصفة عامة بأنه إذا قام المخفي بخلط الأشياء المخفأة بمثلها بحيث يتعذر التعرف على ذاتيتها ، أي أنه جعلها مثلية بالمعنى المطلوب قانونا ، فإن حيازته إياها تصير غامضة - طبقا للتعبير المدلى - ولكن الاختفاء يظل مع ذلك قائما

(١) مثالا نقض فرنسي في ١٩٢٢/٨/٢١ بلتان سنة ١٩٢٢ ص ٥٠٢ و ١٩٢٢/٩/٢١ نفس المرجع ص ٥١٥ ، ٥١٦ و ١٩٢٩/٥/١٧ Gaz. Pa. و ١٩٣٩/٧/١٨ بلتان ١١٤ .
(٢) استئناف باريس في ١٩٢٦/٧/٢ الحمامة ص ١٠ عدد ١١٠ ص ١٩٧ ، ودالوز ١٩٢٧ - ٢ - ١٧ .

مستمرًا . وإنما ينقطع إذا تعامل المخبى في مقدار يعادل ذلك الذى كان يخفيه منها بحيث يخرج من حيازته خروجًا فعليًا ، ولا يلزم أن تخرج كل الكميات المماثلة المختلطة بهذا المقدار سواء منها ما كان يحوزه المخبى قبل الخلط ؛ أم ما كان سيحوزه لو لم يصدر منه فعل الخلط .

أما إذا احتفظ المخبى بالأشياء المخفأة في حرز مستقل دون أن يخلطها بمثلاً فحينئذ تظل قيمة اذ يمكن التعرف على ذاتيتها ، وعندئذ لا ينقطع الاخفاء الا باقطاع العيابة كما قلنا . ومن ثم يكون كل أثر للترقة بين القيميات والمثليات في الاخفاء ، هو في كيفية تحديد لحظة اقطاع الاخفاء دون أى تأثير في طبيعة الجريمة التى تظل مستمرة على الدوام .

المبحث الثانى

مركب الجريمة لا يعد مخفيا الأشياء المتحصلة منها

القاعدة السائدة هى أن مركب الجريمة لا يعد مخفيا الأشياء المتحصلة منها ، وذلك سواء أكان سارقاً أم محتالاً أم خائناً الأمانة أم مرتكباً أية جريمة كانت ، لأن حيازة هذه الأشياء لفترة طالت أم قصرت أثر حتى من آثار جريمة الحصول عليها . وكذلك مخفى الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة لا يمكن أن يعاقب على أنه مرتكب جريمة الحصول عليها إذا ثبت ذلك فى حقه بعد صدور الحكم النهائى عليه بالإدانة عن الاخفاء ، لأن حجية الشيء المقضى به تحول دون ذلك (١) . وذلك كله لأن اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة أمر مستقل بذاته ومنفصل تماماً عن ارتكاب هذه الجريمة بأركانها وطبيعته القانونية (٢) .

ومن ثم فإن تمدد وقائع الجريمة التى عن طريقها تم الحصول على الأشياء المخفأة لا يقتضى حتماً تمدد وقائع اخفاء الأشياء المتحصلة عنها ، بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحداً حتى ولو كان موضوعه أشياء

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١/٢٢ أحكام النقض س ١٣ رقم ١٨ من ٧٠ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ رقم ١٠ من ٤٣ .

عديدة متحصلة من جرائم متعددة . فاذا أوقعت المحكمة في هذه الحالة على المخفي عقوبات متعددة كان حكمها معيبا متى توافرت وحدة الغرض مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة على مقتضى المادة ٣٣/٢ عقوبات (١) .

على أنه قد يحصل أن تضبط أشياء مع شخص آخر وتكفى القرائن القائمة للاقتناع بأنها مسروقة من آخر ، وأنه يعلم بذلك ، مثل ضبط جهاز علمي أو ملابس سهرة عند حائز لا صلة له بهذه الأشياء ، عاجز عن اثبات مصدرها بطريقة مقبولة . وقد جرى الرأي على القول في مثل هذه الأحوال بأنه إذا لم تقم الأدلة الكافية على أن الحائز هو نفسه السارق جاز أن يعد مخفيا لتوافر أركان الاخفاء في مجرد حيازة الشيء مع العلم بمصدره ، باعتبار أن الاخفاء هو القدر المتيقن في الواقعة .

ومن ذلك ما قضى به من أنه إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي السرقة ورأت المحكمة عدم ثبوتها في حقه ، وأن الواقعة تتضمن مع ذلك اتصاله بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها ، فإن للمحكمة أن تدنيه على اخفائها ، دون أن يعد ذلك خطأ منها (٢) .

ويجرى ذلك في نطاق القاعدة العامة التي نصت عليها المادة ٣٠٨

(١) راجع مثالا في نقض ١٩٦٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٦ رقم ٥٨ ص ٢٦٧ .

(٢) راجع نقض ١٩١٤/١٢/٥ مج س ١٧ ص ١ و ١٩٣١/١١/٢٣ النشرة الرسمية للنياحة العمومية س ٣ رقم ١٨ ص ٧ و ١٩٤٣/٥/١٠ القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٨٤ ص ٢٥٢ و ١٩٤٧/١٢/٢٠ ج ٧ رقم ٤٨١ ص ٤٤٤ و ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ رقم ١٧٥ ص ٦٣٧ ، ١٩٦٢/١٠/٢٩ ص ١٢ رقم ١٦٨ ص ٦٨١ .

كما يرى بعض الشراح انه اذا كانت السرقة - أو الجريمة التي تحصل الجاني من طريقها على الشيء المخفي - قد سقطت بمضي المدة ، فليس ثمة ما يمنع من اقامة الدعوى على نفس الفاعل بوصفه مخفيا للشيء ، اذ السرقة جريمة وقتية ، اما الاخفاء فهو جريمة مستمرة لا تبدأ مدة تقادمها الا من وقت انتهاء حالة الاستمرار . وهذا الرأي يستند الى الاصل التاريخي لجريمة سلب مال الغير *furtim* في القانون الروماني والذي كان يعتبر حيازة السارق للشيء المسروق جريمة مستمرة ، لما تتضمنه من معنى اغتيال مال الغير بدون رضائه (راجع لامبير في ملحق مؤلفه عن القسم الخاص سنة ١٩٥٢ ص ٤٣) .

اجراءات والتي تجيز للمحكمة « ان تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم . ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي ثبتت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بامر الاحاله او التكليف بالحضور .. » .

ويلاحظ أن حيازة المتهم الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة يتناولها عادة التحقيق والرافعة في واقعة ارتكاب هذه الجنابة أو الجنحة بوصفها من ضمن الأدلة التي قد تساق لاثبات ارتكابه اياها . أما بالنسبة لجريته اخفائها فالحيازة تمد ركنا فيها كما رأينا ، لا مجرد دليل عليها . وعلى ذلك فانه عند تغيير وصف الواقعة من جريمة سرقة مثلا الى جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من هذه السرقة لا تلزم المحكمة بتنبية المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تغيير الوصف متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الاخفاء (١) . ويبحث النظرية العامة في هذا الموضوع يتبع دراسة الاجراءات الجنائية (٢) .

المبحث الثالث

الشروع في الاخفاء والاشترال فيه

لم ينص تشريعا على عقاب الشروع في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة . فطبقا للقواعد العامة اذا كان الاخفاء التام جنحة فالشروع فيه يفلت من العقاب . أما اذا كان جنابة فالشروع فيه يكون معاقبا عليه طبقا لنص المادة ٤٦ ع .

ويعاقب الجاني متى أتى أفعالا تؤدي حالا ومباشرة الى ارتكاب جنابة اخفاء ، وتفصح عن عزمه النهائي على المضى في سبيلها ، بوصف ذلك شروعا فيها ، أما ما يسبقها فيعد أفعالا تحضيرية لا عقاب عليها . وفي الواقع ان الأفعال التحضيرية في الاخفاء قليلة بل فادرة بالنظر

(١) نقض ١٩٦٥/١/٢٥ احكام النقض س ١٦ رقم ٢٤ ص ١٠١ .

(٢) راجع مؤلفنا في «مبادئ الاجراءات الجنائية» الطبعة السادسة

الى اتساع مدلول فعل الاخفاء • ومنها مثلاً شراء السلعة مع ارجاع تسلمها الى تاريخ لاحق ، واعداد مكان لوضعها فيه • أما ضبط السلعة المسروقة في طريق نقلها الى منزل مشتري يعلم مصدرها ، وقيل أن يتسلمها هذا الأخير مباشرة ، فيصح أن يعد شروعا في اخفائها ، وتسلمها بالفعل تتم الجريمة ولو ضبطت الاشياء المسروقة في طريق نقلها الى مخزن من تسلمها أو منزله •

لذا قضى بأنه يكفي أن يقوم الدليل في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة على شرائها بنية التملك والاختصاص • فإذا دلل الحكم على أن المتهم قد اشترى القطن المضبوط من الفاعلين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا القطن قد ضبط وهو في طريقه الى متجر المتهم محملا على عربة تقبل يلاحظها ابن المتهم وبتكليف منه ، فتكون هذه الأقطان المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضع يده عليها — ولو لم تصل الى متجره فعلا — ويكون الركن المادى للجريمة قد ثبت في حقه ولا محل للقول بعدم توافره (١) •

كما قضى بأنه متى كان الحكم قد استظهر أن المتهمين من الثانى الى الرابع قد حضروا الى منزل المتهم الأول في الساعة الثالثة من صباح يوم الحادث لشراء الأسلاك التليفونية المسروقة ، وأن هذه الأسلاك قد ضبطت بعد أن تم نقلها بمعرفة المتهمين الى السيارة التى كانت تنتظرهم خارج المنزل ، فانه يكون قد استظهر أن المتهمين قد اتصلت أيديهم اتصالا ماديا بالمضبوطات المسروقة وأنهم أخفوها في السيارة وهو ما يكفي ليتحقق به ركن الاخفاء في حقهم ، اذ يكفي مجرد تسلم المسروقات لتوافره ، ولا يشترط أن يكون احتجازهم لها بنية تملكها (٢) •

ويخضع الاشتراك في الاخفاء لحكم القواعد العامة كذلك ، وكل من يحوز السلعة المتحصلة من جناية أو جنحة فترة من الوقت يعد فاعلا أصليا في الجريمة • أما من يتفق مع المخفى دون أن يدخل في أفعال الاخفاء

(١) نقض ١٩٦٠/١٨/١ أحكام النقض س ١١ رقم ١٣ ص ٧٥ •

(٢) نقض ١٩٧٥/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٦ رقم ١٨١ ص ٨٢١ •

لا يحرضه على ذلك ، أو يساعده بأن يقدم له مثلاً مكاناً للاخفاء أو عربة لنقل الأشياء مع علمه بمصدرها ، فيعد شريكاً له بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة بحسب الأحوال .

ومجرد العلم بمكان الأشياء المخفأة أو التستر على المخفى فكما لا يعد اخفاء لا يعد كذلك اشتراكاً فيه ، إذ أن الاشتراك يتطلب صدور نشاط إيجابي من الشريك ، فلا يكفي فيه اتخاذ موقف سلبي بحث بحسب السائل .

المبحث الرابع

توزيع الغرامات النسبية والمصاريف والتعويضات
بين مرتكبي الجريمة ومرتكبي اخفاء الأشياء المتحصلة منها

قلنا ان الاخفاء جريمة مستقلة عن الجناية أو الجنحة التي تحصلت عن طريقها الأشياء المخفأة . ولكن يحسن في العمل أن تقدم دعوى اخفاء الشيء مع نفس دعوى جريمة الحصول عليه ، وذلك للارتباط الوثيق بين الدعويين الذي مظهره أن ادانة المتهم باخفاء الشيء تتوقف على ثبوت أن هذا الشيء هو الذي تحصل عليه المتهم الآخر بارتكاب الجناية أو الجنحة . والارتباط هنا ينظمه قانون الاجراءات الجنائية ، وهو ارتباط بسيط يترتب عليه أنه اذا كانت الجرائم المرتبطة من اختصاص محاكم من درجة واحدة فتتظرها المحكمة المختصة بإحداها من حيث المكان (م ١٨٢/١ اجراءات) ، واذا كانت من اختصاص محاكم من درجات مختلفة فتتعالى الى المحكمة الأعلى درجة (م ١٨٢/٢) .

وأما فيما عدا جواز نظر الدعويين أمام محكمة واحدة ، فتظل كل دعوى منهما مستقلة عن الأخرى من الوجهتين القانونية والموضوعية . ومن بين مظاهر هذا الاستقلال وجوب تحميل المتهمين في كل من الدعويين نصيبهم في الغرامات النسبية والمصاريف الجنائية والتعويضات المدنية ، دون أي تضامن فيها مع المتهمين في الدعوى الأخرى .

ذلك أن القاعدة العامة تقتضى التضامن بين المحكوم عليهم فيما يتعلق

بالغرامات النسبية (م ٤٤ع) ، والتعويضات المدنية (م ١٦٩مدنى) ما لم تقض المحكمة بغير ذلك ، أى بالتوزيع بين المحكوم عليهم . أما بالنسبة للمصاريف الجنائية فالقاعدة هى توزيعها بينهم بالتساوى ما لم يقض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك ، أو بالزامهم بها متضامنين (م ٣١٧ اجراءات) .

ولكن التضامن فى هذه الأمور المختلفة مشروط بتعدد المحكوم عليهم فى جريمة واحدة فاعلين أصليين كانوا أم شركاء . أما مرتكب الاخفاء فقد رأينا أنه أصبح منذ ١٩٠٤ يعد مرتكباً جريماً مستقلاً لا شريكاً لغيره فى جريمة الحصول على الشيء المخفى ، لذا أصبح التضامن مقصوراً على مرتكبى الجريمة فيما بينهم ان تمددوا ، أو مرتكبى الاخفاء فيما بينهم ان تمددوا ، انما لا تضامن بين هؤلاء وأولئك لانعدام الصلة فيما بينهم .

ومع ذلك فانه فيما يتعلق بالتعويض المدنى قد قضى بأنه يمكن الزام المخفين بالتضامن مع مرتكبى الجناية أو الجنحة الأصلية بقدر قيمه الأشياء التى أخفاها كل منهم فحسب ، دون الأشياء الأخرى التى لم يتم إخفاؤها ويكون مسئولاً عنه بالتضامن مع السارق (١) ، لتحقيق توافق الارادات فى الخطأ المستوجب التعويض بالتضامن . كما قضى بأن مساءلة المخفى مدنيا لا يصح أن تتجاوز قيمة الأشياء التى أخفاها بالفعل « الا اذا ثبت أنه كان ضالعا مع السارق أو مع من أخفوا باقى المروقات ، فعندئذ فقط يصح أن يسأل مدنيا وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المروق » . ويكون من المتعين على الحكم الذى يرتب عليه هذه المسئولية أن يبين فى غير ما غموض الأساس الذى استند اليه (٢) .

وفى الدفاع عن هذا المبدأ نجد محكمة النقض فى قضاء حديث لها تقرر أنه « لا يشترط قانوناً فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحداً ، بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير ذلك الذى وقع من زميله أو زملائه

(١) نقض ١٦/٢/١٩١٨ م ١٩ م ٧٢ .

(٢) نقض ١٢/١١/١٩٤٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦ م ٤

متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد .

وترتبا على ذلك فانه ما دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع ممن يخفي المروق بالنسبة للمال الذي يقع عليه فعل الاخفاء ويتلاقى معه في الضرر الذي يصيب المضروب بحرمانه من ماله فانهما - أى السارق والمخفي - يسألان بالتضامن فيما بينهما (١) .

المبحث الخامس

استرداد الشيء المخفي

من الحائز الحسن النية

يثير استرداد الشيء المخفي من عند حائزه عدة أمور اذا كان هذا الحائز حسن النية . وأولها أن العيابة في المنقول بحسن نية سند الملكية ، وهو ما نصت عليه المادة ٩٧٦ من التقنين المدني عندما قالت :

١ - من حاز بسبب صحيح منقولاً أو حقاً عينياً على منقول أو سنداً لحامله فانه يصبح مالكا له اذا كان حسن النية وقت حيازته .

٢ - فاذا كان حسن النية والسبب الصحيح قد توافر لدى الحائز في اعتباره الشيء خالياً من التكاليف والقيود العينية فانه يكسب الملكية خالصة منها .

٣ - والعيابة في ذاتها قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يتم الدليل على عكس ذلك » .

فالأصل أن العيابة تعتبر سندا للملكية المنقولات وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يتم الدليل على عكس ذلك ، أما بالنسبة الى حالة الشيء المروق أو الضائع فان الحكم - على ما لاحظته

(١) نقض ١٩٧٣/١٢/٩ احكام النقض س ٢٤ رقم ٢٤٠ ص ١١٧٦ .

محكمة النقض - يختلف اذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذى جرد من الحيازة على رغم ارادته ، وبين مصلحة الحائز الذى تلقى هذه الحيازة من السارق أو المأثر على الشيء المفقود ، ورأى فيما نص عليه فى المادة ٩٧٧ من القانون المدنى أن مصلحة المالك أولى بالرعاية من مصلحة الحائز .

وهذه المادة ٩٧٧ من التقنين المدنى تقضى بأنه : -

« ١ - يجوز لمالك المنقول أو السند لحامله اذا فقده أو سرق منه أن يسترده ممن يكون حائزا له بحسن نية وذلك خلال ثلاث سنوات من وقت الضياع أو السرقة .

٢ - فاذا كان من يوجد الشيء المسروق أو الضائع فى حيازته قد اشتراه بحسن نية فى سوق أو مزاد علنى أو اشتراه ممن يتجر فى مثله فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشيء أن يجعل له الثمن الذى دفعه » .

ويشترط فى الشخص الذى يتجر فى مثل الشيء المسروق أو الضائع فى معنى الفقرة الثانية من هذه المادة أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفى أن يظهر البائع بمظهر التاجر ، أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر ، وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع (١) .

وتبنى أيضا فى هذا الشأن ضرورة مراعاة ما تنص عليه المواد ١٠١ الى ١٠٩ من قانون الاجراءات فى شأن التصرف فى الأشياء المضبوطة ، وبوجه خاص ما تقضى به المادة ١٠٢ من أنه « يكون رد الأشياء المضبوطة الى من كانت فى حيازته وقت ضبطها . واذا كانت المضبوطات من الأشياء التى وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق فى حبسها بمقتضى القانون » .

(١) نقض ١٩٦١/٤/١٨ احكام النقض س ١٢ رقم ٨٧ من ٤٦٨ .

فالرد بحسب الأصل يكون الى المجنى عليه في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة (١) . أما حبسها فهو حق استثنائي لا يكون الا عند توافر شروطه بحسب المادة ٩٧٦ من التقنين المدني . وبعد تعجيل الثمن الى من يكون قد اشتراه بحسن نية ، أو ممن يتجر في مثله فعلا طبقا للمادة ٩٧٧ من نفس التقنين .

وقد نصت المادة ١٠٨ اجراءات أيضا على أن الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم يصدر بذلك . وميعاد السنوات الثلاث المبين في هذه المادة هو نفس الميعاد الذي حددته المادة ٩٧٧ من التقنين المدني .

وطبقا للمادة ١٠٩ اجراءات اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته جاز أن يؤمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطلب في الميعاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به .

(١) تقض ١٩٦٣/١٠/٢٢ احكام النقض س ١٤ رقم ١٢٢ ص ٦٧٠ .

الفصل الثالث

بيانات حكم الإدانة في إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة

تنبنى دائما مراعاة القواعد العامة التي تسيطر على تحرير أسباب أحكام الادانة في الجرائم المختلفة ، وبالأخص ما تتطلبه المادة ٣١٠ اجراءات من ضرورة اشتغال الحكم على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة ، والظروف التي وقعت فيها ، والاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وبيان الواقعة يتطلب أن يستفاد من الحكم توافر الأركان المختلفة للجريمة . وأول هذه الأركان هنا هو فعل الاخفاء ، فاذا أغفل الحكم بيانه كان قاصرا متعينا نقضه (١) . فاذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة اخفاء حمارين مسروقين وبينت الواقعة قائلة ان المتهم طلب من المجنى عليه حلولا مقابل رد الحمارين ولما تسلم المبلغ وجدهما في الصباح مطلقين خلف مباني الزبنة ، وكان الحكم الاستئنافي قد أضاف لذلك قوله ان في ذلك الدليل القاطع على أن المتهم أتى قطعاً فعلاً مادياً ايجابياً أدخل به المسروق في حيازته ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان فعل الاخفاء ، اذ أنه لم يبين ما اذا كان المتهم قد أتى فعلاً غير ما أثبتته عليه الحكم الابتدائي ، وكما أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الايجابي الذي قال بوجوده الحكم المطعون فيه (٢) .

كما ينبغي أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن مصدر الأشياء المخفأة جناية أو جنحة . فاذا دفع المتهم باخفاء سجادة مسروقة من مجنى عليه

(١) نقض ١٩٢٥/١/٥ المحاماة ص ٦٧١ رقم ٥٥٢ .

(٢) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض ص ٢ رقم ١٤٢ ص ٢٨٠ .

معين ، بأن السجادة التي بيعت اليه ليست هي المدعى بسرقتها من ذلك
الجنى عليه ، فأداته المحكمة دون أن تتعرض لذلك ... كان حكمها
قاصرا (١) . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة
اخفاء مستند مسروق .. دون أن يبين الأدلة على أن المستند كان قد
سرق فعلا فانه يكون قاصرا (٢) .

وينبغي بيان ركن العلم بمصدر الأشياء المخفأة والا كان الحكم
معييا (٣) . وعدم تحدث حكم الاداة صراحة عن علم المتهم باخفاء الأشياء
المسروقة بالسرقة لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توافر
ركن العلم بالسرقة (٤) . ويبان العلم يحتاج بصفة خاصة الى عناية كبيرة
من حكم الاداة لأن اثباته أمر من الصعوبة بكان ، فمن ذلك ما قرره
محكمة النقض من أنه لا يكفي في بيان العلم بمصدر الشيء المخفي :

— أن يقرر حكم الاداة أنه ثابت من تصرفات المتهم من حيث وضعه
للشيء في منزل ليس منزله ، ومن أن الشخص الذي ادعى أنه كلفه حفظ
هذا الشيء جندي في الجيش ويعد أن يكون مالكا (٥) .

— أن تقول المحكمة ان المتهم كان يعلم بأن الأشياء التي وجدت
عنده غير مملوكة لمن سلمها اليه ، اذ هذا لا يفيد علمه بأن هذه الأشياء
لا بد وأن تكون قد تحصلت عن السرقة دون غيرها من الطرق
المختلفة (٦) .

-
- (١) نقض ١٩٥١/١٢/١٠ احكام النقض س ٣ رقم ٩٧ ص ٢٥٧ .
(٢) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ احكام النقض س ٤ رقم ١٨٨ ص ٥٠٤ .
(٣) نقض ١٩٢٣/٣/٦ المحاماة س ٤ ص ١٠ عدد ٨ و ١٩٢٤/١/١
المحاماة س ٤ ص ٨٢٦ و ١٩٢٠/٣/٢٠ رقم ٨١١ س ٤٧ ق
و ١٩٤٤/١٠/٣٠ القواعد القانونية ج ٦ - رقم ٢٨٨ ص ٢٥
و ١٩٥٢/٥/١٨ احكام النقض س ٤ رقم ٢٩٦ ص ٨١٣ .
(٤) نقض ١٩٦٢/١/٢٩ احكام النقض س ١٢ رقم ٢٣ ص ٨٨
و ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ رقم ٦٤ ص ٢٦٢ و ١٩٧٢/١٠/٢٠ رقم ٢٤٥
ص ١١٠٥ و ١٩٧٢/١١/١٩ رقم ٢٧٧ ص ١٢٤٠ و ١٩٧٦/٣/٧ طعن رقم
١٨٩١ ص ٤٥ ق (غير منشور) .
(٥) نقض ١٩٤٤/١٢/٤ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤١٢ ص ٥٢٤ .
(٦) نقض ١٩٤٦/٢/٢٥ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩١ ص ٨٢ .

— أن تقرر المحكمة أن المتهم يعلم بمصدر الشيء المخفي « لأنه اشتراه بأقل من ثمن المثل ، خصوصا اذا خلا الحكم من بيان الفرق بين الثمنين » (١) .

— أن تدلل المحكمة على علم المتهم بأن الأشياء التي أداها باخفاؤها مسروقة بإقدامه على شرائها من شخصين غير معلومين له ومن عدم مبادرته الى ردها بمجرد علمه بأنها مسروقة (٢) .

— أن يقول الحكم ان ركن العلم مستفاد لدى المتهم من أن المضخات المسروقة لا تباع في الأسواق ، كما قرر المختصون ، وأنه تاجر يتجر في هذه الأصناف لا يخفى على مثله تداول هذه المهمات ان كانت من طريق مشروع أو غير مشروع (٣) .

— أن يورد الحكم أن الطاعن اشترى الفزل المسروق بغير اذن من الشركة المالكة له وبلا فائورة وبأقل من ثمن المثل خصوصا اذا كان قد أثبت على لسان المتهم الطاعن أن البائع له اتحل صفة مندوب الشركة ، وأنه هو نفسه كان يجهل الحقيقة في شأن الفزل المسروق ، وخصوصا أيضا اذا كان الحكم لم يورد الدليل المعتبر في هذا الشأن على ثمن المثل (٤) .

— أن يقول الحكم « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من ضبط الخروف في منزله وتوافر ركن العلم لديه بأنه متحصل من جريمة سرقة » (٥) .

— وفي الجملة فإن حكم الادانة يجب أن يتضمن ما يفيد علم المتهم بالجريمة التي وقعت علم اليقين « فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أثبت توافر ركن العلم بالسرقة في حق الطاعن لمجرد توسلته في بيع الأشياء المسروقة بين المتهم الأول السارق ومشترى المسروقات ... فانه

(١) نقض ١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة عامم كتاب ٢ رقم ٨٩ من ١٨٧ .

(٢) نقض ١٩٥٠/٢/٦ أحكام النقض س ١ رقم ٩٨ من ٣٠٠ .

(٣) نقض ١٩٥٠/٢/٢١ أحكام النقض س ١ رقم ١٤٦ من ٤٤٤ .

(٤) نقض ١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ رقم ٨٤ من ٤٤٢ .

(٥) نقض ١٩٧٠/١١/١٦ أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٦٨ من ١١٠٨ .

يكون معييا بالقصور في البيان والفساد في الاستدلال (١) .

والعلم بالسرقه ، أو بحقيقه الجريمة التي تم عن طريقها الحصول على الأشياء المخفاه لا يستلزم حتما العلم يشئ الظروف المشدده التي تكون قد اقترنت بها (٢) . ومن ثم فاذا أدانت المحكمة المتهم بالاخفاء بمقوبة مشدده وجب أن تقيم الدليل على علم المتهم بظروف السرقه ، ولا يكفي أن تذكر مثلا أن المتهمين كانوا يعلمان بظروفها دون أن توضح الوقائع التي استندت اليها لاثبات ذلك العلم ، أو أية واقعة يمكن لمحكمة النقض أن تستنتج منها وجوده (٣) .

ومجرد الخطأ المادى في ذكر المادة المطبقة أمر لا يبطل حكم الادانة ولذلك قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق المادتين ٣١٧ ، ٣٢١ ع على المتهم بالاخفاء فان هذا الخطأ لا يستوجب بطلان الحكم ، والمحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة التي تماقب على الواقعة الثابتة في الحكم (٤) . ويشبه ذلك ما قضى به من أن ذكر المادة ٣٢٢ ع خطأ في الحكم ، ولو بعد الغائها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ ، ليس من شأنه أن يبطله لأن الأعمال التي كانت تماقب عليها هذه المادة بقيت معاقبا عليها بالقانون المذكور (٥) .

-
- (١) نقض ١٩٧١/٦/١٤ أحكام النقض من ٢٢ رقم ١١٦ من ٤٧٥ .
و ١٩٧٢/١٢/١٠ من ٢٣ رقم ٣٠٥ من ١٢٥٦ .
(٢) نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض من ١٩ رقم ١٢٠ من ٦٠٣ .
(٣) نقض ١٩٢٣/١/١ الحسامية من ٣ عدد ١٤٦ من ٢٠٣ .
و ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض من ١٧ رقم ٢٢٦ من ١١٩٥ .
(٤) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٠ مجموعة حاصم كتاب ٢ رقم ١٧١ من ٢٨٠ .
(٥) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٤٩ من ٧٠٥ .
(٢ م - جرائم الاشخاص والاموال)

بيان بالمراجع العامة

اولا : باللغة العربية (بترتيب أبجدي ومع حفظ الألقاب)

أبو اليزيد الخيت

« جرائم الإهمال في القانون المصري » .

أحمد أمين

« شرح قانون العقوبات الأهلي » ١٩٢٤ .

أحمد فتحي سرور

« الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٦٨ .

أنوار غالي الذهبي

« شرح قانون العقوبات الليبي . القسم الخاص » ١٩٧١ .

السعيد مصطفى السعيد

« الأحكام العامة في قانون العقوبات » ١٩٦٢ .

السيد حسن البغال

« خيانة الأمانة في التشريعات العربية » ١٩٦٣ - ١٩٦٤ .

توفيق محمد الشاوي

« جرائم الأموال » ١٩٥٢ .

جلال ثروت

« نظم القسم الخاص » ١٩٧١ .

جندى عبد الملك

« الموسوعة الجنائية » في خمسة أجزاء ١٩٣١ - ١٩٤٢ .

حسن أبو السعود

« قانون العقوبات المصري الخاص » ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

حسن صادق المرصاوي

« جرائم المال » ١٩٥٦ - ١٩٥٧ .

« جرائم الشيك » ١٩٦٣ .

رؤوف عبيد

« مبادئ القسم العام من التشريع المقابى » ١٩٧٩

« السببية الجنائية بين الفقه والقضاء » ١٩٨٤ .

« ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق » ١٩٧٧ .

رمسيس بهنام

« القسم الخاص في قانون العقوبات » ١٩٥٨ .

« النظرية العامة للقانون الجنائي » ١٩٧١ .

عبد العظيم موسى وزير

« جرائم الأموال . السرقة والنصب وخيانة الأمانة » ١٩٨٣ .

عبد الفتاح مصطفى الصيفي

« القاعدة الجنائية » ١٩٦٣ .

(تابع) بيان بالمراجع العامة

- « قانون العقوبات اللبناني » جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال « ١٩٧٢ .
- عبد الهيم بنكر**
- « التقصد الجنائي » ١٩٥٩ .
- « القسم الخاص في قانون العقوبات » ١٩٧٧ .
- علي بدوي**
- « الأحكام العامة في القانون الجنائي » ١٩٣٨ .
- عمر السعيد رمضان**
- « شرح قانون العقوبات . القسم الخاص » ١٩٦٤ - ١٩٦٥ .
- عوضي محمد**
- « جرائم الأشخاص والأموال » ١٩٧٢ .
- فوزية عبد الستار**
- « شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٨٣ .
- محمد اسماعيل يوسف**
- « جريمة الشيك . تبديد المحبوزات . التشرذم والاشتباه » ١٩٦٦ .
- محمد زكي أبو عامر**
- « قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٧٨ .
- محمد عطية وأغب**
- « جريمة إصدار شيك بدون رصيد » .
- محمد عيد الغريب**
- « جرائم الاعتداء على الأشخاص » ١٩٨٤ .
- محمد كامل مرسى**
- والسعيد مصطفى السعيد**
- « شرح قانون العقوبات المصري الجديد » ١٩٤٣ .
- محمد محيي الدين عوض**
- « القانون الجنائي في التشريعين المصري والسوداني » ١٩٦٣ .
- محمد مصطفى القلبي**
- « شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال » ١٩٤٣ .
- محمود إبراهيم اسماعيل**
- « شرح قانون العقوبات المصري في جرائم الاعتداء على الأشخاص والتزوير » ١٩٥٠ .
- « الأحكام العامة في قانون العقوبات » ١٩٥٩ .
- محمود نجيب حسني**
- « شرح قانون العقوبات . القسم العام » ١٩٦٢ .
- « شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٧٨ .
- نبيل مدحت سالم**
- « شرح قانون العقوبات القسم الخاص » ١٩٨٣ .

ثانياً - باللغة الفرنسية :

الإشارة إليه	اسم المؤلف	اسم المرجع
جارو	Garraud	Traité Théorique et Pratique de Droit Pénal Français, 3e édition.
جارسون	Garçon	Code Pénal Annoté, Paris 1991 — 1902.
بلانتش	Blanche	Etude Pratique sur le Code Pénal, 2e édition.
شوفو وهيلي	Cheauveau et Faustin Hélie	Théorie du Code Pénal, 6e édition.
دالوز	Dalloz	Code Pénal Annoté.
دوندييه دي فابر	Donnedieu de Vabres	Traité de Droit Criminel, Paris 1947.
جوايه	Goyet	Précis de Droit Pénal Spécial, Paris 1945.
فستان هيلي	Faustin Hélie	Pratique Criminelle des Cours et Tribunaux, Paris 1948.
فيدال	Georges Vidal	Précis de Droit Criminel, Paris 1949.
روسليه وباتان	Rousselet et Patin	Précis de Droit Pénal Spécial, Paris 1950.
لامبير	Louis Lambert	Cours de Droit Pénal Spécial, Paris 1950.
جرانمولان	Grandmoulin	ومن القانون المصري بالفرنسية Le Droit Pénal Egyptien Indigène, Le Caire 1908.
علي بدوي والبير شيرون	Aly Badaoui et A. Chéron	Nouveau Code Pénal Egyptien Annoté, Le Caire 1939.
جودبي	Goadby	ومن القانون المصري بالانجليزية Commentary on Egyptian Criminal Law. Cairo 1924.

أما المراجع الخاصة فقد ذكرنا أسماءها كاملة في حينها .

بيان الإشارات

- احكام النقض** : مجموعة الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التى يصدرها المكتب الفنى بها .
- لوائح النقض** : مجموعة القواعد القانونية التى قررتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فى خمسة وعشرين عاما (١٩٢١ - ١٩٥٥) التى أصدرها المكتب الفنى بها فى جزأين .
- القواعد القانونية** : مجموعة القواعد القانونية التى أصدرها الأستاذ محمود أحمد عمر الحامى فى سبعة أجزاء .
- مجموعة عاصم** : مجموعة احكام النقض فى مواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية التى أصدرها الأستاذ محمود عاصم الحامى .
- مجموعة أبى شادى** : مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض (الدائرة الجنائية) فى عشر سنوات (يناير ١٩٥٦ الى يناير ١٩٦٦) التى أصدرها الأستاذ أحمد سمير أبى شادى المستشار بادرارة قضايا الحكومة .



- م : مادة .
- ع : قانون العقوبات المصرى .
- ع.ف : قانون العقوبات الفرنسى .
- ١.ج : قانون الإجراءات الجنائية المصرى .
- مج : ا المجموعة الرسمية .

جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	تمهيد

الكتاب الأول في جرائم الاعتداء على الأشخاص الباب الأول في القتل العمد

الفصل الأول

١٢	في أركان القتل العمد وعقوبته
١٢	المبحث الأول : فعل القتل
١٤	المطلب الأول : الجريمة المستحيلة
١٤	— الآراء المختلفة
١٧	— الاستحالة في القضاء المصري
١٨	— استعمال وسيلة ساذجة
١٨	المطلب الثاني : القتل بالترك أو الامتناع
١٩	الآراء المختلفة
٢٠	— القتل بالترك في القضاء المصري
٢١	— الحلول التشريعية
٢٢	المطلب الثالث : السببية بين فعل القتل والوقاة
٢٤	الفرع الأول : الاتجاهات السائدة في السببية

الصفحة

الموضوع

- ٢٥ § - أولا - اتجاه السببية المباشرة .
- ٢٨ § - ثانيا - اتجاه تعادل الأسباب .
- ٢١ § - ثالثا - اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة .
- ٣٣ - المعيار الشخصي والموضوعي .
- ٣٥ الفرع الثاني : موقف قضائنا الجنائي من موضوع السببية
- ٣٧ - عوامل مألوفة وغير مألوفة .
- ٣٧ - السببية في القتل العمد في القضاء المصري .
- اولا : اثر الملايسات الطبيعية التي قد تصاحب فعل الجنائي .
- ٣٧ ثانيا : اثر ضعف بنية المجنى عليه أو ضعف صحته .
- ٣٩ ثالثا : اثر المضاعفات الطبيعية للاصابة .
- ٣٩ رابعا : اثر الاهمال في العلاج .
- ٤١ خامسا : اثر خطأ الطبيب أو الجراح .
- ٤١ سادسا : اثر خطأ الغير .
- ٤٢ سابعا : اثر الفعل العمدى من الغير .
- ٤٢ ثامنا : اثر القوة القاهرة والحادث الفجائي .
- ٤٦ المبحث الثاني : محل الجريمة .
- ٤٦ المبحث الثالث : القصد الجنائي .
- ٤٧ - الباعث .
- ٤٨ - القصد غير المباشر .
- ٥٠ - الحيطة من الهدف والخطأ في الشخصية .
- ٥٢ - حكم التعدد عند الحيطة من الهدف .
- ٥٣ - ابيات قصد القتل .
- ٥٦ العقوبة .

الفصل الثاني

- ٥٧ في الظروف المشددة للقتل العمد
- ٥٧ المبحث الأول : سبق الاصرار .
- ٦٠ - طبيعته القانونية .
- ٦١ - هل لسبق الاصرار من تأثير في التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك ؟
- ٦٥ - ابعاده .
- ٦٥ المبحث الثاني : الترصد .

الصفحة	الموضوع
٦٧	هل يعد مجرد التردد شروعا ؟
٦٧	هل ثمة حكمة من التشديد للتردد وحده ؟
٦٨	طبيعته القانونية
٦٨	أبوابه
٦٨	المبحث الثالث : القتل بالسم
٧٠	المواد السامة
٧١	طبيعته القانونية
٧١	أبوابه
٧١	ملحوظة
٧٢	المبحث الرابع : اقتران القتل بجناية
٧٦	طبيعته القانونية
٧٦	أبوابه
٧٧	المبحث الخامس : ارتباط القتل بجنحة
٧٨	هل يجب أن تقع الجنحة بالفعل ؟ هناك رأيان
٨٠	نتائج كل من الرأيين
٨٢	طبيعته القانونية
٨٣	أبوابه
	المبحث السادس : وقوع القتل أثناء الحرب على الجرحى
٨٣	حتى من الأعداء
٨٤	طبيعته القانونية
	الفصل الثالث
٨٥	في الأعداء المخففة للقتل الممد
٨٦	مبحث وحيد : علر الاستفزاز أو مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا
٨٧	المطلب الأول : أركان المصلر
٨٧	أولا : مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا
٨٩	ثانيا : وقوع جنابة اعتداء على الزوجة أو شريكها فورا
٩٠	ثالثا : وقوع الجنابة من الزوج
	المطلب الثاني : تكيف الجرائم المقترنة بهذا المصلر من
٩١	الوجهة القانونية
٩١	هل هو علر شخصي أم عيني ؟
٩٢	مدى تأثيره في وصف الجنابة
٩٤	ما يترتب على كلا الرأيين السابقين

الفصل الرابع

- ١٦ بيانات حكم الادانة في القتل العمد
- المبحث الاول : بيان اركان القتل والادلة عليها ١٧
- المبحث الثاني : بيان الظروف المشددة في القتل والادلة عليها . . ١٠٣
- بيان سبب الاصرار والترصد ١٠٤
- بيان التسميم ١٠٨
- بيان اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة . . ١٠٨

الباب الثاني

- ١١١ في الجرح والضرب عمدا

الفصل الاول

- ١١٢ في اركان الجرح والضرب
- المبحث الاول : فعل الجرح او الضرب ١١٢
- المبحث الثاني : القصد الجنائي ١١٣
- اباحة بعض افعال الجرح والضرب ١١٥
- القصد غير المباشر ١١٨
- اثبات القصد ١٢٠

الفصل الثاني

- ١٢١ في صور الجرح والضرب وعقوباتها
- المبحث الاول : جنابات الجرح والضرب ١٢٢
- المطلب الاول : الجرح او الضرب المفضي الى الموت . . . ١٢٢
- اولا : فعل الجرح او الضرب ١٢٣
- ثانيا : القصد الجنائي ١٢٣
- ثالثا : موت المجنى عليه ١٢٣
- رابعا : رابطة السببية ١٢٣
- العقوبة ١٢٦
- المطلب الثاني : الجرح او الضرب المفضي الى عاهة مستديمة ١٢٧
- اولا : فعل الجرح او الضرب ١٢٧

الصفحة	الموضوع
١٢٨	ثانيا : القصد الجنائي
١٢٨	ثالثا : العاهة المستديمة
١٣٢	— ماذا عن تشويه الشكل ؟
١٣٢	رابعا : رابطة السببية
١٣٥	العقوبة
١٣٥	البحث الثاني : جنح الجرح أو الضرب
	المطلب الأول : الجرح أو الضرب الذي ينشأ عنه مرض أو
	عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على
١٣٦	عشرين يوما
١٣٦	اولا : فعل الجرح أو الضرب
١٣٦	ثانيا : القصد الجنائي
	ثالثا : المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد
١٣٧	على عشرين يوما
١٣٩	رابعا : رابطة السببية
١٤٠	العقوبة
١٤٠	المطلب الثاني : الجرح أو الضرب الذي لا يبلغ الجسامة المتقدمة
١٤٠	العقوبة
	المطلب الثالث : الجرح أو الضرب باستعمال أسلحة أو عصي
١٤١	من عصبة توافقت على التعدي والإيذاء
١٤١	اولا : وقوع جرح أو ضرب بمقتضى المادة ٢٤١ أو ٢٤٢
١٤١	ثانيا : استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى
١٤١	ثالثا : العصبة أو التجمع
١٤٢	رابعا : التوافق على التعدي والإيذاء
١٤٤	العقوبة
١٤٤	ملحوظة عن المادة ٢٤٣ مكررا
١٤٥	البحث الثالث : المخالفات المتصلة بالجرح والضرب
	المطلب الأول : القاء اجسام صلبة أو قاذورات لا تصيب الجنى
١٤٥	عليه
	المطلب الثاني : ارتكاب مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف بغير
١٤٥	ضرب ولا جرح
١٤٦	البحث الرابع : صور خاصة للجرح أو الضرب

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثالث
	ما تثيره جرائم الجرح والضرب من صعوبات
١٤٨	في نطاق الشروع والمساهمة الجنائية
١٤٨	المبحث الأول : الشروع في جرائم الجرح والضرب
١٤٩	المبحث الثاني : المساهمة في جرائم الجرح والضرب
١٥٢	- التمييز بين الفاعل الاصلى والشريك
	الفصل الرابع
	بيانات حكم الادانة
١٥٧	في جرائم الجرح والضرب
	الباب الثالث
١٦١	في القتل والإيذاء خطأ
	الفصل الاول
١٦٢	في اركان القتل والإيذاء خطأ
١٦٢	المبحث الاول : قتل المجنى عليه او ابدؤه
١٦٥	المبحث الثاني : الخطأ غير الممدى
١٦٧	المطلب الاول : خصائص الخطأ
١٦٧	الفرع الاول : انعدام القصد الجنائي فيه
١٦٨	- نتائج انعدام القصد
١٧١	الفرع الثاني : شخصية الخطأ
١٧٢	الفرع الثالث : مدى الخطأ
١٧٢	- أولا : رأى ازدواج الخطأ الى جنائي ومدنى
١٧٤	- ثانيا : رأى وحدة الخطأ في النطاقين معا
١٧٥	- اى الرايين هو السائد ؟
١٧٧	- تقدير الرايين
١٧٨	الفرع الرابع : معيار الخطأ
١٨٠	المطلب الثاني : تطبيقات عملية للخطأ
١٨٠	الفرع الاول : أخطاء الأطباء
١٨٠	- المسؤولية عن الخطأ المادى
١٨٢	- المسؤولية عن الخطأ المعنى : الرايان السائدان
١٨٤	- خطة القضاء
١٨٦	- تقدير الآراء السائدة
١٨٨	- بعض ما يراعى عند تقدير خطأ الطبيب

الصفحة	الموضوع
١٨٩	الفرع الثاني : اخطاء الهدم والبناء
١٩٥	المبحث الثالث : رابطة السببية
١٩٦	ضوابطها . أمثلة
١٩٩	اولا : حيث اعتبرت السببية قائمة
٢٠١	ثانيا : حيث اعتبرت السببية منقطعة
٢٠١	- في حوادث القطارات الحديدية
٢٠٢	- في حوادث المرور بوجه عام
	الفصل الثاني
٢٠٨	في عقوبات القتل والإيذاء خطأ
٢٠٩	- عقوبة القتل الخطأ
٢١١	- عقوبة الإيذاء الخطأ
	الفصل الثالث
٢١٢	في بيانات حكم الادانة في القتل والإيذاء خطأ
٢١٢	- بيان النتيجة
٢١٣	- بيان الخطأ
٢١٦	- بيان السببية بين الخطأ والنتيجة
٢١٧	- الرد على الدلع بانتفائها

الباب الرابع

في إخفاء جثة القتل

٢١٩	
٢١٩	الركن الأول : اخفاء الجثة أو دفنها بغير اخطار ولا تحقيق
٢٢٠	الركن الثاني : أن تكون الجثة لقتيل
٢٢٢	الركن الثالث : القصد الجنائي
٢٢٢	العقوبة
٢٢٣	بيانات حكم الادانة

الباب الخامس

في إسقاط الحوامل

٢٤٤	
	الفصل الأول
٢٢٦	في أركان الاسقاط
٢٢٦	المبحث الأول : فعل الاسقاط
٢٢٨	الفرع الأول : وسيلة الاسقاط

الصفحة	الموضوع
٢٢٨	الفرع الثاني : وقوع الإسقاط على حبل
٢٢٩	المبحث الثاني : اتمام الإسقاط
٢٢٩	المبحث الثالث : القصد الجنائي
٢٣١	العقوبة

الفصل الأول

٢٣٢	في صورة الإسقاط وعقوبتها
٢٣٢	المبحث الأول : وقوعه بالضرب أو نحوه
٢٣٣	العقوبة
٢٣٤	المبحث الثاني : وقوعه من طبيب أو جراح أو صيدلي أو قابلة
٢٣٥	العقوبة

الفصل الثالث

٢٣٦	بيانات حكم الادانة في الإسقاط
-----	-------------------------------

الباب السادس

في شهادة الزور

٢٣٧

الفصل الأول

٢٣٨	في أركان شهادة الزور وعقوبتها
٢٣٨	المبحث الأول : تفيير الحقيقة في شهادة بمبين أمام القضاء
٢٣٩	المطلب الأول : تفيير الحقيقة في شهادة
٢٤١	— الشهود الخاضعون للعقاب
٢٤٢	المطلب الثاني : الشهادة بعد حلف يمين
٢٤٤	المطلب الثالث : الشهادة أمام القضاء
٢٤٦	المبحث الثاني : الضرر
٢٤٨	المبحث الثالث : القصد الجنائي
٢٤٩	العقوبة
٢٥١	— ملحوظتان من المادتين ٣٠٠ و ٣٠١ ع
٢٥١	— الشروع في شهادة الزور والاشتراك فيها

الفصل الثاني

٢٥٢	في المسائل الإجرائية التي تثيرها شهادة الزور
٢٥٢	المبحث الأول : اكتشاف زور الشهادة أثناء الجلسة
	المبحث الثاني : اكتشاف زور الشهادة بعد الحكم في الدعوى التي
٢٥٤	سمعت فيها

الصفحة	الموضوع
	البحث الثالث : الر نقض الحكم بادانة شاهد الزور في الدعوى التى
٢٥٥	شهد فيها
٢٥٦	البحث الرابع : ادانة شاهد الزور كسب لاعادة النظر
	الفصل الثالث
٢٥٨	بيانات حكم الادانة فى شهادة الزور

الباب السابع

٢٦١ فى البلاغ الكاذب

	الفصل الاول
٢٦٢	فى اركان البلاغ الكاذب وعقوبته
٢٦٢	البحث الاول : التبليغ الكاذب من فعل معاقب عليه
٢٦٣	المطلب الاول : التبليغ بمحض ارادة المبلغ
٢٦٥	المطلب الثانى : كذب البلاغ
٢٦٦	المطلب الثالث : البلاغ ضد شخص معين
٢٦٧	المطلب الرابع : البلاغ من امر مستوجب عقوبة فاعله
٢٦٨	البحث الثانى : التبليغ الى احدى جهات القضاء او الادارة
٢٧٠	البحث الثالث : القصد الجنائى
٢٧٢	المقوية
٢٧٣	- الاعفاء منها

الفصل الثانى

٢٧٥	فى المسائل الاجرائية التى تثيرها دعوى البلاغ الكاذب
٢٧٥	البحث الاول : اثبات كذب البلاغ
	البحث الثانى : دعوى الواقعة المبلغ عنها والحكم فيها من حيث
٢٧٧	اثرهما فى الدعوى المدنية بالتعويض عن البلاغ
	- لا حجبية لامر الحفظ ، ولا للامر بان لا وجه لاقامة
٢٨٠	الدعوى ، على دعوى البلاغ الكاذب
	البحث الثالث : دعوى البلاغ الكاذب والحكم فيها من حيث اثرهما
٢٨٢	فى الدعوى المدنية بالتعويض عن البلاغ

الفصل الثالث

٢٨٤	بيانات حكم الادانة فى البلاغ الكاذب
٢٨٥	- نماذج من القصور فى بيان القصد
٢٨٦	- نماذج من عدم القصور فى بيانه

الباب الثامن

في إفشاء الأسرار

٢٨٩

الفصل الأول

- ٢٩٠ في أركان جريمة إفشاء الأسرار وعقوبتها
- ٢٩١ **المبحث الأول : فعل إفشاء السر**
- ٢٩٢ - ما هو السر
- ٢٩٣ **المبحث الثاني : الإفشاء من ملتزم بالكتمان قانونا**
- ٢٩٣ **المطلب الأول : المقيدون بالكتمان**
- ٢٩٥ - هل يلزم بالكتمان من يعاونون الأطباء والمحامين وغيرهم ؟
- ٢٩٥ **المطلب الثاني : غير المقيدون بالكتمان**
- ٢٩٦ - ما حكم الأزواج والأقارب ؟
- ٢٩٧ **المبحث الثالث : القصد الجنائي**
- ٢٩٨ **المعسوبة**

الفصل الثاني

- ٢٩٩ في الأحوال التي يجب فيها إفشاء الأسرار أو يجوز ذلك
- ٢٩٩ **المبحث الأول : إفشاء الأسرار بحكم القانون**
- ٢٩٩ - إفشاء الأسرار وجوبا
- ٣٠١ - إفشاء الأسرار جوازا
- ٣٠٢ **المبحث الثاني : رضاء صاحب السر بإفشاءه**
- ٣٠٣ - ما يشترط في الاذن بالإفشاء
- ما يترتب على إفشاء السر في الشهادة في غير الأحوال
- ٣٠٤ التي يجوز فيها
- ٣٠٥ - ماذا عن قانوني فرض الحراسة وحماية القيم من العب

الفصل الثالث

- ٣٠٦ بيانات حكم الادانة في إفشاء الأسرار

الموضوع الكتاب الثاني

في جرائم الأموال

الباب الأول

في السرقة

الفصل الأول

في أركان السرقة وعقوبتها

المبحث الأول : فعل الاختلاس

- عدم رضا المجنى عليه

المطلب الأول : متى يكون التسليم نافيا للاختلاس

- التسليم الاضطراري

المطلب الثاني : ربط الاختلاس بنظرية الحيازة المدنية

- صور الحيازة

أولا : الحيازة التامة

ثانيا : الحيازة المؤقتة

ثالثا : الحيازة المادية

- تطبيقات ربط الاختلاس بالحيازة

أولا : التسليم ولو عن غلط ناف للاختلاس

ثانيا : التسليم ولو من غش أو تدليس ناف كذلك للاختلاس

ثالثا : التسليم لتمكين اليد العارضة غير ناف للاختلاس

- تسليم منقولات الى الخدم والعمال والمشاركين في

معيشة واحدة ونحوهم

- تسليم حرز مفقود مع الاحتفاظ بمفتاحه

رابعا : التسليم عن عسدم ادراك أو عسدم اختيار غير

ناف للاختلاس

- تقدير ربط الاختلاس بنظرية الحيازة المدنية

المبحث الثاني : محل السرقة

المطلب الأول : المال المنقول

المطلب الثاني : المال المملوك للغير

الفرع الأول : ما يعد من المال مملوكا للغير

- المال المفقود

الموضوع	صفحة
هل يلزم معاصرة نية التملك لوقت النفاط الشيء	
المقبوض ؟	٢٢٥
الكنوز والآثار	٢٢٦
الفرع الثاني : ما لا يعد من المال مملوكا للغير	٢٢٨
المال المملوك لنفس من استولى عليه	٢٢٨
ما حكم الأثر الرجعي للقسمة ؟	٢٢٩
ما حكم المال المحجوز عليه ؟	٢٤١
المال المباح	٢٤١
المال المتروك	٢٤٦
البحث والأكفان	٢٤٨
المبحث الثالث : القصد الجنائي	٢٤٨
هل ينبغي أن يكون قصد التملك معاصرا للاختلاس ؟	٢٥٠
أبات القصد	٢٥٤
الباعث	٢٥٥
العقوبة	٢٥٦

الفصل الثاني

في السرقة التامة والشروع فيها	٢٥٨
المبحث الأول : السرقة التامة	٢٥٩
تمام السرقة رهن بانقضاء التلبس	٢٦١
المبحث الثاني : الشروع في السرقة	٢٦٢
المذهب المادي	٢٦٢
المذهب الشخصي	٢٦٤
الشروع في السرقة في القضاء المصري	٢٦٤

الفصل الثالث

في الظروف المشددة للسرقة	٢٦٨
المبحث الأول : جنح السرقة ذات الظروف المشددة	٢٦٨
المطلب الأول : السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى	
أو محل عبادة	٢٦٩
أولا : المكان المسكون	٢٦٩
ثانيا : المكان المعد للسكنى ولمحقاقه	٢٧٠
ثالثا : المحل المعد للعبادة	٢٧١
المطلب الثاني : السرقة من مكان مسور بالكر أو التسور	
أو استعمال مفاتيح مصطنعة	٢٧٢
(م ٤٣ - جرائم الأشخاص والأموال)	

الـمـوـضـوع	صـفـحـة
أولاً : المكان المسور	٣٧٢
ثانياً : الكسر أو التسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة	٣٧٣
— هل ينطبق النص إذا كان وقوع الكسر أو التسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة للهروب بالمسروقات	
لا للدخول الى مكان السرقة ؟	٣٧٤
المطلب الثالث : السرقة بكسر الاختتام	٣٧٥
المطلب الرابع : السرقة ليلاً	٣٧٦
المطلب الخامس : السرقة من شخصين فاكثر	٣٧٨
المطلب السادس : السرقة من الخدم بالأجرة والمستخدمين والصناع والصبيان	٣٨١
أولاً : الخدم بالأجرة	٣٨١
ثانياً : المستخدمين والصناع والصبيان	٣٨١
المطلب السابع : السرقة من محترف النقل	٣٨٣
المطلب الثامن : وقوع السرقة على جرحى الحرب	٣٨٥
المطلب التاسع : السرقة في وسائل النقل أو باجتماع ظروف مشددة أخرى	٣٨٥
ما هو السلاح ؟	٣٨٦
أولاً : الأسلحة بطبيعتها	٣٨٧
ثانياً : الأسلحة بالاستعمال	٣٨٨
المطلب العاشر : الطبيعة القانونية للظروف المشددة الواردة في المادتين ٣١٦ مكرراً ثالثاً ، ٣١٧	٣٩٠
أولاً : الظروف العينية	٣٩٠
ثانياً : الظروف الشخصية	٣٩١
المبحث الثاني : جنابات السرقة	٣٩١
المطلب الأول : السرقة بالاكراه	٣٩٢
عناصر الاكراه	٣٩٢
أولاً : فعل الاكراه المادى أو التهديد باستعمال سلاح	٣٩٢
ثانياً : معاصره للسرقة	٣٩٧
ثالثاً : القصد الجنائى فيه	٣٩٩
— طبيعته القانونية	٤٠٠
العقوبة	٤٠٠
المطلب الثانى : السرقة في الطرق العامة	٤٠٠
— ما هو الطريق العمومى ؟	٤٠٢
— طبيعته القانونية	٤٠٤

المرسوع	صفحة
المقوبة	٤٠٣
المطلب الثالث : السرقة ليلا من شخصين فاكتر مع حمل سلاح	٤٠٣
المطلب الرابع : سفلو العصابات	٤٠٥
- التزوي بزي خاص او ابراز أمر مزور	٤٠٦
- طبيعته القانونية	٤٠٦
المقوبة	٤٠٦

الفصل الرابع

٤٠٧	في السرقات بين الأزواج والأصول والفروع
٤٠٨	- نطاق المادة ٣١٢ من حيث الجرائم
٤١٠	- نطاقها من حيث الأشخاص

الفصل الخامس

٤١٣	بيانات حكم الادانة في السرقة
٤١٣	المبحث الأول : بيان أركان السرقة والأدلة عليها
٤١٧	المبحث الثاني : بيان ظروفها المشددة والأدلة عليها

الباب الثاني

٤٢١	في التهديد
-----	------------

الفصل الأول

٤٢٢	في أركان التهديد
٤٢٢	المبحث الأول : فعل التهديد
٤٢٣	أولا : التهديد بارتكاب جريمة اعتداء على النفس أو المال
٤٢٥	ثانيا : التهديد باقضاء أمور مخدشة بالشرف أو نسبتها
٤٢٧	المبحث الثاني : طرق التهديد
٤٢٨	المبحث الثالث : القصد الجنائي
٤٢٩	- الباعث

الفصل الثاني

٤٣٠	في صور التهديد وعقوباتها
-----	--------------------------

الموضوع	صفحة
المبحث الأول : التهديد بالكتابة	٤٢٠
المطلب الأول : التهديد بالكتابة عندما يكون جنابة	٤٢٠
أولا : الجرائم أو الأمور المهدد بارتكابها	٤٢١
ثانيا : كون التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر	٤٢١
المقوبة	٤٢٢
المطلب الثاني : التهديد بالكتابة عندما يكون جنحة	٤٢٣
أولا : الجرائم المهدد بارتكابها	٤٢٤
المقوبة	٤٢٤
ثانيا : كون التهديد غير مصحوب بطلب ولا بتكليف بأمر	٤٢٤
المقوبة	٤٢٥
المبحث الثاني : التهديد الشفوي	٤٢٥
أولا : الجرائم أو الأمور المهدد بارتكابها	٤٢٥
ثانيا : توسط شخص آخر	٤٢٦
- مسئولية الوسيط في التهديد الشفوي	٤٢٨
- أحوال يعاقب فيها على التهديد الشفوي المباشر	
بأوصاف أخرى	٤٢٩

الفصل الثالث

بيانات حكم الادانة في جرائم التهديد	٤٤٠
-------------------------------------	---------------

الباب الثالث

في النصب

٤٤٣

الفصل الأول

في أركان النصب ومقوبته	٤٤٤
المبحث الأول : فصل الاحتيال	٤٤٥
المطلب الأول : الطرق الاحتيالية	٤٤٦
الفرع الأول : الصور المختلفة للطرق الاحتيالية	٤٤٦
أولا : اعداد وقائع مادية أو مظاهر خارجية	٤٤٧
- هل يلزم فيها أن تكون متقنة ؟	٤٤٨
- بعض ما اعتبرته المحاكم طرقا احتيالية	٤٥٠
(١) في نطاق العلاج والشعوذة	٤٥٠

- (ب) في نطاق التجارة والصناعة ٤٥٠
- (ج) في نطاق المصارفة ٤٥٢
- (د) في نطاق التأمين ٤٥٣
- (هـ) في نطاق التقاضي واجراءات التحقيق ٤٥٣
- (و) في نطاق السداد والتخالف ٤٥٤
- ـ ما لم تعتبره المحاكم طرعا احتيالية ٤٥٥
- ثانيا : الاستعانة بشخص ثالث ٤٥٦
- ـ الاستعانة بأوراق منسوبة الى شخص ثالث ٤٥٦
- ثالثا : حيازة الجاني صفة خاصة تحمل على الثقة فيه ٤٥٩
- الفرع الثاني : افراض الطرق الاحتيالية ٤٦١
- أولا : الإيهام بوجود مشروع كاذب ٤٦١
- ثانيا : الإيهام بوجود واقعة مزورة ٤٦٢
- ثالثا : أحداث الأمل بحصول ربح وهمي ٤٦٢
- رابعا : أحداث الأمل بتسديد المبلغ الذي اخذ بالاحتيال ٤٦٣
- خامسا : الإيهام بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالف مزور ٤٦٤
- الفرع الثالث : قواعد عامة على الطرق الاحتيالية ٤٦٤
- ـ التداخل فيما بينها وبين اغراضها ٤٦٤
- ـ لا يشترط فيها أن تكون بأمر محض وهمية ٤٦٤
- المطلب الثاني : التصرف في عقار أو منقول ليس ملكا للجاني ولا له حق التصرف فيه . شرطاه ٤٦٦
- أولا : التصرف في عقار أو منقول ٤٦٧
- ثانيا : ألا يكون المتصرف مالكا للمال ولا له حسيق ٤٦٧
- ـ التصرف فيه ٤٦٧
- ـ التصرف في الأموال المحجوز عليها ٤٦٨
- ـ إعادة بيع العقار قبل تسجيل القعد السابق ٤٦٨
- المطلب الثالث : اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ٤٧٥
- ـ اتخاذ اسم كاذب ٤٧٥
- ـ اتخاذ صفة غير صحيحة ٤٧٥
- ـ أيهما يكفي بلذاته لقيام الاحتيال ٤٧٦
- ـ ضرورة صدور نشاط إجباري ٤٧٦
- المبحث الثاني : الاستتلاء على نقسود أو عروض أو سندات**
- أو أي متاع منقول ٤٨٠

الموضوع	صفحة
المطلب الأول : فعل التسليم	٤٨٠
- اثباته	٤٨١
المطلب الثاني : المال محل التسليم شرطاه	٤٨٢
أولا : كونه منقولاً	٤٨٢
- حكم الاحتيايل للحصول على منفعة	٤٨٣
ثانيا : كونه مملوكاً للغير	٤٨٤
- هل يلزم أن يلحق المجنى عليه في النصب ضرر مادي ؟	٤٩١
المبحث الثالث : رابطة السببية	٤٨٧
المبحث الرابع : القصد الجنائي	٤٩٠
- اثباته	٤٩١
- الباعث	٤٩١
العقوبة	٤٩٢

الفصل الثاني

في النصب التام والشروع فيه	٤٩٣
المبحث الأول : النصب التام	٤٩٣
المبحث الثاني : الشروع في النصب	٤٩٤
- النصب والجريمة المستحيلة	٤٩٦

الفصل الثالث

بيانات حكم الادانة في النصب	٤٩٨
-----------------------------	-----

الباب الرابع

في إعطاء شيك بدون رصيد	٥٠٣
الفصل الأول	
في أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد وعقوبتها	
المبحث الأول : محل الجريمة	٥٠٤
- بيانات الشيك	٥٠٤
- من تظهر الشيك	٥٠٥
- من تاريخ الشيك	٥٠٩
- من مظهر الشيك	٥١٠

الموضوع	صفحة
— عن عدم وجوده في اوراق الدعوى	٥١١
— عن ملائسات تحريره ودواعيه	٥١٢
— عن تسليمه	٥١٢
المبحث الثاني : الأفعال المادية	٥١٣
أولا : اعطاء شيك بدون رصيد او برصيد غير كاف	٥١٣
ثانيا : اعطاء شيك مقابل رصيد غير قابل للسحب	٥١٨
ثالثا : اعطاء شيك تم سحب الرصيد قبل صرفه	٥١٩
رابعا : اعطاء شيك ثم اصدار امر بعدم صرفه	٥٢٠
— قواعد عامة على هذه الأفعال	٥٢٢
المبحث الثالث : القصد الجنائي	٥٢٥
— البهانه	٥٢٨
— العقوبة	٥٢٩

الفصل الثاني

فيما تشتره جريمة اعطاء شيك بدون رصيد

من مسائل خاصة	٥٣١
المبحث الأول : تاثير علم المستفيد من الشيك بحقيقة الواقع وعلم الوكيل في السحب	٥٣١
— مسئولية المستفيد الذي يقبل الشيك رغم علمه بحقيقة الواقع	٥٣٢
— من الوكالة في اصدار الشيك	٥٣٤
المبحث الثاني : بطلان الالتزام بالدفع او وجود عيب بالشيك	٥٣٥
— بطلان الالتزام بالدفع	٥٣٥
— وجود عيب شكلي بالشيك	٥٣٧
المبحث الثالث : الادعاء مدنيا بقيمة الشيك بالتبعية للدعوى الجنائية	٥٣٨

الفصل الثالث

بيانات حكم الادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد	٥٤٠
---	-----

الباب الخامس

في خيانة الأمانة

٥٢٥

الفصل الأول

٥٤٧	في أركان خيانة الأمانة وعقوبتها
٥٤٨	المبحث الأول : تسليم المال بعقد أمانة
٥٤٨	المطلب الأول : ماهية التسليم في خيانة الأمانة
٥٤٩	- التسليم المعنوي
٥٥٠	- التسليم الرمزي
٥٥١	المطلب الثاني : عقود الأمانة
٥٥٢	العقد الأول - الوديعة
٥٥٤	- الوديعة الاضطرارية او اللازمة
٥٥٥	- الوديعة القانونية
٥٥٦	- الحراسة
٥٥٧	العقد الثاني - الإيجار
٥٥٨	العقد الثالث - عارية الاستعمال
٥٥٩	العقد الرابع - الرهن
٥٦٠	العقد الخامس - الوكالة
٥٦٣	- تحويل ورقة تجارية الى آخر
٥٦٣	- النيابة القانونية
٥٦٥	العقد السادس - القيام بعمل مادي
٥٦٦	المطلب الثالث : قواعد عامة على عقود الأمانة
٥٦٦	الفرع الأول : تكييف العقد
٥٦٧	- ما يشتره من صعوبة في نطاق عقود البيع
٥٦٨	- البيوع المؤجلة الثمن
٥٧٠	الفرع الثاني : استبدال العقد
٥٧١	الفرع الثالث : أقباله
٥٧٤	الفرع الرابع : بطلان سد الحيازة
٥٧٥	المبحث الثاني : فعل الاختلاس او الاستعمال او التهديد
٥٧٥	اولا : الاختلاس
٥٧٦	ثانيا : الاستعمال
٥٧٨	ثالثا : التهديد

الوضوع	صفحة
المبحث الثالث : محل خيانة الأمانة	٥٧٩
المبحث الرابع : الضرر	٥٨١
- على من يقع الضرر	٥٨٢
المبحث الخامس : القصد الجنائي	٥٨٤
- إتيانه	٥٨٦
العقوبة	٥٩١

الفصل الثاني

في الخيانة التامة للأمانة والشروع فيها	٥٩٢
--	-----

الفصل الثالث

في طبيعة الجريمة وتحديد تاريخ ارتكابها	٥٩٥
--	-----

الفصل الرابع

بيانات حكم الادانة في خيانه الأمانة	٥٩٧
-------------------------------------	-----

الباب السادس

٦.٢ في الاعتداء على الحجز

الفصل الأول

في اركان الاعتداء على الحجز وعقوبته	٦٠٥
المبحث الأول : الاختلاس او التبيد وما في حكمهما	٦٠٥
- الضرر في الاعتداء على الحجز ركن مفترض	٦٠٩
- طبيعة الجريمة وتحديد تاريخ ارتكابها وإتيانها	٦٠٩
المبحث الثاني : محل الجريمة : مال محجوز عليه	٦١٠
- من الحراسة	٦١١
- من الحراسة منذ تعدد الحجز	٦١٢
- عند انقضاء الحراسة	٦١٤
- من انتفاء محضر الحجز وسقوطه	٦١٥
المبحث الثالث : القصد الجنائي	٦١٨
العقوبة	٦٢١

الفصل الثاني

في بيانات حكم الادانة في جرائم الاعتداء على الحجز	٦٢٢
---	-----

الباب السابع

في إخفاء الأشياء المنحصلة من جناية أو جنحة ٦٢٩

الفصل الأول

٦٣٣	في أركان جريمة إخفاء الأشياء المنحصلة من جناية أو جنحة وعقوبتها
٦٣٣	المبحث الأول : فعل الإخفاء
٦٣٧	المبحث الثاني : محل الإخفاء
٦٣٨	المبحث الثالث : القصد الجنائي
٦٣٩	أثباته
٦٤٠	العقوبة

الفصل الثاني

في بعض ما يشتره من مسائل خاصة

٦٤٢	إخفاء الأشياء المنحصلة من جناية أو جنحة
٦٤٢	المبحث الأول : طبيعة الجريمة
٦٤٥	المبحث الثاني : مرتكب الجريمة لا يعد مخفيا الأشياء المنحصلة منها
٦٤٧	المبحث الثالث : الشروع في الإخفاء والاشتراك فيه
	المبحث الرابع : توزيع الفرامات النسبية والمصاريف والتعويضات
٦٤٩	بين مرتكبي الجريمة ومرتكبي الإخفاء
٦٥١	المبحث الخامس : استرداد الشيء المخفي من الحائل الحسن النية .

الفصل الثالث

بيانات حكم الادانة في إخفاء الأشياء المنحصلة

٦٥٤	من جناية أو جنحة
-----	------------------

٦٦٢	أولا : فهرس تحليلي
٦٨٣	ثانيا : فهرس أبجدي

ثانيا : فهرس أبجدي

- ١ -

- استحالة الجريمة ١٤ . آراء مختلفة ١٤ . استحالة مطلقة ونسبية ١٥ . استحالة قانونية ومادية ١٥ . استحالة في القضاء المصري ١٧ . استعمال وسيلة ساذجة ١٨ . اسناد مادي ٢٢ . اتجاهات سائدة في الاسناد المادي أو السببية ٢٤ . اتجاه السببية المباشرة ٢٥ . اتجاه تعادل الأسباب ٢٨ . اتجاه سببية مناسبة أو ملائمة ٣١ . اتجاه القضاء المصري ٣٥ - ٤٥ . اثبات قصد القتل ٥٣ . اصرار سابق ٥٧ . - عنصره ٥٧ . - طبيعته القانونية ٦٠ . اثره في التمييز بين الفاعل والشريك ٦١ . اثباته ٦٥ . اثبات الترسد ٦٨ . اثبات التسميم ٧١ . اقتران القتل بجناية ٧٢ . طبيعته ٧٦ . اثباته ٧٨ . ارتباط القتل بجناية ٧٧ . - هل يجب ان تقع الجناية بالفعل ؟ ٧٨ . - طبيعته ٨٢ . اعداء مخففة للقتل العمد ٨٥ . استفزاز في القتل العمد ٨٦ . اركان عذر الاستفزاز ٨٧ . اركان الجرح والضرب ١١٢ . اباحة بعض أفعال الجرح والضرب ١١٥ . اثبات قصد الجرح أو الضرب ١٢٠ . اركان القتل والايذاء خطأ ١٦٢ . اهمال ١٦٥ . اشتراك في جريمة غير عمدية ١٦٦ . ازدواج الخطأ الى جنائي ومدني ١٧٣ . وحدته ١٧٤ . اخطاء الأطباء ١٨٠ . الآراء السائدة ١٨٠ . تقديرها ١٨٦ . اخطاء الهدم والبناء ١٨٩ . اخفاء جثة القتل ٢١٩ . اركانه ٢١٩ . اسقاط الحوامل ٢٢٤ . اركانه ٢٢٦ . اسقاط بمعرفة طبيب أو جراح أو صيدلي أو قابلة ٢٣٤ . اركان شهادة الزور ٢٣٧ . اكتشاف زور الشهادة أثناء الجلسة ٢٥٢ . اكتشافها بعد الحكم ٢٥٤ . اثر نقض الحكم في الدعوى الشهود فيها ٢٥٥ . ادانة شاهد الزور كسبب لاعادة النظر ٢٥٦ . اركان البلاغ الكاذب ٢٦٢ . اعفاء من عقوبة البلاغ الكاذب ٢٧٣ . اثبات كذب البلاغ ٢٧٥ . اثر دعوى الواقعة المبلغ عنها في دعوى البلاغ الكاذب ٢٧٧ . اثر دعوى البلاغ الكاذب في الدعوى المدنية بالتعويض عنه ٢٨٢ . افشاء الأسرار ٢٨٩ . اركان الجريمة ٢٩٠ . افشاء من ملتمز بالكتمان قانونا ٢٩٢ . احوال يجب فيها افشاء الاسرار أو يجوز ذلك ٢٩٩ . الذن بالافشاء ٣٠٢ . آثار الافشاء غير

- المشروع ٣٠٤ . اختلاس في السرقة ٣١٣ . اثبات نية الاختلاس ٣٥٤ .
 اكراه في السرقة ٣٩٢ . اكراه مادي ٣٩٢ . - معاصرته للسرقة ٣٩٧ .
 - طبيعته القانونية ٤٠٠ .
 احتيال ونصب ٤٤٣ . اركان النصب ٤٤٤ . اعداد وقائع مادية
 أو مظاهر خارجية ٤٤٧ . اتقان الطرق الاحتيالية . مداه ٤٤٨ .
 امثلة منها ٤٥٠ . احتيال في نطاق العلاج والشعوذة ٤٥٠ . في نطاق
 التجارة والصناعة ٤٥١ . في نطاق المصارفة ٤٥٢ . في نطاق
 التأمين ٤٥٣ . في نطاق التقاضي واجراءات التحقيق ٤٥٣ . في نطاق
 السداد والتخلص ٤٥٤ . - ما لم تعتبره المحاكم احتيالا ٤٥٥ .
 استعانة بشخص ثالث ٤٥٦ . استعانة بأوراق منسوبة الى شخص
 ثالث ٤٥٨ . افراض الطرق الاحتيالية ٤٦١ . ايهام بوجود
 مشروع كاذب ٤٦١ . ايهام بواقعة مزورة ٤٦٢ . احداث الامل
 بحصول ربح وهمي ٤٦٢ . احداث الامل بتسديد المبلغ الذي اخذ
 بطريق الاحتيال ٤٦٣ . ايهام بوجود سند دين غير صحيح ٤٦٤ .
 اعادة بيع العقار قبل تسجيل العقد السابق ٤٦٨ . اتخاذ اسم
 كاذب ٤٧٥ . اتخاذ صفة غير صحيحة ٤٧٥ . استيلاء على نقود
 أو مروض أو سندات ٤٧٦ . اثبات تسليم المال ٤٨١ . احتيال
 للحصول على منفعة ٤٨٣ . اثبات القصد في الاحتيال ٤٩١ . اعطاء
 شيك بدون رصيد ٥٠٣ . اركان الجريمة ٥٠٤ . اعطاء شيك
 مقابل رصيد غير قابل للسحب ٥١٨ . اعطاء شيك ثم سحب
 الرصيد ٥١٩ . اعطاء شيك ثم اصدار أمر بعدم صرفه ٥٢٠ . اثبات
 القصد ٥٢٨ . ادماء مدني بقيمة الشيك ٥٣٨ . اركان خيانة
 الأمانة ٥٤٧ . ايجار في خيانة الأمانة ٥٥٧ . استبدال العقد ٥٧٠ .
 اثبات العقد ٥٧١ . اختلاس في خيانة الأمانة ٥٧٥ . استعمال
 فيها ٥٧٦ . اثبات القصد ٥٨٦ فيها . اعتداء على الحوز ٦٠٣ .
 اختلاس أو تبديده فيه ٦٠٥ . اثباتهما ٦٠٩ . اخفاء الاشياء
 المتحصلة من جناية أو جنحة ٦٢٩ . اركانه ٦٣٣ . اشتراك في
 اخفاء اشياء متحصلة من جناية أو جنحة ٦٤٧ .

- ب -

- باعت للقتل ٤٧ . بيانات حكم الادانة في القتل العمد ٩٦ . بيان
 اركان القتل والادلة عليها ٩٧ . بيان الظروف المشددة في القتل والادلة
 عليها ١٠٣ . بيان سبق الاصرار والترصد ١٠٤ . بيان التسميم ١٠٨ .
 بيان اقتران القتل وارتباطه بجنحة ١٠٨ . بيانات حكم الادانة في القتل
 والايلاء خطأ ٢١٣ . بيانات حكم الادانة في اخفاء جثة القتل ٢٢٣ .

بيانات حكم الادانة في اسقاط الحوامل ٢٣٦ . بيانات حكم الادانة في شهادة الزور ٢٥٨ . بلاغ كاذب ٢٦١ . اركانه ٢٦٢ . بلاغ ضد شخص معين ٢٦٦ - عن امر مستوجب العقاب ٢٦٧ . - الى القضاء او الادارة ٢٦٨ . بيانات حكم الادانة في جريمة البلاغ الكاذب ٢٨٤ . بيانات حكم الادانة في جريمة افساء الاسرار ٣٠٨ . باعث السرقة ٣٥٥ . بيانات حكم الادانة في جرائم السرقة ٤١٣ . بيان اركان السرقة والأدلة عليها ٤١٣ . بيان الظروف المشددة في السرقة والأدلة عليها ٤١٧ . باعث التهديد كجريمة قائمة بذاتها ٤٢٩ . بيانات حكم الادانة في جرائم التهديد ٤١ . باعث الاحتيال ٤٩١ . بيانات حكم الادانة في النصب ٤٩٨ . بطلان الالتزام بالدفع في شيك بدون رصيد ٥٣٥ . بيانات حكم الادانة في جرائم الشيك ٥٤ . بيع في خيانة الامانة ٥٦٧ . بيع مؤجلة الثمن ٥٦٨ . بطلان سند الجاهز في خيانة الامانة ٥٧٤ . بيانات حكم الادانة فيها ٥٩٧ . بطلان محضر حجر ٦١٥ ، ٦٢٥ . بيانات حكم الادانة في الاعتداء على الحجز ٦٢٣ . بيانات حكم الادانة في اخفاء الاشياء ٦٥٤ . بيان المراجع العامة ٦٥٨ .

- ٥ -

تهديد ٥ . تعادل الأسباب ٢٨ . تعدد الجرائم عند الحيدة عن الهدف ٥٢ . تمييز بين الفاعل الأصلي والشريك . سلبه يسبق الاسرار ٦١ . ترصد ٦٥ . - حكمة التشديد للترصد ٦٧ - البائة ٦٨ . تكييف الجرائم المقررة بغير الاستفزاز ٩١ . تشويه الشكل ١٣٢ . توافق على التعدي والايذاء ١٤٤ . تمييز بين الفاعل الأصلي والشريك في الجرح والضرب ١٥٠ . تقدير خطأ الطبيب ١٨٨ . تفسير الحقيقة في شهادة الزور ٢٣٩ . تبليغ كاذب ٢٦٢ . تبليغ بمحض ارادة المبلغ ٢٦٣ . تسليم ينفي الاختلاس ٣١٦ . تسليم اضطرارى ٣١٧ . تسليم عن غلط ٣٢٠ . تسليم عن غش او تدليس ٣٢٢ . تسليم لتمكين اليد العاظمة ٣٢٣ . تسليم منقلوبات الى الخدم والعمال ٣٢٥ . تسليم حرز مفلق ٣٢٦ . تسليم عن عدم ادراك او عدم اختيار ٣٢٧ . تقدير ربط الاختلاس بنظرية الجاهزة المدنية ٣٢٨ . تصور للسرقة ٣٧٢ . تصدد الجناية في السرقة ٣٧٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ . تهديد بالسلاح في السرقة ٣٩٥ . تعدد الجناية مع الليل وحمل السلاح ٤٠٣ . تزيى بزي خاص ، او ابراز امر مزور في السرقة ٤٠٥ . تهديد . اركانه ٤٢٢ . تهديد بارتكاب جريمة على النفس أو المال ٤٢٣ . تهديد بافساء امور مخدشة بالشرف أو نسبتها ٤٢٥ . تهديد بالكتابة عندما يكون جنابة ٤٣٠ . تهديد بالكتابة عندما يكون جنحة ٤٣٣ . تهديد شفوى ٤٣٥ . توسيط شخص آخر فيه ٤٣٦ . تهديد شفوى خاضع لافصاف خاصة ٤٣٩ . تداخل الطرق الاحتياطية فيما بينها ، وفيما بينها

- ٦٨٦ -

وبين افراضها ٤٦٤ . تصرف في عقار او منقول ليس ملكا للجاني ولا له حق التصرف فيه ٤٦٦ . تصرف في الاموال المحجور عليها ٤٦٨ . تظهير الشيك ٥٠٦ . تاريخ الشيك (بدون رصيد) ٥٠٩ . تسليم الشيك واسترداده ٥١٢ . تأثير علم المستفيد من الشيك ٥٣١ . تسليم مادی في خيانة الأمانة ٥٤٨ . تسليم معنوی ٥٤٩ . تسليم رمزی ٥٥٣ . تحويل ورقة تجارية الى آخر ٥٦٣ . تكييف العقد في خيانة الأمانة ٥٦٦ . تبديد في خيانة الأمانة ٥٧٨ . تاريخ الاعتداء على حجر ٦٠٩ . توزيع الغرامات والتعويضات بين مرتكب الجريمة والمخفی ٦٤٩ .

- ج -

جريمة مستحيلة ١٤ . جرح وضرب ١١١ . - ارکان الجرح والضرب ١١٢ . جرح أو ضرب مفض الى الموت ١٢٢ . جرح أو ضرب مفض الى هامة مستديمة ١٢٧ . جرح أو ضرب نشأ عنه مرض لمدة تزيد على عشرين يوما ١٣٧ . جرح أو ضرب لا يبلغ هذه الدرجة من الجسامة ١٤ . جرح أو ضرب من عصبه ١٤١ . جثث واكفان . سرقته ٣٤٨ .

- ح -

حيدة من الهدف ٥٠ . تعدد عند الحيدة عن الهدف ٥٢ . حجية امر الحفظ والامر بان لا وجه على دعوى البلاغ الكاذب ٢٨٠ . حيازة لامة . صلنها بالاختلاس ٣١٨ . حيازة مؤقتة ٣١٩ . حيازة مادية ٣١٩ . حراسة في خيانة الأمانة ٥٥٦ . حراسة على اشياء محجوز عليها ٦١١ . حراسة عند تعدد المحجوز ٦١٣ . - انقضاء الحراسة ٦١٤ .

- خ -

خطأ في شخصية المجنى عليه ٥٠ . خطأ غير عمدی ١٦٥ . خصائصه ١٦٧ - انعدام القصد فيه ١٦٧ . - نتائج ١٦٨ . - شخصية الخطأ ١٧١ . - مداه ١٧٣ . خادم بالاجرة في السرقة ٣٨١ . خيانة الأمانة ٥٤٥ . - اركانها ٥٤٧ - عقوبتها ٥٨٩ .

- ز -

رضاء المجنى عليه في الضرب أو الجرح . اثره ١١٥ . رعونة ١٦٥ . رضاء المجنى عليه في انشاء الاسرار . اثره ٣٠٢ . رضاء المجنى عليه في السرقة اثره ٣١٤ . رهن في جريمة خيانة الأمانة ٥٥٩ .

- ٦٨٧ -

- س -

سببية في القتل ٢٢ . سببية مباشرة ٢٥ . سببية متعادلة ٢٨ .
سببية مناسبة او ملائمة ٣١ . موقف قضائنا الجنائي من موضوع
السببية ٣٥ . سبق الاصرار ٥٧ . سم . قتل بالسم ٦٨ . - الباقه ٧١ .
سببية في الجرح أو الضرب ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٣٩ . سببية في الجرائم غير
العمدية ١٩٥ . سرقة ٣١١ . - أركانها ٣١٢ . سرقة ليلا ٣٧٦ . سرقة
من شخصين فأكثر ٣٧٨ . سرقة على جريح حرب ٣٨٥ . سرقة في وسيلة
نقل عامة ٣٨٥ . سلاح في السرقة ٣٨٦ . سلاح بطبيعته ٣٨٧ . سلاح
بالاستعمال ٣٨٨ . سرقة في طريق عام ٤٠٠ . سرقة ليلا من شخصين
فأكثر مع حمل سلاح ٤٠٢ . مسطو العصابات ٤٠٥ . - طبيعته
القانونية ٤٠٦ . سرقة بين أزواج أو أصول أو فروع ٤٠٧ .
سببية في النصب ٤٨٧ .

- ش -

شروع في القتل . صلتة بالترصد ٦٧ . شروع في الجرح والضرب ١٤٨ .
شخصية الخطأ الجنائي ١٧١ . شروع في اسقاط الحوامل ٢٢٩ . شهادة
زور ٢٣٧ . شهود خاضعون للعقاب ٢٤١ . شهادة بمد حلف يمين ٢٤٢ .
شهادة أمام القضاء ٢٤٤ . شروع في شهادة زور ٢٤٧ . شروع في
سرقة ٣٦٢ . شروع بحسب المذهب المادي ٣٦٢ . شروع بحسب المذهب
الشخصي ٣٦٤ . شروع بحسب القضاء المصري ٣٦٤ . شروع في
احتيال ٤٩٤ . شروع في خيانة امانة . انتفاؤه ٥٩٣ . شروع في اخفاء
أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة ٦٤٧ .

- ص -

صور الجرح والضرب ١٢١ . صور خاصة لهما ١٤٦ . صور اسقاط
الحوامل ٢٣٢ . صناع وصبيان في السرقة ٣٨١ . مسوور جريمة
التهديد ٤٣٠ . صور الطرق الاحتيالية ٤٤٦ .

- ض -

ضرر في شهادة الزور ٢٤٦ . ضرر في النصب ٤٩٢ . ضرر في خيانة
الامانة ٥٨١ . ضرر في الاعتداء على الحوز ٦٠٩ .

- ٦٨٨ -

- ط -

طرق عامة في السرقة ٤٠٠ . طرق التهديد ٤٢٧ . طرق احتيالية ٤٤٦ .
طبيعة الاعتداء على الحوز ٦٠٩ . طبيعة اخفاء الاشياء المتحصلة من
جناية أو جنحة ٦٤٢ .

- ظ -

ظروف مشددة للقتل العمد ٥٧ . ظروف مشددة للضرب
والجرح ١٢٢ . ظروف مشددة للسرقة ٣٦٨ . - طبيعتها القانونية - ٣٩٠ ،
٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٩ .

- ع -

عوامل مالوفة وغير مالوفة في السببية ٣٧ . عذوبة القتل العمد ٥٦ .
عذر الاستفزاز في القتل العمد ٨٦ . - اركانها ٨٧ . اثره في التكيف ٩١ .
هل هو عذر شخصي أم عيني ٩١ . عامة مستديمة ١٢٧ . عقوبات
الجرح او الضرب ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ . عصبية أو تجمهر ١٤١ .
عدم احتراز ١٦٥ . عدم مراعاة القوانين والقرارات ١٦٥ . عقوبات
القتل والايذاء خطأ ١٦٢ ، ٢٠٨ ، ٢١١ . عقوبة اسقاط الحوامل ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ . عقوبة شهادة الزور ٢٤٩ . عقوبة البلاغ
الكاذب ٢٧٢ . - افعاء منها ٢٧٣ . عقوبة افشاء سر المهنة ٢٩٨ . عقوبه
السرقة البسيطة ٣٥٦ . عقوبة السرقة المشددة ٣٦٨ . عقوبة جنائية
السرقة في وسائل النقل أو باجتماع عدة ظروف مشددة ٣٨٥ . عقوبة
السرقة في الطرق العمومية ٤٠٣ . عقوبة السرقة ليلا من شخصين فأكثر
مع حمل سلاح ٤٠٢ . عقوبة سطو العصابات ٤٠٦ . عقوبة جنائية التهديد ٤٣٣
عقوبة جنحة التهديد ٤٣٥ ، ٤٣٦ . عقوبة النصب ٩٢ . عذوبة اعطاء
شيك بدون رصيد ٥٢٩ . عيب شكلي في الشيك . اثره ٥٣٧ . عقود
الامانة ٥٥١ . عقد وديعة ٥٥٢ . عقد ايجار ٥٥٧ . عقد عارية
استعمال ٥٥٨ . رهن ٥٥٩ . عقد وكالة ٥٦٠ . عقد فياض يعمل مادي ٥٦٥ .
عرقلة التنفيذ في الاعتداء على الحوز ٦٠٩ .

- ف -

فعل القتل ١٢ . فعل الجرح والضرب ١١٢ . فعل القتل والايذاء
خطأ ١٦٢ . فعل اسقاط الحوامل ٢٢٦ . فعل شهادة الزور ٢٣٩ . فعل

البلاغ الكاذب ٢٦٢ . فعل اغشاء الأسرار ٢٩٠ . فعل الاختلاس في السرقة ٣١٣ . فعل الاكراه في السرقة ٣٩٢ . فعل التهديد باستعمال السلاح فيها ٣٩٢ . فعل التهديد كجريمة قائمة بذاتها ٢٢٢ . نفسل الاحتيال ٤٤٥ . فعل التسليم في الاحتيال ١٨٠ . فهرس تحليلي ٦٦٢ . فهرس أبجدي ٦٨٣ .

- ق -

قتل عمد ١٢ . - أركاته ١٢ . - فعل القتل ١٢ . قتل بالنثر أو الامتناع ١٨ . في القضاء المصري ٢٠ . - الحلول التشريعية ٢١ . قصد القتل ٤٦ . - الباعث ٤٧ . قصد غير مباشر ٤٨ ، ١١٨ - إثبات قصد القتل ٥٣ . قتل بالسلم ٧١ . قتل أثناء الحرب ٨٣ - طبيعته القانونية ٨٤ . قصد الجرح أو الضرب ١١٣ . قصد عند الإباحة ١١٥ . إثبات قصد الجرح أو الضرب ١٢٠ . قتل وإبداء خطأ ١٦١ . قصد إخفاء جثة القتيل ٢٢٢ . قصد إسقاط الحامل ٢٢٩ . قصد جنائي في شهادة الزور ٢٤٨ . قصد جنائي في البلاغ الكاذب ٢٧٠ . قصد جنائي في اغشاء سر المهنة ٢٩٧ . قصد جنائي في السرقة ٣٤٨ . قصد جنائي في الاكراه في السرقة ٣٩٩ . قصد جنائي في التهديد ٤٢٨ . قواعد عامة على الطرق الاحتمالية ٤٦٤ . قصد جنائي في النصب ٤٩٠ . قصد جنائي في اعطاء شيك بدون رصيد ٥٢٥ . قصد جنائي في خيانة الأمانة ٥٨٤ . - إثباته ٥٨٦ . قصد جنائي في الاعتداء على الحوز ٦١٨ . - إثباته ٦١٩ . قصد جنائي في اخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة ٦٣٨ . - إثباته ٦٣٩ .

- ك -

كتمان سر المهنة ٢٩٢ . كنوز وآثار في السرقة ٢٣٦ . كسر من الخارج للسرقة ٣٧٢ . كسر الاختتام للسرقة ٣٧٥ .

- م -

مقدمة ٣ . معيار شخصي وموضوعي في السببية ٣٣ . محل القتل العمد ٤٦ . مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما ١٣٧ . - مساهمة في الجرح والضرب ١٤٩ . - مدى الخطأ الغير العمدي ١٧٣ . - معياره ١٧٨ . - مسئولية من الخطأ المادي للطبيب ١٨٠ . - عن خطئه المهني ١٨٢ . - مسئولية عن مالك البناء - مسئوليته ١٨٩ . - مستأجر (م م) - جرائم الأشخاص والأموال (

مسئوليته ١٩٠ . مقال . مسئوليته ١٩١ . مهندس . مسئوليته ١٩٣ .
ملاحظ عمال . مسئوليته ١٩٥ . مسائل اجرائية في الشهادة الزور ٢٥٢ .
مسائل اجرائية تثيرها دعوى البلاغ الكاذب ٢٧٥ . مقيد بكتمان سر
المهنة ٢٩٣ . مال محل السرقة ٣٢٩ . مال منقول ٣٢٩ . مال مملوك
للغير ٣٣٣ . مال مفقود ٣٣٤ . معاصرة نية التملك لوقت التقاط الشيء
المفقود ٣٣٥ . ولفعل الاختلاس ٣٥٠ . مال مملوك لنفس من استولى
عليه ٣٤٨ . مال مباح ٣٤١ . مال متروك ٣٤٦ . مذهب مادي في
الشروع ٣٦٢ . مذهب شخصي ٣٦٤ . مكان مسكون وملحقاته . السرقة
منه ٣٦٩ . محل عبادة ٣٧١ . مكان مسور . السرقة منه ٣٧٢ . مغابيح
مصطنعة للسرقة ٣٧٢ . مستخدم في السرقة ٣٨١ . محترف نقل في
السرقة ٣٨٣ . مسئولية الوسيط في التهديد الشفوي ٤٣٨ . مال محل
النصب ٤٨٢ . مال منقول ٤٨٢ . مال مملوك للغير ٤٨٤ . محل جريمة
اعطاء شيك بدون رصيد ٥٠٤ . مظهر الشيك ٥١٠ . ملابس
تحريره ٥١٢ . مسائل خاصة تثيرها هذه الجريمة ٥٣١ . محضر
حجر ٦١٠ . بطلانه أو انتفاؤه ٦١٥ . سقوطه ٦١٥ . محل اخفاء الأشياء
المتحصلة من جناية أو جنحة ٦٣٧ .

ن -

نصب واحتيال ٤٤٣ . - أركانه ٤٤٤ . - قواعد عامة عليه ٤٦٤ .
نصب تام ٤٩٣ . شروع فيه ٤٩٤ . نصب وجريمة مستحيلة ٤٩٦ . نيابة
قانونية في خيانة الأمانة ٥٦٣

و -

وسيلة القتل ١٢ ، ٧٠ . وسيلة الضرب أو الجرح ١١٢ . وحدة
الخطأ الجنائي والمدني ١٧٤ . وسيلة اسقاط الحوامل ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ .
وكالة في اصدار شيك بلا رصيد ٥٣٤ . ودیعة في خيانة الأمانة ٥٥٢ .
ودیعة اضطرارية ٥٥٤ . ودیعة قانونية ٥٥٥ . وكالة في الادارة ٥٦٠ .
وكالة بين الشركاء ٥٦١ . وكالة بين الورثة ٥٦١ .

للمؤلف

(الطبعة الأخيرة)

في التشريع العقابي

- « مبادئ القسم المصام من التشريع العقابي » . ظهرت طبعته الرابعة في سنة ١٩٧٩ .
- « السببية الجنائية بين الفقه والقضاء . دراسة تحليلية مقارنة » ظهر طبعته الرابعة في سنة ١٩٨٤ .
- « جرائم القزيف والتزوير » . ظهرت طبعته الرابعة في سنة ١٩٨٤
- « جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال » . ظهرت طبعته الناجية في سنة ١٩٨٥ .
- « شرح قانون العقوبات التكميلي » . في جرائم المخدرات الأسلحة والذخائر . التشرد والاشتباه . التلبس والغش . تهريب النقود . ظهرت طبعته الخامسة في سنة ١٩٧٩ .

في علمي الاجرام والعقاب

- « اصول علمي الاجرام والعقاب » . ظهرت طبعته السادسة في سنة ١٩٨٥ .

في الاجراءات الجنائية

- « مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصري » . ظهرت طبعته السادسة عشرة في سنة ١٩٨٥ .
- « المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية » . ظهرت طبعته الثالثة في سنة ١٩٨٠ في جزئين :

الجزء الاول : دراسات موسعة في : التلبس والتفتيش . تكييف الواقعة . تنازع الاختصاص . الرقابة على الدستورية والشرعية . حق الدفاع . العذر الذهني . استظهار قصد القتل . دعوى البلاغ الكاذب . الدعوى المدنية .

- الجزء الثاني : دراسات موسعة في الطعن في الأحكام وأوامر الاحالة .
- « ضوابط تسبب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق » .
ظهرت طبعته الثالثة في سنة ١٩٨٥ .

في فلسفة التشريع

- « في التفسير والتفخير : بين الفلسفة العامة وفلسفة القانون » ظهرت طبعته الثالثة في سنة ١٩٨٢ .

في علم الروح الحديث

- « مفصل الإنسان روح لا جسد » ظهرت طبعته الرابعة في ثلاثة أجزاء ضخمة في سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ .

- « التكوين الروحي وأسرار السلوك بعد التحول من السيكلوجي الى الباراسيكلوجي » دراسة موسعة في أحدث تطورات علوم النفس ، والروح ، والنفس الجنائي ، والاجرام ، وفلسفة التشريع . لا غنى عنه لمن يريد أن يعيش في عصره كما يعيش غيره . ظهر في سنة ١٩٨٢ في جزئين ضخمين .

- « هروس فرعون وشوقيات جديدة من عالم الغيب » . دراسة تحليلية من الالهام ، وعن الصلة بين عالمي الروح والمادة . ظهرت في سنة ١٩٧١ .

- « قصتي المظلم » . تعريب لتحقيق روى استمر عشرين عاماً قام به الأديب المعروف هانن سوانر نقيب الصحافة البريطانية . ظهر في سنة ١٩٧٢ .

- « ظواهر الخروج من الجسد : أدلتها دلالاتها » مدخل الى علم جديد . ظهرت طبعته الثالثة في سنة ١٩٨٤ .

- « في العودة للجسد : بين الاعتقاد والفلسفة والعلم » . دراسة في تاريخ الإنسان الذي يتجاوز حياته الراهنة . ظهر في سنة ١٩٧٦ .

- « الاتصال بين عالمين » وثائق حديثة ثبتت علمياً في أرقى المعاهد المتخصصة تبين حقيقة الاتصال بين عالمي الغيب والشهادة . ظهر في سنة ١٩٨١ .

- « في الالهام والاختبار الصوفي : جولة بين الفلسفة والتجريب » ظهر سنة ١٩٨٦ .

بـهـوـث ومقالات

- « بحث في تحديد مركز المسئول من الحق أمام القضاء الجنائي في قانون الإجراءات » : مجلة « المحاماة » عددا مارس وأبريل سنة ١٩٥٥ .
- « صحة القبض على المتهم تستتبع صحة تفتيشه » ، ولو كان للبحث عن أدلة الجريمة لا وثقايا فحص » : مجلة « المحاماة » عدد مايو سنة ١٩٥٥ .
- « الطعن في أوامر غرفة الاتهام لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في توليه » ، دون البطالان في الإجراءات لو في الأمر » : مجلة « المحاماة » عدد يونية سنة ١٩٥٥ .
- « صنع قطع معدنية مشابهة للعملة المتداولة أو أوراق مشابهة لأوراق النقد إذا كان من شأنها إيقاع الجمهور في الخلط » : مجلة « المحاماة » عدد فبراير سنة ١٩٥٦ .
- « العذر القهري وما يثيره من بحث في الإجراءات الجنائية » : مجلة « المحاماة » عدد فبراير سنة ١٩٥٦ .
- « تكثيف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم » : مجلة « المحاماة » ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى يونية سنة ١٩٥٧ .
- « الضوابط الحاصلة للسببية في تفاسنا الجنائي » : مجلة « المحاماة » ابتداء من عدد نوفمبر سنة ١٩٥٧ إلى سبتمبر سنة ١٩٥٨ .
- « بحث في القضاء الجنائي عند الفراغة » : « المجلة الجنائية القومية » عدد نوفمبر سنة ١٩٥٨ .
- « الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن » : مجلة « المحاماة » ابتداء من عدد ديسمبر سنة ١٩٥٨ إلى مارس سنة ١٩٥٩ .
- « مناهل مسئولية المتهم عن النتائج المحتلة » ، ومبادئ أخرى متصلة بالسببية وتقدير العقوبة » : « المجلة الجنائية القومية » عدد مارس سنة ١٩٥٩ .
- « إعلان المحكوم عليه في مواجهة النيابة أو الإدارة لا تبدأ به مواعيد الطعن في الأحكام » : مجلة « دنيا القانون » عدد أبريل سنة ١٩٥٩ .
- « حيث يفسد طريق الاستئناف يفسد طريق الطعن بالنقض » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة عين شمس عدد يولية سنة ١٩٦٩ .

- « المسؤولية الجنائية من أخطاء الهدم والبناء » ، « المجلة الجنائية القومية » يولية سنة ١٩٥٩ .
- « المصلحة في النقض الجنائي » : مجلة « المحاماة » ابتداء من عدد أكتوبر سنة ١٩٥٩ الى نوفمبر سنة ١٩٦١ .
- « استظهار القصد في القتل العمد » : « المجلة الجنائية القومية » عدد نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
- « المسؤولية الجنائية للأطباء والصيادلة » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد يناير سنة ١٩٦٠ .
- « نوع بطلان التفتيش في القانون المصري » : « المجلة الجنائية القومية » عدد مارس سنة ١٩٦٠ .
- « شفهية المرافعة أمام القضاء الجنائي » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد أبريل سنة ١٩٦٠ .
- « دور المحامي في التحقيق والمحكمة » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد يولية سنة ١٩٦٠ .
- « بعض الجوانب الاجرائية في دعوى البلاغ الكاذب » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٦٠ .
- « ايجاب حضور مدافع مع المتهم في جنابة » : مجلة « مصر المعاصرة » عدد أكتوبر سنة ١٩٧٦ .
- « توحيد العقوبات السالبة للحرية » : مجلة « العلوم القانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٦١ .
- « بين القبض على المتهمين واستيقانهم » : مجلة « العلوم للقانونية والاقتصادية » عدد يولية سنة ١٩٦٢ .
- « تقرير من مشروع قانون الاجراءات الجنائية » ، بالاشتراك مع الدكتورين محمود محمود ومصطفى وحسن المرصاوى : مجلة « المحاماة » عدد يناير ١٩٦٩ .
- « تقرير من مشروع قانون العقوبات والاحداث » ، بالاشتراك مع الدكتورين رمسيس بهنام ومحمود نجيب حسنى : مجلة « المحاماة » عدد فبراير سنة ١٩٦٩ .
- « حق الدفاع الجنائي في بعض جوانبه ومشكلاته الاساسية » : مجلة « نقابة المحامين » التي تصدرها نقابة المحامين الاردنيين عددا ايلر وحزيران ١٩٧٦ . ومجلة « الأمن العام » التي تصدرها وزارة الداخلية المصرية عدد يولية سنة ١٩٧٦ .

بالفرنسية :

- **Essai Sur La Justice Pénale De L'Egypte Pharaonique** Paris 1941.
- **La Science Pénitentiaire et le Probleme Des Jeunes Délinquants En Egypte.** Paris 1941.
- **Des Ministres Comme Ordonnateurs Des Dépenses De L'Etat en Egypte.** Etude de droit Comparé. Paris 1942.
- **Le Rôle des Organes de Poursuite dans le Procès Pénal en Egypte.**
Rapport Présenté au IXe Congrès International De Droit Pénal à La Haye (du 23 au 28 Aout 1964) *Revue Internationale De Droit Pénal* 35 année, Nos. 3 et 4 P. 41 et ss.

ظهر حديثاً المؤلف
في جزئين ضخمين

التكوين الروحي وأسرار السلوك

(بعد التحول من السيكلوجي إلى الباراسيكولوجي)

« هذا الكتاب غريب في اللغة العربية لأنه يتناول موضوعاً جديداً حتى على كبار المتخصصين فيه من علماء المعالم ... ويمتد المؤلف أن الباراسيكولوجي هو علم الطوم ، أي العلم الذي يتسع لجميع العلوم الأخرى ويهضمها ويستخرج منها الدلالات الكبرى التي تعين في فهم جوانب السلوك السوي والشاذ .

ومن مزايا هذا الكتاب أنه برغم موضوعه الشفيع التخصص ، وبرغم تطرقه إلى ميادين أخرى في العلم والفلسفة والميتافيزيقا والروح ، فقد كتب بأسلوب يساعد على الفهم اليسير ، وصيغت عباراته الطيبة في أبسط توالب التعبير ليتساوى في القدرة على متابعة الكتاب من كتبتوا من أهل التخصص ومن كتبتوا من نوى الثقافة العامة .

وقد خرجت من هذا الكتاب بطيننا إلى مائدة تأكيد الجانب الروحي في الحياة ، وإلى أن في عالمنا العربي علماء جادين ينابعون هذه الفتوحات الجديدة وينقلونها إلى القارئ العربي ... فالإنسان هو محور هذا الكون ، وكل محاولة لجعله إنساناً أفضل أو إنساناً مثالياً هي محاولة خلية بكل ثناء .
(من تعليق في مجلة « عالم الكتب » التي تصدر بالملكة العربية السعودية عدد أكتوبر / نوفمبر ١٩٨٢) .

« كان من حسن حظنا أن نزداد علما بالمؤلف بالاطلاع على آخر كتاب صدر له في جزئين ضخمين شغلا ١٥٦٨ صفحة ونعني به « الجديد في التكوين الروحي وأسرار السلوك » لمع في كل فصل من فصولها جهده الجبار وفغله الفائق في خدمة العلم والمعرفة .

— ونرى أن أفضل ما تقدم هذا السفر للقارئ هو الإشارة الى بعض ما تضمنه الكتاب مثل : موقف السيكلوجي من أسرار السلوك الانساني — ظهور الباراسيكلوجي وتطوره — التكوين الروحي بين السيكلوجي والباراسيكلوجي — العقل والفترة والأحلام — سلوك الثنواذ — الانسان مجموعة متوحدة — دقة مشكلات الشعور واللاشعور — ايدان بالتحول من علم النفس الى علم الروح لاستكشاف أسرار السلوك — الباراسيكلوجي يقتحم آفاقا منجدة على الدوام — ويصبح موضوعا لتخصصات عديدة — ملته بموضوع الخلود — تعريف التكوين الروحي — الروح والمادة — الروح والذرة — الروح والجسد — الروح مخزن حامل بالأسرار — هل العقل مصدر للنس ؟ — الفترة والتطور — التطور يتطلب تسوة مدبرة ...

وهكذا الى جواهر عديدة كل جوهر منها تحتاج الى وثقة طويلة من وقفات التأمل ، وذلك بنزاهة الكتاب نفسه تاهلا مصحوبا بالامجباب الكبير ...

ويرى المؤلف أنه متى تم الوصول الصحيح الى بعض أغوار النفس الانسانية فإن مشكلات تفسير السلوك الانساني ستراجع بالأكل في بعض جوانبها ، وستظفر بأضواء باهرة هيبت ان تظهر بها من أى طريق آخر . وعندئذ فقط سيقال أن علم النفس قد وقف على قدميه فعلا ، وأبتدأ في اللحاق بالتطور الخطير الذي حققته علوم المادة والطاقة .

والموضوع بوجه علم منوط في تشعب ابعائه وفي خطورة نتائجها واتساعها بأغوار النفس الانسانية في كل خلجاتها الظاهرة والخفية للفرعة على احسن المناهج للكشف الصحيح عن أسرار السلوك الانساني بوجه علم » .

محمد شاهين حمزة

صاحب ورئيس تحرير مجلة « الرابطة الاسلامية » للفراف
وعضو مجلس القواب السابق . عدد مايو ١٩٨٢ ص ١٤ — ١٦ .

عروس فرعون

وشوقيات جديدة من عالم الفيب

استقرا فيه :

- دراسة تحليلية عن الإلهام ، وعن الصلة بين عالمي الروح والمادة .
- دراسة عن شاعرية شوقي شاعر التاريخ .
- رواية شعرية كاملة من طراز « مصرع كليونيترة » ، وخميس عشرة قصيدة تتناول مشاعر الانتقال ، ووصف عالم الروح ، والاحداث الجارية في بلاغة ماثورة .
- نثرا غنيا مميذا غنيا بالأخلاقيات والحكم الماثورة .
- تقارير سبعة عشر عالما من اعلام الشعر والتقد والأدب في كل هذا الإنتاج الضخم الرائع ، مؤيدة بلسانها التفصيلية الحاسمة .

« ليس موضوع مسرحيتنا هذه موضوعا تاريخيا كما قد يعاين الى الذهن ، او كما قيل . وانما هي مسرحية من مسرحيات الفكرة ، هناك فكرة او قضية يريد المؤلف ان يعرضها فاتخذ من القالب التاريخي رداء لها .

وشوقي كان شاعرا ملتزما في مسرحياته التاريخية المصرية ، فهو يعرض من خلالها فكرة او قضية او مثلا يضرب ... ولا يجب ان يكون شاعر العصر الحديث ... افلا يكون هو نفسه شوقي الملتزم بقضايا وطنه ، شوقي حكيم العصر الذي يتخذ من التاريخ الامثلة والعظات والعبر التي تلائم عصره وتواكب احداثه ؟ انها حقا مسرحية شوقي ، ولها من الخصائص كل ما يميز مسرحيات شوقي ... هذه هي حقا روح شوقي وهذه هي طبيعته كشاعر ملتزم بقضايا وطنه وحكيم ناصح لابناء وطنه » ... (عن تحليل للأديب المعروف الأستاذ علي غريب بهيج في مجلة : « الجديد » عدد ١٥ نوفمبر ١٩٨٢) .

من تقرير الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي
عميد « كلية اللغة العربية » بالجامعة الأزهرية
بمصر وأسيوط

« لاحظت أن في هذه القصائد العديدة روح شوقي ، وشاعريته ،
وموسيقاه ، وأوزانه ، ومعانيه ، وتفكيره ، وقوافيه كذلك ... والحقيقة
أن كل الظروف والعوامل تنفي شبهة التقليد ، فضلا عن فقدان الشاعر
الذي يستطيع تقليد شوقي في كل بنائه الفني لقصيدته في الوقت الراهن .
ان ذلك كله موضع عجب كبير ومن البهني أن الايمان بالروح
ركن أصيل من الايمان الديني ، وأن أرواح الأموات موجودة لا تنفي »
١٩٦٥/٨/٧



من تقرير الأستاذ الدكتور علي الجندي
عميد « كلية دار العلوم » بجامعة القاهرة

بعد أن استعرض عشرة أوجه من الخصائص المميزة لشاعرية
أحمد شوقي وأوضح مدى توافرها في الشعر المنسوب اليه بعد انتقاله
قال « والذي لا شك فيه أنه لا يمكن لأي شاعر مهما علا كعبه - فضلا
عن السيدة الوسيطة المحدودة الثقافة - أن يقلد شوقي بهذا الشعر
أو يأتي بما يشبهه . وليس هناك ما يدعو سيدة جلييلة الى تحمل هذا
العناء ، وكان الأفضل مثلا أن تنسب الي قصصها ، فانها تكسب بذلك شرفا
عظيما ، وتكون أشعر شاعرة في هذه الأمة » .

١٩٦٦/١٠/٣

من تقرير الأستاذ محمد عزيز إبالة باشا
عضو « مجمع اللغة العربية » و « المجلس الأعلى للثقافة »

« هذه الأشعار فيها شاعرية شوقي من ناحية تراكيبها وأفكارها ،
ومستواها في اللغة والشعر . ويمادل بعضها في عمقه الجيد في
« الشوقيات » وبعضها الآخر يعادل المتوسط في هذه « الشوقيات » .
وهذا المستوى لا يملك أى شاعر معاصر أن يرقى اليه ، أو أن
يحاول تقليد شوقي فيه ، لأن عبقرية شوقي تعصى على التقليد ، حتى ان
صح نظريا امكان تقليد غيره من شعراء الصف الثانى أو الثالث » .

من تقرير الأستاذ الشيخ محمد زكريا البرديسي
رئيس « قسم الشريعة الإسلامية » بجامعة عين شمس

« حقا لقد سمعت بهذه الأبيات وعشت معها وقتا طويلا خرجت
على اثره بأنه لا يتأتى لأى شاعر مهما علا كعبه أن يصوغها على سبيل
التقليد ، فالأبيات تمثل فيها روح شوقي ويتجلى فيها طابعه . وطابع
شوقي الشعرى لا يصل اليه الا شوقي»

وهذه اللوحات ان دلتى على شيء فانما تدلنى على أن هذه الأبيات
لا يمكن أن تصاغ عن طريق التقليد ، ولا يمكن المحاكاة فيها ، فالتقليد
لا يمكن أن يساوى الأصل ، وهذه الأبيات قد ساوته فلا فرق بينها وبين
أشعار شوقي التي صاغها في حياته . والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا
لننتدى لولا أن هدانا الله » ١٩٧٠/٤/٧

فقرات من تقارير كبار الفاحصين العلميين التي جاوز عددها
حتى الآن عشرين تقريراً دقيقاً مسبياً

ظهر حديثا في الخارج وفي مصر :

الارتقاء البشري نحو المثل

بقلم ماثيو مكنج

تعريف وتقديم
الدكتور رؤوف عبيد

دراسات علمية للكلمات غير مألوفة عند غلام في الحلقة الثانية من عصره
اقتنعت جميع العلماء والباحثين الجادين بصحة الظود ، وصحة الصلوات
القائمة بين عالمي البقاء والفناء ، وذلك بعد استخدام احدى أجهزة الرصد
والقياس الحديثة ، واساليب التحليل المنطقي والرياضي ،

— وتسد ثلثي هذا القلام عدة رسائل من بعض الشخصيات المعروفة
والجهولة بنفسى خطوطها وتوقعاتها ، وأحيانا بلغات يجهلها
منها العربية !

— كما تلتقى عشرات من اللوحات الرائعة من رسامى القمة عن طريق
« الرسم التلقائى » .

« والكتاب حديث الظهور في بريطانيا نفسها فقد حصل عليه العرب
منذ سنتين فقط أثناء حضوره مؤتمرا للأبحاث الروحية في لندن ...
والعلماء بعد أن قطعوا شوطا في دراسة الفضاء بدأوا شوطا جديدا
في البحث عن آفاق أخرى له أحيانا صفة الاتصال بعالم خارجى عن طريق
بعض الأشخاص المؤهلين عقليا لذلك ...

أى أننا مقبلون على عصر لا يقوم فيه البحث الروحى على الافتراضات
المعنوية ، بل على وسائل علمية تحل محل الوسيط البشرى في المستقبل ...
وحينما تكون الوسائط وسائل علمية معترفا بها من الجميع فإن هذا الموضوع
ستتغير اليه النظرة تفيرا كليا » .

(عن تعليق الأستاذ الكبير حافظ محمود نقيب الصحفيين بجريدة
« الجمهورية » ١٣ نوفمبر ١٩٨٠ ص ٩)

**فقرات من تعليقات اعلام الفكر والقلم
على كتاب « الانسان روح لا جسد »
(بتسلسل تاريخي)**

— « وتزول دهشتنا من ان استاذنا جامعيًا يكتب في موضوع الأرواح اذا علمنا ان علم الروح قد أصبح علمًا جامعيًا يجري الآن على اقوى صورة فأنشئت له معاهد متخصصة ... »

وانى اذ أحب ان اهنئ المؤلف بشجاعته في اصدار هذا الكتاب القيم ، وأهنته بما بقل من الصبر الجليل والمكوف على درس كل ما كتب أو نشر في عدة لفسات في شئون الروح متتبعا حتى آخر لحظة في يومنا هذا ما يسدر في شرق أو غرب عن الروح . اقول انى اذ أهنته أعدته بلئننى ساعود الى كتابه الضخم الفخم الذى لم يدع فيه شاردة ولا واردة الا وسجلها « ... »
احمد الصاوى محمد ، رئيس تحرير جريدة « الأخبار » ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ .

* * *

— « وكان طيبميا أن يحرص المؤلف على خصيصتين في البحث هما : البساطة في المعالجة والرسالة في المنهج ، فلا يستعصى على القارئ شيء من مباحث هذا الكتاب ، ولا يسمعه الا أن ينحنى لجلال العلم ، ونصاعة الديباجة ، وقوة الاقتناع ، وسلاسة المنطق ، ومثقة للتأليف والتصنيف . »

ولقد خرجنا من تلاوة هذا الكتاب الجليل القدر النفيس المسواة بشعور عام بطبائنة النفس ، مرجمه الى أن العلم الروحى الحديث قد استطاع أن يعثر حقيقة الموت والفناء ، وإن يؤكد حقيقة الخلود والبقاء ، فإزداد المرء مطمئنا الى قدره ومصيره ، وعزاء عن آلام حاضره وماضيه ، وسلى من غراق أحباته وفؤيه « ... »

وديع فلسطين في مجلة « الطلبة » أكتوبر ١٩٦٤

* * *

— « ولقد تعرض الكتاب لأن فكرة الاتصال بالأرواح حديثة نسبيا بدأت في نهاية القرن التاسع عشر ، وهى تستكمل نضوجها في القرن العشرين . وهذه الفكرة بدأها كثير من العلماء والمفكرين ذوى الخبرات المتعددة ممن واصلوا بحوثهم في هذا الشأن لعشرات من السنين ... »
وانتهى هؤلاء العلماء وغيرهم في بحوثهم الى نتائج حاسمة ونهائية بشأن إمكان الاتصال بالأرواح وظلود الانسان ... »

ولا شك أن المؤلف قد بذل جهدا كبيرا في عرضه لهذه الحقائق والبيانات في كتاب كبير كهذا ...

د. محمد الحسيني مصيلحي في مجلة « الأطباء » (التي تصدرها نقابة الأطباء) ديسمبر ١٩٦٤ .

— « كل ذلك يفيض به المؤلف الذي عاش في كتابه حقبة طويلة من الزمن قرا فيها ودرس مئات من المؤلفات في علم الروح . وهو حين يطالعك في بحثه بمنفس القوة والمنطق الذي تعودته في مراجعته القانونية ، بل ويتجاوزها لأنه يعالج هذا النوع من البحث العلمي في منطق رجل القانون ودقة استنتاجاته في حديث طلي ، وعرض شهي » يجتذبك لتدخل معه في دنياه الجديدة وعالمه الروحي لينظرك من عالم القانون الى عالم الروح فتعود بعد ذلك وانت تحلق في جو يفيض سحرا ... واذا كان علماء الذرة في الخارج قد غزوا الفضاء فان المؤلف قد غزا عالم الروح حتى وصل الى الامعاق ...

محمود مكرم صاحب ورئيس تحرير مجلة « دنيا القانون » في ملحق خاص لسنة ١٩٦٤ .

أخي العزيز الدكتور رؤوف عبيد

تحية وحبا وبعد ، فليست تتصور مقدار احساسى بالشكر العميق على كتابك الثمين الخالد الذي سيبقى خالدا على مر الأيام ، ما بقى في الدنيا انسان يحس ويشعر ويتألم الوجود ، ويستشرف لمعرفة ما وراء هذه الحياة الظاهرة . واعتقد أنه يكون من نافلة القول ان احثك عن خشوعى لزاء هذا الجهد الجبار الذى بذلته في اخراج هذا الكتاب . والمجهود المصنى الذى ماتيته لآخراج هذا الهرم من العلم الانساني .

وليس يقلل من ضخامة العمل ان الكتاب كما تقول ثرة جهد متصل دام اكثر من عشرين سنة ، بل ان ذلك ليزيد في المجد ان يكون بقدرتك استيعاب ذلك كله ، ثم هضمه واعادة لخرجه شهدا جفيا .

ولقد استوقفتنى وأطربنى وضوح الفكرة في كتابك ، ونصاعة التعبير ، وتدفق الشرح في أسلوب هو الذى يوصف بحق أنه السهل المتنع . ولا اكتمك اننى كنت أتصور في نفسى البراعة في عرض الأفكار العلمية بطريقة سهلة ميسرة ، فاذا بك تتفوق على في هذه الناحية درجات . ولست أقول ذلك مجرد التثناء والامراء ، وانما اسجل لك احساسى ومشارى وأنا اطالع هذا الكتاب الفذ .

وأحسب اننى أغمطك حقك وحق كتابك العظيم لو اننى وقفت عند هذا الحد ، واكتفيت بعبارات الفناء ، ودعوت لك بما أنت أهل له من النجاح والتوفيق فى نشر رسالتك التى تهدف من وراء نشر هذا الكتاب ، رسالة الإيمان بالله وعالم الخلود ، ردا على هذه النظريات المادية الصاخبة ...

وبعد فما أردت إلا أن أعبر لك عن احترامى وتقديرى ولكى أثبت لك اننى طالعت كتابك حرفا حرفا وكلمة كلمة ، وتلثرت به ...

والأمر الذى لا شك فيه ، اننى أصبحت ارانى وإياك نسير فى طريق واحد ، نسعى لهدف واحد هو تغليب المثالية ودنيا الروح على دنيا المادة ، والدعوة الى عالم يخلو من البغضاء والشحناء ويمعش فى دنيا من الحب وبالعجب وللحب ، وهذا ما يربطنى بك اعظم رباط ، ودبت لأخيك .

الروضة فى ١٠/٣/ ١٩٦٦ .

أحمد حسين

مفصلات من رسالة للناضل الوطنى العظيم المغفور له الأستاذ أحمد حسين مؤسس حزب « مصر الفتاة » « والحزب الاشتراكى المصرى » معلقا على الطبعة الثانية من هذا الكتاب .

* * *

— « هل سئلتى يوما بالأحباب الذين فقدناهم ؟ .. أثار هذا السؤال عندى الكتاب الضخم الذى قرأته عن « الإنسان روح لا جسد » لمؤلف كان آخر ما أتصوره عنه أن يخرج كتابا روحانيا ضخما ... لكن عين شمس لها أبحاؤها الروحية ... ففى معاهد عين شمس قبل الميلاد يترون تخرج فلاسفة الاغريق اول من نقل التفكير فى الروح من الشرق للغرب ، ولا يزال هذا التفكير قائما عبر آلاف من السنين وليس عندنا وحنا ، بل فى بلاد الغرب ...

— أجمل ما فى الروح سرها المجهول .

— لو عرفنا سر الروح لمحونا الأحران من قاموس الحياة .

— ليس أقوى من الحب ذليلا على وجود الروح .

— ليس كالروح شيء اتفق الناس واختلفوا عليه .

حافظ محمود (نقيب الصحفيين) فى جريدة « الجمهورية »

٢٥ نوفمبر ١٩٦٦ .

* * *

— « أن الكتاب سفر ضخم ، وقد نالت هبتي عن استقصائه واستكمال الحكم على أجزائه ، ولكنه بجهود علمي كبير يتسع نطاقه لأرضاء نزعة الباحث عن أمور الروح ، وينتقل به خطوة نحو غد بالمول نستطيع فيه أن نقرر حقائق علمية ثابتة من هذا الجانب الروحي الذي لا زال الكثير من مسأله بعيداً من الأتظار ، أو محيراً للأفكار . والمهم هو أن لا نضيق بالبحث ولا نتعجل الحكم بالاثبات المطلق ، أو الإنكار الجزم ، وأن مع اليوم غداً ، نصبر جليل » .

الشيخ أحمد الشرباصي في مجلة «الكتاب العربي» ١٠ ديسمبر ١٩٦٦ .

— « ولقد بذل المؤلف بالحق في هذا العمل الضخم جهداً كبيراً في سبيل خدمة أخطر حقيقة وصلت إليها جهود العلماء وأكثرها ارتباطاً بالإنسان في حاضره وفي مستقبله على السواء . وكما يحق ثابته المرجوة في تعريف القارئ أو الدارس تعريفاً صحيحاً بأهم الجوانب العلية في علم الروح الحديث .

وهو إذ يعرض للموضوع انمسا يعرضه من جميع زواياه العلمية والفلسفية والاجتماعية ، ومن جميع نواحيه ، عرض عالم خبير قوى العجة ، قوى البيان ، قوى الايمان ، واضح الجادة ، غزير المادة ، طويل الباع ، واسع الاطلاع ...

ولست ادري بالضبط لماذا حدثت من ترتيبات وتقديمات أتاحت لي الفرصة لوتوع هذا الكتاب بين يدي لأقبل على قراءته بنهم شديد ، ولذا لم أمهد لها من قبل ، تحيطني روحانية أحسست بها وكنتى سايح في قضاء وسيع ، أو في ملكوت لا عهد لي به ...

د. عبد العزيز جانو صاحب ورئيس تحرير مجلة «الألساني» في مجلة « صوت الشرق » أغسطس ١٩٦٧ و « الأنبي » اللبنانية أكتوبر ١٩٦٧ .

— « ولأن علم الروح أصبحت له أبحاث كثيرة انشئت له معاهد متخصصة ... كما دخل كثر من فروع العلوم المحترف بها في عدة جامعات ... ثم تقص لنا صفحات كثيرة من الكتاب قصة أعظم علماء في العالم في هذا الفرع من فروع العلم .. ويتقدم عن كل منهم نبذة له ومؤلفاته ... وأغلبهم أعضاء في أكاديميات العلوم المختلفة في أنحاء العالم ..

وربما كانت هناك صعوبة شديدة في تلخيص هذا الكتاب ، ولكنها ومضات سريعة في هذا العالم المجيب والجنيد .. وهو في النهاية

على بالحقائق العلمية المذهلة التي تربط ربطا كاملا بين واقع المسالم
السادى الملموس وبين عالم الروح ... أشياء تهز العقل بحنف ، وتجعله
يفكر فى طريقة جديدة واسلوب جديد للحياة » ...

سلام عزام فى مجلة « آخر سامة » ٢ يناير ١٩٦٨ .

« ان السعادة هى هدف الانسان وللتخفيف من متاعب الحياة
والقفرة على تحليلها ، ومواجهة بأساة الحياة والموت هى غايته التى
لا غاية بعدها ، ولا بد لكمال بلوغها ان تكون المادة والروح بحثا
مشتركا ...

والعصر عصر العلم ما فى هذا ريب فلتصبح الروح ايضا مادة للبحث
العلمى لها معادها ومدارسها وكلياتها ...

واعتقد ان ما عالجته المؤلف يستحق الاعتراف من كل المعنيين بالابحاث
العلمية ، والمعنيين بسلامة الانسان عقلا وروحا ... نحن اولى من غيرنا
ان نكون سباقين الى هذه الابحاث المتطقه بالروح ، او على الاقل
مشاركين فيها خاصة ونحن نطلى فى وجداننا وحياتنا السياسية
والاجتماعية القيم الروحية ، ونجعلها بعض الاسس التى تقوم عليها
مجتمعاتنا العربية » ...

محمد زكى عبد القادر رئيس تحرير جريدة « الأهرام » ٢ مايو
١٩٦٨ .

« منذ أزمنة سحيقة والانسان يحاول ان يعرف كيف جاء ؟ ولماذا
انى والى اين المصير ؟ ثم ألحت على خاطره أسئلة حائرة حول العالم
الآخر ... وهل سيذوب فى سميت العدم أم ان هناك امتدادا آخر لحياته ؟

لما الأدبان فقد قطعت الشك باليتين بان العالم الآخر حقيقة لا تقبل
التشك عند المؤمنين ، وان الروح خلدة بعد منشاء الجسد . وفى العصر
الحديث الذى أصبحت فيه التجربة العلمية هى مقياس المعرفة البقينية
كان لزاما ان تدخل أبحاث الروح ضمن الاطار العلمى وتخضع هى الأخرى
للمقاييس العلمية ...

وقد أذهلت بالفعل الدكتور روف. عبيد فى كتابه الانسان روح
لا جسد وهو يستعرض المناهج العلمية فى هذه الدراسة ، ثم يسوق
الدخارب المختلفة التى أجريت فى هذا الميدان ، وكيف تم تصوير الأرواح
المنجسدة عن طريق مادة الاكوبيلازم .

وتبرز حطيرة دور العلم الروحي الحديث في الكشف عن مجاهل الانسان ، في انه علم يقوم بتقديم اجل الخدمات للحقائق العلمية وللمجتمع المتحضر وللمصر الذي نحياه . فهو علم لا يقل في خطورة دوره عن اى علم من العلوم التى تتبوا مقاما سابقا في دور العلم والجامعات . بل لعله يعد اخطرها شائنا لفرط اتصاله بالتنقيب في اعماق الانسان ، بل في اعماق الظواهر الحيوية بوجه عام » ...

احمد عبد المجيد (السفسر السابق والمندوب الدائم بجامعة الدول العربية) في سلسلة « اقرا » . ديسمبر ١٩٧٣ .

— « انه يمثل اكبر موسوعة روحية في الشرق العربى ، واكبر مرجع للبحوث الروحية والطم الروحي الحديث فيه .

انه دراسة دقيقة ، واسعة النطاق مترامية الابعاد والاثاق ، مبيقة الاغوار ، ولا يفرص فيها الراغبون الا عادوا وملء لكهم وكماهم ذخائر من العلم المحص والمعرفة المحضة التى تغلذ اسمه وتطر ذكره ...

كل ذلك في اطار من السهل المتع يجتاز طريقه الى الضل لنا ناعما لا يصطدم به ولا يربيه ، ولا يفتح له مناخذ في الظلمات والمتاهات ...

ويفضل الباحثين في علم الروح الحديث عرف هذا العلم في الشرق العربى وامتد رواقه ولا يزال يمتد ... وعندئذ يفرح المؤمنون به فينهلون منه كما يشاعون ، وما ينهلون سوى العلم والرقى في مدارج المعرفة ويستكملون به شخصياتهم ، ويرفعون به مناراتهم ، ويضيئون بها مشاعلم » ...

محمد شاهين هبة صاحب ورئيس تحرير مجلة « الرابطة الإسلامية » اكتوبر ١٩٧٤ .

— « وليس حجم الكتاب الضخم هو كل شيء ، بل ان قيمة الكتاب تتجلى حقيقة في بحوثه ومصولة ومعلوماته المستقاة من اكبر واثق المصادر العلمية ، مدعمة بالادلة وصحة التليل والتدليل والنظرة العلمية البحتة من اجل التوصل الى الحقيقة والحقيقة وحدها ...

ويؤسفنى ان هذه العجالة لا تمكننى من ان اثير الى مضامين هذه الموسوعة وابوابها ونصولها لكثرتها وغزارتها ... ويكفى ان اتول ان اعلام المتخصصين قد اغنوني عن مثل هذا العرض والتقييم بأرائهم المفصلة ، وشهاداتهم النزيلة من كل ما جاء في هذه الموسوعة ، بما يزيد في ثقة القارئ وهو يقرأ ، ويعرف ، ويستفيد ، ويستمتع ، بكل فصل ويكل معلومة .

وهو يحدثنا عن الإلهام الفني ، وكيف أن معيدا من العبارة ترجع
مبقرتهم الى مصدر خارجي ... أما الأغرب من كل ذلك فهو تلك القصائد
المطولة التي يرسلها أمير الشعراء من العالم الآخر ... » .

• ماهون فريب في مجلة « آخر ساعة » ٢٤ فبراير ١٩٧١ •

— « تصفحت بيد الإعجاب هذا الأثر الجليل ، والعمل العلمي
المعظم الذي كلف من عناء البحث والمراجعة ما تمثرت به المراجع والمصادر
التي يملأ بها الكتاب الضخم ، والتي تؤكد بالنظرة العابرة ، بل
الناحصة ، أنه لم يدع للبحث مصدرا إلا استأنس به وأفاد منه في معالجة
القضية التي هي موضوع الكتاب ، والتي جلاها في بيسان مشرق ، ومنطق
سليم ، وإيمان ثابت غير مزعزع » ...

• محمد عبد الغني حسن في مجلة « الأديب » اللبنانية مارس ١٩٧١ •

— « المؤلف من أكثر الناس احتمالا بعلم الروح ، وقد صدر له
كتاب ضخيم عنوانه الإنسان روح لا جسد وهو من الموسوعات الروحية ...
وهو واحد من مئات العلماء في العالم الذين يؤمنون بهذا العالم العجيب
الغريب الأكيد : عالم الروح » ...

• أنيس منصور رئيس تحرير مجلة « أكتوبر » في جريدة « الأخبار »
٢٢ أبريل ١٩٧١ •

— « بذل المؤلف جهدا كبيرا في كتابه « الإنسان روح لا جسد »
لينقل القارئ في رحلة ممتعة الى عالم المجهول ... عالم الخلود حيث
تطلق الروح وقد تخلصت من رداها الجسدي بالموت . تنطلق الى الأثير
الرحب تتحرك بقوة الفكر بلا حدود ...

وهذه حقائق تم اثباتها بكل صرامة العلم الحديث ، وعلى أيدي طائفة
من أساتذة العلم والأدب الذين لا يرقى الشك الى تجاربهم وأعمالهم » ...

• محمد حسن في مجلة « الهلال » • نوفمبر ١٩٧١ •

— « هذا الكتاب حجة مما يملكه الإنسان من قوى خفية
للاستشفاف بالسمع والبصر . ومرجع ثابت في هذه الشؤون التي ما أن
ثممتها حتى استبان لى كل ما كان يغمض على من ظواهر خارقة ...

وربما كتبت على صواب وأنا أتصور أن المكتبة العربية لم تضم كتاباً أكبر حجماً أو أوفى بحثاً في موضوعه وجهداً في تأليفه .

فيلسوف جرجس رئيس تحرير مجلة « صوت الشرق » .
يولييه / أغسطس ١٩٧٦ .

— « وقد ازداد اهتمامي بالموضوع منذ قرأت كتاب الإنسان روح لا جسد الذي يقع في آلاف من الصفحات المدعمة بالصور الغربية والحقائق الملفتة لنظر الباحث . ولصاحبه أكثر من مؤلف في علم الروح ، وأكثر من مترجم .. بل إنه يمتلك أكبر مكتبة في علوم الروح في العالم العربي بالانجليزية والفرنسية والعربية ... »

وهذه الحقائق أضحت موضع دراسة علمية منهجية في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي الاتحاد السوفيتي . وهي تدخل في نطاق الباراسيكولوجيا التي بدأت تدرس في المعاهد المتخصصة كأي علم آخر ... ونفس الشيء بالنسبة لعلوم الروح ومعاييدها ودراساتها ، ودراسة الظواهر التي تحتاج إلى تفسير . لقد برز ذلك إلى حيز الوجود في أروقة المعاهد والجامعات . وأصبح الشغل الشاغل لكثير من العلماء الذين تنرغوا تفرغاً كاملاً لدراسة تلك الظواهر ... »

محمد سعد العوضي بمجلة « المغرب » (الدوحة . قطر) ٢ أكتوبر ١٩٧٧ .

« ماذا يحدث للإنسان بعد موته ؟ ما هي أهمية الجسد بالنسبة إلى الروح ؟ أين يذهب الإنسان منذ أن يموت إلى أن يوظفه الله بالبعث ؟ هل يتعذب الإنسان عند الموت ؟ هل هناك حياة بعد الموت ؟ هل يتقابل الأصدقاء وأصحاب الأرواح المتشابهة بعد موتهم ؟ ما هو عالم الموت ولماذا يبدو كثيباً ومقبساً ، وهل هو كذلك في الحقيقة ؟ أكثر من سؤال عن هذا وجهه إلى في محاضرة ... »

أثارت وفي ذهني أن أتراً في هذا الموضوع ، وعقدت النية أن أبحث الموضوع وأتوسع قليلاً في قراءته ... وأهدي إلى بعض المصنفين — أو بتعبير أدق — أهدى إلى بتعبير من القدر الأعلى كتاب عن الروح ، وهو كتاب يقع في ثلاثة آلاف صفحة ... وأدهشني أن الكتاب يجيب على أسئلة كثيرة من التي وجهت إلى في المحاضرة ورفضت الاهتمام بها وتقتضئ .

وبدأت أقرأ في الكتاب ، وانفتح أمامي عالم غريب ومثير . ومثير ورغم أن لي عقلا يميل إلى التشكك إلا أنني اعترف أنني واجهت كثيراً من التصورات التي لا يستبعد الذهن إمكان حصولها ، وعندما انتهت من قراءة الكتاب سوف أعرض أهم أفكاره على القراء .

أحمد بهجت رئيس تحرير مجلة « الإذاعة والتلفزيون » بجريدة الأهرام ١٤ مارس ١٩٧٨ .

« امشي هذا الاسبوع مع كتاب « الإنسان روح لا جسد » . والكتاب من ثلاثة أجزاء في ثلاثة آلاف صفحة . وهذا الحجم والكم هو ما حال بيني من قبل وبين الاقدام على قراءته تقريباً لمسحة من الوقت تتيح لى ان اخلو الى هذا العمل الجاد الفريد .

ولكننى وجدت نجاة هذا المؤلف وقد اقتحم علىّ مشاغلى واستأثر باهتمامى . ولصل مرد ذلك ما مرض لى من ظروف دعتنى الى التفكير فيها وراء عالمنا المنظور ...

الى اين ؟ سؤال للحّ على ، هل هناك حياة ثانية ... وكيف تكون ... ومتى تبدأ ... وهل من لقاء بالاصحاب الذين سبقونا ، وبالأخرين الذين ضلنا بالحياة بسببهم . واننى الآن غارق في ثلاثة آلاف صفحة ، بحثاً من جواب ، وقد حشد فيها الدكتور رموف عبيد آراء العديد من العلماء والفلاسفة الذين آمنوا بإمكان الاتصال بعالم الأرواح ، كما حشد صور الأرواح التى ظهرت في جلست حضرها قوم جادون لا شبهة في قدراتهم العلمية ...

يوسف جوهر في جريدة « الاهرام » ١٠ مارس ١٩٨٠ .

« ان كل كلمة يقولها روحى مخلص تدخل في امساق قلبى لغتيه وتثير لى الشكر لله على بعثه من ينطق بكلمته في كل عصر وأوان . ان النغمة لا تزداد جمالا الا اذا وجدت رنيناً — والناقوس الذى دقته الدكتور رؤوف بنشر كتابه الروحية دوى له في الشرق العربى اتوى رنين ...

انه يعيش للتاريخ . كل وقته وجهوده وماله موقوف على الكتابة ، فما يكاد ينتهى من كتاب حتى يبدأ في كتاب آخر ، واجادته للغات العربية والفرنسية والانجليزية تضمه في صفوف اكبر المؤلفين ...

لا ادرى كيف سنقدر مجهوداته ؟ ! ان الهرم الروحى الذى بناه سوف يظل باقياً على الدوام ، وهو ليس مؤلفاً نصيب ، بل هو قلب نابض بالحب والاخوة والكرم والتسامح . وهو مكلف من قبل عالم الروح لكتابة رسالة سواء شعر هو بذلك ام لم يشعر ، مثل كثيرين من خدام الروحية ...

د. على عبد الجليل راضى

الاستاذ بكفية علوم عين شمس في مؤلفه بعنوان « عشرة اصداق » ١٩٨٢ ص ٥٧ - ٦٢ وهو أحدث مؤلفاته القيمة المعيدة .

« وانكر عالمنا الممرى والباحث المحقق الدكتور رؤوف عبيد ، وهو صاحب المؤلفات المعيدة الضخمة في علم الروح ، وقد يكون أشهره الموسوعة التى اسمها « مفصل الإنسان روح لا جسد » والتى جاوزت

صفحاتها الآلاف الثلاثة ، وتعد كتبه في تقديرى الضوء الساطع
الكبير في ركن العلوم الروحية بالكتبة العربية » ...

د. أحمد رياض

سابقا رئيس « الأكاديمية المصرية للعلوم » ، و « المجمع المصرى
للثقافة العلمية » ، و « عضو المجمع العلمى المصرى » ، ومؤسس « الجمعية
الكيميائية المصرية » ، ومدير « قسم الكيمياء بوزارة الزراعة » في مؤلفه
القيم بعنوان : « الحياة في عالم الأرواح » ١٩٨٢ ص ١٣ .

• • •

طائفة من حوالى ثمانين تعليقا لأعلام الفكر والقلم على كنسب
« الانسان روح لا جسد » منذ صدور طبعته الأولى في سنة ١٩٦٤ حتى
صدور طبعته الرابعة في سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ .

ايداع رقم ٨٥/٢٠٣٩

للمؤلف

مفصل الإنسيان رُوح لا حسي

طبعة رابعة في ثلاثة أجزاء ضخمة كالتالي :

الجزء الأول : الخلود حقيقة وضعيّة (١٩٧٥) في ١٠٧٠ صفحة

الجزء الثاني : الخلود والقضايا العلميّة (١٩٧٦) في ٧٧١ صفحة

الجزء الثالث : الخلود والقضايا الفلسفيّة (١٩٧٦) في ١١٦٤ صفحة

في المعرفة الصحيحة تكمن مساعدة الانسان وسلامه مع نفسه ، وذلك
عندما يبحث عنهما مسترشدا بضوء تلك المعرفة التي تمسك بزمام العقل
والوجدان ، في رحلة الأبدية الصاعدة بكل انسان الى المزيد من ثراء
العرفان والايمان .

* * *

- نافذة تطل منها على حقائق عصرك ،
- وتحصل منها على سلام مع نفسك ،
- واطمئنان للكون من حولك وفي قلبك .

* * *

جميع كتب المؤلف تطلب من

دار الفكر العربي

١١ شارع جواد حسنى . عابدين . مصر

ص.ب : ١٣٠



دار الجيل للطباعة
جمهورية مصر العربية

١٤ قسم للوثائق - القاهرة
سنة ١٤٢٩ هـ ، ١٩٠٥